الاقتصاد المعرفي:
الثروة المستدامة

خالد عجيل الحشاش

فهرس مكتبة الكويت الوطنية
رقم الإيداع: ٠٩٨ / ٢٠١٤
ردمك:٦-٥٨٢-٠-٩٩٩٦٦-٩٧٨

الطبعة الأولى
٢٠١٤



﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا
وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [78:16]

إهداء

■ إلى من أمرني ربي أن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة اللذين تعلمت منهما حب العلم والجد في طلبه . . أسأل اللّه أن يرحمهما كما ربياني صغيرا.

■ إلى عائلتي الكريمة ..

■ إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الكرام اللذين صبروا معي على عناء البحث العلمي ..

■ إلى كل من ساندني وشجعني على البحث العلمي ..

إليهم جميعا . . أهدي هذا العمل المتواضع.

[...] والتحول نحو الاقتصاد المعرفي ليس بالأمر المتعذر، إلا أنه يحتاج إلى فكر قيادي أممي قادر على استشراف المستقبل، مؤمن بالعمل الجماعي، واثق بقدرات مجتمعه في بناء الدولة المؤسسية التي ترى في المعرفة سنام ثروتها، والمنصة التي تنطلق منها.

خالد الحشاش

للتواصل:

ص.ب ٤٥٦ الكويت - السرة

E-Mail:

khaled@cba.edu.kw

k.alhashash@gmail.com

محتويات الكتاب



مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي يرفع الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات، القائل في محكم التنزيل ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴾[٤:١١٣]، والصلاة والسلام على خير المبعوث رحمة للعالمين سيدنا المصطفى محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واضع الأسس المنهجية لمفهوم التعليم المستدام من المهد إلى اللحد، القائل في حديثه الشريف "من سلك طريقا يلتمس فيه علما ، سهل الله له به طريقا إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارا ، ولا درهما إنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر" رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وبعد:

لم يغب عنصر المعرفة منذ بدء الخليقة عن المساهمة في تطوير الحياة الإجتماعية والاقتصادية، فمع أول أداة إنتاج وجدت في الحياة البشرية رسمت البشرية خطها لإخضاع وتطويع الطبيعة لحاجات الفرد، إلا أن المعرفة كانت متجسدة ضمن إطار الجهد البدني حتى منتصف القرن العشرين. وهكذا كان كل من تطور الجهد الذهني والعمل المشترك المحورين الأساسيين في تطور البشرية والتوسع في وسائل وعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل بينهم.

ومع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، تزاحمت الآراء الداعمة للفصل بين الاستثمار في رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري وبيان أثر الجهد الذهني في تحقيق الثروة المالية وهو بيان يتسق كليا مع مفهوم الاقتصاد المعرفي، ومنذ ذلك الوقت، والمجتمع الدولي يجتهد في وضع منصاته العملية للتحول نحو الاقتصاد المعاصر والمتعارف عليه بالاقتصاد المعرفي أو بالموجة الثالثة من التحولات الاقتصادية "الزراعية ثم الصناعية ثم المعرفية" استجابة لمجموعة من التغيرات تمثلت في الابتكارات والاكتشافات العلمية المتنامية، التطور المطرد في مجال التقنيات والتكنولوجيا، العولمة وأثرها في تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق.

فالاقتصاد المعرفي بات علميا أحد فروع علم الاقتصاد وعمليا يمارس من قبل الدول المتقدمة والمتطورة ومنهجيا يمثل مرحلة التحول من الإنتاج المادي وحدتها الذرة Atom نحو الإنتاج المعرفي وحدتها البت Bit، ونمطيا يعبر عن الانتقال من الجهد البدني للعنصر البشري إلى الجهد الذهني لرأس المال البشري.

وفي ظل الاقتصاد المعرفي، يلعب كلا من مفهومي المعرفة الإنتاجية وإنتاجية المعرفة الدور الريادي والمحوري لتحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل عام، يقوم

الاقتصاد المعرفي على مبدأ التوظيف المتنامي للمعرفة الإنتاجية المتطورة في كافة القطاعات الاقتصادية كالنفطية و الكيميائية، والطبية والتكنولوجية والتعليمية والبناء والتشييد، وغيرها من القطاعات لتحقيق إنتاجية المعرفة المتجسدة على هيئة صناعات معرفية تهدف تحقيق الثروات المالية والمعنوية ، وتشكل العوامل المساعدة والمحفزة مثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الدور المحوري في تعزيز الأداء الاقتصادي سواء بنشر، تخزين، استثمار، تحوير، تطوير كافة أشكال المعارف الإنتاجية التي تساهم مباشرة في تعزيز إنتاجية المعرفة.

وعلى الرغم من اتساع رقعة خريطة الاقتصاد المعرفي عالميا، قابله جمود فكري وممارسة عشوائية في كافة المجالات المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي في العالم العربي على الرغم من أسبقيتنا في الإنتاج المعرفي في شتى العلوم والمعارف والمجالات أبان العصور الإسلامية الذهبية، فانتقل مركز المعرفة من الشرق للغرب الذي تحول تدريجيا من المجتمع المظلم نحو المجتمع الصناعي، ثم المجتمع المعلوماتي وأخير مجتمع المعرفة، بينما تحولت الحضارة الإسلامية والعربية لمجتمعات استهلاكية تعيش على إنتاج هذه المجتمعات، الأمر الذي لم يعد أمام الدول العربية مناصا من توطين ثقافة الاقتصاد المعرفي وتمكين المؤسسات والأفراد من حق الإرتقاء في الفكر الإنتاجي والإقبال على الابداع والتطوير والمشاركة الفعالة الجماعية، فالدول لم تعد تعتمد في تطورها وتميزها على النجاحات والمبادرات الفردية على نحو ما كان يحدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، بل تعتمد على الشراكة العامة والخاصة لدعم البرامج البحثية العلمية لإنتاج المعرفة التي تعد الثروة المستدامة للأمم، فبقدر ما تحرص الدول على زيادة معدلات الذهب الأسود والأصفر، يتضاعف حرصها في زيادة مخزونها المعرفي.

وقد جاء هذا الكتاب كمحاولة متواضعة من الكاتب لتأصيل مفهوم الاقتصاد المعرفي وإحاطة قواعده الفلسفية على نحو يعزز من عمق مفهوم الاقتصاد المعرفي، كذلك الحرص على تزويد القارئ المتخصص وغير المتخصص بأحدث الدراسات العلمية فيما يتصل بمنظومة الاقتصاد المعرفي تمهيدا للتعرف عليها والإحاطة بجوامعها، كما حرص الباحث على إضفاء الجانب التاريخي لتطور كلا من النظرية الاقتصادية والمعرفية للوقوف على أبرز الإرهاصات التاريخية المتصلة بتطور المعرفة الإنتاجية أو الجهد الذهني المبذول في دائرة الإنتاج الاقتصادي ومن ثم أثرها في تطوير و صياغة وتشكيل مفهوم الاقتصاد المعرفي.

جعل الكاتب موضوعات الكتاب في بابين لكل منهما فصلين، فالباب الأول شمل على الجانب التاريخي لتطور المعرفة الإنتاجية ضمن النظرية الاقتصادية والنظرية المعرفية، وتجدر الإشارة بأن ليس الغرض من هذين الفصلين استعراض نشوء تاريخ الاقتصاد وتاريخ الفكر

الاقتصادي ونظرية المعرفة بشكل تفصيلي، فهذا أمر يجاوز حدود وقدرات الكاتب، وإنما الغرض هو البحث في الإرهاصات التاريخية التي مهدت لنشوء حقل الاقتصاد المعرفي ضمن أطار النظرية الاقتصادية والنظرية المعرفية، أما الباب الثاني فشمل على فصل إدارة المعرفة حيث تناول الباحث إدارة المعرفة عبر وجوديتها وتصنيفها وسماتها ومقاصدها وعلاقتها بمفهوم الاقتصاد المعرفي، وأخيرا الفصل الرابع وفيه سبعة مباحث تعكس الأطر التاريخية والمفاهيمية وعلاقتها بالاقتصاد الكلاسيكي وأبرز المناهج القياسية الدولية، كذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مفهوم الاقتصاد المعرفي وبيان الحالة العربية من تطبيقات الاقتصاد المعرفي.

أسال المولى جلّ وعلا أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكون في موازين من نشره، أو كان سببا في نشره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير المعلمين والعارفين وعلى آله وصحبه.

خالد الحشاش

الكويت

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الباب الأول

يتضمن فصلين:

الفصل الأول: تاريخ النظرية الاقتصادية

الفصل الثاني: تاريخ نظرية المعرفة

فهرس الفصل الأول

فهرس الفصل الثانى

فهرس الفصل الثالث

فهرس الفصل الرابع

الخاتمة

استعرض الكاتب في هذا العمل بحمد من الله وتوفيقه التطور التاريخي لنظريتي الاقتصاد والمعرفي وأثرهما في نشوء فكر الاقتصاد المعرفي بهدف تهذيب الآراء العلمية حول إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي وما اتصل بهما من مفاهيم مثل رأس المال البشري، التخصص في العمل، الابداع، الابتكار، المعرفة وغيرها من الألفاظ التي تدخل ضمن نطاق مفهوم الاقتصاد المعرفي وذلك كله ضمن الأطر التاريخية والمفاهيمية للاقتصاد المعرفي والتمييز بينه وبين الاقتصاد القائم على المعرفة.

كما تناول العمل أبرز التباينات بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي خاصة من حيث القيمة والإنتاج والعوائد ومفهوم الندرة والوفرة وغيرها من المفاهيم التي تؤكد على أن الاقتصاد المعرفي لا يمكن أن يحكم ويدار من خلال مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي.

كذلك سلط العمل الضوء على الاقتصاد المعرفي في الدول العربية مبينا الضعف العام في الأداء والنزعة الفكرية التقليدية المهيمنة على معظم الدول العربية مما جعلها في جمود مستمر وتفاعل محدود للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

ويرى الباحث أهمية بناء المخزون المعرفي العربي في نطاق مواكبة التطورات العالمية المتلاحقة وفي ضوء تشييد القدرات التنافسية، علاوة على تعديل المبادئ الدستورية باعتبار المعرفة ثروة قومية يجب أن تنظم، مما يتطلب إجراء جملة من الإصلاحات تبدأ بتغيير المزاج العام التقليدي السلبي المسيطر على فكر أمتنا العربية بأننا شعوب غير منتجة، ويتم ذلك بتوفير البيئة التشغيلية المحفزة على الإنتاج والتي تساعد على إرساء ثقافة الاعتماد على الذات لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

كذلك لابد من إحداث ثورة مؤسساتية تطال كافة الأنشطة العامة الاقتصادية بدءا بفصلها عن المرافق العامة الإدراية وإصدار التشريعات المحفزة للاستثمار في الإنتاج المعرفي وإلغاء كافة القوانين التي تتعارض ومفهوم الاقتصاد المعرفي، كونها قوانين لم تعد قادرة على الاستمرار في إدارة وضبط قواعد الاقتصاد المعاصر، والتحول من التعليم الإيداعي نحو التعليم الإبداعي وتعزيز ثقافة التعلم بالمران والخبرة بدلا من التعلم بالتلقين والحفظ، والنظر للقطاع الخاص بأنه الشريك الاستراتيجي للدولة الذي يعينها على إرساء قواعد الاقتصاد المعرفي، لذا كان حريا أن تبنى العلاقة بينهما على المصلحة المتبادلة لا

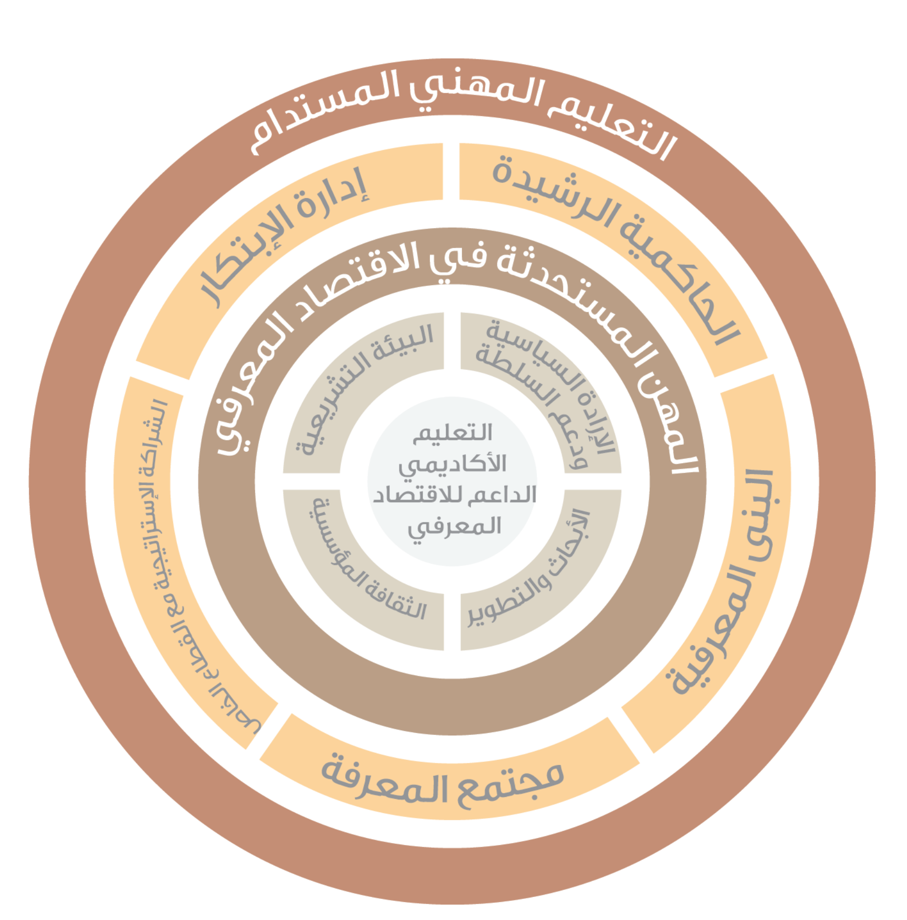
على فرض القوة والإذعان.

إن مبدأ التحول نحو الاقتصاد المعرفي لم يعد بالإمكان النظر له بأنه مجرد ترف فكري نطاقه المؤتمرات والندوات، بل أصبح ضرورة فكرية تحدد مستقبل الدول والشعوب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا. فالتطورات الراهنة للاقتصاد العالمي تضع الدول العربية في مفترق طرق: هل يمكن أن تعزز من إمكانياتها وقدراتها الكامنة لمجاراة الدول العالمية والأقليمية؟ أم ستبقى دوما دولا تشغل المراكز المتأخرة لكافة المقاييس العالمية ومنها الاقتصاد المعرفي؟

إن المستقبل وحدة سوف يحدد مسار الطريق، وإن كانت المقدمات لا تبعث على تفاؤل كبير.

الإصدار القادم

بمشيئة الله تعالى، سيصدر للمؤلف الكتاب الثاني حول دراسة الاقتصاد المعرفي من منظور الاقتصاد الإسلامي من حيث إدارة الأصول وتصنيفها وطرق تمويلها واستثمارها وإصدار الصكوك وغيرها من الموضوعات المتصلة.



978-99966-0-582-6

خالد الحشاش

الاقتصاد المعرفي:

الثروة المستدامة

المسئولية المعرفية

المخزون المعرفي

إنتاجية المعرفة

المعرفة الإنتاجية

الصناعات المعرفية

مشتقات المعر

المعرفة الخـام

تأجير المعرف

GKP

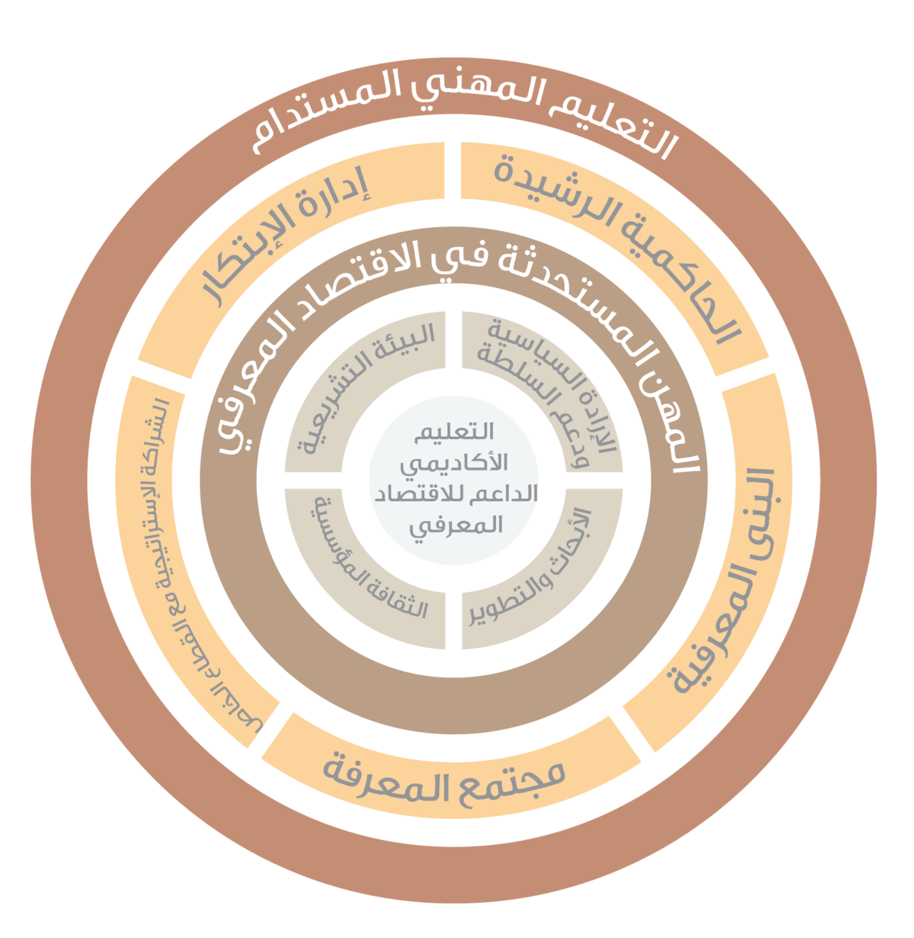
CKO

الاقتصاد المعرفي: الثروة المستدامة

الطبعة الأولى ٢٠

الاقتصاد المعرفي:
الثروة المستدامة

خالد عجيل الحشاش




978-99966-0-582-6

فهرس مكتبة الكويت الوطنية
رقم الإيداع: ٠٩٨ / ٢٠١٤
ردمك:٦-٥٨٢-٠-٩٩٩٦٦-٩٧٨

الطبعة الأولى
٢٠١٤



﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا

وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾[78:16]

إهداء

■ إلى من أمرني ربي أن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة اللذين تعلمت منهما حب العلم والجد في طلبه . . أسأل اللّه أن يرحمهما كما ربياني صغيرا.

■ إلى عائلتي الكريمة ..

■ إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الكرام اللذين صبروا معي على عناء البحث العلمي ..

■ إلى كل من ساندني وشجعني على البحث العلمي ..

إليهم جميعا . . أهدي هذا العمل المتواضع.

[...] والتحول نحو الاقتصاد المعرفي ليس بالأمر المتعذر، إلا أنه يحتاج إلى فكر قيادي أممي قادر على استشراف المستقبل، مؤمن بالعمل الجماعي، واثق بقدرات مجتمعه في بناء الدولة المؤسسية التي ترى في المعرفة الإنتاجية سنام ثروتها.

خالد الحشاش

للتواصل:

ص.ب ٤٥٦ الكويت - السرة

E-Mail:

khaled@cba.edu.kw

k.alhashash@gmail.com

محتويات الكتاب



مقدمة الكتاب

الحمـــد لله الذي يرفـع الذين آمنـوا والذيــن أوتوا العلم درجـات، القائل في محكم التنزيل ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴾[٤:١١٣]، والصلاة والسلام على خير المبعوث رحمة للعالمين سيدنا المصطفى محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم واضع الأسس المنهجية لمفهوم التعليم المستدام من المهد إلى اللحد، القائل في حديثه الشريف "من سلك طريقا يلتمس فيه علما ، سهل الله له به طريقا إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع ، وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارا ، ولا درهما إنما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر" رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه . وبعد:

لم يغب عنصر المعرفة منذ بدء الخليقة عن المساهمة في تطوير الحياة الإجتماعية والاقتصادية، فمع أول أداة إنتاج وجدت في الحياة البشرية رسمت البشرية خطها لإخضاع وتطويع الطبيعة لحاجات الفرد، إلا أن المعرفة كانت متجسدة ضمن إطار الجهد البدني حتى منتصف القرن العشرين. وهكذا كان كل من تطور الجهد الذهني والعمل المشترك المحورين الأساسيين في تطور البشرية والتوسع في وسائل وعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل بينهم.

ومع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، تزاحمت الآراء الداعمة للفصل بين الاستثمار في رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري وبيان أثر الجهد الذهني في تحقيق الثروة المالية وهو بيان يتسق كليا مع مفهوم الاقتصاد المعرفي، ومنذ ذلك الوقت، والمجتمع الدولي يجتهد في وضع منصاته العملية للتحول نحو الاقتصاد المعاصر والمتعارف عليه بالاقتصاد المعرفي أو بالموجة الثالثة من التحولات الاقتصادية "الزراعية ثم الصناعية ثم المعرفية" استجابة لمجموعة من التغيرات تمثلت في الابتكارات والاكتشافات العلمية المتنامية، التطور المطرد في مجال التقنيات والتكنولوجيا، العولمة وأثرها في تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق.

فالاقتصاد المعرفي بات علميا أحد فروع علم الاقتصاد وعمليا يمارس من قبل الدول المتقدمة والمتطورة ومنهجيا يمثل مرحلة التحول من الإنتاج المادي ووحدتها الذرة Atom نحو الإنتاج المعرفي ووحدتها البت Bit، ونمطيا يعبر عن الانتقال من الجهد البدني للعنصر البشري إلى الجهد الذهني لرأس المال البشري.

وفي ظل الاقتصاد المعرفي، يلعب كلا من مفهومي المعرفة الإنتاجية وإنتاجية المعرفة الدور الريادي والمحوري لتحقيق معدلات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل عام، يقوم

الاقتصاد المعرفي على مبدأ التوظيف المتنامي للمعرفة الإنتاجية المتطورة في كافة القطاعات الاقتصادية كالنفطية و الكيميائية، والطبية والتكنولوجية والتعليمية والبناء والتشييد، وغيرها من القطاعات لتحقيق إنتاجية المعرفة المتجسدة على هيئة صناعات معرفية تهدف تحقيق الثروات المالية والمعنوية ، وتشكل العوامل المساعدة والمحفزة مثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الدور المحوري في تعزيز الأداء الاقتصادي سواء بنشر، تخزين، استثمار، تحوير، تطوير كافة أشكال المعارف الإنتاجية التي تساهم مباشرة في تعزيز إنتاجية المعرفة.

وعلى الرغم من اتساع رقعة خريطة الاقتصاد المعرفي عالميا، قابله جمود فكري وممارسة عشوائية في كافة المجالات المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي في العالم العربي على الرغم من أسبقيتنا في الإنتاج المعرفي في شتى العلوم والمعارف والمجالات أبان العصور الإسلامية الذهبية، فانتقل مركز المعرفة من الشرق للغرب الذي تحول تدريجيا من المجتمع المظلم نحو المجتمع الصناعي، ثم المجتمع المعلوماتي وأخير مجتمع المعرفة، بينما تحولت الحضارة الإسلامية والعربية لمجتمعات استهلاكية تعيش على إنتاج هذه المجتمعات، الأمر الذي لم يعد أمام الدول العربية مناصا من توطين ثقافة الاقتصاد المعرفي وتمكين المؤسسات والأفراد من حق الإرتقاء في الفكر الإنتاجي والإقبال على الابداع والتطوير والمشاركة الفعالة الجماعية، فالدول لم تعد تعتمد في تطورها وتميزها على النجاحات والمبادرات الفردية على نحو ما كان يحدث في القرنين التاسع عشر والعشرين، بل تعتمد على الشراكة العامة والخاصة لدعم البرامج البحثية العلمية لإنتاج المعرفة التي تعد الثروة المستدامة للأمم، فبقدر ما تحرص الدول على زيادة معدلات الذهب الأسود والأصفر، يتضاعف حرصها في زيادة مخزونها المعرفي.

وقد جاء هذا الكتاب كمحاولة متواضعة من الكاتب لتأصيل مفهوم الاقتصاد المعرفي وإحاطة قواعده الفلسفية على نحو يعزز من عمق مفهوم الاقتصاد المعرفي، كذلك الحرص على تزويد القارئ المتخصص وغير المتخصص بأحدث الدراسات العلمية فيما يتصل بمنظومة الاقتصاد المعرفي تمهيدا للتعرف عليها والإحاطة بجوامعها، كما حرص الباحث على إضفاء الجانب التاريخي لتطور كلا من النظرية الاقتصادية والمعرفية للوقوف على أبرز الإرهاصات التاريخية المتصلة بتطور المعرفة الإنتاجية أو الجهد الذهني المبذول في دائرة الإنتاج الاقتصادي ومن ثم أثرها في تطوير و صياغة وتشكيل مفهوم الاقتصاد المعرفي.

جعل الكاتب موضوعات الكتاب في بابين لكل منهما فصلين، فالباب الأول شمل على الجانب التاريخي لتطور المعرفة الإنتاجية ضمن النظرية الاقتصادية والنظرية المعرفية، وتجدر الإشارة بأن ليس الغرض من هذين الفصلين استعراض نشوء تاريخ الاقتصاد وتاريخ الفكر

الاقتصادي ونظرية المعرفة بشكل تفصيلي، فهذا أمر يجاوز حدود وقدرات الكاتب، وإنما الغرض هو البحث في الإرهاصات التاريخية التي مهدت لنشوء حقل الاقتصاد المعرفي ضمن أطار النظرية الاقتصادية والنظرية المعرفية، أما الباب الثاني فشمل على فصل إدارة المعرفة حيث تناول الباحث إدارة المعرفة عبر وجوديتها وتصنيفها وسماتها ومقاصدها وعلاقتها بمفهوم الاقتصاد المعرفي، وأخيرا الفصل الرابع وفيه سبعة مباحث تعكس الأطر التاريخية والمفاهيمية وعلاقتها بالاقتصاد الكلاسيكي وأبرز المناهج القياسية الدولية، كذلك دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير مفهوم الاقتصاد المعرفي وبيان الحالة العربية من تطبيقات الاقتصاد المعرفي.

أسال المولى جلّ وعلا أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكون في موازين من نشره، أو كان سببا في نشره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير المعلمين والعارفين وعلى آله وصحبه.

خالد الحشاش

الكويت

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الباب الأول

يتضمن فصلين:

الفصل الأول: تاريخ النظرية الاقتصادية

الفصل الثاني: تاريخ نظرية المعرفة

فهرس الفصل الأول

الفصل الأول

تاريخ النظرية الاقتصادية

التمهيد

اهتمت المجتمعات البشرية منذ نشأتها بالمسائل الاقتصادية لتحقيق إشباع حاجاتها عبر تحديد طرق التعامل مع الموارد الطبيعية. فلكل مجتمع تاريخه وواقعه الاقتصادي وظروفه الإنتاجية وشكله التنظيمي وإن كان بدائياً، وهو تاريخ يختلف باختلاف ما تملكه المجتمعات من قدرات فنية وموارد طبيعية وموقع جغرافي ومخزون فكري وثقافي، ومن هنا نستنتج أن الواقع الاقتصادي بما فيه من علاقات إنتاجية وتبادلية واستهلاكية وتوزيعية، وما يرتبط به من علاقات ملكية، هو واقع مرتبط كليا بتطور الحياة الاجتماعية. بمعنى آخر نشوء الفكر الاقتصادي مرتبط بنشوء الإنسان ذاته وظروف تكون محيطه الاجتماعي.

فمنذ نشوء المجتمع البدائي، والإنسان في صراع دائم مع الطبيعة، فعلى صعيد وسائل الإنتاج، بدأ الإنسان يطور أدواته الإنتاجية، بدءاً باستعمال الحجارة، بعدها أدخل عليها العصا ليستخدمها في التقطيع والبناء، ثم تطورت قدراته الذهنية ليصنع القوس والسهم، معبرا عن تقدم محوري في مجال الصيد والإنتاج وتربية المواشي وترويض الحيوانات. أما على صعيد علاقات الإنتاج[1] أدرك الإنسان ضعف قدراته الفردية في تطويع الطبيعة، فانخرط في العمل المشترك لتحقيق المصالح العامة وإشباع الحاجات الشخصية والدفاع عن ممتلكاتهم، وهكذا كان كل من تطور الجهد الذهني والعمل المشترك المحورين الأساسيين في تطور البشرية والتوسع في وسائل وعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل في المجتمعات الإنسانية البدائية. وفي ظل هذا النمط الإنتاجي[2]، اقتصرت الملكية على نوع واحد تتمثل في الملكية المشاعة المشتركة بين أفراد التكوين الجماعي الواحد.

وبمرور الوقت تحول التطور الاجتماعي للعصبة نحو شكل العشيرة، لها رئيس ومجلس استشاري كاستجابة طبيعية للمستجدات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كما تحددت الرتب الاجتماعية بناء على درجة الاتصال بالرئيس ومجلس الأعيان، ثم لذوي القدرات الإنتاجية، ومع اتساع حجم العشيرة وإطراد في نمو اقتصادها، تطورت فكرة العمل

1- تشير للعلاقات التي تنشأ بين الناس من خلال عملية الإنتاج اعتماد على مسألة ملكية وسائل الإنتاج التي تعتبر جوهر العلاقات الإنتاجية. فشكل ملكية أدوات ووسائل الإنتاج يعدان العامل الأساسي في تحديد إطار العلاقات الإنتاجية. وقد أدت التطورات في العلاقات الإنتاجية إلى ظهور مهن حرفية وصناعية وزراعية جديدة أضافت لبنة في بناء الفكر الاقتصادي.

2- مصطلح يشمل مجموع وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

الإنتاجي من مرحلة سد الاحتياجات اليومية داخل الوحدة الإنتاجية[3] إلى مرحلة الفائض في الإنتاج، بقصد المبادلة مع العشائر الأخرى. وفي إثر ذلك، تطورت العلاقات الإنتاجية المصحوبة بالتطور الاجتماعي، فظهرت أولى بوادر التناقضات بشأن مسألة استمرار تحقيق التوازن الاجتماعي بين تطلعات الرؤساء والأعيان ورغبات التجار من جهة، ومن جهة أخرى شرائح المجتمع حول مسألة استمرار الملكية المشتركة والعدالة في التوزيع.

وفي هذا السياق، اختلفت المدارس الاقتصادية[4] في تحديد جوهر تلك التناقضات، فمثلا المدرسة الرأسمالية ربطت جوهر تلك التناقضات بمبدأ الآلية الذاتية التفاعلية Self-Mechanism باعتبارها الأساس الواقعي لها، وهو رأي أكد عليه المفكر الاقتصادي Alfred Marshall[5] بأن علم الاقتصاد يتطور بالتطور التلقائي للحياة البشرية. أما المدرسة الماركسية [6] فقد عللت هذا التطور بالعملية الدايلكتكية[7] Dialectical Process التي تتألف من أربع مراحل أساسية هي:

- ظهور قوى منتجة جديدة نتيجة للتطور الاجتماعي.
- تناقض القوى المنتجة الجديدة مع علاقات الإنتاج القديمة.
- ظهور تناقض بين نمط الإنتاج الجديد[8] و التركيب العلوي[9] للنظام الاقتصادي.

3- في نطاق الأسرة الواحدة.

4- لإضفاء الطابع الاقتصادي على أي مذهب أو نظرية لابد من ارتباطها بالعناصر التالية: [1] دراسة القوانين الاقتصادية [2] العلاقة بالنظام الإنتاجي [3] إنتاج الثروة المالية أي الإنتاج الاقتصادي [4] توزيع الإنتاج الاقتصادي على الطبقات الاقتصادية المتشابهة في وسائل الإنتاج [5] ارتباط القوانين الاقتصادية التي تعد صلب دراسة علم الاقتصاد بنظام إنتاجي محدد.

5- [1841 – 1924] بريطاني، أحد أبرز قادة الفكر الاقتصادي، ورائد المدرسة الكلاسيكية الجديدة. انظر كتاب قادة الفكر الاقتصادي، صلاح الدين نامق، صفحة 32.

6- انهارت هذه المدرسة في بداية العقد التاسع في القرن الماضي. مؤسس المدرسة هو Karl Marx، وهي نقيض الفكر الرأسمالي في تفسير مسألة الملكية، وتتألف المدرسة من مرحلتين؛ الأولى الاشتراكية وتتلخص معالمها الأساسية حول [1] محو النظام الطبقي في المجتمع [2] تملك البروليتاريا زمام السياسة والحكم [3] تأميم مصادر الثروة ووسائل الإنتاج [4] قيام التوزيع على قاعدة كل حسب عمله. والثانية هي الشيوعية وهي قمة الهرم ومعالمها الأساسية [1] استمرار المجتمع اللاطبقي [2] القضاء على شكل الحكومة وتحرر المجتمع منها [3] إلغاء الملكية الخاصة للأفراد إنتاجا واستهلاكا [4] قاعدة التوزيع كل وفق حاجته وليس عمله.

7- يعتبر الفيلسوف اليوناني Heraclitus رائد المادية الدايلكتكية، وتدور أفكاره على حركة المادة وتضادها. استخدم هذا المصطلح المؤرخ الشيوعي Enke في كتابه الاقتصاد السياسي، مبينا فيه أن النظرية الاقتصادية الاشتراكية [أولى مراحل الماركسية] نظرية دايلكتكية وليست نظرية آلية ذاتية كما هي الحال عند المدرسة الكلاسيكية.

8- يمثل القاعدة الاقتصادية للنظام الاقتصادي وتشمل جميع المؤسسات الاقتصادية التي تدخل في عمليات الإنتاج بشكل مباشر.

9- يشمل السلطة العامة عدا المؤسسات الاقتصادية والتي لا تدخل بشكل مباشر في عمليات الإنتاج.

• التكيف مع النمط الجديد مشكلا نمط إنتاج جديد.

وفي طور التناقضات وتوسع ملكية التجار وظهور الأسر الأرستقراطية[10] Aristocratic Family المالكة لمصادر الإنتاج الزراعي والحيواني والمحتكرة لوسائل الإنتاج، ظهرت أولى بوادر التمييز الطبقي من حيث الملكية، لتعلن عن نهاية نظام الملكية المشاعة والعدالة في التوزيع، الأمر الذي أثر في ميزان التكافل الاجتماعي فتغيرت علاقات الإنتاج بين الطبقتين، ليتحول الفلاحون الذين انتزعت تدريجيا منهم وسائل الإنتاج قسراً إلى عبيد عند الدائنين، نتيجة تعثرهم عن سداد الدين أو عجز عن دفع الريع المحدد مقابل تأجيرهم وسائل الإنتاج التي كانوا يملكونها سابقا، وبذلك يعد نظام العبيد **المنصة الثانية** بعد نظام الملكية الخاصة في تقسيم المجتمع البدائي إلى طبقات تحددها العلاقات الاقتصادية المعتمدة على علاقات الإنتاج، والمكونة من طبقتين أساسيتين هما الملاك والعبيد، وبينهما طبقة الوسطى وهي ثانوية متقلبة تشمل الأحرار وأصحاب المهن الذين إما يرتقون لطبقة الملاك نتيجة للأعمال التجارية، أو ينضمون لطبقة العبيد في حال التعثر عن السداد.

ونتيجة للتطورات المتعاقبة في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي، ظهرت أنماط جديدة من العمل والمهن الحرفية، علاوة على التوسع في أشكال الإنتاج؛ كإنتاج الزجاج والمحاريث الزراعية، وتطور نظم الري ودباغة الجلود وصناعة الملابس والغزل والسلال وبناء السفن[11]، الأمر الذي ساهم بشكل أساسي في فتح القنوات التجارية بين الدول البحرية والنهرية، فنشأت الطرق التجارية البرية[12] التي ربطت إفريقيا وآسيا الصغرى بحضارة بحر إيجة. وفي ضوء النقلة النوعية لشكل العلاقات الإنتاجية، نمت شريحة في المجتمع لا تدخل ضمن عمليات الإنتاج، اقتصر دورها على الوساطة بين الطبقات المنتجة والمستهلكة عرفت في ما بعد بشريحة التجار، وهي طبقة ساهمت بشكل مباشر

10- تسمية اجتماعية بدأت منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وتشير إلى خواص الناس لامتلاكهم أدوات النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي تسمية تتعارض مع تسمية الديمقراطية.

11- موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة محمد الجندي، صفحة 44.

12- أشهر الطرق طريق التوابل نسبة لازدهار تجارة التوابل الهندية، وهو طريق تجاري يمتد على طول البحر الأحمر حيث يربط بحر إيجة بمناطق جنوب شبه الجزيرة العربية. وطريق الحرير الممتد من الصين إلى أرجاء العالم عبر شبكة من الطرق التي تربط آسيا الوسطى بأوربا، وكذلك من تركستان وخراسان وعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر الأبيض المتوسط، وعبر دمشق وبلاد الشام إلى مصر وشمال إفريقيا، أو عبر جزيرة فيلكا إلى شبه الجزيرة العربية.

في تأسيس الأسواق التجارية المتنقلة لإتمام الصفقات التجارية الموسمية وعقد اللقاءات التجارية التي تطورت في ما بعد لتكون مراكز تجارية تخصصية للحرف والتجارة، وفي متن ذلك ظهرت المدن السكنية حول تلك المراكز التجارية والدينية[13].

وقد أسهمت هذه التحولات الاجتماعية والاستقرار الشكلي للاقتصاد[14] عبر الزمن في زيادة المخزون الفكري لدى المثقفين والالتصاق بقوانين الطبيعة، فظهرت المدارس الفلسفية والمناهج المادية[15] وعلم الحساب والهندسة والفلك، الأمر الذي مهَّد لأعظم اكتشاف عرفته البشرية «الأحرف الكتابية»[16]، وفي إثرها دعت الحاجة إلى صناعة الأقلام والورق، ثم بدأت الأعمال الأدبية والفنية تتنقل ما بين الشعوب معلنة عن انسلاخ العنصر البشري من المجتمع البدائي ليدخل عصر الحضارات البشرية[17] أشهرها الهندية والمصرية والبابلية وحضارات بحر إيجة[18].

وفي المقابل، اتسمت علاقة الإنسان بالطبيعة بالتضاد، بخلاف الكائنات الأخرى التي تمثل جزءاً من الطبيعة، فالإنسان له حاجات تمثل جوهر نشاطه التي تدفعه دائما نحو الطبيعة لتحقيقها عبر بذل الجهد الذهني والجهد البدني لتطويع الطبيعة لمقاصده وحاجاته التي تضمن له استمرار حياته.

وعليه فإن جوهر عملية الإنتاج ينبثق من العلاقة الدائمة والمتجددة بين الإنسان والطبيعة، وعبر تحويل مواردها الخام لسلع وخدمات استهلاكية أو تبادلية، من خلال

13- على سبيل المثال: بناء المساكن حول مكة المكرمة - مركز العالم الإسلامي.

14- عرّف Alfred Marshal الاقتصاد بأنه دراسة البشرية في شئون حياتها العادية ، بينما عرفه Robbins بأنه العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة، أي الاقتصاد من وجهة نظره يهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان والطبيعة فقط، بينما موضوع الاقتصاد يتعلق بالمعرفة المتعلقة بمجموع الأنشطة الخاصة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بين أفراد المجتمع، أي فهو ذو طبيعة مزدوجة تهتم بدراسة علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالطبيعة.

15- المنهج المادي نظام فلسفي يقوم على اعتبار المادة أساس كل واقع، ومن ثم تنبثق منها الأفكار والإدراك والوعي والروح. ومن أبرز المناهج المادية منهج المادية التاريخية Karl Marx. حيث ينظر المفهوم المادي للتاريخ من خلال تاريخ الإنسان كتطور وتتابع أنماط تاريخية معينة من المجتمع لها أسلوب إنتاج وبناء فوقي ذي سمات معينة تعرف بالتكوينات الاقتصادية- الاجتماعية. المرجع: موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية، ترجمة محمد الجندي، صفحة 13.

16- أولى الأحرف الأبجدية هي الأحرف الهيروغليفية التي مكنت من كتابة كل وحدات اللغة.

17- يقصد بالحضارة ضمن إطارها العام بأنها ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء أكان الجهد المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصودا أو غير مقصود، مادية أو معنوية. المرجع: الدكتور حسين مؤنس، كتاب الحضارة، صفحة 13.

18- مصطلح عام يعبر عن مدن البحر المتوسط في العصر البرونزي. يقع بحر إيجة بين اليونان من ناحيتي الغرب والشمال، وتركيا من ناحية الشرق، وجزيرة كريت إلى الجنوب.

التوظيف الأمثل لوسائل الإنتاج المتنوعة التي تتطور بتطور المخزون المعرفي للإنسان، كما تتميز عملية الإنتاج بالصفة الجماعية عبر تقسيم العمل كل وفق قدرته وطاقته وخبرته.

وفي ظل تطور الاقتصاد الجماعي زادت درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة الواحدة، مما يمكن القول بأن العملية الاقتصادية هي عملية إنتاج[19] وتوزيع الناتج الاجتماعي[20] المكون من مجموع السلع والخدمات المنتجة[21]. وتختلف عملية الإنتاج باختلاف الغاية، فهناك الإنتاج الطبيعي بقصد إشباع الحاجة، مثل إنتاج القرى الصغيرة أو الحرفيين، وهناك الإنتاج السلعي[22] بقصد المبادلة عبر توظيف رأس المال لتحقيق الربح، ويتعين على الناتج أن يكون نافعا للآخرين، أي يمثل قيمة استعمال اجتماعية. ومن خلال تعريف العملية الاقتصادية يتحدد موضوع علم الاقتصاد المتمثل في مجموعة الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مكونات العملية الاقتصادية.

وفي ما يلي الإشارة لأبرز الأحداث المحورية في المجتمع البدائي التي شكلت فيما بعد نواة الفكر الاقتصادي:

1. العمل الجماعي المشترك.
2. تطور متنام في نمط الإنتاج.
3. نشوء الملكية الخاصة الفردية.
4. نشوء النظام العبودي.
5. ظهور شريحة التجار وإقامة الأسواق.
6. تأسيس المدارس الفلسفية المادية.

19- تمثل علاقة الإنسان بالطبيعة.

20- تمثل علاقة الإنسان بالإنسان.

21- الدكتور محمد دويدار – مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الأول – صفحة 22.

22- يطلق لفظ السلع على المنتجات المعدة للمبادلة، وعليه فكل سلعة هي منتج وليس كل منتج سلعة.

المبحث الأول

تاريخ الاقتصاد وتاريخ فكر الاقتصاد

تتميز طبيعة العلاقة بين تاريخ الاقتصاد وتاريخ فكر الاقتصاد وتاريخ علم الاقتصاد ضمن إطار الأوضاع والأحداث الاقتصادية بالعلاقة العضوية التي لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر. فالتاريخ الاقتصادي مثلا يحدد الإطار العام للمشكلات الاقتصادية في زمن ما، مما يؤثر في اتجاه الفكر الاقتصادي المرتبط بالأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الزمن، وبالاستعانة بعلم الاقتصاد والنظريات الاقتصادية نستطيع تفسير الظواهر والأفكار والعمليات الاقتصادية.

فلكل عملية اقتصادية وجهان؛ الأول نظري ويمثل تاريخ الاقتصاد، والآخر عملي يمثل تاريخ فكر الاقتصاد، وهذا يؤكد أثر المحيط الاقتصادي في صياغة الفكر الاقتصادي، ويتجلى ذلك في العديد من النظريات مثل نظرية الريع للمفكر الكلاسيكي David Ricardo[23]، كذلك المزاج العام للفكر الاشتراكي الذي يؤمن بأن تاريخ الاقتصاد يمثل التركيب العلوي للمجتمع الاقتصادي[24]، بينما تاريخ الفكر الاقتصادي يمثل قاعدته الاقتصادية وعبر دراسة هذه التطورات الاقتصادية تتبلور مسائل فهم الحقائق الاقتصادية واتجاهات واقعها الاقتصادي[25] وأشكالها التنظيمية الاقتصادية وجوهر نظمها الاقتصادية[26] أو قطاعاتها الاقتصادية[27] فكل هذه الموضوعات تمثل صلب تاريخ الاقتصاد.

لذا يعرف تاريخ الاقتصاد بأنه «علم وصفي يتناول دراسة تاريخ الأنشطة والوقائع

23- [1772 - 1823] بريطاني، عضو في البرلمان البريطاني، أحد رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، بالإضافة إلى أنه عالم اقتصادي بارز له إسهامات محورية في الاقتصاد الكلاسيكي، صاحب المؤلف الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» سنة 1817، وهو الكتاب الذي استحق إثره لقب «الاقتصادي النظري الكامل». يرجع له الفضل في جمع المبادئ المبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكونا منها عقدا متماسكا من التحليل الاقتصادي. عرفت بعض آرائه بالتشاؤم مشاطرا بذلك Thomas Malthus خاصة فيما يتصل بقانون الغلة المتناقصة. كما تعد آراؤه حول نظرية العمل في القيمة والقانون الحديدي المصاحب لها مرتكزاً أساسياً في الفكر الماركسي.

24- يقصد به العلاقات الإنتاجية الذي يشكل أساس كل الأفكار والنظريات الاجتماعية والأنظمة السياسية والثقافية.

25- تطور مراحل الواقع الاقتصادي من الرعي والعبيد إلى الزراعة ثم التجارة النقدية ثم الثورة الصناعية وأخيرا الثورة التكنولوجية.

26- أبرز الأشكال التنظيمية هي البدائية، الإقطاعية، المركنتيلية، الفيزوقراطية، الصناعية، والمالية.

27- الزراعية والصناعية والتجارية والمالية.

والخبرات الاقتصادية وتعاقب نظمها الاقتصادية ودراسة أنماطها الإنتاجية»، بينما تاريخ الفكر الاقتصادي هو «علم أيديولوجي يتناول الصياغات النظرية لقوانين الاقتصادية»،أي يشمل العلوم الاقتصادية النظرية التي تحتوي على نظريات الاقتصاد السياسي مثل الإنتاج، القيمة والأثمان، التوزيع، وما يرتبط بها من نظريات الأجور والربح والفائدة والريع.

أما على صعيد الأحداث الاقتصادية[28]، ارتبط الفكر الاقتصادي بشكل مباشر بطبيعة وخصائص الأحداث الاقتصادية على مر العصور المتعاقبة، مثل اتصاله بالحضارات السابقة كخصائص نظام الإنتاج القائم على العبودية Slavery Based Production ، بينما في العصور الوسطى ارتبط بالنظام الإقطاعي، كذلك الحال مع المركنتلية التي عكست مصالح التجار حتى قيام الرأسمالية الصناعية، مرورا بالماركسية وليدة نمو طبقة العمال[29] Proletariat في ثورة الرأسمالية الصناعية.

بمعنى أن مادة الفكر الاقتصادي ترتبط بالتاريخ العام خصوصا التاريخ الفلسفي[30] الذي يعد البيئة المناسبة لفهم أي مذهب اقتصادي، فمن الصعب التعرف على أي نظرية اقتصادية دون الإحاطة ببنائها المذهبي، فمثلا الفكر الأكويني ارتبط بالفكر السكولائي[31]، والفكر الكلاسيكي ارتبط بالفردية والحقوق الطبيعية، بينما النظرية الكينزية ارتبطت بالمدرسة النفسية[32].

28- كون الاقتصاد أحد مظاهر الأنشطة الاجتماعية، فهو ذو علاقة تبادلية مع فروع العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال علم الاجتماعSociology يُعنى بدراسة الحياة الاجتماعية للناس وتفاعلاتهم الاجتماعية ويهتم بالقواعد والعمليات الاجتماعية المنظمة بين الناس وما يتصل بالسلوك الجماعي للكائنات، ودراسة أسباب تطور المجتمع الإنساني. فهو علم يتميز بالحركة المستمرة والتغير الاجتماعي الدائم وهذا هو محل بحث واهتمام الاقتصاد. كذلك يرتبط الاقتصاد بالعلم الوصفي للسكان الديمغرافيا Demography باعتبار أن العامل المشترك بينهم هو الإنسان، فالإنسان يعد العنصر الرئيسي في النشاط الاقتصادي، كذلك الديمغرافيا بصفتها أحد فروع علم الاجتماع يدرس الخصائص السكانية والتوزيع السكاني الجغرافي، بمعنى أن كلا من العوامل الاقتصادية والعوامل الديمغرافية في تداخل متصل ومستمر.

29- يقصد بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج، وتعتمد في استمرار حياتها المعيشية. وهو مصطلح استخدمه لأول مرة Marx في القرن التاسع عشر ضمن كتابه بيان الحزب.

30- توجد عدة مفاهيم مرتبطة عضويا بالفكر الاقتصادي مثل: المذهب الاقتصادي، النظرية الاقتصادية، الكيان الاقتصادي، الاقتصاد السياسي، السياسة الاقتصادية، التاريخ الاقتصادي، تاريخ الفكر الاقتصادي، تاريخ التحليل الاقتصادي، تاريخ علم الاقتصاد، الخ.

31- اسم يطلق على فلسفة المدرسة في القرون الوسطى التي كان أتباعها المدرسيون يحاولون أن يقدموا برهانا نظريا للنظرة الدينية للعالم، معتمدين على أفكار الفلسفة اليونانية أمثالAristotle , Plato ، وبمرور الوقت أصبحت الفلسفة خادمة اللاهوت (علم دراسة الإلهيات) دراسة ، فاللاهوت الأبوي هو دراسة الله الآب، واللاهوت المسيحي هو دراسة الله الابن، الرب يسوع المسيح، واللاهوت الروحي هو دراسة الله الروح القدس، واللاهوت الكتابي هو دراسة الكتاب المقدس، واللاهوت الخلاصي هو دراسة الخلاص، و اللاهوت الكنسي هو دراسة الكنيسة. ومن أمثال الإسكولائيين القديس Augustine ، والقديس Thomas Aquinas.

32- كالميل للادخار، الاستهلاك، الشراء والبيع.

وقد تباينت آراء المدارس الاقتصادية في تحديد تأريخ مادة تاريخ الفكر الاقتصادي كما هو مبين في الجدول [1] نتيجة للطبيعة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل عصر، وارتباطها بفلسفة العلوم الاجتماعية الأخرى، وهذه الطبيعة أكد عليها جملة من المفكرين البارزين أمثال المفكر الليبرالي الكلاسيكي David Hume في كتابه «المذاهب الاقتصادية»، والمفكر Overton Taylor في كتابه «تاريخ الفكر الاقتصادي»، حول مدى ارتباط تاريخ الفكر الاقتصادي بتاريخ الفلسفة الاجتماعية وأثرهما في تحديد مادة تاريخ الفكر الاقتصادي.

وفي المقابل يختص تاريخ علم الاقتصاد بالتحليل الاقتصادي وتتبّع منهج الدراسة الاقتصادية لإيجاد النظريات الجديدة، تمهيدا لدراستها وتقييمها والتعرف على الأساليب والطرق للتحقق من صحة تلك النظريات.

	العصر				
المفكرون	الرقيق	الإقطاع	الماركنتيلية	الفيزوقراطية	الرأسمالية الصناعية
Eduard Heimann	✓✓				
Niall Fergueson	✓✓				
Jean Marchal		✓✓			
Louis Baudoin			✓✓		
John von Neumann			✓✓		
Gide et Rist				✓✓	
Bertrand Nogaro					✓✓
Karl Marx					✓✓

الجدول [1] يبين آراء بعض المفكرين في تحديد مادة تاريخ الفكر الاقتصادي.

وفي نطاق تحديد طرق البحث لدراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية[33]، تباينت نظريات[34] المفكرين في تأصيلها انطلاقا من التوجه المذهبي[35] للمفكر، فمثلا يرى Joseph Schumpeter[36] أهمية دراسة الفكر الاقتصادي من خلال المفكرين

33- أحد الألفاظ المتصلة والدالة على تاريخ الفكر الاقتصادي، وكذلك من الألفاظ المتصلة تاريخ النظريات الاقتصادية، وتاريخ النظم الاقتصادية وتطور الفكر الاقتصادي.

34- النظرية هي تفسير الظاهرة الاقتصادية لاكتشاف عللها وأسبابها ثم تحديد الآلية التي تعمل بموجبها.

35- المذهب هو مرحلة متقدمة تتجاوز تفسير الظاهرة إلى مرحلة تقديرها وتقييمها لاقتراح مشاريع إصلاحية لتغيير الواقع الاقتصادي للأفضل.

36- [1883 - 1950] نمساوي/ أميركي، أحد قادة الفكر الاقتصادي. انظر كتاب قادة الفكر الاقتصادي، صلاح الدين نامق، صفحة 42.

الكبـار، بينمـا ركـز [37] Edmund Whittaker ضمن كتابه «تاريخ الأفـكار الاقتصادية» علـى تاريخ الأفـكار الاقتصادية البارزة، كذلـك أوصى [38] Leo Rogin دراسـة المدارس الاقتصاديـة كمدخل لفهم الفكـر الاقتصادي، وأخيـرا Alfred Marshall يرى أن النظام الاقتصادي هو الأساس المادي للفكر الاقتصادي[39] .

كمـا اختلـف مؤرخو الفكـر الاقتصـادي فـي تحديد جوهـر علم الاقتصـاد، فمثلا [40] Adam Smith ذكر أن علم الثروة هو جوهر علم الاقتصاد. وفي ضوء هذا الاستدراك، طرح المؤرخ الفرنسـي [41] Bouvier Ajam تساؤلاً حول تجسيد جوهر علم الاقتصاد على الثـروة فقط أم على عملية امتلاكها؟ بينما رواد المدرسـة الكلاسـيكية الحديثة مثل Jean-Baptiste Say[42] أكدوا أن القيمة وتبادلها هما الجوهر، أما رواد المدرسـة النمسـاوية مثل Carl Menger[43] ركزوا على الأثر النفسـي في القيمـة واعتبروها جوهر علم الاقتصاد، لذلـك عرّفوا علم الاقتصاد بأنه علم الأشـياء النافعة، بينما [44] Karl Marx يختزل جوهر

37- [1873 - 1956] إنجليزي، «عالم رياضي» حاصل على ميدالية Copley ، على الرغم من إسهاماته البارزة في الرياضيات التطبيقية، إلا أن له أبحاث ودراسات في تاريخ الاقتصاد.

38-[1893 - 1947] روسي/ أميركي، مفكر اقتصادي، تخصص في الدراسات الاقتصادية التاريخية.

39- أحد الألفاظ المتصلة والدالة على تاريخ الاقتصاد.

40- [1723-1790] إنجليزي، أستاذ في علم المنطق والفلسفة الأخلاقية، صاحب كتاب نظرية المشاعر الأخلاقية، أبرز أعماله كتاب بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776. بدأ كتابه في فرنسا واستمر يعمل فيه لمدة عشر سنوات بعد عودته إلى بريطانيا في العام 1776. ناقش في فصله الأول ثلاثة عناصر أساسية هي [1] فكرة البواعث المحفزة الأساسية التي تحرك طبيعة النظام الاقتصادي [2] مسألة تحديد الأسعار واشتقاق الدخل منها على شكل أجور وربح وريع [3] السياسات اللازمة لتحقيق الرخاء في المجال الاقتصادي. وتتركز الدوافع الاقتصادية لدى Smith على دور المصلحة الذاتية، كما أشار إلى اليد الخفية الساعية لتحقيق المصالح الذاتية وتوجيه الناس في السوق نحو أسلم الغايات، وله في هذا الصدد قول مشهور: نحن لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو الخباز وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم وإنما نخاطب حبهم لذاتهم. كذلك من القضايا الأساسية في علم الاقتصاد التي ناقشها هي مسألة القيمة والتوزيع. كما تتمحور أبرز توصياته حول السياسات العامة في الدعوة إلى حرية التجارة الداخلية والخارجية وتقسيم العمل المحدود بحجم السوق. كذلك شدد على أهمية المنافسة بين التجار والأسواق، وفي المقابل حذر من مخاطر ما يسمى بالشركة المؤسسة بموجب قانون حكومي (أي الشركات المساهمة بالمصطلح الحديث) لما لها من آثار احتكارية، كما حدد دور الدولة بقصرها على تحمل أعباء الدفاع والعدالة وإدارة المرافق العامة الضرورية.

41- Political economy and history of economic doctrines - French Version - 1955، pp. 13- 15.

42- [1767-1832] فرنسي، أحد أعلام الاقتصاد الكلاسيكي الفرنسي، له إسهامات بارزة في حقل الاقتصاد، من أشد المناصرين لتحرير الأسواق والتجارة والمنافسة. له قانون عرف باسمه قانون ساي، ومفادة القانون تتلخص بأن العرض هو من يخلق الطلب الخاص. وظل هذا القانون فعالا وساريا حتى بداية الكساد الكبير 1929 حيث عجز عن احتواء الأزمة، وبعدها أصبحت مسألة إدارة الطلب الكلي تضطلع بها الحكومات مباشرة، أو من خلال البنوك المركزية لزيادة الدخل والقوة الشرائية.

43- [1840-1921] نمساوي، مفكر اقتصادي بارز ومؤسس المدرسة الاقتصادية النمساوية، أبرز إسهاماته كانت في تطوير نظرية المنفعة الحدية.

44- [1818-1883] ألماني، حائز شهادة الدكتوراه في الفلسفة 1840، فيلسوف وسياسي ومنظر اجتماعي، أبرز المناهضين

الاقتصاد ضمن إطار الكفاح الطبقي[45] داخل نمط الإنتاج.

وباستثناء كتاب ثروة الأمم لـ Adam Smith، لم يظهر الأدب الاقتصادي حتى نهاية القرن التاسع عشر أي اهتمام جاد بمفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي لحداثة المادة، ومع بداية القرن العشرين بدأ الاهتمام بمادة الفكر الاقتصادي من قبل المؤرخين والمفكرين، فأخذت حيزا من اهتمامتهم ، حتى أصبحت فرعا أساسيا للمعرفة الاقتصادية[46] واستقلت تدريجيا عن تاريخ الاقتصاد، فتنوعت أساليب الاقتصاديين في عرضهم لمادة تاريخ تطور الفكر الاقتصادي بين الاتجاه النسبي[47] Relativist والاتجاه المطلق[48] Absolutist.

وتكمن أهمية دراسة مادة تاريخ الفكر الاقتصادي في الاعتبارات التالية:

1- تختزل الطابع العلمي للاقتصاد.

2- تظهر الترابط الوثيق بينها وبين النظم الاقتصادية.

3- حلقة وصل ضرورية تربط سياق الأفكار القديمة والحديثة والمعاصرة .

4- تساعد الباحث على استيعاب الجدل القائم بين النظريات الاقتصادية التي تمثل اتجاهات أساسية في الفكر الاقتصادي، وتجنبه تكرار الأخطاء في السياسة الاقتصادية.

5- إن دراسة المادة بشكل مستقل تؤكد الطبيعة الاجتماعية للاقتصاد وارتباطه بفروع العلوم الاجتماعية[49].

واستناداً لما تم استعراضه بشأن طبيعة تاريخ الفكر الاقصادي، سيتناول الكاتب في المبحث الثاني التصنيف العلمي لدراسة الفكر الاقتصادي وفق المنهاج التالي:

للفكر الرأسمالي الكلاسيكي خاصة بما يتصل بمفهوم الثروة والقيمة والعمل. أسس مع زميله المقرب Friedrich Engels الفلسفة المادية الجدلية، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي العلمي، والاشتراكية العلمية والتي تعرف كذلك بالشيوعية المعاصرة. كان من أشد المناصرين لطبقة العمال.

45- التناقضات بين القوى الاقتصادية.

46- الأستاذ إبراهيم كبه، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مطبعة الإرشاد الطبعة الأولى، صفحة 8.

47- الاتجاه النسبي ينظر لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال ربط النظرية الاقتصادية بظروف عصرها.

48- الاتجاه المطلق ينظر لتطور تاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره سلسلة من التطور.

49- المناهج العلمية التي تدرس أصول نشأة المجتمعات البشرية والمؤسسات ومختلف العلاقات والروابط الاجتماعية وكذلك المبادئ المؤسسة للحياة الاجتماعية. فروع العلوم الاجتماعية العامة عديدة، من أبرزها علم [الإنسان ـ الاقتصاد ـ التربية والتعليم ـ التاريخ ـ الإدارة ـ السياسة ـ الاجتماع ـ القانون].

1. الفكر الاقتصادي في العهد القديم.
2. الفكر الاقتصادي عند العصور الوسطى.
3. المذاهب التي أنشئت في العصر الرأسمالي:
   - 3.1. الرأسمالية التجارية.
   - 3.2. الرأسمالية الزراعية.
   - 3.3. الرأسمالية الصناعية:
     - 3.3.1. المدرسة الكلاسيكية.
4. المدارس في القرن التاسع عشر:
   - 4.1. الأفكار المناهضة للرأسمالية.
   - 4.2. المدرسة الحديثة.
5. المدارس في القرن العشرين:
   - 5.1. المدرسة الكينزية.

المبحث الثاني

التصنيف العلمي لدراسة الفكر الاقتصادي

لم يغفل الكاتب دور الفكر الإسلامي في العصور الذهبية وأثره في تطور المذاهب الاقتصادية الأوربية والجهود العلمية والأخلاقية والفنية، خاصة في مجال الزراعة والصناعة. حيث وصف المؤرخ [50] George Sarton المسلمين في هذه المرحلة الناضجة بأنهم عباقرة الشرق في القرون الوسطى، الذين قدموا للحضارة الإنسانية مآثر عظمى عالجت العديد من صروف حياة الفرد ضمن المجتمع، واضعين بذلك قواعد منهجية صالحة لكل زمان ومكان مستندين إلى الأحكام القرآنية والسنة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم.

إلا أنه لدواعي المبحث وتصنيفه العلمي لمراحل تطور الفكر الاقتصادي ضمن محيط أوربا، آثر الكاتب أخذ الصورة العامة للحياة الاقتصادية في المجتمع الأوربي بمعزل عن الأثر الإيجابي لعلماء المسلمين في تلك الحقبة.

المطلب الأول

الفكر الاقتصادي في العهد القديم[51]

شكلت إفرازات المجتمع الطبقي والنزاعات الاجتماعية خاصة بين طبقة أثينا الديمقراطية المتمثلة في التجار، وطبقة سبارطة الأرستقراطية ذات الجذور العشائرية، أبرز الاتجاهات الفلسفية السائدة ضمن الفكر اليوناني، وهي اتجاهات انبثقت من بوتقة [1] تقسيم المجتمع إلى طبقتي الملاك والعبيد ومعقلها سبارطة وتمثل جوهر الفلسفة اليونانية [2] الصراع الطبقي بين الملاك والعبيد الذي في إثره نمت شريحة فلاسفة اليونان وتشكلت مدارسها الفلسفية ، كما هو مبين في الجدول [2].

50- [1884-1956] بلجيكي، عالم كيميائي ومؤرخ بارز، يعد أبرز من كتب في تاريخ العلم.

51- يقتصر البحث على الحضارة اليونانية والرومانية.

	الانتماء الفلسفي	أبرز المفكرين	أبرز الاتجاهات الفكرية للمدرسة	القرن ق.م
المدرسة الأيونية	الفلسفة المادية	Thales	مادية الكون	السابع
المدرسة الهيراقليطسة	الفلسفة المادية	Heraclitus	المادية الدايلكتية	السادس
المدرسة الفيثاغورسة	الفلسفة المثالية	Pythagoras	رقمية العالم، التصوف	السادس
السوفسطائيون	الفلسفة المثالية	Pythag Gorgías oras	ذاتية المعرفة وعدم موضوعيتها، المذهب الفردي، المنهج العلمي التحليلي، تشجيع التجارة	السادس
المدرسة الديموقراطية	الفلسفة المادية	Democritus	ذرية الكون وخلود المادة	الخامس
سقراط	الفلسفة المثالية	Socrates	رائد المثالية الذاتية والقائم على أن العالم انعكاس للفكر الإنساني	الرابع
أفلاطون	الفلسفة المثالية	Plato	رائد المثالية الموضوعية القائمة على أن الفكرة المطلقة هي التي خلقت الإنسان	الرابع
المدرسة الأبيقورية	الفلسفة المثالية	Epicurus	فكرة المذهب الجماعي، مذهب العقل، فكرة النخبة	الرابع
المدرسة الرواقية	الفلسفة المثالية	Zeno	المواطنة العالمية والنزعة الفردية	الثالث
أرسطو	الفلسفة الانتقائية	Aristotle	جمع الاتجاهين المادي والمثالي، فقط كان ماديا في نظرية الوجود، ومثاليا في نظرية المعرفة	الثالث

الجدول [2] أبرز الإتجاهات الفلسفية السائدة في الفكر اليوناني.

وتعد محاولات فلاسفة اليونان في ضوء تحليل الظواهر الاقتصادية، والتعرف إلى مشكلاتها وسبل علاجها، مجتمعة نواة النظرية الاقتصادية القائمة على مبدأ تحليل الظواهر والمشكلات الاقتصادية. وفي ما يلي استعراض بإيجاز لأبرز فلاسفة اليونان في مجال الاقتصاد.

أفلاطون Plato ذو النزعة الاشتراكية [428 – 348] قبل الميلاد

ما بين كتاب «الجمهورية[52]» وكتاب «القوانين»، تطرق Plato ضمن إطار فلسفي بعض المشكلات الاقتصادية وسبل معالجتها. ففي كتابه الجمهورية حدد ملامح الدولة

52- يعد هذا الكتاب الأساس المادي الفكر الشيوعي، وقد صنفه المفكر الاقتصادي Schumpeter بأنه كتاب أقرب للفاشية. حيث رأى Plato أهمية تساوي الجميع ماديا ومنفعيا في المجتمع الذي رسمه دون وجود أي تمييز طبقي بين أفراده، فالغنى الفاحش يدعو للترف ويثير الحقد والحسد، والفقر يثير المشاحنة بين أفراد المجتمع و يولد العنف.

بعيدا عن التمييز الطبقي، مؤكدا على حصر دورها في توفير حاجات الإنسان المعيشية، كما يرى بالأثر الإيجابي لتدخل الدولة في كثير من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفرض الرقابة السابقة على جودة السلع والخدمات، والرقابة اللاحقة على مستوى الأسعار والأوزان والمقاييس، والإشراف على الخدمات اللوجستية كالموانئ والطرق التجارية، إلا أنه طالب بفصل دائرة الحكم وشؤون الدولة الداخلية والخارجية عن الأعمال التجارية، بحيث تنفرد طبقة الفلاسفة والحكماء بممارسة الأعمال السيادية دون الأعمال التجارية كون الأخيرة مدعاة للمفسدة وإخلال بالمصلحة العامة والحط من منزلتهم، على أن تترك الأعمال التجارية لطبقة المحكومين التي تضم العمال والصناع والحرفيين الذين يحققون المصلحة العامة للمجتمع من خلال تحقيق مصالحهم الخاصة. كما أشار إلى أهمية تقسيم العمل وتوزيع الأدوار في الدولة وفق المكانة الاجتماعية وقدرات الفرد الفنية والفكرية. وفي هذا الإطار انتقد Schumpeter(53) فكر Plato الاقتصادي كونه يميل نحو ترسيخ الاقتصاد الموجه وتقييد حرية الفكر، ومنع شريحة السلطة العامة من ممارسة التجارة والاستثمار وحق التملك.

وبالرغم من جذوره الأرستقراطية، كان يؤمن بالأهمية النسبية لتطبيق الديمقراطية، وإلغاء النظام الطبقي واستبداله بنظام الشرائح الاجتماعية وفق المكانة الاجتماعية. كذلك تطرق Plato لأهمية التجمع المهني التوليفي لتنظيم حقوق الحرف والمهن المتقاربة والمساعدة لها في مكان واحد مما يساعد في تبادل الخبرات والمهارات، وبهذا يعد أول من أشار لمسألة إنشاء النقابات العمالية والمهنية، كما حدد وظيفة النقود باعتبارها وسيلة للتبادل، إلا أنه عارض وبشدة المتاجرة بها عن طريق الإقراض، لما لها من أضرار اقتصادية واجتماعية.

كما انتقد Plato فكرة التجارة الخارجية لاعتقاده بأنها تساهم في تحول المجتمع إلى مجتمع استبدادي قائم على نظام الأوليغارشية(54) Oligarchy الذي تتمركز فيه الثروة

53- [1883 – 1950] نمساوي، مفكر وأكاديمي اقتصادي له إسهامات محورية في تطوير المفاهيم المتعلقة بنظرية النمو التنمية والدورات التجارية والاقتصادية. يعد Schumpeter مؤسس نظرية التحليل الحركي المناهض للتحليل السكوني الستاتيكي، وأحد أبرز رواد الاقتصاد في عصره انتقد المدارس الاقتصادية في عصره فخرج من إطار المدرسة التقليدية النيوكلاسيكية التي تعتمد على نظرية التوزان الاقتصادي العام في التحليل الاقتصادي، معتمدا على نظرية النمو والتنمية.

54- شكل من أشكال الحكم، بحيث تكون السلطة السياسية مقتصرة بيد حكم القلة من المجتمع التي تتميز باامتلاك المال أو النفوذ أو السلطة العسكرية. ويعد Plato أول من استخدام هذا التعبير في كتابه الجمهورية، و في رأيه أنها تنتهي دائما بحكم الإستبداد و تصبح مشكلتها الرئيسة هي الاستئثار بالسلطة.

والنفوذ والسلطة بقلة قليلة من طبقة التجار. ويعد Plato من أشد المناصرين لمبدأ الملكية المشاعة نابذاً للملكية الخاصة التي وصفها بأنها معول هدم اقتصادي وسبباً في نشوء المفاسد الاجتماعية والأخلاقية، إلا أنه يؤخذ على Plato النظرة المهانة لطبقة العبيد باعتبارها المغذي الدائم لبقاء واستمرار طبقات المجتمع الأخرى، لذلك شدد على أهمية زيادة مخزون هذه الطبقة من أسرى الحرب.

أرسطو Aristotle ذو النزعة الرأسمالية [384 – 323] قبل الميلاد.

على الرغم من أنه تتلمذ على يد Plato، إلا أنه عارض معظم آراء معلمه، خاصة في نقده للملكية الفردية، معتبرا إياها حقاً طبيعياً وشكلاً من أشكال الحرية، وسببا في تشجيع العمل والإنتاج وتنويع مصادر الدخل.

ويرى أن الدولة المثالية[55] تتكون من ثلاث طبقات، الأولى طبقة الحكام التي تمارس كافة صلاحيات السلطة العامة لتسهيل وتيسير حاجة الفرد وحمايته داخليا وخارجيا، بخلاف Plato الذي يرى أن الفرد يجب أن يكون خادما للدولة التي ترعى مصالحه، ثم الطبقة الوسطى وهي الطبقة المنتجة بكل أطيافها المادية والفنية والاجتماعية والأدبية، وأخيرا الطبقة الثالثة طبقة العبيد التي تعد أساس المجتمع ووظيفتهم خدمة الأسياد، والنظر إليهم بأنهم أحد أدوات العمل. إلا أنه وافق معلمه بالدور الإشرافي للدولة خاصة الإشراف على توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ومنع الاحتكار والغش في الأسواق والمساواة في توزيع المناصب كل وفق قدراته، لما في ذلك من أثر إيجابي في استقرار الحكم والحياة المدنية والاقتصادية ونزع المشاحنة بين طبقات المجتمع.

يرى معظم مؤرخي تاريخ الفكر الاقتصادي أن Aristotle يعد أول محلل اقتصادي وواضع نواة العلم الحديث. حيث أصدر العديد من الكتب أبرزها كتاب «السياسة» الذي اشتمل على وقفات تحليلية لبعض الظواهر الاقتصادية، كما يعد أول من استخدم مصطلح الاقتصاد الذي قسمه إلى قسمين، الأول الاقتصاد المنزلي المغلق[56] ، ويمثل الإنتاج القائم على أساس استهلاكي، والآخر الاقتصاد التبادلي ويشير للإنتاج القائم على أساس تبادلي والذي قسمه إلى نوعين، تبادل طبيعي لسد الاحتياجات المعيشية،

55- الدولة في نظر Aristotle مخلوق طبيعي وظيفتها سد حاجات الفرد.

56- اعتبر Aristotle أن الاقتصاد المنزلي المتمثل في الوحدة الاقتصادية المنزلية الأساس المادي لنشوء المجتمع والدولة.

وتبادل ربحي بقصد تعظيم الثروة، إلا أنه انتقد وبشدة التبادل الربحي معتبرا أن الدور الحقيقي للنقود يتمحور حول التبادل والادخار وتحديد الأسعار ومقارنة السلع، ولا يجوز استعمالها كأداة رأسمالية يتم المتاجرة بها، كما اعترض على التعاملات الربوية واستغلال الضعفاء في توفير حاجاتهم الضرورية معتبره عملا مشينا للمرابين، بل وصفه بأنه سلوك مناف للعدالة والأخلاق. وعلى الرغم من هذا النقد حول المتاجرة بالمال وما ذهب إليه بأن المال عقيم لا يولد مالا، إلا أنه استثنى من هذا الحظر الربوي الفائدة المرتبطة بالعمل الإنتاجي المبني على تقاسم الربح كونها من «وجهة نظره» تحقق شروط العدالة وضوابط الأخلاق.

وبجانب نظرية النقود[57]، يعتبر Aristotle مؤسس نظرية القيمة[58]، موضحا أن لكل سلعة قيمتان، الأولى استعمالية وهي الاستعمال الطبيعي للسلعة، سواء المتضمنة في مجال الاستهلاك أو في الإنتاج، والأخرى تبادلية لأغراض إتمام الصفقات التبادلية مع الآخرين للحصول على المنافع. كما كان ينظر له بأنه رائدا في المدرسة الموضوعية للقيمة لتميزه بين قيمة السلعة وسعر السلعة، معتبرا أن الأولى تنشأ قبل دخولها للسوق وتشمل التكاليف والأرباح المصنعية ، وهذا هو جوهر النظرية الموضوعية للقيمة، بينما سعر السلعة يعتمد على العرض والطلب الناشىء في السوق. وكون المدخل السائد في عصره وحتى القرن السادس عشر لفهم وتحليل الاقتصاد يكون إما عبر الدين أو الفلسفة أو الأخلاق، نجد Aristotle اعتمد على المدخل الأخلاقي لتفسير العديد من الظواهر والأنشطة والأعمال الاقتصادية، ويتجلى ذلك في إدانته لأثمان الاحتكار باعتبارها أثمانا غير عادلة، وصرف الناس الانشغال بالتجارة كونها مصدراً للإثراء غير الطبيعي، علاوة على نبذه سعر الفائدة.

وقد أشاد Schumpeter بفكر Aristotle الاقتصادي وإنجازاته الملموسة في معالجة بعض مظاهر الحياة الاقتصادية، وتطويره جهازا متكاملا حلل من خلاله التغيرات الاجتماعية وارتباطها بالعمليات الاقتصادية، كتدرجه في تحليل الاقتصاد المنزلي، بدءاً من تقسيم العمل، المقايضة، ثم النقود، وهو تحليل استمر حتى بداية الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر.

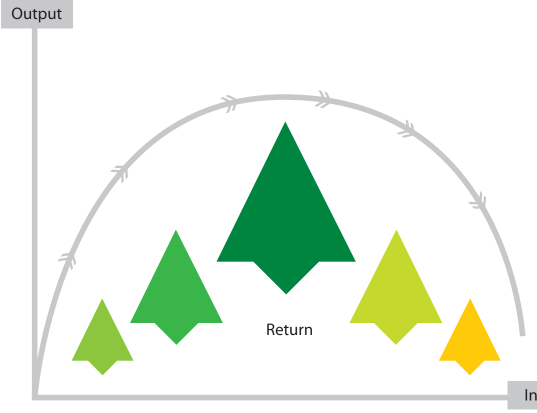
57- سادت نظريته حتى القرن العشرين. أنواع نظريات النقود [1] النظرية المعرفية: تكمن خصائص النقود للعرف والعادة في استعمالها في السوق [2] النظرية القانونية: تكمن خصائصها في تشريع الدولة وإلزام الناس باستعمالها [3] النظرية الموضوعية: تكمن خصائصها باعتبار النقود قيمة تبادلية تقديرية ومختلفة وفق العرض والطلب.

58- تحتل هذه النظرية أهمية كبيرة في الاقتصاد السياسي.

أكزينوفون Xenophon ذو النزعة المركنتيلية [354 - 484] قبل الميلاد

ارستقراطي وقائد عسكري، أهم مؤلفاته «الاقتصاد المنزلي»، و«وسائل زيادة موارد أثينا». طور مفهوم الثروة فعرّفها بأنها هي ما زاد على حاجة الملكية، أي من الممكن أن يكون الفقير أفضل حالا من الميسور الذي ينفق أموالا طائلة لتوفير احتياجاته المعيشية. كما أنه قلل من شأن النظرة الأفلاطونية التشاؤمية حول دور التجارة الخارجية في نشوء ونمو نظام الأوليغارشي، معتبرها من أهم موارد الدولة، بل شجع تسهيل إجراءات التجار وتخفيض الضرائب على وارداتهم وفتح قنوات التبادل التجاري بين الدول، لذلك تعد كتابات وآراء Xenophon مهد إرهاصات حرية التجارة العالمية المعاصرة.

كما تضمن كتابه «Cyropaedia» بعض الأفكار الاقتصادية التي مازالت تستخدم في عصرنا الحاضر، أبرزها قانون الغلة المتناقصة Law of Diminishing Returns الذي ينص على (حدوث تناقص مستمر في الناتج الإضافي كلما أضيفت وحدة إضافية من أحد المدخلات مع بقاء المدخلات الأخرى ثابتة)، كما هو مبين في الشكل [1] الذي يوضح العلاقة العكسية عند إضافة المزيد من المعدات، على سبيل المثال، إلى مساحة ضيقة وتفوق حاجات العمال، مما يؤثر بشكل تدريجي في مستوى الإنتاج الحدي(59) للمعدات، وبالتالي يتناقص العائد.



الشكل [1]

يعد أول من أشار إلى العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة من السلعة ذاتها، لذلك ينظر له بأنه واضع نواة نظرية العرض والطلب، مؤكدا على أهمية التوازن بينهما للتحكم في مستوى الإنتاج والأسعار، علاوة على حدسه في أهمية المدن الكبيرة لخلق البيئة المناسبة للإنتاج والعمل التجاري والتخصص المهني وتقسيم العمل وتنوع الخدمات المساندة، التي

59- تعبير حدي من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد ويستخدم دائما بمعنى إضافي. واشتق من هذا المفهوم قانون المنفعة الحدية، فعندما نستهلك وحدة إضافية من الخبز على سبيل المثال، نحصل على بعض شعور الإشباع الإضافي، فيطلق على الزيادة في المنفعة، المنفعة الحدية Marginal Utility .

بدورها تحفز بإنشاء الأسواق التخصصية، كما شدد على أهمية أن تشرف السلطة العامة على تنظيم الخطوط التجارية البرية والبحرية، وإنشاء مناطق تخصصية في امتدادها لتقديم الخدمات اللوجستية للتجار، ما يزيد من حجم موارد المالية وازدهار الاقتصاد.

ويمكن القول بأن أفكار وآراء Xenophon تعد **الرافد التاريخي الأول** في بناء الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد المعرفي من حيث الدعوة لإنشاء المدن التخصصية التي تهيئ أفضل بيئة لنقل وتداول ومشاركة المعارف الإنتاجية ومن ثم إنتاجية المعرفة.

تعد آراء Xenophon الرافد التاريخي الأول الذي مهد نشوء فكر الاقتصاد المعرفي.

المطلب الثاني

الفكر الاقتصادي[٦٠] الروماني

امتازت الحضارة اليونانية بتراث رصين وغني بالأفكار الإبداعية والابتكارية المتصلة بالمنصات الثلاثية: الدين والفلسفة والأخلاق، وهو تراث هيأ انسيابية التحول الاجتماعي من الحياة البدائية والعشائرية المبعثرة لمجتمع أكثر تنظيما وترابطا، والانتقال من النزعة الجماعية غير المنتظمة نحو النزعة الفردية التي تعمل ضمن إطار جماعي، وعلى الرغم من ذلك نجد بأن الثقافة الرومانية وسمت بالاضمحلال الفكري والفتور المعرفي والركود الفلسفي والنكوص الأخلاقي. إلا أن هناك ثمة عاملاً مشتركاً بين الحضارتين يتمثل في استمرار التناقض والصراع الطبقي والمتاجرة بطبقة العبيد عبر افتعال بعض الحروب لزيادة المخزون منهم.

ففي القرن الثاني الميلادي، تردت الأوضاع الاقتصادية والتجارية والصناعية، بسبب نضوب تجارة الرقيق نتيجة لتوقف الفتوحات الرومانية، مما قلص من نفوذ الطبقات الحاكمة لتناقص الإنتاج القائم على العبيد، علاوة على غياب السياسات الاقتصادية الرصينه وتشابك المصالح بين الملاك والسلطة العامة وتفشي الأوليغارشية التي أفسدت الأجهزة الإدارية والسياسية والرقابية والأمنية، فشاعت الرشوة وتبدد المال العام في ظل نظام ضريبي مطرد، قابل ذلك تسرب طبقة البروليتاريا[61] في النظام العبودي الذي يشكل قاعدة القطاعات الاقتصادية إلى بقية المدن الرومانية. وفي أوج الانحلال والضعف

60- يرتكز الهيكل الاقتصادي الروماني على ثلاثة عناصر أساسية هي [1] الحروب التوسعية ونهب المستعمرات [2] المتاجرة في النقود [3] الاحتكار لأدوات ومصادر الإنتاج.

61- طبقة العمال.

الروماني، تفككت الدولة في نهاية القرن الرابع، وبسقوطها انحل نظام العبودية كليا. وقد خلف سقوط الدولة الرومانية، سيطرة الممالك الجرمانية[62] على معظم الأراضي الأوربية في العصور الوسطى المبكرة[63] وهي مرحلة لم يسجل فيها أي مظاهر لتطور الحياة الاقتصادية عدا تطور وسائل الإنتاج في الحرف اليدوية وتحسين بعض طرق الإنتاج الزراعي معتمدة على التراث الإغريقي.

تأثر الاقتصاد الروماني بالاتجاهات الفكرية[64] ذات النزعة الفردية التي تجسدت فيها شكل الثروة في تملك الأراضي، وتعد المدرسة الرواقية[65] الرومانية أبرز الإتجاهات الفكرية المتأثرة بالفكر اليوناني الأخلاقي، خاصة في ما يتعلق بنبذ تكديس الثروة لذاتها[66] والمتاجرة بالنقود ومنع الاحتكار، والتأكيد على التعامل الأخلاقي في البيع والشراء. أما أبرز ما خلفته المدرسة من تراث فهو قانون الشعوب[67] الذي طور بشكل غير مباشر الفكر الاقتصادي الروماني، من خلال المطالبة بالإنصاف والمساواة بين الطبقات الاجتماعية، وإلغاء نظام الرقيق وحفظ الحقوق وعدم التعدي على ثروات الآخرين.

لم تتغير النظرة الرومانية المهينة عن تلك اليونانية حول مهن التجارة والمتاجرة بالنقود، باعتبارها أعمالا لا تليق بالجنس الروماني، إلا أنهم ميزوا بين الفائدة المحددة المقبولة وبين الربا الفاحش. ويعد قانون الملكية الفردية أعظم ما خلفه التراث الروماني والذي مازال يعمل به، بل ينظر إليه بأنه أبرز القواعد الفكرية للاقتصاد الرأسمالي. فكلّ من قانون الملكية وقانون الشعوب عكسا الطبيعة الفردية للبناء الاقتصادي الروماني، مقارنة بالطبيعة

62- عاشت القبائل الجرمانية في أجزاء متفرقة من أوربا خاصة في شمالي الإمبراطورية الرومانية الغربية. وكانت تتألف من الإنجلز والفرانكيين والسكسون والجوت والواندال والقوط الغربيين. كانت السمة الغالبة على هذه القبائل الجهل والتعامل الفظ والنزعة للعنف والوحشية، مما جعل الرومان يطلقون عليهم اسم البرابرة. وفي أواخر القرن الرابع الميلادي شن المغول ـ الذين جاءوا من أواسط آسيا ـ هجمات على القبائل الجرمانية، وطردوهم إلى أطراف الامبراطورية الرومانية الغربية. حيث نزح الواندال إلى ما يعرف الآن بإسبانيا، أما القوط الغربيون فقد قاموا بغزو شبه جزيرة إيطاليا ونهبوا روما، ثم شرعوا بعد ذلك في التحرك غربا، حتى تمكنوا من هزيمة الواندال. بينما الإنجلز والجوت والسكسون قاموا بغزو بريطانيا، وتوجه الفرانكيون واحتلوا مناطق ما تعرف الآن بفرنسا. وفي عام 476 م تمكن القائد الألماني أودواسر من خلع رومولس أغسطلوس آخر أباطرة الامبراطورية الرومانية الغربية.

63- من القرن الخامس إلى آواخر القرن العاشر الميلادي.

64- انقسمت الاتجاهات الفكرية للرومان إلى ثلاثة: أفكار الفلاسفة، أفكار الفقهاء، أفكار المزارعين.

65- جاء اسم الفلسفة الرواقية من كلمة الرواق وهو المكان الذي يجتمع فيه الفلاسفة والشعراء، وأيضا يطلق على المكان المخصص للمحاورة والتعليم ، ويقال إن الرواق هو تعبير عن هياكل أثينا القديمة.

66- دراسات في تاريخ الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الدكتور إبراهيم كبة، الطبعة الأولى، صفحة 356.

67- مجموعة القوانين المنظمة لكافة مجالات الحياة في الأقاليم الإمبراطورية.

الجماعية للبناء الاقتصادي اليوناني، حيث منح قانون الملكية الحق المطلق للفرد في التملك دون أي اعتبارات وظيفية أو طبقية بخلاف Plato وعلى غرار آراء Aristotle والتي حددها بالضوابط الأخلاقية، وفي هذا الصدد ينظر لفكر Aristotle بأنه قاعدة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، بينما القانون الروماني قاعدة الفكر الاقتصادي للرأسمالي.

المطلب الثالث

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى[68]

ساد النظام الإقطاعي أرجاء أوربا مدة 10 قرون تقريبا[69]، معبرا عن الامتداد الطبيعي لتطور النظام الاقتصادي منذ العصر القديم، ومجسداً بذلك مرحلة انتقالية بين الفكر الروماني خاصة حول المسائل الاقتصادية المتصلة بأشكال الملكية والاستثمار والتوزيع وحتى الرأسمالية التجارية[70] التي مهدت البيئة المناسبة لنشأة الرأسمالية المركنتيلية.

وما بين الامتداد والتمهيد، تدرج النظام الإقطاعي عبر ثلاث مراحل محورية، **الأولى** مرحلة الانسلاخ من المجتمع العبودي إلى المجتمع الإقطاعي في ظل المعطيات الاقتصادية التي طورت شكل الحياة الاجتماعية لتمهد المرحلة **الثانية** بنشوء الفكر الاقتصادي الإقطاعي السائد خلال مرحلة الازدهار، وجوهره الفكر الاقتصاد السكولائي[71] الذي استمد عناصره الفكرية من ثلاثة مصادر أساسية [1] الفكر العلمي في فكر Aristotle، وجوهر صياغة معظم النظريات السكولائية الاقتصادية، أبرزها نظريات النقود والربا والسعر العادل [2] الفكر النظري المنبثق من الفكر المسيحي القديم حول المسائل التي

68- مصطلح تاريخي يشير إلى الفترة الزمنية التي لحقت سقوط روما، مرورا بعصر النهضة وحتى سقوط القسطنطينية. وهو امتداد للأنظمة الثلاثية المتهالكة هم نظام الرقيق والعشائري والممالك الجرمانية عقب سقوط الإمبراطورية الرومانية. يتكون النظام الإقطاعى من هرم يقف الملك على قمته وله السلطة الإسمية على كبار السادة الإقطاعيين ، يتبعهم أمراء وكل أمير يتبعه عدة من الفرسان الكبار ، إلى أن نصل إلى الفارس العادي الذى يتحكم في أرض تكاد تكفيه وتعوله . ولكل عضو في الهرم الإقطاعي واجباته تجاه سيده الأعلى ، ولأن النظام الإقطاعي قام على أساس عسكري ، ألزم التابع تقديم الخدمة العسكرية لسيده الذى يكبره، مقابل أن يحافظ السيد الإقطاعي على تابعه الذي يليه.

69- لم يتفق المؤرخون على بداية تأريخ النظام الاقتطاعي، حيث ذهب بتأريخهم سنة سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476م، وبعضهم سنة 325 م التي عقد فيها اجتماع نيقيا الكنسي الشهير، وبعضهم يؤخر بداية النظام إلى نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع ميلادي، كذلك الحال فلول هذا النظام كانت محل جدال مستمر بين المؤرخين، فبعضهم يؤخر فلولهم في القرن الرابع عشر، والآخر في القرن الخامس عشر، ولكن الأغلب هو منتصف القرن الخامس عشر.

70- يطلق على النظام الاقتصادي الأوربي منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر، ويتميز بسيطرة رأس المال التجاري والربوي الذي بدوره سيطر على جموع القطاعات الاقتصادية.

71- أساتذة الجامعات في العصور الوسطى، أشهر السكولائيين Thomas Aquinas , Tomás de Mercado , & Nicole Oresme .

تتعلق بالمساواة والعدالة وتشجيع العمل والمهن اليدوية ومساواتها بالمهن الذهنية، وحفظ الحقوق وعدم أكل أموال الناس بالباطل كالغش والخداع، وغيرها من الأعمال المنافية للأخلاق والعرف [3] الفكر الكنسي الذي قرّب بين وجهات النظر المسيحية المحافظة وتطلعات وغايات النظام الإقطاعي خاصة التوسع في الملكية والاستثمار والتجارة. أما المرحلة **الثالثة** فتمحور حول تفكك النظام الإقطاعي في ظل تطور وانتعاش الرأسمالية المركنتلية، نتيجة لعوامل عدة أبرزها جمود الفكر الإقطاعي أمام التحولات الاجتماعية والمادية والفكرية وعجزه عن احتواء تطلعات التجار خاصة في المسائل المتصلة بالتنظيم المالي والنقدي، علاوة على انكماش تأثير أكبر إقطاعي أوربا المتمثلة بالكنيسة الكاثوليكية وعجزها عن القيام بوظائفها الدينية والسياسية والاجتماعية، قابله اتساع المد العلماني[72] معلنا عن الانسلاخ والتحرر من السطوة الدينية.

وقد أدى تلاشي طبقة العبيد في نهاية الدولة الرومانية إلى التغير الجبري في التركيب الطبقي للنظام الإقطاعي، كما هو مبين في الشكل [2] الذي يتضح فيه نشوء طبقة جديدة تسمى بطبقة القن[73] والتي تمثل الطور الثاني لطبقة العبيد، وهي طبقة أجبرت المالك بأن يتعامل معهم وفق الطريقة الاستثمارية لا القسرية، حيث اضطر الملاك لتأجير أراضيهم للفلاحين، مقابل ريع عيني أو بدني أو نقدي[74]، أما نظام الطوائف فشمل الفئات المناهضة للفكر الإقطاعي الزراعي، وهي طبقة البرجوازية من سكان المدن التي تمارس الأعمال التجارية والصناعية.

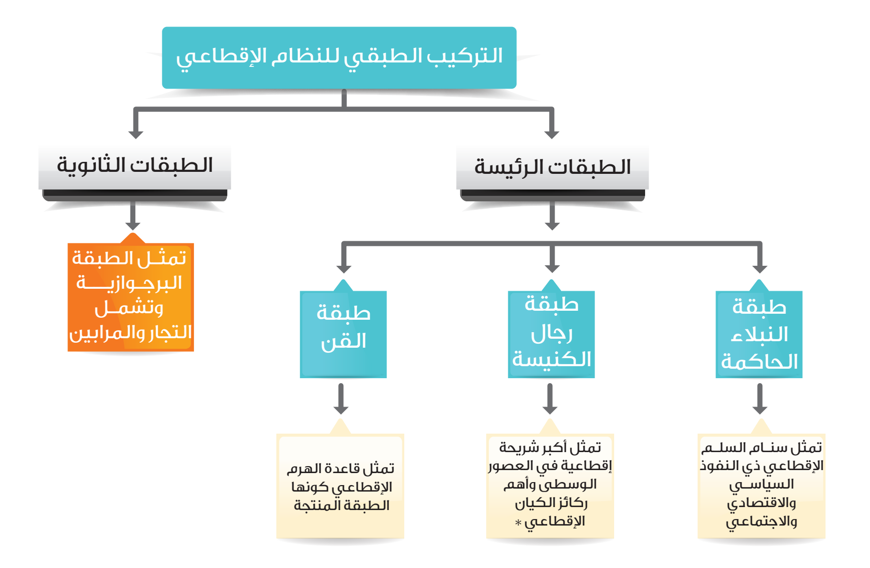
وفي ضوء طبيعة العلاقات الإنتاجية والاستثمارية المستجدة، تحددت سمات النظام الاقتصادي الإقطاعي:

1. **السمة القانونية**. هيمنة وشيوع المركز القانوني في التركيب الطبقي للمجتمع الإقطاعي بين المالك والقن على وجه الخصوص.
2. **السمة الاستثمارية**. تعد هذه السمة جوهر النظام الاقتصادي الإقطاعي، الذي ينص على إنشاء العلاقة الاستثمارية بين المالك والقن بقصد تحقيق الإنتاج

72- تشمل الفئات غير الكهنوتية التي تعلمت خارج المدارس السكولائية وتشمل الروافد التالية [1] رافد الأطباء والمحامين [2] الرافد العلمي والمهني [3] الرافد الإنساني الذي هيأ المناخ الفكري العام في القرن الثالث عشر.

73- مصطلح يشير للذين يشتغلون ويسكنون لدى السيد مقابل توفير المأوى. ولا يحق للقن الزواج أو الإرث إلا بإذن من السيد. وعندما يولد أبناؤه يصبحون بدورهم أقنانا للسيد.

74- طبق العائد النقدي في أواخر النظام الإقطاعي.



* حسب ما ذكره المؤرخ رول في كتابه " موجز الاقتصاد السياسي "
والمؤرخ بيرين في كتابه "التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأوربا".

الشكل [2] طبيعة العلاقة الإنتاجية لشرائح طبقات المجتمع الإقطاعي

الفائض لأغراض الاستهلاك المعيشي والتبادل التجاري وتوفير الأمن الغذائي في حالات الحروب أو الكساد.

3. **السمة الريعية**. تنوعت أشكال الريع نتيجة تحقيق الإنتاج الفائض، سواء نقدا أو عينا.

4. **السمة الاقتصادية**. تميز النظام الاقتصادي الإقطاعي حتى القرن الثالث عشر بالاقتصاد المغلق، حيث لا توجد أي مظاهر للتبادل النقدي بشكل عام، ثم دخل في مرحلة الاقتصاد النقدي، نتيجة لتطور أشكال التجارة بفضل الفكر المركنتيلي.

5. **السمة التعايشية**. التوافق بين الاقتصاديات المكونة للتركيب الطبقي الزراعي والتجاري، على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي بينهم.

وعلى صعيد طبيعة العلاقات بين مراكز القوى الثلاثية المتمثلة في الملكية والبابوية والإقطاعية في العصور الوسطى، فقد تميزت بالتوتر والتصادم والنزاع على مراكز القوى الإنتاجية نتيجة لإفرازات الظروف الاقتصادية ذات الطابع المنغلق. فمن حيث الصراع الملكي – البابوي، سعت السلطة الملكية إلى التفرد بالنفوذ السياسي والمالي والعسكري

وإقصاء الشريك الغريم «السلطة البابوية ذات النفوذ الديني والمالي» التي ترغب في مزاحمة السلطة الملكية في التوسع المالي والسياسي، كذلك، وجود صراع تجاري بين السلطة الملكية والإقطاعية حول رغبة الطرفين في الاستحواذ على مكامن الثروات ومواطن الخيرات، وأخيرا الصراع البابوي – الإقطاعي المتمثل في رغبة الأخير بعدم الخنوع للتعاليم الدينية، وفي ظل هذه الطواحين الثلاثة، بات الفلاحون الأغلبية الجائعة مسرحا لهذه الصراعات.

ونتيجة لهذه الصراعات الاقتصادية وكثرة الحروب الداخلية والنزاعات بين المدن وقلة الموارد الأساسية اللازمة للمعيشة، واجهت الدولة عجزا فعليا في توفير الأمن الغذائي، فانتشرت الجرائم والسرقة والتعدي على حقوق الغير، قابله موجات الغضب المطالبة بمعالجة كساد الاقتصاد والبحث عن مصادر تمويلية خارج أوربا، الأمر الذي دعا لعقد مؤتمر كليرمونت(75) الذي انتهى بثلاثة توصيات [1] وقف الاقتتال داخل أوربا [2] البحث عن الثروات الطبيعية خارجها، خاصة في بلاد المسلمين التي تنعم بمروج الاستقرار السياسي والوفرة الاقتصادية والفائض الإنتاجي [3] أن يكون إدعاء حماية الدين المسيحي في الشرق هو المدخل لكنوز الشرق. فتم المصادقة على قيام الحرب الصليبية في القرن الحادي عشر بقيادة البابا Adrian II .

وتعد الحرب الصليبية أول حرب خاضتها أوربا تحت راية أيديولوجية موحدة جمعت الأضداد والآمال، ومثلت مشروع العصر للجميع آنذاك، فالكنيسة الكاثوليكية تهدف إلى السيادة المطلقة على العالم المسيحي، بينما السلطة الإقطاعية تتطلع إلى توسيع صلاحياتها وأملاكها، أما طبقة التجار، أو ما يسمى بالبرجوازية(76) الناشئة، فكانت تسعى التحكم بالطرق التجارية البرية والبحرية، حتى الطبقة العاملة كانت الحرب بالنسبة إليهم الخيار الوحيد للتحرر من ظلم وجبروت السلطة الإقطاعية، وقد أدى هذا التوافق الأيديولوجي وما حققه لاحقا في حربها الصليبية من مكاسب اجتماعية واقتصادية وسياسية إلى ضعف وهوان السلطة الملكية التي فقدت سطوتها ونفوذها تدريجيا على أرجاء المدن، مقابل نمو مطرد للتحالف البابوي الإقطاعي اللذين زاحما السلطة الملكية في تنظيم الشؤون الداخلية والخارجية، والإشراف على التجارة والأسواق وفرض الضرائب وتحصيلها، وإجبار الفلاحين على خوض معاركهم الحربية. ونتيجة لهذه التحولات وتبدل مراكز

75– نسبة إلى مدينة كليرمونت الفرنسية التي احتضنت المؤتمر ويعد من أهم المؤتمرات في التاريخ، كانت أهداف المؤتمر تتركز في البحث عن مصادر توفر الأمن الغذائي لأوربا تحت غطاء الدفاع عن المقدسات المسيحية.

76– لقب أطلق أول مرة على سكان المدن التجارية الحديثة المحصنة في إيطاليا.

القوى، تأثرت التجارة بشكل عام فانكمش حجم تبادلها وانخفضت المبيعات وجفت مصادر التمويل، فساد الكساد الاقتصادي مرة أخرى فارتفعت معدلات البطالة، وأصبح لكل ولاية اقتصاد خاص بها، فتحول معظم أرجاء أوربا إلى اقتصاد منغلق[77].

وقد أدى هذا التوافق بين الكنيسة الكاثوليكية - التي تعد أكبر سيد إقطاعي كونها تمتلك ثلث[78] أراضي المجتمع الكاثوليكي والنظام الإقطاعي إلى ضعف هيبتها ومكانتها الدينية، خاصة في ظل تناقضها الصارخ في معالجة موضوع التعامل الربوي، فهي من جانب تفرض تعاليمها الأخلاقية في البيع والشراء وتشجيع المجتمع على نبذ كل مظاهر الاحتكار والخداع والغش والتدليس، في حين تبرر اللجوء إلى الخيار الربوي في حال انكماش مواردها المالية، أو تعرضها للكساد.

ونتيجة لهذه الفوضى القسرية والتردي في الأحوال الفكرية والمالية والاجتماعية، دعا أصحاب الفكر المتحرر من أبناء المفكرين والتجار المعتدلين والفلاسفة وأفراد الطبقة الوسطى في باريس، والتي تمثل آنذاك معقل الحرية الفكرية ضد النفوذ السياسي والتجاري التسلطي في لندن، إلى التحرر من قبضة الإقطاعيين ورقابة الكنائس على الحياة الاقتصادية والتوسع في الأسواق الداخلية والخارجية، وإصلاح هيكل الهرم الاجتماعي على نحو يعزز من تماسك الطبقة الوسطى كدعامة لحفظ وصون المجتمع من الانهيار والاستغلال، كما شددوا على أهمية مسايرة التطورات الاقتصادية خاصة على الصعيد الإنتاجي والنقدي الذي ظل النظام الإقطاعي عاجزاً عن احتوائهما، وعائقا أمام نمو طبقة البرجوازية[79] التي حظيت بدعم المفكر السياسي[80] Machiavelli وفي ما بعد المفكر الاجتماعي الإصلاحي[81] Martin Luther ، والطبقة التي شكلت نواة المركنتلية

77- يقصد بالاقتصاد المغلق ذلك الاقتصاد الذي يعمل وفق توصيات الملاك لا الدولة، وغالبا لا يوجد سوق رسمي ينظم تعاملاته.

78- محاضرات في تاريخ الكنيسة الغربية، الدكتور يواقيم روق مرقس ، محاضرة الطبقة الوسطى والإصلاح الديني.

79- مر مفهوم البرجوازية بتطور تاريخي، ففي مطلع القرن الحادي عشر كانت البرجوازية تعني سكان المدينة الحديثة غير الخاضعة للسلطة الإقطاعية، ثم غدت كلمة ترادف التاجر، بعدها تطور المفهوم في العصور الوسطى لتعبر عن تلك الطبقة الاجتماعية التي تضم كبار التجار والمالكين وأصحاب الثروات، وبسبب نسيجها الجديد دخلت عالم السياسة فأصبح لها نفوذ، وصارت حليفة للنظام الملكي ضد طبقة النبلاء، وبعد قيام الثورة الفرنسية تأثرت العلاقة بين البرجوازية والملكية، وأصبح تأثيرها محدودا في ظل قيام الدولة القومية، وهي تعد نواة الفكر المركنتيلي.

80- [1496 - 1527] إيطالي، مفكر وفيلسوف سياسي ومؤسس التنظير السياسي الواقعي، والذي أصبح في ما بعد عصب دراسات العلم السياسي. أشهر كتبه "الأمير" الذي أيد فيه فكرة أن ما هو مفيد فهو ضروري، والذي كان عبارة عن صورة مبكرة للنفعية والواقعية السياسية. عند Machiavelli المجتمع يتطور بأسباب طبيعية، فالقوى المحركة للتاريخ هي المصلحة المادية والسلطة، أشهر أقواله «الغاية تبرر الوسيلة» وذلك في سياق تبرير القسوة والوحشية في صراع الحكام على السلطة.

81- [1483 -1546] ألماني، مصلح ديني مسيحي بارز، يعد الأب الروحي للإصلاح البروتستانتي. تتلخص إصلاحات

وساهمت بشكل مباشر في إسقاط السلطة الإقطاعية، فشكلت ثاني[82] محطة في بناء الهيكل الفكري للرأسمالية والمتثملة في الرأسمالية التجارية[83] خلال العصور الوسطى.

ويعد من أبرز أعلام الفكر المتحرر المناهض للسلطة الإقطاعية العالم الفرنسي Nicole Oresme[84] الذي أشعل بأفكاره وتنبؤاته الشرارة الأولى لتحرر الأسواق من التشريعات الكنسية – الإقطاعية، متصورا عالما اقتصاديا مجردا من النظرة المشبوهة حول التجارة الرأسمالية، مبني على الحرية التجارية والتوسع في الأسواق وحرية العمل دون أي رقيب أخلاقي أو ضابط فلسفي، وتعد أفكار Oresme متممة لأفكار[85] Roger Bacon رائد الطريقة التجريبية، التي كانت أفكاره أحد أسباب النهضة الأوربية وإشعال ثورة الإصلاح وتحطيم دعائم المجتمع الأوربي الإقطاعي مع بداية القرن السادس عشر.

Luther في الكنيسة الكاثوليكية وإنشائه الكنيسة البروتستانتية على أساس: [1] إلغاء غفران القسيس للذنوب وتكسّب الكنيسة من قوت الشعب [2] المطالبة بزواج الكهنة والقسيس. من أشهر رسائله "بابوية روما أسسها الشيطان".

82- المحطة الأولى أفكار Aristotle.

83- كما تسمى بعصر التجار أو المركنتلية. ظهرت الرأسمالية التجارية في القرن السادس عشر إثر سقوط النظام الإِقطاعي، وكان الدور البارز للتاجر ممارسة دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، ونقل السلع عبر بيع التجزئة.

84- [1320 – 1382] فيلسوف ومستشار الملك شارل الخامس الفرنسي، وأحد أبرز مفكري القرن الرابع عشر، له إسهامات قيمة في مجال الاقتصاد والرياضيات وعلم اللاهوت.

85- [1214 – 1294] إنجليزي، سكولائي وطبيب، لقب بالفقيه الرائع جمع بين العلوم اللاهوتية والعلوم التجريبية، من أشد المعادين لفكر Aristotle. أشهر مؤلفاته المختصر في الدراسات اللاهوتية، ومن أبرز إسهاماته الطبية بحث حول وسائل تأخير ظهور الشيخوخة والحفاظ على الحواس، كما أن له بحثا مميزا في مجال البصريات.

المطلب الرابع

الفكر الاقتصادي السكولائي

حاول القديس[86] Thomas Aquinas أبرز مفكري المدرسة السكولائية Scholastic صياغة النظريات الاقتصادية على نحو يحقق حالة من التوافق بين الغايات المسيحية المحافظة والفكر الإقطاعي والتوسع التجاري عبر إعادة تأصيل العديد من المفاهيم الاقتصادية من منظور ميتافيزي[87] حسب وصف د.إبراهيم كبة[88]. حيث استهل Aquinas في تعريف الاقتصاد باعتباره «مجموعة من القوانين الأخلاقية المنظمة للأنشطة الاقتصادية»، وفي ضوء ذلك، طَّور من صياغة مفهومي الثروة والتملك اللذين كانا في السابق محط شجب[89]، مؤكدا على حق الفرد في التملك كونه يتوافق مع القانون الطبيعي، وأن خير مبدأ الملكية من عدمه يتوقف على كيفية استعمال هذه الملكية لا بذاتها. وعلى الرغم من ذلك، وضع جملة من الضوابط الأخلاقية التي تحول عن الإساءة للغير.

86- [1225 - 1274] إيطالي، قسيس كاثوليكي وفيلسوف ولاهوتي وأحد معلمي الكنيسة الثلاثة والثلاثين، وأحد الشخصيات المؤثرة في مذهب اللاهوت الطبيعي. له العديد من الأفكار الفلسفية، خاصة في مسائل الأخلاق والقانون الطبيعي ونظرية السياسة.

87- ظهرت كلمة ميتافيزيقا من الكلمة الإغريقية Meta التي تعني ما وراء أو ما بعد، بينما الشق الثاني من الكلمة Physical تعني الطبيعة. أي أنها فلسفة تسعى لفهم موضوعات الغيبية مثل وجود الله وطبيعته. قسم Aristotle الميتافيزيقا إلى ثلاثة فروع رئيسة هي اللاهوت الطبيعي [1] مفهوم اللاهوت الطبيعي Nature Theology ويختص بدراسة الإله، وجوده وطبيعته، وتصورات نشأة الكون، والأسئلة الخاصة بالخلق، وكل ما يخص الكيان الإنساني بوجه عام. [2] مفهوم الكوزمولوجيا Cosmology أو علم الكونيات الذي يختص بدراسة المبادئ الأولى التي اعتمدها Aristotle كأساس لكل الاستفهامات والتساؤلات او الأطروحات كالسببية، الجوهر، الأنواع والعناصر حول مادة الكون. [3] الأنطولوجيا Ontology وتختص بدراسة طبيعة الوجود Entity & , Existence , Being أو الحقيقة بشكل عام، بالإضافة إلى تعريفات وتصنيفات لمستويات الوجود الأساسية وعلاقاتها المختلفة سواء كانت فيزيقية أو عقلية. وقد اعتاد المفكرون تصنيف الوجودية كفرع رئيس من فروع الفلسفة المعروفة بالميتافيزيقا. وقد أشار Apostle paul في الفصل الأول من رسالته للرومانيين إلى قدرة البشر من خلال بصيرة العقل التوصل إلى معرفة الله، وقدرته في المعرفة الحسيّة وأيضا بمعالجة المعطيات الحسيّة، أي التأكيد على ما ينعم به الإنسان من قدرة ميتافيزيقية. أما الرأي الشرعي فقد تجاوز هذا النقاش من خلال إقرار بحقيقة قصور الإنسان وعجزه عن فهم الكون ومرئياته، وأنه مقتصر على الله وحده لا شريك له وهذا ما أكده القرآن في قوله تعالى «وما أوتيتم من العلم إلا قليلا» [17: 85]. «ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء» [2: 255].

88- [1919-2004] عراقي، مفكر اقتصادي بارز وأحد أعلام الاقتصاد العراقي في القرن العشرين، له العديد من المؤلفات والكتب القيمة.

89- أنكرت المسيحية الأولى على من يسعى لتعظيم ثروته وتوسيع نطاق ممتلكاته، وترى التجار والملاك بشيء من الشك والريبة، وفي بعض الأحيان الخطيئة لاعتقادهم بأن التجارة تصرفهم عن عبادة الله، أما موقف الرومان من مسألة حق الفرد من التملك فكان النقيض، فهي مع منح الفرد الحق المطلق.

النظرية	الفكر الاقتصادي القديم	الفكر الاقتصادي الأكويني
التجارة	عمل غير طبيعي لا يليق بالرجل، لأنها تصرفه عن طاعة الله، وأرباحها محرمة عليه خاصة إذا كان مصدرها المتاجرة بالنقود	اعتبره من ضرورات تأمين الحياة وكسب العيش، شريطة إنفاق جزء من أرباحه – التي اعتبرها تعويضا عن الجهد المبذول– في الأعمال الخيرية والإنسانية وللمنفعة العامة
العمل اليدوي	ازدراء من يعمل بيده في الحرف والمهن، ولا يليق ذلك بالرجل الذي يجب أن يعمل فقط في الزراعة، إلا أنه كان ينظر الجهد اليدوي أعلى شأنا من الجهد الذهني	اعتبره عملا مشرفا للرجل وحاجة أساسية لتأمين الحياة والكسب بجهده في كل مجالات التجارة، عدا تجارة اللهو والألعاب
توزيع الثروة	حثت المسيحية الأولى على التوزيع العادل بين طبقات المجتمع مع تحقيق المساواة في الحقوق، ويمثل هذا الاتجاه المذهب الشيوعي في التوزيع	اعتبر التفاوت في الثروة مسألة تقديرية تعتمد على الفروق في المواهب والقدرات الطبيعية والجهد الذي يبذله، وهو بذلك يمثل المذهب الفردي في التوزيع
السعر العادل	مناقشة السعر العادل ضمن نطاق مفهوم العدالة التبادلية أو التوزيعية	تعد هذه النظرية الركن الأول في بناء فكر الاقتصاد السكولائي. حيث أكد Aquinas ضرورة تحديد السعر ضمن إطار العدالة التبادلية وجوهره مقياس قيم التبادل المتمثل في النقود. وأصبح بعد ذلك السعر العادل هو ذلك السعر الذي يتفق مع القيمة
الربـــا	شجب مطلق وتحقير للمرابين وعزلهم عن المجتمع خاصة تلك القروض الاستهلاكية، أما القروض الإنتاجية فهي محل خلاف بينهم	تمثل آرؤه في هذا الشأن الركن الثاني للاقتصاد السكولائي. على الرغم من أنه لم يخرج من حيث الشكل في شجب التعامل الربوي، إلا أنه اختلف معهم من حيث الجوهر. حيث استمد من التمييز الروماني بين السلع المستديمة والتي يمكن الفصل بين إستعمالها واستهلاكها كالمنازل والمعدات، وبين السلع الإستهلاكية التي لا يمكن الفصل بين استعمالها من دون استهلاكها. حيث اعتبر النقود من السلع الإستهلاكية التي لا يمكن فصل استعمالها دون استهلاكها، فاستدل أن عملية المتاجرة بالنقود هي عملية بيع النقود، والفائدة المحصلة تمثل بدل استعمال النقود. فالمقترض لا يستطيع ممارسة حق الإقراض من دون استهلاك النقود. وفي وقت لاحق، ونتيجة للتطورات الاقتصادية النقدية التي شكلت الملامح الثانية في الفكر الرأسمالي قدم وسع من حق تحصيل الفوائد الربوية في الحالات التالية [1] الخسارة [2] ضياع الفرصة البديلة [3] العجز عن السداد [4] تمديد أجل الدين
الأجر العادل	لم يحدد لها أساس عملي بسبب الازدراء العام للعمل اليدوي، لكنهم أكدوا ضرورة توفير حد الكفاية للأجير	اعتبره أساس لنظرية السعر العادل، وأهم عنصر في تحديد القيمة السعرية للسلعة
مفهوم الدولة	كيان حيوي ومحوري في تنظيم الشؤون العامة للمجتمع خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ولها الحق في التدخل في كافة شؤون المجتمع إذا دعت المصلحة العامة	كيان حيوي ومحوري يقتصر دورها على توفير الضروريات الأساسية للمجتمع كالدفاع عن مصالحه وسك العملة وتنظيمها وإنشاء الطرق، من دون التدخل في الشؤون الاقتصادية

الجدول [3] مقارنة بين الفكر الاقتصادي القديم وفكر الاقتصاد الأكويني.
المصدر: الدكتور إبراهيم كبة، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي.

وفي نقد موضوعي حدد Schumpeter في كتابه «تاريخ التحليل الاقتصادي» أبرز مراحل التحولات الفكرية الاقتصادية السكولائية، منتقدا تأثرها بالأفكار الثيولوجية[90] Theology والفلسفية خلال مرحلة التكوين الممتدة من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر، واصفاً جوهر هذه المرحلة بالحضارة الذاتية[91]، مؤكدا بتأثر السكولائيون[92] بالأفكار الأفلاطونية في معالجة طبيعة المفاهيم والأفكار المجردة لمسائل الكليات والفرديات، باعتبارهما منهجين متناقضين في العلوم الاجتماعية، فالمسائل الكلية ترى أن مصالح المجتمع تتقدم على مصالح الأفراد بخلاف المسائل الفردية. أما المرحلة الثانية فقد تميزت بنشوء الفكر الكلاسيكي خلال القرن الثالث عشر وسيطرة الفكر الأرسطوي، خاصة فكرة العدل التي نادى بها، والتي قسمها بين العدل التوزيعي القائم على الفروق الطبيعية بين الناس، والعدل التبادلي الذي يعمل كمساند للعدل التوزيعي. ففي هذه المرحلة فصل السكولائيون[93]، خاصة Aquinas العلم السكولائي عن الفكر السائد في المرحلة الأولى، فبرزت العديد من العلوم مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية التي كانت بمنزلة نواة الثورة الثقافية في القرن الخامس عشر، كما تميزت هذه الفترة بكثرة المحاولات لتفسير وتحليل الأحداث الاقتصادية في إطار جمع بين الاتجاه اللاهوتي والأخلاقي معا، ليسجل مرحلة مهمة في إعادة صياغة العديد من المفاهيم الاقتصادية[94]، وفي المرحلة الأخيرة من تطور الفكر السكولائي[95] الاقتصادي الذي امتد من القرن الرابع عشر حتى السابع عشر، شهد نقلة نوعية ومحورية استوعبت فيها معظم الاتجاهات الفكرية التجارية علاوة على نضج مفهوم الملكية، وإشراك طبقة التجار ضمن دائرة اتخاذ القرار، كما طوروا العديد من المسائل المتصلة بالضرائب على الدخل والقروض العامة. إلا أن أبرز ما خلفه سكولائيو هذه المرحلة هو [1] الاقتصاد العلمي وذلك حسب وصفSchumpeter ، معتبرهم بأنهم

90- علم اللاهوت وهو دراسة منهجية وعقلانية للدين وتأثيراته وطبيعة الحقائق الدينية. حيث يحاول علماء الإلهيات أن يحللوا منطقيا حجج وجود الإله الواحد عن طريق النقاش والمجادلة.

91- يقصد بالحضارة الذاتية هي تلك الحضارة التي يتحلل الفرد من القواعد المجتمعية في تحديد قيمه ورغباته، حيث تتمتع بسمات تمنح الفرد القدرة على بناء قيمه الخاصة به، ثم يستخدمها في خدمة المجتمع. وهي عكس الحضارة الموضوعية التي تخضع قيم الأفراد وأعمالهم وتوجهاتهم للقواعد المعمول بها في المجتمع.

92- أبرز السكولائيين في هذه المرحلة Erigena – Ablard.

93- أبرز السكولائيين في هذه المرحلة ينتمون إلى المدرسة الفرنسيسكانية أبرزهم القديس San Bonaventura، ومن المدرسة الدومينيكانية المعلم الكبير Albert وتلميذه القديس Aquinas.

94- انظر الجدول [3].

95- أبرز السكولائيين في هذه المرحلة هم Nicholas Orsm , Antoine , Tomas de Mercado & Juan de Lugo.

مؤسسو هذا العلم وقاعدة للمدارس الذاتية[96] في الاقتصاد [2] أكدوا على صحة نظرية المنفعة كمصدر أساسي للقيمة، كما استعرضوا نظرية الكمية للنقود ومعالجة قضاياها كالسك النقدي وأسواق الذهب والفضة [3] تطوير نظرية الأجر خاصة في تحليل أسباب دفع الأجور، معتبرين بأن كلا من الجهد الذهني والبدني والمخاطرة المسوغات الأساسية لتبرير أسباب تفاوت الأجور.

ويمكننا القول بأن جهود المفكر Aquinas قد طوَّرت العديد من المفاهيم الاقتصادية السائدة آنذاك مما كان لها الأثر الجلي في تشكيل المزاج العام للرأسمالية المركنتيلية والصناعية. كما يرى الكاتب بأن المرئيات الاقتصادية لسكولائيي المرحلة الثالثة تتشابك في بعض خطوطها مع الإطار العام للاقتصاد المعرفي من حيث القول بأثر الجهد الذهني في تحقيق الثروة، مؤكدين على الدور الذي تضطلع به المعرفة الفنية في توسيع الدائرة الإنتاجية والتجارية، مما يمكن الاعتبار بأن الأفكار الاقتصادية السكولائية تمثل **الرافد التاريخي الثاني** في بناء مفهوم الاقتصاد المعرفي مع التحفظ بالطريقة التحليلية المستخدمة من قبلهم والتي تعتمد على الخلط بين التفسير اللاهوتي والأخلاقي تفسير وفهم الأحداث والأنشطة الاقتصادية.

96- أمثال المدرسة النمساوية، مدرسة لوزان.

المطلب الخامس

الفكر الاقتصادي المركنتيلي

على الرغم من أن إرهاصات علم الاقتصاد[97] بدأت في الحضارات القديمة والعصور الوسطى، إلا أن الاهتمام بالسياسات الاقتصادية تزامن مع قيام الدولة الملكية في القرن السادس عشر، فظهرت اتجاهات فكرية اقتصادية طورت النظرية الاقتصادية، وساهمت في بناء الفكر الاقتصادي، وفي نهاية القرن الثامن عشر أصبح علماً مستقلاً واضح المعالم من حيث المنهج والموضوع وتحديداً بعد صدور كتاب ثروة الأمم The Nature of Wealth لصاحبة Adam Smith سنة 1776.

يذهب الكاتب مع الرأي القائل بأن العامل المحوري الذي أدى إلى بناء الرأسمالية التجارية هو ذاته الذي تسبب في انهيار النظام الإقطاعي في نهاية القرن الخامس عشر، المتمثل في التناقض بين نمط الإنتاج القائم على الاقتصاد الطبيعي ونمط الإنتاج المتنامي القائم على الإنتاج الرأسمالي، وهو تناقض لعب فيه التاجر دورا محوريا في تفكيك النظام الاقتصادي الإقطاعي، انظر الشكل [3]. وما العوامل الأخرى كثراء التجار وظهور الدولة الملكية والاكتشافات الجغرافية[98]، والإصلاحات الدينية المناهضة للفكر السكولائي والثيولوجي، والدعوات الداعمة للحرية الفردية وحقه الطبيعي في التملك، ما هي إلا عوامل مساعدة للعامل المحوري التي سرعت من نشوء الفكر الرأسمالي.

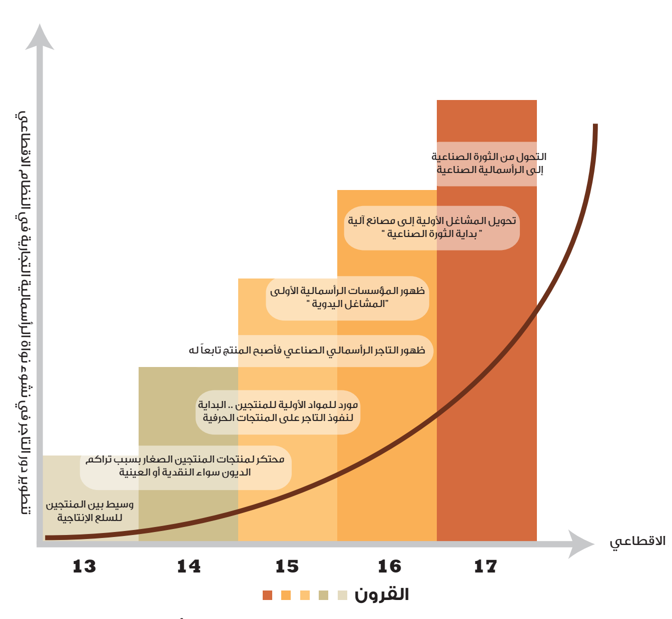
فمن الأهمية بمكان استعراض - وبإيجاز- المناخ العام الذي هيأ الظروف المناسبة لنمو الفكر المركنتيلي Mercantilism Thought داخل الجسد الإقطاعي كمدخل أولي لدراسة المذهب المركنتيلي.

كانت المدن الأوربية مسرحا للنزاعات والحروب الداخلية والخارجية، فأثر ذلك بشكل

97- في بداياته كان خليطا من الأفكار الأخلاقية والفلسفية والسياسية.

98- لا يختلف اثنان على أهمية الاكتشافات الجغرافية ومساهمتها في نهضة الرأسمالية، لكنها ليست العامل الأساسي للنهضة بل هي من جملة العوامل المساعدة، فهذه الاكتشافات جاءت هي نتيجة لانقطاع الطرق التجارية الشرقية، سواء البحرية أو البرية من وإلى أوربا بسبب تحكم الدولة العثمانية على تلك المرات وأبرزها طريق الحرير، فاتجهت أوربا للقسم الغربي لإيجاد طرق تجارية جديدة تربطها مع أوربا ، فاكتشف Christophorus Columbus أميركا بينما Vasco da Gama اكتشف طريق بين أوربا والهند. حيث مهدت هذه الاكتشافات نشوء الإمبراطوريات المستعمرة التي أسست سوابق نهب الثروات الطبعية بأنواعها المختلفة ونقلها لأوربا ذي الوعاء الاقطاعي الذي لا يمتلك المهارات الإنتاجية لإدارة هذه الثروات.

سلبي في استقرار التجارة وحماية الطرق التجارية البرية والبحرية من أعمال السلب والنهب، مما دعت الحاجة إلى تشييد الأبراج على حدود المدن الرئيسة للحد من تلك التعديات، وقد لاقت هذه الفكرة رواجا كبيرا في أوربا، حتى أصبح معظم مدنها خلال القرن الثاني عشر محاطا بسياج أمني، الأمر الذي انعكس إيجابا على تعزيز استقرار الجوانب الأمنية والاجتماعية، فانتعشت التجارة مرة أخرى، واكتظت الممرات التجارية بالقوافل، وقد صاحب هذا الانتعاش تطور فكرة الأبراج الأمنية بتشييد الأبراج التجارية لحماية مصالح التجار وتخزين السلع والبضائع، فتأسست حولها المراكز التجارية بإدارة تجار الموانئ[99] الذين ميزوا أنفسهم عن بقية سكان الأبراج، بإنشاء أسوار داخلية لحماية أنفسهم ومصالحهم، مشكلين في ما بعد نواة المركنتيلية.



الشكل [3] تطور دور التاجر في نشوء الرأسمالية

وفي طور استقرار البيئة التجارية ونمو المراكز التجارية، أنشأت المدن الرئيسة فروعا تجارية تخصصية في أرجاء أوربا لبيع السلع مثل المنسوجات الحريرية في Luke والنسيج القطني في Milan وأخرى تخصصت بالحرف اليدوية والمنزلية والزراعية، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات حجم التبادل التجاري بين المدن الصناعية الأوربية مثل Namur, Dinant and Tournai.

وقد صاحبت تلك التطورات الإيجابية والتوسع في العمليات التجارية، نضوجا تشريعيا ضابطاً للأنشطة الاقتصادية عبر سن القوانين التجارية الداعمة مصالح المتعاملين في الأسواق

99- لا يقصد بالموانئ معناها الحديث، بل تعني المكان الذي تحمل إليه البضائع، وقد سمي سكان هذه المراكز برجال الموانئ.

وحفظ حقوقهم، كما تزامن أيضا تشييد الخدمات المساندة كالموانئ والأسواق التجارية[100] وتسيير الفرق الأمنية لحماية القوافل التجارية، وقد أدى هذا الانتعاش التجاري إلى زيادة الأرصدة النقدية فدعت الحاجة إلى تأسيس البنوك التجارية لتقديم الخدمات التمويلية للتجارة الخارجية، وتوفير كافة الضمانات الميسرة للتجار، فظهرت في إثر ذلك أساليب جديدة للتجارة أبرزها تداول الأوراق التجارية التي شيدت لها فيما بعد أسواق منظمة لها.

وهكذا فرضت الحياة التجارية النقدية تدريجيا نفوذها على أرجاء أوربا، لتحل مقام التجارة الزراعية السائدة في النظام الاقطاعي، فتعاظم دور التاجر فيها مقابل انحسار أدوار الملاك والعمال، الذي سيطر بماله على نمط الإنتاج الصناعي، وعلى الرغم من التوسع الصناعي إلا أن المزاج العام في ذلك الوقت كان ينظر للصناعة كأحد أوجه التجارة وليس نشاطا مستقلا بذاته.

جوهر المدرسة المركنتيلية[101]. اتسقت مرئيات كل من الفكر التجاري السائد في هذه المرحلة مع الفكر السياسي[102] والفكر الإصلاحي البروتستانتيني في ضرورة نشوء دولة قوية تمتلك الثروة الرأسمالية، خاصة المعادن الثمينة كالذهب والفضة، وأكد على ذلك

100- شهدت أوربا في القرن الثالث عشر نموا ملحوظا في عدد الأسواق التجارية سواء المتنقلة أو الدائمة، على امتداد طريق التجارة الكبير من Venice في إيطاليا إلى ساحلFlanders في بلجيكا، ، حيث كسبت تلك الأسواق أهمية اقتصادية لم تحظ بها الأسواق في القرون السابقة، وباستثناء سوق الفرنسي Saint Denis الذي ينتمي لفترة الاقتصاد الزراعي، فإن غالبية الأسواق التجارية وأشهرها أسواق Champagne أنشئت بعد تشييد الأبراج وإحياء المدن التجارية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وبسبب استقرار التجارة واستتباب الأمن في الطرق التجارية تنوعت الأسواق التجارية وبدأ لأول مرة ظهور المراكز التجارية مثل مراكز lagny Bar-sur Aube، ، وسوق Provins. وبشكل عام تميزت الأسواق بتحررها من قوانين الثأر وتحصيل الديون أو حق الاستيراد، كذلك تعليق تعاليم الكنائس بحظر تحريم الربا، كما أن المدفوعات والديون على السلع تسدد للأسواق السابقة وليست الحالية التي يحل دينها في العام المقبل، مما أدى لتأسيس نظام سداد الديون، كما تم تأسيس ديوان المراسلات والترجمة التجارية لتسهيل التواصل مع التجارة الخارجية، وكان المشهد التجاري في أوج نشاطه مع نهاية القرن الثالث عشر، والذي في إثره تكونت نواة النظام التجاري من خلال تأسيس الأسواق الدائمة وما ترتب عليه من التخصص في الأسواق وزيادة حجم التبادل التجاري في ما بينهم، خاصة بين ساحلFlanders و Champagne وزيادة التدفق النقدي بين المدن، مما تطلب تأسيس نظام النقد لإصدار نقود جديدة وضمان سهولة حركة النقود مع التجار أثناء أسفارهم، ومنع الغش في تسكيك مكونات النقد، وبناء الخدمات المساندة حول الأسواق كالفنادق وخدمات الصرف والتحويل، وإنشاء الأحياء وأشهرها الحي الإنجليزي والحي الألماني.

101- تشمل هذه المدرسة المفكرين الاقتصاديين من القرن السادس عشر للقرن الثامن عشر، وأول من أطلق عليهم هذا اللقب هو Adam Smith للتعبير عن الأفكار الاقتصادية السائدة قبله.

102- تمثل الفكر السياسي خلال هذه المرحلة بكتاب «الأمير» للمفكر السياسي الفذ Machiavelli الذي يتضمن جملة من الإرشادات والنصائح للأمير لتقوية نظام الدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا. وطالب Machiavelli بتأسيس دولة وطنية متحررة من الصراعات الإقطاعية قادرة على قمع الاضطرابات الشعبية. وكانت أهمية Machiavelli التاريخية أنه كان واحدا من أوائل من رأوا الدولة بعين إنسانية واستنبطوا قوانينها من العقل والخبرة، لا من اللاهوت.

المفكر Eduard Heimann[103] بأن نشوء الدولة كان شرطا سابقا على نشوء الرأسمالية التجارية، باعتبارها الحصن المنيع لنمو وتطور الرأسمالية التجارية[104]، خاصة في ظل الاكتشافات الجغرافية التي أفرزت العديد من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت في تطوير الفكر الإنتاجي والتقدم المعرفي الصناعي، والتي هيأت فيما بعد المناخ المناسب لقيام الثورة الصناعية وإعلان الرأسمالية الصناعية.

وفي السياق ذاته، ساعدت الأفكار اللوثرية والكالفنية[105] التنويرية في معالجة العديد من التشريعات اللاهوتية والأخلاقية والفلسفية المناهضة للواقع الاقتصادي المستجد، خاصة في الموضوعات المتعلقة بأحقية العمل الفردي والملكية الفردية كحق طبيعي للفرد، كذلك مشروعية تحقيق الربح[106] والريع[107]. إلا أن المفكرين اختلفوا من حيث اختيار أفضل السياسات الاقتصادية لتحقيق جوهر مرئياتهم من خلال إنشاء دولة قوية قائمة على الثراء وتعظيم رأس المال[108]، ما بين سياستين أساسيتين، هما السياسة البليونية وسياسة الميزان التجاري.

السياسة البليونية Bullion Policy. شرع مؤيدو هذه السياسة في التوعية أولا بحفظ المخزون الإستراتيجي من المعادن الثمينة خاصة الذهب والفضة داخل البلاد وعدم تصديرها للخارج، وثانيا زيادة هذا المخزون بكافة الطرق. وقد طبقت هذه السياسة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كل من إسبانيا والبرتغال ذات السطوة الاستعمارية على المناجم الأميركية، فأصدروا تشريعات تمنع تصدير هذه المعادن، وأخرى تلزم المصدرين بتحصيل جزء من أرباحهم على شكل معادن ثمينة، كما حددوا أسعار التحويل

103- [1889-1967] ألماني/ أميركي، مفكر اقتصادي له إسهامات بارزة في حقل تاريخ الاقتصاد.

104- Heiman - History of Economic Doctrines، 1959 , p 24.

105- [1509 - 1564] جان كالفن Jean Calvin مصلح ديني متخصص في القانون الروماني، طالب بعدة إصلاحات اجتماعية واقتصادية ودينية، ويعد من أشد المناهضين لتسلط تسلط الكنيسة الكاثوليكية. من أشهر مؤلفاته «سنيكا في التسامح» ، و«تأسيس الديانة المسيحية».

106- الكسب نتيجة لعمل مباشر مثل البيع والأعمال اليدوية.

107- الكسب نتيجة لعمل غير مباشر مثل ريع الإيجار.

108- علق الاقتصادي البريطاني Eric Roll في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي، بأن جوهر رأس المال التجاري قام على الأعمال الإحتكارية وممارسة العنف والبطش في المستعمرات، وهذا ما أكد عليه كذلك مواطنه الاقتصادي Hobson John أن نواة الرأسمالية التجارية في مرحلتها الأولى هي الاقتصاد الاستعماري colonial economy تمت بعدة طرق [1] نهب المستعمرات ونقل الثروات الطبيعية والمعادن الثمينة، خاصة الذهب والفضة واستعباد الفقراء. [2] العملية الإنجليزية المسماة بالتسييج Enclosure، وجوهرها تحويل الملكية الاقطاعية إلى ملكية رأسمالية، وتحويل الفلاحين المستقلين إلى عملاء باستخدام كافة وسائل العنف والقتل والترهيب والتشريد والاستعباد. [3] إغراق المنتجين بالديون التي لا يستطيعون سدادها فيتم تحويل الأرض باسم المرابي، وفي بعض الأحيان يتم استعباد الفلاح بدنيا لمدد زمنية محددة. [4] احتكار الثروات الطبيعية من خلال تأسيس الشركات التجارية العالمية التي تتمتع بسلطات وامتيازات سياسية واسعة، منها شركات الهند المختلفة : الفرنسية، الإنجليزية، والهولندية.

لحفظ قيمة الثروة النقدية من التدهور، ووضعوا قيودا على التجارة الخارجية، باعتبارها المسبب الرئيسي للمشكلات الاقتصادية، وبنطاق ضيق استثنوا من تصدير المعادن الثمينة لتسديد الديون الملكية والصرف على البعثات الحكومية في الخارج.

سياسة الميزان التجاري Balance of Trade Policy. طبقت كل من إنجلترا وفرنسا هذه السياسة في القرن السابع عشر، كونهما لم يملكا أفضلية استعمارية أو امتلاك المناجم كإسبانيا والبرتغال، لذلك كانت هذه السياسة بديلة لتحقيق فائض في مخزون المعادن الثمينة من خلال احتكار التجارة الخارجية. فبالنسبة لإنجلترا، فقد اجتهدت في ممارسة أعمال تكوين فائض إيجابي عن طريق زيادة صادرات المواد الأولية أو المصنعة على الواردات مقابل إهمال التجارة الداخلية باعتبارها مجرد انتقال الأموال من وعاء لآخر دون تحقيق قيمة مالية مضافة، بينما اعتمدت على فرنسا تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية تمهيدا لتصديرها للخارج لتحقيق فائض في الميزان التجاري. وكان أول الداعين إلى هذا الفكر هو المفكر الفرنسي Colbert Jean-Baptiste[109] الذي شجع الصناعة المحلية، وقدم العديد من الآراء لتحسين سبل الصناعة المحلية وتطويرها وحمايتها، كما أوصى بإنشاء مصانع نموذجية لتثقيف الأفراد في كيفية إدارة صناعاتهم، وقد سميت هذه السياسة باسمه Colbertism.

وقد حدد المفكر المركنتيلي البارز Edward Misselden[110] الذي استعمل لأول مرة مصطلح الميزان التجاري سنة 1623 في مؤلفه المسمى «حلقة التجارة»، سبل تطوير الميزان التجاري من خلال ترتيب مصادر الثروة بدءا من التجارة ثم الصناعة وأخيرا الزراعة، ثم بعد ذلك اقترح المعايير التالية:

1. اعتبار التحويل التجاري سلعة بذاتها له قيمة تتوقف على أمرين أساسيين هم: صلاحية السلعة، والعرض والطلب.
2. تشجيع الصناعة المحلية عبر زيادة إنتاج المحلي وحمايته من المنتج الأجنبي.
3. تشجيع الصادرات والصناعات وتقليل الواردات الكمالية، وتطوير صناعة الأسماك.

109–[1619 - 1683] فرنسي، وزير المالية في عهد الملك لويس الرابع عشر، ذاع صيته بعد سلسلة الإجراءات التي نفذها لانتشال الاقتصاد الفرنسي من الركود نحو الإنتعاش.

110–[1608-1654] إنجليزي، أحد أبرز الكتاب القياديين في الفكر المركنتيلي.

4. حصر عمليات النقل على البواخر الوطنية لإيجاد ريع مالي مجز.
5. انتخاب حكومة قادرة على تنظيم النشاط الاقتصادي وتشجيعه.
6. إلغاء الاحتكار الفردي Monopoly واستبداله باحتكار القلة Oligopoly.
7. محاربة الربا الفاحش[111] لتحقيق فائض في التصدير لضمان ميزان تجاري مستقر.

وقد أيد المفكر البريطاني Mark Blaug[112] في كتابه Economic theory in retrospect أهمية مواءمة الميزان التجاري، حيث أشار في الفصل الأول من الكتاب إلى أن الميزان التجاري يعد جوهر المدرسة المركنتيلية.

وفي ظل المفهوم التاريخي للثروة، تحدد جوهر الرأسمالية في القرن السادس عشر عبر الإطارين، الأول التأكيد على أن زيادة الثروة النقدية هي جوهر السياسة الاقتصادية، وأن مقياس الإنتاجية الرأسمالية مرتبط كليا بتحقيق الفائض الإيجابي للميزان التجاري، وهذا ما أكده كبار مفكري الماركنتيلية أمثال Thomas Mun[113], Antoine de Montchrestien[114] وAntonio Serra[115]. أما الإطار الثاني فتمحور حول التركيز على الشكل التجاري القائم على مبدأ الفائدة أكثر من التركيز على الشكل الإنتاجي أو التعمق بالعملية الإنتاجية ذاتها.

وبالمسوغات التي أدت إلى تفكيك النظام الاقطاعي، هي ذاتها التي أنهت الرأسمالية المركنتيلية من خلال نشوء الأحداث التالية:

111- التحريم جاء ليس من منطلق لاهوتي كما عند السكولائيين، بل من منطلق تحقيق مصلحة رأس المال التجارية. ومن أمثلة المناهضين للربا الفاحش المركنتيلي Gerard de Malynes الذي دعا للتمييز بين الفائدة والربا، والدعوة لإنشاء أوعية تعاونية لتقديم الفوائد المعتدلة، كما يعد الإنجليزي Thomas Culpepper أوائل من وضعوا الحد الأقصى للفائدة، حيث حدد في عهد الملك هنري الثامن نسبة الفائدة 6% وما زاد عليه فهو ربا لا يجوز دفعه.

112- [1927-2011] إنجليزي، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد سنة 1955، له العديد من المؤلفات الاقتصادية البارزة.

113- [1571 - 1641] إنجليزي، من أبرز المفكرين الاقتصاديين المركنتليين. يعد أول من ميز بين [1] النقود ورأس المال، كما فعل معظم المركنتليين [2] الميزان التجاري العام الذي يتناول ميزان البلد التجاري مع مجموع الدول، والميزان التجاري الخاص مع كل دولة على حدة، مفضلا الأول على الآخر. وبسبب أفكاره وآرائه الفذة ألغيت النظرية البليونية والقوانين الخاصة بها.

114-[1575-1621] فرنسي، من أنصار الاقتصاد الطبيعي، لذلك اعتبرته بعض المدارس الاقتصادية رائد المدرسة الفيزوقراطية.

115- إيطالي، فيلسوف واقتصادي من القرن السادس عشر.

1. ظهور تناقض بين تطور رأس المال التجاري ورأس المال النقدي، أي بين تجارة السلع وتجارة النقود.
2. سيطرة المحركات التجارية والآلات الصناعية على مسرح العمليات الاقتصادية.
3. بروز شخصية Entrepreneure ليحل مقام شخصية Merchant في العمليات الاقتصادية.
4. موجة الثورات والعصيان التي قادها مفكرو الفيزوقراطيين بباريس ضد التشريعات المركنتيلية الظالمة، والبحث عن أمل التغيير والإصلاح الاقتصادي.
5. قيام الثورة الصناعية وصدور كتاب ثروة الأمم.

الفيزوقراطيون(116). انقسم المناخ الفكري التجاري السائد في أوربا بين أنصار التجارة في لندن وأنصار الزراعة في باريس الذين عرفوا فيما بعد أصحاب المذهب الطبيعي أو الفيزوقراطيين Physiocrats.

ففي ضوء التشريعات المركنتيلية والتوسع في منح الامتيازات للتجار خاصة احتكار التجارة الخارجية بدعم مباشر من الدولة، تعالت أصوات مجموعة من المفكرين الفيزوقراطيين مطالبة بحزمة من الإصلاحات التشريعية الاقتصادية والاجتماعية، أبرزها إلغاء التشريعات الاحتكارية والقيود على الواردات والرسوم الجمركية وتحديد الأسعار وربطها بتكاليف الإنتاج، ومعالجة مسألة تحديد الأجور بما يحقق حد الكفاية للعمال. تميزت آراء الفيزوقراطيين بربط الإنسان بالعالم الطبيعي، معتبرين أن النقود ثروة عقيمة غير منتجة بذاتها، لا تصلح أن تكون مصدراً للثروة، بل يجب إحلالها بالسلع الزراعية كونها النشاط الوحيد الذي يحقق فائضا وناتجا صافيا، أما التجارة والصناعة فهما عوامل مساعدة لها.

116- يعرفون كذلك بعلماء الاقتصاد، وهم أنصار المذهب الطبيعي الذين يؤمنون بأن الثروة كلها تنشأ في الزراعة فقط، أما التجارة والصناعة فهي أوعية ثانوية لإنشاء الثروات. حيث اتخذوا من القانون الطبيعي وسيلة للهجوم على الفكر المركنتيلي، خاصة في ما يتعلق بمنح الامتيازات والاحتكارات للتجار، والضرائب المبالغ في تحصيلها من العامة. خلف الفيزوقراطيون تراثا قيما يتمثل في [1] القاعدة الفيزوقراطية دعه يعمل = دعه يمر، وهي ذات دلائل ضمنية تشير إلى ضرورة ترسيخ مبدأ السوق التنافسية من دون تدخل لأي طرف خارجي، وهي تعد بمثابة نواة الفكر الرأسمالي المنادي لحرية التجارة. [2] الجدول الاقتصادي الذي أسسه فرانسوا كينيه François Quesnay مبينا فيه تداخل النظامين الشراء والبيع، وهو يعتبر أول كتاب اقتصادي يبين فيه تدفق المنتجات والنقود من المزارع الصغيرة، مرورا بالملاك والتجار حتى المصانع.

ويعتبر المذهب الطبيعي أبرز ما خلفه الفيزوقراطيون الذي يعد قاعدة الفكر الرأسمالي في القرن الثامن عشر. يقول المذهب إن النظام الاقتصادي يستمد طبيعته وقوانينه من النظام الطبيعي العام، ومسألة بقائه واستمراره متحققة في ظل الارتباط بالنظام الطبيعي الذي يحقق المواءمة بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

يعد المفكر الفرنسي François Quesnay[117] من أبرز أعلام المذهب الطبيعي ومؤلف «القانون الطبيعي»[118]، وصاحب «الجدول الاقتصادي» الذي قسم فيه المجتمع إلى ثلاث طبقات من حيث القدرة على تحقيق القيمة المضافة للمجتمع [1] الطبقة المنتجة للزراعة وهي أفضل طبقات المجتمع كونها تقوم بتحقيق أعلى قيمة للناتج الصافي [2] الطبقة المالكة والتي تضم كلا من الطبقة الحاكمة وملاك الأراضي ورجال الكنائس، وهي طبقة لا تسهم في عملية الإنتاج بذاتها، بل تحصل على ريع نظير استزراع أراضيهم [3] الطبقة الدنيا وهي الطبقة العقيمة؛ وتشمل أصحاب الحرف الصناعية والتجارية وكل من يمتهن في غير الزراعة، وهي طبقة لا تضيف أعمالهم شيئا للثروة الاجتماعية، وعبر هذه الطبقات المترابطة اجتماعيا يتم توزيع الناتج الصافي.

وينظر للجدول الاقتصادي بأنه أول أداة تحليل لنموذج تحقيق التوازن الشامل للاقتصاد القومي، حيث أكد Quesny في تحليله للجدول الاقتصادي أن الناتج الاجتماعي جوهره يكمن في مجال الإنتاج، أما مجال التداول فهو وسيلة لتوزيع الناتج الاجتماعي بين طبقات المجتمع، كما يعد الإنتاج الزراعي العنصر القيادي في كافة الأنشطة الاقتصادية.

117- [1694-1774] فرنسي، طبيب الملك لويس الخامس عشر. مؤسس المذهب الطبيعي والتي تأسست قبل الثورة الفرنسية، من أشهر مؤلفاته كتاب الجدول الاقتصادي الذي يعد نواة مفهوم الدخل القومي وطرق توزيعه.

118- يقصد بالقانون الطبيعي بأنه مجموعة النظم التي تحقق المواءمة بين الإنسان والمحيط الذي يعيشه فيه، حيث يوظف الإنسان عقله للوصول إلى النظام الطبيعي الذي يحقق له السعادة والحرية والمنفعة.

المطلب السادس
المدرسة الكلاسيكية

شهد المجتمع الأوربي في نهاية القرن السابع عشر ظاهرتين هما انكماش دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانحسار الاحتكار أمام المنافسة في إثر التطور المتنامي للإنتاج الصناعي، وفي ظل النهضة العلمية الشاملة المنقولة سلفا من التراث الإسلامي إبان العصر الذهبي للإسلام في مختلف فروع العلم ، تحسن مستوى الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ بفضل تطور المعدات والآلات والتقنيات الجديدة، مما ساهم في تخفيض كلفة الإنتاج خاصة في الإنتاج الزراعي نتيجة لظهور صناعات جديدة التي حولت الإنتاج الزراعي من إنتاج معيشي ضمن حدود الأسرة أو القرية إلى الإنتاج التجاري الموجه إلى السوق. وفي هذا السياق، تعد إنجلترا سابقة على باقي دول العالم من حيث جودة الاختراعات والابتكارات الصناعية، والتطور الفكري والتشريعي والتوسع التجاري والتحكم في معظم الأنشطة الاقتصادية أبرزها الإنتاجية والاستثمارية، وتحسين الجوانب الفنية والمعرفية للعنصر البشري، علاوة على اتخاذ قرار عزل الفرد عن ملكية وسائل إنتاجه، فأصبح جهده سلعة بحد ذاتها لها قيمة في السوق تعتمد على المهارات والخبرات التي يمتلكها، فكانت لهذه المعطيات مجتمعة انعكاس إيجابي على مختلف القطاعات الاقتصادية وحياة المجتمع، الأمر الذي سرع من قيام الثورة الصناعية(119) في إنجلترا قبل غيرها من الدول في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي.

وقد أشاد مؤرخو الفكر الاقتصادي الدور المحوري للمفكر الرأسمالي Adam Smith في صياغة الثورة الصناعية عبر خياله الفكري واستشرافه للمستقبل، الأمر الذي أسس على ضوئه قواعد النظرية الاقتصادية التي نضجت في نهاية القرن الثامن عشر على يد أعلام رواد الجيل الأول من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، أمثال David Ricardo و Thomas Malthus(120) وJean-Baptiste Say الذين شهدوا الثورة الصناعية في أبهى

119- مصطلح الثورة يعبر عن الهيجان وتغير المجتمع بشكل ملحوظ وسريع.

120- [1766 - 1834] بريطاني، قس أرستقراطي النزعة، كان معارضا لقانون ساي. أصدر كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي، عرف عنه بأنه ذو شخصية متشائمة وصاحب مقولة الإنفجارالسكاني، موضحا فيها إن عدد السكان تحدده وسائل الرزق، ويزيد السكان وفقا لمتوالية هندسية بينما تزيد الأغذية وفقا لمتوالية حسابية، وأن مسؤولية الفقر تقع على عاتق الفقراء أنفسهم. كما كان ينظر لمهن المحامين والأطباء والخدم بأنها مهن غير منتجة.

صورها وازدهارها كما تخيلها Smith في كتابه، تحت تأثير الفلسفة الفردية التي تهتم بالإنسان الرشيد الذي يستطيع أن يحقق مصالحه الشخصية فتنبثق منها المصلحة العامة للمجتمع.

وقد تجلت أبرز إسهامات رواد الجيل الأول بتجميع الأفكار الاقتصادية المتبعثرة بشكل متسق ومنسجم، فجعلوا منها نظرية اقتصادية واضحة المعالم من حيث الموضوع والمنهج، وما سبق جهودهم لا يمثل سوى تطور تاريخي تراكمي شمل أحداثا محورية مثل التراكم المالي والمعرفي خلال القرنين السابقين عليه، وما ترتب عليه من ظهور مبكر لنظرية كمية النقود، بسبب حركة صعود كبيرة في الأسعار نتيجة لتدفق الذهب والفضة على أوربا، الأمر الذي استوجب إنشاء البنوك التجارية وإصدار الأوراق البنكية، علاوة على تطور كافة أشكال الإنتاج والعلاقات الملكية في ظل الحراك الاجتماعي أبان عصر التنوير المتمثل في الدعوة لفصل الدين عن واقع الحياة الاقتصادية وتحطيم الأساس الفكري والأخلاقي للمظاهر الاجتماعية، بما فيها الاقتصادية، واستبدالها بالأسس الفلسفية العلمية والمذهب الطبيعي الداعم للنزعة الفردية، وسياسيا بقيام الدول القومية[121] وغيرها من الأحداث التي مهدت لنشوء الرأسمالية الصناعية.

وفي القرن التاسع عشر، لم يعد علم الاقتصاد مسرحا للتفكير والمناقشة من قبل الأشخاص غير المتخصصين فيه، بل تقلصت دائرته على ذوي الاختصاص منهم، فتعمقت النقاشات حول المسائل التي لم يعالجها Smith اقتصاديا، أبرزها آلية تحديد الأسعار والأجور والفائدة والأرباح، كذلك الخلاف الفلسفي بين رواد المدرسة الألمانية مثل[122] Adam Müller و Friedrich Knapp[123] مع رواد الفكر الكلاسيكي بشأن طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، حيث ترى المدرسة الألمانية أن الفرد خادم الدولة عليه أن يؤدي الوظائف الأساسية مقابل أن تنظم الدولة شؤون حياته الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بمعنى وظيفة الجزء للكل، بينما المدرسة الكلاسيكية ترى أن الدولة وجدت من أجل توفير مصالح الفرد ورعايته دون التدخل في مصالحه الخاصة، أي تسخير إمكانيات الدولة لتوفير المتطلبات

121- ظهرت الدولة القومية لأول مرة بعد قيام الثورة الأميركية واستقلالها عن بريطانيا سنة 1774، أي قبل صدور كتاب آدم سميث، أول كتاب في علم الاقتصاد بسنتين، ثم قيام الثورة الفرنسية سنة 1798 التي ألغت الملكية وأعلنت قيام الجمهورية.

122- [1779-1829] ألماني، ناقد ومنظر اقتصادي ورائد الرومانسية الاقتصادية.

123- [1842-1926] ألماني، مفكر اقتصادي بارز، من رواد المدرسة الألمانية، له إسهامات فكرية تجلت في كتابه المميز الذي صدر سنة 1895 بعنوان The Satate Theory of Money.

الأساسية للحياة الطبيعية للفرد، أي وظيفة الكل للجزء.

وفي ظل المناخ الفكري الرأسمالي لرواد الجيل الأول المتحرر من الضوابط الأخلاقية واللاهوتية، نسجت القوانين الموضوعية المادية ذات النزعة الفردية المنظمة لكافة الأنشطة الاقتصادية، في صورة جعلت من النظام الاقتصادي وفق معتقداتهم عقدا فريدا ونظاما أبديا لا يتغير بل صالح لكل الأزمنة. وفي ظل ذلك الاعتقاد، بحثت المدرسة الكلاسيكية الركائز الأساسية ضمن الأنشطة الاقتصادية لمجتمع يتألف من ثلاث طبقات اجتماعية مراتبطة ضمن عملية الإنتاج هي الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج، الطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض، والطبقة العاملة. بينما تتمحور تلك الركائز حول الثروة والقيمة والعلاقة الناشئة بينهما، ونشاط الإنتاج والأنشطة المكونة للعملية الإنتاجية أكثر من نشاط التداول[124] بذاته. وقد تباينت الأيديولوجيات والنظريات بين المفكرين أمثال Adam Smith و David Ricardo حول تفسير وتبرير وتنبؤ واقتراح السياسات الضابطة للنشاط الاقتصادي والقوانين المنظمة لها، ويتضح ذلك في الجدول [4] الذي يشير إلى أبرز الاختلافات الفكرية بينهم.

	Adam Smith	David Ricardo
المذهب	الطبيعي	الطبيعي
المدرسة	الكلاسيكية	الكلاسيكية
البيئة	أكاديمية	تجارية
أسلوب التحليل المتبع	الاستنباط القائم على الأمثلة التاريخية	الاستنتاج المنطقي القائم على التجريد
الهدف من دراسة الاقتصاد	البحث عن أسباب الثراء وزيادة الإنتاج	دراسة نظرية الإنتاج وكيفية توزيع الناتج
أساس تحديد الأثمان	القيمة	القيمة
النظرة للتجارة الخارجية	تعتمد على المزايا المطلقة للدول	تعتمد على المزايا النسبية للدول
تفسير اليد الخفية	نظام تلقائي للسوق قائم على تجانس طبقات المجتمع	نظام تلقائي للسوق قائم على تناقض طبقات المجتمع

الجدول [4] يظهر أبرز الاختلافات الفكرية بين Adam Smith & David Ricardo.

124- الدكتور محمد دويدار- مبادئ الاقتصاد السياسي - الجزء الأول، صفحة 155 - 156.

وفي ما يلي شرح بإيجاز لأبرز النظريات الرأسمالية:

نظرية الثروة. ركز Smith في كتابه «ثروة الأمم» على مسائل تحديد مصدر الثروة وسبل إيجادها، منتقدا منهج المدرسة المركنتيلية في اعتبار تراكم رأس المال النقدي هو مصدر الثروة، مؤكدا بأن المصدر قائم كليا على زيادة الإنتاج السلعي أي قائم على مبدأ العمل. والثروة بصفتها مجموع القيم الاستعمالية والتبادلية، فإنها ترتبط بعملية الإنتاج خاصة الإنتاج التبادلي الذي ينقسم بدوره إلى الإنتاج التبادلي البسيط الذي يحقق الحاجات المعيشية في شكل [سلع ← نقود ← سلع أخرى]، والإنتاج التبادلي الرأسمالي الذي يسعى إلى تحقيق فائض في القيمة في شكل [نقود ← استثمار في السلع ← تحقيق الربح]. فالغاية من تحقيق الثروة جعلت من مجال الإنتاج محلا للبحث الاقتصادي، خاصة الإنتاج التبادلي الرأسمالي وتوزيع الناتج الاجتماعي[125] وما يترتب على ذلك من تحديد القيمة ضمن إطار كل من المفهوم والمصدر والمقياس وأثرها في زيادة إنتاجية العمل. وعبر نظرية القيمة اشتقوا ظاهرة الثمن بنوعيه، الثمن الطبيعي وثمن السوق.

نظرية القيمة. تعرف كذلك بنظرية العمل في القيمة، وهي محور البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية، والغرض منها البحث في محددات قيمة المبادلة. يتجسد جوهر النظرية أن المنفعة هي من تنشأ قيمة السلعة، أي لا تعد السلعة كذلك إذا افتقدت خاصية المنفعة الاجتماعية في صورة إشباع الحاجات والرغبات، لذلك ترتبط نظرية القيمة بالإنتاج التبادلي المسؤول عن تحقيق الثروة. وفي إطار تحديد مصدر القيمة المرتبطة بالعمليات الإنتاجية التبادلية، انطلق Smith من أفكار[126] William Petty، الذي أشار إلى أن مصدر القيمة هو الأجر، وتقاس القيمة بكمية العمل المبذولة في إنتاج كل سلعة، فأضاف Smith على هذا التحليل مصدرا آخر لتحديد القيمة يتمثل في استعمال رأس المال أي الربح، ومن ثم يكون كل من الأجر والربح المكونين الأساسيين لتحديد قيمة السلعة. وفي ظل هذا الاستدراك، اشتق من نظرية القيمة نظرية التوزيع والتي تضم كلا من الأجر والربح والريع[127]. في سياق آخر أشار Smith إلى وجود اختلاف بين قيمة

125- مجموع السلع والخدمات المنتجة.

126- [1623-1687] إنجليزي، عالم وفيلسوف ومخترع وخبير اقتصادي، كان عضوا في كل من البرلمان البريطاني وميثاق الجمعية الملكية، له إسهامات بارزة في حقل الاقتصاد السياسي، كما ينسب له فلسفة فصل الأعمال التجارية عن الأنشطة الحكومية.

127- استبعد Ricardo الريع باعتباره أحد عناصر تكوين القيمة، لأنه نتيجه للثمن وليس سببا له.

السلعة وثمنها، فقيمة السلعة تتحد ضمن نفقة الإنتاج، بينما ثمن السلعة يعتمد على العرض والطلب في الأسواق، في حين يتحدد معدل الريع على ثمن السلعة وفق [1] حجم المنفعة المبذولة في السلعة [2] جودة وكفاءة السلعة [3] التميز والتفرد عن باقي السلع المماثلة.

نظرية العمل: يرى Smith العمل بأنه أساس ثروة الأمم، لذا صاغ النظرية لتعبر عن مجموعة الأعمال القادرة على استحداث قيم تحقق فائضا في الإنتاج، بهدف تعزيز تراكم رأس المال، وفي ضوء صياغته للقانون، استبعد كافة الأعمال التي لا يمكن تلمسها وتخزينها مثل الأعمال الخدماتية من هذه النظرية. كما اعتبر أن إنتاجية كل عامل تتوقف على عناصر أبرزها قدراته الفنية وجهده الذهني علاوة على حسن تقسيم العمل، وهي عناصر كفيلة بتحقيق فائض في الإنتاج وتراكم رأس المال. فالعمل هو السلعة المقومة التي تكفل الحد الأدنى من المستويات المعيشية للعامل حسب الشريحة الاجتماعية التي ينتمي لها، وعلى ضوء ذلك تتحد الأجور وتستقر حولها.

إلا أن Malthus ذا النظرة التشاؤمية وفي قبول ضمني من Ricardo، أشار إلى احتمالية نشوء مشكلات اقتصادية جديدة نتيجة لزيادة السكان في حال زيادة الأجور عن مستواها الطبيعي، مشيرا إلى أن نمو الموارد الاقتصادية يزيد وفقا لمتوالية حسابية مقابل متوالية هندسية لزيادة عدد السكان، وقد دعا Malthus إلى ضرورة إجراء تدابير وقائية أطلق عليها الموانع الإيجابية [128] ثم بعد ذلك الموانع الأخلاقية[129] لضمان إعادة التوازن النسبي بين السكان والموارد الطبيعية. وقد وجد Marx في ذلك مادة خصبة لانتقاد هذا الاتجاه الفكري لانتقاد أعمال المدرسة الكلاسيكية وإبراز سوء استغلال حق العمال مقابل الأجور المتدنية.

نظرية الإنتاج: أولى الكلاسيكيون اهتماما ملحوظا بظواهر النشاط الإنتاجي، أحدها أثر التخصص المهني في العمل على زيادة الإنتاج، والأخرى قانون الغلة المتناقصة الذي

128- مثل حدوث الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، مع المطالبة بعدم استنكار تلك الحروب أو المجاعات أو القتل الجماعي.

129- أطلق هذه الدعوة بعد ما وصف بأنه صاحب أفكار رجعية فاسدة وظالمة حيال دعوته الرجال لتأخير موعد زواجهم لكي ينعموا بالموارد الطبيعية.

بنى عليها كل من Ricardo في نظريته في «الريع» و Malthus في نظريته «السكان». ومقتضى هذا القانون أنه إذا زاد أحد مدخلات الإنتاج بكميات متساوية، مع ثبات المدخلات الأخرى، فإن منحنى الناتج الكلي يرتفع تدريجيا للأعلى ممثلا بذلك مرحلة تزايد الغلة، ليصل إلى مستوى معين لا يستطيع تجاوزه، بعدها ينحدر المنحنى للأسفل، ليصل إلى أقصى مستوى ممكن، حتى في ظل استمرار زيادة العنصر المتغير، وهذا يمثل مرحلة تناقص الغلة.

نظرية التجارة الخارجية: وهي نظرية مشتقة من نظرية القيمة، تقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل. ومفادة النظرية تدعو إلى حرية التجارة القائمة على المفاضلة بين الدول من حيث القدرة على التخصص في إنتاج سلع معينة، سواء في صورة إنتاج مادي أو المعرفة الفنية المتجسدة في الإنتاج، الأمر الذي يزيد من رفاهية الدول، وهو اتجاه متطور عن منهج المدرسة المركنتيلية التي تقول بضرورة تدخل الدول في تنظيم شؤون التجارة الخارجية بشكل مباشر بعيدا عن تدخل وتحكم التجار.

نظرية توازن الاقتصاد: سجل الأدب الكلاسيكي جملة من الخلافات حول مبدأ الاقتصاد المتوازن الذي يعد جوهر علم الاقتصاد الرأسمالي، وهو جوهر يقوم على مبدأ ثبات العلاقة بين صاحب العمل والعمال. انطلقت المدرسة الكلاسيكية في نسج النظرية من قانون ساي[130] للأسواق Say's Law، والذي يعرف كذلك بقانون السوق Law of Market، الذي بمقتضاه كل عرض يخلق الطلب المساوي له، فتتحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي على نحو يضمن التشغيل الكامل للموارد وللعمالة. وتستند دعوة المساواة بين العرض والطلب إلى أن كل دخل ناجم عن الإنتاج سوف ينفق، وفي حال حدوث أي خلل أو ميل في العرض والطلب تتم معالجته بقوة السوق التلقائية، فعلى سبيل المثال تتم معالجة ظاهرة البطالة عبر ظاهرة الأثمان، حيث يترتب على ارتفاع معدل العمال في السوق خفض أجورهم ليتحول الفائض من الأجور إلى ريع للتجار، مما يرفع معدل الربح ويؤدي إلى تنافس أرباب الأعمال في تشغيل العمال فيقلل من حجم البطالة. وقد سادت هذه النظرية خلال القرن التاسع عشر حتى اندلاع الأزمة العالمية الأولى سنة 1929، حيث أثبتت فشلها وعدم قدرة السوق على استيعاب الإنتاج المعروض.

130- Jean-Baptiste Say.

مبادئ الاقتصاد السياسي: يمثل الاقتصاد السياسي ضمن إطاره العام كافة العمليات الاقتصادية وعلاقتها بقوانين الدولة. لذلك ينظر له بأنه «فن الحصول على إيرادات الدولة». والاقتصاد السياسي يتجسد في عدة تعريفات منها أنه «علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية التي تنشأ بين أفراد المجتمع عبر الأشياء المادية التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع»(131). ويعد أول من أشار لمصطلح الاقتصاد السياسي المفكر الفرنسي Antoine de Montchretien(132) في كتابه «الاقتصاد السياسي» سنة 1615 في مسعى للتمييز بينه وبين الاقتصاد المنزلي.

ومن خلال تعريف العملية الاقتصادية والتي يشار إليها بأنها «مجموع الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية ضمن أشكالها الاجتماعية المختلفة»، يتحدد موضوع الاقتصاد السياسي القائم على القوانين الاجتماعية التي تسيطر على مجموع الأنشطة الاقتصادية، والتي تكون في مجملها النشاط الاقتصادي في المجتمع معتمدا على طبيعة العلاقة الثنائية التي تربط الإنسان بالإنسان من جهة، وعلاقة الإنسان بالطبيعة. ويتمثل النتاج الفكري للمدرسة الكلاسيكية عبر مجموعة النظريات وعلاقتها بنشاط الإنتاج نسق النظرية الاقتصادية المكون من نظريات الإنتاج، القيمة، الأثمان، التوزيع، النقدية، التجارة الخارجية، تطور الاقتصاد وغيرها من النظريات التي تشكل في مجملها مفهوم الاقتصاد السياسي ضمن إطار أنشطة الدولة.

وفي تحليل موضوعي للسيد محمد باقر الصدر(133) في كتابه «اقتصادنا»، فند طبيعة أقسام القوانين العلمية للاقتصاد الرأسمالي ما بين قوانين طبيعية كونية لا تحمل طابعا مذهبيا ومن ثم لا ترتبط بظروف اجتماعية فكرية بذاتها كونها خارج منظومة التحكم البشري، وأخرى قوانين علمية متصلة بالحياة الاقتصادية تدور في مدار فكر الإنسان باعتبارها جزءا من الحياة الاجتماعية وهي قوانين تتميز بأنها قابلة للتكيف والتغير وفق فكر وتوجهات ووعي الإنسان عبر الزمن، مما يتعذر وضع قواعد منهجية سرمدية تنظم الحياة الاقتصادية، لذلك تتسم دائما بالطابع التاريخي، بخلاف المنهج الإسلامي الصالح لكل زمان ومكان كونه صادراً من الخالق الذي يجمع ما بين الدين ومذهب الحياة، فهو لا يعالج الأحداث الاقتصادية بإطار علمي كما هو الحال مع كل النظريات، بل ضمن

131- الدكتور محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي – الجزء الأول، صفحة 13

132- [1575-1621] فرنسي، محارب ومغامر ومفكر اقتصادي.

133- [1935-1980] عراقي، مرجع ديني شيعي، مفكر وفيلسوف إسلامي له العديد من المؤلفات الدينية والاقتصادية والفلسفية.

إطار مذهبي ووفق قواعد منهجية تراعي المصالح البشرية وتعتني بالإنسان بصفته محور الأحداث الاقتصادية، فأوجد له بيئة دينية وفكرية تساعده على التكيف باستمرار مع تغيرات الحياة الاقتصادية وقوانينها. لذلك يرى الصدر بأنه من الغبن البيّن أن يساير المسلم تلك القوانين المادية ذات النزعة الفردية القائمة على مبدأ المصلحة الذاتية كهدف سام له في الأنشطة الاقتصادية كافة تاركاً خلفه التعاليم الإسلامية ذات العقد الفريد المنظمة لكافة شئون الحياة ومنها الشأن الاقتصادي.

كما تطرق الصدر إلى مفهوم الحرية في المذهب الطبيعي باعتباره ركناً أساسياً للفكر الرأسمالي، موضحا أن الحرية تنقسم من حيث المصدر إلى نوعين، الأولى الحرية الطبيعية الممنوحة من الله تعالى وهي تختص بجميع الكائنات كل وفق حاجته ومرتبته، وتبلغ ذروتها في الإنسان كونه أعلى مراتب سلم الحياة، والحرية بالنسبة للإنسان أحد المقومات الأساسية لبناء كرامته وكيانه، ولكونها منحة ربانية فهي خارج البحث المذهبي، أما الأخرى فهي الحرية النابعة من المجتمع وتسمى بالحرية الاجتماعية، وهي حرية ذات طابع مذهبي قابلة للبحث والتدقيق والفحص. ومن ثم فإن الحرية التي ينادي بها الفكر الرأسمالي هي الحرية الاجتماعية وليس الحرية الطبيعية، مستدركا في تحليله الخلط الواضح بين النوعين عبر منح الحرية الاجتماعية التي تعد مجرد مسألة اجتماعية تعتمد درجتها على المعطيات المادية لخصائص وصفات الحرية الطبيعية التي تعد المقوم الجوهري للإنسان.

واستطرد الصدر في تحليله، موضحا أن الحرية الاجتماعية لها وجهان، الأول جوهري يمثل حرية حقيقية كفلها المجتمع له، وتشمل كافة الضمانات التي توفر الحد الأدى من الحياة الكريمة كالحق في العمل والتملك والشراء والبيع، وممارسة كافة الأنشطة الاجتماعية المتنوعة دون أن يبذل الأسباب الإضافية للحصول عليها أو ممارستها مع مراعاة مبدأ لا ضرر ولا ضرار. أما الوجه الثاني فهي الحرية الشكلية وهي حرية أسمية لا تضمن للإنسان حق العمل أو المعيشة الكريمة، بل تتحد وفق المصلحة العامة ودون تدخل من السلطة العامة لإلزام الملاك بتوفير العمل له، لما في ذلك «وفق رأي المدرسة الكلاسيكية» من إخلال جوهري لمبدأ حق التصرف في ما نملك، كما لا تعني الحرية الشكلية بالضرورة قدرة الفرد على التملك وممارسة كافة الأنشطة الاجتماعية، لوجود موانع وضعية قائمة على الفروق الطبقية بين أفراد المجتمع، وهذه الحرية هي جوهر مفهوم الحرية التي ينادي بها الفكر الرأسمالي، باعتبارها الدافع الأساسي وراء تحقيق الفرد لمصالحه ومنافعه، وأداة لتوفير الإنتاج والرفاهية الاجتماعية، أما الحرية الجوهرية بالنسبة للرأسمالية فهي وسيلة الاستفادة من الحرية وليس الحرية ذاتها.

المطلب السابع
الأفكار المناهضة للرأسمالية

لم يكن المناخ الفكري العام في أوربا منسجما كليا مع الفكر الرأسمالي، حيث تشكلت الأمزجة العامة بعد الثورة الصناعية ما بين مؤيد ومشكك وناقد خاصة بما يتصل بمبدأ الملكية وآثارها الاجتماعية وحق الفرد في تعظيم ثروته على حساب المصلحة العامة. وقد جرت العادة على تقسيم الأفكار المناهضة للرأسمالية إلى قسمين من حيث المنهج المتبع هما الاشتراكية الطوباوية[134] والاشتراكية العلمية. والمنهجان يشتركان من حيث المناداة لبناء دولة العدالة الاجتماعية والمساواة في التوزيع والاستهلاك والحرية على أساس الملكية العامة، ورفض استغلال الطبقة العاملة والنظر للفرد باعتباره أداة من أدوات الإنتاج وعبدا مملوكا لسلطة المال، بمعنى الرغبة في التخلص من النظام الرأسمالي Anti-Capitalist Thought وإحلاله بالنظام الاشتراكي، إلا أنهما اختلفا من حيث التطبيق المنهجي لتحقيق المأمول، فمنهجية الطوباوية تعتمد على التدرج السلمي، بينما العلمية تنادي بالثورة.

جون شارل سيسموندي[135] **Sismondi Jean Charles** على الرغم أنه لم يكن إشتراكيا ومن أنصار Adam Smith في بداياته، إلا أنه انتقده في موضوعات عدة أبرزها الدعوة لترسيخ مفهوم الاقتصاد الحر Laissez Faire، والمبالغة في دراسة سبل زيادة الثروة على حساب العوامل الاجتماعية والنفسية للعامل الأجير الذي ينظر إليه Sismondi بأنه مصدر الثروة الحقيقي. لذلك طالب بتدخل الدولة لإجراء الإصلاحات التشريعية التي تضمن الحياة الاجتماعية الكريمة للأجير أثناء العمل وبعد تقاعده دون أي استغلال من الرأسمالية، وفي هذا الصدد تعتبر آراؤه نواة فكرة الضمان الاجتماعي في العالم. كما قام بتفنيد مزاعم Ricardo حول إمكانية القضاء على البطالة وتحقيق أقصى طاقات التوظيف عبر توازن الاقتصاد Economic Equilibrium .

134- تعرف أيضا بالاشتراكية الخيالية. وهي مجموعة النظريات السياسية والاجتماعية الداعية لإقامة مجتمع تعاوني مثالي يسعى لتحقيق السعادة والرفاهية للجميع عبر المساواة في الإنتاج والتوزيع وعدم استغلال الإنسان للإنسان. تمتد بذور نشأة هذه الاشتراكية للقرن السادس عشر على يد المفكرين، أبرزهم Thomas More، ثم جاء الطوباوي الفرنسي Jean Millet واضعا الاتجاه الثوري للاشتراكية الطوباوية.

135- [1773-1842] سويسري، كاتب ومؤرخ اقتصادي. مكتشف ظاهرة الدورة الاقتصادية والتي أشار لها ضمن كتابه المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي والذي صدر سنة 1819.

وضمن هذا الاتجاه الفكري، تعد مطالباته باعتبار العنصر البشري الثروة الحقيقية التي تملكها الدول **الرافد التاريخي الثالث** في بناء مفهوم الاقتصاد المعرفي، بل يشكل قاعدة الروافد التاريخية كونه أصاب القلب النابض لمفهوم الاقتصاد المعرفي القائم على الثروة البشرية المنتجة للصناعات المعرفية التي تحقق الثروات المالية والمعنوية.

تعد آراء Sismondi الرافد التاريخي الثالث في بناء فكر الاقتصاد المعرفي.

رواد الاشتراكية الطوباوية Utopain Socialism

سان سيمون(136) **Saint Simon** اشتراكي طوباوي ومؤسس الاشتراكية الفرنسية، صاحب مبادئ اشتراكية تخطيطية علمية وصناعية، عرفت أفكاره بالسان سيمونية Saint-Simonianism، نشرت أفكاره بفضل مناصريه أبرزهم Prosper Enfantin(137) والاشتراكي Amand Bazard(138)، والفيلسوف Auguste Comte(139). يميل Simon إلى مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تحقيق العدالة وحفظ حقوق العامة من الأقلية الاحتكارية. كما يرتكز فكره على القيم الاجتماعية المرتبطة بالصناعة والتي اعتبرها المقوم الأساسي للمجتمع المدني الحر، وعلى الرغم أنه من أنصار الملكية العامة، إلا أنه لم يطالب بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بل دعا إلى تهذيب مفهوم الحرية المطلقة للفرد في ما يملك على نحو يحصن حقوق الآخرين، كما يعد من أبرز المناصرين لإلغاء كافة أنواع الدخول من غير الأعمال كونها دخولا غير نزيهة، لذلك طالب بإلغاء نظام الإرث الاجتماعي بحيث تكون الدولة هي الوارث الرسمي للأفراد.

روبرت أوين(140) **Robert Owen** إشتراكي طوباوي تعاوني ومؤسس الحركة التعاونية ومصلح اجتماعي، يعد من أبرز المناهضين للأفكار الرأسمالية الداعية لتسخير الإنسان واستغلاله لتحقيق الثروة؛ فبات في ظل ذلك عبدا مملوكا للرأسمالية، مما دفعه

136- [1760-1825] فرنسي، فيلسوف اجتماعي ينحدر من أسرة أرستقراطية، كان يحمل لقب الكونت، إلا أنه تنازل عنه لتعارضه مع مبادئه الاجتماعية الداعية للمساواة والعدالة ونبذ التمييز بين أفراد المجتمع.

137- [1796-1864] فرنسي، مصلح اجتماعي.

138- [1791-1832] فرنسي، عالم اجتماع بارز ومؤسس التنظيم السري secret society في فرنسا.

139- [1798-1857] فرنسي عالم وفيلسوف إجتماعي، تتلمذ على يد Saint Simon. يعد Comte المؤسس والأب الروحي للفلسفة الوضعية وأبرز رواد علم الاجتماع. صنف التطور التاريخي للفكر البشري إلى ثلاث مراحل: المرحلة اللاهوتية التي تعلل حدوث الأشياء والظواهر بالقوى الغيبية، والمرحلة الميتافيزيقية التي تعتمد على الإدراك المجرد في تفسير الظواهر، وأخيرا المرحلة الوضعية التي يتوقف فيها الفكر عن تعليل الظواهر والأحداث لاهوتيا أو ميتافيزيقيا ويكتفي باكتشاف قوانين علاقات الأشياء عن طريق الملاحظة والتجربة الحسية.

140- [1771-1858] إنجليزي، مصلح اجتماعي ضبط علم الاجتماع ومؤسس الفلسفة الوضعية.

إلى تقديم مقترح لإنشاء مجتمع قائم على المساواة ونبذ ملامح التمييز بأشكاله المختلفة. كان يرى أن أفعال الإنسان نتاج بيئته، لذلك فهو غير مسؤول عن أخطائه، ويمكن إصلاح سلوك الفرد من خلال إصلاح النظم والتشريعات التي تنظم العلاقة بين الإنسان والبيئة.

يعد من أبرز الأسماء التي ناصرت طبقة البروليتاريا لضمان إيجاد ذلك المجتمع المثالي الذي نادى به، مؤكدا أن الزيادة في **الكفاءة الإنتاجية** تبدأ من توفير **البيئة التشغيلية** المناسبة للعمال، فبدأ بتطبيق أفكاره على عمال مصنعه، حيث خفض من ساعات العمل ورفع الأجور وألغى الغرامات البسيطة، وامتنع عن توظيف الأطفال دون العاشرة، كما أسس مدارس لتعليم أبنائهم ، وغيرها من الامتيازات التي انعكست إيجابا على زيادة مستوى الإنتاج العوائد المالية، وقد لاقت أعماله ترحيباً في الأوساط السياسية الأوربية التي تفاعلت مع إصلاحياته الاجتماعية فأصدرت العديد من المدن الأوربية تشريعات تتواكب وآراءه، أبرزها صدور تشريع يمنع استغلال الأطفال دون العاشرة وتحسين العلاقة بين المالك والعامل وسبل احتواء التوتر بينهم.

كان يرى Owen أن محور الشر في الفكر الرأسمالي يكمن في مبدأ الربحية التي تعطي الحق في استغلال كل شيء بما فيه كرامة وحقوق العمال، وتبرير كافة الأشكال والأعمال ومنها رفع الأسعار دون رقابة فعلية بما يتنافى مع الأخلاق والأعراف، الأمر الذي دعاه لتكوين مبدأ الجمعيات التعاونية التي انتشرت فكرتها سريعا في المنطقة الأوربية ومن ثم دول العالم في ما بعد، وتقوم الفكرة على التحكم بالربح الفاحش من خلال إقامة علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك، وتوزيع العائد وفق المشتريات، لا وفق المساهمة في رأس المال(141).

وفي ظل أحداث الكساد العام الذي أصاب إنجلترا [1816-1820] تصاعدت وتيرة الثورات الشعبية المطالبة بتوفير المستلزمات المعيشية الأساسية، تقدم Owen باقتراح للبرلمان بإنشاء مدن تعاونية لا يتجاوز سكانها 1200 نسمة المكون من الفقراء والعاطلين عن العمل، ليكوّنوا وحدات إنتاجية يعملون في الزراعة والصناعة، على أن تنشأ لهم الخدمات العامة الأساسية كالمدارس والمستشفيات والأماكن الترفيهية لتوفير البيئة المناسبة لهم. إلا أن اقتراحه تعرض لنقد شديد بسبب مضمونها الاشتراكي، مما اضطر إلى تنفيذ

141- الدكتور حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، صفحة 82.

مشروعه في أميركا، حيث أسس المدينة التعاونية التي استمرت عدة سنوات، إلا أنها فشلت تحت تأثير وهيمنة النفوذ الرأسمالي الأميركي.

شارل فورييه[142] **Charles Faurier** اشتراكي طوبائي تعاوني تطابقت مرئياته مع Owen على الرغم من أنهما لم يلتقيا معا في وجوب إقامة تجمعات تعاونية[143] كأساس للحياة الاجتماعية ودورها في بناء المجتمع المثالي، إلا أنه لم يتوفر الدعم المادي لإقامة فكرته والتي طبقت بعد وفاته في دول عدة. تأثر بنظرية العالم Isaac Newton بشأن الجذب والتنافر التي شكلت عقيدته حول علاقة الإنسان بالطبيعة وهي عقيدة تتعارض ومبادئ النظام الرأسمالي الصناعي، فنشر عدة مؤلفات أشهرها «نظرية الحركات الأربع» 1822، «الصناعة الكاذبة» 1835 منتقداً فيهما الرأسمالية خاصة ما يتصل بتقييد حرية العامل في حق اختيار العمل وتغييره وفق حاجته وطاقته، كما طالب بتحويل العامل الأجير إلى عامل له أسهما في الملكية المؤسسة التي يعمل فيها. .

لويس بلان[144] **Louis Blanc** اشتراكي طوباوي تعاوني، جذب الأنظار إليه بعد نشره كتاب «تنظيم العمل»، الذي انتقد فيه الرأسمالية لتبينها مبدأ المنافسة باعتبارها مصدر المشكلات الاقتصادية التي تولد آثارا اجتماعية سلبية في المجتمع، كالاستغلال والحرمان وسلب الحقوق الفردية، لذلك طالب بتدخل الدولة لحماية الطبقة العامة الكادحة من تعدي الطبقة المالكة المهيمنة على مفاصل الدولة الاقتصادية. كما قام بتقديم مقترح مقارب لسلفه Owen عبر الأخذ بنظام التعاون القائم على الإنتاج وبناء الورش الاجتماعية.

الاشتراكية العلمية Scientific socialism

الإشتراكية العلمية أو الماركسية، تعبير ضمني يختزل مرئيات مؤسس المذهب الاقتصادي الاشتراكي Karl Marx وصديقه Frederick Engels[145] بشأن بناء المجتمع بسمات الفكر الاشتراكي العلمي، وعلى الرغم من صحة بنائه النظري النسبي، إلا أن

142- [1772-1837] فرنسي، مفكر اقتصادي صاحب نظرية اجتماعية واقتصادية عُرفت باسمه.

143- أطلق على مدينته التعاونية اسم الفلانستير Phalanstere، وهي مدينة تتسع لـ 1500 شخص على مساحة 400 هكتار مقسمة بين الأراضي السكنية والإنتاجية والترفيهية.

144- [1811-1883] فرنسي، مصلح اجتماعي ومفكر اقتصادي من الأوائل الذين دعوا للمذهب الاشتراكي قبل Karl Marx.

145- [1820-1898] ألماني، عالم اجتماعي ومنظر سياسي وملهم النظرية الماركسية، تأثر Marx في أفكاره الاجتماعية.

أساسه العلمي لم يكن دقيقا بل متناقضا في أغلب المواقف، وغير كاف لتفسير الفكر الرأسمالي. تستند الفلسفة الماركسية في تفسيرها للظواهر الاقتصادية والآراء الفكرية المنسوجة حولها على كلا من الفلسفة الجدلية Dialectic والفلسفة المادية Materialism.

الفلسفة الجدلية: رائدها وواضع بنائها المنهجي والفكري هو(146) Georg Hegel، الذي وافق المنهج الفكري للفلسفة الشكلية كما عند Aristotle من حيث الاعتبار بأن الأصل في الأشياء هو التطور الدائم وليس ثباتها ، فالأشياء إما أن تكون موجودة وتستمر في الوجود، أو تكون منعدمة وتستمر في العدم. يعد Hegel أول من مزج الفلسفة بعناصرها الثلاثة المنطق(147) وفلسفة الطبيعة وفلسفة الروح بالنظرة الجدلية أو ما يطلق عليها الديالكيتيكية(148) . وتتلخص نظريته الجدلية بأن الأحداث عبارة عن سلسلة مترابطة ومتفاعلة وفي تطور دائم نتيجة للتناقضات الكامنة للأحداث ذاتها التي تولد في النهاية حدثا جديدا، وهكذا أعطى Hegel الجدلية معنى فلسفيا عميقا مستندا عليها في دراسة تطور التاريخ عبر تسلسل التناقضات التي تصنع التاريخ، فالتناقض الذي يمتلك حركة طبيعية هو الأساس المادي للتطور الذي يمر بسلسلة من التفاعلات تبدأ في الإثبات والنفي ونفي النفي، فكل فكرة Thesis تنطوي على النقيض Antithesis فينتج عنهما حالة جديدة تسمى نفي النفي أو التركيب Sysnthesis التي بدورها تنشأ فكرة جديدة.

تأثر Marx بهذا بالفلسفة الهيغلية الجدلية التي أصبحت فيما بعد ركنا أساسيا من أركان الفلسفة الماركسية. وتعد الفلسفة الجدلية الماركسية المادية الهرم المقلوب للفلسفة الجدلية الهيغلية المثالية، فالوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم كما عند Hegel هي وحدة الوجود والفكر، حيث أرجع كافة العمليات إلى عملية التفكير، بينما الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري كما عند Marx هي المادة التي تُشّتق منها الفكرة، كما اعتمد Hegel في تحليله المادي للعالم على الجوانب الميتافيزيقية، بينما Marx

146- [1770 - 1831] ألماني، من أعلام الفلاسفة الكلاسيكية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وصاحب مؤلف علم المنطق. ترعرع في أحضان المجتمع الإقطاعي وعايش وتأثر بالثورة الفرنسية التي طالبت بتحرير الإنسان. درس الفلسفة واللاهوت، ثم أصبح أستاذاً في جامعة إيينا، ثم أصبح مدير جامعة برلين. عرف بأنه صاحب أسلوب معقد ومتناقض في مزاجه وأخلاقه وشخصيته، حيث كان يدعو إلى التمسك بالأخلاق وترابط الأسرة، بينما أنجب طفلا غير شرعي.

147- المنطق كما عرفه هو علم عن ماهية الأشياء، لذا عبر عن علم المنطق بأنه ذلك العلم الذي يدرس تحول التغيرات الكمية إلى الكيفية والعلاقات المتبادلة بين المقولات الفلسفية وطبيعة العمليات الميكانيكية والكيميائية.

148- الأداة الرئيسة لتحليل الأحداث التاريخية وتفسير أسباب التطور نتيجة التضاد والتناقض في المحتوى الداخلي للأشياء. فالنمو والتطور ينشأ عن التناقضات الداخلية التي يفسر كل ظاهرة من ظواهر الحياة، دون الحاجة إلى قوة خارجية. المصدر: السيد محمد باقر الصدر، المصدر السابق، صفحة 68.

اعتمد على الجوانب الفيزيقية فقط، وأخيرا الإدراك والمعرفة للحياة محدودة عند Hegel، لكنها غير محدودة عند Marx.

الفلسفة المادية: النقيض للفلسفة الجدلية، رائدها الألماني[149] Ludwig Feuerbach الذي أصدر مؤلفه الشهير «نقد فلسفة Hegel»، استعرض من خلاله نقد العقيدة الهيغلية التي جعلت من الفكر الأساس المادي لكل من الحياة، والإنسان ما هو إلا نتاج الطبيعة التي ليس لا بداية ولا نهاية، بل هي عبارة عن تفاعل مترابط ومتبادل، والإنسان هو وحدة الذات الحقيقي للعقل. بينما يرى Feuerbach بأهمية عزل الإنسان عن العقل والطبيعة، فالإنسان الطبيعي السوي كما يراه هو الإنسان المتحرر من القيود التي تنزع منه مبدأ الفردية، والذي يعيش في حياة لا طبقية، فحينما يبلغ هذه المرتبة يكون الإنسان أقرب للصورة المثالية للمجتمع الطوباوي.

عرف عنه معاداته للتصورات والقيم الدينية، خاصة نظرتها لتفسير العالم عبر النظرة الطبيعية التي تستند إلى الفكر الأنثروبولوجي، باعتبارها القوة الرئيسة والمحددة لسلوك كل فرد ضمن سلوك المجتمع ككل، كما يعد من أنصار المنهج التحويلي المبني على الشك، ويظهر ذلك جليا في كتابه «جوهر المسيحية» والذي وصفه Marx بأنه أعظم إنتاج فلسفي عرفته البشرية.

المادية الجدلية[150] Dialectical Materialism: اتجاه فكري أسسه Marx يمثل خليطا من الفلسفة الجدلية التاريخية والفلسفة المادية ونظرية Lavoisier[151]، يعتمد الأساس المادي لنظريته على الفلسفة الجدلية وخاصة القوانين الدياليكتيكية، فجوهر هذا الأساس أن الفكر هو نتاج المادة[152] التي بدورها تعد الأساس المادي[153] للظواهر الطبيعية، ترتكز

149- [1804-1872] ألماني، فيلسوف وواضع مبادئ الفلسفة المادية، درس علم اللاهوت لتحرير الإنسان من الوعي الديني، تأثر بكتاب Marx «رأس المال» وأصبح أقرب للفكر الاشتراكي العلمي.

150- تعرف كذلك بالمادية التاريخية، تقوم فكرة المادية الجدلية على مفهوم الحركة الدائمة الذاتية للأشياء والأحداث، ولا تحتاج لقوى خارجية لدعم حركتها الدائمة، من هذا المنطلق فإن المادية الجدلية تنفي وجود محرك أولي للكون وللحياة أو حتى الحاجة إليه، أي تنفي وجود الله سبحانه وتعالى. وقد عززت من صحة هذه النظرية بالنسبة لأنصارها نظرية النشوء لداروين والنظريات البيولوجية الحديثة.

151- [1743 - 1794] أحد مؤسسي الكيمياء الحديثة. تنص نظريته أن المادة شيء ثابت لا تفنى ولا تخلق من عدم وتتحول من شكل لآخر.

152- المادة عندهم هي كل ما تحسه حواس الإنسان الخمسة.

153- اختزال تفسير الظواهر الطبيعية عبر المفهوم المادي الخاص بها فقط دون النظر في العوامل الأخرى، مثل السيكولوجية والفيزيولوجية.

على ثلاثة عناصر هي: نفي النفي، وحدة صراع المتناقضات ، وتحول الكم نحو النوع، بينما الأساس النظري للمادية الجدلية فهو خليط ما بين الفلسفة المادية ونظرية Lavoisier، وهو خليط يرى بأن المادة تبقى دون فناء.

توصل Marx ضمن دراسته لتطور التاريخ عبر مجموعة من القوانين العامة، أن الاقتصاد هو الأساس الواقعي للمجتمع الذي من خلاله يتم دراسة تطوره التاريخي، وأن أي تطور في العلاقات الاقتصادية يخضع للقوانين الدياليكتيكية. بدأ في تفسير حالة المجتمع من خلال عملية الإنتاج، فالإنسان في صراع دائم مع الطبيعة لتطويعها وفق احتياجاته، ثم مع المجتمع نتيجة لتطور قوى الإنتاج[154] وعلاقات الإنتاج[155] التي اعتبرهما فيما بعد بأنهما البناء القاعدي لمنهجه، ويقوم على هذا البناء مجموعة من الأفكار والعلاقات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تمثل مجتمعة البناء العلوي ، ونتيجة لتعارض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، يحدث التغيير والتطور فينسخ النظام الجديد النظام القديم ، ويتغير معه البناء العلوي لكي يتوافق مع النظام الجديد. ومن أمثلة هذا النسخ تطوير القوانين التجارية والصناعية لمواكبة التطور التكنولوجي في العالم. وفي هذا الصدد، أشار المفكر الصدر إلى وجود تناقض بين المفهوم الدياليكتيكي وبين مبدأ الأثر والنتيجة، فالبناء العلوي حسب مزاعم Marx تطور نتيجة لتأثير عامل خارجي متمثل في تطور البناء القاعدي وليس نتيجة لتناقضات داخلية، مما يؤكد على وجود تعارض بين مبدأ الأثر والنتيجة وقانون الديالكتيك للمادية الجدلية.

وفي ضوء المادية الجدلية، قسم Marx النظم الاجتماعية التي مر بها الإنسان في تطوره إلى أقسام عدة هي: المجتمع البدائي، العبودية، الإقطاع، الرأسمالية، بحيث تمثل كل مرحلة مشهدا من مشاهد التناقضات الداخلية، سواء تناقضا طبقيا أو في البناء القاعدي للمجتمع. وقد تعرض هذا التقسيم للنقد كونه استدراك غير مطلق، فمثلا التحول من نظام الرقيق لنظام الإقطاع في المجتمع الروماني لم يكن نتاج تناقض طبقي أو إنتاجي، بل كان تحولا طوباويا وليس ثوريا.

ومن جانب آخر، أكد Marx أن التطور لن يقف عند حدود الرأسمالية فحسب، بل هي مجرد مرحلة تاريخية مآلها الزوال، نتيجة للتناقض والصراع بين الطبقة البرجوازية الذين

154- الوسائل المستخدمة في إنتاج السلع المادية مثل الأيدي العاملة، أدوات الإنتاج، المعرفة الفنية، .... .

155- العلاقات الاجتماعية أثناء عملية الإنتاج، كعلاقات الملكية.

يملكون وسائل الإنتاج وتنعم بالخير والغنى، وطبقة العمال التي تعاني البؤس والظلم والفقر، ومن ثم يتحول المجتمع نتيجة لقيامه بثورة ضد الملاك نحو مجتمع لا طبقي تسوده الملكية المشتركة، فيدخل المجتمع الإنساني في الحياة الاشتراكية.

وهنا تناقض آخر أشار إليه المفكر الصدر في دراسته الفلسفية للمذهب الماركسي، فبعد تحول المجتمع نحو اللاطبقية سينقطع الفكر التطوري، ثم تباعا ستتوقف الأسباب والغايات من التطور، مما يصيب القوانين الدياكتيكية بالجمود نتيجة لانعدام التناقض في المجتمع اللاطبقي.

وفي محاولة منه تحليل الرأسمالية وفق المادية الجدلية، يرى Marx أن جوهر الوجود الرأسمالي يكمن في أمرين؛ هما تجمع رأس المال المتراكم في مرحلة الرأسمالية التجارية، والآخر الذي اعتبره سر نجاح العامل الأول وهو عزل العامل عن وسائل الإنتاج، وتحويله إلى عامل أجير طوعا أو قسرا، ليكون تحت سلطة التاجر، مستشهدا بالنماذج الإنجليزية والبرتغالية والإسبانية التي استخدمت كافة الأسباب لزيادة تراكم الثروة، بما في ذلك عزل العامل عن وسائل الإنتاج، إلا أن ما ذهب إليه Marx لا يمكن تعميمه كليا، كون النموذجين الألماني والإيطالي اللذين مارسا التجارة والصناعة قبل ظهور الرأسمالية وبعدها لم يقوما بعزل العمال عن وسائلهم الإنتاجية.

وفي أواخر حياته، اعترف بأنه أخطأ حينما ربط نشوء الرأسمالية بالعمليات الاستعمارية، الأمر الذي دحض فرضيته حول سببية نشوء الرأسمالية وفق المادية الجدلية.

لا يمكننا اعتبار الاقتصاد الماركسي اقتصاد علمي دقيق يضاهي مفهوم النظرية الاقتصادية كما عند Smith كونه اقتصاداً مبنياً على النقد وردة الفعل لمحتوى الاقتصاد الكلاسيكي، فلم يأت Marx بنظرية مبتدعة كما فعل Smith، بل نسج بناءه النظري استناداً إلى النتائج التي توصل إليها في تحليله للفكر الرأسمالي وظواهره الاقتصادية وقوانينه العامة من منظور المادية الجدلية، وانتهى بقناعة وهمية حول زوال الرأسمالية وصيرورتها ضمن بوتقة الاشتراكية نتيجة للتناقضات المتراكمة بين الطبقتين البرجوازية والعمال.

ويمكن بإيجاز أن نستعرض أهم المسائل الاقتصادية التي تناولها Marx في إطار فلسفي ضمن منظور المادية الجدلية، هما نظرية القيمة ونظرية الأجور.

نظرية القيمة Value Theory : لم يخالف Marx مضمون نظرية القيمة الكلاسيكية خاصة أفكار Ricardo الذي أعطى النظرة الشمولية لهذه النظرية باعتبار أن القيمة التبادلية تتحدد قيمتها في البيئة التنافسية لا الاحتكارية، وحينئذ يكون العمل هو مصدر تلك القيمة. وأن للقيمة وجهان؛ استعمالية، وأخرى تبادلية وهي قيمة تقدر على أساس كمية العمل المبذولة فيه. كما وافق Ricardo في ما ذهب إليه في تفسير العناصر الإنتاجية المشتركة مع عنصر العمل في تحديد القيمة، حيث استبعد Ricardo عنصري الأرض ورأس المال من تحديد القيمة التبادلية، لأن ريع الأرض يعد من ناتج للاحتكار لا من المنافسة، أما رأس المال فهو عامل غير مستقل يدخل في معظم مدخلات الإنتاج الأولية، وبالتالي لا يخلق بذاته قيمة تبادلية جديدة، لكنه برر أحقية صاحب رأس المال بالحصول على الربح أي فائض القيمة Surplus Value مقابل عنصر الزمن، وهنا يظهر Ricardo تناقضا بين الاعتراف الضمني بأثر عنصر الزمن في تحديد القيمة وفرضيته باعتبار أن العمل هو المصدر الوحيد لتحديد القيمة، فاستغل Marx هذا التناقض في انتقاده لنظرية القيمة من خلال تحقيقهم فائض القيمة الذي أسماه الكسب غير الشرعي، فعزا أسباب تحقيق الفائض إلى طبيعة تقسيم أوقات العمل الخفية نحو الوقت اللازم للإنتاج وهو مدفوع الأجر كاملا، والوقت الإضافي تحت طائلة العوز والحاجة والخوف من فقد الوظيفة من دون مقابل، ومن هنا يحصل الرأسمالي فائض القيمة، وهذا الفائض ليس إلا الشكل النقدي لفائض الناتج الاجتماعي للعمال. وفي ضوء ذلك اعتقد Marx بأن نقده لمسألة فائض القيمة أبطل لغز الرأسمالية القائم على مبدأ الاستغلال بصفتها المحرك الأساسي لتطور الإنتاج الاجتماعي في الرأسمالية، وقد لاقى هذا التحليل صدى واسعا لدى الأوساط الاقتصادية وأثار موجة من الثورات العمالية ضد هذا الاستغلال الرأسمالي.

ثم انتقل لدراسة أوجه القيمة الاستعمالية والتبادلية كما صاغها Ricardo،حيث أكد Marx أن السلع لم تنتج للاستهلاك بشكل مباشر، بل لأغراض التبادل، فلكل سلعة قيمة استعمالية تعتمد على نوع وطبيعة المنفعة التي تملكها السلعة، وقيمة تبادلية تعكس قدرتها على المبادلة بسلعة أخرى، متسائلا عن الخاصية المشتركة التي تجعل قيم السلع قابلة للتبادل، فانتهى بأن العمل هو جوهر القيمة التبادلية، وأن كمية العمل المبذولة في السلعة هي التي تحدد ثمن السلعة في السوق بناء على معطيات العرض والطلب لهذه السلعة،

وللتغلب على مشكلة وضع مقياس عام لقياس كميات العمل المبذولة، قسم Marx العمل إلى نوعين، عمل بسيط غالبا يستخدم فيه الجهد البدني، وعمل مركب وهو الذي يستخدم فيه الجهد الذهني أكثر من الجهد البدني، فجعل من الأول الأساس القاعدي للمقياس العام للقيمة التبادلية.

إلا أنه بعد ذلك استدرك في كتابه «رأس المال» الخطأ في اختزال مصدر القيمة التبادلية في العمل وحده دون معدل الربح بناء على طبيعة التركيب العضوي لرأس المال[156]، معللا سبب زيادة أو نقص في معدل الربح على مدى التغير في نسبة رأس المال الثابت، بمعنى آخر أقر بنظرية نفقة الإنتاج لـ Adam Smith.

وفي متابعة للتحليل النقدي للمفكر الصدر حول آراء Marx، أشار إلى نقص في الاستدلال الذي قدمه Marx حول نظرية القيمة، كونه لم يتعرض للجوانب السيكولوجية وللمؤثرات العضوية والذهنية التي تختلف من عامل لآخر، كذلك لم يراع طبيعة بيئة العمل وأثرها في زيادة وكفاءة الإنتاج، إضافة إلى تجاهله المنفعة الاستعمالية للسلعة الدافعة لتحفيز الرغبة بامتلاكها، علاوة على مدخلات الإنتاج الثابتة والمتغيرة، فجميع هذه العناصر في مجملها تجسد المقياس العام للقيمة التبادلية.

نظرية الأجور Wages Theory: الأجر هو العائد على العمل، والأجير الشخص الذي يبيع قوة عمله للغير، مقابل قيمة تتوقف على ما يملكه الأجير من قدرات بدنية وذهنية. وفقاً للنظرية الكلاسيكية أصبح كلا من العمل وقوة العمل سلعا بحد ذاتهما، لهما قيمة تبادلية كأي سلعة أخرى، إلا أنهما اختلفوا حول العوامل المحددة الأجر، فظهرت نظرية الحد الأدنى لمستوى المعيشة أو ما يعرف بالقانون الحديدي للأجور[157] Iron Law of Wages الذي ينص على «ضرورة ربط الحد الأدنى للأجر بالمستوى المعيشي العام الذي يسمح له بالمحافظة على حياته وأسرته»، فأي انخفاض للأجر يقابله تراجع في المستوى المعيشي مما ينعكس سلبا بتناقص عددهم بالشكل الذي يؤدي إلى ندرة المعروض منهم مقابل حجم الطلب عليهم، فتميل بذلك الأجور إلى للارتفاع، ولو طرأ أي انحراف في مستوى الأجر يتم تقويمه خلال العرض والطلب.

156- Organic Composition of Capital مصطلح ماركسي يقصد به نسبة رأس المال الثابت كالأرض والمعدات والمواد الأولية إلى رأس المال المتغير رأس المال المستثمر في توظيف العمال. وهو مصطلح لا يطبق على جميع الأصول الرأسمالية فقط رأس المال المستثمر في الإنتاج.

157- أكد Ricardo أن مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى للمستوى المعيشي.

وعلى الرغم من وجود توافق من حيث الإطار العام بين النظرية الماركسية والنظرية الرأسمالية حول ربط الأجور بالمستوى المعيشي العام، إلا أنهما اختلفا في تحليل النظرية، فالنظرية الكلاسيكية كما صورها Marx تقتصر حاجات العامل على السلع المادية في حياته المعيشية، بينما تتسع دائرة النظرية الماركسية لتشمل العناصر الأخلاقية والثقافية والأخذ بمستوى النمو الاقتصادي المتنامي والرفاهية الاجتماعية، وإن علاقة الأجور بالزمن علاقة طردية نتيجة للتطور الاقتصادي والإداري والفني الذي يجبر العامل على تطوير مهاراته الفنية والذهنية واكتساب خبرات جديدة، فكل هذه التطورات يجب أن يقابلها عدالة في تحديد الأجر بما يحقق العيش الكريم للعامل الأمر الذي ينعكس على تحسين كفاءة الإنتاج.

كما يرى أن قيمة الأجر تتحدد بقوة العمل لا بثمن السلع، وبالتحديد بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلع، وفي هذا الصدد طالب بتحمل نفقة تعليم أطفال العمال، باعتبارها تدخل ضمن مجموعة المؤثرات النفسية التي تزيد من إنتاجية العامل.

وما هو جدير بالذكر التناقض المستمر في الفكر الماركسي خاصة حول مسائل زيادة التركيب العضوي لرأس المال، وميل الربح للانخفاض، ونظرية الأجور، فأي تطور يطرأ على رأس المال لا بد أن ينعكس إما على زيادة معدل الأرباح، وهذه الزيادة تبطل مزاعمه بتناقص معدل الربح في حال زيادة رأس المال، أو على زيادة الأجور، وعندها لا يمكن أن تبقى الأجور عند الحد الأدنى للمعيشة، وهذا يتعارض مع مرئياته حول الأجور.

المطلب الثامن

المدرسة الحدية

على الرغم من امتداد الإرهاصات الفكرية للمدرسة الحدية Marginal School بالمدرسة المركنتيلية[158]، إلا أنها نضجت وتبلورت على يد رواد المدرسة الكلاسيكية الذين يتقاسمون مع الفكر الكلاسيكي مبدأ الإيمان بالحرية الفردية المطلقة في التملك وحقوق الإنسان الطبيعية وتقليص دور الحكومة، بينما اختلفوا من حيث المنهج التحليلي المتبع لدراسة العمليات الاقتصادية وتحديد موضوع الاقتصاد وعلاقته بنظرية القيمة. فالمدرسة الكلاسيكية تستخدم التحليل الموضوعي، بينما المدرسة الحدية وظفت التحليل الذاتي القائم على الفلسفة النفعية لدى الرجل الاقتصادي، ولهذا السبب جرت العادة عند الاقتصاديين على تسمية الحديين بالكلاسيكيين الجدد Neoclassical.

تزامنت أفكار المدرسة الحدية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في أماكن متفرقة في أوربا، ورغم ذلك إلا أن هناك تشابه كبير في النتائج والتوصيات في توظيف التحليل الحدي لدراسة السلوك الاقتصادي ونتيجة لاستخدام التحليل الحدي جاءت التسمية الثانية للمدرسة بالمدرسة الحدية. ففي النمسا أسس Carl Menger المدرسة النمساوية التي انتشرت في أوربا عن طريق رواد المدرسة أبرزهم Friedrich August Hayek[159] بينما أسس Stanley Jevons[160] الذي تأثر بأفكار الاقتصادي Antoine Cournot[161]، المنهج الرياضي في التحليل الاقتصادي ضمن دراسة النشاط الاقتصادي، وأخيرا Léon Walras[162] مؤسس المدرسة السويسرية، ويمثل هؤلاء الثلاثة الجيل الأول للنظرية الحدية

158- ركز بعض رواد المدرسة المركنتيلية اهتمامهم على نشاطين التداول والتبادل كأساس للبحث حول تفسير الأثمان والطرق الواجب اتباعها لزيادة تراكم رأس المال النقدي خاصة الذهب والفضة. ويقصدون بالتداول هو ذلك النشاط القائم على الإنتاج خاصة على تحقيق الفائض في الميزان التجاري، أما التداول عند المدرسة الحدية فهو النشاط القائم على سلوك الفرد وينبع من حاجات الفرد الذي هو من قبيل الرجل الاقتصادي الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى درجات المنفعة وأقلها ضررا.

159- [1899-1992] نمساوي/ بريطاني. منظر سياسي واقتصادي عرف عنه دفاعه المستميت عن الليبرالية الكلاسيكية والرأسمالية القائمة على تحرر الأسواق، يعد من أبرز اقتصاديي القرن العشرين وأكثر أعضاء المدرسة النمساوية الاقتصادية تأثيرا. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1974 في مجال نظرية المال والدورة الاقتصادية.

160- [1835 - 1882] إنجليزي، أستاذ اقتصادي وصاحب كتاب نظرية الاقتصاد السياسي.

161- [1801-1877] فرنسي، فيلسوف وعالم رياضيات بارز.

162- [1834-1910] فرنسي، عالم رياضيات واقتصاد، صاغ نظرية الحدية في القيمة.

التي تطورت ونضجت أكثر مع الجيل الثاني الذي أعطى للنظرية الاقتصادية طابعها العلمي المنضبط الدقيق من خلال التوسع في استخدام الأسلوب الرياضي. بينما يعد المفكر الاقتصادي Alfred Marshall من أبرز رواد الجيل الثاني الذي ينسب له الفضل في تطوير العديد من الأفكار الاقتصادية التقليدية عبر التوظيف الأمثل لأدوات التحليل الجزئي بدلا من التحليل الشامل كما عند الجيل الأول أمثال Walras، حيث أعاد صياغة النظرية الاقتصادية عبر الجمع بين الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، منها على سبيل المثال الجمع في نظرية القيمة بين نفقة الإنتاج(163) والمنفعة، كما يرجع له الفضل في توازن السوق سواء في حال المنافسة الكاملة أو الاحتكار، أما أبرز إسهاماته تتمثل حول فكرة المرونةElasticity بين المتغيرات في السوق، من خلال قياس درجة حساسية التغير في الكمية المطلوبة مقابل تغير ثمن السلعة أو الكمية نفسها لاعتبارات مادية أو نفسية أو عوامل لا يملك التحكم بها؛ مثل الحروب والكوارث الطبيعية، كما أكد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الثروة الحقيقية الدالة على نمو وتقدم اقتصاديات الدول. أما أبرز تلاميذه فهو المفكر John Keynes(164) الذي به اختتم تطور النظرية الاقتصادية في الاقتصاد الكلي.

ومن رواد الجيل الثاني المفكر الإيطالي(165) Pareto Vilfredo صاحب نظرية تحمل اسمه Pareto Efficiency، وتنص على أن «الاقتصاد الجدير هو ذلك الاقتصاد الذي لا يطرأ عليه أي تغيير يترتب عليه تفاوت كبير في الرفاهية والأفضلية better off على حساب حق الفرد الآخر». وفي هذا الصدد درس سلوك المجتمع الإيطالي من حيث تجمع الثروة، فتوصل في سنة 1906 بأن 20% من الأفراد يستحوذون على 80% من الثروات، فأطلق قانونه الذي يعرف باسم Pareto Principle أو 20-80 ، و ينص القانون على «أن 20% من الأسباب تؤدي إلى 80% من النتائج، وأن 80% المتبقية تؤدي إلى 20% من النتائج».طبق هذا الاستنتاج على عدة دول، فوجد ذات النتائج التي تؤكد أنه بالقدر الذي

163- عند الكلاسيكيين عدا Ricardo الذي يأخذ بنفقة العمل.

164- [1883-1946] إنجليزي، أستاذ الاقتصاد في جامعة كامبريج، يعد من أبرز المفكرين الاقتصاديين في القرن الماضي. أصدر نظرية تحمل باسمه النظرية الكينزية من خلال كتابه القيم النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود سنة 1936 , إلا أن سنام إسهاماته تتجسد في إيجاد الحلول العملية للأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929.

165- يعتبر من رواد علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي، وله اسهامات بارزة في التمييز بين علم الاقتصاد الخاص والاقتصاد التطبيقي، كما اعتبر أن علم الاقتصاد يدرس السلوك العقلاني، أما علم الاجتماع فيدرس السلوك اللاعقلاني.

يحصل عليه الفرد زيادة في المنفعة بأي طريقة كانت يقابله ضرر أو حرمان لفرد آخر في الحصول على نفس الحق.

وبشكل عام تأثر المناخ العام للفكر الحدي - الذي مثّل ثورة فكرية في تطور الفكر الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر- بعدة اتجاهات فكرية سادت في عصره، أبرزها:

1. **الدراسات الذاتية والنفسية**: أشهرها قانون[166] Ernst Weber أو ما يعرف بـ Weber's law، الذي أشار فيه إلى أثر العوامل النفسية على سلوك الفرد في اتخاذ قراراته، كذلك قانون[167] Gustave Fechner القائل بأن الفرد في ظل تعرضه لمؤثرات خارجية منتظمة، فإن معدل استجابته لتلك المؤثرات تتناقص باستمرار، حيث أصبح هذا القانون بعد ذلك الأساس النظري لفكرة تناقص المنفعة الحدية[168].
2. **مذهب المنفعة Utilitarianism**: الذي هيمن على الفكر العام في أوربا خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حيث بات هذا المفهوم الأساس المادي لبناء نظرية السلوك الاقتصادي الحدي.

وفي ظل هذا المناخ تشكلت المدرسة الحدية ورسمت ملامحها الفكرية القائمة على الدوافع الذاتية لدى الرجل الاقتصادي لتحقيق أقصى منفعة له، وفي ضوء ذلك تباينت الآراء بين المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بشأن تحديد مجال مصدر الثروة، فالفكر الكلاسيكي يرى في مجال الإنتاج مصدر الثروة، ومن ثم موضوع الاقتصاد، وأن نظرية الأثمان تعتمد على نظرية القيمة التي تنضبط بدورها في مجال الإنتاج، أما المدرسة النيوكلاسيكية فترى أن موضوع الاقتصاد يقع في مدار التداول أي الاستهلاك، وبالتالي تفسر كل من نظرية الأثمان ونظرية القيمة ضمن إطار التداول، كما حظيت فكرة المنفعة[169] بجانب كبير في تحليلاتهم، الأمر الذي تتطلب ربطها بنظرية القيمة بدلا من النفقة، كما الحال عند المدرسة الكلاسيكية.

166- [1795-1878] ألماني، طبيب بارع ومؤسس علم النفس التجريبي.

167- [1801-1887] ألماني، عالم وفيلسوف في الرياضيات والفيزياء، صاحب قانون Fechner للإحساس. حيث يربط هذا القانون بين المثير والإحساس بمعادلة رياضية تقول إن شدة الإحساس يتناسب تناسبا طرديا مع لوغاريتم شدة المثير.

168- الدكتور حازم الببلاوي، نفس المصدر، صفحة 107.

169- نظرية المنفعة هي مقدار الإشباع المتحقق نتيجة لاستهلاك كمية معينة من سلعة ما، وتتحقق المنفعة بتوافر شرطين؛ القدرة على الاستهلاك والرغبة في تحقيق ذلك. ووفق هذه النظرية فإن المستهلك يحاول توزيع دخله على شراء السلع و الخدمات بطريقة تضمن له الحصول على أكبر قدر من المنفعة أي الإشباع.

وفي إطار ذلك، تمحورت آراء المدرسة الحدية حول تطبيق فكرة التحليل الاقتصادي الحدي، عبر استخدام الوسائل الرياضية[170] في شرح العمليات والعلاقات الاقتصادية من خلال دراسة المتغيرات الجزئية للعمليات الاقتصادية، ومتابعة ما يحدث لها نتيجة للتغيير الحدي، وبعبارة أخرى، ركزت المدرسة الحدية في دراسة الاقتصاد على سلوك الوحدات الاقتصادية Micro Economic أكثر من التطورات الاقتصادية العامة Macro Economic، لذلك يعد سلوك المستهلك[171] الركيزة الأساسية في تفسير الظواهر الاقتصادية عبر طرح العديد من الأسئلة التي تدور حول مفهوم منحنى الطلب على سبيل المثال لماذا ينحدر منحنى الطلب من اليسار إلى اليمين ومن الأعلى إلى الأسفل؟ وما تفسيره؟ وما أثر المرونة السعرية على الكميه المطلوبة نتيجة التغير في السعر؟.

كما اعتمدت المدرسة الحدية في تفسير هذه الظواهر الاقتصادية على جملة من القوانين أبرزها:

قانون تناقص المنفعة الحدي Diminishing Marginal Utilit. ينص القانون على أن مقدار الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك يتناقص تدريجيا بعد استهلاك وحدات متتالية من سلعة، بمعنى أعلى منفعة قد يحصل عليها الفرد من استهلاك سلعة ما تتمثل في المنفعة الأولى، ثم تتناقص هذه المنفعة تباعا حتى تصل إلى مستوى المنفعة الحدية السالبة، كما هو مبين في الشكل [4] ، ومن ثم فإن المنفعة الحدية تمثل مقدار التغير بالارتفاع أو الانخفاض في المنفعة الكلية المتحقق عبر

الشكل [4] مراحل المنفعة الحدية

170- مؤسس المدرسة الرياضية هو الاقتصادي الفرنسي Augustine Cournot، الذي يعد أول من استخدم المعادلات الرياضية في شرح الاقتصاد، وأول من أدخل فكرة منحى الطلب باعتباره علاقة عكسية بين الثمن والكمية المستهلكة.

171- على اعتبار أن سلوك المستهلك سلوك عقلاني ورشيد في تحقيق أكبر قدر من الإشباع Satisfaction أو أكبر منفعة Utility ممكنة في حدود ذلك الدخل المخصص للإنفاق.

زيادة الاستهلاك من السلعة بمقدار وحدة إضافية واحدة. وعلى الرغم من أهمية هذا القانـون في تفسـير العـديد من الظواهر الاقتصادية إلا أنـــه تـعــرض للنـقد لفرضيته حـــول إمكانيـة قياس المنفعة الناتجة عن استهلاك سلعـــة بوحدات قيـاس محددة، وهو أمر يتعذر رصده من الناحية العملية كون العوامل السيكولوجية مثل الشعور بالرضا والإشباع والحرمان لا يمكن قياسها بدقة من الناحية العملية.

نظرية التوازن Equilibrium Theory: تعد هذه النظرية من أبرز القوانين الحدية، ومفهوم النظرية حسب وجهة نظر Carl Manger بأن مفهوم الرفاهية يتحقق من خلال الإشباع المتبادل بين الأفراد عبر السوق كونه المؤسسة العامة الذي يحقق الخير العام طالما يعمل دون أي تدخل خارجي، لذا فالسوق وفق تقدير هذه النظرية لا يحتاج للتنظيم Regulation، بقدر الحاجة للتنسيق المتبادل Co-ordination Mutual بين الأطراف المتفاعلة، ويرى Menger أن التنسيق المتبادل هو الأساس المادي لمفهوم التوازن Equilibrium، وفي هذا الصدد أكد Walras أن التوازن في الاقتصاد يشمل كذلك توازن العرض والطلب لجميع السلع والخدمات، وقد استخدم كلا من أسلوب التوازن الشامل[172] الذي يشمل اقتصاد التبادل، أي توزيع الإنتاج عن طريق التبادل، واقتصاد الإنتاج الذي عالج مشكلات الإنتاج والتوزيع معا في تحليله الاقتصادي لتوازن السوق.

وقد ساعد ربط نظرية القيمة بالمنفعة الفردية على ظهور النظرية الذاتية في القيمة Subjective Theory of Value بدلا من نظرية العمل في القيمة Labor Theory of Value كما عند المدرسة الكلاسيكية، باعتبار الإنسان هو المعيار الأساسي في تحديد قيمة السلعة وليس السلعة بذاتها[173]، وقد أثر هذا الاتجاه الفكري في آراء أعلام النيوكلاسيكيين، الأمر الذي حفزهم على اشتقاق العديد من النظريات التي طورت الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، أبرزها نظرية المنفعة الحدية Marginal Utility Theory ونظرية سلوك المستهلك Theory Behaviour Consumer، كما طوروا العديد من المعادلات والمسائل الرياضية لتوضيح العلاقة بين حركة السلع ومؤشر الأسعار وسلوك الفرد.

وعلى الرغم من الجهود البارزة لأعلام المدرسة الحدية وفضلهم في إعادة تأصيل

172- استخدم Walras التوازن الشامل العيني وليس النقدي باعتبارها وسيطا للتبادل ومن ثم ليس لها منفعة ذاتية مستقلة عن طلب السلع والخدمات.

173- رأي المدرسة النمساوية.

بعض الأفكار الاقتصادية عبر العلوم الرياضية ، وجعل علم الاقتصاد علما أكثر دقة وانضباطا مستندين على مبادئ الفيزياء النيوتونية[174] والمعادلات الرياضية لوضع أنموذج العلم الطبيعي، إلا أن هذه الجهود جاءت ببعض النتائج السلبية التي كرست من عزل الإنسان عن الاقتصاد، واختزاله في قوانين أقرب لمفاهيم القوانين الفيزيائية، مما أدى إلى فك الارتباط بين الاقتصاد والإنسان ليخرج عن مداره، مشكلا نظامه الخاص القائم على لغة الأرقام، مختزلا سلوكه وعملياته بلغات رمزية[175] وصورية دون النظر إلى الجوانب الاجتماعية والأخلاقية أو الاختلاف الطبقي وتأثيره في العمليات الاقتصادية، بمعنى آخر وازن الاقتصاد الرياضي بين المتغيرات دون النظر إلى طبيعة الاختلاف في تلك المتغيرات.

174- هو العلم الطبيعي الذي يتكون من قوانين حول حركة الأجسام واتجاهات وسرعات هذه الحركة بناء على قوانين الجاذبية والكتلة والطاقة. واعتماد الاقتصاد النيوكلاسيكي على جعل هذا النموذج يعامل موضوعه كما لو كان أجساما وطاقة ومادة، ومعاملة دوران السلع باعتبارها تسير في قنوات مثل سريان الطاقة التي تسير دائما نحو التكامل، أي نحو التوزيع العادل وفق قوانين الطاقة.

175- من خلال إطلاق رموز على العملية الاقتصادية، فمثلا يطلق على رأس المال K والعامل L والمواد الأولية E، وهكذا.

المطلب التاسع

النظرية الكينزية

المفكر الاقتصادي John Maynard Keynes، مفكر القرن العشرين ومجدد الرأسمالية وأحد قادة الفكر الاقتصادي، مؤسس حقل الاقتصاد الكلي، وصاحب كتاب «النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود» General Theory of Employment، Interest and Moeny وهو كتاب لا يقل أهمية عن كتاب «ثروة الأمم» لـ Smith ولا عن «رأس المال» لـ Marx، ينظر له بأنه عراب مؤتمر[176] Bretton Woods، كما يرجع له الفضل في إعادة تأصيل العديد من الأفكار الاقتصادية الرأسمالية التي عجزت عن معالجة الأزمات الاقتصادية ليقود بفكره الرائد دفة انتشال الاقتصاد الرأسمالي من الكساد الكبير1929 – 1933 Great Depression نتيجة لانهيار الأسواق المالية العالمية وفشل القطاعات المصرفية في أداء مهامها الرئيسة، وما صاحبه من تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم لتأتي بشررها على معظم قطاعات الإنتاج، فأطل كل من التضخم والبطالة برأسيهما على المسرح الاقتصادي أمام عجز الفكر الكلاسيكي في إحتواء الأزمة.

ففي العقد السابق على أزمة الكساد الكبير، عاش الاقتصاد العالمي أبهى دوراته، فالبطالة لم تتجاوز 3.2%، ومؤشر أسواق المال داو جونز تضاعف 500% تقريبا، حيث قفز من 64 نقطة في العام 1920 ليبلغ 381 نقطة في صيف 1929، وغالبية أفراد المجتمع لديهم دخل وإدخار جيدان، وينفقون على السلع الاستهلاكية الكمالية حتى وصلوا إلى اعتقاد بأنه من الصعب أن يتراجع الاقتصاد في المستقبل، إلا أن هذا الاعتقاد تبخر في أكتوبر1929، إذ تعرض مؤشر دوان جونز للسقوط الحر ليصل إلى 41 نقطة في العام 1932، وفي العام نفسه سجلت نسبة التضخم نحو 10%، بينما سجلت أعلى مستويات للبطالة سنة 1933 بنسبة 25% كما أعلن عن إفلاس حوالي 20% من البنوك، نتيجة لتداخل أعمالها في الأنشطة التجارية والاستثمارية والمبالغة في منح القروض والتسهيلات البنكية، والإسهاب في عمليات المضاربة على الأسهم والسندات، وهكذا بدا المشهد الاقتصادي الأميركي خاويا يعاني الشلل التام في معظم قطاعاته الإنتاجية.

176- الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي الذي انعقد سنة 1944 في بريتون بالولايات المتحدة الأميركية. وقد حضر المؤتمر ممثلون لأربع وأربعين دولة. مثّل الجانب البريطاني Keynes بينما مثّل Harry White عن الجانب الأميركي، كانت لتوصياتهم الأثر البالغ في استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. أبرز اسهاماته بالإضافة Harry White توصية بتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فلم تسعف الأسواق الأميركية تأكيدات النظرية الكلاسيكية بأن آلية السوق هي المسؤولة عن انتشال الاقتصاد من الأزمات بشكل تلقائي دون الحاجة لأي تدخل حكومي، مطمئنين بأن طبيعة العلاقة العكسية بين الركود الاقتصادي والأجور والأسعار تدعم منحنى توظيف البطالة وتشجع الأفراد على زيادة الاستهلاك، فتدور عجلة الإزدهار ويرتفع الدخل العام، ويزيد الطلب على السلع وينتعش السوق فتختفي مظاهر الركود، إلا أن أياً من هذا لم يحدث، معللين بذلك احتمالية تباطؤ عملية التصحيح، إما لعدم مرونة كلا من الأجور والأسعار، أو بسبب تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية.

ونتيجة للتدهور المستمر في القطاعات الإنتاجية، شكلت لجنة أحد أعضائها Keynes لدراسة سبل انتشال السوق الأميركي من الكساد العظيم، حيث خالف Keynes العديد من الآراء الكلاسيكية خاصة حول مبدأ الاقتصاد الحر، ورفض مبدأ تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، اعتقادا منها بأن الإنفاق الحكومي يزيد من مستوى الدين العام، وبالتالي المزيد من طبع النقود مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي قد يؤدي إلى إعلان إفلاسها، كذلك انتقد فرضية [1] الرجل الرشيد الذي يحقق أقصى درجات المنفعة لقدرته على استشراف المستقبل بناء على الأحداث التاريخية [2] المرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل.

كما أكد Keynes صعوبة تفرد القطاع الخاص التوسع في الأنشطة الاقتصادية وتحصنه ضد الأزمات المالية دون أي دعم خارجي، وذلك إما بسبب عجز في قدراته المالية والفنية أو نتيجة تضارب المصالح والأهواء، فالحكومة عند Keynes هي الطرف الأكثر رشدا والقدرة في المحافظة على النشاط الاقتصادي والحد من انزلاقه في الأزمات أو على الأقل التقليل من آثاره عبر الإنفاق على المشروعات التي يضطلع بها القطاع الخاص ويكون لها عائد اجتماعي كمشروعات البنية الأساسية والتنموية والخدماتية، وإلا فإن النظام الرأسمالي سينتج عنه أزمات اقتصادية متكررة عبر الزمن، وهذا ما أكد عليه Alan Greenspan(177) رئيس البنك المركزي الأميركي السابق في شهادته أمام لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي التابعة للكونغرس، إبان الأزمة المالية العالمية [2008] : بأنه لم يتصور أن حجم الكارثة المالية العالمية وانهيار النظام المالي جاء نتيجة لحرية القطاع المالي وتحرره

177- [1926 -] أميركي، اقتصادي بارز قاد الاقتصاد الأميركي إلى أطول فترة نمو في تاريخها، وكانت له بصمات واضحة على اقتصاد العالم كله ومعالجة العديد من الأزمات المالية، كانهيار بورصة الأسهم الأميركية أبرزها 1987، كذلك أزمة ديون روسيا وأميركا الجنوبية، وأزمة النمور الآسيوية 1997، كما شارك في وحدة أوربا ونشوء اليورو.

من التدخل الحكومي. وقد ذهب مع هذا الرأي العديد من الاقتصاديين أبرزهم الأميركي Paul Davidson[178] ومواطنه Paul Krugman[179]، كذلك البريطاني Robert Skidelsky[180]، مؤكدين بأن مبادئ النظرية الكلاسيكية القائمة على أن السوق عبارة عن نظام يقوم على آليات ذاتية تحقق الاستقرار الاقتصادي تلقائيا دون تدخل الحكومات أو أي جهات أخرى كانت ومازالت السبب المحوري في حدوث الأزمات العالمية. ومن جانب آخر يعد الرئيس الأميركي Franklin Roosevelt من أبرز الزعماء الذين تأثروا في نظرياته، ففي ضوء ذلك فقد صادق على عدة تشريعات، أبرزها قانون Glass Steagall Act[181] لتصحيح الاختلالات الاقتصادية عبر زيادة الإنفاق الحكومي في مشروعات البنى التحتية والمادية والاجتماعية، كما أطلق سياسات وقوانين تنظيمية ورقابية بهدف تنظيم القطاعين المصرفي والمالي، علاوة على دعم القطاعات الإنتاجية المحورية، ونتيجة لآراء Keynes الداعمة للتدخل الحكومي بدا الاقتصاد الأميركي يتعافى تدريجيا.

كتاب النظرية العامة: يعد الكتاب ثورة اقتصادية ساهمت في تأسيس نواة النظرية الاقتصادية الكلية، ورسم خارطة الطريق لسبل تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي دون المساس بجوهر النظام الرأسمالي عبر حزمة من السياسات الاقتصادية الإصلاحية بشقيها النقدي والمالي. كما يعتبر المحتوى العلمي للكتاب نبراساً تهتدي به الحكومات للتحوط من الأزمات، وتحقيق مستويات الاستقرار والنمو عبر التركيز على التحليل العام لعناصر [1] الإنفاق والتشغيل [2] الدخل الوطني [3] الإنتاج الوطني [4] الطلب الكلي والعرض الكلي [5] الاستثمار الكلي، وذلك في إطار دراسة المعطيات الاقتصادية وتحليل سلوك المجتمع وأسباب التضخم والبطالة. كما أشار الكتاب صراحة إلى رفض فرضية جدوى قانون الأسواق لـ Say، أو وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما انحرف عن مساره، مؤكدا أن التوازن الكلي يحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل.

178- [1930-] أميركي، مفكر اقتصادي بارز متخصص في حقل الاقتصاد الكلي، له العديد من الإسهامات خاصة في السياسات الاقتصادية الكلية.

179- [1953-] أميركي، مفكر اقتصادي بارز حاز جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2008.

180- [1939-] روسي/ بريطاني، مؤرخ وأستاذ في الاقتصاد ، حائز على جائزة Keynas.

181- أصدر القانون سنة 1933 والذي في ضوئه أعاد تصنيف البنوك وفق نشاطها بين البنوك التجارية والبنوك الإستثمارية، والفصل بين العمل المصرفي التجاري والخدمات المصرفية الإستثمارية، وفرض متطلبات رأسمال أعلى، كما انبثق عنه قانون Federal Deposit Insurance Corporation لمعالجة النظام المصرفي، خاصة في مجال الائتمان والمضاربة وتنظيم أسعار الفائدة ومراقبة النقد وغيرها من التنظيمات. اشتهر باسم قانون Glass–Steagall نسبة للسيناتور Glass وعضو الكونغرس Steagall، إلا أن هذا القانون ألغي في عهد الرئيس الأميركي Bill Clinton، وقد نتج عن غياب هذا القانون نشوء ظواهر اقتصادية غير صحية أبرزها ظاهرة التوريق securitization وما تمثله من إنتاج أدوات استثمارية معقدة وعالية المخاطر، و كانت سببا رئيسا في نشوء الأزمات المالية المتتالية في العقدين السابقين.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب، إلا أنه تعرض لجملة من الانتقادات أبرزها [1] الوقوع في إشكال التناقض بين التأكيد على أهمية الاستثمار الذي وصفه بأنه جزء من الطلب الكلي دون التطرق لعنصر الزمن في فتراته الطويلة مقابل تركيزه على الآجال القصيرة، على الرغم من أن الاستثمار مرتبط بالآجال الطويلة [2] إغفال العلاقة بين الإنفاق والأسعار وتقلبات الأسعار [3] غياب الأسس العلمية لبنائه النظري حول مسألة التوازن بين الادخار والاستثمار. وفي إطار متصل، انتقد المفكر الاقتصادي[182] John Hicks الأنموذج الكينزي IS /IM model باعتباره أداة اقتصادية كلية تستخدم على المدى القصير حيث تظهر العلاقة بين سعر الفائدة والناتج الفعلي للسوقين السلعي والنقدي، بينما يرى Hicks بأن الأنموذج أهمل علاقة سعر الفائدة بالدخل، وفي موضع آخر انتقد النظرية الكينزية بأنها لم تأخذ بعين الاعتبار ضمن تفسير التقلبات الاقتصادية أثر المعجل Accelerator، أو ما يعرف بالاستثمار المحفز Indused Investment، مكتفيا بمضاعف الاستثمار Multipiler الذي يعرف كذلك بالاستهلاك المحفز Induced Consumption الذي يتجه إلى التناقص بمرور الوقت.

ويمكن بإيجاز تلخيص التركيب العضوي للنظرية العامة الكينزية:

1. التركيز على التحليل النقدي Monetary.
2. التركيز في التحليل على العنصر الزمني القصير.
3. التوازن الاقتصادي يتم عبر تحقيق الطلب الفعال.
4. يمتاز التحليل الاقتصادي بالنظرة الكلية العامة Macroeconomics.
5. الربط بين الدخل القومي ومحددات العمالة أو التشغيل.
6. رفض قانون Say للأسواق.

182- [1904 - 1989] إنجليزي، مفكر اقتصادي بارز.

المبحث الثالث

الاتجاهات الحديثة في الدراسات الاقتصادية

لمزيد من المعلومات حول أنماط الفكر الاقتصادي التقليدي والابتداعي يرجى الإطلاع على التقرير التالي http: //goo.gl /688ZJv

يناقش المبحث أبرز الاتجاهات الحديثة للمدارس الاقتصادية من خلال التمييز بين المدارس التقليدية ذات النمط الفكري السائد Mainstream Economics التي تهتم بدراسة ظاهرة الاقتصاد عبر استخدام الاقتصاد الكلي والجزئي والقياسي، ويطلق على هذا النمط الفكري بـ Orthodox Economics للتعبير عن جملة النظريات التي تفترض أن الفرد يعمل بشكل عقلاني لتحقيق أقصى مصالحه ومنافعه وبأقل الأضرار، وأن الثروة هي محور تحقيق المصلحة، وهو اتجاه يعبر عن الفكر الكلاسيكي الرأسمالي، في المقابل المدارس الاقتصادية الابتداعية التي تنتقد الفكر الكلاسيكي على صعيد جوهره ومنهجه أو نتائجه، ويطلق على هذا النمط الفكري الابتداعي بـ Heterodox Economics، وأحيانا بالتيار اليساري(183) Left Wing وهو مغاير للفكر الاقتصادي التقليدي Orthodox، من حيث التوسع في استخدام الأدوات التحليلية عبر إدخال المتغيرات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية وربطها بالأحداث والوقائع الاقتصادية، وكذلك البحث في تقييم أثر سلوك الفرد والمجتمع نحو تحقيق توازن وتطوير الأسواق، وهو اتجاه يعبر في مضمونه عن الفكر العام لمفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر العناصر الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في تطوير الاقتصاد. ومن أبرز مدارس هذا الاتجاه المؤسسية Institutional، الكينزية الحديثة Neo-Keynesian ، الماركسية Marxian، والنمساوية Austrian .

فمن الاقتصاد الحر إلى اقتصاد العولمة، ومن اقتصاد القرن الثامن عشر إلى اقتصاد العشرين، عاش المجتمع الاقتصادي العالمي فترات انتقالية تميزت بالتذبذب نتيجة للحروب العالمية وما صاحبها من نزاعات سياسية واقتصادية على مستوى العالم التي غيرت من أسلوب الفكر الاقتصادي، فانشغلت الأوساط الاقتصادية في تصحيح النظريات الاقتصادية القائمة أكثر من استحداث نظريات جديدة تضاف إلى النظريات الأساسية كالكلاسيكية والحدية والكينزية.

183- تيار فكري وسياسي يسعى لتغيير المجتمع نحو المساواة بين الأفراد في كافة جوانب الحياة الاجتماعية في ظل الممارسة الديمقراطية.

إلا أن ثمة اتجاهات فكرية اقتصادية خلفت تراثا اقتصاديا زخما وغنيا جعلت من علم الاقتصاد أكثر دقة وانضباطا في القرن العشرين، فمن حيث التصنيف، ساهمت الآراء الاقتصادية [1] تحديد اللاعبين الأساسيين ضمن الأنشطة الاقتصادية وهم المنتجون، المستهلكون، الحكومة، والعالم الخارجي [2] تبويب أنشطة القطاعات الاقتصادية إلى القطاعات الزراعية، الصناعية، الصناعية التحويلية، البنوك، النقل والمواصلات، وغيرها من القطاعات [3] ضبط الحسابات القومية ووضع مقاييس دقيقة مثل إجمالي الناتج القومي GNP، صافي الناتج القوميNNP [4] تطوير الاقتصاد الجزئي، خاصة نظريات العرض والطلب والإنتاج والتوزيع والاستهلاك [5] تعزيز النظريات والسياسات الاقتصادية الكلية مثل السياسات النقدية والسياسات المالية والنمو الاقتصادي والعرض والطلب الإجماليين [6] تحسين وضبط المنهجيات الاقتصادية مثل الاقتصاد الرياضي Mathematical Economics وهي «مجموعة التطبيقات والأساليب الرياضية الاقتصادية لتفسير النظرية الاقتصادية وتحليلها باستخدام طرق رياضية تحسن عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية» [7] تطوير الاقتصاد القياسي Econometrics، وهو «يختص بالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية عبر المزج بين النظرية الاقتصادية والمعادلات الرياضية والأساليب الإحصائية لأغراض اختبار فروض النظريات الاقتصادية» [8] المساهمة في وضع ورسم السياسات واتخاذ القرار [9] التنبؤ بقيم المتغيرات والظواهر الاقتصادية في المستقبل.

وينسب لهم الفضل في معالجة العديد من الظواهر الاقتصادية التي لم تكن متداولة في السابق كظاهرة الركود التضخمي Stagflation وهي حالة اقتصادية تعبر عن خليط من تباطؤ النمو الاقتصادي Slow Economic Growth والارتفاع النسبي في البطالة Unemployment والتضخم Inflation، حيث سجلت أول حالة عالمية لظاهرة الركود التضخمي في العقد السابع من القرن الماضي، نتيجة لقرار أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC حظر إمداد الولايات المتحدة الأميركية وأوربا بالنفط لإجبار الكيان الصهيوني على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إبان حرب 1967، خاصة

بعد فشل مفاوضاتهم مع مؤسسات النفط العظمى - الأخوات السبع[184] Seven Sisters - في ضبط الأسعار.

كذلك تطرقوا إلى قضايا طرأت بعد الحرب العالمية الثانية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والتداخل بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وأثرها في تطوير وفهم أعمق للعمليات الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد أكثر حضورا وتأثيرا في سلوك الوحدات الاقتصادية المختلفة. وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة، إلا إنها لم تحدث أي ثورة أو تحول كلي في علم الاقتصاد، فكانت جل إسهاماتهم تراكمية ضمن النظريات الاقتصادية القائمة.

وفي ما يلي أبرز تلك الاتجاهات الاقتصادية في القرن العشرين.

مدرسة شيكاغو Chicago School. نسبة لقسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو الأميركية الذي يعد أبرز الأقسام الاقتصادية في العالم والحائز على العديد من جوائز نوبل[185] وميدالية[186] John Bates Clark في الاقتصاد. تعد المدرسة من أبرز المدارس الداعمة لفكرة حرية عمل الأسواق بمعزل عن أي تدخل حكومي، وقد لاقت آراؤهم رواجا كبيرا في العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي، خاصة في عهد الرئيس الأميركي Ronald Reagan ورئيسة وزراء بريطانيا Margaret Thatcher، إلا أنها تعثرت في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 بعد تدخل معظم الحكومات في الدول المتضررة، بما فيها معقل الرأسمالية الولايات المتحدة الأميركية التي تقدمت بطلب للكونغرس باعتماد مبلغ 700 مليار دولار بصورة عاجلة لإنقاذ القطاع.

184- مصطلح أطلقه رجل الأعمال النفطي الإيطالي Enrico Mattei لوصف كبرى الشركات النفطية السبع التي سادت في القرن العشرين [1940 - 1970] والتي هيمنت على الصناعات النفطية في مجالات إنتاج النفط والتكرير والتوزيع. والشركات هي [1] Gulf Oil [2] Anglo-Persian Oil Company وهي شركة أميركية اندمجت مع شركة Chevron سنة 1985 [3] Standard Oil of California [4] Royal Dutch Shell عرفت في ما بعد باسم Chevron [5] Standard Oil of New Jersey التي في ما بعد اندمجت مع موبيل لتؤسس شركة ExxonMobil [6] Standard Oil Co. of New York [7] Texaco والتي استحوذت عليها شركة Chevron سنة 2001. وفي 2007 قامت Financial Times بتجديد قائمة الشركات الأكثر نفوذا في صناعة النفط وهي [1] China National Petroleum Corporation [3] Gazprom [2] National Iranian Oil Company [4] Petrobras [5] PDVSA [6] Petronas [7] Saudi Aramco. وفي التسعينيات من القرن الماضي وبسبب الانكماش الحاد في أسعار النفط، بدأت شركات النفط الكبرى بالاندماج في محاولة لتحسين وضعها الاقتصادي والتحوط من تقلبات أسعار النفط، فتكونت قائمة تضم أضخم خمس شركات نفطية مملوكة للقطاع الخاص تسمى قائمة الخمس الكبار Supermajors وهي [1] BP البريطانية [2] Chevron الأميركية [3] Exxon Mobilالأميركية [4] Royal Dutch Shell plcالبريطانية الهولندية [5] Total S.A الفرنسية.

185- Such as Theodore Schultz، Milton Friedman، George Stigler، Ronald Coase، Gary Becker، Merton Miller، James Heckman.

186- [1847-1938] أميركي، أبرز أعلام الاقتصاد النيوكلاسيكي له العديد من الإسهامات الفكرية التي نظمت نسق الفكر الاقتصاد الكلاسيكي.

وفي ما يلي أبرز أعلام هذه المدرسة.

رونالد كوز[187] Ronald Coase. يرى Coase أن الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي يتكون من عنصرين أساسيين، هما: السوق وهو آلية تنسيق لا مركزية تعتمد على مؤشر السعر على أساس الأسعار، والعنصر الآخر المؤسسة وهي كيان ذو تنسيق ثابت يمثل شكلا من أشكال التنسيق المركزي القائم على السلطة.

حصل Coase على جائزة نوبل 1991 لأعماله الرائدة بشأن نظريته التي تحمل اسمه Coase Theorem، وهي نظرية تعالج تكاليف الصفقات في التجارة الخارجية وأثر حقوق الملكية في التحليل الاقتصادي، كذلك قدم ورقة العمل التي أعدها سنة 1937 حول طبيعة الشركة The Nature of Firm، أظهر من خلالها للعلاقة العكسية بين التخصص وكلفة التبادل Cost of Exchange وهي كلفة الحصول على المدخلات من الآخرين بالمقارنة مع كلفة الحصول عليها من المؤسسة ذاتها، فكلما زاد التخصص قلت كلفة التبادل وزاد الأداء الكمي والنوعي للإنتاج. بمعنى آخر، ناقش Coase أفضلية الحصول على مدخلات الإنتاج من مصادر خارجية وتقليص عدد المراحل التشغيلية في المؤسسة، وهو ما يسمى Firm Downsizing . وفي هذا الشأن، توافقت مرئياته مع إطروحات Adam Smith في نظريته التخصيص في مصنع الدبابيس الافتراضي. وقد أخذت العديد من المؤسسات الأميركية بآرائه مثل T&T وIBM في الدعوة لتصنيع معظم الأجزاء خارج المصنع الرئيسي وفي عالمنا المعاصر، يزداد تعدد وتنوع المدخلات في المنتج الواحد، خاصة في الصناعات الثقيلة والهندسية والكهربائية والميكانيكية، فالمصافي النفطية على سبيل المثال تتكون من مئات الأجزاء المصنعة من مختلف الدول التي تخصصت في جزء معين من الإنتاج.

غاري بيكر[188] Gary Becker. حصل على جائزة الاقتصاد والنوع الاجتماعي سنة 1992، ويعد أحد أبرز الخبراء في مجالات عدة أبرزها رأس المال البشري الاقتصادي، والتحليل الاقتصادي للجريمة، التمييز، والسكان.

بدأت إرهاصات علم اقتصادات التعليم مع Adam Smith في القرن الثامن عشر، مؤكدا أهمية التعليم في زيادة الكفاءة الإنتاجية، واعتبار العنصر البشري أحد المكونات

187- [1910 -] أميركي ومفكر اقتصادي بارز.
188- [1939 -] أميركي ومفكر اقتصادي بارز.

الأساسية للإنتاج الاقتصادي، كما أكد كل من David Ricardo , Thomas Malthus، على أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع، إلا أن معالجتهم كانت قاصرة كونهما اعتبرا التعليم عنصرا استهلاكيا وليس استثماريا. ومع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، تبلور الاقتصاد التعليم على يد المفكر الاقتصادي الأميركي Theodore Schultz[189] الذي قام بوضع مدماكه عبر الفصل بين الاستثمار في رأس المال الطبيعي، والاستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي عزز من الكفاءة الإنتاجية للموظف في الآجال المتوسطة والطويلة. وقد ساهم هذا الفصل كثيرا في بيان أثر الجهد الذهني في تحقيق الثروة المالية وهو توجه يتسق كليا مع مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وعلى الرغم من جهود السابقين في إبراز أثر الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن الفضل في ضبطه وتطويره وتفسير النتائج الاقتصادية القائمة على تراكم المعارف والكفاءات باستخدام النماذج التحليلية يرجع إلى Becker عبر نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري، حيث أشار إلى أن القرارات يجب أن تبنى بأسس اقتصادية تهدف إلى تعظيم المنفعة Utility Maximization وأحد أوجهها هو الإنفاق على برامج التعليم لرفع الكفاءة الفرد الإنتاجية على نحو يفضي زيادة دخله، فيؤثر إيجابا في مستوى النمو الاقتصادي العام. ولدواعي إثبات الفرضية، قام Becker بإدخال دراسة دوال الإنتاج والتحليل الحدودي على العملية التعليمية، للمقارنة المباشرة بين مجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات التعليمية، عبر منحها وصفا رقميا يتراوح بين الصفر والواحد، ليعبّر عن موضع المؤسسة التعليمية عن المنحنى الحدودي لتحديد العلاقة بين التعليم و GDP على مستوى الدولة أو مستوى قطاعات السوق، فانتهى بالتأكيد على العلاقة الطردية بين المتغيرات.

كما أكدت دراسته بوجود علاقة بين القيمة الاقتصادية للتعليم والعائد الحدي على الإنتاج ومن ثم العلاقة مع نظرية الأجور التي يجب أن تتكيف مع القيمة العلمية والمعرفة الفنية التي يمتلكها الفرد. حيث باشرت العديد من الدول بالأخذ في توصيات Becker حول زيادة الاستثمار في العنصر البشري عبر الإنفاق في قطاعات التعليم والصحة والتطوير والتدريب.

ميلتون فردمان[190] Milton Friedman. رائد الاقتصاد المعاصر، وأحد أبرز قادة

189- وصف بأنه مؤسس اقتصاديات التعليم، حيث ألقى خطابه الشهير في ديسمبر 1960 في مقر الجمعية الاقتصادية الأميركية بعنوان الاستثمار في رأس المال البشري.

190- [1912 - 2006] أميركي، علم من أعلام الفكر الاقتصادي.

الفكر الاقتصادي في القرن العشرين ومؤسس المدرسة النقدية[191] Monetarist وممثل التيار الفكري الذي يدعو إلى حرية عمل الأسواق، والتأكيد على النزعة الفردية، عمل مستشارا للرئيس الأميركي Roland Reagan. حاز جائزة نوبل 1976 لأبحاثه الرائدة في مجال التحليل الاستهلاكي والنقدي، وله العديد من الأبحاث والدراسات التي أسهمت بشكل مباشر في تطوير النظرية الاقتصادية خاصة الاقتصاد الكلي، علاوة على أعماله الرائدة في الاقتصاد التاريخي والاحصائي. من أبرز مؤلفاته «الرأسمالية والحرية» Capitalism and Freedom، و«حرية الاختيار» Free to Chooss الذي أكد من خلاله على أهمية تحصين مبدأ الفردية والحد من التدخل الحكومي.

كان في بادئ الأمر من أنصار النظرية الكينيزية، إلا أنه بات من أشد نقادها ، خاصة في مسائل تبرير التدخل الحكومي في عمل الأسواق، لذلك كان يقلل من شأن كفاءة السياسة المالية مقابل علو شأن السياسة النقدية التي يراها بأنها تهيئ الظروف الملائمة للقطاع الخاص لاتخاذ القرارات السليمة. وفي معترض نقده لـ Keynes حول التقليل من شأن عرض النقود، قام بالتعاون مع[192] Anna Schwartz بإصدار الكتاب «تاريخ النقد الأميركي» A Monetary History of the United States خلال الفترة من 1867 – 1960، الذي أثبت من خلاله على أهمية السياسات النقدية وعلاقتها باستقرار الحالة الاقتصادية، وأن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية في المقام الأول يمكن معالجتها من خلال وضع سقف أعلى لا يتجاوز 5 % سنويا، فأحدثت آراؤه تغيرات جذرية في سلوك البنوك المركزية الأميركية والأوربية التي تحكمت نسبيا بظاهرة التضخم إبان الركود التضخمي في فترة السبيعنيات، مؤكدا أن السبب الرئيس للكساد الكبير 1929 كان بسبب التقديرات الخاطئة للبنك المركزي الأميركي Federal Reserve في تقليل أثر عرض النقود في تحقيق الاستقرار على مستوى السوق والأسعار، كما عارض Keynes مسألة سرعة تداول النقود Money Velocity التي كان يرى أنها غير مستقرة، بينما يعتقد Friedman بأنها تتجه غالبا للاستقرار.

ولم يقتصر فكر Friedman على القضايا الاقتصادية، بل كانت له إسهامات فكرية في مجالات عدة منها الكوبون المدرسي الذي يتيح للأسر اختيار المدرسة التي تتناسب

191– اتجاه في الفكر الاقتصادي يركز على الاقتصاد الكلي، خاصة على الدور المحوري للسلطة النقدية التحكم في عرض النقود بصفتها الأداة السياسية السليمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، لما لها من أثر في الناتج الإجمالي في الآجال القصيرة وعلى المستوى العام للأسعار في الآجال الطويلة.

192– [1915 -] أميركية، أستاذة في الاقتصاد ولها العديد من المؤلفات في مجال النقود والبنوك.

وقدرات أبنائهم مما يزيد من كفاءة المخرجات التعليمية، كذلك دعوته لإلغاء فكرة التجنيد الإلزامي كونها تتعارض مع مبدأ الحرية الفردية واستبدالها بالجيش التطوعي الذي صادق عليه الرئيس الأميركي في عصره، وبموجبه تم إلغاء الخدمة الإجبارية.

إلا أن مدرسته النقدية تعرضت للانتقادات من أنصار النظرية الكينزية في ضوء الأزمة المالية العالمية 2008 بشأن آرائها الداعية إلى حرية الأسواق ورفض فكرة التدخل الحكومي في آلياتها، وعجز السوق عن معالجة اختلالاته الهيكلية ذاتيا، مما أكد مرة أخرى صحة النظرية الكينزية الداعية إلى التدخل الحكومي لضبط ومراقبة آليات السوق.

أوجه المقارنة	المدرسة الكينزية	المدرسة النقدية
الهيكل	مبني على الطلب الإجمالي الكلي خاصة الإنفاق الحكومي	مبني على عرض النقود وعلاقته بمعدل التضخم
السياسة المتبعة	تفضيل السياسة المالية والتقليل من شأن السياسة النقدية	تفضيل السياسة النقدية وتقليل أهمية السياسة المالية
التدخل الحكومي	تؤيد التدخل	ترفض التدخل
سعر الفائدة	تعتبرها ظاهرة نقدية لها تأثير بسيط على إجمالي الاستثمار	تعتبرها ظاهرة حقيقية ومستقلة ولها تأثير كبير على إجمالي الاستثمار
انكماش السوق	نتيجة لعدم استقرار خصائص السوق	نتيجة لسوء توظيف السياسة النقدية
التضخم	يمكن معالجته من خلال تخفيض عرض النقود فيتوقع زيادة في سعر الفائدة ، فيؤثر في هبوط كل من الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار	يمكن معالجته من خلال تخفيض في عرض النقود فيتوقع انخفاض في سعر الفائدة الأسمية، فيؤثر ارتفاعا كل من الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار
البطالة	يمكن التحكم بالبطالة من خلال زيادة المعروض النقدي فيتوقع انخفاضا في سعر الفائدة، فيؤثر صعودا كل من الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار	لا تؤمن المدرسة بأن التوسع في المعروض النقدي يساعد في تخفيض البطالة

الجدول [5] أبرز الاختلافات بين المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية.

المدرسة المؤسسية[193] Institutional School. هي مدرسة أميركية أسسها Thorstein Veblen[194] 1900، أبرز روادها John Commons[196] & John , Wesley Clair[195] Kenneth Galbraith[197]، ومازالت مستمرة من خلال الجمعية الممثلة لها Association for Evolutionary Economics[198]، كما تقوم بإصدار مجلة تحت اسم Issues Economic. حصد رواد المدرسة على عدة جوائز نوبل أبرزهم Ronald Coase[199] عن أعماله في حقوق الملكية، و Gary Becker[200] عن دراسته للتمييز العنصري وأسباب الجريمة. تنقسم المدرسة المؤسسية من حيث التطور إلى مرحلتين أساسيتين[201] الأولى معارضة المفكر الاقتصادي Vebeln للرأسمالية خلال القرن التاسع عشر، والمرحلة الثانية تطور الفكر المؤسسي من خلال التوسع في استخدام أدوات التحليل الاقتصادي للمقارنة بين العائد والتكلفة، والتي مهدت تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية مثل حقوق الملكية الفكرية، معدل الجريمة وأنواعها وأسبابها، التمييز العنصري وأثره في العمليات الاقتصادية.

تدور فكرة المدرسة حول الاعتقاد بأن المؤسسات الاقتصادية هي المنظم الحقيقي للظواهر الاقتصادية وليس القوانين الاقتصادية، وأن الاقتصاد لا يعدو كونه حلقة ضمن المدار الاجتماعي، وأن السلوك الاجتماعي هو المادة الخصبة والملائمة للتحليل الاقتصادي أكثر من النزعة الفردية Individualism التي تركز عليها النظرية الرأسمالية. بمعنى آخر تنظر المدرسة المؤسسية الاقتصاد كوحدة واحدة متكاملة لا يمكن تجزئته إلى مكوناته ودراسته

193- يقصد بالمؤسسة كافة الأشكال القانونية التي تعبر عن النموذج المنظم لسلوك الجماعات كجزء أساسي من مجموع الجسم الثقافي للمجتمع، بما فيها العادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين وطرق التفكير وطرق المعيشة والحياة.

194- [1857-1929] أميركي، عالم اقتصادي واجتماعي، اشتهر بنقده للرأسمالية، من أشهر أعماله نظرية الطبقة المرفهة سنة 1899.

195- [1874-1948] أميركي، خبير اقتصادي بارز له العديد من الدراسات والأبحاث خاصة في مجال دورات الأعمال.

196- [1862-1945] أميركي، مفكر اقتصادي من أبرز مؤسسي المدرسة المؤسسية.

197- [1908-2006] كندي/ أميركي، أحد أبرز قادة الاقتصاد في القرن العشرين. أستاذ في جامعة Harvard , شارك في تنفيذ مشروع Marshal نسبة للجنرال George Marshal رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية الذي وضع المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بقيمة 13 بليون دولار بعد الحرب العالمية الثانية بالتعاون مع وزير الخارجية الأميركي، والذي أعلن رسميا عنه سنة 1947 في خطاب أمام جامعة Harvard.

198- http: //www.afee.net

199- أحد رواد مدرسة شيكاغو.

200- أحد رواد مدرسة شيكاغو.

201- د. حازم الببلاوي، المصدر السابق، صفحة 161.

بمعزل عن الباقي كما هو الحال مع المدرسة الحدية التي فصلت نظام السوق عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ساعدت الأفكار الرأسمالية في الولايات المتحدة الأميركية على إيجاد البيئة المناسبة للتطبيق العلمي للمبادئ الاقتصادية التي سيطرت على كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما جعل من أميركا القوى الاقتصادية العظمى عالميا، إلا أن أحوالها الداخلية عصفت بالعديد من الصراعات والثورات المطالبة بتحسين الظروف المعيشية والصحية والسكنية، وتوفير بيئة العمل المناسبة، وتخفيض ساعات العمل، وتأمين الحد الأدنى من كرامة الفرد، علاوة على بروز العديد من التناقضات الاجتماعية كالثراء الفاحش والفقر المدقع، مما أثار حفيظة العديد من الاقتصاديين الذين أعادوا النظر في نتائج الفكر الرأسمالي وأثره في الحياة العامة في أميركا، فتأسست عدة اتجاهات فكرية تنادي بإعادة التوازن الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي وعدالة توزيع الثروة من خلال التأكيد على مبدأ التعاون بين المؤسسات الاجتماعية العامة، بما فيها مؤسسة السوق.

وفي ضوء ذلك، خطت المدرسة المؤسسية مبادئها المتأثرة بتعاليم المدرسة الألمانية التاريخية المتمثلة في منح المؤسسات الاجتماعية بما فيها الدولة الدور الرئيس للتنظيم والتطوير والرقابة والتشريع، ونبذ كافة أشكال الاستغلال وأنظمة الاحتكارات والامتيازات، والتأكيد على المنهج الإصلاحي القائم على الديمقراطية الليبرالية لتعزيز التكامل والترابط الاجتماعي، كذلك التأكيد على نظرية التطور كمنصة داعمة للتحليل الاقتصادي للكشف عن الأحداث الاقتصادية. وقد ساهمت آراء المدرسة بتطوير العديد من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية أبرزها [1] وضع الحد الأدنى للأجور [2] إقرار التأمين الاجتماعي [3] تحديد ساعات العمل اليومية [4] برامج للترقية والعلاوات والأعمال الممتازة والتقاعد، وغيرها من الإصلاحات التي منحت الفرد قدراً كبير من التقدير والاحترام والحرية.

ثورستين فبلن Thoristein Veblen. مفكر اقتصادي واجتماعي في القرن التاسع عشر، درس الاقتصاد من منظور تطور[202] الحياة الاجتماعية بسماتها الأساسية الغريزة والفضول الذي اعتبره الباعث الرئيس على التطور الاجتماعي. كما أكد على دور التطور

202- يقصد بالتطور تراكم المعرفي كرد فعل للمتغيرات الحياتية أو للرغبة في تحسين الأوضاع المعيشية، ويمثل التطور تكيفا مختارا وتنافسيا مع البيئة.

التقني والتكنولوجي في مساعدة المجتمعات في التكيف مع العوامل الخارجية والاستفادة منها لتحسين ظروفهم العامة. عاصر المدرسة الحدية[203]، وانتقد توجهها بعزل الاقتصاد عن الحياة الاجتماعية وتهميش دور العوامل الاجتماعية في أدواتها التحليلية، خاصة في اعتبار المجتمع جزءا تابعا للسوق.

استمد Veblen قواعده الفكرية في تطوير Evolutionary Economics من النظرية الداروينية Darwinian التي تحاكي تطور نشوء الإنسان وأنه كائن دائم التطور، والاتجاهات الحديثة في مجال علوم الإنسان والاجتماع وعلم النفس، واصفا الاقتصاد بأنه علم اجتماعي وأن المؤسسة الاقتصادية بطبيعتها متغيرة ومتطورة، بعكس الآراء الاقتصادية التي تؤمن بسكونها.

من أبرز إسهاماته العلمية مؤلفه بعنوان «نظرية الطبقة المرفهة»[204] The Theory of The Leisure Class، حيث طالب بتمييز شرائح المجتمع من حيث قدرتها في تحقيق القيمة المضافة، وفي ظل هذا الاتجاه، بات من الممكن أن تكون الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والتي تحقق قيمة مضافة ذو أفضلية بالنسبة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل العالي المتطفلة على الاقتصاد The Parasitism of Business والضارة بالمجتمع كونها طبقة غير منتجة تهدف فقط تعظيم أرباحها بكافة السبل عدا الدخول في العمليات الإنتاجية.

كما ناقش ضمن مؤلفه المناخ العام السائد بالمجتمع وأثره في تشكيل المزاج العام لسلوك الأفراد من حيث الاستهلاك، وهو ما أطلق عليه المفكر الاقتصادي James Duesenberry[205] أثر التقليد Demonstration Effect حيث جاءت مناقشاته في طور رفض فكرة الرجل الرشيد في الفكر الرأسمالي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة. وقد لاحظ Veblen في دراسته أن الطلب على السلع لا يتأثر في التغير في الأسعار خاصة عند الطبقة المرفهة، بسبب تأصل مبدأ الاستهلاك التفاخري Conspicuous Consumption،والذي يتم توظيفه بشكل جيد كعامل مساعد لتنمية ثروتها.

203- Veblen هو أول من أطلق على هذه المدرسة اسم المدرسة النيوكلاسيكية.

204- 1899.

205- [1918 - 2009] أميركي، مفكر وأستاذ اقتصادي بارز، له إسهامات محورية في التحليل الكينزي في مجال الدخل والعمالة.

ويسلي ميتشيل Wesley Mitchell. مؤسس المدرسة المؤسسية في الولايات المتحدة الأميركية، يرجع له الفضل في تأسيس المكتب القومي للبحث العلمي National Bureau of Economic Research سنة 1920 في مجال الاقتصاد. يعد من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين برعوا في توظيف الدراسات الإحصائية لمعرفة سلوك الأنشطة التجارية خلال الدورة الاقتصادية لأكثر من 25 عاما، حيث قام خلالها بتجميع العديد من بيانات الأسعار والإنتاج وإجمالي الأرباح والخسائر للمؤسسات أثناء فترات الرخاء والتدهور الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا منذ 1890، واضعا بذلك الأسس العلمية والتحليلية لقياس ومراقبة السلوك الاقتصادي خلال دورتها الكاملة، مع طرح التساؤلات حول سلوك المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لكل ظاهرة، وقد أثمرت تلك الدراسات الميدانية نشر العديد من المؤلفات التي باتت المرجع الرئيس في دراسة الدورة الاقتصادية، مثل كتابه «القيم الدورات الاقتصادية» Business Cycle 1913، و«قياس الدورة الاقتصادية» 1946 Measuring Business Cycles بالتعاون مع Arthur Burns[206].

جون جالبرث John Kenneth Galbraith. صاحب الفكر المتجدد والمنهج التطوري الداعي إلى تغيير الأفكار الاقتصادية لاستيعاب التغيرات الصناعية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، له العديد من الإسهامات الفكرية أبرزها كتاب «الرأسمالية الأميركية» American Capitalism 1952 الذي استعرض من خلاله فكرة اقتصاديات القوة أو ما تسمى بالقوة الموازية Countervailing Power . انتقد عدة موضوعات أبرزها العقيدة الرأسمالية المتصلة بحرية الأسواق وقدرتها في تحقيق التوازن ومعالجة الأزمات بمعزل عن أي تدخل خارجي، وهو في هذا السياق بات كينزيا لاستدراكه أهمية التدخل الحكومي لوضع الضوابط والتشريعات في عمل الأسواق. كذلك انتقد آثار السيطرة الاقتصادية السلبية في البناء الداخلي للدولة، عبر منح صكوك الاحتكارات والامتيازات التي تخلق بيئة عمل غير مستقرة، مستثنيا مجالات التقدم التقني والتكنولوجي والمعرفي ذات الطبيعة الخاصة التي تتطلب بناء وحدات اقتصادية قوية لها القدرة الابتكارية والمعرفية والمالية والإدارية.

وفي عام 1967، أصدر مؤلفا قيما بعنوان «الدولة الصناعية الجديدة» The new

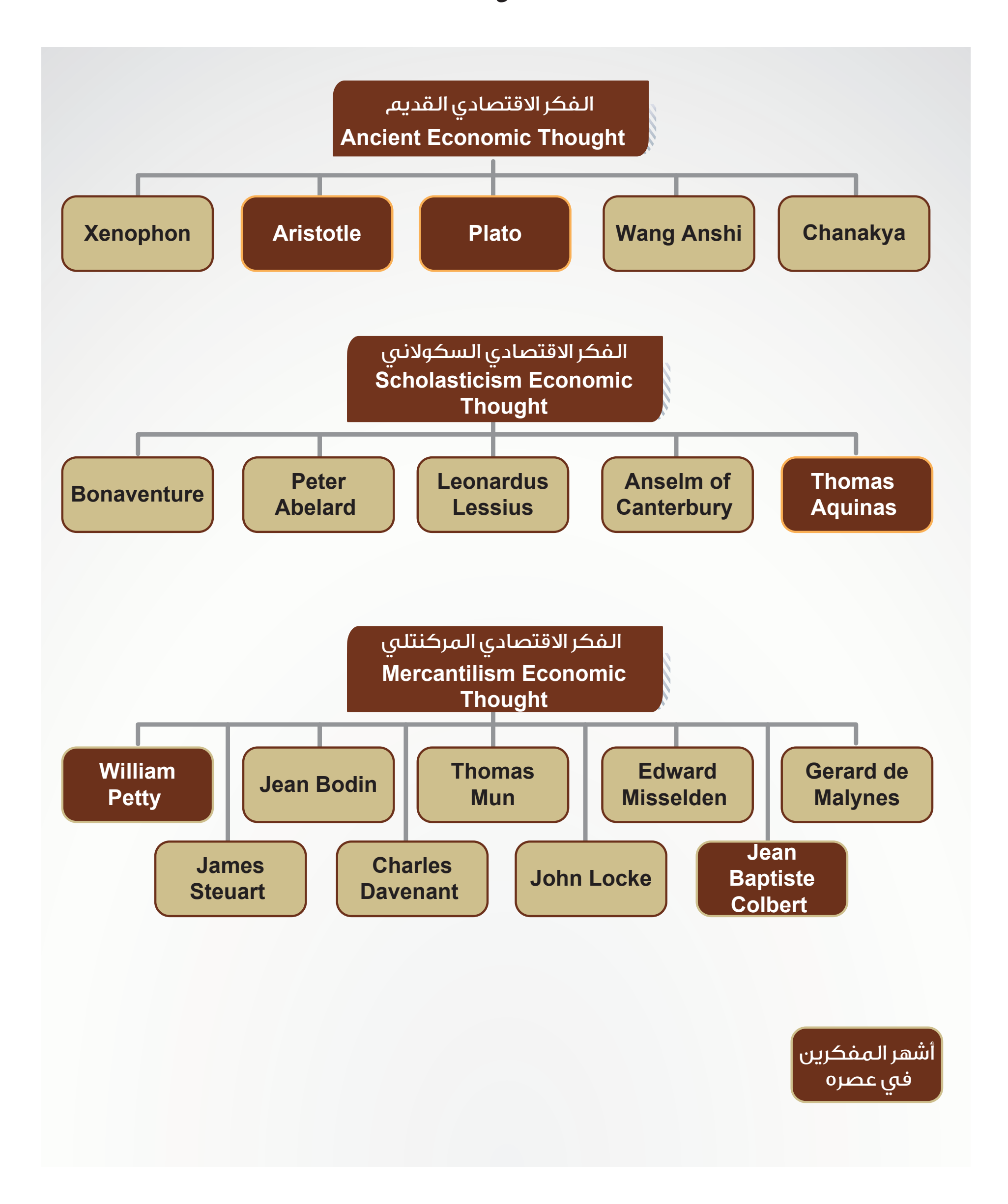
206- [1904 – 1987] أميركي، أستاذ في الاقتصاد ترأس البنك المركزي الأميركي بين عامي [1970 - 1978].

Industrial State ، أشار فيه للتغيرات الصناعية والتقنية وأثرها في تغير سلوك المؤسسات والأفراد وتبدل مراكز القوى بينهم الذي طور من مفهوم الملكية، الأمر الذي بات في ظله أن المالك الحقيقي للمؤسسات ليس حملة الأسهم الذي لا يتحكمون بالعمليات الإنتاجية، بل شريحة الفنيين والمختصين والخبراء والمهندسين وأصحاب المعرفة الفنية، الذين أطلق عليهم شريحة التكنوقراط Technostructure أو الرأسمالية الإدارية ، موضحا أن هذه الشريحة هي من تملك زمام العملية الإنتاجية ومن ثم الاقتصاد خاصة في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي الذي أجبر من خلاله على تراجع الدور الرأسمالي ورغبته في تحقيق أقصى درجات الربح Profit Maximizing مقابل نمو الشريحة التي تمتلك المعرفة الفنية، التي تتطلع إلى تحقيق الأرباح المرضية Profit Satisficing. إلا أن كتاب «مجتمع الوفرة» The Affluent Society 1958 يعد الأبرز في مسيرته العلمية والذي في إثره لقب بـ Conventional Wisdom، حيث جدد فيه أفكار Veblen في ما يتصل بنقد نظرية المنفعة الفردية والرجل الرشيد في الفكر الرأسمالي، مستدركا عوامل أخرى تعتبر جزءا من الاستهلاك عند الفرد مثل التسويق الإعلاني والدعاية، لما لها من أثر كبير في تغيير سلوك الفرد الاستهلاكي. ويمكننا تلمس التعبير الضمني الوارد في النقد بأن سيادة السوق توسعت لتشمل بالإضافة للمستهلك هذه العوامل التي لديها القدرة في صنع الطلب على السلع. كما بيّن خطورة الاستهلاك على التوازن الاجتماعي من خلال استحداث رغبات مفتعلة Artifical Wants عبر الوسائط الإعلانية والإعلامية لمحاكاة المستهلك للميل نحو السلع التجارية الخاصة أكثر من السلع العامة، منها على سبيل المثال التسويق لأهمية مياه الشرب المعبأة على الصحة العامة، مقابل مياه الشرب الذي تنتجه الدولة، وقد وصف هذا السلوك بـ The Dependence Effect.

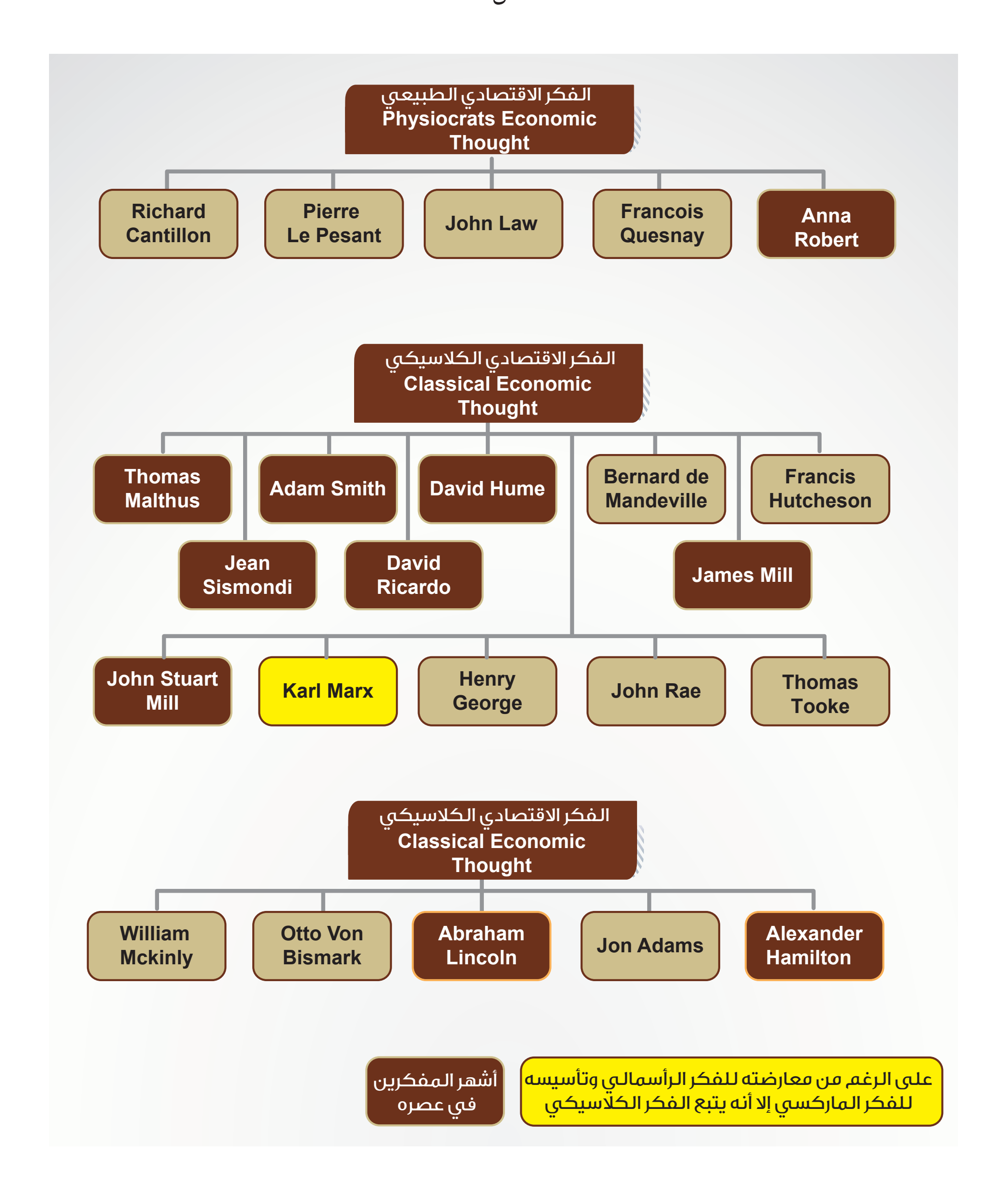
كما أشار لخطورة المتغيرات الاقتصادية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمع الأميركي، في ظل تقدم القطاع الخاص أمام تراجع خدمات القطاع العام، خاصة في البنية التحتية والتمايز في الدخل Income Dispartities واصفا هذه المتغيرات بالخطر الذي يهدد مدماك الاقتصاد، مشددا على أهمية الانتقال من الإنتاج الخاص إلى الاستثمار لتحقيق المصالح العامة مثل الحد من الفقر، وزيادة في الاستثمار البشري، مما قد يؤدي لنمو طبقة جديدة في المجتمع تتوافر لها أسباب التطور والنمو والاستقرار.

وفي ما يلي مجموعة من الأشكال التي تظهر أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين ساهموا في بناء وتشكيل النظرية الاقتصادية عبر العصور.

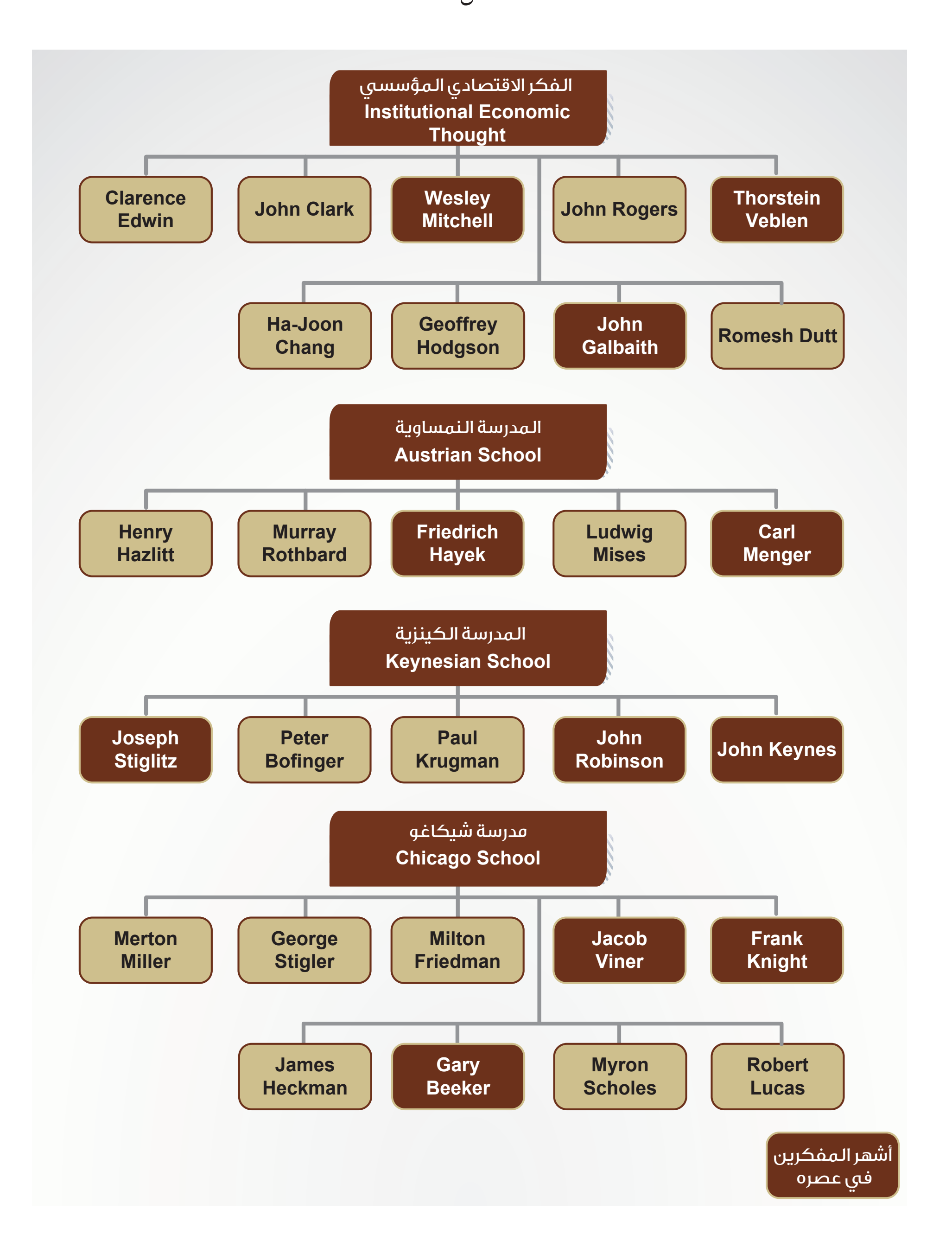
الشكل [5]



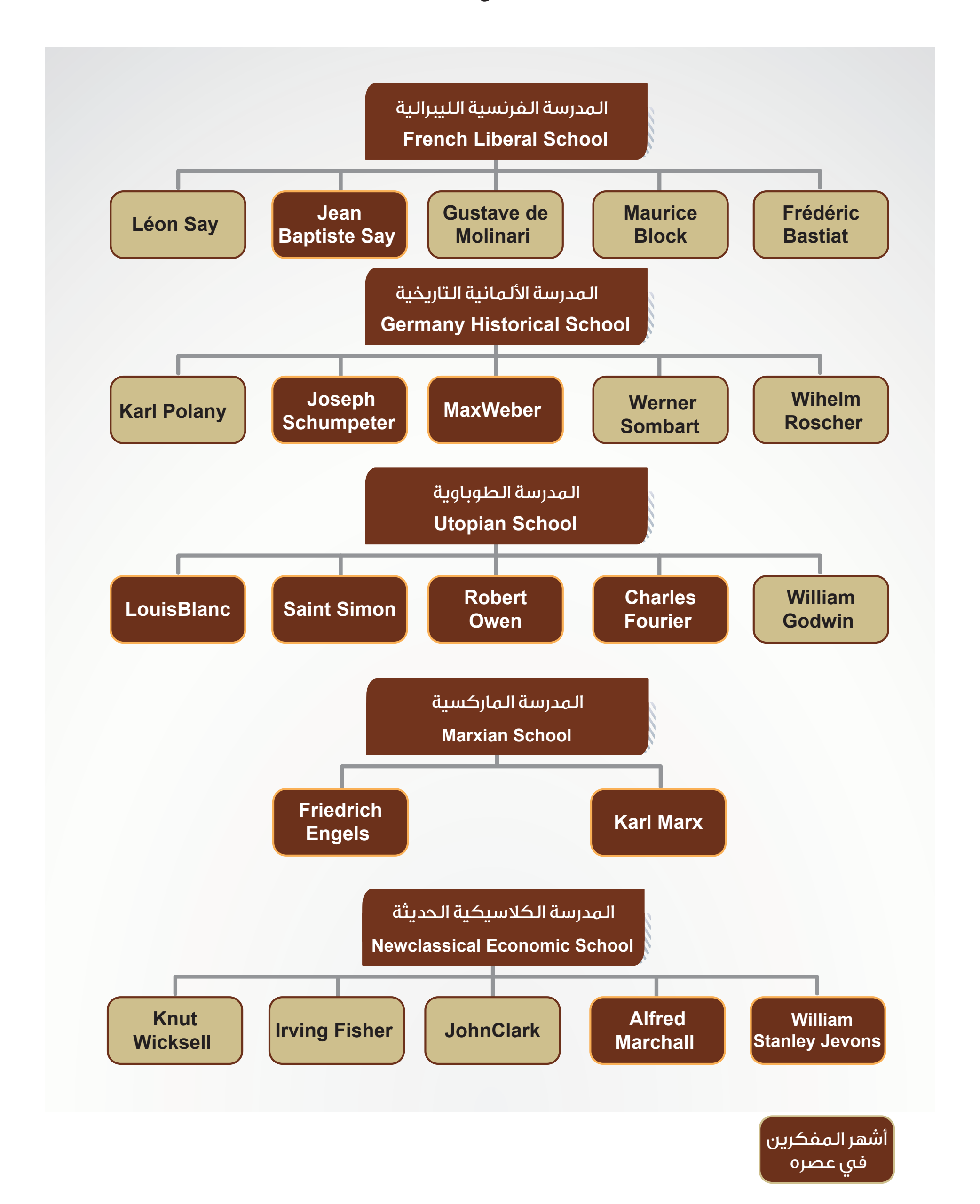
الشكل [6]


الفكر الاقتصادي الطبيعي
Physiocrats Economic Thought
Richard Cantillon
Pierre Le Pesant
John Law
Francois Quesnay
Anna Robert
الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
Classical Economic Thought
Thomas Malthus
Adam Smith
David Hume
Bernard de Mandeville
Francis Hutcheson
Jean Sismondi
David Ricardo
James Mill
John Stuart Mill
Karl Marx
Henry George
John Rae
Thomas Tooke
الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
Classical Economic Thought
William Mckinly
Otto Von Bismark
Abraham Lincoln
Jon Adams
Alexander Hamilton
أشهر المفكرين في عصره
على الرغم من معارضته للفكر الرأسمالي وتأسيسه للفكر الماركسي إلا أنه يتبع الفكر الكلاسيكي

الشكل [7]


الفكر الاقتصادي المؤسسي
Institutional Economic Thought
Clarence Edwin
John Clark
Wesley Mitchell
John Rogers
Thorstein Veblen
Ha-Joon Chang
Geoffrey Hodgson
John Galbaith
Romesh Dutt
المدرسة النمساوية
Austrian School
Henry Hazlitt
Murray Rothbard
Friedrich Hayek
Ludwig Mises
Carl Menger
المدرسة الكينزية
Keynesian School
Joseph Stiglitz
Peter Bofinger
Paul Krugman
John Robinson
John Keynes
مدرسة شيكاغو
Chicago School
Merton Miller
George Stigler
Milton Friedman
Jacob Viner
Frank Knight
James Heckman
Gary Beeker
Myron Scholes
Robert Lucas
أشهر المفكرين في عصره

الشكل [8]


المدرسة الفرنسية الليبرالية
French Liberal School
Léon Say
Jean Baptiste Say
Gustave de Molinari
Maurice Block
Frédéric Bastiat
المدرسة الألمانية التاريخية
Germany Historical School
Karl Polany
Joseph Schumpeter
MaxWeber
Werner Sombart
Wihelm Roscher
المدرسة الطوباوية
Utopian School
LouisBlanc
Saint Simon
Robert Owen
Charles Fourier
William Godwin
المدرسة الماركسية
Marxian School
Friedrich Engels
Karl Marx
المدرسة الكلاسيكية الحديثة
Newclassical Economic School
Knut Wicksell
Irving Fisher
JohnClark
Alfred Marchall
William Stanley Jevons
أشهر المفكرين في عصره

الإرهاصات التاريخية لمفهوم الاقتصاد المعرفي

حاول الكاتب في نهاية هذا المبحث الوقوف على أبرز المنصات التي شكلت مجتمعة الإرهاصات التاريخية لمفهوم الاقتصاد المعرفي في صوره المتعددة، وعلى الرغم من أن هذه الصور تفتقد الضبط العلمي إلا أنها مثلت مرئيات أصحابها التي قالت بتفوق الجهد الذهني على الجهد البدني في تحقيق التقدم الاقتصادي والازدهار التجاري، مما يبعث في النفس التأكيد على الجانب التاريخي لمفهوم الاقتصاد المعرفي القائم على فصل الجهد الذهني عن الجهد البدني، ثم تسخيره لإنتاج المعارف سواء على هيئة المعارف الخام، المعارف القابلة للتحول لسلع وخدمات، أو تلك مشتقات المعارف التي تحقق الثروات المالية والمعنوية.

ينتمي الاقتصاد المعرفي إلى المدرسة الاقتصادية الابتداعية Heterodox Economics ، كما تعد المدرسة المؤسسية أقرب المدارس الاقتصادية فكريا لمفهوم الاقتصاد المعرفي، كونها تركز على الأبحاث العلمية وحقوق الملكية الفكرية وتقول في أثر التكنولوجيا والمعرفة على تحقيق الازدهار والتطور والنمو الاقتصادي.

ولتبسيط الجهود، تم تقسيم الإرهاصات التاريخية حسب الموضوع المتصل مباشرة في مفهوم الاقتصاد المعرفي وذلك ضمن النطاق التاريخي للمبحث. وننوه بأن هناك العديد من العلماء والمفكرين والباحثين الذين لهم إسهامات محورية في الموضوعات المذكورة أعلاه إلا أن نطاق المبحث لم يشملهم تاريخيا.

المدن التخصصية. يعد المفكر اليوناني Xenophon أول من نادى بتأسيس المدن التخصصية المهنية لزيادة الإنتاج الداخلي، وهي فكرة تساعد على ممارسة الاحتكاك الذهني والمعرفي وتداول الخبرات بين العاملين مما يزيد في إثراء سبل الإنتاج وتطوير الأدوات الإنتاجية، وهي ممارسات تمثل أبرز الروافد في مفهوم الاقتصاد المعرفي.

التخصص المهني وتقسيم العمل. منذ الأزل وفكرة التخصص حاضرة في المشهد الإنتاجي والاقتصادي، سواء من خلال الإشارة إليه بشكل مباشر أو غير مباشر، وضمن نطاق المبحث تم حصر أبرز الأسماء التي أكدت على أهمية التخصص المهني وتقسيم العمل التي تكرس العديد من الممارسات التعليمية سواء بالممارسة أو بالتجربة مما يزيد حجم الإنتاج ومن ثم تحقيق أعلى معدلات مالية:

1. Xenophon
2. Nicholas Orsm
3. Tomas de Mercado
4. Juan de Lugo
5. Adam Smith
6. Ronald Coase

رأس المال البشري. العديد من الآراء التاريخية التي دللت على أهمية العنصر البشري في تحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين الطرق الإنتاجية، باعتباره الثروة الحقيقة التي تمتلكها الدولة، منها:

1. Sismondi Jean Charles
2. Alfred Marshall

الاقتصاد التعليمي. على الرغم من النظر للاقتصاد التعليمي على أنه أحد المداخل المحورية لمفهوم الاقتصاد المعرفي والنسخة الأولية منه نتيجة للاتساق بينهما من حيث المقاصد والمأمول، إلا أن الاقتصاد التعليمي يعد أخص من الاقتصاد المعرفي كونه يمثل أجزاء عدة تتصل بالتعليم والمعرفة الفنية والخبرات والإنتاج والتكنولوجيا وتحقيق الثروات. وفي هذا المجال اتسع الأدب الإداري والاقتصادي للعديد من الآراء التي أكدت على أهمية التعليم في تطوير الاقتصاد وتنميته. أبرز من تكلم في هذا الشأن:

1. Adam Smith
2. David Ricardo
3. Thomas Malthus
4. Alfred Marshall
5. Stanislav Strumilin
6. Jean Fourastie
7. Theodore Schultz
8. Gary Becker

وفي المقابل تميزت آراء Thoristein Veblen الاقتصادية بالطابع الاجتماعي بخلاف الفكر الرأسمالي الذي انتزع الجوانب الاجتماعية من الحياة الاقصادية. وكون الاقتصاد المعرفي يعتمد لحد كبير على التواصل الاجتماعي عبر كافة القنوات مثل مجتمع الممارسة Community of Practice الذي يتم من خلاله نقل ومشاركة المعارف والخبرات، وهنا إشارة ضمنية لأهمية البعد الاجتماعي في التنمية الاقتصادية الأمر الذي دعا Veblen عبر كتابه القيم «نظرية الطبقة المرفهة» إلى تقسيم المجتمع لعدة شرائح اجتماعية ضمن مفهوم تحقيق القيمة المضافة في العمليات الاقتصادية وهذا يتسق مع آراء Peter Drucker حول دور الطابع الاجتماعي في صناعة المجتمعات المعرفية وتكوين حياة وثقافة الأفراد.

ختاما، يتضح مما سبق بثمة أفكارا تاريخية مهدت نشوء الفكر الاقتصادي المعرفي في منتصف القرن العشرين، وساعدت على نسج فكره وبناء تكوينه العضوي والفكري والفلسفي، ولا غرو في ذلك كون هذه الأفكار التاريخية ركزت على مدماك الاقتصاد المعرفي المكون من مفاهيم محورية وهي التعليم، الاقتصاد التعليمي، رأس المال البشري، تخصيص العمل، نشر المعارف وتداولها عبر إنشاء المدن التخصصية، وهي مفاهيم تكون في مجملها وجودية الاقتصاد المعرفي القائم على إنتاج المعرفة وتوظيفه في سياق البناء التنموي الاقتصادي بهدف تحقيق الثروة المالية وما يتصل بها من منافع اقتصادية واجتماعية.

لذا فإن مفهوم المعرفة ليس بالأمر المستحدث، فنشوئها مرتبط بنشوء الإنسان ذاته كونه المنتج الأساسي لها، لذا فهي تتأثر بتأثر الإنسان ذاته وبفكره وفلسفته، فكلما ارتقى الجنس البشري في الحياة كان للمعرفة أثر بالغ في تحسين الجوانب الدينية والأخلاقية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الإنسان من فرض سيطرته على كافة الموارد الطبيعية وتسخيرها على نحو يحقق للحياة الرفاهية والتطور في كافة المجالات.

إن أهم مقوم في الاقتصاد المعرفي هو المحتوى المعرفي الذي يتألف من التراث الفكري والإبداعي التراكمي للجنس البشري، وهو تراث أشبه بسلسة الإمدادات المعرفية عبر التاريخ عززت من مبادئ الابتكار والابداع والاعتماد على الذات، فالدول التي تسعى لبناء فكر اقتصادي معرفي يجب أن تبدأ في بناء النسق المعرفي الذي يحدد شكل ومجال المحتوى المعرفي.

الفصل الأول

تاريخ النظرية الاقتصادية

فهرس الفصل الثاني

المبحث الثالث

الفصل الثاني

نظرية المعرفة

المبحث الأول

المعرفة

لكل حضارة نسقاً معرفياً يجسد مجموعة من الحقول المعرفية كالدينية والميتافيزيقية والأخلاقية والعلمية والتجريبية والرياضية والإنسانية وغيرها من الحقول التي تتمايز من حيث درجة الروابط الخاصة بها وعلاقتها مع الحقول الأخرى، وفي مجملها تؤدي إلى تماسك وفاعلية أجزاء النسق. ومن ثم فإن سلامة البناء القاعدي للنسق المعرفي يعتمد كليا على توافر المكونات التالية:

1. المفاهيم[1] المرتبطة بمجال الحقل.
2. طبيعة العلاقات التي تشكل المفاهيم على هيئة حقل.
3. العلاقات بين الحقول التي تشكل النسق المعرفي.

وفي ظل النسق المعرفي للحضارة، تبرز لفظتا العلم والمعرفة اللذان يشتركان في إطار عام يدل على سكون النفس إلى المعروف والطمأنينه به، إلا أن العلم أعم من المعرفة وأكمل منه كما جاء عند عبدالجبار الهمذاني[2]، الذي ذكر صراحة بأن منزلة العلم أعلى من المعرفة. وأيضا ما ذكره أبو الحسين ابن فارس الرازي [3] في معجمه بأن العلم يحوى المعرفة، وهذا ما ذهب إليه ابن حزم الأندلسي[4] في مصنفه «الفصل في الملل والأهواء والنحل» حيث خص المعرفة وأقر بشمولية العلم، فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة، وقد ميز ابن القيم[5] بين العلم والمعرفة من حيث الإدراك، فالمعرفة تمثل مرحلة التصور

1- يقصد بلفظة المفهوم مجموعة الخصائص والسمات التي تميز الموضوعات بعضها عن بعض. والمفاهيم تارة تتسم بالجمود والاقتصار على المعنى الدال على الموضوع كالإيمان والتوحيد والجنة والنار فلا تقبل التأويل أو المرونة في التفسير، وتارة أخرى تتسم بالمرونة وبلا حدود كالإنسان والدنيا والحياة. ويتألف أي مفهوم من العناصر المكونة له وهي متفاوتة بالأهمية والمرتبة والأسبقية والتأثير في تشيكل بنية المفهوم.

2- [359- 415هـ] قاضي القضاة، ومن أئمة المعتزلة وشيوخهم. أبرز أعماله الكلام الدواعي والصواري، الخلاف والوفاق، الخاطر، الاعتماد، وكذلك كتابه المشهور في مبادئ الاعتزال شرح الأصول الخمسة.

3- [329-395 هـ] مؤلف إسلامي بارز له العديد من الكتب والمصنفات في اللغة والأدب والبلاغة والأصول والتفسير، ومنها معجم مقاييس اللغة.

4- [384 - 456هـ] فقيه من علماء الأندلس البارزين يأتي تصنيفه بعد الطبري.

5- [691 - 751هـ] من علماء الدين الإسلامي في القرن الثامن الهجري، له العديد من المؤلفات والمصنفات التي أثرت التاريخ الإسلامي.

وهي مرحلة أولية من الإدراك بينما العلم يجسد مرحلة التصديق وهي سنام الإدراك.

كذلك أقر أبو بكر الجرجاني[6] بسابقة المعرفة على الجهل بخلاف العلم، وهذا يتجلى كليا في حق الله، فالله لا يوصف بالعارف بل بالعالم كون المعرفة يسبقها الجهل، حيث لا يصح القول بأننا نعلم الله لأن إدراك البشر لحقيقة الله قاصرة، لذا نقول فلانا يعرف الله من خلال تدبر آثاره دون إدراك ذاته المقدسة.

وفي بيان القرآن العظيم، نجد أن الله قد وظف لفظة المعرفة ضمن السياق القرآني للتعبير عن آيات الذم المتبوعة بالجهل والإنكار والكفر، كقوله تعالى ﴿**وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ**﴾ [89:2]، وقوله تعالى ﴿**ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ [146:2] وقوله تعالى ﴿**وَجَآءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ**﴾ [58:12]، بينما وظف القرآن الكريم لفظة العلم في صيغ المدح والمنزلة الرفيعه والاستدلال على الشيء، كقوله تعالى ﴿**وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ**﴾ [31:2]، وقوله تعالى ﴿**أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ [77:2]، وقوله تعالى ﴿**فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ**﴾ [40:8].

والعلم درجات أعلاها اليقين وهو تعبير عن الاتساق التام بين الإدراك والواقع، ولليقين منازل وتفرعات، فمن حيث المنازل فهي على ثلاث أوجه؛ **علم اليقين** وهو يقين سمعي يثبت بتواتر المعرفة والعلم والخبر ونقله عن الثقاة حتى علم به السامع يقينا لا شك فيه فيتولد الفكر العقلاني المتيقن القائم على الرأي والدليل الثابت، ثم **حق اليقين** وهو يقين حسي يتولد بالرؤية الحسية وتسمى هذه المنزلة أيضا بالمعرفة المطلقة، ثم **عين اليقين** وهو يقين بصري يتولد بالرؤية البصرية والمعرفة المنبثقة من التجربة والممارسة والإدراك، وهذه المنازل في نسقها تعبر عن مستويات المعرفة الثلاثة وهي الحدس والعقل والحس. أما من حيث التفرعات فهي على نحو ثلاث رتب تصاعدية، تبدأ بالإيمان وهي مرتبة التسليم والاعتراف، ثم الطمأنينة وهي مرتبة السكون والاستقرار النفسي والروحاني، وتنتهي بالثبات وهي مرحلة الاتساق التام بين الإنسان وروحه أعلى منازل اليقين وهي صفة أهل الجنة.

لمزيد من الإطلاع على مصادر المعرفة وموقف الإسلام منها، يرجى قراءة الدراسة النقدية للدكتور عبدالرحمن بن زيد الزنيدي، 1407 هجري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

6- [- 471 هـ] مؤسس علم البلاغة، من أهم مصنفاته كتاب دلائل الإعجاز وكتاب أسرار البلاغة، كما ترك الجرجاني مصنفات مهمة في الشعر والأدب والنحو وعلوم القرآن.

ويلي اليقين درجة الظن الراجح وهو اليقين المقبول الغير ملزم مثل الأحكام الفقهية والنظريات العلمية والمادية وما في حكمهم، وعندما يعجز العلم عن ترجيح احتمال على آخر بسبب التساوي بين الأحكام، عندئذ يبلغ العلم درجة الشك، بعدها ينزلق العلم نحو الظن المرجوح وهو الظن الوهمي، حتى يصل للقاع عندها يكون العلم باطلا.

وتعتبر الحواس سواء ظاهرية كانت أو باطنية كالمشاعر، موازين العقل الفطرية والمكتسبة وهي المتلقي الأول للمعرفة التي تنقلها للعقل لمعالجتها فكريا وذهنيا تمهيدا لإطلاق الأحكام عليها وبيان منزلتها العلمية. وهي معالجة متفاوتة بتفاوت القدرات العقلية، وعبر الزمن يتكون في العقل مخزونا يحوي المدركات التي تعينه على ممارسة كافة الأعمال الفكرية والذهنية للاستدلال[7] على موضوع محل النقاش والبحث.

وفي ضوء هذا الاستهلال الموجز يمكننا وضع الحدود التأصيلية لنطاق لفظتي العلم والمعرفة على النحو التالي:

الحدود التأصيلية للعلم

1. إدراك الشيء بحقيقته لا بأثره.
2. يتعلق العلم بأحوال الشيء وصفاته.
3. يعبر العلم عن مرحلة التصديق أي القدرة على إطلاق الحكم بين شيئين.

أما الحدود التأصيلية للمعرفة

1. المعرفة تتصل بذات الشيء دون إدراك ذاته.
2. المعرفة يسبقه الجهل.
3. المعرفة تعبر عن مرحلة التصور أي حصول صورة الشيء في العقل.

بينما يطلق لفظة النظام على محل البحث المعرفي حالما اجتمعت فيه السمات التالية:

1. يتسم النظام بثنائية المعرفة بين عالم الغيب وهو عالم لا يدرك إلا بالإيمان والتصديق بما جاءت به الشريعة الإسلامية دون الحاجة لتحليل أو اخضاع العالم

7- الاستدلال إما أن يكون مباشرا فيركن فيه الباحث لقضية واحدة باستخدام أحكام القضايا الثلاث وهي التقابل العقلي والتلازم العقلي، وأخيرا عكس الأحكام للاستدلال على ثبوتها أو نفيها، أما الاستدلال غير المباشر فيحتاج الباحث لأكثر من قضية لتعيين ثبوتها أو نفيها باستخدام أدلة متنوعة كالقياس والاستقراء والاستنباط والتمثيل والتحليل والجمع والتركيب والتفريق والربط والملاحظة.

للتجربة والقياس، وعالم الشهادة الذي يكون الإنسان به هو المحرك الأساسي لعملية التفكر والتدبر.

2. نتاج العملية الإدراكية أو الإيمانية تكون على هيئة مفاهيم متناسقة ومدركة لا يخالطها التخبط والعشوائية لتكوّن النسق المعرفي الخاص بالموضوع المدرك.
3. توظيف القدرات الذهنية والحسية كأدوات للعملية الإدراكية لبناء النظام المعرفي دون تناقض بين هذه الأدوات.

نظرية المعرفة Epistemology. مبحث المعرفة أحد المباحث الرئيسة للفلسفة اليونانية[8]، وهي كلمة يونانية مركبة من episteme تعني المعرفة و logoy تعني النظرية أو الدراسة[9]. ويعد الفيلسوف [10] James Ferrier أول من استخدم مصطلح نظرية المعرفة في كتابه «سنن الميتافيزيقيا» سنة 1854 سعيا منه التفريق بين مبحث المعرفة الذي يختص بدراسة العلوم النقدية لكافة العلوم وفروضها ونتائجها لتحديد تأصيلها المنطقي وبيان قيمتها عبر طرح عدة أسئلة مثل ماهي المعرفة؟ ومبحث الوجودية[11] Ontology.

وبشكل عام يقصد بنظرية المعرفة هي «تلك النظرية التي تهتم في مبحث المعرفة الإنسانية من حيث مصدرها وطبيعتها وقيمها وكشف الصلة بين الذات المدركة والموضوع المدرك والتحقق من مدى تطابق تصوراتها للواقع». وفي ضوء هذا التعريف، يمكننا تحديد الحد الأدنى لمفهوم المعرفة بوصفها نشاط يتكون من عمليتين أساسيين ومتصلتين، **الأولى** عملية الإدراك للظواهر الموضوعية، و**الثانية** حصول صورة الشيء في الذهن أي حاصل عملية الإدراك الذي بدوره يحاكي أحد الجوانب المتعلقة بالنظرية كونها تعبر عن مجموعة من التأملات المحددة لقيمة معارفنا والمبادئ التي ترتكز عليها والفروض التي تنطلق منها والنتائج التي تنتهي إليها.

ونظرية المعرفة ليست وليدة عصر بذاته أو إنتاج فيلسوف بعنيه، بل هي نتاج تراكمي

8- المباحث الرئيسة للفلسفة هي مبحث الوجود، مبحث الأخلاق، مبحث المعرفة.

9- من المعاني المتصلة بهذا اللفظ: البرهان، التحليل.

10- [1808 – 1864] اسكتلندي ومفكر ميتافيزيقي.

11- أحد مباحث الفلسفة المختصة في دراسة الوجود بذاته، ورد هذا المصطلح أول مرة سنة 1613 في قاموس Rudolf Goclenius ، بينما أول من كتب عن الوجودية هو Christian Von Wolff في القرن السادس عشر. وعلم الوجود هو العلم الذي يدرس الوجود مستقلا، كما يدرس هذا العلم الكينونة Being و الوجود Existence. وقد فرق Aristotle بين الوجود Existence والماهية Essence بهدف الوصول لجوهر الأشياء، كما فرق بين الوجود بالفعل والوجود بالقوة. ومن المنظور الإسلامي، فقد أعطى ابن سينا منزلة للماهية أعلى من الوجود كونها تطلق على الأمر المتعقل.

للتوظيف الأمثل لما يملكه الأفراد من أدوات كالعقل والحس والحدس عبر الزمن. فمن المنظور الترجيحي يمكننا زعم ارتباط النظرية بفلاسفة اليونان الذين بحثوا مسألة أصل الوجود وعلاقتها بمباحث الطبيعة والإنسان والانتقال من الموضوع نحو الذات بهدف التعرف على القوانين العامة التي تحكمه، وذلك بناءا على نظرية الوجود لصاحبها الفيلسوف اليوناني Heraclitus الذي حدد بدوره مكونات الوجود بالعناصر الأربعة هي: الماء، الهواء، النار والتراب، ومن هنا تشعبت الآراء الفكرية حول التوصل لطرق المعرفة الدالة على كينونة الوجود[12].

وضمن هذا النطاق يعد الفيلسوف اليوناني[13] Parmenides أول من ناقش نظرية المعرفة حينما أشار لثمة وجود خارج مدار التجربة العادية يرتبط بالعقل، وإن هذا الوجود يتألف من الوجود الظني وهو وجود متغير يغلب عليه الخطأ ولا يصلح أن يكون ركيزة للمعرفة، والوجود اليقيني الذي اعتبره حجر زاوية المعرفة. وفي ضوء الفكر البارمنيدسي انقسمت الآراء اليونانية بين مؤيد ومعارض، فهذا[14] Democritus أحد المؤيدين لأفكاره توصل لاعتقاد بأن المعرفة تنقسم إلى المعرفة الحسية التي تعتمد على حواسنا الخمس، والمعرفة العقلية التي تدرك الوجود اليقيني هي معرفة مفضلة أكثر من الأولى المعرضة للتقدير الخاطئ، بينما عارضه أصحاب الفكر السوفسطائي[15] Sophism أمثال[16] Protagoras صاحب المقولة التاريخية بأن «الحس البشري هو معيار كل الأشياء فما يدرك بالإحساس يدرك بالوجود وما يدرك بالوجود له معيار»، أما[17] Gorgia فقد كان أكثر

12- ناظم جودت خضر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، دار الشروق ،1997م، صفحة 21.

13- [535 - 450] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني بارز.

14- [460 - 370] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني بارز.

15- السفسطة لم تكن مدرسة فلسفية ولا مذهباً بحد ذاتها، بل تعبير يطلق على المعلمين المتنقلين في البلاد اليونانية. ويقصد بمصطلح السوفسطائي Sophists بمعلم الحكمة الذي يستغل علمه في سبيل التكسب المادي، بينما المعنى اللغوي لها كما جاء في المعجم الوسيط بأنها تعني الحكمة المموهة، وتدل المعاني المتصلة بهذا المصطلح على التلاعب بالألفاظ لطمس الحقائق والاجابة عن السؤال بسؤال. نشأت السفسطة في القرن السادس قبل الميلاد ونشطت في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد - بعد انحسار حكم الأوليغارشية، اهتمت بتعليم الموضوعات المتنوعة التي تشمل اللغة والأخلاق والقيم والشعر، إلا أنهم أهملوا العلوم الأخرى مثل الرياضيات والطبيعيات. وكان الجدل هو أسلوب منهجهم العلمي خاصة في طبيعة الإنسان. أبرز السوفسطائيون Protagoras واضع نواة أول قانون نسبي، لذلك يعتبره البعض في هذا السياق سابقا على Albert Einstein، حيث أشار بوضوح إلى أن قيمة الأشياء نسبية فليس ثمة شيء خير من نفسه أو شر في نفسه. ويعتبر من أهم السفسطائيين على الإطلاق هو Socrates الذي شاركهم الاهتمام بالإنسان وحده وبالمجادلة عن الآراء ثم خالفهم في جعل قيمة الأشياء مطلقة، كما جعل جداله محاذيا للمنطق من خلال رد السؤال بسؤال من جنسه ليثير التفكير في السائل.

16- [490 - 420] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني من الجيل الأولى للسفسطائيين، بل يعد زعيم الفكر السوفسطائي.

17- [485 - 380] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني من الجيل الأول للسفسطائيين.

تطرفا من زملائه حينما أطلق لاءاته الأربع وهي: لا يوجد شيء، وإن وجد لا يمكن معرفته، وإن أمكن معرفته لا يمكن نقله للآخرين، وإن أمكن ذلك لا يوجد حافز للقيام بذلك. وفي القرن الرابع قبل الميلاد بلغت المناقشات ذروتها، وتوسعت ميادين النقاش لتشمل روافد جديدة تتصل بماهية المعرفة ومصادرها وقيمها وحدودها وعلاقتها بالعلوم الأخرى في رد على الفكر السوفسطائي الذي ساد لبرهة من الزمن حول إمكان المعرفة من عدمه من قبل كبار فلاسفة اليونان أمثال Plato الذي ربط نظرية المعرفة بنظريته الوجود والأخلاق، و Aristotle القائل بالتمييز بين المعرفة العقلية والمعرفة الحسية، والتحول من العلم الكلي كركيزة للمعرفة نحو العلم الجزئي، كما يرجع الفضل له بتقسيم الوظيفة المعرفية إلى نحو ثلاث [1] إنتاج العلم [2] إصدار الأحكام على الأشياء والمجريات في الحياة [3] دالة للفلسفة التي من خلالها نستطيع الانتفاع بسائر أنواع المعرفة وتوجيهها وفق القوانين الطبيعية.

فلم يكن مأمول Aristotle هو معرفة المعرفة بذاتها، بل معرفة المعرفة العلمية التي تساعده على كشف الإمكانيات المعرفية والوسائل الإدراكية للإنسان التي فيتمكن من بناء مجموعة من النظريات تكون بمثابة منصة للتعرف إلى أسرار العالم.

ولفلاسفة أعلام الفكر الفلسفي الكلاسيكي في القرن السادس عشر قصب السبق في سبر غور نظرية المعرفة واكتشاف ملامحها المعاصرة، ووضع القواعد الاستدلالية للتعرف إلى ماهية المعرفة ومصدرها وطبيعتها وحدودها وقيمتها، كما يرجع الفضل لهم بتقسيم مباحث نظرية المعرفة إلى ثلاثة أوجه [1] وجود المعرفة [2] مصادر المعرفة [3] طبيعة المعرفة. ويعد المفكر الرائد John Locke[18] صاحب مقالة «العقل البشري» Concerning Human Understanding التي أرّخت نشأة نظرية المعرفة الحديثة، أول من عالج المسائل المتعلقة بتحديد العلاقة بين الذات والموضوع وعلاقتهما بالمعرفة، فنسب كل ما يتصل بالذات المدركة إلى علم النفس، وكل ما يتصل بالموضوع المدرك إلى العلوم الطبيعية، كما ميز بين الإدراك الفطري والإدراك التجريبي، وبين المعلومات الموضوعية و المعلومات

18- [1632-1704] إنجليزي، فيلسوف تجريبي وحسي، يعد ملهم الحرية اهتماماته تنصب في دراسة ما وراء الطبيعة والمعرفة. أبرز أعماله مقال في الفهم الإنساني An Essay Concerning Human Understanding الذي تطرق فيه لوظائف العقل.

الذاتية كذلك George Berkeley [19] و David Hume[20] ، اللذين جعلا من المعرفة موضوعاً مستقلاً عن باقي العلوم الآخرى، وقاما بفصل موضوعاته عن الموضوعات المتصلة بالميتافيزيقا والدراسات المنطقية، إلا أن الفضل يرجع إلى Immanuel Kant [21] الذي ساق نظرية المعرفة العلمية الرصينة على نحو جعل منها منطلق لكل فلسفة.

ويقف المجهود الفلسفي الغربي موقفا مغايرا للفكر الإسلامي حول ماهية المعرفة، ونشأتها وسبل التعرف إليها وإحاطتها. فمن حيث دوال التعرف إلى المعرفة، أكدت الفلسفة الغربية الوضعية أهمية الاستدلال غير المباشر كالتجربة والاستقراء والاستنباط والمقاييس الكمية باعتبارهم أساسا للمعرفة والعلم. فهذا المفكر الفرنسي Emil Petreu[22] عرف العلم بأنه «مجموعة من المعارف الوصفية التي حصل عليها الإنسان»، أما مواطنه Auguste Comte عارض المبادئ الميتافيزيقية ورفض كل علم لا يثبت بالتجربة، فترتب على هذا الاتجاه الفكري إدراك ضيق لمفهوم العلم والمعرفة من خلال:

1. إنكار كل علم يتجاوز حقل التجربة كالميتافيزيقيا وعلم الأخلاق ومبدأ العلية كونهم خارج مدار الإدراك العقلي.
2. نفي صفة المعرفة والصدق والعلم عن كل شيء لا يدرك بالحس والتجربة.
3. لا سلطان عل العقل إلا العقل.

بينما جاء الإسلام ليؤكد تبعية المعرفة البشرية للعلم الإلهي، ومقرا بقصور إدراك الجنس البشري للمعرفة والعلم ، حيث قال الله تعالى ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [2 : 140] وقوله ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [17: 85] وقوله ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [16: 78].

19- [1685- 1753] إنجليزي، فيلسوف وأسقف، يعتبر من أبرز أنصار الرؤية الجوهرية في القرن الثامن عشر، وأحد مؤسسي النزعة المثالية والفلسفة المثالية الذاتية Idealism Subjective، أنكر وجود عالم مادي خارج الوعي الانساني، كما عارض فكرة ميكانيكية العالم والنظريات المادية مثل Newton و Leibnizالتي ترجع حركة الأجسام المادية إلى عللها الطبيعية، بينما يردها Berkeley لجوهر روحي وهو الله. أشهر مؤلفاته كتاب محاولة نحو نظرية جدية في الرؤية An Essay toward a new.

20- [1711-1776] إسكتلندي، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ بارز في الفلسفة الغربية، كان أول فيلسوف يناقش في الفلسفة الطبيعية، عارض Kant في حججه حول وجود الآله.

21- [1724 - 1804] ألماني، فيلسوف من القرن الثامن عشر آخر فلاسفة الكلاسيك في النظرية المعرفية، له إسهامات عديدة في مجال المعرفة والدين والقانون والتاريخ.

22- [1845-1921] فرنسي، أستاذ الفلسفة في جامعة السربون، أبرز أعماله كتاب الحدوث في قوانين الطبيعة 1874.

وانطلاقا من قول الله تعالى ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [49:51] فإن المعرفة تتسم بالوجودية الثنائية، وهي وجودية عالم الغيب ووجودية عالم الشهادة، حيث أقر القرآن الكريم بهما بقوله تعالى ﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [9: 105] ويقصد **بعالم الغيب** هو ذلك العالم الذي يختص بموجودات عالم ماوراء الطبيعة، وهو عالم تصفه الفلسفة الأوربية بالميتافيزيقيا وهو خارج إدراك الإنسان حسيا وذهنيا، أما **عالم الشهادة** فيحاكي موجودات عالم الطبيعة، وهو عالم تصفه الحضارة اليونانية بالفيزيقيا الذي يجسد عالم الأشياء المحسوسة القابلة للتدبر والتعقل. وفي هذا السياق الثنائي أكد الإمام مالك ابن أنس[23] عندما سئل كيف استوى الرحمن على العرش، فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة[24]، مما يتضح بأن طبيعة المعرفة لعالم الغيب وفق المنهج الإسلامي تقوم على التسليم بوجود الموجودات مستقلة عن الذات العارفة وقبل وجوده كبناء السماوات والأرض وخلق الملائكة.

والقرآن الكريم ما بين أول آية نزلت «أقرأ» وآخر آية «اليوم أكملت لكم دينكم...»، اشتمل على العديد من المصطلحات والدلالات التي تشكل مجتمعة نسيج القواعد المنهجية للفكر المعرفي السليم كالتفكر والتأمل والتدبر والشعور والتصور والحس والعلم والإدراك والتعقل والفهم والدراية والحكمة وعلى نحو ذلك، وهي دلالات جاءت بصيغ متعددة تدعو الناس بصفة عامة والمسلمين بصفة خاصة تتبع آثار القدرة الإلهية وتفرده كقوله ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [191:3]، وهنا إشارة صريحة لأهمية الاقتران الفكري المتوازن بين القراءة القرآنية التي فيها منهج الحياة الحاوي على كل شيء والقراءة الوجودية المتعلقة بالكون والخلق، والاقتران ليس بغاية، بل وسيلة يهتدي بها الإنسان العاقل لجوهر المعرفة الحقيقية، وأي محاولة لإلغاء أو تجاهل أي قراءة فهو عبث لا طائل منه، فتمسي المعرفة كالسراب الذي يتعذر جمعه فتتسرب المثل والقيم الروحانية والأخلاقية، ويحل محلها الفكر المادي فتضطرب الحياة البشرية وتختل موازين

23- [93 - 179هـ] إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة وإليه ينسب المذهب المالكي في الفقه، ويعد من أهم أئمة الحديث النبوي الشريف، ترك العديد من المؤلفات والمصنفات القيمة أبرزها الموطأ.

24- شيخ الإسلام ابن تيمية: الرسائل التدمرية، مجمل اعتقاد السلف، صفحة 29.

الحياة الاجتماعية وتنحرف عن المقاصد الفطرية والأخلاقية، وتبرز ممارسات الاستبداد والظلم والطغيان والانحرافات الفكرية والمعرفية، فيستمد الإنسان قيمه ودينه من الطبيعة بمعزل عن خالق الطبيعة، وهي ممارسات تعكس سليقة الفكر الفلسفي الغربي ذي النظرية الأحادية للمعرفة التي قادت المجتمع الغرب نحو ساحة المشكلات الاجتماعية المزمنة، فأصبحت علامة بارزة في حياتهم وجزءاً أصيلاً من تعاملاتهم اليومية متمثلة في شيوع انهيار الحياة العائلية، والعزلة الاجتماعية وارتفاع معدلات الجرائم الأخلاقية والمالية والدينية، وانتشار تجارة المخدرات والأمراض النفسية والزواج المثلي وعلى نحو ذلك، وهي خُلق أي مجتمع ابتعد عن جوهر المنهج الإسلامي المتزن في معالجة المعرفة وإن كان مجتمعا ظاهره الإسلام.

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور جابر العلواني[25]: إن الإسلام يخاطب العقل الإنساني والوجدان البشري في كل زمان ومكان، وهو خطاب منبثق من المزاوجة بين القراءة القرآنية والقراءة الوجودية اللتين تعبران عن منهج إسلامية المعرفة. وهو منهج عرفه الأستاذ محمد أبو القاسم حاج[26]، بأنه «فك الارتباط بين الإنجاز العلمي الحضاري البشري والإحالات الفلسفية الوضعية بأشكالها المختلفة وإعادة توظيف هذه العلوم ضمن نظام منهجي ديني غير وضعي»، بينما عرف الدكتور عماد الدين خليل[27] منهج إسلامية المعرفة في كتابه «مدخل إلى إسلامية المعرفة» بأنها «ممارسة النشاط المعرفي كشفا وتجميعا وتوصيلا ونشرا من زاوية التصور الإسلامي للكون والإنسان والحياة». ويقول العلواني بأن إسلامية المعرفة لا يعني في شكلها اللفظي إضافة الصبغة الدينية على المعرفة، بل هي إعادة صياغة المعرفة وفق المنظور الشرعي[28] بهدف بناء نظرية المعرفة الإسلامية بقواعد منبثقة من إقرار الفرد بأنه جاهل بذاته لا يعلم إلا ما علمه الله، وإن للمعرفة مقاصد تتجسد بعمارة الأرض على نحو يحقق الرخاء والتنمية والعدالة بين الناس دون ضرر ولا ضرار،

25- [1935 -] عراقي، مفكر وأستاذ في أصول الفقه، شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي سنة 1981، رئيس المجلس الفقهي لأميركا الشمالية، له عدة مؤلفات وأبحاث أبرزها الاجتهاد والتقليد في الإسلام، وأدب الاختلاف في الإسلام.

26- [1941 - 2004] سوداني، مفكر سياسي وباحث بارز، عمل مستشارا علميا للمعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، له العديد من المؤلفات أبرزها منهجية القرآن المعرفة: أسلمة فلسفة العلوم الطبيعية والإنسانية، كذلك أبستمولوجية المعرفة الكونية.

27- [1939 -] عراقي، دكتوراه في التاريخ الإسلامي، مؤرخ ومفكر متميز، له العديد من المصنفات أبرزها التفسير الإسلامي للتاريخ، مدخل إلى الحضارة الإسلامي.

28- إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة إسلامية المعرفة 21.

فأي محاولة للتعمق والانغماس والتفرد في قراءة الوجود بمعزل عن تدبر قراءة القرآن سيفقد الاتصال بخالق الكون وتنقطع سبل الهداية المعرفية وإن كانت ظاهرها المادي يدل على التطور والنماء، ويتجلى ذلك في العديد من الاكتشافات التي استهلكت العديد من العقود الزمنية على الرغم من ذكر قواعدها المنهجية في القرآن الكريم، فتفقد الحياة توازنها وتطغى المادة على الروح وتغيب عنه الضوابط والمعايير الحقيقية للبناء البشري والعمراني فتسود مشاعر الاستبداد والغرور والتعدي على حق الآخرين والظلم وتتأصل مناهج وفلسفات قاصرة لا تمكن الإنسان من الوصول لجوهر المعرفة الحقيقي القائم على دمج هاتين القراءتين فيكون مآلهم كما علمنا الله تعالى في محكم آياته ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [30: 7]، وقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [18:104].

وفي المقابل حذرت الشريعة من ممارسة الزهد السلبي الذي يركن للقراءة القرآنية لتفسير الحياة ولاكتساب المعارف وتحقيق التنمية بعيدا عن القراءة الوجودية، وهذه الصورة الزاهدة السلبية تخالف الدعوة الربانية بالتفاعل مع ما سخره لنا بعيدا عن العزلة الروحانية والانفصال عن الواقع وتعطيل الطاقات البشرية التي تزيد من اضمحلال القدرات فتمسي معول فساد للحياة، وهذا كله ينافي غايات الشريعة الإسلامية بل ويعطل منهج القرآن وفيه صد وانحراف عن سنة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم الداعية للعمل والعمران والتفاعل مع الكون، حيث قال المصطفى عليه وعلى آله وصحبه أتم التسليم «إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل» [رواه أحمد 12512]، وذلك في إشارة عظيمة وتربية راقية لأصول الزهد الإيجابي القائم على حقيقة التناغم الكلي بين طريق الدنيا والآخرة كونهما لا يفترقان ولا يلغي أحدهما الآخر، وهو طريق لا يفترق فيه العمل عن العبادة ولا يقبل الزهد السلبي الرافض للتفاعل مع الكون وما سخره الله عز وجل له.

وبالاقتران بين هاتين القراءتين نستطيع الحصول على المعرفة الخيرة Green Knowledge التي تحقق التوازن المنفعي المادي والروحي للمجتمع، وهي المعرفة التي تعد الجوهر الفعلي للاقتصاد المعرفي، بينما المعرفة المبذولة في الأنشطة الاقتصادية المعاصرة تحقق منفعة متجسدة في جانبها المادي دون الروحاني الذي يبعث الاستقرار في المجتمعات.

فكان لمنهجية الشريعة الإسلامية التي اتخذت من العقل البشري الحلقة المحورية للربط بين الإيمان والعلم في قوله ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ﴾ [29: 43] الأثر البالغ في ضبط العلاقة الوجودية بين الحس المادي والحس الغيبي ضمن إطار نظرية المعرفة، وهو منهج يخالف الفلسفة الغربية للمعرفة القائمة على التضاد وانعدام العلاقة بين العلم والميتافيزيقيا، فهذا [29] Henri Bergson يميل للفكر الغيبي على حساب الفكر العلمي، بينما Francis Bacon[30] استبعد الميتافيزيقيا لصالح العلم، أما Marx كان أكثرهم تطرفا حين أقصى كلاهما مقابل الوجود المادي للعامل.

وفي ما يلي جدول [6] يقارن نظرية المعرفة بين الفكر الإسلامي والفكر الفلسفي الوضعي.

وجه المقارنة	الفكر الإسلامي	الفكر الوضعي
هدف النظرية	تعليم العلم والعمل الحق وصلاح العمل	تسخير المعرفة للتطور والتنمية وتحقيق المنافع
مصدر النظرية	الله وحده هو مصدر المعرفة	نتاج الفكر البشري عبر الزمن
أدوات النظرية	التجربة، الحس، التدبر	التجربة، الحس، العقل
وجودية النظرية	ثنائية عالم الغيب والشهادة	غالبا أحادية تتمثل في الوجود المادي

الجدول [6] مقارنة نظرية المعرفة بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي.

29- [1859 - 1941] فرنسي، فيلسوف بارز من أهم فلاسفة العصر الحديث، نافذ البصيرة، حاز جائزة نوبل في الأدب سنة 1927. وضع نظرية الحدس في المعرفة كما أنكر الاتجاه المادي، ويعتبر الحدس مصدر الأوحد للمعرفة والمستقل عن المصادر الأخرى.

30- [1561-1626] إنجليزي، فيلسوف ومؤرخ، قاد الثورة العلمية عن طريق الملاحظة والتجربة.

المبحث الثاني

الإطار الفلسفي لنظرية المعرفة

يعد المفكر John Locke أفضل من ناقش وعالج نظرية المعرفة ووضعها في إطار فلسفي ضمن مقالته المنشورة بعنوان «العقل البشري»التي حدد من خلالها [1] وجود المعرفة [2] مصادر المعرفة [3] طبيعة المعرفة.

وجود المعرفة. قسم Locke جهود وآراء الفلاسفة الغربيين في إطار وجودية المعرفة لفريقين، الأول يقر بوجودية المعرفة والقدرة على التوصل إليها يقينيا، فأطلق عليهم أصحاب المذهب الدوغماطيقي اليقيني Dogmatism Certainly ، بينما الفريق الثاني أنكر هذه الوجودية أو حتى القدرة على كشف الحقيقة يقينياً، فأطلق عليهم أصحاب المذهب الشكي Skepticism.

الدوغماطيقية اليقينية[31] Certainly Dogmatism. الدوغماطيقية لفظة تجتمع فيها الدلالات المعبرة عن القطعية والتوكيدية واليقينية. وهي منهج فكري عادة ما يتصف بالتطرف والغلو، ولا يقوم على أساس مذهب فلسفي أو ديني، بل تعبير مجازي يطلق على أي مذهب أو فرقة أو فلسفة تدعي وحدها امتلاك عين اليقين وزمام الحقيقة المطلقة التي لا يشوبها الخطأ أو الظن أو الاحتمالية، كما لا تؤمن بمسألة التغيير في القناعة وأن تغير الزمان والمكان والأحداث، ويشترك أصحاب الفكر الدوغماطيقي بحدود عليا تتجسد في وهم استئثار الحقيقة ونفي الآخر، وحدود دنيا ترفض الرأي الآخر وازدراء أطروحاته، كما يتقاسمون سمة العقل المغلق ذي الأفق الضيق الذي لا يقبل ولا يرى غير فكره.

يتفرع المنهج الدوغماطيقي من حيث التنوع إلى نحو ثلاث مراتب:

1. الإيمان المطلق بقدرة العقل على المعرفة وإمكان الوصول إلى اليقين.
2. اليقين المطلق دون الاستناد إلى براهين يقينية أو تمحيص أو تمهيد نقدي[32] للأسس التي تقوم عليها، أي التسليم دون التمحيص.

31- يقصد بها لفظا القطعية، التوكيدية، اليقينية.

32- النقد هي فلسفة التي تختص بنقد العقل للوقوف على قدراته وحدود معرفته والشروط التي تحكم عمله، لتأسيس القواعد الأولية للفهم والتصور، والتي بدونها لا يمكن الانطلاق لأي رؤية.

3. تدعيم اليقين بالسلطة المطلقة التي لها مكانة في المجتمع.

ومن أبرز المدارس القائمة على إمكانية إثبات المعرفة هي المدرسة العقلية التي تستخدم العقل كوسيلة في إثبات المعرفة، والمدرسة التجريبية التي تؤكد على إمكان تسكين المعرفة بالتجربة لا عن طريق العقل، وأخيرا المدرسة الروحانية التي تزعم إثبات المعرفة عبر الجوانب الحسية وترفض أي دراسة نقدية أو تحليلية لإثبات ذلك.

ويضم أبرز أعلام هذا الفكر معظم فلاسفة الحضارات القديمة كاليونانية أمثال Socrates ,Plato , Aristotle , Parmenides , وفي العصور الوسطى والمتقدمة أمثال René Descartes[33], Baruch Spinoza[34] , Gottfried Leibniz[35] وغيرهم ممن اتسمت أطروحاتهم بالدوغماطيقية، إلا أن الفكر الماركسي يعد الأكثر تطرفا في هذا الإتجاه.

لم تغفل الشريعة الإسلامية معالجة هذا اللون الفكري المتطرف، بل أولته عناية خاصة طرحت منه الغلو والتقديس والتعنت في الفكر، لتؤكد مبدأ الوسطية في الفكر والطرح والتعبير عن الرأي وقبول الرأي الآخر في حدوده الطبيعية، ويتجلى ذلك في قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [2: 143]، كما حرصت الشريعة على إرساء منهج الحوار وضبطه ونبذ الجمود الأيديولوجي وتقبل سنن التغيير. وفي هذا الصدد فند القرآن الكريم مراتب التنوع الدوغماطيقي، فمن حيث مراتب الاعتقاد اليقيني، أسبل الله الستار على هذا الإتجاه بالآية الكريمة ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [17: 85]، أما المرتبة الثانية من الاعتقاد اليقيني فقد تلاشت مع الآية الكريمة ﴿ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [27: 64]، بينما المرتبة الثالثة اندثرت في ضوء الآية الكريمة ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا

33- [1595 - 1650] فرنسي، فيلسوف بارز وشخصية محورية في المذهب العقلي في القرن السابع عشر، لقب بأبي الفلسفة الحديثة، عالم رياضي، اخترع نظاما رياضيا حمل اسمه نظام الإحداثيات الديكارتية الذي شكل في ما بعد نواة الهندسة التحليلية.

34- [1632-1677] هولندي، من أهم فلاسفة القرن السابع عشر، امتاز بمنهج فلسفي أخلاقي، ويرى بأن الخير الأسمى يتولد بالمزاوجة بين الروح والطبيعة، تأثر بالأدب العربي خاصة مؤلفات الحلاج وابن عربي.

35- [1646 - 1716] ألماني، فيلسوف وعالم طبيعة وعالم رياضيات، عمل في السلك الدبلوماسي والمحاماة. أسس علم التفاضل والتكامل، كما أن رموزه الرياضياتية مازالت تستخدم حتى الآن.

يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾ [2 : 170]. كما وقفت الشريعة موقفا حازما في رفض وإنكار مزاعم مبدأ اليقين المطلق القائم على البراهين الزائفة، أو ما يسمى بالفلسفة اللاأدرية[36] Agnosticism التي تشكك في كل شيء وتنكر المعرفة وتهدم قواعد الفكر المنطقي والقوانين الموضوعية ونواميس الحياة بما فيها مبدأ العلية التي تعتبر حجر زاوية كافة العلوم الطبيعية.

المذهب الشكيSkepticism . الشك ضد اليقين، وهو لفظ يدل على التردد بين النقيضين دون السكون لأحدهما، فتحمل صاحبها التوقف عن إطلاق الحكم على المسألة بحجة وجود قوتين متضادتين ومتعادلتين في المسألة، ومن ثم يكون الحكم بالامتناع عن النطق في الحكم. لذلك يقول أصحاب هذا المذهب، بأن المعرفة غير ممكنة مطلقا بخلاف الدوغماطيقية اليقينية.

بدأت إرهاصات هذا المذهب مع أدبيات الفكر البارمنيدسي الذي شكك في المعرفة الحسية، كما فعل Heraclitus مع المعرفة العقلية، وكذلك Pyrrho[37] مؤسس الفلسفة الشكية الذي شكك بإمكانية تلمس المعرفة حساً وعقلاً، كما شكك السفسطائيون في الحقائق واعتبروها أنها فردية نسبية تختلف باختلاف الأفراد، ويقابل الشكاكون الفلاسفة الدوغماطيون أمثال الأفلاطونيون، والأرسطيون، والرواقيون.

وكما أبطل الإسلام حجج ومزاعم اللون الأول، فند كذلك إدعاء هذا اللون الفكري من خلال التأكيد على وجود الأشياء وجودا ظاهريا ومستقلا عما في الذهن سواء أدركه الإنسان أو لم يدركه، كما قرر الإسلام بإمكان الإنسان معرفة الأشياء والإحاطة بها إذا جاء في أسبابها وجوامعها، داعيا بذلك أنصار المذهب الشكي إلى التأمل والتفكر والتدبر والنظر في ملكوت السماوات والأرض للتوصل للحقائق العلمية واكتشاف منابع المعرفة، مع التأكيد بأن إدراك الإنسان للأشياء[38] لا يقتضي حضورها المادي كما إن عجزه عن الإدراك لا يقتضي عدمها.

وينقسم المذهب الشكي وفق الفلسفة الغربية إلى مرتبتين أساسيتين هما الشك المذهبي

36- أحد ألوان الفكر المتطرف في المذهب الشكي القائل بإنكار الإيمان والوجود الألهي لأن العقل ليس في استطاعته بلوغ الحقيقة سواء بالإيجاب أو النفي، كما جاء عند Thomas Henry Huxley 1876 .

37- [360-270] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني بارز مؤسس مذهب الشك.

38- تنتمي الأشياء إما لعالم الشهادة أو لعالم الغيب.

أو الدوغماطيقية الشكية، والشك المنهجي.

الشك المذهبي Doctrinal Doubt. لون من الفكر الفلسفي يتخذه الإنسان مذهبا له فيلغي به كل معرفة وينكر على عقله التوصل منفردا للمعرفة اليقينية، بمعنى يبتدئ بالشك وينتهي به ، فغايته تحقيق الشك في المعرفة لا تعيينها .

يمتد غور هذا اللون الفلسفي للفكر السوفسطائي في القرن السادس قبل الميلاد الذي أنكر قيام المعرفة وأن للإنسان ركائز فكرية بديهية. فهذا الفيلسوف اليوناني Pyrrhon الذي تأثر بإفرازات البيئة المضطربة التي عاشها باحثا عن الاستقرار والسعادة، لم يجدها إلا في ترك الحكم على المسائل فيتحقق للإنسان راحة البال[39]، مستدركا بقوله «يجب أن لا نثق في الحس ولا في العقل وأن نبقى دون رأي واضح ويجب اقتران النفي بالإثبات سواء إيجابا أو سلبا». أما البيرونيون أمثال الفيلسوف Arcesilaus[40] فأنكروا الاستدلال على المعرفة عبر العقل أو الإحساس، بينما الفيلسوف Carneades[41] المتطرف في فكره اعتبر أن المعرفة ضرب من الخيال وأن الإنسان عاجز عن بلوغها[42]. وهكذا التف أنصار هذا الفكر حول آراء معلمهم بما يؤكد استحالة إمكان قيام المعرفة من خلال التأكيد على التصورات التالية:

1. خداع المؤثرات الحواسية على العقل.
2. تباين الإدراك عند الناس لنفس الموضوع.
3. جهل الناس للأشياء.

وفي القرن الثاني شهد المذهب مبلغه على يد الفيلسوف[43] Empiricus الذي نظم أول موسوعة للمذهب الشكي ضمت نتاج وآراء المدرسة الشكية حول استحالة إمكان المعرفة أو حتى الوصول لها. وفي ظل الاضطهاد الفكري والعنصري التي عاشتها أوربا في العصر الوسيط، خمدت جذوة المعرفة حتى بداية عصر النهضة حينما اجتاحت موجة من

39- د. عزت قرني: الفلسفة اليونانية، الطبعة الأولى، ص 457.

40- [316 - 241] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني، مؤسس الأكاديمية الجديدة.

41- [214 - 129] قبل الميلاد، فيلسوف يوناني سوفسطائي، من أبرز الشكاكين القدماء، عرفت فلسفته بالجدلية العنفة المناهضة لنظرية الرواقين في مجال المعرفة.

42- يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 236.

43- [210 - 160] قبل الميلاد، فيلسوف وطبيب يوناني، من أشهر فلاسفه عصره، تتلمذ على يديه العديد من فلاسفة اليونان.

الشك والتمرد على أداء ومصداقية المؤسسات الدينية نتيجة لمواقفها المزدوجة والغامضة في المجتمع خاصة في التعاملات المالية، وفي سياق حالة التمرد أعاد أنصار المذهب الشكي تصوراتهم الشكية من خلال مباحث الإيمان والعقيدة والأخلاق والمثل والكتاب المقدس.

الشك المنهجي Systematic Doubt. الشك المنهجي يعد نسخة مخففة ومطورة عن الشك المذهبي، كونه فكراً عابراً ومرحلياً يهتم بتناول طرق الوصول للحقيقة أكثر من مسألة قدرة الإنسان على اكتشافها. فالشك المنهجي عبارة عن عملية البحث عن المعرفة التي تعتمد على تحرر الباحث من الأحكام والمعتقدات الخاطئة، فلا يتسرع في حكمه ولا يقبل إلا ما يستقر بالنفس يقينا بعد الفحص والتمحيص. بدأت إرهاصات الشك المنهجي مع آراء Socrates الذي وضع نظريته في المعرفة الحقيقية من خلال ربطها بالشك المنهجي باعتباره المدخل الفعلي لأي بحث علمي، معتمدا على المنهج المركب من التهكم والتحفيز بهدف ترويض النفوس المستعجلة لإطلاق الأحكام، فالأسلوب التهكمي يفضي بطرح أسئلة متعاقبة ومتشعبة حول مسألة ما ظاهره بيان الجهل بالشيء وباطنه تخليص المحاورين من وهم المعرفة التي يدعونها، مما يستحدث الحقائق أمامهم ويحفزها وينميها في نفوسهم.

إلا أن هذا الفكر انتظم في عصر التنوير الأوربي على يد المفكر والفيلسوف Descartes رائد الفلسفة الحديثة، الذي كان ينظر للشك بأنها الأداة المحورية لتطهير المجتمع من الفكر الفاسد تمهيدا للوصول لليقين النقي، وكذلك التجريبيون أمثال الفيلسوف Hume الذي يقر بأن المعرفة ممكن إحاطتها عبر إطلاق سلسلة من الأسئلة الشكية بغرض الوصول للحقائق الدامغة.

ويتميز الشك المنهجي عن الشك المذهبي بأنه مرحلة من مراحل التفكير ووسيلة لا غاية بذاته، وشك غالبا ما يعقبه اليقين والتوصل للمعرفة المنضبطة، وهو سياق أكد عليه الهدي القرآني ضمن حث الإنسان المداومة على التفكر والتأمل وإطلاق العمليات الذهنية لمعالجة الموضوعات في إطارها الطبيعي في سبيل الوصول لليقين فينصلح البال وتسكن النفس ويتحقق لها الطمأنينة، ولنا في قصة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام خير نبراس، حينما سأل الله عز وجل أن يريه قدرته على إحياء الموتى، حيث قال الله

تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [2: 260].

ويعد المفكر الإسلامي أبوحامد الغزالي[44] رائد المدرسة الشكية في الدين الإسلامي، من أوائل من اتخذ الشك منهجا لبلوغ اليقين والوصول إلى الحقيقة بخلاف Pyrrhon القائل باستحالة إدراك الحقيقة. اعتبر الغزالي الشك بأنه أول مراحل اليقين في شتى العلوم المتنوعة، ومقدمة موجبة للتحقق والاستبصار في كينونة المعرفة، مطلقا مقولته الشهيرة «أن من لم يشك لم ينظر ومن لم ينظر لم يبصر ولم يبصر بقي في العمى»[45]. وقد سبقه في ذلك الجاحظ[46] في كتبه قائلا: فأعرف مواضع الشك وحالاتها الموجبة له لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له، وتعلم الشك في المشكوك فيه تعلما فلو لم يكن في ذلك إلا تعرف التوقف ثم التثبت لقد كان ذلك مما يحتاج إليه[47].

مصادر المعرفة. بين Locke في مقالته بأن ثمة أسئلة أشعلت جذوة الحراك الفكري والمعرفي بين الفلاسفة على مر العصور، مثل كيف نشأت المعرفة عند الإنسان؟ ما هو المصدر الرئيس للمعرفة؟ كيف نتعرف إلى المعرفة؟ وفي هذا السياق، اجتهد الفلاسفة بتقسيم المعرفة من حيث التأصيل بين مصادر أو وسائل أو أصول، ومن حيث الموضوع إلى مصادر حدسية، عقلية، وحسية. بينما في الفلسفة الإسلامية، يوجد اتفاق عام بين علماء المسلمون بأن نبع المعرفة هو الوحي الإلهي، وأن الحكمة هي هبة من الله وهي أعم وأشمل من المعرفة التي لا تعدو إلا عنصرا من عناصرها بجانب الذكاء والإرادة، وعلى قدر اتساق وتكامل هذه العناصر الثلاثة تتجلى الحكمة بعمقها. فالعالم يقتصر أداؤه على تحليل وتنظيم واستيعاب المعرفة وهي منزلة دون الحكيم الذي يملك ملكة تركيب المعرفة وبناء المفاهيم العامة ورسم الرؤية الشاملة.

44- [450 - 505هـ] فقيه وفيلسوف، صوفي شافعي أشعري، أحد أشهر علماء المسلمين في التاريخ ومجدد علوم الدين الإسلامي في القرن الخامس الهجري، له العديد من الملفات والمصنفات في العقيدة وعلم الكلام والفلسفة والمنطق وعلم الفقه وأصوله وعلم التصوف وغيرها من التخصصات.

45- د. عبدالرحمن بدوي: دور العرب في تكوين الفكر الأوربي، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1967، صفحة 189.

46- [159- 255هـ] أديب من كبار أئمة الأدب في العصر العباسي، له العديد من المصنفات والكتب في مجال النقد والأدب والتاريخ.

47- الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، الطبعة الثانية، 1967، الجزء السادس، صفحة 35.

وفي ما يلي مصادر المعرفة:

المذهب الحدسي Intuitionism. الحدس في اللغة الظن والتخمين[48] . والحدس كما عرفه الجرجاني هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ إلى المطالب. والحدس نشاط ذاتي نابع من ذات الإنسان لا من خارجه، بينما يراه ابن سينا[49] بأنه سرعة الانتقال من المعلوم إلى المجهول، وأنه نتاج الإلهام، والإلهام هو ما يلقيه العقل الواعي في نفس الإنسان ثم يأتي دور الحدس في قبول هذا الإلهام، بينما الغزالي فقد صوره على أنه صلة بالعلوم التي تترتب فيها مراتب التجريد العقلي عن طريق الحواس.

والحدس كما صوره فلاسفة الغرب أمثال Descartes بأنه عمل عقلي ومعرفة حاصلة في الذهن من غير تأمل أو استدلال عقلي تمثل الرؤية العقلية المباشرة، بينما Bergson رائد الفلسفة الحدسية اعتبر الحدس المدخل الحتمي والطبيعي والأمثل للوصول لحقيقة المعرفة، ويرى بأن الحدس عبارة عن مشاركة وجدانية ننتقل من خلالها إلى باطن الموضوع لنندمج مع جوهره[50]. وتقوم نظريته في المعرفة على أساس التعارض بين العقل والحدس والتمييز بين المعرفة العلمية للعالم الخارجي « العقل» والمعرفة الداخلية للوعي الذاتي «الحدس»، فمجال العقل عنده هو العلم وموضوعه المادة والكم والمكان وتطبيق المناهج والأساليب التحليلية والقياسية، بينما الحدس مجاله الحياة وموضوعه الحياة والروح والكيف والزمان ومنهجه التعاطف والوجدان. لذلك لا تدرك عقولنا إلا ما يمكن قياسه، أما الحدس فهو يتابع الموضوع في صيرورته وينفذ في باطنه ويكشف عن حقيقته ويحيط به في كليته.

أما Spinoza فقد قسم مراتب المعرفة العقلية إلى ثلاث مراتب تصاعدية، تبدأ بالاستقرائية ثم الاستنتاجية وتنتهي بالحدسية والتي اعتبرها أسمى وظائف العقل وأعلاها منزلة، بينما الفيلسوف Blaise Pascal[51] أشار إلى أن المبادئ الأولية للحقائق والمعارف تدرك أولا بالقلب ثم بالعقل، ويرى أن الحدس مصدر مستقل عن وظائف العقل، الأمر

48- مختار الصحاح: مادة حدس.

49- [370-427هـ] عالم وطبيب وفيلسوف، عرف باسم الشيخ الرئيس بينما لقبه الغرب بأمير الأطباء في العصور الوسطى، تجاوزت مؤلفات المائة، ويعد أول من [1] كتب في الطب [2] وصف التهاب السحايا [3] وصف أعراض حصى المثانة. من أشهر مؤلفاته القانون في الطب.

50- د. مراد وهبة: معجم أعلام الفكر الإنساني، برجسون، صفحة 912.

51- [1623 - 1662] فرنسي، عالم الفيزياء والرياضيات والفلسفة، مكتشف الآلة الحاسبة، كتب في مجالات عدة منها التحليل المتناهي الصغر، الحساب، الاحتمالات.

الذي فصل به المعرفة الحدسية وعناصرها الحدس والقلب عن المعرفة العقلية وعناصرها العقل والذهن.

ويرى أنصار المذهب الحدسي أن معرفة الوجود لا تدرك بالعقل أو بالتجربة بل بغريزة الحدس الذي يمتلك خواص تؤهله من تلمس المعرفة عبر الشعور الحي بالأحداث المحيطة بالإنسان، فيطلع على العلة بشكل مباشر ويفهمها ويدرك معانيها دون الحاجة للتفكير العقلي أو الاستدلال المنطقي القائم على التجربة. فالحدس كما يراه Bergson يقوم مقام العقل دون تهميشه.

كما أن المذهب العقلي يهتم بالعلوم الرياضية والمذهب التجريبي بالعلوم الطبيعية، يهتم المذهب الحدسي بالعلوم الأخلاقية والروحانية والدينية ويعول كثيرا على الجوانب العاطفية والوجدان. وبشكل عام تتسم المعرفة الحدسية بسمات تفردها عن نظرائها من مصادر المعرفة كونها:

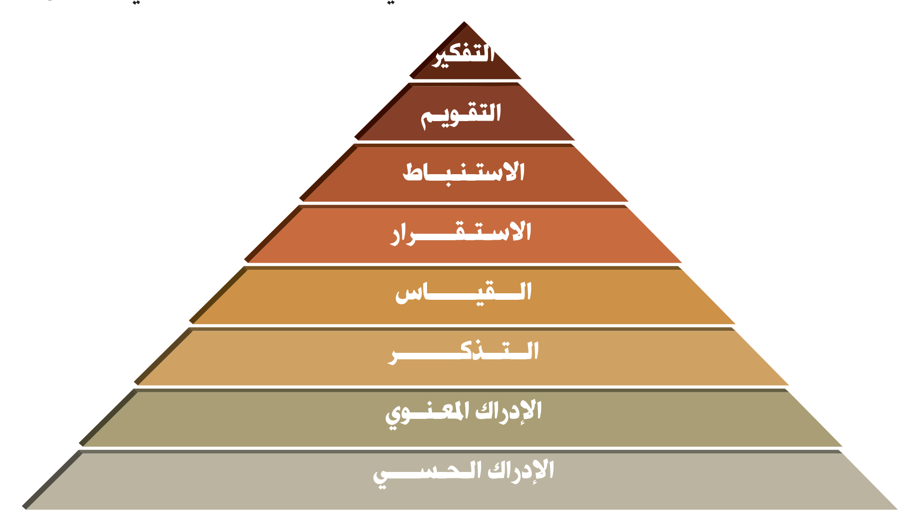
1. معرفة تقتصر على صاحب البصيرة والإلهام.
2. غايتها المعرفة المجردة دون الحاجة في تقيدها ضمن إطار ضيق كما هو حال المعرفة العقلية التي تتجه للعمل.
3. معرفة مطلقة وليست نسبية تتجه لأعماق الموضوع بشكل مباشر ولا تدور حوله.
4. تعتمد على العبارات المجازية والرموز للتعبير عنها.
5. لا تستخدم للتعرف إلى الأشياء أدوات التفسير والاستنباط والتنبؤ بالمستقبل.

المذهب العقلي Rationalism. العقل في اللغة الحبس والمنع[52]، وقديما سمى العرب ما في الإنسان عقلا كونه يمنعه من سفاف الأمور والانسياق نحو التهلكة. وقد توسع شعراء الجاهلية في التعبير عنه بألفاظ مجازية كالنور والقوة والملكة المنجي ونحو ذلك. كما يزخر القرآن الكريم بالعديد من الشواهد التي تبرز مكانة العقل وأهمية التعقل والدعوة للتفكر وتوظيف العقل للتأمل والتدبر لخلق الله ومعرفة الحق وتمييز الباطل والوقوف على حدود الله.

ورغم ذلك، لم يرد ضمن السياق القرآني كلمة عقل بمادتها المباشرة، بل وردت

52- معجم مختار الصحاح.

بصيغ مشتقة منها مثل نعقل، تعقلون، يعقلها، ويعقلون، وغالبا ما ارتبطت هذه الصيغ في القرآن الكريم للتمييز بين الحق والباطل، والتفكر في خلق الله وتدبر شؤونه. ويعد الراغب الأصفهاني[53] أبرز من درس كيان العقل ضمن السياق القرآني، موجزا بأن لفظة العقل تجسد معنى القوة المتهيئة لقبول العلم. وفي إطار متصل أشار الباحث عبد الرحمن صالح[54] في دراسته حول العمليات العقلية في القرآن الكريم، بأن القرآن الكريم جاء بهرمية متسقة تعكس كمال العمليات العقلية بثماني مراتب كما هو مبين في الشكل [9].



الشكل [9] هرمية العمليات العقلية كما جاء ذكرها في القرآن الكريم

ويختلف مدلول العقل عند فلاسفة اليونان عن علماء المسلمين، فالعقل في الفكر اليوناني ينقسم إلى مرتبتين، الأولى العقل بالملكة وهو العلم بالبديهيات، والعقل الفعال المفارق للمادة وهو أزلي قائم بذاته ومنه يلج العارف بالمعرفة، أما العقل كما عند جمهور علماء المسلمين، فأنه قوة غريزية تتمثل في علوم أولية أودعها الله في نفس الإنسان ليعقل بها مجريات الحياة ويتبصر به طريقا للحق. ويرى ابن تيمية[55] أن العمل بالعلم يدخل في مسمى العقل ، بل هو من أخص ما يدخل في العقل الممدوح.

53- [- 502هـ] عالم وحكيم وأديب، صنفه الإمام جلال الدين السيوطي من أئمة السنة، له العديد من المصنفات أبرزها محاضرات الأدباء، الذريعة إلى مكارم الشريعة، الأخلاق.

54- العمليات العقلية في القرآن الكريم ودلالاتها التربوية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوبة والدراسات الإسلامية 1، الرياض،1995.

55- [661 - 728] شيخ الإسلام وعلم من أعلام الشريعة الإسلامية، وهو من علماء الحنابلة، اشتهر في مجالات متنوعة أبرزها الفقه والحديث والعقيدة والأصول والفلسفة والمنطق، وهو القائل بأن العلوم الطبيعية أفضل من العلوم الرياضية.

وقد لخص الإمام علي كرم الله وجهه وصف العقل بأبيات عظيمة:

رأيت العقل عقلين	فمطبـوع ومسموع
ولا ينفــع مسموع	إذا لـم يـك مطبوع
كما لا تنفع الشمس	وضوء العين ممنوع

ورغم التعددية الغربية في معالجة ظاهرة العقل، إلا أن ثمة اتفاقاً عاماً بين أصحاب المذهب العقلي بأن [1] ظاهرة العقل تخص الوعي الإنساني [2] الإنسان يولد ومعه مجموعة من المبادئ الأولية والسابقة على التجربة وهي التي تميزه عن سائر مراتب سلم الحياة، وهو اتفاق خالف أصحاب المذهب التجريبي الذين يؤكدون خلو العقل من مبادئ أولية وأنه يكتسب المعرفة جراء تعاقب التجارب العملية والعلمية، فمصدر المعرفة عندهم كما سيتبين لاحقا هي التجربة ثم قدرات العقل في التعامل مع نتائج وآثار التجربة. ويعد Plato أوائل من تكلم حول الطابع الأولى للمعرفة العقلية السابقة على التجربة الحسية، كما أشار إلى الطابع الكلي والضروري الثابت لهذه المعرفة، لذا فإن العقل كما ذهب هو المصدر الوحيد للمعرفة دون أن يكون للاحساس أو التجربة أي فضل.

وفي المقابل، أجمع فلاسفة المسلمين على حقيقة مسلمة بأن المبادئ الأولية في العقل مصدرها الله تعالى، فابن حزم الأندلسي(56) وأبو إسحاق الشاطبي(57) والقاضي الهمذاني وغيرهم يردون العلوم الضرورية الساكنة في نفوسنا لله تعالى وحده، كذلك استقر الأمر في نفوس المفكرين كالكندى(58) والفارابي(59) وابن سينا وابن خلدون(60) حول الحقيقة اليقينية بأن الله خلق للإنسان العقل وغرس فيه المبادئ العقلية ليدرك به العلوم والأحداث

56- [384-456هـ] إمام حافظ وفقيه بارز، من أبلغ العلماء تصنيفا بعد الطبري، له العديد من المصنفات في الفقه والمنطق، ويعد أول من قال بالمذهب الأسمي في الفلسفة الذي يلغي به الكليات الأرسطوية، وهي الكليات التي أحدث الخلاف الفكري بين بين المتكلمين والفلاسفة في الإسلام.

57- [- 790هـ] إمام بليغ من أئمة المالكية له العديد من المصنفات في الأصول، والبدع والمقاصد واللغة.

58- [185 - 256هـ] من أوائل الفلاسفة المسلمين الذي يرجع له الفضل بتعريف المسلمين العرب بالفلسفة اليونانية القديمة، برع في مجالات الفلك والفلسفة والطب والرياضيات وعلم النفس والكيمياء التي ألف حولهم العديد من المصنفات والكتب.

59- [260-339] فيلسوف بارز في عصره عرف بالمعلم الثاني بعد Aristotle، يرجع له الفضل في إدخال مفهوم الفراغ في علم الفيزياء، كتب في المنطق والفلسفة والرياضيات.

60- [732-808هـ] علم من أعلام المسلمين مؤسس علم الاجتماع ومؤرخ فذ، اشتغل في الفلك والاقتصاد والرياضيات وشئون العسكرية، أشهر مؤلفاته العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.

والمجريات، وهنا يكمن جوهر الخلاف بين فلاسفة الإسلام وفلاسفة الغرب حول حقيقة نظرية المعرفة بأن ميدانها ومحيطها لا ترتكز كليا على أصل المعرفة وطبيعتها كما عند الإنسان فقط، بل تشمل العلاقة ما بين الإنسان وربه وهذا ما تفتقده الفلسفة الغربية.

وهكذا يقوم موقف العقليين على التسليم بأن للعقل مبادئ جوهرية وفطرية هي التي تقوده إلى معرفة حقائق الأشياء، لذلك فإن الصورة المثلى للمعرفة عند العقليين هي تلك التي يمثلها البرهان الرياضي، وهذا يفسر سبب أكثر معتنقي هذا المذهب من علماء الرياضيات الذين بالغوا في توظيف الأدوات والمناهج الرياضية للتعرف إلى مكونات الحياة، وعلى رأسهم أبو الفلسفة العقلية الحديثة Descartes، فهو بجانب كونه فيلسوفا إلا أنه عالم رياضي، كان الشك عنده مفتاح المنهج، بينما العلم الرياضي كان مفتاح المذهب، كذلك الفيلسوف والعالم الرياضي Spinoza الذي يرى بأن المعرفة حالة من صفاء الذهن يتم التوصل إليها بتصحيح الفهم عبر تنقيته من الأفكار الغامضة المبهمة التي تنشأ من الخيال والإدراك الحسي، وأيضا الفيلسوف والعالم الرياضي Leibniz الذي يعد الأكثر تطرفا في هذا الاتجاه زاعما بأن القضايا الصادقة لا يمكن الإلمام بها إلا بالاستدلال العقلي الخاص[61]، ونتيجة لانغماسه في ربط المعرفة البشرية بالعمليات الرياضية، قام بتوحيد اللغة الدولية عبر ترميز وترقيم المعارف البشرية المتفق عليها والتي تدرك بالعقل لا بالحس أو التجربة، كالإشارات والإرشادات والتعليمات.

مصادر العقل للمعرفة. يقوم الإدراك البشري على نشاطين أساسيين، **الأول** التصور، وهو الإدراك البسيط لمعاني الأشياء التي تتكون من المعارف العامة كتصور النور، الظلام، الحر، البرد، الصوت، المال وعلى نحو ذلك. وتعد أبرز النظريات التي تعرضت لهذا النشاط نظرية التذكر[62] لـ Plato والمدرسة الديكارتية[63] والفكر الكانتي[64]، وشيخ

61- الموسوعة الفلسفية المختصرة، صفحة 418.

62- تسمى أيضا نظرية الوجود أو عالم المثل. وتقوم النظرية على أساس أن التصورات كامنة في النفس البشرية، وأن النفس كانت مستقلة عن البدن ومتصلة بالحقائق المجردة عن المادة، ثم هبطت النفس إلى العالم المادي واتصلت بالمادة عبر البدن التي أثرت على النفس فنسيت ما عرفته، ثم بعد ذلك استطاعت النفس تباعا استذكار الحقائق والمعلومات عبر الحواس. فالمعرفة بالنسبة لـ Plato عملية تذكر. وقد فندت هذه النظرية من قبل تلميذه Aristotle وكذلك من علماء المسلمين.

63- نسبة للفيلسوف والعالم Descartes الذي تقوم فلسفته على الفصل بين النفس وجوهره الفكر والجسد المادي، ونتيجة لهذا الفصل لا تكون التصورات مجرد انطباعات حسية. قسم Descartes التصورات نحو ثلاثة أوجه [1] التصورات الفطرية التي يقبل العقل بصدقها دون الحاجة للتمحيص والبرهان وهي مصدر المعرفة [2] التصورات المكتسبة من النشاط اليومي والاحتكاك بالظروف الحياتية والمعيشية [3] التصورات الخيالية أو المصطنعة.

64- نسبة للفيلسوف الألماني Kant الذي أشار لوجود مقولات أي معاني التي ترتبط من خلالها الظواهر والأحداث

الإسلام ابن تيمية[65]. **والثاني** يتمثل في التصديق، وهو الإدراك المركب الذي ينطوي على فعلين أوله كشف الواقع الموضوعي ثم إطلاق الحكم بين شيئين، مثل تحريم الربا فهو إدراك مركب ميز بين أمرين لكل منهما حكم خاص مستقل.

ولتبسيط العلاقة بين التصور والتصديق، ينظر للتصور بأنها الأحرف الهجائية المجردة، وعندما يتم تركيب كلمات منها ذات دلالة ومعنى واضح يتولد التصديق، لذلك لا يرتبط العلم بالتصور بل بالتصديق كون العلم يكمن في الأحكام لا المقولات أي التصورات، الأمر الذي دعا إلى عزوف معظم الفلاسفة الانطلاق من التصور للاستدلال على المعرفة، فجعلوا من التصديق منصات للتحقق من المعارف.

وفي هذا السياق، نهى معلمنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم التفكر في ذات الله كونه ليس محسوسا أو قابلا للقياس فيتصوره العقل البشري، فقال صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم «تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته فتهلكوا»[66] .

سمات المعرفة العقلية. أشار Descartes إلى أن السمات المعرفية العقلية تتميز عن سائر المعارف الأخرى بأصلين أساسيين، **الأول** الحتمية أو الضرورية وهي وجوب تصديق المعرفة حتى وإن خالفت التصور العقلي، مثل النماذج الرياضية، أما **الثاني** فهو الكلية التي تمثل صدق الحكم في كل زمان ومكان دون النظر لتبدل الأحوال. والكلية بخلاف التجربة لا تحتاج لاستدلال ولا برهان لإثبات الحقيقة، إلا أن بعض الفلاسفة أمثال Leibniz and Spinoza شككوا في ما ذهب إليه Descartes كون هذه السمات هي من الخواص الإلهية.

أدوات العقل في التوصل للمعرفة. يرى Descartes أن الحدس والاستنباط هما ركنا العقل، وإكسيره للتوصل لمعرفة الأحداث والأشياء والإحاطة بالأمور. والحدس كما أشرنا

والأشياء ربطا ضرويا بالزمان والمكان، وهذه المقولات فطرية تكوّن التركيب الداخلي للتصورات. والمقولات الكانتية مقسمة إلى أربعة أقسام الأولى: الجهة وتتكون من [1] الوجود [2] الإمكان [3] الضرورة، الثانية: الكم وتتكون من [1] الوحدة [2] الكثرة [3] الشمول، الثالثة: الكيف ويتكون من [1] الواقع [2] السلب [3] التحديد، وأخيرا: الإضافة [1] الجوهر والعرض [2] العلة والمعلول [3] التبادل.

65- قال عن التصور بأنها موجودات يصورها الإنسان أما بحواسه الظاهرة كالطعم واللون والرائحة، أو بمشاعره الباطنة مثل الحب والكره.

66- رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي.

سابقا بأنه رؤية عقلية مباشرة وإدراك يقيني لا يعتمد على وسائط مثل الحواس أو الخيال، فهو نور فطري غريزي يمكن العقل من إدراك كلي للفكرة دون مقدمات، لذلك يرى بأن منزلة الحدس أعلى من المعرفة التجريبية. أما الاستنباط فهو أحد أنشطة الاستدلال غير المباشر الذي يعالج المعرفة عبر سلسلة من أنشطة البحث والتحقق والتمحيص التي تتجه من العام للخاص ومن الكل للجزء.

وبناء على مبادئ المذهب العقلي نستخلص الحقائق التالية:

1. يرتكز ميدان المعرفة البشرية على المعلومات العقلية الأولية مثل مبدأ العلية القائم على امتناع الصدفة، ومبدأ عدم التناقض بوجود النفي وإثباته معا.
2. حقل المذهب العقلي متصل بالعلوم الرياضية لكنه لا يتجاهل معالجة القضايا الميتافيزيقية.
3. طبيعة الفكر استنباطية يتدرج من القضايا العامة نحو الخاصة ومن الكليات للجزئيات.
4. لا يقلل دور التجربة القائم على القوانين العقلية في ميادين المعرفة وكشف الأسرار، إلا أن دوره ثانوي.

ويعد الإمام الغزالي أفضل من صاغ الإطار النظري للعقل بقسميه العقل الفطري أو النظري أو المطبوع، والعقل الكسبي أو العلمي أو المسموع وبه يتفاوت البشر ويتمايزون وذلك على النحو التالي:

العقل الفطري

1. العقل أداة للإدراك وبه تدرك الأشياء النظرية باختلافها، كإدراك استحالة الجمع بين النقيضين، وأن الكل أكبر من الجزء.
2. العقل هو العضو الحازم في ترتيب وتصنيف سائر المخلوقات وبه أصبح الإنسان السوي سنام هرمية المخلوقات.
3. يبدأ العقل بإجراء العمليات الذهنية عندما يبدأ الإنسان بالتمييز، حينئذ يدرك الإنسان أعمال الجواز والوجوب والاستحالة والكل والجزء.

العقل الكسبي

1. هو نتاج النشاط الذهني الذي يمنح صاحبه القدرة على تحديد العلاقة بين الأشياء

والخروج بالأحكام.

2. الاستغلال الحسن للعقل يمنح الإنسان السوي القابلية للإدراك والتفكر والتدبر والفهم، فالعقل غريزة يتهيأ بها الإنسان لإدراك العلوم بتنوعها.
3. العقل له قابلية التجديد والتكيف والتطوير والتحديث وفق الظروف التي يعيشها العقل البشري من تجارب وخبرات وأحداث وممارسات واكتشافات.
4. يتأثر العقل بالاتجاة الفكري لصاحبه فيؤثر كليا بملكة الضبط والتحكم وتسكين النفس.

المذهب الحسي أو المذهب التجريبي Empiricism الحس في اللغة الظن، والمحسوس هو المدرك بأحد الحواس والتي تنقسم إلى نوعين، الحواس الظاهرة وتشمل على البصر والسمع واللمس والذوق والشم، والحواس الباطنة مثل المشاعر والألم والحركة[67]. يقول أنصار هذا المذهب بأن جميع المعارف الناشئة مصدرها التجربة القائمة على المدركات الحسية كونها مخزن التصورات القائمة في العقل الإنساني التي تمد الإنسان بالمعرفة. تاريخيا، يمتد سبر غور المعرفة التجريبية للفكر الأبيقوري، إلا أنها لاقت رواجا عند الرواقيين الذين حصروا المعرفة بالحس والتجربة دون نفي فاعلية العقل في استحداث المعرفة، وفي العصور الوسطى تصادم هذا الفكر مع الفكر الكنسي المهيمن على سائر أنشطة الحياة والقائل بالنقل كمصدر للمعرفة، فتعرض مناصرو الفكر التجريبي لأنكى أنواع التعذيب والاضطهاد المعنوي والمادي وملاحقة أصحاب هذا الفكر في جغرافية الدولة الكنسية الممتدة في أصقاع العالم، ومع بداية العصر التنويري وظهور الدولة القومية وإعلان الرأسمالية الصناعية، أصبح الفكر الحسي مذهبا معتبرا له أعلام ورواد أبرزهم Francis Bacon , John Locke & David Hume.

قام Locke بتفسير التناغم والترابط العلمي بين التجربة والحس، حيث قوّم الحس مقام التصور وهو مصدر التصورات في العقل البشري ، بينما التصديق يقع في مجال التجربة، لذلك فإنه يرى التصديق منبع المعرفة بصفتها تشمل الأحكام التصديقية القائمة على التصورات. وقد عالج القرآن الكريم هذا الرأي في قول الله تعالى ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [67: 10]، فهذه الآية تؤكد أن المدركات الحسية كالبصر والسمع لا تمثل المعرفة بذاتها بل هي دالة يسترشد بها الإنسان على الوجود من حوله ليعالجها في عقله فينتهي به التصديق على حكم تصوري على هيئة معرفة ناضجة.

67- الدكتور عبدالرحمن الزنيدي: مصادر المعرفة وموقف الإسلام منها [دراسة نقدية] ، 1406، صفحة 345.

فإذا عطل الإنسان نشاطه الذهني القائم على الحق سيظل طريقه ويستحوذ عليه الفكر الشيطاني الذي يقوده للمعرفة الوهمية وزيف الحقائق فيصبح معاندا لدودا للحق، وقد صور القرآن هذا الصنف من البشر بأنهم ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [7: 179].

ويعد Locke أول من طبق الفكر التجريبي في الفلسفة من خلال بحثه في نظرية المعرفة، معلنا رفضه لأهم مبادئ الاتجاه العقلي وإنكاره أن تكون المعرفة الإنسانية أولية في العقل سابقة على التجربة. فأشار إلى أن الأفكار تتوالد في الذهن نتيجة للتجارب والخبرات والممارسات العملية، فالعقل كما صوره ورقة فارغة من أي علوم أولية وعبر التجربة الحسية تخط هذه الورقة سطورها بالخبرات والإدراكات والتدبر والتأمل، بل ذهب Locke لأبعد من ذلك عندما منح نشاط الإحساس منزلة سابقة على نشاط التفكير، بمعنى ما لا يوجد في الحس لا يوجد في الواقع[68]. كما قسم Locke مصادر المعرفة القائمة على التجربة إلى:

1. مصادر مكتسبة بالتجربة وهي بسيطة مثل المعاني المحسوسة بالحواس الظاهرة.
2. مصادر مدركة عبر الذاكرة والانتباه، أو الجمع بينهما.
3. مصادر مركبة تعتمد على التفكير.

أما George Barclay أحد أعمدة الفكر التجريبي فيؤمن بأن أفكارنا تمثل العالم الخارجي، منكرا أي وجود لا يدرك بالحس ولا يكتشف بالتجربة، فوجود الشيء وإدراكه أمران لا ينفصلان. بينما Hume يقوم مذهبه التجريبي في المعرفة على أساس أن نسيج المعرفة يتألف من الإدراكات الحسية التي تنقسم بدورها إلى [1] الانطباعات وتشمل الأحاسيس والمشاعر والانفعالات [2] الأفكار وتشمل ما تنتجه الانطباعات من خواطر وصور ذهنية. والانطباعات كما صورها تتميز بالحيوية والقوة والوضوح وهي تسبق الأفكار، وعن طريق المزاوجة بين الانطباعات والأفكار تنشأ المعرفة البشرية، لذلك فهو ينكر وجود الأفكار الفطرية.

فالعقل عند Hume مجرد مستودع للانفعالات التي تنبثق منها المعاني، وهو بذلك قد خالف Locke الذي وصف العقل بأنه مجموعة من المعاني المركبة من الجمع[69] والتجريد[70]

68- د. عزمي إسلام: جون لوك، صفحة 52.

69- مرحلة يتم فيها تجميع معاني الأشياء البسيطة كالحر والبرد والحب والكره.

70- مرحلة يتم فيها الفصل بين الخصائص المشتركة بين الجزئيات والخصائص الذاتية لكل منها.

والمضاهاة[71]. كما انتقد Hume قانون العلية الذي يسمح باستدلال المعلول الحاضر على العلة الماضية أو على المعلول المستقبل سعيا للتخلص من المبادئ الأولية التي تنافي النزعة التجريبية، إلا أنه تعرض لانتقاد لاذع وقاس كونه عجز عن تبرير وتفسير لآلية انتقال المعرفة التجريبية من الماضي مرورا بالحاضر نحو المستقبل، وفي إثر هذا الانتقاد برز مذهب آخر في الفلسفة المعرفية وهو المذهب النقدي للفيلسوف Kant Immanuel الذي تقوم نظريته بالخلط بين الفكر العقلي أو المعرفة العقلية والفكر التجريبي أو المعرفة التجريبية، مستدركا بأن توظيف العقل بمعزل عن التجربة مصيره السراب والوهم، ومصير التجربة الفارقة للعقل والتدبر هو الجمود. وعلى الرغم من هذا الانتقاد لـ Hume إلا أن مدرسته استمرت وتوسعت فكريا وضمت مجموعة من المفكرين الذين بنوا نظرياتهم وفق مرئياته، أبرزهم James Mill[72] , John Stuart Mill[73] Herbert Spencer[74] ، كما انبثقت من نظرية Hume المدرسة الفلسفية الوضعية لصاحبها Auguste Comte وهي مدرسة تنكر الميتافيزيقية وأي معارف أولية ضرورية وتحصر المعرفة في نطاق التجربة.

ويمكننا بإيجاز الإشارة لأهم مبادئ المذهب التجريبي:

1. تعتمد المعرفة البشرية كليا على التجارب والإدراكات الحسية.
2. حقل المذهب التجريبي متصل بالعلوم الطبيعية وميادين التجربة.
3. طبيعة الفكر استقرائية يتدرج من القضايا الخاصة نحو العامة ومن الجزئيات للكليات.
4. عجز المذهب التجريبي عن إثبات المادة بالتجربة، مكتفيا بالتعرف إلى ظواهر المادة عبر المدركات الحسية.

مسألة طبيعة المعرفة. طبيعة المعرفة تساعد الباحث على تشخيص النسيج المكون

71- مرحلة التي يكوّن فيها العقل المعاني المندرجة تحت اسم الإضافة.

72- [1773-1836] إنجليزي، والد John Stuart Mill. كاتب صحفي ومؤرخ، له عدة مصنفات في التاريخ والاقتصاد والفلسفة، أبرزها تاريخ الهند البريطانية، مبادئ الاقتصاد السياسي، تحليل العقل الإنساني.

73- [1806-1873] إنجليزي، فيلسوف وكاتب تخصص في المنطق ومناهج البحث العلمي، يعد من أكبر دعاة مذهب المنفعة، ضبط الاستقراء علميا من خلال صياغة القوانين المؤدية للمعرفة العلمية، والقوانين هي [1] منهج الاتفاق [2] منهج الافتراق [3] منهج التغيرات [4] منهج المشترك بين الاتفاق والافتراق.

74- [1820 - 1903] إنجليزي، أحد أبرز الفلاسفة تأثيرا في نهاية القرن التاسع عشر، ينظر له بأنه المعلم الثاني بعد Auguste Comte في علم الاجتماع، ساهم في ترسيخ الارتقاء، إلا أنه اشتهر في نظرية التطور.

للمعرفة ذاتها والعلاقات المكونة لها عبر طرح مجموعة من الأسئلة الاستكشافية حول ماهية طبيعة المعرفة، سواء كانت مثالية فيرتبط وجود المعرفة بوجود العارف، أو واقعية تستقل فيها المعرفة عن العارف. وعلى هذا النحو تباينت وجهات نظر الفلاسفة في تحديد طبيعة المعرفة بين المذهب المثالي والمذهب الواقعي أو المزج بينهما في صورة المذهب النقدي.

المذهب المثالي Idealism. اتجاه فلسفي يرد الوجود كله إلى الفكر ويرى أن الأشياء الطبيعية لا وجود لها بمعزل عن ذهن يحيطها ويدركها. يعد هذا المذهب الأكثر شيوعا وقبولا في الحضارة الغربية إبان العصور الوسطى لدعمه لمبادئ وأحكام وتوجهات السلطة ولمواءمته للفكر الكنسي. فالاتجاه العام السائد في هذا المذهب هو النظر إلى الأشياء الطبيعية باعتبارها غير مستقلة بنفسها ولا تقوم بذاتها، وإنما تعتمد وجودها في العقل، والحقيقة النهائية تكون في نظرهم ذات طبيعة عقلية أو ذهنية. ويرى أنصار المذهب بقدرة الأفراد على الإحاطة بالمعرفة وتدبر مفاهيمها عبر الاتصال الفكري والتأملي، ومن خلال المعالجة الذهنية دون الحاجة لإخضاع الموضوعات للتجربة وللقوانين الفيزيائية بما فيها المادة والحركة والقوة، كما يرون استحالة إدراك المجريات الطبيعية بمعزل عن العقل الذي لا مناص منه لاكتساب المعرفة والإحاطة بالعلوم.

ظهر المذهب المثالي في صور متنوعة، أبرزها المثالية المفارقة عند Plato، والمثالية الذاتية عند Berkeley ، والمثالية النقدية عند Kant والمثالية المطلقة عند Hegel.

المثالية المفارقة عند Plato. المُثل كما صورها Plato تجسد الموجودات الحقيقية المرتبطة بعالم المعقولات، وتعد مهد العالم وأنموذج للأشياء الحسية. تقوم نظريته في المعرفة على أساس الفكر الثنائي للأشياء كتقابل المظهر والحقيقة، والتغير والثبات، والحواس والعقل. وفي ضوء ذلك، تمايزت المعرفة عنده ما بين [1] المعرفة الظنية المرتبطة بعالم الأشياء المادية ومصدرها الحواس وتتميز بأنها معرفة متغيرة تهتم بالمظهر لا بالجوهر [2] المعرفة اليقينية المرتبطة بعالم المعقولات المنفصلة عن المادة ومصدرها العقل وهي معرفة ترتبط بالحقيقة والثوابت.

المثالية الذاتية عند Berkeley. اتجاه فلسفي قائم على التجربة والإدراك الحسي يؤكد الاتصال العضوي بين العالم الموضوعي والنشاط الإدراكي الحسي للإنسان، ومن ثم

القول باستحالة استقلال المادة خارج الإدراك البشري، لذلك فسر الوجود بأنه الإدراك وإن وجود الشيء يكون بإدراكه، وانتهى بأن كل الأشياء التي نسميها مادة ما هي إلا انعكاسا لتجارب الإنسان، ولا توجد إلا بوصفها إدراكات قائمة على التجربة.

المثالية النقدية عند Kant. تذهب مثاليته بأهمية فحص القدرات العقلية والإمكانيات الذهنية للأفراد قبل إخضاعهم للاكتشافات المعرفية، وهو إجراء معياري لتصنيف الأفراد حسب قدراتهم العقلية. بمعنى أنه مزج بين المذهبين العقلي والتجريبي، وجمع بين صورة المعرفة التي يقدمها العقل ومادة المعرفة التي تقدمها التجربة، والتأليف بين التصورات العقلية التي تنظم التجربة والإدراكات الحسية التي تقدم المادة الخام التي تنظم وفقا لتصورات العقل. ويرى بأن التصورات العقلية تكون فارغة إذا لم ترتبط بالإدراكات الحسية، وأن الإدراكات الحسية تغدو عديمة في حال خلوها للتصورات العقلية، ومن خلال هذا الترابط فإنه معرفتنا تقتصر على ظواهر الأشياء Phenomena، أما الأشياء ذاتها Noumena فلا يمكن إحاطتها وإدراكها وكشف مكنونها وسرها، فلا الحواس أوالتجارب تكشف مكنون الأشياء ولا العقل يستطيع الغور في أعماق الأشياء كما عند Kant.

المثالية المطلقة عند Hegel. رائد المثالية المطلقة ومؤسس المثالية الجدلية، قال بعلو منزلة الروح[75] على المادة، وإن الفكر هو المبدأ الحقيقي للطبيعة والروح، لذا فإن المصدر الأساسي للوجود عنده ليس العقل الإنساني بل هو العقل الكلي أو الروح المطلقة[76]. أيد مثالية Berkeley الذاتية من حيث الشكل في كون مصدر الوجود العقل، لكنه اختلف معه في تحديد ماهية العقل، حيث يرى بأن المعرفة كلها عقلية وأطيافها ومفاهيمها ما هي إلا وجهات نظر متعددة لشيء واحد هو العقل، أما الإحساس فهو ضرب من ضروب النشاط العقلي، بل وحلقة من حلقات النشاط العقلي. والمعيار عنده في التمييز بين أنشطة العقل هو الموضوع ذاته، فإذا كان نشاط العقل يتعلق بموضوع حسي سُميَّ النشاط في هذه الحالة إدراكا حسيا ، وإذا كان موضوعا ذهنيا سُميَّ إدراكا ذهنيا.

المذهب الواقعي Realism. يعتبر المذهب الواقعي المرآة العاكسة للمذهب المثالي القائل برد الوجود كله للفكر، ويعلق وجود الأشياء على إحاطة العقل لها، وهذا ما ينكره

75- يقصد بالروح العقل أو الفكر البشري.

76- روزنتال: الموسوعة الفلسفية، صفحة 456.

المذهب الواقعي بإمكانية إرجاع الوجود إلى الفكر. يرى المذهب أن للكون وجودا مستقلا لا يتوقف على الإدراك، وأن الأشياء المادية توجد مستقلة عن الخبرة الإنسانية، وأن العالم الطبيعي هو المجال الواقعي الوحيد الذي يمكن معرفته واكتشافه عبر التجربة الحسية. لذلك فهو يؤمن بمناهج العلم الطبيعي ونتائجه ويرى أن المعرفة الفعلية هي التي تستمد من المعطيات التجريبية، وأن العلم الحقيقي هو الذي يمكن إخضاعه للتجربة الحسية. وبخلاف المذهب المثالي الذي يقول بثنائية الوجود ما بين عالم الطبيعة وعالم الميتافيزيقيا، يميل المذهب الواقعي مع قطبية الوجود والمتمثل بعالم الطبيعة. ويعتبر المذهب الواقعي هو أكثر المذاهب التصاقا بالعلم ومناهجه، كما أن المذهب المثالي هو أقرب المذاهب الفلسفية للدين والأخلاق.

وفي ما يلي أبرز صور المذهب الواقعي:

1. الواقعية الفطرية Native Realism لون فلسفي ينظر إلى العالم نظرة تلقائية دون فحص أو نقد، حيث يشخص الأمور ماديا ويرى الأشياء كلها توجد في العالم الخارجي مستقلة عن الوعي الإنساني.
2. الواقعية الجديدة New Realism اتجاه فكري ينظر للمعرفة بوصفها حلقة من حلقات الوقائع الطبيعية، ويميل لحل المشكلات أكثر مما يتجه لبناء المذاهب، لذلك يهتم بالعلم ويلتزم بالوقائع ولا يتجاوز التجربة.
3. الواقعية النقدية Critical Realism نمط فلسفي لا يتقبل العالم الخارجي كما هو بل يخضعه للفحص والنقد اعتمادا على القوانين العلمية المبنية على ملاحظة العالم الموضوعي.

المذهب النقدي Criticism. يقول مؤسس المذهب Kant بدينامية المعرفة، وأنها في تحول نوعي دائم ليس بالضرورة للأفضل، تتفاعل من خلالها المبادئ العقلية أي الذات العارفة بالمدركات الحسية التي تلتقط مادة المعرفة لتنقلها للنشاط العقلي الداخلي ليتم معالجتها ذهنيا. انتقد Kant الفكر الإحادي عند كل من المذهب المثالي القائل إن الوجود يدرك فقط بالعقل، والمذهب الواقعي الذي همش دور العقل لصالح التجربة كونها المدخل المحوري لإدراك الوجود الخارجي، مبينا أن الوجود يدرك كليا بالمزاوجة الثنائية بين العقل والتجربة. وقد ميز بين العقل والذهن، فالعقل عنده هو ملكة المعرفة العليا بينما

الذهن ملكة إنتاج الامتثالات أو ملكة تلقائية المعرفة[77]، كما قسم العلوم وفق نظرية المعرفة إلى:

1. **العلوم الرياضية**. تشمل الأحكام العقلية السابقة التجربة كونها تعالج موضوعات فطرية.
2. **العلوم الطبيعية**. تشمل الأحكام العقلية القائمة التجربة، مع استبعاد المادة كونها خارج نطاق حدود الإدراك الذهني.
3. **العلوم الميتافيزيقية**. هي العلوم التي يتعذر التعرف عليها عن طريق التجربة، كونها علوماً تنضوي على أحكام تركيبية أولية مستقلة عن التجربة.

ويعد هذا الاتجاه الفكري أقرب الاتجاهات لمفهوم المعرفة ضمن سياق الاقتصاد المعرفي، فإنتاجية المعرفة هي نتاج المزاوجة الثنائية بين الإدراك العقلي والتجربة العملية لمجريات الحياة ومكوناتها، فلا يمكن الانطلاق في معالجة المعرفة في صورها المتنوعة وهي [1] المعرفة الخام [2] المعرفة المشتقة [3] المعرفة التحويليه من منظور المذهب المثالي أو المذهب الواقعي كونهما يجسدان الفكر الإحادي وهو فكر لا يتوافق مع مقاصد الاقتصاد المعرفي القائم على العقل والتجربة. وعليه، فإن أي معرفة تنطلق من منصة المزاوجة الثنائية للمذهب النقدي، تكون أقرب نفعا لتحقيق مأمول الدول في تحقيق الثروات عبر التوظيف الأفضل للمعرفة في الدائرة الاقتصادية.

علميا يستفاد من ذلك في تطوير المناهج الدراسية والعلمية والتدريبية، كذلك في مجال الدراسات البحثية والعلمية والأكاديمية الموجهة لمفهوم الاقتصاد المعرفي أن تكون مشتملة على منهج متوافق مع هذه المزاوجة.

77- الدكتور عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الثاني، صفحة 273.

المبحث الثالث

مجالات نظرية المعرفة

المعرفة نسيج شبكي من الخبرات والمهارات والمعرفة الفنية والعلاقات الإنسانية القائمة على العمل الجماعي كونها نشاطاً اجتماعياً تراكمياً[78] عبر العصور، فلا يمكن فهم ماهيتها دون الغور في الطبيعة الاجتماعية لشرائح المجتمع التي تسهم بشكل مباشر في تأسيس المعرفة البناءة. فنظرية المعرفة ليست نظرية فلسفية فحسب، بل نظرية اجتماعية ونتاج بشري ضمن نطاق مجتمع يرتبط بعلاقات اجتماعية قائمة على تبادل الخبرات واكتساب المهارات ونشر المعرفة[79] . وهي بذلك تتجاوز حدودها الفلسفية نحو الجوانب الاجتماعية لشتمل الميادين المتعلقة بالإنسان، فلا يمكن تصور القدرة على إنتاج المعرفة بشكل مستقل عن الواقع الاجتماعي.

لذا يركز هذا المبحث على دراسة طبيعة التداخل بين نظرية المعرفة بمجالات المجتمع والتربية ومناهج التعليم.

نظرية المعرفة في المجتمع. يقصد بعلم اجتماع المعرفة Sociology of Knowledge وهو ذلك العلم الذي يختص «بدراسة الطبيعة الاجتماعية للمعرفة باعتبارها حقيقة مجردة تمهيدا لمعرفة نطاق الارتباط بين المعرفة والوجود الاجتماعي»[80]. ولأنه علم يختص بدراسة المعرفة كونها ظاهرة اجتماعية، فإنه يدرس نظرية المعرفة في ضوء [1] المعرفة التجريدية لطبيعة العلاقة بين مستهلك المعرفة والمعرفة ذاتها [2] الأثر البيئي في تشكيل المزاج العام للذات العارفة.

وفي إطار دراسة الطابع الاجتماعي للمعرفة، يعد الفكر الإسلامي أساس هذا العلم، فهذا المفكر الأندلسي صاعد الأندلسي[81] يعد أول من تكلم عن الطابع الاجتماعي للمعرفة، مؤسسا بذلك القواعد الأولية لعلم اجتماع المعرفة. حيث قام صاعد بدراسة

78- أحمد القصير: منهجية علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، صفحة 38.

79- أحمد القصير: منهجية علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، صفحة 38.

80- علم حديث نسبيا لا تزال حدوده آخذة في التبلور.

81- [420 - 462هـ] صاعد بن أحمد التغلبي، أحد كبار علماء الشريعة في الأندلس ومؤسس علم اجتماع المعرفة وأول من وضع حجر أساسه في كتابه الفذ طبقات الأمم.

صنوف العلوم والمعارف لا سيما مجال الطب والصيدلة وربط تطورها بنمو وازدهار المجتمعات فقسم الأمم لطبقات من حيث التطور العلمي والمعرفي نحو مرتبتين [1] **الأمم النشطة** وهي أمم تهتم بالعلوم العامة وتسعى لتطوير قدراتها وخبراتها وتنمية مهاراتها، وهي في تحول مستمر نحو الأفضل، حيث امتزجت عقولهم بشغف المعرفة والعلم وصرفوا عنايتهم نحو نيل فضائل النفس والحكمة والرفعة والسمو، أبرز هذه الأمم شعوب اليونان والهند ومصر والفرس والكلدانيين والعبرانيين والروم والعرب وبني إسرائيل [2] **الأمم الخاملة** التي تعتمد على مخرجات الأمم النشطة لتسيير شئون حياتها، فهي أمم يغلب على شعوبها الجهل والتخلف والجمود والبلادة والاستبداد، وقتل الإبداع ومحاربة الناجحين المبدعين، فجمدت قرائحهم وعدموا الفهم ورجاحة العقل، فصارت أمزجتهم باردة وأخلاقهم فجة لم يعرف عنهم نقل الحكمة والمعرفة والعلوم مثل الجلالقة والبربر وأكناف المغرب.

وفي النظر لواقعنا المعاصر، نجد أننا نعيش الهرم الصاعدي(82) المنكوص ضمن محيط الدول العربية والإسلامية التي خرجت من الشريحة الأولى لتستقر منذ زمن في الشريحة الثانية الخاملة غير المنتجة. حيث بات إنجاز الدول العربية هو المحاكاة المعكوسة للغرب في التطور التكنولوجي وهي محاكاة لا تعبر عن مرئياتها ورغباتها في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، بل هي من قبيل سد الفراغ العلمي والمعرفي بتنمية استهلاكية مفرغة لا يمكن أن تستنهض من خلالها.

ويرجع الفضل للصاعدي بربط الهرمية التنموية بالأمم والشعوب، وهي هرمية مكونة من الأثر التعليمي في بناء شخصية الفرد، البيئة الاجتماعية المحفزة للابتكار والتطوير، وأخيرا تحقيق الرخاء الاقتصادي. وهي هرمية تحاكي بدقة تفاصيل البناء القاعدي لمفهوم الاقتصاد المعرفي. والفكر الصاعدي برأي الكاتب يعد أبرز منصة تاريخية منضبطة في إبراز دور المعرفة الإنتاجية في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

يعد الفكر الصاعدي أبرز منصة تاريخية منضبطة في إبراز دور المعرفة في تحقيق الرخاء الاقتصادي، كونه استطاع ربط الهرم التنموي بالحالة المعرفية للأمم.

ثم جاء من بعده الفيلسوف الأندلسي ابن باجة(83) الذي عني برسم البناء القاعدي للعلاقة بين الطبيعة الاجتماعية ونوع المعرفة في كتابه «تدبير المتوحد»، فربط بين مراتب

82- نسبة لتصنيفات المفكر صاعد الأندلسي.

83- [487-533هـ] محمد بن يحيى الكندي السرقسطي المعروف بابن باجة، عالم مسلم جليل، أبرز رواد فلاسفة العرب في الأندلس له العديد من الإسهامات في حقول متنوعة كالسياسة والفلك والطب والرياضيات والعلوم الطبيعية، من أبرز مؤلفاته تأليف إشراقية، رسائل ابن باجة الإلهية، مصنفات في الطب.

المعرفة ومستويات الإنسان ونوع المجتمع الذي يعيش فيه حسب طبيعته إلى ثلاث مراتب:

1. **المرتبة الأولى المعرفة الوهمية.** هي المعرفة التي تخضع للأهواء المتقلبة، وهي مرتبة الإنسان الذي يتبع هواه وتسيطر عليه انفعالاته ولا يستطيع التحرر من الآراء الخاطئة وهي أدنى مراتب المعرفة.
2. **المرتبة الثانية المعرفة النظرية.** مرتبة العلوم النظرية وهي مرتبة الإنسان المتأمل الناظر والمتدبر لملكوت السماوات والأرض، معتمدا على الاستدالال العقلي في التعرف على العلوم النظرية، لذلك يحق له أن يكون عضوا في مجتمع السعداء.
3. **المرتبة الثالثة المعرفة الحدسية.** مرتبة الحدس العقلي وهي أسمى مراتب الإنسان الذي به ينضج العقل في أكمل صوره، مستدركا ذاته بنفسه، فأدرك الأمور في عمقها وأحاط المعارف بجوامعها، وهي مرتبة الإنسان الحكيم الذي يجب العناية به وتوفير البيئة المناسبة له.

كما جاءت فلسفة ابن باجة لتعزز حقيقة كون الإنسان لا يكون كذلك إلا بالقوة الفكرية والقدرة في التأمل والتدبر ومعالجة الموضوعات ذهنيا، فيتطور ويسمو على باقي المخلوقات. والإنسان في تكوينه خليط من كل المخلوقات، ففيه من صفات الجمادات وسلوك الحيوانات، إلا أنه تميز عنهم بالاستغلال الأمثل للقدرة العقلية، ولا يمكن لأي مجتمع كان أن يتطور بمعزل عن تطور الفكر المعرفي للأفراد.

وهنا إشارة واضحة منه إلى أهمية الفكر المعرفي الإنتاجي الذي به تتطور وتسمو الأمم، وهي أهمية يكتمل عقدها بتوفير البيئة الخصبة التي تهيئ أفضل الممارسات والتطبيقات التي تنظر للفرد بأنه الثروة الوطنية التي يستوجب عنايتها وتحصينها من شرور المعارف الخبيثة التي يستغلها في إفساد الآخرين لتحقيق مصالحه الخاصة. وهو استدراك يبين أثر التكوين الاجتماعي على نضج المعرفة التي تفضي لتحقيق الازدهار الاقتصادي للدول، وهو استدراك يتسق مع الإطار العام لمفهوم الاقتصاد المعرفي.

أما ابن خلدون رائد علم الاجتماع، فأسس لنفسه منهجا تاريخيا علميا يرتكز على دراسة الظواهر الاجتماعية كل على حدة ثم دراسة طبيعة العلاقة ما بين هذه الظواهر وأثرها منفردة ومجتمعة على التنمية البشرية والنهضة العمرانية، وفي مقدمته الشهيرة،

أشار صراحة إلى التلازم الحتمي والاقتران الأزلي بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي بالتقدم العلمي والإنتاج المعرفي، وهو تلازم أحدث تمايز بين المجتمعات.

كما أكد أن المعرفة لا يمكن أن تنمو وتزدهر وتتطور إلا في مجتمع تتوافر فيه سبل الرقي واحترام القوانين وإكبار العلم وتبجيل العلماء وتوفير البيئة التشغيلية التي تساعد على تعزيز قواعد المعرفة في المجتمع، مؤكدا بأن هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مسار التحصيل المعرفي للمجتمعات والتقدم في علومها والرغبة في استكمال النهضة العمرانية، فمن حيث **العوامل الداخلية**، فهي عوامل يمكن التحكم بها وتطويرها مثل تعزيز وتشجيع وتنمية الجوانب الفكرية والثقافية والأخلاقية وتوفير البيئة التشغيلية الداعمة للأفكار المتميزة وتكريس ثقافة تبجيل العلم العلماء، واحترام القوانين العامة المنظمة للمجتمع، أما **العوامل الخارجية** والتي لا يمكن التحكم بها تتمثل في الميزة الجغرافية للمجتمع وقربها من مدن العلم والمعرفة، وكذلك الجهل العام المركب في البيئة المحيطة بالمجتمع.

ومما سبق، نستطيع الزعم نظريا بأن الأنموذج الإسلامي له قصب السبق في بناء النواة القاعدية لمنظومة الاقتصاد المعرفي عبر التأكيد على [1] أهمية الربط الإنتاج المعرفي بالرخاء الاقتصادي من خلال الدفع بالتعليم المستمر والتطور المجتمعي [2] الحث على تحسين البيئة التشغيلية الفعالة [3] تعزيز الإدارة والإرادة للسلطة في بناء المنصات المعرفية [4] تطوير المجتمع معرفيا وهو ما يسمى حاليا بمجتمع المعرفة. مما يمكننا القول بسابق الفكر الإسلامي على الفكر الغربي بتأصيل قواعد الاقتصاد المعرفي ضمن الإطار النظري.

أما على صعيد الفكر الفلسفي الغربي، فإن أدبياته في علم الاجتماع تزخر بالعديد من مساهمات العلماء والفلاسفة خاصة الفرنسيين الذين أسهموا في رفعة العلوم إبان عصر التنوير الأوربي. فمثلا الفيلسوف والمفكر [84] Condorcet Nicolas درس عبر مؤلفه القيم «مقال تاريخي في تقدم العقل البشري» Sketch for a historical picture 1795 of the progress of the human mind تطور علم الاجتماع عبر العصور الوسيطة والوسطى حتى القرن الثامن عشر، مبينا أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والتاريخية على تطور الفكر الإنساني، وأن المخزون الاجتماعي والإرث المعرفي يعدان اللبنات الأولى في تطوير العلوم والمعارف وتمايز المجتمعات.

84- [1743 - 1794] فرنسي، فيلسوف وعالم رياضيات، لعب دورا بارزا في الثورة الفرنسية.

إلا أن فلسفته تعرضت فيما بعد لانتقادات واسعة كونها تميل للمثالية العقلانية التي لا تتناسب والتغيرات الاجتماعية الأوربية، وأبرز من انتقده مواطنه Saint Simon ذو النزعة الاشتراكية الذي أكد على قوة العلاقة بين النظم المجتمعية وأنواع المعارف التي تتوافق معها مثل النظم الاستثمارية التي تقابلها المعرفة المالية، والنظم الصناعية التي تقابلها المعرفة التقنية وهكذا، ومن ثم ضرورة دراسة هذه العلاقات بهدف تطويرها وتنميتها عبر إخضاع المجتمع للدراسة العلمية، كما يرى أن الإنتاج المعرفي للمجتمعات قد تكرس بفعل الجهود الجماعية وليس الفردية كما صورها Condorcet الذي يميل للقول بأن المعرفة سابقة على المجتمع.

أما Auguste Comte مؤسس كل من المذهب الوضعي Positivism وعلم الاجتماع الوضعي، يميل مع القول بأن تطور الفكر الإنساني جاء نتيجة للتراكم المعرفي للمجتمعات وتطورها عمرانيا وتنمويا، وأن كلا من المعرفة والتطور الاجتماعي في علاقة أبدية لا يمكن عزلهما عن بعض أو تطور أحدهما بمعزل عن الآخر، بدءا من المرحلة اللاهوتية Theological مرورا بالمرحلة الميتافيزيقية Metaphysical حتى المرحلة الوضعية Positive التي تؤمن بأن الفكر الإنساني لا يدرك سوى المظاهر الواقعية المحسوسة. فجهود Comte تركزت على كشف العلاقة بين الموضوعات دون الغور في كينونتها تمهيدا لوضع القوانين الاجتماعية الحاكمة لها التي تساعد على تكوين المستودع المعرفي في المجتمعات.

وفي المقابل دحض [85] Emile Durkheim فرضية Comte باعتبار المذهب الوضعي هو ركيزة علم الاجتماع الذي يتألف من الأفكار الجوهرية في العقل البشري، وذلك من خلال مؤلفه Sociology of knowledge الذي أكد فيه على وجوبية العلاقة بين طبيعة النمو المعرفي الإنساني وطبيعة النمو المجتمعي، مستدركا بأن للمجتمع تأثيراً جوهرياً في تحديد طبيعة النزعة المعرفية والميل الفكري لدى الشرائح الاجتماعية، لذلك يرى من الأهمية بمكان التركيز على إعادة تأهيل المجتمع في جميع المجالات لكي يقود المعرفة البشرية لما فيه منفعة وخير للأمة.

أما Karl Marx فيرى بأن نمو المجتمع وتطوره يتوقف بالمقام الأول على طبيعة الظروف الاقتصادية خاصة في مجال الإنتاج الذي يحدد شكل وطبيعة العلاقة بين طبقات

85- [1858 – 1917] فرنسي، عالم اجتماعي وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث. أسس نظاما أكاديميا مع Karl Marx و Weber.

المجتمع، لذلك فإن الفكر الإنساني عند Marx أسير حاجاته الاقتصادية القائمة على وسائل الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، ومن ثم أي تغير يطرأ على هذه الوسائل والعلاقات يقابله تغير وامتثال جبري في الفكر الإنساني، وقد أشار في كتابه «الأيديولوجيا الألمانية» 1845 مع زميله Friedrich Engels إلى فكرتين أساسيتين، الأولى تقول بأن العلاقات الإنتاجية هي التي تقود التصورات البشرية وأفكارهم، وبعبارة أخرى ثمة علاقة بين الإنتاج الفكري والإنتاج المادي الاقتصادي وأن الوعي الإنساني مشروط بالبنية الاجتماعية الاقتصادية، ولا وجود للإنسان خارج إطار الشروط المادية للحياة و للإنتاج، بينما الفكرة الثانية تؤكد بأن الطبقة التي تسيطر على وسائل الإنتاج المادي هي بذاتها التي تسيطر على وسائل الإنتاج العقلي، فالإنتاج الفكري في المجتمع يرتبط مباشرة بالسلطة السياسية أو الاقتصادية في المجتمع. لذا فإن الوجود الاجتماعي على حد مزاعمه هو من يقود النزعة الإدراكية والمعرفية عند الإنسان، بينما التقدم العلمي والتقني يحدد طبيعة أفكار المجتمع وميله المعرفي والعلمي، فالطاحونة الهوائية على سبيل المثال خلقت النظام الاقطاعي بينما دولاب الغزل أنشأ النظام الصناعي.

كما ذهب Marx في كتابه 1859 «نقد الاقتصاد السياسي» إلى أن البناء الاقتصادي القاعدي المكون من القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج هو الذي يحدد البناء الأيديولوجي العلوي الذي يعبر عن مجموع الأفكار والنظريات والعلاقات الإنسانية والسلطات العامة. فالقضية الأساسية التي يقدمها Marx أن كل ما يفكر به الإنسان ويريده ويرغب فيه ما هو إلا نتاج حاجاته الاقتصادية التي تحددها طرق الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي يوجدها هذا الإنتاج.

بينما يميل (86) Max Weber نحو المنهج الاستقرائي الذي يظهر الاهتمام بالأفراد وثقافاتهم وتصرفاتهم ونموهم الفكري أكثر من الاهتمام بتطوير المجتمع ككل، كما هو الحال عند Durkheim الذي يتبع المنهج الاستنباطي المتجه من المجتمع نحو الفرد، كما خالف الفكر الماركسي في كثير من مبادئه ولا سيما تفضيله للعالم المادي على العالم الفكري، مشيرا إلى أن الأفكار هي التي تقود سلوك الأفراد بصفتها عاملا محفزا وداعما وليس الحاجات الاقتصادية أو علاقات الإنتاج.

أما (87) Max Scheler فيعد أكثر الفلاسفة الذين تركوا بصمات واضحة في تأصيل

86- [1864 – 1920] ألماني، مفكر اجتماعي واقتصادي له العديد من الإسهامات في مجال العلوم الاجتماعية.
87- [1874 –1928] ألماني، مفكر اجتماعي بارز ورائد في دراسة مجالات الأخلاق والظاهريات phenomenology والتي

وتطوير علم اجتماع المعرفة، وله الفضل في التمييز بين مراتب المعرفة الأربع:

1. المعرفة الاستقرائية التي تشمل كافة العلوم الوضعية.
2. المعرفة العلمية التي تدرك الظواهر الكلية التي يحكمها القانون العام.
3. المعرفة الماهوية القائمة على المعرفة الأولية عن ماهيات الموجودات والأشياء ويتجلى هذا النوع من المعرفة في معرفة الغير وفي المعرفة الفلسفية.
4. المعرفة الميتافيزيقية وهي نتاج الربط بين المعرفة الاستقرائية والمعرفة الماهوية المتمثلة في المعرفة الدينية.

ويرى Scheler المعرفة بأنها نتاج لنشاط جماعي ونقل من واقع لآخر دون أن يطرأ على الأخير أي تغيير، بينما الذي يتعرض للتغيير هو الذات العارفة نتيجة للمعرفة. ويعد Scheler من الأسماء الأعلام في مجال علم اجتماع المعرفة خاصة في مجال نسق المعارف وربطها في سلوك المجتمعات، فمثلا ربط الدولة اليونانية بالمعرفة الفلسفية، بينما المجتمعات الأوربية في العصور الوسيط والوسطى بالمعرفة الدينية، والمجتمع الأوربي بالمعرفة التقنية والعلمية، بينما المجتمعات الآسيوية ارتبطت بالمعرفة الميتافيزيقية، وهكذا وضع Scheler مجموعة من المعارف التي تعتمد على النمط الاجتماعي السائد في المجتمعات الإنسانية التي تتباين مراتبها وفقا لطبيعة المجتمع وتوجهه على النحو التالي وبشكل تنازلي(88):

1. المعرفة الدينية — Religious Knowledge
2. المعرفة الفلسفية — Philosophical Knowledge
3. معرفة الغير — Knowledge of Others
4. معرفة العالم الخارجي — Knowledge of External World
5. المعرفة التقنية — Technology Knowledge
6. المعرفة العلمية — Scientific Knowledge

وقد ساهم كتاب «الأيديولوجيا واليوتوبيا» Ideology and Utopia 1929

أسسها Edmund Husseri وهي تختص بالدراسة الوصفية للظواهر على نحو ما تبدو في الزمان والمكان بغض النظر عما وراءها من حقائق. وعليه فالظاهرية عبارة عن منهج ينحصر في وصف الظاهرة بمعزل عن العلوم الطبيعية ونتائجها وهي بذلك تتعارض مع المذهب التجريبي، ومن جهة أخرى تتعارض مع المذهب المثالي كونها تصرف النظر عن تقديم نظرية في المعرفة كخطوة أولى في الموقف الفلسفي. أما موضوعها فيتعلق بالمضمون العقلي للظواهر وبعبارة أخرى يتعلق بالماهية.

88- جورج غورفيتش: الأطر الاجتماعية للمعرفة، صفحة 12، 68.

لـ Karl Mannheim [89] في توسيع دائرة علم اجتماع المعرفة عبر المواءمة بين عدة مدارس فلسفية واجتماعية كالماركسية والوجودية والبراجماتية لفحص وتحليل نظرية المعرفة من حيث طبيعتها ونشأتها وطرقها وحدودها، مستدركا أهمية التمييز بين مرتبتين من المعرفة هما المعرفة العلمية وهي التي تدرك الظواهر الكلية ويحكمها القانون العام، والمعرفة الاجتماعية التي تدرك الظواهر النوعية ولا تخضع لقانون عام وهي معرفة تتصف بالنسبية كونها لا تنفصل عن الطبقات الاجتماعية.

وعبر نافذة نظريته الأيديولوجية، ميز Mannheim بين الأيديولوجية واليوتوبيا، موضحا بأن علم اجتماع المعرفة يعد أحد فروع الأيديولوجيا Ideology وهو فكر يعكس مجموعة الأفكار المنسجمة مع الواقع والوجود وتسعى للمحافظة عليه، بينما الفرع الثاني منه يختص بنظرية الأيديولوجيا[90]. أما اليوتوبيا Utopia فهي بخلاف الأيديولجية، كونها تسعى لتغيير الواقع بطرق سلمية غير ثورية. وفي هذا الإطار أوضح الدكتور عبداللطيف عبادة في كتابه «اجتماعية المعرفة الفلسفية»[91] أن الفضل يرجع لـ Mannheim في تبويب الارتباطات المعرفية بالأطر الاجتماعية، مبينا بأنها لا تتوقف عند حدود الطبقات الاجتماعية بل تتعدى بعلاقاتها لترتبط بالطوائف الدينية والمؤسسات العلمية والأكاديمية، موسعا بذلك دائرة علم اجتماع المعرفة لتشمل كافة وسائل التعبير والاتصال والرموز التي تتغير بتغير الأوساط الاجتماعية.

ويمكننا بإيجاز تلخيص أبرز إنجازات Mannheim في علم اجتماع المعرفة:

1. أوضح أن هناك ارتباطات بين الأنواع المعرفية والأطر الإجتماعية وأن جميع أنواع المعرفة ترد إلى المعرفة الفلسفية.
2. بين أن المعرفة لا ترتبط بالطبقات الاجتماعية فحسب، بل ترتبط بكيانات إجتماعية مثل الطوائف الدينية والتجمعات والمدارس.
3. وسع ميدان علم اجتماع المعرفة ليشمل وسائل التعبير والاتصال كالإشارات والرموز التي تتغير حسب الأوساط الاجتماعية التي تتوجه إليها.

89- [1893 – 1947] هنغاري، عالم اجتماعي ورائد بارز في علم اجتماع المعرفة.

90- الدكتور عادل السكري: نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى أرض المدرسة، الدار المصرية اللبنانية، 1999، صفحة 104.

91- صفحة 137 – 138.

نظرية المعرفة في مجال التربية. تعتبر المؤسسة التعليمية من أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثيرا في تحديد مستقبل المجتمع نوعا وكما، وأكثرها ارتباطا بفروع علم الاجتماع، فمن حيث رسالتها التربوية تتلاقى المؤسسة التعليمية مع فرع علم اجتماع التربية، ومن حيث رأس مال المؤسسة المعرفي تمتزج مع علم اجتماع المعرفة، وينضوي هذا التكامل بينهما تحت مسمى علم اجتماع المعرفة التربوي الذي يتعامل مع نظرية المعرفة في ميدان التربية.

يعد علم اجتماع المعرفة التربوي Sociology of Educational Knowledge المنظم للنسيج التربوي المعرفي الذي يحدد الأسس العلمية في اختيار أفضل أنواع المعرفة ثم ضبطها في مناهج دراسية وتعميمها في المؤسسات التعليمية.

وفي هذا الشأن، عرف [92] Georges Gurvitch علم اجتماع المعرفة التربوي بأنه «علم يختص بدراسة العلاقات بين أنواع المعارفة المختلفة من جهة وترابطها مع الأطر الاجتماعية من جهة أخرى»[93]. وفي ضوء تعريفه، قسم أنواع المعرفة لسبعة أنواع :

1. المعرفة الإدراكية للعالم الخارجي.
2. معرفة الآخر.
3. معرفة الحس المشترك أو معرفة الحياة اليومية.
4. المعرفة التقنية.
5. المعرفة السياسية.
6. المعرفة العلمية.
7. المعرفة الفلسفية.

ويرى Gurvitch أن هذه الأنواع المعرفية تحتل مراتب متغيرة في التسلسل الهرمي للأنساق المعرفية وفقا للأنماط الاجتماعية المختلفة التي ترتبط بنوع معين من المعرفة. فبينما كانت المعرفة الفلسفية تتسيد الدولة اليونانية، أصبحت بمرور الوقت جزءا من التاريخ لتحل مكانها المعرفة التقنية حتى القرن العشرين، ثم المعرفة المعاصرة نتيجة للتطورات الاجتماعية المتعاقبة.

92- [1894 - 1965] روسي، رائد نظرية علم اجتماع المعرفة وأبرز علماء الاجتماع في عصره.

93- جورج غورفيتش: الأطر الاجتماعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1981. صفحة 23.

أما من حيث الأشكال المعرفية التي توجد داخل كل نوع من أنواع المعرفة والتي تتبدل وفقا للإطارات الاجتماعية، فحدد Gurvitch الثنائيات الخمسة المتقابلة:

1. المعرفة الصوفية والمعرفة العقلية.
2. المعرفة التجريبية والمعرفة التصورية.
3. المعرفة الوضعية والمعرفة النظرية.
4. المعرفة الرمزية والمعرفة المطابقة.
5. المعرفة الجماعية والمعرفة الفردية.

إلا أن (94) Michael Young يعد أفضل من أعطى تعريفاً دقيقاً لعلم اجتماع المعرفة التربوي حينما وصفه بأنه «مجموعة من المبادئ المسئولة عن توزيع المعرفة التربوية وضبطها مع الحس العام تمهيدا لربطها بالمعرفة المقدمة في المؤسسات التعليمية(95)». وعبر منهجه الاستقرائي بحث Young في الثقافات الفرعية في المجتمع وأثرها على عملية التنشئة الاجتماعية خاصة عند الأطفال في إطار دراسة العلاقة المتبادلة بين المؤسسة التعليمية والتغيرات الاجتماعية.

تاريخيا، بدأت إرهاصات علم اجتماع المعرفة التربوي في بدايات 1971 خاصة بعد صدور Young كتابه «المعرفة والضبط الاجتماعي» Knowledge and Control الذي انتقد فيه علم الاجتماع التقليدي السائد حتى منتصف القرن الماضي واصفا إياه بالجمود لاعتماده على النظرية الوظيفية البنيوية(96) Structural Functionalism ، وهي نظرية تسعى لتحصين النظام السياسي القائم والوضع الاجتماعي السائد دون أي تغيير، ونبذ الأفكار الثورية والانقلابية ومحاربتها بما فيها الفكر اليوتوبي، كما انتقد نظرية رأس المال

94- [1915 - 2002] بريطاني، عالم اجتماع له عدة مساهمات بارزة في مجاله، ويعتبر أول من أشار لمصطلح الحكم بالاستحقاق أو الميرتقراطية[1958] Meritocracy وهو فكر أقرب من كونه تعبير لأشكال الحكم. فلسفته تدعو دعم وتعزيز مبدأ الحكم على أساس القدرات والمهارات عند الأفراد لا على أساس العلاقات الاجتماعية والامتيازات الطبقية أو حتى الديمقراطية.

95- عبد السميع سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. صفحة 43.

96- تنطلق هذه النظرية من فرضية أفضلية المجتمع على الفرد، فهي مصممة لخدمة المجتمع ككل ولا تعطي أهمية للفرد. وتكمن رؤية النظرية في تحليل ودراسة التركيب العضوي والاجتماعي للمجتمع والوظائف القائمة على هذا التركيب، وبعبارة أخرى المجتمع عبارة عن مجموعة من الوظائف التي تتسم بالتناسق والتوازن التي تساهم في الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وأي خلل في إحدى وظائف النسق الاجتماعي سيؤثر على باقي الوظائف الاجتماعية.

البشري Human Capital Theory واصفا النظرية بالموت الصامت كونها تظهر تقدم المجتمعات ورقيها نتيجة الاستثمار في العنصر البشري، لكن في حقيقة جوهرها ترسخ مبدأ انسلاخ آدمية الإنسان عبر تحويله إلى آلة للإنتاج، كما ساهمت هذه النظرية «وفق منظوره» في تحريف أصل المؤسسات التعليمية من مؤسسة علمية إلى وحدات إنتاج تعمل لصالح العملية الاقتصادية وتحقق أقصى المنافع الرأسمالية، فكان مآل الأمر انحراف مسار التعليم عن مسلكه الطبيعي ليتحول أداة من أدوات النشاط الاستثماري والمالي للقطاع الخاص.

ولم يكتفي Young بنقد علم الاجتماع التقليدي الذي يفتقر إلى الحس البشري القائم على المعرفة، بل قام بوضع القواعد المنهجية الجديدة للتربية والتعليم القائمة على مبادئ علم اجتماع المعرفة التربوية، مستدركا أوجه الاختلاف بين الفكر الاجتماعي التقليدي و الفكر الاجتماعي المعرفي كما هو موضح في الجدول [7]، فبدأ بإصلاح المناهج الدراسية عبر تأصيل ثقافة العملية التربوية من خلال ربط الحس المعرفي التطوري لأفراد المجتمع الذي ينضوي على مجموعة من الأفكار والمبادئ والآراء سعيا في حماية وصون المؤسسات التعليمية من العبث الاقتصادي.

أوجه المقارنة	علم الاجتماع التقليدي	علم الاجتماع المعرفي
مصدر المعرفة	المفاهيم التي ينشأها الإنسان عبر عملية التعليم	التراكم التاريخي للمجتمعات الإنسانية
طبيعة المعرفة	مسألة فنية وموضوعية	مسألة اجتماعية وتاريخية
نظم ومجالات المعرفة	عمل فردي منعزل يسعى لتحويل العالم كله إلى رموز مثل الذرة والعنصر والسرعة والأعداد والخطوط ... ، بهدف ضبط المعرفة	نتاج إجتماعي ينتقي من الواقع بعض أجزائه فينظمها ويعبر عنها بأسماء مثل العلوم، الرياضيات، الفنون، الاقتصاد،...
توزيع وتقويم المعرفة	أساسها مركزي وقوامها الخبرة التي تعطي لكل نظام معرفي شكله ومحتواه	أساسها ديناميكي تتغير فيها التنظيمات المعرفية تبعا لتغير أصحاب مراكز القوة في المجتمعات المختلفة، فهي لا تعتمد على طبيعة المعرفة بذاتها وإنما بالظروف المسيطرة في المجتمع
موضوعية ونسبية المعرفة	المعرفة منفصلة عن العارف وتعمد في موضوعيتها على العرف السائد في المجتمع التي يقبلها الناس كمعايير للحكم على المعرفة	المعرفة متصلة بالعارف لا تنفصل عنه وتعمد في موضوعيتها تحسين الأوضاع الإنسانية وحل مشكلات الإنسان
مفهوم التربية وأشكال المعرفة	اتساق مفهوم التربية مع ما تم التوصل إليه من معلومات وخبرات التي تقوم بتحديد وتشكيل المعرفة، وإن النظم المعرفية هي حجر أساس المنهج الدراسي الذي يجب أن يرتكز على الثقافات والمعارف السامية	النظم المعرفية مجرد حواجز وهمية وترسيخ للطبقية وتقييم الحواجز بين الأشكال المعرفية بطريقة مصطنعة ، والأولوية في المناهج الدراسية بناء على ثقافة الحس العام للمتعلم في المجتمع

الجدول [7] مقارنة بين علم الاجتماع التقليدي وعلم الاجتماع المعرفي.

وفي ضوء هذا التمايز بين العلمين، انقسمت الاتجاهات الفكرية ما بين مؤيد ومعارض. أبرزها الاتجاهات هي الفكر الرومانسي والفكر الراديكالي.

اتجاه الفكر الرومانسي Romanticism . يسعى هذا الفكر بالحفاظ على الوضع القائم للنظام السائد في المجتمع ومناهضة أي تغيير سواء مسالم أو ثوري. من أشهر المدارس التي تتبنى هذا الاتجاه الفكري هي المدارس الوظيفية والوضعية والأمبريقية.

المدرسة الوظيفية Functionalism. تفسر هذه المدرسة التي سادت منتصف القرن الماضي خاصة في أوربا وأميركا الظواهر الاجتماعية تفسيرا بنائيا وظيفيا ، غايتها المحافظة على المجتمع والنظام الاجتماعي من خلال تحقيق برامج التوازن والاستقرار ومعالجة المتغيرات دون المساس بالنظام الاجتماعي. يرجع لهم الفضل في دراسة العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية لتحقيق التكامل بينهم، وتعتبر المدرسة الوظيفية أول من نادى بأهمية الربط بين حاجة السوق ومخرجات التعليم.

أبرز أعلام هذه المدرسة [97] Talcott Parsons الذي صاغ العديد من النظريات وبرامج التحليل الاجتماعي القائمة على التحليل السوسيولوجي على المجتمع ككل دون الاكتراث للظواهر والمشاكل الفردية، حيث اهتم في نسق نظرياته على نحو يغلب مصلحة المجتمع على مصالح الأفراد الخاصة، وهو في هذا الاتجاه تتطابق مرئياته مع الفكر الماركسي من حيث اتباع المنهج الاستنباطي في تحليل المجتمع، وقد تأثرت المدرسة الوظيفية بأفكار كلا من رائد النظرية العضوية في المجتمع Herbert Spencer ومؤسس مفهوم الوظيفة الاجتماعية Émile Durkheim الذي يرجع له الفضل في بيان تقسيم العمل الاجتماعي وقواعد المنهج السيوسيولوجي، إلا أن أفكار الفيلسوف [98] Malinowski Bronisław تعد الأكثر تطرفا في المدرسة الوظيفية الذي دعا إلى فناء الفرد لصالح المجتمع[99] .

المدرسة الوضعية Positivism. تأثر رواد هذه المدرسة بفكر المدرسة التجريبية من حيث تحديد مصدر المعرفة، لذلك طبقت النزعة الوضعية القائمة على التجربة لدى Auguste Comte في جميع ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية والدينية، بحجة تفادي الفوضى

97- [1902-1979] أميركي، عالم اجتماع بارز له إسهامات متنوعة في علم الاجتماع التربوي، صاحب نظرية Action Theory .

98- [1884 - 1942] بولندي، عالم بارز في مجال علم الإنسان Anthropology ورائد في علم الإنسان التطبيقي.

99- د. حسين فهيم: قصة الأنثروبولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، 1986، صفحة 166.

في المجتمعات نتيجة لعدم القدرة على التوفيق بين التفكير العقلي النسبي والتفكير الديني الميتافيزيقي، وأن هذه الفوضى هي سبب فساد أخلاق وسلوك الأمم، ولا سبيل للخروج من هذا الانزلاق الفكري إلا بتطبيق مبادئ الفكر الوضعي القائم على رد كل معرفة وعلم لا يثبت بالتجربة والإدراك الحسي. وقد لاقت أطروحات Comte قبولا واسعا في الأوساط العلمية التي اعتمدت في قياس الظواهر الاجتماعية على الجوانب الكمية والسلوكية الأساليب الإحصائية واستخدام النماذج الرياضية كأدوات أساسية للتنبؤ باتجاهات تلك الظواهر، مما أثر في سلوك تلك الدراسات التي حملت طابع الدراسات الطبيعية والتجريبية من حيث حرصها على اكتساب معايير العلم الدقيق المنضوي على وقائع حقيقية وخبرات حسية وملاحظات موضوعية.

ويعبر الاتجاه الوضعي عن قيم المشروع الرأسمالي والدفاع عن مصالحه الذي يسعى نحو تحقيق أقصى مراتب الربح عبر التأكيد على الجوانب الكمية.

المدرسة الأمبريقية Empirical. تعد هذه المدرسة النسخة المخففة من المدرسة الوضعية، كونها تميل لإثبات وجودية المعرفة عبر التجربة لكن ليس عبر استخدام الدقة العلمية والإخضاع للتمحيص والفحص الدقيق، بل عبر الحدس والظن. وعلى الرغم من أن جذور الفكر تضرب في أعماق الفلسفة اليونانية، إلا أنه حظي بأهمية وعناية في المجتمع الصناعي الذي أعاد جزئيا صياغة مرئياته على نحو تتوافق والفكر الرأسمالي من حيث الاهتمام بالمشكلات الجزئية التفصيلية، فأصبح هذا الفكر أكثر اهتماما بجمع المعلومات الكمية وحرصا على تصميم المقاييس وإقامة النماذج واستخدام الأدوات البحثية والأساليب المنهجية والمعالجات الإحصائية، فتحول بذلك لأبرز الأدوات التطبيقية الميدانية من خلال توفير نتائج الدراسات والبحوث واختبار العينات على الواقع الاجتماعي. وفي هذا السياق، نشأ توافق فكري بين علماء الاجتماع الأمبريقي والرأسماليين على نحو يدعم التوسع الاستثماري ويحقق المصالح التجارية عبر دراسة سلوك المستهلكين لمعرفة اتجاهاتهم ورغباتهم حول السلع.

الإتجاه الفكري الراديكالي Radicalism. في مقابل الاتجاهات الرومانسية المحافظة والمؤدية والمدافعة عن أخطاء وانحرافات النظم الاجتماعية القائمة بهدف البقاء عليها دون تغييرها، ظهرت الاتجاهات الراديكالية ذات النزعة التغييرية والإصلاحية للنظام

الاجتماعي التي تدعو لإصلاح الوضع القائم وضمان مستقبل أكثر استقرارا وإشراقا ومجتمع أكثر رقيا وعدلا للإنسان. تضم الاتجاهات الراديكالية التيارات النقدية بمختلف مدارسها الفلسفية والاجتماعية والتربوية، من أبرزها مدرسة فرانكفورت النقدية.

مدرسة فرانكفورت النقدية. مدرسة ألمانية فكرية أكاديمية يقوم منهجها على معارضة ومناهضة أي شكل من أشكال السلطة المطلقة والسيطرة في يد القلة الأوليغارشية ، كذلك رفض النظريات التقليدية التي تنسلخ من واقعها المادي لترتبط بأشكال القهر والقمع التي تمارسها الأنظمة السياسية. تأسست المدرسة على يد صفوة المجتمع الألماني أمثال Theodor W. Adorno (100) , Max Horkheimer (101) Jürgen Habermas (102) . حيث قام Horkheimer بالتمييز بين العقل التحرري القائم على الفكر الثوري ومبادئ الحرية والمساواة، وبين العقل التسلطي القائم على الفلسفة البرجماتية التي حولت العقل أداة تسلطية تمارس كافة أشكال القهر والسيطرة والاستبداد على الإنسان والطبيعة من خلال إخضاعهما لسلسلة من القوانين الشكلية وتطبيق الأنماط الرياضية ومعايير الكمية وتوحيد أساليب التفكير السلوك بما يتفق مع مرئيات الفكر الرأسمالي على نحو يحقق للسلطة القهرية أقصى المنافع الاقتصادية على حساب الجوانب الإنسانية واضطهاد الأقليات ومحاربة وتفتيت الأفكار المتحررة. بينما حدد Habermas في كتابه القيم «المعرفة والمصالح البشرية» أنماط المعارف العلمية القائمة على المصالح البشرية على النحو التالي:

1. **العلوم الأمبريقية والتحليلية ذات النزعة الوضعية.** يفضى هذا الأنموذج لإحكام السيطرة والتحكم التقني على الطبيعة البشرية على نحو يحقق أقصى درجات المنفعة خاصة في العلوم الطبيعية.
2. **العلوم التفسيرية والتأويلية ذات النزعة التاريخية.** يعتمد هذا الأنموذج على استخدام التعبيرات الرمزية لتفسير النصوص اللغوية لتوسيع دائرة الفهم الإنساني وتكوين وعي جماعي بين أعضاء المجموعة الاجتماعية الواحدة.
3. **العلوم المنهجية والتحريرية ذات النزعة النقدية.** يتطلع هذا الأنموذج لتسليط الضوء على أوجه مجالات الاستغلال والسيطرة في المجتمع بهدف تحرير الإنسان من ألوان القهر والقمع والتسلط والحجر الفكري والحق في المعرفة .

100- [1895 - 1973] فيلسوف ألماني وعالم اجتماع بارز.

101- [1903 - 1969] فيلسوف ألماني وعالم اجتماعي بارز.

102- [1929 -] فيلسوف ألماني وعالم اجتماع بارز.

ونتيجة لما آلت إليه الأمور من بسط النفوذ الاستعماري، وتقسيم دول العالم المتخلف لدويلات والتحكم في كافة شؤونها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، فرضت الدول الكبرى عبر منظور العلاقات الدولية منهجا تعليميا قسريا حسب وصف الدراسة التي أعدها عالم الاجتماع Carnoy، حينما لاحظ انبثاق استعمار[103] سلمي من الاستعمار الحربي يتمثل بفرض التعليم الرأسمالي قسرا على الدول المستعمرة بهدف بسط سيطرتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية وتوجيهها بما يحقق أهدافهم المتنوعة، مستدركا آثار النتائج الخطيرة لهذا الاستعمار السلمي القائم على التعليم في إفشال حق الدول في إعداد برامج التنمية الاقتصادية الشاملة نتيجة لعدم التجانس بين المخرجات التعليمية ذات النزعة الرأسمالية مع الثقافة العامة لهذه الدول والتركيبة البيولوجية والأيديولوجية لها والتي جعلتها في صراع دائم وتخلف وجهل مركب.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أكد العالم الاجتماعي Bowles أنه في ظل الرأسمالية تحولت العملية التعليمية والتربوية لأداة تحكم اجتماعي- اقتصادي من خلال التوسع في تأسيس المدارس النوعية ذات التكلفة العالية التي تستهدف شريحة معينة من المجتمع على نحو كرست مبدأ التفاوت الطبقي، وشكلت علاقات اجتماعية جديدة ذات أبعاد اقتصادية لا يملك الفرد البسيط حق الدخول فيها، فخلف صراعا فكريا وطبقيا نتيجة التفاوت في كمية ونوعية وجودة التعليم بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية ذات النمط التقليدي.

أما [104] Bourdieu Pierre فقد حاول عبر نظريته «رأس المال الثقافي» Cultural Capital Theory تفسير دور النظم التربوية السائدة والنظم الثقافية المسيطرة في تشكيل وترسيخ وتدعيم وإعادة إنتاج علاقات التفاوت الطبقي القائمة في المجتمعات المعاصرة. والمقولة الرئيسة التي يستند إليها في نظريته هي أن الثقافة وسط يتم به ومن خلاله إعادة إنتاج بنية التفاوت الطبقي الاجتماعي وتطوير المجتمع عبر إثراء شرائحه بالمعرفة الإنتاجية.

103- يرى الكاتب بأن كلمة استعمار المشتقة من العمارة، وإعمار والتعمير لا تعكس الواقع الحقيقي لتلك الفترة التي تميزت بالنهب والاستيلاء والسرقة بالقوة، إلا أنه درج بالعرف توظيف هذه الكلمة للتعبير عن الأحوال خلال تلك الفترة.

104- [1930 - 2002] فرنسي، عالم اجتماعي بارز وأحد المؤثرين في الحياة الثقافية والفكرية في فرنسا.

والثقافة عند Bourdieu هي نظم رمزية Symbolic System لها وظيفتان، **الأولى** وظيفة معرفية يتعامل الإنسان معها كأدوات معرفية لبناء الواقع الاجتماعي بطريقة موضوعية من خلال العادات الثقافية التي تعبر عن منظومة معرفية تتألف من المدركات والمعاني والقدرات التي تمكن الفرد من فهم عالمه والتعامل معه، أما الوظيفة **الثانية** فهي اجتماعية تستخدمها القوى الاجتماعية كأداة لفرض علاقات السيطرة الاجتماعية والسياسية في المجتمع كونها لا تستطيع أن تلجأ إلى العنف الصريح للمحافظة على مصالحهم في ظل المنهج الديمقراطي الملزم، ومن ثم لا تجد هذه القوى المسيطرة من سبيل أمامها لتحقيق مصالحها وتأكيد سيطرتها إلا اللجوء إلى نوع آخر من العنف وهو العنف الثقافي Cultural Violence لفرض سطوتها على الطبقات الاجتماعية المقهورة بطريقة موضوعية ومشروعة. حيث يتخذ العنف الثقافي صوراً متعددة أبرزها [1] تنوع المؤسسات التعليمية في المجتمع الواحد واختلاف مستوياتها وفق الانتماءات الطبقية للطلاب [2] فرض ثقافة النخبة على المناهج التعليمية القائمة وأساليب التدريس السائدة [3] الانتقاء الاجتماعي Social Selection الذي يفضي إلى ديمومة بقاء أبناء الطبقات العليا في النظم التعليمية مقابل إقصاء جبري لباقي الطبقات الاجتماعية كونهم يفتقرون المبادئ الأساسية التي يقوم عليها تنظيم المعرفة والثقافة التي تقدمها المدرسة.

ويري Bourdieu بأن أزمة النظام الاجتماعي في المجتمعات الحديثة تكمن في ممارسات العنف الثقافي التي تزيد من الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع ولا يتم التحكم بهذا العنف الثقافي من وجهة نظره إلا من خلال جعل التعليم أكثر ديمقراطية وأقرب إلى تحقيق العدل والمساواة في المجتمع.

نظرية المعرفة في نطاق المنهج. المنهج لفظة يونانية تعبر عن معنى الطريق الواضح والسبيل الجلي والمسار الذي يهتدي به للوصول للأهداف. وبتعاقب الأزمان توسع المعنى اللفظي للمنهج ليشمل مدلول خطة الدراسة Course of Study أو المنهج الدراسي Curriculum، فأصبح لمعنى المنهج بعدا تعليميا ووسيلة تربوية تعين على رسم الطريق العلمي الرصين بما يعزز من متانة ورصانة الحلقة التعليمية(105). تاريخيا، تعد الحضارة اليونانية أول من وضع منهجا تعليميا متسقا، ضم سبع مواد دراسية رئيسة مقسمة إلى معارف لغوية تضم النحو والبلاغة والمنطق، ومعارف علمية وفنية تشمل مجالات الحساب

105- مكونات الحلقة التعليمية المعلم، المتعلم، المنهج.

والهندسة والفلك والموسيقى. ونتيجة للتطورات الفكرية والمعرفية وما اقتضت إليه الحاجة، توسع الوعاء المنهجي ليضم مجالات دراسية جديدة كالأدب والتاريخ والفلسفة واللغات ضمن المعارف اللغوية ، كما أضيفت لاحقا المواد العلمية كالجبر وحساب المثلثات والفيزياء والكيمياء. واستمر هذا التوسع الأفقي والعمودي في المواد الدراسية نتيجة للنمو المطرد في التراث المعرفي المتراكم عبر القرون حتى أصبح يشكل عبئا ثقيلا في وضع المعايير العلمية لاختيار ما يناسب قدرات ورغبات الدول في تصميم المنهج الدراسي ولإخضاعه للمعايير التي تتناسب القدرات الفعلية للمجتمع، ثم الرغبات التي يتطلع لها المجتمع في ضوء المسائل الاقتصادية والاجتماعية على نحو يزيد من التطلعات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالتنمية البشرية التي تعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والباعث على الاستقرار والرفاهية وتفعيل الخطط التنموية.

ومن هنا برزت أهمية نظرية المعرفة في نطاق المنهج الدراسي وأثرها في تحديد مسار المجتمع ومستقبله. عمليا وفي ميدان التربية سادت الأعراف في تبني الاتجاهات الرئيسة التي تتبعها الدول من حيث تحديد ركيزة المنهج الدراسي إلى ثلاثة اتجاهات:

1. **الاتجاه الأول**: المعرفة ذاتها.
2. **الاتجاه الثاني**: رغبات وميول ودوافع المتعلم.
3. **الاتجاه الثالث**: حاجات المجتمع وتطلعاته.

ويعزو هذا التباين في تبني الدول بين هذه الاتجاهات إلى تفاوت:

1. فهم جوهر المعرفة وأبعادها وغاياتها وبالتالي التعامل معها.
2. الأهداف المرجوة من التعليم.
3. همم الدول ورغبتها في استنهاض مجتمعاتها نحو الريادة.
4. عمق الفكر الأممي لدى القياديين في الدولة.

والجدير بالذكر الإشارة بأن المنهج الرصين يتألف من مجموع هذه الاتجاهات، وبإيجاز يمكننا تمييز أسلوبين أساسيين في معالجة المنهج الدراسي هما المعالجة التقليدية والمعالجة الحديثة.

المعالجة التقليدية للمنهج. يمثل الاتجاه الفكري الأول الذي ينظر للمعرفة بأنها قطب

رحى المنهج وجوهر العملية التربوية، حيث يقع على عاتق المؤسسة التعليمية مهمة تواتر التراث المعرفي من جيل لآخر بقصد تثبيت الفكر المعرفي في النظام التعليمي العام وفي أدمغة المتعلمين. ترتكز هذه المعالجة على ركنين أساسيين، أحدها المادة العلمية كونها الوعاء المعرفي الذي يحتوي على كافة المعلومات والأفكار والحقائق بما يتوافق مع المراحل السنية للمتعلمين دون أدنى اعتبار لحاجاتهم الفعلية وقدراتهم أو رغبات وتطلعات المجتمع أو حتى الاعتبار للتقدم التكنولوجي والعلمي، والآخر تطبيق التقويم النمطي عبر الاختبارات لقياس الجانب الاستيعابي لدى المتعلمين دون النظر للتفاوت الفكري والقدرات الذهنية.

بدأت إرهاصات هذا المنهج في الفكر اليوناني المتبع للوجودية الثنائية في كل شيء، بدءا من التقسيم الطبقي نحو طبقتين الملاك الذين يملكون المال والسلطة والمعرفة، وطبقة العبيد الكادحة التي تفنى من أجل بقاء الطبقة الأولى، مرورا بالمنظور الفلسفي في مواجهة المشكلات الفلسفية في مختلف مباحثها عبر تقديم الثنائية مثل الحق والباطل والعقل والمادة، والحقيقة والمظهر، ومسائل الحلال والحرام والخير والشر، والمعرفة العقلية والمعرفة التجريبية، وعلى نحو ذلك[106]. فكانت للوجودية الثنائية أثرا ملموسا في تصميم المنهج الدراسي الذي مازال مهيمنا على النظام التعليمي خاصة في الدول الناشئة والخاملة، وعلى الرغم أن هذه المعالجة التقليدية للمنهج تبقى الأكثر استقرارا والأقل كلفة مادية وبشرية، إلا أنها تعاني الجمود والبطء في التحصيل العلمي وانعزال عن الواقع العملي.

المعالجة الحديثة للمنهج. وهي معالجة تمثل الإتجاهين الثاني والثالث المذكورين أعلاه، كونها تهتم بميول ورغبات وحاجة المتعلم وتطلعات المجتمع، كما تقوم على تحفيز وحث القائمين على العملية التربوية تلمس مواهب وقدرات وميول المتعلم لمعالجتها وفق شرائح تتميز بالتناسق والتوافق الذهني، فيعزز من مسيرة التقدم والرقي والتنمية في المجتمع. وضمن إطار التحفيز يستلزم تغيير مواقع المتعلم والمعرفة، حيث يحل المتعلم مقام المعرفة ويصبح بذاته غاية من العملية التعليمية وتتحول المعرفة كوسيلة تدفع نحو تطوير وتهذيب وتنمية الغاية. فتكون المعرفة وفق هذه المعالجة دالة تسعى لاكتشاف المواهب الفردية وصقلها وتهذيبها على نحو يعزز من التنمية البشرية، وبما يتوافق مع الواقع الفعلي الذي يعيش به الفرد فيجني المجتمع ثمار النمو والاستقرار والريادة والرفاهية.

106- John S. Brubacher، pp 156 – 157.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت فلسفة تربوية تسمى الفلسفة التقدمية Progressivism تقوم على تأكيد مبدأ التنمية الشاملة للفرد، واحترام ميوله الذاتية ورغباته الشخصية، من أبرز أعلامها الفيلسوف التربوي التقدمي (107) John dewey صاحب مذهب الأداتية Instrumentalism ، الذي ينظر إلى المفاهيم والقوانين والأفكار والنظريات مجرد أدوات ووسائل ووخطط عمل لحل مشكلات أكثر من كونها دالة للسبر في أغوار المعرفة ذاتها. تقوم فلسفته على إثارة قوى الطفل وتغذية شعوره وتكوين عاداته وتهذيب أفكاره وتحريك مشاعره وتنبيه انفعالاته وتدريب حواسه والتركيز على منهج النشاط Activity Curriculum ويسمى كذلك منهج الخبرة Experience Curriculum الذي لا يعتمد على إعداد المنهج مسبقا، بل يتم بالتعاون والتنسيق بين الدائرة المستفيدة من المخرجات التربوية كالمعلم والتلاميذ وبعض مؤسسات المجتمع، مشيرا إلى أن منهج النشاط في حد ذاته هو وسيلة وليس غاية لإكساب المتعلم خبرات متكاملة، والحصول على المعرفة في منهج النشاط يتم من خلال الفعل والعمل والمشاركة الإيجابية في المواقف التعليمية التي تثير التساؤلات وتطرح المشكلات فتنشأ الحاجة إلى المعرفة، بخلاف المنهج التقليدي الذي يمكن الحصول من خلاله على المعرفة من منهج المواد الدراسية كغاية بحد ذاتها وبغرض الإلمام بها وإتقانها.

وفي هذا الصدد أشار Dewey لنوعين من المنهج الدراسي القائم على المعرفة هما المعرفة النظرية والمعرفة الفنية.

المعرفة النظرية Knowing that. وهي المعرفة النمطية الجامدة المتكررة التي تركز على صيغة واحدة للمعرفة هي إظهار المعرفة، وهي المعرفة التي ترتبط بتصور المنهج التقليدي منهج استاتيكي يهدف عرض المعلومات وصياغتها في عبارات لغوية أو قضايا قد تحتمل الإثبات أو النفي. ولما كانت معرفة المعلومات هي المسيطرة على المنهج التقليدي، فمن الطبيعي أن يكون منهج المواد الدراسية هو الركيزة الأساسية لصياغة المنهج، بحيث يتكون المقرر الدراسي من معلومات مقسمة إلى فروع دراسية وكل فرع منه مقسم إلى دروس، فتصبح المعرفة في ظل المنهج التقليدي معرفة نقلية ولفظية جامدة.

المعرفة الفنية Knowing how. وتعرف كذلك بالمعرفة الإجرائية وهي المعرفة التي

107- [1859 – 1952] أميركي، عالم نفس ومصلح اجتماعي، أبرز أعلام الفلسفة البراغماتية وصاحب مذهب الأداتية، من أبرز أعماله كتاب باسم كيف نفكر وكيف نحل المشاكل.

ترتبط بالمنهج المعاصر الديناميكي الذي يسعى تحقيق المزايا التنافسية والمنافع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية من خلال التركيز على المعرفة الفنية وإبراز القدرة وعرض المهارة ضمن سياق إعداد المنهج التربوي فيأخذ بعدا مهاراتيا وتطبيقيا أكثر من البعد النظري.

الجدول التالي [8] يبين أبرز الاختلافات بين المعالجة التقليدية والمعالجة الحديثة للمنهج الدراسي.

أوجه الاختلاف	المعالجة التقليدية	المعالجة الحديثة
طبيعة المعرفة	غاية مطلقة	وسيلة متجددة
غاية المنهج الدراسي	تنمية عقل الفرد	النمو المتكامل للفرد
أسلوب التقويم	الاختبارات موحدة لجميع المتعلمين	تصميم الاختبارات حسب القدرات
تأصيل المنهج	الفكر اليوناني	الفكر الرأسمالي
وظيفة المدرسة	نقل التراث المعرفي عبر الأجيال	اكتشاف وصقل المواهب
المهمة الأساسية	غرس المعرفة	ترجمة المعرفة لمهارات
طبيعة المعلومات	لفظية	مهاراتية فعلية
المخرجات	المتعلم يكون سلبيا ومنعزلا عن الواقع	المتعلم يكون إيجابيا ومنسجما مع الواقع
توجه المنهج	المعرفة النظرية	المعرفة الفنية

الجدول [8] أبرز الاختلافات بين المعالجة التقليدية والمعالجة الحديثة للمنهج الدراسي.

الفصل الثاني

نظرية المعرفة

الباب الثاني

يتضمن فصلين:

الفصل الثالث: إدارة المعرفة

الفصل الرابع: الاقتصاد المعرفي

فهرس الفصل الثالث

الفصل الثالث

إدارة المعرفة

المبحث الأول

مدخل إدارة المعرفة

[...] شهد العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي ومازال، هيمنة العديد من المفاهيم على المشهد الدولي كالعولمة والتجارة الإلكترونية وتحرير الأسواق، وما صاحبهما من بسط القوى الاقتصادية نفوذها على مسرح العمليات الاقتصادية العالمية عبر ممارسة سلسلة من الاندماجات والاستحواذات، علاوة على ظهور تكتلات اقتصادية مثل مجموعة BRICs [1]، Next 11[2] ، بالإضافة إلى التراكمات الديناميكية لجملة من العوامل المتفاعلة أبرزها تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة Internet، الأمر الذي سرّع من تزعم عنصر المعرفة على مسرح العمليات الإنتاجية معلنا عن ظهور اقتصاد جديد ساهم في تغيير مفهوم الحياة البشرية بشكل عام.

أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية
- EUROPEAN UNION
- MERCOSUR
- ANDEAN COMMUNITY
- CAFTA
- CARICOM
- ASEAN
- APEC
- GAFTA

ونتيجة لانغماس الأنشطة الاقتصادية في إنتاجية المعرفة، تنوعت الألفاظ والمسميات ذات الصلة بالاقتصاد المعرفي فأصبحت أكثر تعبيرا ووضوحا من السابق[3]، وفي هذا الصدد، يعد Peter Drucker أبرز من أشار لمفهومين الاقتصاد المعرفي وموظفي المعرفة، كما تنبأ بتحول المجتمعات نحو مجتمع المعرفة[4] Knowledge Society مؤكدا أن عملية التحول في تكوينها عملية اجتماعية أكثر من كونها عملية اقتصادية لما لها من تأثير مباشر في تكوين حياة وثقافة ومستقبل الفرد، المجتمع، والدولة. فقد كانت هذه التنبؤات وغيرها سببا لحدوث جملة من التحولات الاقتصادية التي أدت إلى تغيرات وتبدلات عالمية واسعة لم يشهدها التاريخ من قبل.

الموقع التالي يحتوي على معلومات حول شخصية Peter Drucker
http: //goo.gl /Yuy9Os

نظرياً، تتصل إرهاصات هذه التحولات لمجموعة من المفكرين الإداريين والاجتماعيين والاقتصاديين في القرن الماضي أمثال:

1- Brazil, Russia, India and China.

2- Indonesia, Iran, Mexico, Nigeria، Pakistan, Philippines, Turkey, South Korea, and Vietnam Bangladesh, and Egypt.

3- The Evolution of the Knowledge Economy, Hanas A. Cader, 2008, p.118.

4- مصطلح أول من استعمله المفكر الإداري الفذ Peter Drucker، الذي عرفه بأنه المجتمع تكون المعرفة فيه المصدر الأول للإنتاج بالإضافة للعناصر الإنتاجية التقليدية الأخرى، حيث يتميز بارتفاع نسبة موظفي المعرفة knowledge worker فيه.

1. **Peter Drucker**[5]: The Future of Industrial Man 1942, The New Society 1950, Landmarks of Tomorrow: A Report on the New 'Post-Modern' World 1959, The Age of Discontinuity) 1968, Technology, Management and Society 1970
2. **Daneil Bell**[6]: The Coming of Post-Industrial Society, 1973.
3. **Larry Hirschhorn**: Beyond mechanization: Work and technology in a postindustrial age, 1984.
4. **Michael J. Piore**[7] & **Charles Sabel**[8]: The Second Industrial Divide, 1984.
5. **Fred Block**[9]: Postindustrial Possibilities: A Critique of Economic Discourse, 1990.

The UNESCO World Report on knowledge societies,2005

يتضمن مفهوم مجتمع المعرفة في إطاره الهيكلي جملة من المصطلحات المتداخلة والمترابطة مشكلة نواته، كرأس المال البشري، الحكومة الإلكترونية، المجتمع الرقمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإنتاج المعرفي. حيث يؤكد المفهوم وفق سياقه الضمني على تسيد عنصر المعرفة مسرح العمليات الابداعية والابتكارية باعتبارها نواة هذا المجتمع والمستودع الذي يغذي المؤسسات[10] بالمنافع والمزايا والثروات ، فباتت المعرفة مادة خصبة تُبحث بإسهاب من كافة الجوانب بهدف التعرف على نسيجها وإطارها النظري والمفاهيمي وعلاقتها بالعلوم الأخرى تمهيدا لتحديد أفضل الطرق والسياسات والإستراتيجيات التي تحقق أفضل الممارسات، وجزءا أساسيا في هذا المجتمع وحجر الزاوية في تحقيق الكفاءة وبلوغ الفاعلية وجني المنافع والعوائد والمزايا التنافسية.

5- [1909- 2005] نمساوي/ أميركي، مفكر بارز وأستاذ في الإدارة، ينظر له بأنه المعلم الأول للإدارة في القرن العشري، كتب العديد من الدراسات والمصنفات في مجالات الإدارة والاقتصاد والسياسة، أول من أطلق مصطلح الإدارة بالأهداف «Management by Objetives «MBO و الإدارة بالنتائج «Managing For Results «MFR.

6- [1919-2011] أميركي، عالم اجتماع، كاتب ومفكر بارز وأستاذ فخري في جامعة Harvard، يعد أفضل من برع في كتابة Post Industrialism وهو مصطلح اجتماعي يعبر لأفضلية القطاع الخدمي على القطاع الصناعي في تحقيق الثروات. أشهر مؤلفاته The End of Ideology, The Coming of Post-Industrial Society and The Cultural Contradictions of Capitalism

7- [1940 -] أميركي، أستاذ اقتصادي في جامعة MIT، متخصص في الدراسات الابتكارية في مجال الاقتصاد، له العديد من المؤلفات منها Innovation - The Missing Dimension, Think Globally, Act Locally, Dualism and Discontinuity in Industrial Society.

8- [1947 -] أميركي، أستاذ الاقتصاد في MIT وبعدها في Columbia Law School، تتركز أبحاثه حول الابتكار والحوكمة وتطوير الاقتصاد، له العديد من المؤلفات منها Learning by Monitoring, Contracting for Innovation.

9- أميركي، أستاذ عالم الاجتماع في جامعة California, Davis، له العديد من المقالات العلمية المتخصصة في الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية، والرفاهية الاجتماعية.

10- لأغراض هذا الكتاب فإن المؤسسة تعبر عن كافة الأشكال القانونية للشخصية الاعتبارية.

وخلال العقدين الماضيين، تنامت فكرة بناء المجتمعات المعرفية باعتبارها مدخلا محوريا لنضوج وتطور الموجة الثالثة من التحولات الاقتصادية والمسماة بالاقتصاد المعرفي[11]. فسنام هذه الموجة هي إنتاجية المعرفة، وقالبها إدارة المعرفة الذي ينميها ويطورها. وفي هذا المسعى، قامت عدة مؤسسات رقابية في مجال جودة الإنتاج مثل APQC[12]، بربط العلاقة بين إدارة المعرفة وكفاءة المخرجات مثل تقليل التكاليف، حسن استثمار الوقت، والتميز والتفرد في الإنتاج، فانتهت بوجود رابط مؤثر بينهما، وهذا ما أكد عليه المفكر Yogesh Malhotra[13] بوجود العلاقة الطردية بين كل من كفاءة العمل وجودة الإنتاج بالمعرفة التي تمتلكها المؤسسة.

وبشكل عام، تتميز المؤسسات التي تمارس أنشطة إدارة المعرفة بالكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية في إدارة أصولها المعرفية وبأقل المخاطر، فعلى صعيد المؤسسات الدولية يعد كل من البنك الدولي World Bank ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والاتحاد الأوربي European Union أفضل المنصات العالمية تطورا في برامج إدارة المعرفة، أما على المستوى التجاري، سجل البنك الكندي Bank of Montral BMO قصب السبق في تطبيق برامج Knowledge based Solution التي ساهمت بشكل مباشر وفعال في زيادة حصته السوقية وقدراته التنافسية ورفع معدلاته الربحية، كذلك البنك الألماني Deutsche Bank أحد أكبر بنوك أوربا وضمن قائمة Top Ten عالميا، الذي أنشأ مستودعا معرفيا Deutsche Bank University بهدف تطوير وتحسين الأداء العام للموظفين وتأمين مسألة التعليم المستمر لهم، علاوة على مؤسسات تجارية عالمية أخرى مزجت بين ثقافة وفكر إدارة المعرفة وثقافتها المؤسسية مثل BP, Hoffman La Roche, Dow Chemical, Texas Instruments, Swedish Insurance, Hewlett-Packard. ونتيجة للمخرجات والنتائج الغير مسبوقة لأنشطة إدارة المعرفة، تولدت قناعة دولية راسخة بأهمية زيادة الإنفاق في مجال إدارة المعرفة وتعزيز القدرات القائمة على المعرفة، وفق ما أشارت إليه التقارير الصادرة من International Data Corporation[14] عن

من الأهمية بمكان التمييز بين الإنتاجية productivity والإداء performance. الإنتاجية تعبير كمي يشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وبعبارة أخرى، الإنتاجية تتصل بكفاءة وفاعلية استخدام الموارد لإنتاج السلع التي تحقق المزايا التنافسية. بينما الأداء هو تعبير نوعي تتصل فيه مفردات الجودة والسرعة والمرونة والإنجاز النوعي، وهي مفردات تحاكي التطوير الإداري الداخلي. لمزيد من المعلومات زيارة الرابط http://goo.gl/i2JhjA.

11- عقدت الآمال على مفهوم الاقتصاد المعرفي لردم الفجوة المتنامية بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما والدول الفقيرة، إلا إن الواقع يخالف ذلك نتيجة لتصبغ جانبا كبيرا من فكر الاقتصاد المعرفي بالفكر الرأسمالي القائم على تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

12- APQC standard for American Productivity | Quality Center.

13- أستاذ الإدارة في جامعة Syracuse University, USA، متخصص في إدارة المعرفة.

14- إحدى المؤسسات التابعة لـ International Data Group، متخصصة في ممارسة الأعمال البحثية والتحليلية للمؤسسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تنامي حجم الإنفاق العالمي للمؤسسات على برامج إدارة المعرفة خلال الفترة ما بين 1999 - 2005 حوالي 90 %، وطبقا لإحصائيات AMR Research بلغ حجم الإنفاق على مبادرات إدارة المعرفة خلال 2007 في الولايات المتحدة الأميركية 73 بليون دولار[15]. بينما تجاوز حجم الايرادات من برامج إدارة المعرفة 157 بليون دولار خلال 2012 مقارنة بـ 34 بليون دولار خلال 2007 وذلك حسب الاحصائيات الصادرة عن Global Industry Analysts, Inc.

بلغ حجم الإنفاق العالمي على برامج إدارة المعرفة سنة 1999 حوالي b $1,327 بينما بلغ حجم الإنفاق العالمي خلال 2005 b. 12,696 $ المصدر IDC، ولمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على الرابط التالي http://goo.gl/v0AAb3.

ويعد مفهوم إدارة المعرفة من المفاهيم الدينامية التي تتفاعل وتتكيف مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل إدارة التغيير Change Management وإدارة المخاطر Risk Management وأفضل الممارسات Best Practice والقياس المقارن بالأفضل Benchmarking ونظم المعلومات Information System، كما عززت العديد من الممارسات التنظيمية مثل إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management TQM، إعادة هندسة إجراءات العمل Business Process Re-Engineering BPR، والتعلم التنظيمي Organizational Learning والمنظمة المتعلمة Learning Organization وغيرها من المفاهيم التي ساهمت في تعزيز المزايا التنافسية ورفع الكفاءة والفعالية في الإنتاج. حيث تباين دور أنشطة إدارة المعرفة ضمن هذه المفاهيم ما بين الداعم والمعزز، والدور القيادي لها، بناء على حجم وطبيعة المعرفة المستخدمة ضمن سياق هذه المفاهيم.

وقد أدى الاختلاف التأصيلي بين المؤسسات العامة والخاصة حول رسم الإطار العملي لإدارة المعرفة من حيث الطبيعة الوظيفية إلى تنوع الأساليب والطرق والسياسات والإستراتيجيات المطبقة. فعلى سبيل المثال تميل النظرة التأصيلية لمفهوم إدارة المعرفة ضمن إطار مؤسسات القطاع الخاص بشكل مباشر إلى [1] تحقيق الثروات المادية [2] تحسين القدرات التنافسية [3] تعزيز القيمة السوقية [4] التميز في الإنتاج. لذا فالأصل في توظيف إدارة المعرفة في القطاع الخاص تتجسد في الرغبة لتحقيق الإنتاجية والربحية، بينما النظرة التأصيلية لمؤسسات القطاع العام حول الطبيعة الوظيفية لإدارة المعرفة تنبثق من كونها وسيلة تسعى من خلاله إلى [1] تحسين الأداء العام للدولة [2] تطوير المرافق العامة [3] مدخل فعال لتعزيز إجراءات العمل وتحسين الدورة المستندية [4] بناء الشراكة وجسور التعاون بين المؤسسات العامة والخاصة، على نحو يعزز من الفاعلية الإنتاجية

15- Eva Rykrsmith: Research on Knowledge Management Strategy، May 2011.

فينعكس إيجابا بشكل غير مباشر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي إثر ذلك تقوم بجني بعض العوائد المالية نتيجة لتحسن مستوى جودة الخدمات. وفي هذا السياق، تعد كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورا وكندا وبريطانيا أبرز الدول المطبقة لنظم إدارة المعرفة عبر مؤسساتها العامة. ففي بريطانيا على سبيل المثال، تتولى هيئة حكومية Office of the e-Envoy[16] مهام تطوير نظام إدارة المعرفة من خلال [1] بحث وتجميع المعرفة [2] دعم ثقافة نقل ومشاركة المعرفة [3] حفظ وتخزين واسترجاع المعرفة [4] قياس وتطوير الرأسمال الفكري في المؤسسات العامة تمهيدا لتحسين فاعلية خدماتها للجمهور، كما تتولى هذه الهيئة أيضا الإشراف على فاعلية الربط بين المؤسسات العامة والتأكيد على سلامة إجراءات وقنوات نشر ثقافة المعرفة في ما بينها لضمان الوصول لأفضل السياسات والممارسات والطرق الفعالة لإدارة المعرفة.

تاريخيا، تعد المعرفة جزءاً من التكوين النسيجي للحياة البشرية بشكل عام ومحور التفاعلات والأنظمة الاجتماعية والقيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية بشكل خاص، وهي معرفة تتميز بالطبيعة الدينامية القابلة للتطور والنقل والاستعمال والتجديد والتخزين الأمر الذي دعا باعتبارها أساس صناعة الحدث الاقتصادي والتكنولوجي، والركيزة الأساسية ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يدور حول تسخير المعرفة لتحقيق الغايات الاقتصادية والعوائد المالية والمزايا التنافسية. فالسعي ضمن سياق الاقتصاد المعرفي نحو الرخاء والنمو الاقتصادي بمعزل عن المعرفة هو عبث لا طائل منه، والتنمية خارج رحم المعرفة غالبا ما تنتج اقتصادا مشوها محكوم عليه بالتعثر والفشل واستنزاف الأموال والوقت والجهد، كونها تنطلق من فراغ فكري ومنهجي هش يعزز من النتائج المتنافرة مما يعطل من المقاصد الاقتصادية المأمولة، وهو حال يصف سلوك الدول النامية والخاملة التي تدور في فلك التنمية الفارغة في مضمونها، والخارجة عن واقعها، والمنفكة عن مقدمتها ومخرجاتها، تسير بالقفزة الارتجالية المفاجئة LeapFrog رغبة بالانتقال السريع من الفراغ لعالم التنمية في ظل غياب الجسر الرابط «المعرفة الإنتاجية» والاستعجال في مشروع النهضة الاقتصادية بمقومات خاوية وفكر إداري يفتقر لمنصات محورية كجودة العنصر البشري وثقافة الحس الإنتاجي في المجتمع وبناء فكر الاعتماد الذاتي والقيادة الحكيمة

يعد كل من الفكر والمنهج
القاعدة البنائية للنهض
الاقتصادية ، فبغياب أ
جمود أحدهما أو كلاهم
تتعطل أسباب نهضة الدولة

16- أسسه رئيس الوزراء السابق Tony Blair سنة 1999 بديلا عن وحدة الحكومة الإلكترونية E-government Unit سنة 1994.

الرصينة الأمينة على الموارد التي تمتلكها الدولة، ونظام إبداعي جماعي Innovation Ecosystem[17] يساهم في تعزيز رصانة البنى الابتكارية من خلال تفعيل العمل الجماعي القائم على التعاون والشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع.

والجدير ذكره، بأن المعرفة بذاتها لا يستوي قوامها ولا يحبك نسيجها ولا تؤتي ثمارها إلا إذا وضعت ضمن سياق النسق التنموي الفعال The Effective Development Echelon، وهو نسق يتكون جملة من العناصر المتفاعلة كجودة العنصر البشري، والشراكة بين المؤسسات العلمية والتعليمية والابتكارية وجزالة الأبحاث العلمية التي تحاكي تحسين الأداء المالي والمعنوي من منظور المعرفة، وتكريس ثقافة البناء الذاتي للفرد والحس الإنتاجي للمجتمع وتعزيز البنى القانونية والتشريعية. فالتنمية الاقتصادية ما هي إلا محصلة حتمية لهذا النسق، ومجرد التفكير بالقفز على هذا النسق فإن صيرورة التنمية تتجه نحو تنمية[18] مادية استهلاكية مشحونة بعبارات أطول بناء وأكبر مجمع وأول مدينة نوعية، فتغدو تنمية فارغة من مضمونها الجوهري القائم على مبدأ دينامية[19] الإنجاز والاستثمار والتطور. وهنا نؤكد بأن كل تنمية بمعزل عن توطين المعرفة وتمكين التجربة الذاتية تنتهي بالضمور والفشل، وإن كان شكلها الخارجي أدى للتطور العمراني.

والنسق التنموي الفعال في حقيقته مرآة تعكس نضوج فكر الدولة التنموي ومزاجها العام ، وهو نسق يساعد على بلورة ثقافة وسلوك إنتاجية المجتمع وتعزيز المسئولية الاجتماعية للدولة، فلكل مجتمع ثقافته وسلوكه الذي يشكل بدوره المزاج العام لمسار التنمية المنطلق من رحم المجتمع ذاته، فالتنمية من المفاهيم التي لا يمكن تحقيقها لفترات طويلة عبر استيرادها من الخارج، وهذا يفسر سبب تعثر مشروع التنمية في معظم الدول العربية كونها تنمية مستوردة ومفرغة من المحتوى السلوكي والثقافي، فمن الخطأ الفادح قراءة تجارب الدول

17- نظام يصف المجتمع الذي تتشارك فيه الأدوار « الدولة، القطاع الخاص، المستثمر الأجنبي، أصحاب الخبرات والباحثين وصناع الفرص الإستثمارية،...» في صناعة الابتكار والإختراع، وهو يخالف النظام التقليدي المعمول به في الدول النامية حيث تلعب الدولة الدور الرئيس في كل شيء. أبرز مكونات هذا النظام [1] مؤسسات التعليم: مؤسسات التعليم النظامية القائمة على تكريس الجانب العملي وإبراز المهارات الفردية والمهنية وصقل المواهب والإبداعات [2] مؤسسات العلم: مؤسسات البحث العلمي ومراكز التطوير والدراسات الإستراتيجية [3] القطاع الخاص: المؤسسات والبنوك والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمستثمر الأجنبي [4] البنى التشريعية: تعديل ، تطوير، وإنشاء القوانين واللوائح التي تهيأ أفضل الفرص والظروف المناسبة للابتكار والاستثمار من خلاله.

18- النمو عبارة عن مؤشر كمي اقتصادي، بينما التنمية موشر نوعي حضاري.

19- الدينامية أو الحراك المستمر يقابله مفهوم السكون، والدينامية من منظور اقتصادي، يقصد به المنظومة المركبة المتغيرة والمستمرة التي يتحكم بها الإنسان لبناء الحدث الإنمائي.

الناجحة في تنميتها بمعزل عن فهم وإدراك ثقافة تلك الدول، لذلك يغلب على التنمية في دول العالم الثالث بما فيها دول الخليج العربي الجمود والفشل لمسوغات عدة [1] الرغبة في توطين النماذج التنموية الناجحة في الدول المتقدمة في ثقافة لا تنتمي لها [2] غياب عنصر ثقة الحكومات بقدرات شعوبها مما عطل مبدأ بناء التجربة الذاتية لتحقيق التنمية [3] الرغبة للحاق بالدول المتقدمة دون تعيين النسق التنموي الفعال.

وبشكل عام ترتبط المعرفة بالأنشطة الاقتصادية منذ أن اتخذ الإنسان قرار تطويع الطبيعة لتحقيق منافعه، فكل عصر يتميز بنتاجه المعرفي الذي استغله في مسرح العمليات الاقتصادية بما يحقق له جملة من المكاسب المادية والمعنوية. تاريخيا شهد العالم عدة تحولات في الأنشطة الاقتصادية كما هو موضح في الجدول [9] وهو استدلال ضمني لأثر التفاعل الدينامي الناشئ في تلك المجتمعات والقائم على استغلال الجهد الذهني والإنتاج المعرفي لتحقيق حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. حيث يعد الاقتصاد الزراعي أول الهياكل الاقتصادية المنضبطة والمقبولة علميا، ثم تدرج هذا الاقتصاد بمراحل انتقالية نحو الرأسمالية النقدية بعدها التجارية ثم الاقتصاد الصناعي، تلتها الرأسمالية المالية والخدماتية لتستقر في عصرنا الحالي المسمى بالاقتصاد المعرفي.

الاقتصاد	النشاط الاقتصادي	عوامل الإنتاج	العنصر القيادي في العملية الإنتاجية
الاقتصاد الزراعي حتى القرن 17	الحصاد	الأرض الملاك والعمال	الأرض
الاقتصاد الصناعي بين القرن 17 حتى القرن 20	التصنيع	العمال مواد الأولية رأس المال	الموارد الطبيعية
الاقتصاد المعرفي منذ القرن 20 حتى الآن	منتجات قائمة على الخدمات والمعرفة	رأس المال الموارد البشرية رأس المال الهيكلي رأس المال العلاقات	المعرفة

الجدول [9] التحولات الاقتصادية التاريخية.
قام الكاتب بتطوير الجدول عبر إضافة عمود آخر المعبر عنه بالعنصر القيادي في العملية الإنتاجية.
Source: Society for knowledge Economics p. 19 .

كما يمكننا تتبع آثار التراكم المعرفي ضمن هذه التحولات بأشكال وصور متنوعة كصناعة القوس والنبلة والرمح، إلى صناعة المحاريث الزراعية والأدوات الصناعية البسيطة والمتوسطة مرورا بالآلات البخارية والقطارات والمعدات الثقيلة، بعدها الصناعات التكنولوجية والخدماتية والطبية وما صاحبهما من تطور متنامي تجسد بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت فاتحا آفاقا متسعة تتصل بعلوم الفلك والفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة والطب وغيرها. وما بين صناعة القوس وتكنولوجية النانو ثمة خاصية مشتركة تتمحور حول مبدأ توظيف الجهد الذهني في تحقيق المنافع بأشكالها المتنوعة. قديما كانت النظرة للجهد الذهني لا تعدو كونه حلقة ضمن السياق العمل الإنتاجي اليومي للفرد، بمعنى جزء من الجهد البدني المبذول في العمل وظلت هذه النظرة سائدة حتى منتصف القرن الماضي حينما جاءت المطالبات بفصله عن الجهد البدني كونه المسئول الأول عن تحقيق الثروات والمنافع، ونتيجة لتلك المطالبات، أصبح للفرد قيمتين أحدها بدنية، والأخرى ذهنية.

فبفضل تطور مفهوم الجهد الذهني، دخلت التكنولوجيا في معظم الصناعات بأطيافها البسيطة والمتوسطة والثقيلة بدءا من أدوات المنزل حتى صناعة المركبات الفضائية، فأصبحت السيارات أكثر رفاهية وأمانا وخفة من السابق، علاوة على تغير في حجم الحواسب الآلية من حجم الغرفة مرورا بالحاسب الشخصي ثم الحاسوب المتنقل وأخيرا iPad، كما شهد قطاع الأدوية والمعدات الطبية تطورا ملحوظا فأصبح تشخيص الأمراض المستعصية في متناول اليد نتيجة للتقنيات والتكنولوجيا المستخدمة في المعدات والبرامج التطبيقية، بالإضافة للنقلات النوعية في عالم صناعة الألعاب الإلكترونية التي شهدت طفرات غير مسبوقة من حيث طبيعة نوعية الألعاب بفضل التطور التكنولوجي وحجم المعرفة المستخدمة فيها، وغيرها من المجالات الزراعية والصناعية والملاحة والفضاء.

ونتيجة لهذه التطورات بدأت الممارسات الاقتصادية تأخذ أشكالا وأبعادا جديدة، لم يكن متعارف عليها في السابق خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات وبرامج الحواسيب الإلكترونية وتخزين وتسويق واستهلاك واستثمار ونشر المعرفة، الأمر الذي عزز من ثقافة التجارة الإلكترونية B2B والأعمال التجارية E-commerce خاصة في مجال الخدمات المصرفية، وأدت هذه التطورات مجتمعة إلى [1] تسريع ظهور مفهوم اقتصادي يتصف بالسهولة والدقة في إنجاز العمل وسرعة

التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية [2] تغير في قواعد الاستثمار والتمويل والإنتاج والاستهلاك [3] استحداث طرق جديدة في إدارة البيئات التشغيلية عن بعد أو ما يسمى Telecommute[20]. ووفقا لدراسة أجراها International Telework Advisory Council ITAC أكد على تنامي أعداد العاملين وفق نظام Teleworkers الذي بلغ عددهم حوالي 50 مليون في الولايات المتحدة الأميركية مع توقعات بزيادة قدرها 5 ملايين موظف مع حلول 2016[21]، وفي هذا السياق أعدت U.S. General Service Administration[22] دراسة أشارت فيها بأن المنافع المالية المتحققة من نمط هذا العمل تجاوزت التكاليف البيئة التشغيلية لها مما حفز العديد من المؤسسات العالمية التطبيق الجزئي لهذا النمط.

فتلك التطورات وغيرها سرعت من استحداث نمط بيئي تشغيلي ديناميي فعال غير من مفهوم الإنتاج بكل جوانبه، ففي الاقتصاد التقليدي على سبيل المثال، كانت عناصر الإنتاج مقسمة إلى عوامل أساسية وهي رأس المال والمواد الأولية الأيدي العاملة، وعوامل ثانوية تتمثل في المعرفة الفنية والتكنولوجيا اللذين لا يدخلان غالبا في دائرة اتخاذ القرار، بينما في الاقتصاد المعاصر القائم على المعرفة تضطلع المعرفة بالدور الريادي في العملية الإنتاجية، وهو المدار الذي تدور حوله باقي العناصر والركن الذي تبنى عليه الهياكل التشغيلية والتنظيمية والركيزة التي في ضوءه تشكل السياسات والإستراتيجيات والبرامج التطويرية والتدريبية.

20- أول من أطلق هذا المصطلح Jack Nilles سنة 1973، ليعبر عن النمط الإداري الجديد القائم على الإدارة بالأهداف وليس الإدارة بالملاحظة. يساعد النمط الإداري الجديد على تحقيق العديد من المزايا أبرزها [1] زيادة الإنتاج [2] مرونة وانسيابية في العمل [3] الحد من التحايل والتلاعب من قبل الموظفين [4] يقلل من انتقال الموظفين الأكفاء [5] يقلل من المساحات المكتبية. وفي دراسة أعدتها United State Environmental Protection Agency أظهرت إمكانية توفير ما يقارب 23 بليون دولار في مجالات النقل والتلوث البيئي والطاقة في حال التزمت المؤسسات بتعيين 20% من موظيفها وفق هذا النمط الإداري الجديد.

21- Telework Research Network، June 2011.

22- www.gsa.gov

المبحث الثاني

الإطار التأصيلي لإدارة المعرفة

تعد الآراء التاريخية حول مفهوم إدارة المعرفة والألفاظ المتصلة به مثل رأس المال البشري، التخصص في العمل، الإبداع، الاختراع والابتكار، المعرفة والمعرفة التنظيمية وغيرها من الألفاظ النواة التأصيلية لمفهوم إدارة المعرفة ومدخلاً محورياً لمفهوم الاقتصاد المعرفي.

لذا فمن الأهمية بمكان استعراض الفكر التاريخى الذي ساهم في بلورة مفهوم كل من إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، كمدخل محوري لبناء الإطار التأصيلى لإدارة المعرفة.

ابن خلدون . مؤسس علم الاجتماع الحديث وعلم من أعلام الفكر الإسلامي التنموي، تمحورت جل أفكاره حول ربط التنمية الاقتصادية بالتطور الاجتماعي في مختلف صور النشاط الإنساني. لذلك يعد أول من قدم جملة من الأفكار المنضبطة والفذة في دراسة وتحليل المجتمع الإنساني وقيام العمران البشري ودراسة أسباب الثروة وتحقيق التنمية الاجتماعية والنماء الاقتصادي، فكان محللا اقتصاديا من الطراز الفريد تناول المشكلة الاقتصادية بمنظور اجتماعي ضمن إطار شرعي وما يتعلق بها من الحاجات البشرية وتطورها، معللا أن الإنسان بطبعه يفتقر للحاجيات الأساسية التي لا يستغني عنها مثل الأمان والطعام والمسكن والتقدير والاحترام، وهو بذلك يعد فكر سابق على نظرية Maslow's Hierarchy of Needs في إيماءة منه لأثر تأمين وإشباع هذه الحاجات الأساسية على تعزيز القدرات للابتكارية والإنتاجية التي بدورها تعزز من تنوع الصناعات الجديدة والسلع الكمالية. كما يعد أول من درس الطبيعة الإنتاجية والإشارة لمبدأ التخصص وتقسيم العمل وأثره في الزيادة الإنتاجية، فالعملية الإنتاجية كما صورها ابن خلدون عبارة عن سلسلة من الحلقات المتصلة التي تعتمد درجة كفاءتها وفاعليتها على جودة وكثافة المعرفة الفنية الكامنة فيها، وبفعل عنصر الزمن تتراكم هذه الخبرات التخصصية والمهارات الذهنية والمعارف التي تنعكس إيجابا على تطوير العمل وزيادة معدلات الإنتاج، فتنشأ الأسواق وتتنوع الفرص التجارية، فتبدأ دورة اقتصادية توفر العديد من الفرص الوظيفية والاستثمارية والتمويلية مما يحقق حالة من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

كما درس أسباب النماء الاقتصادي من الناحية الجغرافية والميزة الأفضلية للمدن التي لها الأثر في تسريع تطور أعمالها الاقتصادية وتسريع مبدأ التنافسية وتقديم الخدمات اللوجستية، كذلك أثر التكوين السياسي والقانوني والاجتماعي للدولة على تطور مراحل النمو الاقتصادي.

وقد سبق ابن خلدون بفكره وعلمه وبصيرته العديد من المفكرين البارزين أعلام الرأسمالية الكلاسيكية من حيث الإشارة لأهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الإنتاج مشيرا لأثر المزاوجة بين الجهد الذهني والجهد البدني في تطوير الأعمال وزيادة الإنتاج، مبينا أن كفاءة العمل تعتمد على قدرة الفرد بتكوين الفكرة البناءة ثم العمل على تنفيذها سواء بمعرفته الفنية أو الاستعانة بخبرات الآخرين، ومستطردا بأثر الخيال الفكري البشري في تطوير صناعة الآلات والأدوات والمعدات الإنتاجية[23]، وهو في هذا الإطار يعد أول من أعطى لعنصر رأس المال البشري ميزة أفضلية على باقي العناصر الإنتاجية مثل «رأس المال والموارد الطبيعية» ضمن الدورة الاقتصادية، مؤكدا على أهمية التشجيع والتحفيز في دعم الأفكار الإبداعية التي تنعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومحذرا من أثر ضعف غياب الحافز الاقتصادي على كساد الأسواق.

آدم سميث Adam Smith. درس Smith ضمن كتابه «ثروة الأمم» أسباب الثروة وطرق نموها. تميز كتابه بوجود إسهامات ذات صلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي خاصة في معترك بحثه عن أثر التخصص في العمل والجهد الذهني كمصادر ضمنية لزيادة الإنتاج وتحقيق الثراء، مستدركا بأثر تقسيم العمل والتخصص فيه على زيادة المعدلات الإنتاجية ومن ثم على تحقيق الثروة، ومؤكدا بأن التعلم بالممارسة Learning by Doing والتعلم بالخبرة Laerning by Experiencing يعدان من أبرز سمات الموظف الاختصاصي الذي يمتلك المعرفة الفنية القادرة على تحقيق مزايا إنتاجية مقابل نظيره الموظف التقليدي Blue-Collar Worker الذي يقوم بأعمال نمطية تعتمد بالغالب على الجهد البدني، فمن خلال التخصص المهني تنتج المنافع الاقتصادية المتنوعة كزيادة مهارة العمال وحسن توظيف عنصر الوقت واستثماره في زيادة الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يؤدي إلى حالة من تولد

23- وفي هذا السياق ذكر ابن خلدون في مقدمته: [...] بأن بقدرة الفرس مثلا أعظم بكثير من قدرة الإنسان وكذا قدرة الحمار والثور .. وقدرة الأسد والفيل أضعاف من قدرته .. ولكن الإنسان يتميز بالفكرة والتي تمكنه من حسن استخدام قدراته الطبيعية بشكل أفضل من الحيوانات. ويقول : إن الله سبحانه وتعالى جعل للإنسان عوضا عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر ، والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب عن الجوارح المعدة في سائر الحيوانات.

العصف الذهني بين العمال مما يضمن تدفق الأفكار المطورة للعملية الإنتاجية.

ومن الملاحظ وجود حالة من التشابه لحد التطابق بين الأفكار الخلدونية والأفكار السميثية على الرغم من الفاصل الزمني الممتد بينهم بأربعة قرون، سواء من حيث دراسة أسباب الثروة وربط التنمية الاقتصادية بالجوانب الإجتماعية، فابن خلدون اعتمد في تطوير الاقتصاد على مسألة اعتبار العمل مصدر القيمة، وهذا المصدر لا يتطور إلا بتطوير المهارات الفردية وإبراز الجهد الذهني وأهميته في تحقيق تنمية العمل الذي يعد منصة داعمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهي أفكار سابقة لمنهجية Smith في توليد أسباب الثروة ، كذلك المواءمة الفكرية بينهما بأثر الحوافز الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، وهي عبارة مشابهة لتلك الواردة في كتاب Smith حيث ذكر بأن الحافز الاقتصادي المحرك الرئيس للاقتصاد إلا أنه أطلق على هذا الحافز «باليد الخفية» التي تقود وتدفع الفرد لبذل الجهد لزيادة الثروة التي تقودة للتقدم والرخاء.

ألفرد مارشال Alfred Marshall. يعد أبرز من صور العلاقة الإيجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري وأثرهما في زيادة دخل الفرد ومن ثم تحقيق رفاهية المجتمع، لذا فإنه يرى بأن الجهد الذهني للعنصر البشري يتقدم على باقي العناصر الإنتاجية كونه [1] المؤثر الرئيس في جميع العمليات والأنشطة التنموية [2] أدق المقاييس الذي يمكن الاعتماد عليه لقياس ثروة الأمم [3] دالة مباشرة في تطور ونمو المؤسسات وتحقيق القدرات التنافسية.

وهو قول متطور على فكر أعلام الجيل الأول من النظرية الكلاسيكية الذين يقولون بالمساواة بينه وبقية عناصر الإنتاج دون مفاضلة عنصر على آخر. فنظرية رأس المال البشري تعمل على ربط القيمة الاقتصادية للتعليم الفردي أو المجتمعي بالعائد الحدي من الإنتاج، بمعنى أن العمالة الأكثر تعليما تكون أكثر إنتاجا ومن ثم تستحق أجورا وحوافز أعلى من هم دونهم علما ومهارة ومعرفة إنتاجية، وقد لاقت نظرية رأس المال البشري حالة من السخط والتذمر خاصة من قبل أصحاب العمل والمؤسسات كونها نظرية تدعو لتقويم الجهد الذهني وفصله عن الجهد البدني للعمال ومن ثم زيادة أجورهم.

كما تنبأ بأن ثمة تغيرات جوهرية وحتمية في المستقبل ستطول المحتوى التشغيلي لعمل المؤسسات نتيجة للتطور المتوقع للمعرفة، مستدركا أهمية المعرفة فقال:

[...] Knowledge is our most powerful engine of production and the organization facilitates the growth of knowledge [Marshall, 1890, p.155] .

لذا يؤكد Marshall على أهمية التعليم وارتباطه بالاقتصاد واضعا بذلك نواة مفهوم اقتصاد التعليم باعتباره نشاطاً استثمارياً طويل المد يتجسد في مآله على هيئة توليد المعارف والخبرات والمهارات والقدرات الذهنية التي تشكل مجتمعة مفهوم رأس المال البشري الذي بدوره يعد منصة محورية لتحقيق العوائد الاقتصادية أعلى من رأس المال الطبيعي. وفي هذا المسعى، حققت نظريته العديد من الإيجابيات أبرزها:

1. إذابة الفروقات الاجتماعية من حيث اللون والعرق والجنس بين أفراد المجتمع، بحيث يكون المعيار الأساسي للمفاضلة في أجور العمل هو جودة الجهد الذهني المبذول في العمل القادر على توليد منافع اقتصادية وعوائد مالية.
2. التركيز على تطوير قدرات ومهارات ومواهب العنصر البشري على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته فينعكس إيجابا على تحسين المستويات المعيشية وتحقيق الفوائض المالية في المجتمع.
3. كفاءة وجودة وتطور السلع والخدمات الاستهلاكية الأمر الذي حقق منافع اقتصادية واجتماعية.

مايكل بولاني[24] Michael Polanyi. يعد Polanyi أفضل من تكلم و طور مفهومي المعرفة الشخصية Personal Knowledge والمعرفة الضمنية Tacit Knowledge، بل ينظر له بأنه المعلم الأول الذي مهد للآخرين فهم وتفسير كافة المواضيع المرتبطة بإدارة المعرفة الكامنة والمختزلة عند الأفراد، وسبل استخلاصها وتحويلها. فالمعرفة كما عرفها Polanyi هي ذات طبيعة شخصية متأصلة في جذور الإدراك البشري، مشبها فكرة المعرفة الضمنية بالجبل الجليدي Icebrg الذي يخفي أكثر ما يظهر، والجزء الخفي هو الذي يؤثر بقوة في تشكيل عملية التعرّف. وفقا لما ذكره ضمن مؤلفه «المعرفة الشخصية» Personal Knowledge سنة 1958 حيث قال: بأننا نعرف أكثر مما نتحدث عنه We can know more than we can tell وهي معرفة أطلق عليها اسم «المعرفة الضمنية»، فاتحا بذاك آفاقا جديدة في عالم المعرفة ليعبر عن مجموعة من المفاهيم والأحاسيس المفعمة بالحيوية

24- [1891 - 1976] هنغاري/ بريطاني، مارس الطب ثم أصبح باحثا في الكيمياء الفيزيائية، لكنه اهتم لاحقا بقضايا الاقتصاد ونظرية المعرفة، واستقر أخيرا كأستاذ للعلوم الاجتماعية في Oxford.

والمعلومات والصور الذهنية والخبرة المتراكمة في أذهان الأفراد التي يصعب التعبير عنها أو إحاطتها أو نقلها للآخرين، فالمعرفة بالنسبة إليه كلها شخصية، منوها إلى حتمية حضور هذه الحقيقة عند دراسة المسائل المتعلقة بالعلم لأنها تشكل عنصرا من عناصر الحياة البشرية.

كما استطرد ضمن مؤلفه سبل استخلاص المعرفة الضمنية عبر بناء عوامل [1] الثقة [2] شبكات التواصل واللقاءات المستمرة بين الأفراد ذوي الخبرة والمهارة [3] الممارسة القائمة على الخبرة والتكرار. وفي إشارة جانبية تؤكد على عمق منهجته، وافقت العديد من الآراء والدراسات هذه المنهجية أبرزها مرئية المفكر Parasaye Kamran [25] حول الطرق الممكنة لاستخلاص والحصول على المعرفة الضمنية وتحويلها لمعرفة صريحة وذلك من خلال:

1. إجراء المقابلات واللقاءات مع الخبراء.
2. التعلم بالملاحظة.
3. التعلم بالحوار.

وفي سنة 1966 أصدر Polanyi كتابا آخر بعنوان 1966«The Tacit Dimension»، بحث من خلاله مظاهر المعرفة الضمنية بوجوديتها ودلائلها وألفاظها وأدواتها المتصلة بها.

ولعل أبرز الدراسات التي اعتمدت على الفكر البولاني نظرية المفكر الياباني Ikujiro Nonaka حول سبل إنتاج المعرفة وتحويلها من المعرفة الضمنية للمعرفة الصريحة الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في إحاطة وإدراك المعنى العميق لمفهوم إدارة المعرفة ومن ثم الاقتصاد المعرفي.

فريدريك تايلر[26] **Fredrick Taylor**. استوحى Taylor الإطار الفلسفي لنظريته الشهيرة الإدارة العلمية[27] Scientific Management المعتمدة على دراسة الحركة

25- حصل على شهادة الدكتوراه في Computer Science سنة 1980، يعد من أوائل الباحثين الذي طبقوا Artificial in Inelligence Techniques، وأول من استخدم مصطلح Data Mining .

26- [1856 - 1915] أميركي، مهندس ميكانيكي، رائد في علم الإدارة وتحسين جودة العمل والإنتاج، له إسهامات علمية بارزة في عصره عززت من رفع الكفاءة الإنتاجية .

27- تمتد إرهاصات هذه النظرية إلى النتاج الفكري والجهود التراكمية للرواد الأوائل أمثال Robert ، James Watt Owen ، Charles Babbage ، Henry Tawney وغيرهم.

والوقت[28] Time–Motion Study عبر المواءمة بين أفكار Smith حول أهمية تقسيم العمل، أي دراسة الكل من الجزء المكون له من خلال تقسيم العمل إلى أجزاء صغيرة ثم دراسة هذه الأجزاء من حيث الكفاءة والقدرات الفنية والمهاراتية للعمال واستثمار الوقت لإيجاد أفضل طريقة للقيام بها وتنفيذها، ثم تدمج هذه الأجزاء بشكل فعال، مع منهجية المفكر الألماني البارز Max Weber الذي يقول بأثر الفعل العقلي في نمو المؤسسات وتطور الاقتصاديات والدول. تقوم نظريته على مبادئ أساسية تتلخص في ما يلي:

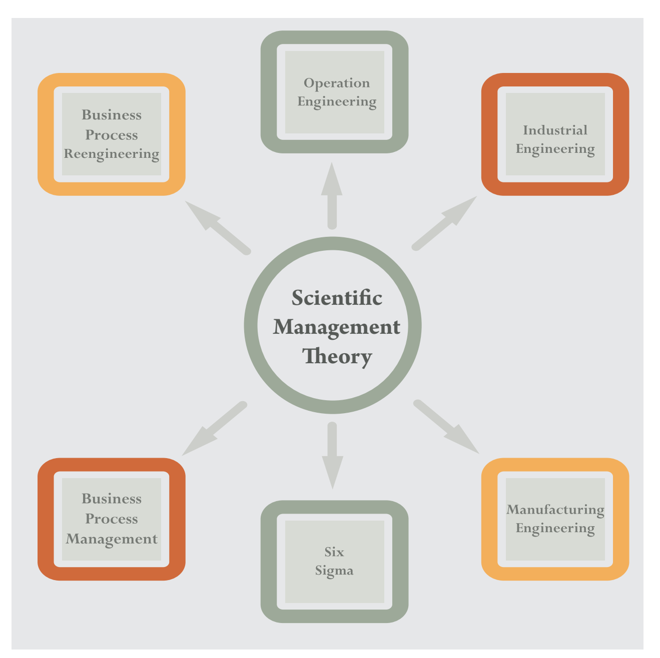
1. التأكيد على مبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال ربط إنجاز المهام والأعمال الإنتاجية بعناصر الوقت والجهد والأجور.
2. الاعتماد على التجارب والدراسة والتحليل والقوانين بدلا من العمل العشوائي لتحقيق أقصى درجات الإنتاج.
3. الاعتماد على مبدأ الفعل العقلاني للفرد في عمله والرغبة في مضاعفة جهده الإنتاجي والمواءمة مع فكر الإدارة العليا في تحقيق أهدافها.
4. الاهتمام بالجوانب البدنية والفسيولوجية وتفاعلها مع حركات الآلة لغرض تحقيق الكفاءة الانتاجية .

إلا أن نظريته تعرضت لانتقادات واسعه كونها:

1. تساوي العنصر البشري بالآلات والمعدات .
2. المبالغة في توظيف عنصر التحفيز المادي لزيادة الإنتاجية للعمال.
3. اعتماد الأنموذج الآلي بقية الوصول لأفضل طريقة عمل.
4. الاعتقاد المطلق بأن زيادة الإنتاج يفضي دائما لزيادة الأجور ومن ثم تحقيق السعادة والرفاهية للعمال.
5. إهمال العلاقات الإنسانية بين العمال ذاتهم وبين العمال والإدارة العليا.

وتعد نظرية الإدارة العلمية أساس معظم النظريات والأفكار والنظم والتطبيقات في مجال تنظيم وتحسين طرق الإدارة والإنتاج، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو مبين في الشكل [10].

28- تعد من أهم الإسهامات العلمية البارزة التي قام بها Taylor في مجال الإدارة والتي لا زالت محل إعجاب وتقدير من قبل بعض الباحثين والممارسين. حيث تدعو هذه الدراسة لرفع الكفاءة الإنتاجية للعامل عبر حفظ واستثمار عنصر الوقت في الجهد الإنتاجي المبذول باعتباره أساسا إداريا وعلميا لتقييم كفاءة الأداء بعيدا عن التقييم الشخصي والعرقي والمذهبي في تحديد المكافآت.



الشكل رقم [10] علاقة الطرق والنظم الإدارية بنظرية الإدارة العلمية

فريدريك هايك Friedrich Hayek. من الأوائل الاقتصاديين الذين أدركوا أثر المعرفة في صناعة الحدث الإنمائي وتحقيق التنمية الاقتصادية. فما بين 1930- 1945 نشر Hayek العديد من أوراق العمل والأبحاث التي تؤكد فرضيته، أبرزها مقالة Economics and Knowledge 1937 ومقالة 1945 The use of knowledge in Society[29] التي تؤكد على الدور المحوري للمعرفة في صناعة الأسواق وأثرها في تنويع العوائد والمنافع وتحقيق الاستقرار وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، مستعرضا الأسس الفنية المعززة في بناء لبنات الاقتصاد بالاعتماد على ما يملكه الأفراد من معرفة إنتاجية تؤهلهم لتحقيق إنتاجية المعرفة ضمن أقصى درجات الإنتاج والاستثمار، مستدركا أهمية تعزيز ثقافة الإنتاج المعرفي الذاتي في المجتمع القائمة على الفكر الكلاسيكي الداعي للتخصص المهني على المستوى العملية الإنتاجية وأثرها الإيجابي في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

وفي طور دراسته للمعرفة وعلاقتها بالاقتصاد، قام Hayek بتقسيم المعرفة من حيث ارتباطها بالاقتصاد لمرتبتين، الأولى «المعرفة العلمية» وهي معرفة ملازمة للنظرية

29- تعد هذه المقالة واحدة من أفضل عشرين مقالة منشورة خلال القرن العشرين حسب The American Economic Review.

الاقتصادية، والأخرى «المعرفة العامة» المتعلقة بالظروف المحيطة بالإنسان مثل المكان والزمان وهي معرفة تتصل بأحوال الأسواق والتوقعات لمستقبل سعر الفائدة وتحرك الأسعار [30]، وهي معرفة ذات تأثير هام على مسار الدورة التجارية. وفي عام 1988 أصدر كتاب «The Fatal Conceit» استدرك من خلاله أثر فعل مؤشرات الأسعار باعتبارها إحدى الوسائل الناجعة التي تساعد صناع القرار وأصحاب الخبرات المعرفية بربط كافة المعرفة الضمنية في هذه الإشارات بعضها ببعض لتفسير سلوك الأسواق والمنتجات والمستهلكين في محاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية في الأسواق.

وبخلاف المفكر Schumpeter الذي جعل من الحافز المادي المحرك الرئيس للعملية الابتكارية وضمان استمرارها، يرى Hayek بأن الجهد الذهني والقدرات الكامنة في الكيانات الاقتصادية هي المحرك الفعلي للعملية الابتكارية وضمان نجاحها واستمرارها ونموها، وقد استشهد الباحثون بصحة ما ذهب إليه Hayek في عدم قدرة المؤسسات في إعادة وتقليد إنتاج سلع ابتكارية تتمتع بمواصفات الجودة والكفاءة مثل iPad, iPod, Google engine, etc، فمن الممكن أن تقوم مؤسسة ما بتقليد الإطار العام للقدرة الذهنية لمؤسسة أخرى وهذا نجده ملموساً في سلع قطاع الاتصالات، لكن من الصعب القيام بالاستنساخ الكلي للبصمة الذهنية للسلع والخدمات الابتكارية.

وفي إطار العلاقة بين المعرفة والابتكار وأثر الأسواق عليهما، فند Hayek أثر تطور ونمو الأسواق على المعرفة والابتكار كون وجوديتهما تسبق وجودية الأسواق مستشهدا بالحضارات السابقة كالصينية والهندية والمصرية، حيث المعارف والابتكارات هي من أنشأت الأسواق وليس العكس.

جوزيف شومبتر Joseph Schumpeter. من أوائل مفكري الاقتصاد الذين أشاروا للعلاقة بين الاختراع Invention والابتكار Innovation ضمن نطاق تحسين الدورة الاقتصادية. فمن خلال كتابه «نظرية التطور الاقتصادي» 1912، عرف الاختراع بأنه «عرض سلع وخدمات جديدة كليا في الأسواق، أو عرض وسائل إنتاج جديدة لم تكن موجودة بالسابق»، بينما الابتكار «يقتصر على التوظيف الأمثل للأفكار للسلع والخدمات عبر ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يقود لتغيير مكونات المنتج و كيفية تصميمه».

30- يميل Hayek مع الرأي القائل بأن الأسعار عبارة عن إشارات تساعد على قراءة السوق لكنها لا تعطي أو تصدر أوامر للمتعاملين في الأسواق.

اجتهد Schumpeter عبر نظريته «النمو الاقتصادي» لسد الفراغ الفكري في عصره حول مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال رسم الحدود المفاهيمية بينهما، فعرّف النمو بأنه «مفهوم ومؤشر كمي يقصد به حجم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية»، أي نمو في حجم الإنتاج الكلي لمجموعة السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، ويتضح من سياق التعريف المعنى التراكمي للنمو كونه ينطوي على الزيادة في الإنتاج، بينما التنمية التي تدفع نحو تحقيق تغيرات في المجتمع فهي «مفهوم ومؤشر نوعي يعبر عن حجم الإنتاج الحضاري القائم على التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية». وتعتمد التنمية في صياغتها على مدى توفر جملة من العناصر المتفاعلة كجودة العنصر البشري وما يملكه من المعرفة الفنية والاختراع والابتكار، كذلك التطورات التكنولوجية والثقافة العامة الداعمة لبرامج التنمية، مستدركا بأن قيمة النمو الاقتصادية ترتبط بعلاقة طردية مع التنمية الاقتصادية، معتبرا أن لفظة النمو المفرغة من التنمية لا قيمة لها ولا يعد أساسا جوهريا ملائما لبناء السياسيات الاقتصادية.

وتنطلق مسوغات هذا الفصل المفاهيمي بين النمو والتنمية لتصحيح النظرة الاقتصادية الكلاسيكية باعتبار العنصر البشري أحد مكونات العملية الإنتاجية ووسيلة لإنتاج الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، مبينا أفضلية رأس المال البشري وتزعمه للعملية الإنتاجية، مما يستوجب إعادة النظر باعتباره محور العملية التنموية التي تحقق وتدفع النمو الاقتصادي لمستويات مرتفعة.

ويعود له الفضل في إبراز دور المستحدث أو الريادي Entrepreneur الذي يمتلك القدرة في إنتاج الابتكارات وتوليد المعارف التي تحقق الرخاء والنمو الاقتصادي وتنشيط الدورة الاقتصادية[31]، كما ربط بين حجم المؤسسة والقدرة الابتكارية محفزا بذلك

31- الدورة الاقتصادية أحد مصطلحات الاقتصاد الكلي الذي يشير إلى التغير الدوري في المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم . يتكون هذا المصطلح من أربع مراحل أساسية: القمة Peak، الركود Recession، القاع Through، الاستعادة Recovery. وتتفاوت الدورة زمنيا حسب التغيرات والمعايير الضابطة لها، كما تنقسم الدورة الاقتصادية من حيث الزمن إلى أربع دورات حسب أسماء مكتشفيها [1] Joseph Kitchin اكتشفها سنة 1920 وهي دورة اقتصادية قصيرة لا تتجاوز 40 شهرا [2] Clement Juglar سنة 1862 وهي دورة اقتصادية متوسطة تتراوح ما بين 7 - 11 سنة [3] Simon Kuznets سنة 1930 دورة اقتصادية طويلة تتراوح ما بين15- 25 سنة [4] Nikolai Kondratiev سنة 1925 وهي دورة اقتصادية طويلة الأمد وتعرف كذلك بعدة مسميات مثل supercycles, great surges, long waves, K-waves or the long economic cycle تتراوح ما بين 45 – 60 سنة.

المؤسسات الصغيرة باستغلال المرونة التي تتمتع بها في توليد أكبر قدر ممكن من إنتاجية المعرفة لتمنحها القدرة للانتقال نحو مصاف المؤسسات الكبرى.

وما بين 1912 و 1942 تغيرت منهجية الفكر الشومبتري في تحديد مسارات صناعة الابتكارات والمعرفة وأثرهما في تحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية. فعبر المسار الأول 1912، الذي أطلق عليه الهدم الإبداعي Creative Destruction[32] اعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي واللاعب المحوري في تقديم المبادرات والأفكار والابتكارات القابلة للتطبيق والتحويل لسلع وخدمات للمؤسسات الكبيرة لدعمها وتمويلها. وبعد ثلاثة عقود، غير Schumpeter منهجيته في تحديد نطاق صنّاع الابتكارات ومنتجي المعرفة بالتحول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبرى التي يرى بأنها تمتلك خواص فريدة تؤهلها لإحداث النماء الاقتصادي والتي شبهها بمستودع نابض بالمعرفة القادرة على احتكار القطاع التشغيلي، ومن ثم فرض القواعد والشروط والسياسات في الأسواق، وقد أطلق على هذا المسار الإبداع التراكمي Creative Accumulation. وفي هذا الإطار أعد كل من Franco Malerba and 1993 Luigi Orsenigo ، دراسة تشير للسمات المغايرة لكل من المسارين من حيث قياس جودة وطبيعة المعرفة:

1. **الفرصة Opportunity**. يقصد بها الفرصة الممكنة لإنتاج الابتكار والمعرفة من خلال إجراء الدراسات والبحوث والاتصال مع المراكز العلمية والجامعية للحصول على المعارف. حيث تتمتع المؤسسات الكبرى بمساحة أكبر من المؤسسات الصغرى في الاتصال والتواصل والقدرة على الإنتاج المعرفي.
2. **المواءمة Appropriability**. القدرة على توفير البيئة التشغيلية التي تنمي المواهب الفردية وتحمي الحقوق الفكرية للمبتكرين من عمليات القرصنة وانتهاك الحقوق، كذلك القدرة على تحقيق عوائد مالية من السلع والخدمات المبتكرة.
3. **تراكمية الأنشطة الابتكارية Cumulativeness Innovative Activities.** وهي سمة تحاكي القدرة على مواصلة الابتكار وتوليد المعرفة وإنشاء مستودع

32- يعد أول من استخدم هذا المصطلح في الاقتصاد، وهو مفهوم قائم على مبدأ حتمية زوال الصناعات القائمة ودخول أخرى بأفكار جديدة.

للمعرفة داخل المؤسسة، وهي سمة تقتصر على المؤسسات الكبرى نظير ما تتمتع به من مقومات وقدرات مالية وفنية وبشرية.

4. **طبيعة المعرفة المنتجة The nature of knowledge**. القدرة على تحليل المعرفة المنتجة من حيث جودتها وكثافتها وطبيعتها وكلفتها وطرق الحصول عليها.

أوجه الاختلاف	المسار الأول Creative Destruction	المسار الثاني Creative Accumulation
الفرضة	متاحة	متاحة
المواءمة	منخفضة	عالية
تراكمية الأنشطة الابتكارية	منخفضة	عالية
طبيعة المعرفة	1. صريحة ومصنفة. 2. سهولة الحصول عليها. 3. تكلفة منخفضة جدا.	1. ضمنية. 2. صعوبة الحصول عليها. 3. تكلفة عالية.

الجدول [10] يوضح السمات الخاصة لكل مسار حسب تحليل شومبتر.

Source: Luc Soete, Bas ter Weel, Schumpeter and the Knowledge-Based Economy: On Technology and Competition Policy, pp 10-11.

وقد أكد أنصار الفكر الشومبيتري Schumpeterian أمثال Kenneth Galbraith, Richard Goodwin and Albert Hirschman باعتبار الاختراع والابتكار نواة عصر الاقتصاد الديناميكي، في إشارة ضمنية تدل على أهمية المعرفة وأثرها في النمو الاقتصادي.

فريتز ماكلوب Fritz Machlup[33]. كان Machlup محللاً فذاً وسابقاً على عصره نافذ البصيرة يستشرف آفاق مستقبل الاقتصاد، ومن الأوائل الذي نظروا للمعرفة بأنها سلعة وليست حصيلة العلوم والمعارف كما هو حال الفكر السائد في عصره ومن سبقه.

يعد Machlup المرشد الأول والمعلم الملهم لمفهوم الاقتصاد المعرفي، وأول من أشار

33- [1902 - 1983] نمساوي/ أميركي، أكاديمي اقتصادي بارز له العديد من المساهمات في تطوير مفهوم الاقتصاد المعاصر. أحد تلاميذ Hayek، تتمحور أعماله حول الاقتصاد النقدي والتنظيم الصناعي والاقتصاد المعرفي. أول من أشار بأن المعرفة أهم مصادر الاقتصاد. أبرز أعماله مصنفه البارز The Production and Distribution of Knowledge in the United States 1962 والذي أشار فيه لأول مرة لمصطلح مجتمع المعلومات Information Society.

إليه صراحة ضمن أعماله[34]، وخلال دراسة علمية رصينة سعى من خلالها إلى قياس حجم إنتاج وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة الأميركية، حيث وجد بأن الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة تشكل حوالي 29% من إجمالي[35] GNP بما يعادل 136.4 مليون دولار خلال 1958، مستطردا في دراسته للدور المحوري للمعرفة في تنويع مصادر الدخل وتحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي وإيجاد أفضل السبل لبناء البيئات التشغيلية المحفزة، لذا يعد Machlup واضع القواعد العلمية لقياس المعرفة وأثرها خلال عملية الإنتاج والتوزيع فاتحا بذلك آفاق البحث العلمي لضبط هذه القواعد بجملة من السياسات والبرامج والتطبيقات التي تساعد على تهذيب مفهوم الاقتصاد المعرفي.

كما قسم المعرفة لخمس أنواع [1] المعرفة العملية [2] المعرفة الفكرية أو الذهنية [3] المعرفة الترفيهية [4] المعرفة الدينية [5] المعرفة الطارئة. ثم تدرج في مفهوم المعرفة من المعرفة الشمولية التي تضم كل أنواع المعرفة العلمية واليومية، إلى المعرفة التخصصية التي تحاكي أنشطة الإنتاج والتوزيع، مشيرا بأن توزيع ونشر المعرفة هي صلب مفهوم الاقتصاد المعرفي، بينما يرى التعليم بأنه أهم الأدوات الفعالة في نشر المعرفة سواء عبر المؤسسات التعليمية الرسمية أو من خلال المؤسسات الأخرى مثل الأسرة، التدريب أثناء العمل، المؤسسات الدينية، التعليم الذاتي وأجهزة التلفاز. وقد أكد أن عملية تفعيل المعرفة وأثرها على الاقتصاد تتوقف في المقام الأول على مدى توافر العناصر التالية ثم درجة جودتها:

1. مؤسسات التعليم والعلم في المجتمع وكفاءة الربط بينهما.
2. تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
3. وسائط التواصل المتنوعة.

كما حدد المهن التي تضطلع بدرجات متفاوتة في صناعة إنتاج ونقل المعرفة:

1. **الناقل Transporter** يقوم بنقل ما يحمله من معرفة دون أي إضافة أو تعديل منه.
2. **المحول Transformer** يقوم بتعديلات تتعلق بشكل المعرفة لا بمضمونها.
3. **المعالج Processor** يقوم بتعديل شكل ومضمون المعرفة ضمن الصلاحيات

34 – The production and distribution of knowledge in the United States 1962.

35– M. U. Porat 1977, the information economy, Nine volumes, office of telecommunication, US Department of Commerce, Washington.

المنوحة له ووفق الإجراءات المعمول بها.

4. **المفسر Interpreter** يقوم باستخدام قدراته الإبداعية لاستنباط فكرة جديدة من المعرفة المتاحة.
5. **المحلل Analyzer** يطبق القواعد التحليلية لفهم وإدراك واستنتاج المعرفة.
6. **المنتج Creator** يستخدم قدراته الإبداعية والاختراعية والابتكارية لتجسيد المعرفة في قالب معرفي جديد قابل تحويله لسلع وخدمات ينتج منهما مزايا ومنافع سواء مادية أو معنوية.

وفي المقابل حث كافة الأوساط العلمية والاقتصادية على أهمية دراسة وتحليل مفهوم الاقتصاد المعرفي كونه يحقق جملة من المزايا أبرزها:

1. يزيد من كفاءة الناتج القومي للدولة.
2. أحد الأسباب الرئيسة لتحقيق الرخاء الاجتماعي والاستقرار الوظيفي.
3. عنصر محوري في تحقيق وزيادة النمو الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.
4. يحفز على إنتاج السلع ذات الجودة والرفاهية العالية.

وفي سنة 1970 قرر Machlup إصدار عشرة مجلدات تعالج الجوانب الاقتصادية للمعرفة، حيث حمل الإصدار الأول عنوان Its Creation, Distribution, and Economic Significance ، إلا أن القدر لم يمكنه من إصدار هذه المجموعة سوى إصدارين، الأول سنة 1980 بعنوان «Knowledge and Knowledge Production»، والثاني سنة 1982 بعنوان «The Branches of Knowledge» حيث توفي سنة 1983. وفي سنة 1996 اعتمدت OECD ومستشارها Dominique Foray مصطلح Machlup بوصف حالة الاقتصاد المعاصر بأنه الاقتصاد المعرفي.

بيتر دراكر Peter Drucker. أحد أعلام النظرية الإدارية، اكتسب شهرته في علم الإدارة الحديث، ويعود الفضل له في اكتشاف آلية تنظيم عمل الأفراد في المجالات الاجتماعية والتجارية والحكومية، كما يعد أول من تنبأ بصيرورة تطور التنمية من خلال نافذة برامج الخصخصة واللامركزية. إلا أن مفهوم موظفي المعرفة Knowledge Worker يعد سنام عمله وذروة فكره الذي أشار إليه صراحة في كتابه «The landmarks of tomorrow» سنة 1959 فاتحا بذلك آفاقا جديدة في كيفية إدارة الموارد البشرية في

المؤسسة وسبل تطويرها، كما توقع انحسار طبقة العمال التقليديين Blue Collar الذين يحملون الشهادات المتدنية بأجور منخفضة، وهي شريحة منتشرة في الدول التي يتألف غالبية تركيبها السكاني من فئة الشباب أصحاب التعليم المنخفض ذوي المهارات والخبرات العملية والمعرفة الفنية والإنتاجية المتواضعة. وفيما يلي اقتباس للمفكر Drucker حول مفهوم عمال المعرفة:

[...] The most valuable assets of a 20th-century company were its production equipment. The most valuable asset of a 21st-century institution, whether business or non-business, will be its knowledge workers and their productivity. Knowledge worker productivity is the biggest of the 21st century management challenges. In the developed countries it is their first survival requirement. In no other way can the developed countries hope to maintain themselves, let alone to maintain their leadership and their standards of living» Drucker 1999, p135 -157.

درس Drucker التطورات الاقتصادية خلال القرنين الماضي، فاستدرك الطبيعة العملية الإنتاجية باعتمادها على درجة كثافة وجودة مدخلات الجهد الذهني المبذول في الأنشطة الاقتصادية، مستشرفا التطورات التكنولوجية وأثرها على كافة الأنشطة الاقتصادية بالتطوير والنمو، ومؤكدا أن السلع المستقبلية لن تحقق عوائد مالية مالم تتمتع بخواص وقيم مضافة تميزها عن باقي السلع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تدفق المعرفة في جسد العملية الإنتاجية، وقد انتهى في دراسته بالتأكيد على حتمية اعتماد الاقتصاد على المعرفة، مبينا أن نسيج هذا الاقتصاد يعتمد على قوة تماسكه من حيث [1] جودة الترابط بين مؤسسات التعليمية والعلمية ومؤسسات الابتكار من جهة ومؤسسات القطاع الخاص من جهة أخرى [2] تعزيز قنوات الاستثمار في البنى التكنولوجية.

كما صنف شريحة موظفي المعرفة على أنهم سنام أصول للمؤسسة Assets وليس التزامات Liabilities، بل نواة الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، مستطردا تنامي هذه الشريحة مستقبلا في كافة المؤسسات، مما يستوجب على المؤسسات تغيير منهج العمل التقليدي على نحو يحتوي هذه الشريحة والعمل على تنميتها وتطويرها من خلال تطبيق

الأساليب الإدارية الحديثة ، ومحذرا في الوقت ذاته المؤسسات من سوء النتائج بسبب إخضاع كافة شرائح الموظفين في بيئة تشغيلية واحدة وبأسلوب إداري واحد. حيث شدد على أهمية أن تأخذ المؤسسات بجدية مسائل فهم وإدراك وتحليل المحتوى النسيجي من خلال:

1. النظر لهم بأنهم أهم أصول المؤسسة وسنام قيمتها المضافة.
2. تطوير البنى التشغيلية للمواءمة مع طبيعة عملهم.
3. منحهم المزيد من الصلاحيات والحريات وتحريرهم من القيود التي تكبح من إنتاجهم وإبداعاتهم.
4. أهمية إدراك أن جل أعمالهم يتركز على إبداء المبادرات وضمان التدفق الابتكاري وتوليد المعارف.
5. توفير بيئة التعلم والتعليم المستدام.

وفي تتطابق فريد لما ذهب إليه Drucker في منتصف القرن الماضي بشأن شكل البيئة التشغيلية لموظفي المعرفة في المستقبل، نجد بأنه صاغ شكل هذه البيئة في حالة من استشراف بالغ الدقة يحاكي واقعنا الحالي:

1. التحرر من قيود المكان الوظيفي Telecommute. إذ يمكن لموظفي المعرفة القيام بأعمالهم خارج مقر المؤسسة دون الحاجة للعمل داخل المؤسسة بشكل منتظم، بخلاف النمط المعمول به بحتمية تواجد جميع الموظفين داخل المؤسسة خلال ساعات العمل المحددة.
2. الاعتماد على التكنولوجيا في وسائل الاتصال بدلا من الطرق التقليدية المعمول بها في عصره.
3. اللامركزية في العمل وتشجيع التفويض الاختصاصي في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه.
4. تطبيق برامج التحفيز والتشجيع المستمر على الإبداع تطوير الأعمال والإنتاج المعرفي، وهذا نمط مستحدث على الوضع السائد التقليدي، والذي يعتبر كل جهد ذهني إضافي يقوم به الموظف في مجمله هو جزء من عمله.

وفي سنة 1969 أصدر Drucker كتابه« The Age of Discontinuity»

الذي عنون أحد فصوله بالاقتصاد المعرفي، حيث ناقش ملامح وإطار الاقتصاد الحديث القائم على الأصول المعرفية أكثر من الأصول المادية ، مستدركا بأن الموجة الثالثة من الاقتصاد سوف تحتاج العالم كله في المستقبل نتيجة للتطورات التكنولوجية والرقمية والعلمية المتلاحقة. كما أكد حتمية تغير أساليب العمل الإداري واستحداث مسميات وظيفية جديدة تتناسب وقدرات موظفي المعرفة.

وبعد مرور أربعة عقود من الزمن، طور Drucker مفهوم موظفي المعرفة 1959 من خلال التأكيد على مفهوم إنتاجية موظفي المعرفة knowledge worker productivity وذلك في كتابه «Management Challenges of the 21st Century» الذي صدر 1999، حيث قارن طبيعة البيئة التشغيلية بين موظفي المعرفة وإنتاجية موظفي التقليديين، كما هو مبين في الجدول التالي.

أوجه المقارنة	إنتاجية موظفي المعرفة	إنتاجية موظفي العمل التقليدي
طبيعة السؤال المطروح في بيئة العمل	ما هي المهمة؟	كيف يمكن إنجاز العمل؟
طبيعة بيئة العمل	بيئة محفزة للإنتاج الفكري والإبداعي	بيئة تقليدية تبحث عن أعلى عائد بأقل التكلفة
متطلبات عمل البيئة	تغيير ثقافة وتوجه وسلوك الفرد والمؤسسة ليتواءم مع طبيعة بيئة العمل	تدريب الموظف في كيفية إنجاز العمل المطلوب منه
المشاركة في صياغة المهمة	المهمة تصقل من خلال طرح عدة أسئلة للوصول لجوهر المهمة ثم يتم وضع خطة عمل لتنفيذها	المهمة تعطى للموظفين لتنفيذها دون أي مشاركة منهم في صياغتها
العنصر البشري	أهم أصول رأس المال المؤسسة يتم الاستثمار فيه ومن خلاله للحصول على المنافع الاقتصادية المتنوعة	تكلفة تسعى المؤسسات التحكم به ضمن مستويات محددة
كثافة وجودة المخرجات	عالية	منخفضة إلى متوسطة

الجدول [11] يقارن بين إنتاجية الموظف التقليدي وإنتاجية موظف المعرفة.

المبحث الثالث

الإطار التكويني لإدارة المعرفة

المطلب الأول

هرمية المعرفة

تعتبر هرمية المعرفة مدخلا نمطيا للباحثين للتعرف حول ماهية المعرفة وكيفية التعامل معها. فحتى منتصف القرن الماضي، كان ينظر للمعرفة على أنها شيئا Object متاحا في الطبيعة تحتاج لمزيد من الفحص والتدقيق والتمييز عن باقي الألفاظ المحيطة بها كالبيانات والمعلومات والحكمة وذلك ضمن بناء هرمي، وعلى هذا الأساس تم تشكيل أول هرمية على يد المفكر الإداري Nicholas L. Henry التي نشرها في مقالة[36] سنة 1974 مشكلا بذلك نواة المدرسة التقليدية للمعرفة كما هو مبين في الشكل [11] .

البيانات Data. هي المادة الخام والمدركات التي ندركها بحواسنا مثل الإيماءات ولغة الجسد. كما تعبر عن مجموعة الحقائق الموضوعية غير المترابطة عن الأحداث ولا تقدم أحكاما أو تفسيرات أو قواعد للعمل، وهي حقائق غير مصقولة تظهر ضمن أشكال مختلفة قد تكون أرقاما حروفا أو كلمات أو إشارات. والبيانات بطبيعتها لا تفيد ضمن تكوينها الأولي إلا بعد إخضاعها لعمليات التحليل والتفسير وتحويلها لمعلومات.

المعلومات Information. تعد البيانات الركيزة الأساسية للمعلومات فهي المتغير المستقل، أما المعلومات فهي المتغير التابع. وهي عبارة عن نتاج معالجة البيانات بعد إخضاعها لمجموعة من العمليات والأنشطة مثل التحليل والتركيب لاستخلاص ما تتضمنه البيانات من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات وعمليات حسابية. وفي هذا الإطار وصف1997 Thomas Davenport[37] & Larry Prusak[38] المعلومات بأنها «بيانات

36- N.L. Henry. Knowledge management: a new concern for public administration. Public Ad- ministration Review، 34(3):189-196، 1974.

37- [1954 -] أميركي، أكاديمي متخصص في ريادة وابتكار الأعمال وإدارة المعرفة، له عدة مؤلفات أبرزها The new: new knowledge management, Information ecology.

38- باحث ومستشار للعديد من المؤسسات الدولية لأكثر من 25 سنة في مضمار إدارة المعرفة، مؤسس معهد إدارة المعرفة.

تحدث أثر وتميز»، أما Chirstel عرف المعلومات بأنها «حقائق منظمة تمنح الباحثين القدرة على تشخيص الموقف أو الموضوع كخطوة استباقية لاتخاذ القرار». وتتمايز المعلومات بمدى توفر مجموعة من العناصر الفعالة المرتبطة بالمعلومة أبرزها التوقيت المناسب Timely، دقة المعلومات Accuracy، جودة المعلومات وملاءتها Quality، القدرة على قياسها كميا Quantitiability، مرونة المعلومات وتكييفها Flexibility وأخيرا الشمولية Comprehensive.

وقد اختلف الباحثون حول طبيعة العلاقة بين المعرفة والمعلومات من حيث الترابط العضوي بينهما، فذهب الرأي الأول بوجود الترابط بينهما أمثال Dick Stenmark 2001, Bruce Kogut& Udo Zander 1995 كونهم ينظرون للمعلومة بأنها شكل من أشكال المعرفة التي من وجهة نظرهم تمثل الجزء الضمني الكامن في الأذهان بينما المعلومات هي المعرفة الصريحة القابلة للتداول. أما الفريق المعارض أمثال Warren Thorngate1996 Nonaka & Takeuchi 1995, يؤكدون بأن مفهوم المعرفة أشمل وأعمق وأوسع بكثير من مفهوم المعلومة التي لا تعدو كونها بيانات منظمة يمكن تداولها، ومؤكدين بأن المعرفة ترتبط بالفعل الإنساني، بينما المعلومات ترتبط بالفعل الوجودي المادي.



الشكل [11] هرمية المعرفة

المعرفة Knowledge. هي الإدراك الجزئي في ذهن الفرد نتيجة لتراكمات ومهارات وقدرات بدنية ونشاطات فكرية وإدراكية لحل مشكلة ما. وهي إما أن تكون معرفة ضمنية Taict أو صريحة Explict. فالمعرفة حاصل دمج معلومات بالمهارات الفكرية والقدرات الذهنية والخبرة والقيم، وتغدو معرفة بعد ما يتمكن الفرد من استيعابها وفهمها وتكرار التطبيق في الممارسات الذي يؤدي إلى الخبرة تمهيدا للوصول لمرتبة الحكمة. والمعرفة من حيث التوسع في الكشف عن ما وراء الموضوعات، تنقسم إلى أربعة أنواع هي المعرفة العلمية أو السببية Know Why، والمعرفة الإدراكية

Know What والمعرفة الفنية Know How، والمعرفة البشرية Know who.

الحكمة .Wisdom تمثل الحكمة سنام الهرم المعرفي وتعكس درجة العمق والنضوج الفكري الذي ينقل مالكها نحو منزلة الحكماء. تعبر الحكمة عن قناعة راسخة ونظر في المآل واستخلاص للعاقبة بعد استشراف للمستقبل ومعرفة للمقاصد، ومهما اتسعت المعرفة تظل أحد مكونات الحكمة. فالعالم يقوم تفكيك المعرفة تمهيدا لاستيعابها، أما الحكيم فيقوم بتركيب المعرفة لبناء وتشكيل المفاهيم العامة في سبيل الوصول إلى رؤية شاملة تندمج فيها معطيات الماضي والحاضر والمستقبل. وقد بين القرآن الكريم أن الحكمة منحة وهبة من الله يؤتيها من يشاء، حيث قال الله تعالى ﴿يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [2: 269] . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ضمني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى صدره وقال: «اللهم علمه الحكمة» [رواه البخاري]، بينما قال سيدنا الإمام علي كرم الله وجهه «إن الحكمة هي ضالة المؤمن فخذوا الحكمة ولو من أهل النفاق»، وقال ابن القيم الحكمة هي «فعل ما ينبغي كما ينبغي في الوقت الذي ينبغي»، بينما وصفها Aristotle بأنها «رأس العلوم والأدب والفن، هي تلقيح الأفهام ونتائج الأذهان»، أما معلمه Plato أعدها سنام الفضائل الأربعة وهي الحكمة، العدالة، الشجاعه، الاعتدال.

وقد تعرض الأنموذج التقليدي لهرمية المعرفة للعديد من الانتقادات كونه:

1. يفتقر الأنموذج شمولية المعرفة من حيث التصنيف التوثيقي. فالأنموذج تطرق فقط للمعرفة الصريحة دون المعرفة الضمنية صلب إدارة المعرفة وتسمى كذلك المعرفة الشخصية.
2. الأنموذج يحاكي فقط احتياجات المعرفة المصنفة Codified knowledge وهي المعرفة المكتوبة القابلة للتداول والمشاركة والتخزين والتحويل لسلع وخدمات.
3. مسار الأنموذج خطي تصاعدي تراتبي لا يعبر عن السلوك الشبكي للمعرفة.

وفي ضوء الانتقادات، قدم كل من Richard Hicks, Ronald Dattero, and Stuart Galup مقترحا لتطوير الأنموذج التقليدي عبر إضافة مستويين جديدين يعبران عن مفهوم المعرفة الشخصية، كما هو مبين في الشكل [12].

*Innovation which contain on knowledge based and reenginerring.

الشكل [12] هرمية المعرفة المطورة

حيث تعبر مكونات المقترح بما يلي:

1. **مستوى الأفراد Individual tier**: يمثل قاعدة الهرم والعنصر الفعال الرئيس الذي يمارس كافة الأعمال اللازمة لإنتاج تيار متدفق من المعرفة.
2. **مستوى الحقائق Facts tier** : يعبر عن اللبنة الأساسية في سير خطوات التحول نحو المعرفة السلعية، حيث يقوم هذا المستوى بتوفير المواد الأولية اللازمة من بيانات ومستندات ووثائق المعرفة المصنفة التي تعطي تصورا أوليا حول موضوع معين.
3. **مستوى الفعالية والتأثير Influence tier**: يشير للمستوى الذي يتم فيه وضع البيانات في سياق معين معتمدا في ذلك على ثلاثة عناصر تفاعلية وهي نظم التعليم ودعم اتخاذ القرار و التقارير. يهدف هذا المستوى تحقيق الحد الأدنى في مساعدة العنصر البشري لاتخاذ القرار.
4. **مستوى الحلول Solution tier**: يمثل ترجمة القرارات المتخذة في المستوى السابق من حيث البحث عن أفضل الحلول والممارسات التي تعزز من توليد المعرفة علاوة وتطوير وتحسين الأداء داخل المؤسسة.

5. **مستوى الابتكار Innovation tier**: وهو عنصر غير نشط بذاته بل هو نتاج التفاعل المستمر في استخدام أو إعادة استخدام أو إنتاج المعرفة.

وفي بحث متصل، أشار المفكر البارز في إدارة المعرفة Leif Edvinsson[39] للشروط المؤثرة في أبعاد رأس المال الهيكلي، مؤكدا على أهمية إعادة استعمال المعرفة في تطوير الابتكار كونه عنصراً قائماً على مدخلات عدة وذلك وفق المعادلة التي صاغها وآخرون[40] Innovation = [reuse knowledge + invention] × exploitation.

وفيما يلي جدولا يقارن بين هرمية كلا من النموذجين للمعرفة.

	هرمية المعرفة التقليدية	هرمية 5TKMH*
مقترح الأنموذج	Nicholas L. Henry	Richard C. Hicks, Ronald Dattero, and Stuart
سنة الإقتراح	1974	2006
الهدف من الهرم	تمييز بين مفاهيم المكونة للهرم والأدوار والمهام المناطة لكل مفهموم	وسيلة لتقييم أداء إدارة المعرفة والتعرف على طبيعة العلاقة بين مصادر المعرفة
عدد المستويات	4	5
التصنيف التوثيقي	المعرفة الصريحة المصنفة	المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية
إنتاج المعرفة	تصاعدي تراتبي	تفاعلي بين كافة المستويات دون اشتراط التراتبية
التطابق مع تصنيف مدارس إدارة المعرفة	لا يتطابق	يتطابق
إخضاعة للممارسة العملية	تم إخضاعة	لم يخضع بشكل عملي

الجدول [12] يقارن بين الأنموذج التقليدي والأنموذج المطور لهرمية المعرفة .

39- [1946 -] سويدي، مفكر وأستاذ في الإدارة في جامعة Lund السويدية، يعمل كمستشار للعديد من المؤسسات في مجال إدارة المعرفة ورأس المال الابتكاري، نشر العديد من الأبحاث والدراسات المحكمة والرصينة.

40- Emma Obrien, Seamus Clifford, Knowledge Management for process, organizational and markting innovation, p 231.

المطلب الثاني

فروع المعرفة

أثرى الفكر الإداري العديد من الدراسات والأبحاث التي صنفت المعارف لفروع متعددة ساهمت في تنظيم مسار العلاقة بين المعرفة والاقتصاد، ورسم الحدود بين المعارف الإنتاجية والتنظيمية التي يسرت من فهم مسار عمليات التوجيه الاستثماري والتمويلي، كما وضعت الحدود الدنيا والعليا من المعارف الواجب توطينها في المؤسسة كي تضمن قدرا من القدرة التنافسية وتحقيق العوائد المالية. الجدول [13] يشير لأبرز أنواع المعرفة حسب ما جاء في أدبيات الفكر الإداري.

ومما هو جدير بذكره، أنه رغم التفاوت بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية من حيث القيمة والغاية والأهمية، إلا أنهما في علاقة تبادلية دائمة، فإن كانت المعرفة الصريحة تمثل المواد الأولية Material المستهدفة للتحول فإن المعرفة الضمنية تعد الأداة Tool الفعالة في التعامل مع هذه المواد، وحلقة الوصل بينهما هي جودة برامج التعليم المسئولة عن محاكاة تحويل المعرفة الضمنية للمعرفة الصريحة.

وفي إطار طبيعة العلاقة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية، انقسم الباحثون إلى فرقتين، الأولى تقول بالعلاقة الحتمية بينهما باعتبارهما عناصر أساسية ضمن المرحلة الأولى من عمل إدارة المعرفة وهي مرحلة إنتاج المعرفة. فمنزلة أحدهما للآخر كمنزلة الجسد من الروح، فلا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر، فما يملكه الخبير من معرفة فنية هي نتاج للمعرفة الصريحة والمصنفة، ومن خلال الأخيرة تتولد المعرفة الضمنية، وهذا قول كل من Andrew Inkpen& Adva Dinur 1998, Crossan Lane 1999 Nonaka & Takeuchi 1995 ، بينما ذهب الرأي الآخر بالقول في فصل العلاقة بينهما دون وجود أي أثر بينهما وما يجمعهما إلا كونهما يشكلان صورا لتوثيق المعرفة، وهذا قول كل من Spender 1994, Peter Cook & Joel Brown 1999, Stephen Gourlay 2000. فكلاهما يضطلعان بأدوار محورية في المؤسسة، بل يعدان حجر الزاوية لأي مؤسسة تسعى لتحقيق المزايا التنافسية والقدرة على الاستمرار وتحقيق العوائد المالية والمعنوية، كما يشكلان التكوين المحوري في عملية التفاعل الديناميي للعنصر البشري مع العالم المادي والاجتماعي الذي يعيش فيه وذلك حسب وصف كل من Cook & Joel Brown 1999.

التعريف	فروع المعرفة	مجال
كل معرفة مكتوبة سهل الوصول إليها وقابلة للتداول والنقل والمشاركة والاطلاع والتصنيف والتعليم والفحص والاستخدام، تتجسد في الأعمال الفكرية وبراءات الاختراع ومنهجيات العمل وإجراءاتها والخطط والسياسات والمعايير وتقييم الأعمال والتحول لسلع وخدمات. وتعد مسألة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT حاجة ماسة لعملية تصنيف المعرفة الصريحة، لذلك ينظر ICT بأنها جوهر المعرفة الصريحة وقلبها النابض. فالمعرفة الصريحة وICT يعدان مدخلا أساسيا لمفهوم مجتمع المعلومات Information Society المجتمع الذي يعمل معظم موظفيه في إنتاج وتوزيع واستثمار المعرفة المصنفة Codified knowledge	المعرفة الصريحة Explicit Knowledge وتعرف كذلك برصيد المعرفة Knowledge stock	توثيق المعرفة
المعرفة الكامنة تقع ضمن حدود أذهان الأفراد، وهي غير مكتوبة أو متداولة وغالبا يصعب نقلها وتوصيلها للغير. وقد أشار المفكر Elayne Coakes أن هذا النوع من المعرفة يحتوي على النماذج الذهنية والحدس والخبرات التراكمية والقيم والثقافة وهي نماذج ذات قيم ومنافع أعلى من تلك التي تمتلكها المعرفة الصريحة. وحسب الاحصائيات فإن المعرفة الضمنية تشكل حوالي 75 % من المعرفة التنظيمية المختزلة في المؤسسات، وتسمى عملية تحويل المعرفة الضمنية للمعرفة الصريحة بعملية التصنيف Codification. وتعد شبكات المعرفة Knowledge Networks بأنواعها المختلفة المحرك الحيوي للاقتصاد القائم على المعرفة والذي يعتمد بشكل أساسي على نشر وتوزيع واستثمار المعرفة، فعناصر المعرفة الضمنية know-how and know-who تتفاعل عبر تأسيس الشبكات وإنشاء المجاميع داخل وخارج المنظمة فتتأصل ثقافة التواصل الاجتماعي Social Network بين العاملين مما يحفزهم على بذل جهد التواصل وتبادل الخبرات والآراء والمهارات ونقل المعرفة عبر حلقات النقاش والعصف الذهني Brainstorming مما ينتج عنه بيئة خصبة للإنتاج المعرفي والتنمية القائمة على المعرفة	المعرفة الضمنية Tacit Knowledge وتعرف كذلك بالمعرفة المتدفقة Knowledge flow	
تمثل الحد الأدنى من المخزون المعرفي المؤسسي التي تغطي نطاق محدود من أنشطة المؤسسة ولا تضمن لها تحقيق القدرة التنافسية في الآجال الطويلة	المعرفة الأساسية Core Knowledge	تصنيف المعرفة وفق منهج Michael Zack
تمثل مستوى متوسطا من المخزون المعرفي المؤسسي الذي يمنحها نطاقاً أوسع في المنافسة وتحقيق العوائد المتقدمة أكثر من تلك المؤسسات التي تعتمد على المعرفة الأساسية	المعرفة المتقدمة Advanced Knowledge	
تمثل مستوى عالياً من المخزون المعرفي المؤسسي الذي يحقق لها قدرا عاليا من المنافسة والتحوط ضد المخاطر التشغيلية والتحصين ضد المنافسات الاحتكارية، كما تمكن المؤسسة من قيادة وتحكم القطاع التي تعمل فيه، والقدرة على تحديد شكل المنافسة وتغيير قواعد السوق	المعرفة الابتكارية Innovation Knowledge	

مصدر المعرفة	المعرفة الداخلية Internal Knowledge	تمثل الإنتاج المعرفي الداخلي الناتج عن طريق التفاعل والتواصل بين العاملين وعادة ما تتخذ أشكال المعرفة الصريحة المصنفة، وتتميز هذه المعرفة غالبا بالتأثير المحدود وقلة التجارب كونها غير متفاعلة مع البيئة الخارجية
	المعرفة الخارجية External Knowledge	المعرفة التي يتم توطينها في المؤسسة من الخارج وتتميز بالتنوع والتميز والعمق والخبرة وغالبا تكون أكثر جزالة وكثافة من المعرفة الداخلية
أغراض المعرفة	المعرفة الإدراكية Know what	أحد عناصر المعرفة الصريحة، وهي المعرفة الناتجة من تراكم المهارات والخبرات حول موضوع معين
	المعرفة الإجرائية Know how	أحد عناصر المعرفة الضمنية، وهي المعرفة الفنية القادرة على إدارة وإنتاج الأشياء ومعالجة الموضوعات وإتقان الأعمال
	المعرفة السببية Know why	المعرفة التي تبحث في العلل المسببة والمؤثرات والمتغيرات المتعلقة حول موضوع معين، وهي معرفة تتطلب المهارات التحليلية والاحصائية ضمن عملها
	معرفة من Know who	تشير لمعرفة الأفراد الذين يمتلكون الخبرات والمهارات والقدرات في معالجة موضوع معين

الجدول [13] أبرز أنواع المعرفة المنصوص عليها في أدبيات الفكر الإداري والإقتصادي.

وما بين هاتين المعرفتين توجد معرفة ثالثة تسمى المعرفة الكامنة Implicit Knowledge، وهي معرفة انتقالية تتولد أثناء العمل وتتولى مهام نقل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة وفق رأي Jack Spender 1996 الذي ميزها عن المعرفة الصريحة باعتبارها نتاج الاتصال والتواصل المباشر بين العاملين. وحالما تتواجد كل من المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية في بيئة تشغيلية واحدة وبشكل مستمر تسمى المعرفة حينئذ بالمعرفة المتجسدة Embedded Knowledge وهي المعرفة المطبقة والمتراكمة عبر الزمن في النظم التشغيلية للمؤسسة مثل النظم الهيكلية والثقافية والروتينية وسير العمليات الإنتاجية والأعمال الأخلاقية وميثاق العمل Code of Conduct وذلك وفقا لآراء جملة من الباحثين أمثال Joseph Horvath 2000, John Blackwell & Paul Gamble 2001.

وتشير لفظة المعرفة الضمنية إلى مجموعة من المضامين التي تعبر عن الإبداعات البشرية مثل الخبرة والمهارة والتحليل والابتكار، وهي مضامين ناتجة عن نشاطين أساسين

هما **نشاط ذاتي** يعتمد على رغبة الفرد بتطوير قدراته ومهاراته الأكاديمية والفنية، **ونشاط تفاعلي خارجي** الذي ينقسم بدوره إلى نوعين، الأول تفاعل بشري عبر كافة الوسائل المتاحة، والثاني تفاعل معلوماتي. ومن حيث الطبيعة الظاهرية لمفهوم المعرفة الضمنية تباينت آراء الباحثين في ذلك، فمظهر المعرفة الضمنية كما عند Nonaka & Takeuchi 1995 يتمثل في نشاطين أحدهما إدراكي ويقصد به «مجموعة الأعمال العقلية المكونة من قيم وعادات ومهارات وتخطيط وتحليل التي تزود الأفراد القدرات في استيعاب وفهم العمل الذي يقوم به»، والآخر تقني وهي «المعرفة الفنية المطبقة في الأعمال». بينما يرى كل من Spender 1996, Brown 1999 بأن المعرفة الضمنية تتجلى ظاهريا في ممارسة كافة الأنشطة الاجتماعية.

وبشكل عام تتطلب عملية استخلاص المعرفة الضمنية الكامنة عند موظفي المعرفة على عدة عوامل داخلية وخارجية. فمن حيث **العوامل الداخلية**، تنقسم إلى قسمين الأول وفيه عنصرين [1] رغبة واستعداد حامل المعرفة Knowledge Holder بالتواصل مع الآخرين ونقل ما يملكه من قوة معرفية وخبرات متراكمة لهم [2] درجة توفر عنصر الثقة بالنفس وبالآخرين وبعملية نقل المعرفة، القسم الثاني عوامل تتعلق بالبيئة التشغيلية للمؤسسة من حيث [1] فاعلية التشجيع المادي والمعنوي لنقل ومشاركة المعرفة الضمنية بين العاملين في المؤسسة [2] حفظ حقوق الملكية الفكرية والمعنوية بما يبعث على الاطمئنان والاستقرار النفسي لموظفي المعرفة [3] وجود ثقافة عامة في المؤسسة تدعم مبدأ توليد المعرفة الإنتاجية ونشرها واستثمارها واستغلالها. أما **العوامل الخارجية** فهي تتصل بمحيط الدولة / المؤسسة بشكل عام وغالبا ما تتعلق في توفير الجوانب التشريعية والتجارية والاقتصادية، وشكل وطبيعة المزاج العام للدوله الداعم لأنشطة المعرفة ونقلها والاستثمار من خلالها.

المعرفة التنظيمية Organizatianal Knowledge. في ظل تعاظم دور المعرفة المتزامن مع تنامي ظاهرة العولمة واستحقاقاتها وكذلك انتشار نظم الاتصال الحديثة واتساع الشبكة المعلوماتية التي سهلت من تداولها وتخزينها، العديد من المفاهيم التي هذبت من سلوك المعرفة أهمها المعرفة التنظيمية والتي عرفها Mary Jo Hatch 2010 بأنها «قدرة المؤسسة بتوظيف مجموع ما تم رصده من المعرفة المتجسدة من الشرائح الثلاث المذكورة أدناه لإنتاج معرفة جديدة»، بينما Roland Ekinge & Bengt Lennartsson 2000 عرفا المعرفة التنظيمية بأنها «المعرفة التي تمتلكها المؤسسة سواء كانت على شكل أفراد أو

مجاميع أو نظم». والمعرفة التنظيمية في محتواها عبارة عن مزيج من التطورات الفكرية الإدارية الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management والقياس المقارن بالأفضل Benchmarking، كذلك الآيزو ISO وذلك كله ضمن سياق تطور المعرفة، علاوة على إعادة هندسة نظم الأعمال Reengineering التي ساعدت في إنتاج التراكم المعرفي. وبشكل عام فإن مصادر إنتاج المعرفة ضمن محيط المؤسسة تتمثل في ثلاث شرائح هي:

1. **الأفراد العاملون في المؤسسة**، وغالبا تتجسد على هيئة معرفة ضمنية «معرفة فنية» ويمكن تحويلها لمعرفة صريحة في حال توافر لها البيئة التشغيلية الملائمة.
2. **المجموعات**، وهي مجموعة من العاملين الذي يجتمعون سواء بشكل رسمي أو غير رسمي بهدف نقل وتبادل المعارف والخبرات والمهارات، وتعتبر هذه الشريحة أهم روافد المعرفة في أي مؤسسة، وأبرز أشكال التجمعات هي مجتمع الممارسة Community of Practice CoP.
3. **المؤسسة**، تتمثل في المعرفة المتجسدة في نظم سير الأعمال والثقافة والروتين وغيرها من النظم المتصلة بهوية المؤسسة، وتتصف هذه المعرفة بالجمود ومقاومة التغيير.

ترميز المعرفة التنظيمية. يعد [41] Benjamin Bloom أول من استخدم مبدأ ترميز الأصول المعرفية Typology of KSCs[42] التي تشمل على المعرفة والمهارة والكفاءة، وذلك في بداية الستينات من القرن الماضي، في محاولة منه لقياس مخرجات البرامج التعليمية والتدريبية في المجتمع عبر الأصول الثلاثة «المعرفة، المهارات، الكفاءة». حيث اعتمد في تصنيفه المسمى بـ Bloom taxonomy على ثلاثة أنشطة تربوية:

1. **الإدراك Cognivtive**: ويشمل كافة المهارات الذهنية، وهو نشاط مرتبط بأصل بالمعرفة.
2. **الحركي النفسي Psychomotor**: وهو نشاط متعلق بالمهارات البدنية، ويرتبط بأصل المهارة.
3. **المؤثر Affective**: يعكس درجة تأثر الفرد من حيث المشاعر والأحاسيس، وهذا

41- [1913-1999] أميركي، عالم النفس التربوي وصاحب نظرية إتقان التعليم، يرجع له الفضل في تصنيف الأهداف التربوية بقالب علمي رصين.

42- KSCs refer to Knowledge, Skill, and Competence.

التأثير متصل بأصل الكفاءة.

وقد ساعد هذا الترميز العديد من الباحثين أمثال Hedberg 1981, Dodgson 1993, Bontis & Mary Crossan 1999 بصياغة الإطار التصنيفي للمعرفة التنظيمية داخل المؤسسة، وقد انتهت الدراسة بترميز المعرفة التنظيمية إلى ثلاثة شرائح وفق الجدول [14] التالي:

	المعرفة الإستراتيجية Strategic knowledge	المعرفة التنظيمية Systemic knowledge	المعرفة الاجتماعية السياسية Socio-political Knowledge
مجال المعرفة	تشمل الواجبات والمسئوليات على المستوى الفردي أو المؤسسي، كذلك على تصنيف العاملين من حيث القدرة في إنجاز العمل ومدى توحيد الأهداف والمرئيات بين العاملين والمؤسسة. والإحاطة بالمعرفة المتاحة في مجتمعات التواصل know who وأثرها في دعم المؤسسة وإجراءات اتخاذ القرارات	تشمل النظم والسياسات والثقافة السائدة والإجراءات المتبعة في المؤسسة. كما تشمل كلا من المعرفة الفنية know how، المعرفة الإدراكية know what والمعرفة السببية know why	تنظم علاقة المؤسسة بمحيطها الخارجي
المعرفة الصريحة	تمارس عبر كافة الأعمال الإستراتيجية للمؤسسة وما يتصل اجراءات اتخاذ القرار	متمثلة في تبني وتطبيق الإجراءات والنظم والبرامج التكنولوجية والتقنية والبحثية والمالية والإدارية وغيرها من النظم التي تساعد المؤسسة في تطوير خدماتها وتحسين أدائها	تتمثل عبر نشر التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسة والتي تحاكي كافة الشرائح Stakeholders المهتمة بأعمالها وإنجازاتها ووضعها المالي والإداري والإستراتيجي
المعرفة الضمنية	المعرفة المتمثلة في قدرة العاملين في حل المعضلات وتطوير الأعمال وإنجاز المهام، كذلك تمثل الأعراف السائدة وسلوك العاملين وأثرهما في تشكيل ثقافة المؤسسة	المعرفة المختزلة في كافة النظم والإجراءات والسياسيات والأعمال المنجزة في المؤسسة	تراكم والإنجازات عبر الوقت ويتجسد في الوضع التنافسي للمؤسسة وحصة المؤثرة في السوق وولاء العملاء لها، والمسئولية الإجتماعية في كافة شرائح المجتمع

الجدول [14] الإطار التصنيفي للمعرفة التنظيمية.

Source: Three types of organizational knowledge: implications for the tacit-explicit and knowledge creation debates, nancie evans and mark easterby-smith.

المطلب الثالث

تاريخ إدارة المعرفة

إن الناظر المتفحص في أعماق تاريخ فكر الاقتصاد عبر عصوره القديمة، يستخلص بطلان مزاعم خواء العصور القديمة من المعرفة الإنتاجية أو إنتاجية المعرفة. فأصل نشوء فكر الاقتصاد نابعا من التطور المستمر لوسائل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وهي وسائل معتمدة كليا على ممارسات الإبداع والاختراع والابتكار والتعلم بالخبرة والتجربة وإن كانت في صورها البسيطة، وهذه الممارسات المجتمعة تعبر عن الإنتاج المعرفي في صوره الأولية منذ إنتاج السهم والقوس والجرار الزراعي وصولا للصناعات المعرفية المتطورة في عصرنا الحالي، فكلا العصرين مارس إدارة الإنتاج المعرفي والأصول المعرفية لتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية، إلا إنهما اختلفا في مسائل تتعلق بالوجودية والتصنيف ، فالعصور السابقة حتى منتصف القرن العشرين تميزت باختزال وجودية مراحل إدارة المعرفة ضمن حدود الجهد البدني للعامل أو الموظف أو المؤسسة، وقد بلغت هذه الوجودية عنانها مع الثورة الصناعية التي سيطرت عليها صوت الآلات والثروة المادية الملموسة، الأمر الذي أدى لاختزال هذه الوجودية خلال تلك الفترة بمسميات مختلفة أبرزها القوة البشرية، التخصص في العمل وتقسيم العمل.

إن تحول الكيانات الاقتصادية بين العصور دليل دامغ على أثر التطور المعرفي الناشئ ضمن كل حقبة زمنية تتناسب والفكر والخبرة والمهارة السائدة آنذك. فالتطور المعرفي خلال عصر الاقتصاد الزراعي على سبيل المثال كان مختزلا في صورة صناعة المعدات البسيطة والآلات الزراعية التي تساعد المزارعين والملاك على تعظيم الإنتاج والمحصول لتحقيق أعلى عوائد مالية. ويمكن تقسيم جهودهم ضمن إطار الاقتصاد الزراعي لعدة حلقات كل حلقة تعبر عن مرحلة من مراحل إدارة المعرفة، فمثلا تجسد حالة الجهود الذهنية للمزارعين في التفكير لإنتاج المعدات والآلات مرحلة «إنتاج المعرفة»، بينما تعميم طرق إنتاج المعدات سواء بالإتصال المباشر أو غير المباشر مع الآخرين للاستفادة منها وللتطبيق تعكس مرحلة «نشر المعرفة»، أما أنشطة استعمال المعرفة بكافة الأشكال فإنها تعكس مرحلة « استخدام المعرفة».

وقد تأثرت وجودية المعرفة بأفكار المدارس الاقتصادية السائدة في كل عصر وحسب

الوقائع الاقتصادية والاتجاهات الفلسفية، فعلى سبيل المثال تميز كل من الاقتصاد الزراعي والصناعي بدمج وجودية الجهد الذهني ضمن نطاق الجهد البدني، بينما في المرحلة الفاصلة بينهما أي الاقتصاد المركنتيلي تميزت هذه الوجودية بالارتباط وليس بالدمج، والفرق بين الحالتين أي الدمج والارتباط يتصل بمسائل تتعلق بالأجور وحفظ الحقوق، ففي حالة الدمج تحدد الأجور وفق الجهد البدني فقط، وأي جهد ذهني يبذل يعد قيمة مضافة للعامل ذاته لضمان بقائه في العمل لكنه لا يؤجر عليه، بينما في الارتباط فإنها تتصل فقط في حفظ الحقوق المعنوية أكثر من حساب الأجر للجهد الذهني كون هذه الفترة تميزت بالأعمال الخدماتية كالتجارة بالمعادن والأموال أكثر من الأعمال الزراعية القائمة على الجهد البدني.

كذلك تأثرت وجودية المعرفة بالاتجاه الفلسفي للمدارس السائدة في كل عصر، فخلال هيمنة الاتجاة المثالي الذي يقول بالطبيعة الذهنية والقدرات البشرية في معالجة الأشياء وتطويرها، حظيت المعرفة الفنية باهتمام بالغ من قبل فلاسفة هذا الاتجاه مثل Berkeley و Kant ، بينما ذابت وجوديتها ضمن فلسفة الاتجاه المادي القائل بأن كل الموجودات هي نتاج للمادة رافضين بذلك أثر الجهد الذهني والخبرة الإنسائية والدراية البشرية في تطوير الحياة، وأن الفرد أسير لمحيطه المادي يتطور بتطور محيطه ويتعذر عليه أن يتطور خارج محيط مادته، ويؤكد الماديون في هذا الاتجاه خضوع الحياة الاقتصادية لمجموعة من القوانين الطبيعية التي لا يمكن الخروج عليها كما هو حال المدرسة الكلاسيكية، وهذا يفسر جانبا من تأصيل الاتجاه الفلسفي لـ Adam Smith بأن المعرفة لا يمكن أن تتطور خارج دائرة الإنتاج باعتبارها حلقة من حلقاته، لذلك اختزل المعرفة في إطار تقسيم العمل والتخصص في المهن، باعتبارها جزءاً من المهارة التي كان يمتلكها العامل الأجير، أو الوسيط الذي يستخدم مهاراته لإيجاد الفرص الاستثمارية، فلم تكن المعرفة حينذاك ينظر لها بأنها أصل أو سلعة تحتاج لإدارة مستقلة عن إدارة الإنتاج وبيئة عمل مختلفة عن البيئة التقليدية، وهذا يفسر لنا جزئيا سبب غياب وجودية إدارة المعرفة في الأدب الاقتصادي الكلاسيكي.

وعلى الرغم من ظهور بعض الإشارات في بداية القرن التاسع عشر حول أثر المعرفة في تحسين الأداء المالي والمؤسسي حسب اعتقاد Stanley Jevons ,Alfred Marshall Carl and Carl Menger إلا أنهم لم يخرجوا عن دائرة من سبقهم باعتبار رأس المال

البشري أحد أدوات العملية الإنتاجية وحلقة من حلقاته وليس أصلا منفصلا عن العملية، بخلاف المدارس اللاحقة التي منحت المعرفة الإنتاجية الاستقلاليه التامة باعتبارها عنصراً مستقلاً وفعالاً في العملية الإنتاجية، الأمر الذي استوجب توفير البيئة المناسبة التي تعزز من وجودية المعرفة في المؤسسة. وفي سياق متصل، أكد البروفسور Paul Romer [43] واضع نظرية النمو الحديثة[44] The new growth theory في منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، على أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي تنقسم لقسمين منفصلين ومكملين لبعضها البعض، فالأول ذو طابع مادي يتمثل في الأصول المادية Intangible Capital والآخر ذو طابع معرفي يتمثل في المعرفة الكامنة في العنصر البشري، ويطلق عليه برأس المال البشري Human Capital.

المدرسة الفكرية	أبرز الأعلام	إتجاه المدرسة
الإدارة العلمية	Taylor	الاعتماد على الخبراء ذوي المعرفة الإنتاجية في وضع أفضل السياسات لأداء العمل وتطويره
الإدارية	Henri Fayol	حدد وظائف المدير في كيفية إدارة السلع والخدمات في المؤسسة، الوظائف هي: التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق والتحكم. وهي وظائف تحتاج لجهود ذهنية متميزة
البيروقراطية	Max Weber	يرى بأن المعرفة الحقيقية في إدارة المؤسسة تكمن في الاعتماد على أصحاب الخبرة والمهارة
العلاقات الإنسانية	George Mayo	درست أهمية العمل الجماعي في نشر المعارف ، كما دعت لتكوين مجتمعات غير رسمية للعاملين لتبادل الخبرات التي تعزز من العملية الإنتاجية
التطوير المنظم	Kurt Lewin	ركزت على عوامل التحفيز والتشجيع وتطبيق دينامية العمل الجماعي على تطوير وتحسين المعارف الإنتاجية في المؤسسة

الجدول [15] اتجاهات بعض المدارس الفكرية حول المعرفة وسبل تطويرها والاستفادة منها.

وقد ساهمت هذه الآراء وما تلتها من تدفق الأفكار في منتصف القرن الماضي التي تدعو لفصل المعرفة عن حلقات الإنتاج واعتبارها أصلا منفردا قابلاً للتحول لسلع

43- [1955 -] أميركي، أستاذ في الاقتصاد، صاحب نظرية النمو الجديد، له إسهامات بارزة في إدارة المعرفة والابتكار، تم اختياره ضمن قائمة 25 الأكثر تأثيرا في أمريكا.

44- تقول النظرية بأن طبيعة النمو الاقتصادي القائم على الأصول المادية هي طبيعة متناقصة ولا يمكن لهذا النوع من الاقتصاديات تحقيق معدلات النمو أكثر من خلال إضافة النوع نفسه من رأس المال. فالجزء الأساسي في نظرية النمو الحديثة تركز على الدور المحوري للمعرفة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

وخدمات التي تحقق الثروات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بتغير تدريجي للنظم الاقتصادية[45]، علاوة على إحداث تحولات راديكالية في بيئات الأعمال التشغيلية المحفزة للإنتاج المعرفي. وفي هذا السياق، أدى التفاوت في استجابة الدول للتعامل مع المعرفة باعتبارها أصلا قائماً بذاته يحقق الثروات إلى إعادة تقسيم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية العالمية من حيث المخزون المعرفي لإنتاجية المعرفة عبر مكوناته الثلاثة سواء على هيئة [1] المعرفة الخام [2] الصناعات المعرفية [3] المشتقات المعرفية. وقد أدى هذا التقسيم لاتساع الفجوات المجتمعية وخلق بونا في كافة مجالات الحياة بين الدول، وباتت الدول في هذا الإطار تصنف وفق التقسيمات التالية [1] دول منتجة للمعرفة [2] دول منظمة للمعرفة [3] دول حاملة للمعرفة [4] دول مستهلكة للمعرفة [5] دول خارج منظومة المعرفة. وضمن إطار التصنيف، تعد الدول الإسكندنافية وكوريا الجنوبية واليابان وسنغافورا وماليزيا ومعظم أوربا الغربية والولايات المتحدة الأميركية من أبرز الدول المنتجة للمعرفة كونها المرتكز الجديد لصناعة القرار وبناء المشاريع التنموية والبرامج الاقتصادية مقارنة بالدول التي مازالت حكوماتها تتولى مهام التخطيط الاقتصادي بشكل منفرد، والتحكم في أغلب الأنشطة الاقتصادية بعيدا عن الإنتاج المعرفي كما هو حال الدول العربية والاشتراكية والتي تعد من الدول المستهلكة للمعرفة.

إلا أن هذا التصنيف قد كرس بعض المفاهيم السلبية كاحتكار المعرفة تحت ما يسمى بالاتفاقيات الدولية لحفظ الحقوق الملكية والفكرية. وفي هذا الصدد يرى الكاتب بأن سباق التنافس بين الدول الكبرى خلال العقدين القادمين سيتركز على امتلاك إنتاجية المعرفة عبر مكوناته التي ستغير نظم القواعد الاقتصادية كليا. عالميا، ارتفعت وتيرة الاهتمام بإدارة المعرفة والأطر المنبثقة منها في سبيل إيجاد المنهجية العلمية التي تستنهض الدول بيئات أعمالها لضبط المعرفة وسبل تخزينها وتوزيعها ونشرها واستثمارها وتوظيفها داخل وخارج المؤسسة، بما يكفل للمؤسسة تحقيق المنافع المادية والمعنوية كمحاولة لمعالجة المسائل الاقتصادية والإدارية في ظل التغيرات المتسارعة في بيئات الأعمال والتطورات التكنولوجية والرقمية خاصة في ظل جمود النظريات القائمة في استيعاب الوضع المستجد نتيجة للتغيرات المتنامية. كذلك بروز أهمية إدارة المعرفة باعتبارها فلسفة إدارية تسعى إلى

45- النظام الاقتصادي عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي تتحكم بالعمليات الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية.

نقل المؤسسة لمنزلة أعلى وأكثر خبرة وابتكار، فضلا عن كونها وعاء نابضا يعزز العمليات والأنشطة الداخلية بالخبرات والمهارات والمبادرات التي من شأنها أن تحدث نقلات نوعية وكمية في السلع والخدمات ومن ثم جني العوائد المالية والمعنوية.

وقد أدى تدرج بعض الدول في المفاهيم المتصلة بإدارة المعرفة مثل مجتمع المعلومات واقتصاد المعلومات وأخيرا مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، إلى فتح آفاق جديدة لمفهوم إدارة المعرفة باعتبارها مجموعة من العمليات التي تهدف لتعيين وتحديد المعرفة الكامنة في المؤسسة والعاملين فيها وتصنيف المعارف ودرجة أهميتها وقدرتها على توليد المنافع والعوائد، وحسن استغلالها على المستوى الداخلي أو الخارجي سواء من خلال بيعها أو بتأجيرها أو تحويلها إلى هيئة سلع وخدمات. الأمر الذي تطلب إجراء العديد من التغيرات في الهياكل الإدارية والتشريعية والاقتصادية للدول والمؤسسات للمواءمة مع هذا المفهوم بفاعلية أكثر بهدف استغلال الفرص الاستثمارية وتحقيق الثروات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يلي أبرز المحطات التاريخية التي ساهمت في نضوج وجودية إدارة المعرفة:

[1969 - 1950]

- **1959**: يرجع الفضل الكبير لأعمال المفكرين الإداريين في إبراز أهمية إدارة المعرفة في تحقيق كفاءة المؤسسات التجارية وتحسين السلع والخدمات، خاصة أعمال المفكر Peter Drucker الرائد في مجال المعرفة، الذي أطلق رؤيته حول أهمية التحول من الأصول الملموسة Tangible Assets نحو الأصول غير الملموسة Intangible Assets كونها أصولا تحقق المزايا التنافسية والمنافع الاقتصادية الحقيقية للمؤسسات، كما دعا للاستثمار في تطوير الموارد البشرية باعتبارها المورد النابض لأي مؤسسة تسعى لتحقيق جملة من المزايا الإدارية والتسويقية والإنتاجية والمالية وتحقيق رضا العملاء والمساهمين، الأمر الذي استوجب إنشاء وحدات تنظيمية لضبط تدفق المعارف داخل المؤسسات.
- **1959**: نشر Drucker كتابه «Landmarks of Tomorrow» الذي تنبأ فيه حدوث تغيرات جوهرية تتصل في أعمال المؤسسات نتيجة تطور جودة الفكر المعرفي في المجتمع. من أبرز تنبؤاته التحول من أنموذج المؤسسات القائمة على الفكر الديكارتي

الميكانيكي The Cartesian dogma of a mechanical universe[46] ذي النظرة الكلية الغير مرنة الذي يربط المؤسسة بكافة أجزائها المكونة لها The whole is the sum of its parts نحو النموذج الشمولي الديناميي Dynamic Universe المكون من 3Ps[47]، حيث المجموع الكلي للمؤسسة لا يتأثر بأجزائه مع التأكيد على التكامل والتوافق بين الأجزاء. وقد أشار إلى أن هذا التحول يتوقف على مدى مواءمة العناصر التالية هي Educated Society, Economic Development, Discipline Government, Collapse of Eastern Culture. وينظر لهذا التنبؤ باعتباره اللبنة الأولى في صقل وبناء مفهوم إدارة المعرفة الحديثة.

- **1961**: تأثر المفكر Jay Forrester [48] بأفكار Drucker حول أهمية المعرفة في تنمية الاقتصاد، فنشر بحثا قيما حول ديناميكية الصناعة، تعرض فيه لسبل تطوير إدارة المعرفة في القطاع الصناعي ومؤكدا أثر نوعية وجودة التعليم في دفع مسيرة تطوير المعرفة.
- **1968**: أصدر Drucker كتابه «The Age of Discontinuity» الذي أشار فيه صراحة إلى أن المعرفة باتت سلعة بذاتها تحتاج لإدارة مستقلة ترعى شئونها وأحوالها وتنظم مصادرها وطرق إنتاجها وتمويلها واستثمارها، مطالبا بفصل إدارة المعرفة عن سياق العملية الإنتاجية مع التأكيد على التلاحم والتناغم بينهما. وفي سياق الكتاب، تطرق للتحول المحتوم للمجتمع الأميركي نحو مجتمع المعرفة مشيرا لأبرز التحديات التي قد تواجه المجتمع الأميركي تتمثل في كيفية معالجة وتحكم وإدارة المفاهيم التالية New Technologies, Globalization, Institutional Pluralism, and Knowledge Work.

للإطلاع على البحث
http://goo.gl/D30prQ

[1989 - 1970]

- **1980**: توسعت دائرة الاهتمام بالمعرفة باعتبارها أهم أصول المؤسسة على كافة الأصعدة خاصة في مجال نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وبدأت بعض المؤسسات والدول بالتطبيق الجزئي لإدارة المعرفة على نظمها وعملياتها التشغيلية خاصة في الدول الإسكندنافية.

46- [1596 – 1650] Descartes.

47- Process, Pattern, & Purpose.

48- [1918 -] أميركي، مهندس كمبيوتر وعالم أنظمة، أستاذ في MIT. يعتبر مؤسس مفهوم الأنظمة الديناميكية.

- **1980**: عقد أول مؤتمر عالمي لمناقشة أهمية الذكاء الصناعي Artificial Intelligence وأثره في تطوير وتحسين التطبيقات المعرفية والابتكارية في العديد من المجالات الصناعية والخدماتية، من أبرز الأسماء المشاركة في المؤتمر المفكر Edward Freignebaum الذي أطلق عبارته الشهيرة «Knowledge is power»، ثم توالت الدراسات والأبحاث حول أهمية المعرفة والمهن الوظيفية المتصلة فجاءت التوصيات في استحداث بعض الوظائف مثل Knowledge Worker, Knowledge Engineer, Knowledge Expert, Chief Knowledge Officer، علاوة على بروز حقل هندسة المعرفة Knowledge Engineering .

- **1980**: استخدم المفكر الياباني Hiroyuki Itami[(49)] لأول مرة عبارة Mobilizing Invisible Asset تعبيرا عن أهمية الأصول المعرفية وأثر إدارتها في تطوير العمل وتحقيق المنافع. وعلى الرغم من أهمية ذلك لم تحظ أبحاثه باهتمام عالمي إلا في بداية 1987، عندما بدأت الأوساط الأوربية بعقد ورش العمل لمناقشة أفكاره، وتعتبر دولة السويد من أولى الدول التي أبدت اهتماما واسعا في تطبيق وقياس برامج إدارة الأصول المعرفية، حيث أنشأ مجموعة من مدراء المؤسسات الذين عرفوا فيما بعد باسم Konrad Group من أبرزهم Karl-Erik Sveiby[(50)], Den nya Årsredovisningen, Den Osynliga Balansräkningen، النواة الأساسية لتأسيس ثقافة إدارة المعرفة في السويد مما هيأ لها الأفضلية لتصدر قوائم الدول في مجال الاقتصاد المعرفي.

- **1983**: أطلق كل من Edward Feigenbaum[(51)] و Pamela McCorduck[(52)] مصطلح هندسة المعرفة Knowledge Engineering لوصف حالة التكامل بين نظم الكمبيوتر والمعرفة الفنية التي يمتكلها الخبراء في لحل المشاكل المعقدة .

49- [1945 -] ياباني، عالم ومفكر إداري بارز، أوائل من تكلم عن Intellectual Capital.

50- [1946 -] سويدي، مفكر إداري بارز ومؤسس مفهوم إدارة المعرفة المعاصرة، يرجع له الفضل في النهضة المعرفية للسويد، له العديد من المساهمات الدولية في مضمار تطوير إدارة المعرفة للدول والمؤسسات، كما نشر العديد من الأبحاث العلمية والكتب، وأبرزها مؤلفه الذي ترجم لأربع عشرة لغة عالمية وهو The New Organizational Wealth: Managing and Measuring Knowledge-Based Assets.

51- [1936 -] أميركي، أستاذ أكاديمي وعالم متخصص في الكمبيوتر يعمل في مجال الذكاء الاصطناعي، ويعد المؤسس لنظم الخبرة Experts Systems.

52- [1940 -] بريطانية، باحثة متخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي، ولها عدة مؤلفات في هذا المضمار.

- **1984**: أصدر المفكر Paul Strassmann[53] كتابه The Transformation of Work in the Electronic Age مستعرضا دراسته على عينة تشمل 20000 ألف شخص في الولايات المتحدة الأميركية لهم صلة مباشرة بالمعرفة سواء بإنتاجها، تنظيمها، تسويقها، واستهلاكها. كما اقتصرت الدراسة على المسميات الوظيفية التالية Corporate Executives,Government Administrators,Office Manager,Technical Experts and Legislators. فاستخلص ما يلي [1] تنامي أعداد العاملين في مجال المعلومات في الولايات المتحدة الأميركية، حيث كانت نسبة العاملين في مجال المعلومات خلال 1958 لا تتجاوز 40 % من إجمالي العاملين، لترتفع إلى 55% في 1984 [2] تؤمن العينة بأن المعرفة باتت جزءاً أساسياً من المصادر القيمة التي تملكها المؤسسات وتعتمد عليها في تحقيق المزايا الاقتصادية باعتبارها ثروة لا تنضب [3] تولد قناعة راسخة للعينة المشمولة بصعوبة تحقيق ثروة مستدامة بمعزل عن المعرفة.
- **1985**: تعتبر Hewlet Packard من أوائل المؤسسات التجارية المطبقة لأنشطة إدارة المعرفة، إلا أن هذه الخطوة لم تحظ باهتمام واسع أو صدى لدى كبار مستثمرين وول ستريت.
- **1985 - 1989**: شهدت هذه الفترة تأسيس العديد من الشبكات والمعاهد والهيئات الداعمة أو المنظمة لإدارة المعرفة أبرزها Knowledge Science Institute الذي أسسته الجامعة الكندية Galgary سنة 1985 وهو معهد مختص في دراسة الاقتصاد المعرفي كذلك شبكة International Knowledge Management Network IKMN التي تأسست في هولندا سنة 1989.

[1990 - 2010]

- **1990**: صدور العديد من الكتب الأكاديمية والمهنية والعلمية في مجال إدارة المعرفة، من أبرز الكتب في هذه الفترة كتاب «The Fifth Discipline» للمفكر Peter Senge[54] الذي وصف بأنه كتاب القرن في مجال إدارة المعرفة، واضعا القواعد

53- [1929 -] تشيكوسلوفاكي، أستاذ في علوم المعلومات والتكنولوجيا، له العديد من المساهمات في حقلين المعرفة والتكنولوجيا، يحمل براءات علامات تجارية مسجلة عالميا أبرزها Return-on-Management, Information Productivity and Knowledge Capital.

54- [1947 -] أميركي، عالم وأستاذ أكاديمي في الإدارة في MIT ومحاضر بارز في دينامية النظم، له مصنفات قيمة أبرزها The Dance of Change 1999, The Fifth Discipline: The art and practice of the learning organization 1990.

اللازم تطبيقها داخل أي مؤسسة تسعى للعمل وفق مبادئ المنظمة التعليمية Learning Organization كمدخل حتمي لإدارة المعرفة، والقواعد هي [1] System thinking [2] Personal mastery [3] Mental model [4] Building shared vision [5] Team learning.

- **1991**: نشرت العديد من أوراق العمل والأبحاث والدراسات التي تتمحور حول أهمية إدارة المعرفة وسبل تطويرها ووضع الأطر النظرية والمفاهيمية والمناهج والطرق والأساليب الناجعة على نحو يحقق أقصى درجات المنفعة، وتصنيفها إلى مدراس. من أبرز الأبحاث المنشورة في هذه السنة بحث المفكر Thomas Stewart بعنوان «Brainpower» والتي نشرت في مجلة Fortune، ومقالة المفكر Nonaka بعنوان «Knowledge Creating Company».
- **1992**: توسعت دائرة تأسيس الهيئات والمؤسسات والمنظمات الداعمة لبيئة عمل إدارة المعرفة في مختلف دول العالم، أبرزها المؤسسة غير الربحية Federation of Enterprise Knowledge Development FEND المتخصصة في تعزيز وتطوير وتوظيف المعرفة تمهيدا لنشرها بين المؤسسات العامة في بريطانيا.
- **1995**: تميزت هذه السنة بهيمنة الفكر الياباني الذي ترك دمغة راسخة في تطوير الفكر المعرفي عبر الرائدين البارزين Ikujiro Nonaka and Hirotak Takeuchi اللذين طورا مقالة سابقة لـ Nonaka حملت عنوان The Knowledge Creating Company، استعرضا من خلالها أسباب نجاح التجربة اليابانية وكيفية التغلب على التحديات والعقبات التي واجهتها طيلة نصف قرن من خلال تطبيق القواعد الإدارية الرصينة القائمة على استشراف مستقبل المعرفة وأثرها في تحقيق منافع ومزايا اقتصادية عالمية، كذلك أشاروا لآلية إنتاج المعرفة وتحويل المعرفة الضمنية لمعرفة صريحة.
- **1995**: طور المفكر السويدي البارز Karl-Erik Sveiby أثناء عمله في المؤسسة السويدية للتأمين Skandia، طريقة لاحتساب القيمة المادية للرأسمال الفكري في للمؤسسة Intellectual Capital من خلال حساب الفارق بين القيمة الدفترية للمؤسسة مع قيمتها السوقية. ثم تطورت هذه الطريقة نحو إطلاق مؤشرا لقياس

قيمة المعرفة الفنية في المؤسسات الكبرى خاصة في مجال التكنولوجيا والصناعات.

- **1996**: أصدر البروفسور Don Tapscott [55] كتابا تناول فيه تأثير الشبكة الرقمية على الاقتصاد تحت عنوان «The Digital Economy» حيث تنبأ بظهور موضوعات جديدة في الخريطة الاقتصادية سوف تغير مفهوم الاقتصاد نحو ما أسماه New Economy ، وفيما يلي أبرز الموضوعات التي تنبأ بظهورها:

[1] Knowledge is everything [2] Digital not analog [3] Virtual [4] Dynamic clusters of individual [5] Clusters Networks rather than hierarchies [6] Convergence computing and communications [7] Innovation [8] Immediacy [9] Globalization

- **1998**: قدما كل من Davenport and Prusak عبر كتابهما «Working Knowledge» مفهومان يعبران عن سمات وطبيعة المعرفة الواجب توافرها في المؤسسة، هما [1] السرعة في نقل المعرفة Velocity [2] كثافة وغنى المعرفة Viscosity. كما أشار Davenport بإمكانية الاستدلال على knowledge stock و Knowledge flow عبر قياس حجم وجودة موظفي المعرفة.

للإطلاع على البحث
http: / /goo.gl /0TDHqv

وفي الألفية الثالثة، ساهم العديد من أعمال الباحثين والمفكرين في بلورة مفهوم إدارة المعرفة بشكل أدق وأعمق، وصقله على نحو بات أكثر واقعا ملموسا في كافة المستويات والمفاهيمية والتصنيفية والوجودية، وأصبح جزءا أصيلا في معظم المؤسسات العامة والخاصة.

ففي القطاع النفطي على سبيل المثال طبقت المؤسسات والشركات النفطية مفاهيم إدارة المعرفة منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث تعد شركة Shell أولى الشركات المطبقة لإدارة المعرفة وذلك في سنة 1995، تلتها Chevron و BP سنة 1996 ثم Schulumberger سنة 1997، Halliburton سنة 1998، Marathon Oil سنة 1999 و ExxonMobil سنة 2003.

الرابط التالي يبين طريقة احتساب القيمة المادية
http: / /goo.gl /GLmxQq

55- [1947 -] كندي، أستاذ أكاديمي في مجال الإدارة ورجل أعمال، مستشار ومؤلف متخصص في التحول التنظيمي والتكنولوجي وإستراتيجيات الأعمال. أصدر العديد من المؤلفات في مجال التكنولوجيا والاقتصاد والإدارة والمعلومات.

المطلب الرابع

مفهوم إدارة المعرفة

صوَّر باحثو الأدب الإداري مثل Robert Waldersee(56) 1999 & Dale Neef(57) 1999 حقل إدارة المعرفة Knowledge Management بأنه أحد أشكال التحول الدينامي من المنظمة التقليدية Conventional Organization التي تعمل ضمن الأطر المادية والهيكلية النمطية والبيروقراطية، وتستمد فاعليتها عبر تحديد الأدوار وإصدار القوانين والنظم والبرامج العاملة في المؤسسة، نحو المنظمة التعليمية Learning Organizations التي تعبر عن قدرة المؤسسة في التكيف مع الأحداث والمتغيرات، والتطور المستمر القائم على مبدأ ديمومة التعلم والتعليم والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من خلال توظيف شبكات التواصل بين الأفراد وتأسيس مجتمعات الممارسة التي يتم من خلالها تبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بشكل أسرع وأسهل من ما هو معمول به في المؤسسة التقليدية.

وقد انبثق جانبا كبيرا من هذه التصورات آفاق الثورة التكنولوجية في منتصف القرن الماضي، وما صاحبها من تطورات طالت كافة القطاعات الاتصالاتية والتكنولوجية، علاوة على تفجر المعارف وبروز مسميات جديدة كالعولمة وحرية التجارة، وتداول مصطلحات تعتمد كليا على المعرفة في مضمونها مثل صناعة المعرفة Knowledge Industry و مجتمعات المعرفة Knowledge Societies واقتصاد المعرفة Knowledge Economy وهو اقتصاد عظُم دوره مع دخول العالم للألفية الثالثة لتكون نقطة تحول بارزة في مسار المجتمع الاقتصادي العالمي، الأمر الذي دفع مراكز الأبحاث والتطوير إلى دراسة العلاقة بين إدارة المعرفة والاقتصاد وما يتصل بهما من مفاهيم الإبداع والاختراع والابتكار وتوليد المعارف وممارسة أفضل الأساليب الإنتاجية التي تحقق المزايا التنافسية والقدرة على الاستمرار والتميز والتفرد وتحقيق أعلى العوائد المالية.

56- أسترالي، أستاذ أكاديمي حصل على الدكتوراه من جامعة Nebraska، له عدة دراسات وأبحاث في مجال الإدارة الإستراتيجية وإدارة المعرفة والتغير التنظيمي.

57- [1956 -] إسكتلندي، أستاذ أكاديمي في الإدارة حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة Cambridge، ألف العديد من الكتب في مجال الإدارة والإستراتيجية وإدارة المعرفة والعولمة. عمل كمستشار في مجال إدارة المعرفة والابتكار في عدة مؤسسات أبرزها IBMy Ernst &Young.

ونظرا لتشعب الميادين المتصلة بمفهوم إدارة المعرفة أدى إلى صعوبة الإجماع على تعريف موحد يصف إدارة المعرفة بشكل دقيق وشامل، وعلى الرغم من ذلك فثمة اتفاق على الإطار العام للمفهوم كما هو مبين في التعريفات التالية:

1. **Steven Newman**[58]: مجموعة العمليات التي تتحكم وتنظم إنتاج ونشر واستخدام المعرفة داخل وخارج المؤسسة.
2. **Karl Wiig**[59]: فلسفة إدارية تهدف للارتقاء في أداء المؤسسة عبر تطوير النظم التخطيطية والتنظيمية والرقابية لأصولها المعرفية.
3. **Philip Fearnley**: استخدام المعرفة الفنية التي تمتلكها المؤسسة لتوليد المعرفة.
4. **Zerger**: فن تحويل الأصول المعرفية لقيم مضافة.
5. **Bertels Thomas**: قدرة إدارة المؤسسة على توليد تيار متدفق ومتجدد من المعرفة التنظيمية التي تحقق قدرة عالية من التنافس.
6. **Angela Abell & Nigel Oxbrow**: مجموعة الأنشطة التي تهدف لإنتاج ومشاركة وتعليم وتعزيز وتنظيم وتوظيف المعرفة لتحقيق مقاصد اقتصادية ومنافع للعملاء.
7. **Oxford Dictionary**: مجموعة الحقائق والمعلومات والمهارات التي يكتسبها الفرد خلال الممارسة العملية والتعليم.
8. **Kentucky University**: المصدر الأساسي للتنظيم المتميز.
9. **IBM**: توليفة من المعلومات الفعالة تتوفر للأشخاص المناسبين في الوقت المناسب لإنتاج قيمة مضافة.

بينما عرف الكاتب إدارة المعرفة بأنها عبارة عن «مجموعة الجهود الذهنية والتعليمية والتكنولوجية التي تقوم مجتمعة بإنتاج واستثمار ونشر المعرفة على نحو يحقق للمؤسسة خاصية التميز والتفرد على المدى المتوسط والطويل».

يتمثل الإطار المشترك بين هذه التعريفات في التأكيد على التفاعل الديناميي للعناصر

58- أستاذ أكاديمي، عمل كمستشار في وكالة NASA في مجال إدارة المعرفة وإدارة المخاطر والابتكار، له العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في إدارة المعرفة.

59- [1934 -] مستشار متخصص في مجال إدارة المعرفة، نشر أكثر من 60 مقالة في هذا المجال، رئيس Knowledge Research Institute.

الأساسية لعمليات إدارة المعرفة، وهي [1] العنصر البشري People، ويتجسد في مظاهر الخبرة، والمهارة الذهنية، والمعرفة الفنية، وغيرها من الأصول التي تتفاعل مع العنصر الثاني [2] البنى التشغيلية Infrostructure وتضم كافة الأعمال والأنشطة والعمليات والإجراءات والنظم واللوائح والقوانين المتصلة في الإنتاج، والنقل والمراقبة والتخزين والاستغلال والاستثمار والتقييم [3] الثقافة التنظيمية Organizational Culture [4] تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ICT [5] دعم وقناعة الإدارة العليا Top Management بهذا المفهوم من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات والنظم والإجراءات الداعمة، وكذلك برامج التشجيع المعنوية والمادية لتحفيز وتشجيع العنصر البشري.

الإستراتيجيات المتبعة في إدارة المعرفة. تتنوع الإستراتيجيات المطبقة في إدارة المعرفة بتنوع الغايات والأهداف والقدرات، إلا أنها تنقسم من حيث طبيعة المعرفة إلى نوعين، الإستراتيجية المدفوعة بالمعرفة البشرية Humanity Knowledge Driven Strategy، والإستراتيجية المدفوعة بالمعرفة المؤسسية Institutional Knowledge Driven Strategy. تنقسم الإستراتيجية الأولى إلى المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية وفقا لآراء Judith Jordan, Penelope Jones 1997, Morten Hansen, NItin Nohria and Thomas Tierney 1999, Byounggu Choi and Heeseok Lee 2002. حيث تمتاز المعرفة الصريحة باستراتيجية ذات طابع تكنولوجي يتناسب وطبيعة هذه المعرفة من حيث أهمية توفير البيئة المناسبة التفاعل بين العنصر البشري والمعلومات من خلال تأسيس الشبكات وقواعد البيانات وبرامج الكمبيوتر وغيرها من المستلزمات التي تساعد على نقل وتداول وتخزين واستعمال وإعادة استعمال واستغلال المعرفة الصريحة داخل وخارج المؤسسة، الأمر الذي يساعد على تحسين الأداء العام، وخفض النفقات واستثمار الوقت. ووفق تصور Hansen, Nohria & Tierney 1999، فإن إستراتيجية المعرفة الصريحة تناسب لحد كبير قطاع الأعمال التسويقية والتجارية والمالية التي تعتمد على استعمال وإعادة استعمال المعرفة. أما إستراتيجية المعرفة الضمنية فهي تعزز مبدأ التواصل الفكري بين الأفراد، وهي إستراتيجية فعالة في مواجهة المشاكل المعقدة ووضع الحلول المناسبة لها عبر تأسيس الأوعية التي تهيأ الأسباب الملائمة لإحداث حالة من الحراك الفكري ونقل الخبرات والمشاركة في المهارات بين الخبراء مثل AAR ،CoPs، وغيرها من الأوعية، لذلك فإن إستراتيجية المعرفة الضمنية ملاءمة

KM toolbox
After Action Reviews
http://goo.gl/CAeRcp
Communities of Practice:
http://goo.gl/td9lXs

لبيئة الأعمال الاستشارية والدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية والتطبيقية.

أوجه المقارنة	إستراتيجية المعرفة الصريحة	إستراتيجية المعرفة الضمنية
مجال الإستراتيجية	المعارف المصنفة والمكتوبة	المعارف الشخصية غير المصنفة
طبيعة الإستراتيجية	التقاء العنصر البشري بالتكنولوجيا	التقاء العنصر البشري بالعنصر البشري
القطاع العمل المناسب	المال والأعمال والتسويق والتجارة	الاستشارات ومراكز البحث العلمي
هيكل المؤسسة	طابع تكنوقراطي	طابع مركزي وتكنوقراطي

الجدول [16] يوضح أبرز الاختلافات بين المعرفة الصريحة والضمنية.

المصدر: بيانات مجمعة من قبل الكاتب.

وفي هذا الإطار، تنوعت آراء الباحثين كما هو مبين في الجدول [17] حول أفضل إستراتيجيات إدارة المعرفة التي يمكن تطبيقها عمليا، فالرأي الأول يعبر عن الاتجاه النظامي System Oriented والذي يتطابق مع إستراتيجية المعرفة الصريحة المصنفة، بينما الرأي الثاني يعبر عن الاتجاه البشري Human Oriented الذي يتوافق مع إستراتيجية المعرفة الضمنية.

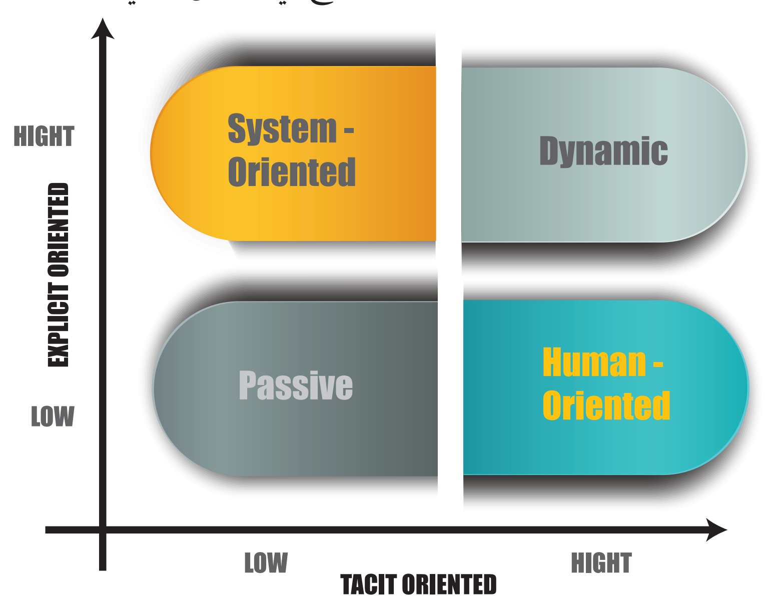
Author	System-Orinted	Human-Oriented
March 1991	Exploitation	Exploration
Bohn 1994	Pure procedure	Pure expertise
Bierly & Chakrabarti 1996	Exploiters	Innovators
Jordan and Jones 1999	Explicit-oriented	Tacit-oriented
Hansen et al. 1999	Codification	Personalization
Zack 2000	Conservative	Aggressive
Swan et al. 2000	Congnitive model	Community model
Earl 2001	Technocratic	Organizational, spatial
Schulz & Jobe 2001	Codification	Tacitness
Lee & Choi 2003	System-oriented	Dynamic, human-oriented

الجدول [17] آراء الباحثين حول تعيين أفضل استراتيجيات إدارة المعرفة.

Source: Angel Merono, Carolina Lopez and Ramon Sabater (2004), «KM strategy and instruments alignment :helping SMEs to choose», OKLC, Innsbruck p 7.

وفي إطار المفاضلة بين نوعي الإستراتيجية المدفوعة بالمعرفة البشرية ، تباينت آراء المفكرين على النحو التالي:

1. **القول الأول**: الفصل بين إستراتيجية المعرفة الضمنية وإستراتيجية المعرفة الصريحة، وهو قول Hansen et al 1999 الذين أشاروا لأفضلية اختيار أحد هاتين الإستراتيجيتين دون الجمع بينهما، كون لكل إستراتيجية المنهجية الخاصة بها والمزايا المتعلقة بها.
2. **القول الثاني**: المزاوجة التامة بينهما وفق توجه كل من Jordan and Jones 1997 , Michael Zack 1999 باعتبار أن المعرفة تتكون من نشاطين متصلين؛ الأول يتعلق بالاكتشاف Exploration والثاني الاستغلال Exploitation، ولا يمكن الفصل بينهما كونهما مجتمعين يمثلان دعامة الابتكار والمنافسة.
3. **القول الثالث**: المزاوجة النسبية بينهما وهو رأي Lee & Choi 2003 وذلك وفق الحاجة والمقدرة. حيث أعدا دراسة تقترح بإنشاء أربعة أنماط لتعزيز مبدأ المزاوجة النسبية بما يتناسب قدرات واحتياجات المؤسسات على نحو يحقق لها قدرا من الكفاءة والفاعلية كما هو موضح في الشكل التالي.



الشكل [13] مقترح الباحثين للنماذج الأربعة لإستراتيجيات لإدارة المعرفة.

حيث يمثل الاتجاه العمودي Explicit Oriented درجة تصنيف المعرفة الصريحة المطلوبة للموارد البشرية لكي تمارس أعمالها بفاعلية ومرونة، بينما الاتجاه الأفقي Tacit Oriented يعبر عن درجة امتلاك المعرفة الضمنية والقدرة على المشاركة بها والتفاعل معها عبر موظفي المؤسسة. وفي قراءة للشكل السابق نستخلص ما يلي:

1. **أنموذج المؤسسة غير فعال Passive Style**: يعكس هذا الأنموذج المؤسسات التي لا تتبع عادة القواعد العلمية والمهنية والمنهجية في إدارة المعرفة، وتبني هيكلها التنظيمي وفكرها الثقافي وبرامجها التكنولوجية خارج إطار مفهوم إدارة المعرفة، وغالبا ما يكون أداء هذه المؤسسات بطيئا لا يتفاعل مع البيئة المحيطة بها مما يحد من قدراتها التنافسية.
2. **أنموذج ذو الاتجاه النظامي System-Oriented**: يركز هذا الأنموذج على توفير المعرفة المصنفة من خلال تطوير النظم والإجراءات وقواعد البيانات وبرامج التدريب والتعليم وتطبيق أحدث الطرق التكنولوجية التي من شأنها تحسين وتحديث البيئة التشغيلية لتسهيل الحصول على المعرفة وإعادة استعمالها وتوظيفها بما يحقق العديد من المزايا التي تتعلق بتحسين العوائد المالية ورضا العملاء وخفض النفقات أو ما يسمى باقتصاديات السعة[60] أو الحجم Economic of scale والتكاليف والقدرة على المنافسة وضمان الاستمرار.
3. **أنموذج ذو الإتجاه البشري Human-Oriented**: يدفع الأنموذج بإثارة وتفعيل ونقل والمعرفة الضمنية الكامنة لدى الخبراء تمهيدا لتعميمها على العاملين. عادة ما يتم استخدام النظم والإجراءات غير الرسمية لدعم هذا الأنموذج كإنشاء المجاميع واللقاءات خارج إطار العمل الرسمية لمزيد من الحرية وتعزيز الثقة والاطمئنان، والتحول من برامج التدريب التقليدية إلى إنشاء أوعية تعليمية تساعد على امتصاص واكتشاف المعارف الكامنة. وعادة ما تقوم المؤسسات المتبعة لهذا الأنموذج بإعداد برامج التحفيز والتشجيع للخبراء وأصحاب المبادرات مقابل تداول ونقل خبرتهم ومعارفهم الفنية من الإطار الشخصي للإطار الجماعي تمهيدا لتحويلها لمعرفة مصنفة.

60- مصطلح اقتصادي يشير إلى انخفاض تكلفة الوحدة المتجة التي حصلت عليها المؤسسة من خلال زيادة كمية الإنتاج. وفي مجال إدارة المعرفة فإن كل عملية يتم فيها إعادة استثمار أو استخدام المعرفة المصنفة ينتج عنه انخفاض في تكلفة إنتاج هذه المعرفة.

4. **أنموذج الفعال الحيوي Dynamic**: يشمل هذا الأنموذج المزاوجة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية في إطار مفعم بالتفاعل والتناغم والتكامل. وعادة ما تنتهج المؤسسات التي تطبق هذا الأنموذج منهجية عمل حيوية يبنى هيكلها التنظيمي وفق نظام شبكي يسمح سهولة التواصل والاتصال بين كافة العاملين في المؤسسة دون أي حواجز، كما يتم استخدام برامج إدارة نظم المعلومات MIS وتطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية والرقمية التي تدعمها في اكتشاف المعرفة واستغلالها وتوظيفها ونقلها داخل المؤسسة. تتميز المؤسسات ضمن هذا الأنموذج بالقدرة التنافسية وزيادة الحصة السوقية والتحوط ضد المخاطر بأنواعها المتغيرة.

أما النوع الثاني من الإستراتيجيات المتبعة في حقل إدارة المعرفة، فهي تلك الإستراتيجيات المدفوعة بالمعرفة المؤسسية. وفي هذا الصدد، صنف كل من Alan R. Dennis , Iris Vessey 2005 هذه الإستراتيجية لثلاث مراتب هي:

1. **الإستراتيجية التراتبية Hierarchy**: تعكس هذه الإستراتيجية المعالجة التقليدية النمطية للمعرفة باعتبارها مورداً تنظيمياً داخل المؤسسة، بحيث يتم الحصول على المعرفة ونقلها داخل المؤسسة من خلال إتباع التسلسل التراتبي النمطي.
2. **إستراتيجية أسواق المعرفة Knowledge Markets**: تهدف هذه الإستراتيجية إلى البحث عن المعرفة المتاحة خارج محيط المؤسسة سواء كانت في الأسواق المخصصة لها أو من خلال المؤسسات البحثية والعلمية ثم يتم نقلها للمؤسسة بالطرق المتاحة. وبخلاف الإستراتيجية الأولى، فالمعرفة هنا لا يمكن التحكم بها كون غالبا ما يتم الحصول عليها من خلال التبادل المنفعي أو بالتبادل الشخصي.
3. **مجتمعات المعرفة Knowledge Communities**: تقع منزلة هذه الإستراتيجية بين الإستراتيجيتين السابقتين من حيث الشمولية في التعامل مع المعرفة والحاجة للحصول عليها داخل وخارج المؤسسة، وغالبا ما تتخذ أشكالا غير رسمية تحت مسميات عدة أبرزها مجتمع الممارسة Communities of Practice حيث تتلاقى المعارف بشكل مباشر دون أي تحفظات رسمية.

ويتضح مما سبق أن هناك مدى واسعا لتطبيق وتنفيذ جملة من الإستراتيجيات

المتصلة بإدارة المعرفة بناء على موارد وإمكانية المؤسسة، وفي هذا الإطار أشار Wiig 1994 لأبرز المداخل الناجعة لتنفيذ إستراتيجيات إدارة المعرفة، هي:

1. نمط نقل المعرفة Knowledge transfer mode perspective.
2. بناء الموجودات المعرفية Assete building perspective knowledge.
3. إدارة الموجودات المعرفية Management perspective assete knowledge.
4. مدخل العملية المستندة إلى الذكاء Intelligent – acting operation perspective.

العوامل الأساسية في إدارة المعرفة. تمثل العوامل التالية مجتمعة المكونات العضوية لمفهوم إدارة المعرفة، وهي عوامل يتوقف حجم فاعليتها على درجة التناسق والتكامل في ما بينها. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الباحثين على أهم العوامل اللازم توافرها في عمل إدارة المعرفة، إلا أن هناك ثمة إجماعاً بينهم على البناء القاعدي لعمليات إدارة المعرفة والتي تنقسم بدورها من حيث طبيعة الوظيفة إلى مكونات جوهرية وأخرى تحفيزية.

المكونات الجوهرية التي تمثل البناء القاعدي لعمليات إدارة المعرفة:

1. **العنصر البشري.** يعد أهم وأبرز المكونات الجوهرية في البناء القاعدي لإدارة المعرفة، ولا يستقيم عمل المؤسسات بغياب هذا المكون.
2. **الثقافة المؤسسية.** تعد الثقافة المدفوعة بالمعرفة Knowledge-Driven Culture المحرك الحقيقي للنهوض بكافة عمليات إدارة المعرفة والمعول الأساسي الذي يحدد مسار إدارة المؤسسة، بل ينظر بأنها ركيزة المؤسسة في استخلاص القيمة الكامنة في المعرفة. فمن الصعب الحديث عن نجاح وكفاءة عمليات إدارة المعرفة بمعزل عن ثقافة مؤسسية تدعم هذه العمليات. وفي هذا الصدد، أكد العديد من الباحثين Davenport, De Long, & Beers 1998 أهمية المواءمة بين ثقافة إدارة المعرفة والثقافة العامة السائدة في المؤسسة. ويرى الكاتب أن هذه المواءمة من شأنها أن تولد ثقافة المسئولية المعرفية[61] Knowledge Responsibility في المؤسسات باتجاه المجتمع عبر رفع المستوى المعرفي فيه، مما يسرع من تحوله نحو

61- مصطلح استخدمه الكاتب للتعبير عن تطور دور المؤسسات ذات الملاءة المعرفية باتجاه المجتمع من حيث دعمه في مجالات إنتاج، نشر، توظيف، استثمار المعرفة، بهدف محو أميه الإنتاج المعرفي في المجتمع.

مجتمع المعرفة.

3. **الإدارة العليا**. يعتبر هذا المكون من أبرز المنصات الداعمة لإيجاد حالة من التوليفة والتلاحم والتكامل بين مكون الثقافة وعمليات إدارة المعرفة Hasanali 2004. فالمكون بمثابة الربان الذي يقود المؤسسة نحو الريادة والتميز والتفرد والقدرة على تحصين المؤسسة أمام الإفلاس والجمود والفشل. فقناعة الإدارة العليا بأهمية إدارة المعرفة ضمن سياق تعزيز المنافع الاقتصادية وتطوير الأداء يعد أمرا حاسما في صيرورة مستقبل الأصول المعرفية في المؤسسة Davenport, De Long & Beers. 1998, Hasanali 2004, Wong 2005.

العوامل التحفيزية التي تعزز وتسهل من عمليات إدارة المعرفة:

1. **تحفيز وتشجيع الموظفين**. يعد هذا المكون من أهم المكونات المحفزة لمكون العنصر البشري في تشجيعه للإنتاج المعرفي ونقل وتداول المعارف مع الآخرين. فأغلب المؤسسات التي تسعى للارتقاء بعمليات إدارة المعرفة تطبق العديد من البرامج التشجيعية والتحضيرية التي تحث وتشجع الموظفين على المشاركة مع الآخرين بالمعرفة الفنية التي والخبرات والمهارات الذهنية التي يمتلكونها.
2. **البنى التكنولوجية والاتصالات والرقمية والشبكية**. وهي بنى تساعد المؤسسة في كافة أنشطتها وأعمالها المعرفية، وتقوي روابط الإتصالات بين العاملين وتنشأ القواعد المعرفية Knowledge Bases التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على المعرفة المصنفة القابلة للتداول، مما ينعكس إيجابا على الاستثمار في الوقت والمال والجهد.
3. **البنى التنظيمية**. في أغلب المؤسسات العاملة ضمن إطار إدارة المعرفة تقوم بإعادة الهيكل التنظيمي على نحو يتم فصل كافة الأنشطة في الإدارات ذات العلاقة المباشرة في إدارة المعرفة ودمجها في قطاع واحد يرأسه CKO[62] مثل إدارة الموارد البشرية، إدارة التكنولوجيا والاتصالات، إدارة الأبحاث والتطوير والتخطيط Davenport, De Long, & Beers1998, Wong 2005.
4. **النظم القياسية**. تشمل كافة الإجراءات والخطوات اللازمة للوقوف على مدى سلامة عمليات إدارة المعرفة، فالنتائج هي الفيصل في تحديد مكامن النجاح والفشل والخلل والتطور، ولا يتجلى معرفة ذلك إلا بتطبيق نظم قياسية متطورة

62- Chief Knowledge Officer

دقيقة تراعي كافة الأبعاد المعرفية في المؤسسة.

وفي جميع الأحوال، يستوجب على المؤسسات التي تسعى لتطبيق أنشطة إدارة المعرفة التحقق من كفاءة وفاعلية المحاور التالية قبل البدء في أعمال إدارة المعرفة لتشخيص الوضع العام للمؤسسة، والتعرف على ما تملكه من مقومات ومهارات وخبرات ومنهجيات وطرق عمل:

1. التأكد من جودة وملاءمة مدخلات إدارة المعرفة وهي الأفراد – العمليات – التكنولوجيا، ومدى توافقها مع الأنشطة المعرفية.
2. تحديد مقاصد توظيف إدارة المعرفة وربطها بمقاصد المؤسسة العامة.
3. النظر لإدارة المعرفة بأنها وسيلة وليست غاية بذاتها، نسعى من خلالها تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
4. تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة لمفهوم الإنتاج المعرفي.
5. وجود تنظيم هيكلي يعزز من تبادل ونقل ومشاركة وإنتاج المعرفة.
6. توطين بعض الطرق والأساليب الداعمة لأنشطة إدارة المعرفة مثل Learning While Doing أو أدوات فعالة مثل After Action Reviews , Communities of Practice , Conducting a Knowledge Audit , Sharing Best Practice.

المطلب الخامس

مقترحات قياس المعرفة الإنتاجية

المعرفة لفظة عامة تعبر عن محصلة التفاعلات والتحولات الذهنية المتراكمة في العقول البشرية People –to–People الممزوجة بالمهارة الفنية والخبرة العملية القادرة على تحويل موضوع البحث من مرحلة البحث إلى مرحلة التطبيق لإنتاج السلع والخدمات، لذلك فإن كل معرفة لها بصمتها الخاصة التي تميزها عن باقي المعارف فلا توجد معرفة تتطابق كليا مع معرفة أخرى، ولذلك يعد أصل الموارد البشرية الوحيد الذي لا يمكن استنساخه لاختلاف المعاني والمفاهيم المتصلة التي تكون نسيجها العضوي. وهي معان تستخلص من جودة وعمق مخرجات مؤسسات العلم والتعليم والابتكار وفق ما أكد عليه الباحثون أمثال Cropley 1998, Dougherty 1999, Liebowitz and Chen 2003، بينما Edith Penrose[63] ترى وجودية المعرفة بأنها دليل على فاعلية أداء ونمو المؤسسة.

	المفكر	السنة	التعريف
1	Darling	1996	موجودات المؤسسة الغير مرئية التي تشمل على الخبرة الواسعة وأسلوب الإدارة المتميز والثقافة المتراكمة للمنظمة
2	Enders	1997	الأصول التي لها القدرة على تحويل التقنية من مرحلة البحث نحو مرحلة التطبيق لإنتاج السلع والخدمات
3	Wit & Meyer	1998	القدرة البشرية بالتعرف على الأشياء وتمييزها نتيجة لما يملكه من مخزون فكري تتجسد بصورة خرائط معرفية
4	Newman	2000	ما يحتاجه الأشخاص من المعرفة اللازمة للقيام بأعمالهم
5	Bahra	2001	المعلومات الممزوجة بالخبرة والقيم والحكمة والبديهية
6	Murillo	2002	المزيج المتنامي الناتج من تراكم الخبرات والقيم والمعلومات العامة والرؤية التي تساعد على وضع إطار لتقييم واستغلال المعلومات والتجارب الجديدة

الجدول [18] مجموعة من أبرز التعريفات لمفهوم المعرفة.

63- [1914 - 1996] أميركية/ بريطانية، باحثة اقتصادية متميزة، لها مساهمات متنوعة في الاقتصاد، أبرزها The Theory of the Growth of the Firm.

والمعرفة أنواع منها المعرفة الإنتاجية Productive Knowledge والتي يقصد بها «مدى قدرة الدولة/ المؤسسات على إنتاج واستغلال المعرفة تمهيدا لتحويلها لسلع وخدمات». وتعد المعرفة الإنتاجية مرحلة سابقة على إنتاجية المعرفة Knowledge Productivity التي تعبر عن مرحلة «تيسير عملية إنتاج المعرفة التي تحدث تيار من القيم الابتكارية والمنافع المالية والمعنوية» وهي محل اهتمام هذا الكتاب الذي يهدف لتعيين أثر تكوين المعرفة الإنتاجية على الأداء العام للاقتصاد. والمعرفة كانت ومازالت محل بحث المفكرين والباحثين الإداريين والاجتماعيين والاقتصاديين على حد سواء. فعلى سبيل المثال أشار كل من Grant 1996, Spender 1996, Bontis 1998 لأهمية إنتاجية المعرفة في تحقيق المنافع الاقتصادية المتنوعة وقدرتها على تحسين الكفاءة الإدارية والتشغيلية للمؤسسة، وأنها سنام الأصول التي تملكها المؤسسات بما فيها الأصول المادية كونها المصدر الفعال المغذي لسبل النمو والتنمية، وفي هذا الاتجاه أكد آخرون Edvinsson 1996 , Sahlman 1999 , Drucker 1999 , Bailey and Clarke 2000 , Bond , Dulaney , and Lenz 2000 ، أن إنتاجية المعرفة هي المحتوى الكلي وقطب الرحى الموجة الثالثة، ودالة محورية لتعزيز المزايا التنافسية وتحقيق العوائد المالية، بل ذهب آخرون بربط مستقبل المؤسسات بكفاءة إنتاجية المعرفة الكامنة فيها Bell 1973 , Lash and Urry 1994 , Castells[64] 1996 , Giddens 2000 , Cooke[65] 2002 .

يعد كل من المعرفة الإنتاجية وإنتاجية المعرفة ركني مفهوم الاقتصاد المعرفي والمظلة التي تنضوي تحتها جميع المفاهيم المتصلة بالاقتصاد المعرفي.

أنظر الشكل [36] صفحة 302 الذي يشير إلى التكوين النسيجي لمفهوم الاقتصاد المعرفي.

وعلى وجه الخصوص، يمكننا وصف المعرفة التي تسعى المؤسسات قاطبة على توليدها أو توطينها بأنها إنتاجية عندما تتضمن على الخواص التالية:

1. أن تكون من ذوي الطبيعة الدينامية المتجددة والمتطورة.
2. أن تكون دالة على معرفة أو معارف أخرى.
3. أن تكون قابلة للتطبيق والتداول في العمليات والأنشطة الاقتصادية.
4. أن تكون قابلة للتحول لسلع وخدمات.
5. أن تحقق الثروة والمنافع المعنوية.

ومن المؤكد بأن أهمية المعرفة لا تستند كونها مجرد سلعة تمثل قيمة جوهرية مضافة للمؤسسة فحسب، بل لقدرتها على دفع المؤسسة نحو ضبط البناء القاعدي التنموي

64- [1942 -] إسباني، عالم اجتماع بارز متخصص في مجالات مجتمع المعلومات، الاتصالات والعولمة.
65- أستاذ أكاديمي في جامعة Cardiff، بارز ومتخصص في الاقتصاد المعرفي.

داخل المؤسسة من خـلال [1] تحديد المسارات التنموية ما بين خواص المنظمة التعليمية Learning Organization أو مسار التعلم التنظيمي Organizational Learning [2] تحديد طبيعة الشبكة الاتصالية سواء بمنهجية الجمع Collecting حيث يتم ربط الأفراد بالمعلومات People – Information وهي منهجية تختص بالمعرفة الصريحة Explicit Knowledge وأبرز أشكالها التطبيقية مراكز الأبحاث والتطوير R&D وقواعد البيانات Knowledge Bases وبرامج التحليل والتدريب أو المحاكاة Simulation، وينطوي تحت هذه المنهجية نشاطين، الأول الرغبة في الحصول على المعرفة والثاني نشر المعرفة، أو بمنهجية التواصل Connecting التي تختص بالمعرفة الضمنية Tacit Knowledge عبر اتصال العقول والأفكار والتصورات الذهنية People – People مباشرة، ومجال تطبيقاتها المجالس الاستشارية Think Tank والعصف الذهني Brainstorming وورش العمل Workshop وغيرها من اللقاءات والحوارات الفكرية التي تهدف تعيين ورصد المعرفة الإنتاجية تمهيدا لتحويلها لأحد أشكال المعرفة الصريحة، أو من خلال الدمج بين المنهجين الجمع والتواصل.

وبكل الأحوال، يستوجب بناء أحد هذه المنهجيات على الركائز الثلاث الأساسية لإدارة المعرفة والتي تعرف بـ Three Legged Stool وهي People , Process , and Tecnology، فلا أثر لإدارة المعرفة بغياب العنصر البشري المحرك الرئيس لاستنباط المعارف وتحويرها وتحويلها ومعالجتها بكافة الطرق على نحو يحقق أعلى معدلات النمو والتنمية، علاوة على الدور المساند لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل من إجراءات العمل وتقرب المسافات وتختزل الوقت والجهد بين الأفراد على نحو يعزز ويحسن من مخرجات إدارة المعرفة ويضمن درجة من الفاعلية والقدرة على التميز والمنافسة.

وتعد مسألة وضع الأسس العلمية لقياس حجم وأثر منفعة المعرفة كونها سلعة قائمة بذاتها تنشأ قيمة مضافة وميزة تنافسية مستدامة من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات، وأصلا غير ملموس يصعب قياسه وضعه في قالب منضبط معلوم الحجم والأثر والقيمة.

ويمكننا بإيجاز حصر صور التحديات والعقبات التي قد تواجهها المؤسسات أثناء قياس رأس المال المعرفي:

1. عدم تجانس عناصر المعرفة Heterogeneous.
2. صعوبة تعيين قيمة العناصر المستخدمة في عملية إنتاج المعرفة .
3. المعرفة عنصر غير مادي ولا يمكن ملاحظته أو تلمسه Unobservable خاصة المعرفة الضمنية.
4. الافتقار لأنموذج قياسي دقيق يستخدم في تحويل المدخلات [إنتاج المعرفة] إلى المخرجات [المنافع الاقتصادية]، كما تفتقر المعرفة نظام السعر المنهجي.
5. صعوبة بالغة في تحديد القيمة السوقية لأسهم الصناعات المعرفية.
6. قلة الأسواق المختصة بالصناعات المعرفية.

ونظرا لحداثة مفهوم الاقتصاد المعرفي فإن مسألة قياس أصولها لم يتبلور بصورة ناضجة ورصينة كون المفهوم بذاته يتبع أسلوب Capacity Cognitive بخلاف الاقتصاد التقليدي الذي يطبق أسلوب (66) Fixed Capacity.

وبرغم ذلك تحرص العديد من المؤسسات على إدراج مسميات الأصول المعرفية ضمن التقرير السنوي لها والإسهاب في شرح وتفسير هذه الأصول بهدف:

1. تعزيز القيمة السوقية للمؤسسة، واستعراض الإنجازات والتطلعات والقدرات.
2. تحفيز المستثمرين للاستثمار في أنشطتهم وخطوط إنتاجهم.
3. إظهار لكافة المهتمين والعاملين في المؤسسة عمق العلاقة الرابطة بين إستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية إدارة المعرفة.
4. يساعد العاملين التعرف على أولويات المؤسسة وطرق العمل التي تفضلها.
5. يساعد المدراء على ربط إستراتيجية الموارد البشرية بإستراتيجية المؤسسة.

وعلى الرغم من جملة المعوقات والتحديات في وضع نظام قياسي منضبط ورصين للأصول المعرفية، إلا أن هناك ثمة مقترحات مازالت في طور التجربة والقياس والمراجعة والتحليل للوقوف على دقة مخرجاتها، وفي ما يلي جملة من تلك المقترحات:

مقترح النظام الشامل. فكرة المقترح تقوم على تعيين كافة أشكال الأصول المعرفية من

66- مصطلح يشير للأثر الملموس لأي وحدة كمية مضافة على الاقتصاد.

خلال تتبع كافة العمليات والأنشطة والمدخلات والمخرجات وشبكات التواصل داخل المؤسسة تمهيدا لحصرها وتحليلها وقياسها، وذلك على النحو التالي:

1. **مدخلات الأصول المعرفية.** حيث يتم حصر حجم الإنفاق على الأبحاث والتطوير R&D، عدد براءات الاختراع، عدد موظفي المعرفة وذوي الخبرات والمهارات، كذلك التعرف على حجم ميزان المدفوعات التكنولوجية.
2. **الاستعانة بمؤشرات تقيس تحسن وتطور سير أداء المؤسسة معرفيا.** أبرزها المؤشر الأول والذي يختص بالمعرفة الإدراكية Know-what بحيث يتم تعقب أثر مخرجات ونتائج الأبحاث العلمية والتكنولوجية المتصلة بالسلع، أو براءات الاختراع، المؤشر الثاني يختص بقراءة المعرفة الفنية Know-how وهي قراءة يصعب على المؤسسات إتمامه، وعلى الرغم من ذلك إلا أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أشارت لإمكانية قياس تدفق المعرفة الفنية عبر طريقتين الأولى تتجسد في نشر المعرفة الفنية للسلع والخدمات كنشر ما يسمى بـ Source code، أو من خلال منح الآخرين حق استعمال المعرفة الفنية دون الاطلاع على مكوناتها كاستعمال حق الإمتياز التجاري Franchising، مما يسهل جزئيا من تعيين الأثر المنفعي للمعرفة الفنية تمهيدا لقياسها.
3. **يتم قياس هذه المخرجات من خلال تقسيم الصناعات المعرفية لعدة شرائح.** وذلك حسب جودة وكثافة المعرفة الإنتاجية المبذولة فيها كما هو مبين في الجدول [19] تمهيدا للتوصل للقيمة السوقية لتلك الأصول بناء على أثرها الاقتصادي.
4. **شبكات المعرفة.** تعد الشبكات المعرفية باختلاف أشكالها وأهدافها أبرز المنصات التي يمكن من خلالها تعيين حجم الأصول المعرفية في المؤسسة، أبرزها شبكات نظام الابتكار الوطني National Innovation System NIS الذي يدور في فلكه كافة أنشطة إدارة المعرفة من إنتاج ونشر وتوظيف وتخزين وتصنيف واستثمار المعرفة، كما يعتبر NIS دالة على نمط البيئة التشغيلية من حيث طبيعة المعرفة ما بين المعرفة الإدراكية Know-what والمعرفة الفنية[67] Know-how.

67- أول من ميز بين المعرفة الافتراضية proposoitional knowledge والمعرفة الوصفية prescriptive knowledge هو Gilbert Ryle 1949، حيث أطلق على المعرفة الافتراضية know what، والمعرفة الوصفية المعرفة الفنية know how.

تقسيم القطاعات الصناعية حسب درجة التكنولوجية المبذولة فيها	
درجات التكنولوجيا	القطاعات التشغيلية
التكنولوجيا العالية	١. الفضاء ٢. العقاقير والمستحضرات الطبية ٣. الحاسب الآلي ٤. الأجهزة الإلكترونية والاتصالات ٥. الأدوات العلمية
التكنولوجيا المتوسطة – العالية	١. المعدات الكهربائية ٢. السيارات ٣. المواد الكيميائية ما عدا العقاقير ٤. معدات النقل الأخرى ٥. المعدات غير الكهربائية
التكنولوجيا المتوسطة – المنخفضة	١. فحم الكوك والسلع النفطية المكررة والوقود النووي ٢. المطاط والمنتجات البلاستيكية ٣. السلع المعدنية الفلزية ٤. بناء السفن ٥. المعادن الأساسية ٦. سلع المعادن المعدلة
التكنولوجيا المنخفضة	١. إعادة تدوير السلع ٢. السلع الخشبية والورقية والطباعة ٣. الأغذية والمشروبات ٤. الخياطة والأقمشة

الجدول [19] تقسيم القطاعات التشغيلية حسب درجة التكنولوجية المبذولة فيها.
Source :Eurosat and OECD.

5. **التعليم والاقتصاد**. تعتبر صناعة التعليم القاعدة البنائية لمفهوم الاقتصاد المعرفي، وأحد مؤشراته الفعلية. وكما أشرنا سابقا إلى دور المفكرين الاقتصاديين في بداية القرن العشرين في إبراز العلاقة بين الاستثمار في التعليم والعائد الاقتصادي، الأمر الذي مهد أمام الاقتصاديين استحداث فرع جديد في العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين الإنفاق والاستثمار في التعليم وحجم المردود المتوقع، كذلك البحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما يتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل. ويهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده وبالعلاقة بين النفقة والمنفعة، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الاقتصاد الوطني، مع التأكيد على اختلاف منهجية التعليم في منظومة الاقتصاد المعرفي والذي يطلق عليه عادة Learning Economy وما هو معمول به عمليا في الاقتصاد

التقليدي الذي يهتم بوضع المؤشرات القياسية الكمية مثل عدد سنوات التعليم والخبرات المكتسبة. وفي هذا الصدد أطلقت OECD مؤشر Human Capital Indicators HCI لقياس معدل العائد الاجتماعي والاقتصادي نتيجة الإنفاق العام على صناعة التعليم. يعد HCI أحد مرتكزات الأساسية لقياس الاقتصاد المعرفي من منظور التعليم مما يمنح صناع القرار وضع الأسس والمعايير التي من شأنها تطوير صناعة التعليم على المدى المتوسط والطويل.

مقترح Beck 1992 . اعتمد Beck على عنصر موظفي المعرفة Knowledge Worker كمعيار لقياس حجم المعرفة الإنتاجية في المؤسسات. يقوم مقترحه على أساس تقسيم مراتب موظفي المعرفة لمستويات حسب درجة الإنتاج المعرفي على النحو التالي:

1. **المستوى الأكاديمي**: أصحاب المهن الاحترافية مثل الأطباء، المهندسين، المحامين، المحاسبين، ومن في حكمهم.
2. **المستوى المهني**: الموظفين العاملين في الأعمال البحثية التقنية والهندسية الذين يعتمدون على خبرتهم التراكمية في مجال اختصاصهم أكثر من قدراتهم الأكاديمية.
3. **المستوى الإداري**: المدراء والرؤساء المسئولين عن الأعمال الإستراتيجية للمؤسسة.

وقد ساهم تصنيف المهن المعرفية في [1] التعرف على حجم المستوى المعرفي في المؤسسات وتحديد جودتها وتقسيمهما ما بين knowledge stock و Knowledge flow [2] حصر أعداد موظفي المعرفة تمهيدا لتحديد نسبتهم في كل قطاع ومعرفة إجمالي نسبتهم إلى إجمالي الموظفين وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{Knowledge Ratio} = \frac{\text{Knowledge Workers}}{\text{Total Workers}}$$

وبناء على مخرجات المعادلة، يتم تصنيف المؤسسة وفقا للجدول التالي:

نسبة موظفي المعرفة %	تصنيف المؤسسة من حيث كثافة المعرفة المبذولة فيها		
	عالية الكثافة المعرفية	متوسطة الكثافة المعرفية	منخفضة الكثافة المعرفية
أكثر من 40	■		
بين 20-40		■	
أقل من 20			■

الجدول [20] يوضح تقسيم المؤسسة من حيث الكثافة المعرفية المبذولة فيها وفقا لنسبة موظفي المعرفة.
Source : The journal of regional analysis and policy, the evolution of the knowledge economy 2008 .

مقترح Sveiby 1997 تعد إسهامات المفكر السويدي [68] Karl Sveiby الأبرز في حقل قياس الأصول المعرفية كونه من الأوائل الذي كتبوا حول الميزانية غير المرئية. ففي سنة 1997 ، استعرض Sveiby تصوره حول إمكانية قياس الأصول المعنوية Intangible Assets Monitor LAM، من خلال تقسيم رأس المال المعرفي إلى ثلاث فئات هي رأس المال البشري، رأس المال العملاء، ورأس المال الهيكلي حسب الشكل [14]، ثم يتم قياس هذه الأصول المعرفية من خلال إخضاعها لمؤشرات النمو، الابتكار، الفاعلية، والثبات تهميدا لتعيين حجم المنفعة المتولدة في المؤسسة، وقد لاقت نظريته – ومازالت – قبولا واسعا من المؤسسات العالمية، كما اعتمد المجلس السويدي أنموذجه القياسي لضبط صناعة الخدمات المعرفية في التقارير السنوية.

Indicators	Market value			
	Tangible assets	Intangible assets		
		External structure	Internal structure	competence
Growth				
Innovation				
Efficiency				
Stability				

الشكل [14] مقترح Sveiby لقياس الأصول المعرفية.

مقترح تمييز الأصول المعرفية. يقوم المقترح على فكرة تصنيف المعرفة من حيث التمييز والإدراك إلى مرتبتين تمهيدا لقياسها، المرتبة الأولى **المعرفة المُحكمة** وهي المعرفة التي يمكن تمييزها وإدراكها وتتبع أثرها ورسم حدودها ومعالمها مثل براءات الإختراع، حقوق الطبع

68- www.sveiby.com

والنشر، العلامات التجارية المسجلة، والامتيازات، أما المرتبة الثانية فهي **المعرفة المُدركة** وهي معرفة تدرك آثارها بالعقل لا بالنقل وتشمل كافة الأمثلة الدالة على المعرفة الضمنية.

وقد ساعد هذا التمييز نسبيا المؤسسات المحاسبية[69] بصياغة شكل القواعد والمعايير القياسية للأصول المعرفية القابلة للقياس، تمهيدا لوضع التصورات الأولية للقيم العادلة[70] لها. إلا أن هذه المقترحات المحاسبية أثارت حفيظة المحللين الماليين كونها لم تأخذ في حساباتها العديد من الأصول المعرفية التي تزيد من قيمة المؤسسة كالشهرة والثقافة السائدة في المؤسسة والخبرات الفنية والمهارات العاملة في المؤسسة، وفي هذا السياق، أصدر1998 David Skyrme مؤلفا بعنوان «Measuring the Value of Knowledge» انتقد فيه تعثر المحاسبين في معالجة بعض الأصول المعرفية مثل الشهرة، بينما فند كل من Ken Wild من مكتب Deloitte & Touche و Kenny Shobelle من مكتب Ernst & Young انتقادات Skyrme مؤكدين صعوبة الاستدلال على التقييم الموضوعي لهذه الأصول علاوة على صعوبة تبويب الأصول المعرفية وفق المعطيات الحالية ضمن قوائم الميزانية السنوية.

ومن هنا أدركت المؤسسات المحاسبية الدولية الحاجة الملحة لمعالجة الأصول المعرفية محاسبيا وطرق تصنيفها ضمن الميزانية العامة، فصدرت في أثر هذه الحاجة جملة من المعايير أبرزها:

1. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS10[71] المتعلق بقياس الشهرة والأصول المعرفية الذي دخل حيز التنفيذ منذ 1998.
2. المعيار الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية [72] IASB رقم 38 للأصول المعرفية والذي أصبح نافذا منذ 1999.

69- مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي، ومجلس معايير المراجعة ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

70- هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل الأصل المعرفي مقابل قيمة مقومة أخرى مثل الأسهم بغرض الاستدلال على القيمة العادلة له.

71- IFRS standard for International Financial Reporting Standard 10

72- كانت تسمى بالسابق لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee تأسست 1973، ثم تغير المسمى إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB International Accounting Standard Board في سنة 2001، وهي مؤسسة غير حكومية تضم جمعيات ومعاهد أهلية من عدة دول هي أستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ،اليابان ، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إيرلندا، الولايات المتحدة الأميركية. وهي أحد الأجهزة التابعة لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية IASC International Accounting Standards Committee.

3. معايير مجلس المحاسبة المالية[73] FASB وهي معايير ما زالت قيد الدراسة حيث تتضمن آلية افتراضية لاحتساب العمر القانوني للمفاهيم المتصلة بالمعرفة الإنتاجية المُحكمة.
4. المعيار الصادر من لجنة المعايير الإسترالية AASB 138 للأصول المعرفية.
5. المعيار الصادر من لجنة معايير هونج كونج HKAS 38.
6. أصدرت مجموعة G4+1 والتي تضم مجالس معايير المحاسبية في كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا، ورقة بحثية في طور الفحص والتدقيق والمراجعة تهدف لجسرنة الطرق المحاسبية المتعلقة بأنواع وصور المعرفة الإنتاجية وتحديد أبرز الأصول المعرفية القالبة للتقييم والقياس.

مقترح الدول الإسكندنافية. تعد تجارب الدول الإسكندنافية خاصة «السويد والدنمارك» في مجال تعيين وقياس رأس المال المعرفي الأكثر نضجا وتطورا على مستوى العالم. ففي الدنمارك، قام مجلس الإنماء الدنمركي للتجارة والصناعة[74] بإخضاع عشر[75] مؤسسات من عدة قطاعات اقتصادية لرصد وقياس الأصول المعرفية المتاحة لديهم بناء على المعايير التالية:

1. الموارد البشرية.
2. العملاء.
3. التكنولوجيا.
4. إجراءات العمل.

ومن ثم يتم طرح الأسئلة التالية ضمن كل معيار:

1. لماذا تسعى المؤسسة بتعيين وقياس أصولها المعرفية؟
2. كيف يمكن قياس الأصول المعرفية؟
3. ما هو التشخيص الحالي لتلك الأصول؟

73- مؤسسة أميركية غير حكومية تأسست 1973 من قبل هيئة الأوراق المالية والتداولات الأميركية SEC بهدف إصدار المعايير المحاسبية للمؤسسات العامة الأميركية.

74- Danish Trade and Industry Development Council 1996.

75- The ten Companies are [1] PLS: A Danish Consulting firm [2] Rambøll: A Danish consulting firm [3] Skandia: A Swedish insurance company [4] Consultus: Swedish consuling firm [5] Telia: Swedish telecommunication company [6] ABB: Swedish /Swiss industrial group [7] Sparekassen Nordjyland: Danish financial institution [8] The Swedish Civil Aviation Administration [9] Sparbanken Sverige: Swedish financial institution [10] WM Data: Swedish consulting firm.

4. ما أبـرز المعوقات لتصميم نظام Knowledge Capital Management KCM؟
5. كيف يمكن عرض وأبراز مخرجات ونتائج KCM للآخرين؟

وتتصل هذه الأسئلة بالاستفسارات الاسترشادية التالية التي تساعد في تحديد الاستدلال التأصيلي لطبيعة الأصول المعرفية المملوكة:

1. **ماذا تمتلك**. وهو استفسار إحصائي لما تملكه المؤسسة من أصولا معرفية تتصل برؤوس الأموال البشرية والتكنولوجية والتشغيلية والعلاقات الخارجية.
2. **ماذا أنجز**. يعيّن قدرة وكفاءة المؤسسة في إدارة الأصول المعرفية عبر نظم الإدارة التشغيلية المعمول بها.
3. **ما النتائج**. يتبع أثر الأصول المعرفية في تحسين جودة وكفاءة الإنتاج والخدمات وقدرتها في استحداث قيم مالية ومعنوية.

حيث انتهت الدراسة بإصدار النتائج التالية **أولا** أهمية الربط بين إستراتيجية قياس الأصول المعرفية بإستراتيجية المؤسسة، **ثانيا** الأصول المعرفية تتميز بأنها غير نشطة بذاتها لذا فهي تحتاج لمحفزات تتناسب وطبيعة هذه الأصول، أبرز تلك المحفزات [1] تعزيز ثقافة نشر ومشاركة المعرفة [2] تطبيق اللامركزية في العمل.

وكون مسألة تعيين وقياس رأس المال المعرفي مازالت في طور التجربة والمراجعة، أدى ذلك لتوسيع دائرة المقترحات الإسكندنافية لوضع الأسس والمعايير بما يتناسب وقدرة المؤسسات ورغباتها وحدودها وتطلعاتها، وفيما يلي أبرز الطرق والآليات التي طبقتها العديد من المؤسسات الإسكندنافية:

1. **المؤسسة الدنماركية الإستشارية PLS**. اعتمدت المؤسسة على آلية ربط بعض المعلومات الإحصائية المتصلة بـ [1] العاملين، مثل مستوى التعليم والخبرات المقرونة بالعمر وبرامج التدريب التي حصل عليها [2] العملاء، وعلاقتهم مع المؤسسة بما فيهم العملاء المحتملين [3] المستوى التكنولوجي في المؤسسة. وترتبط هذه الآلية بالاستفسار الإسترشادي مـاذا نملك؟ وهي آلية تساعد المؤسسسة تتلمس أصولها المعرفية ضمن دائرة المعايير الأربعة المذكورة.
2. **مؤسسة Rambøll الدنماركية**. استعانت المؤسسة بأنموذج Total Quality

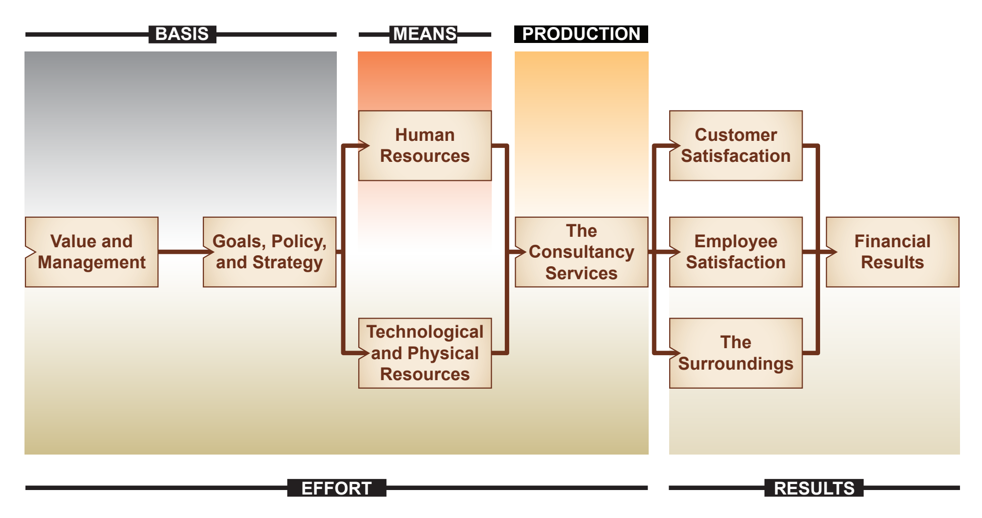
Management TQM لتتبع وتعيين الأثر المالي للأصول المعرفية وذلك حسب الشكل [15] الذي يظهر العلاقة بين رأس المال المعرفي والأداء المالي للمؤسسة، وطبقا للاستفسارات الاسترشادية المذكورة أعلاه يقع هذا القياس ضمن نطاق كل من ماذا أنجز؟ و ما هي النتائج؟. وفي هذا الإطار يتم طرح أسئلة قياسية تتعلق برضا الموظفين والعملاء ونظرتهم للمؤسسة. ويفضي هذا القياس إلى تحقيق عدة خطوات إيجابية مثل وضع السياسات والإستراتيجيات التي من شأنها تطوير العمل الإداري ورفع كفاءته، وتعزيز برامج التعليم والتدريب وتهيئة بيئة العمل التشغيلية المحفزة التي تحول رضا الموظفين نحو الولاء، مما يعزز من وتيرة الإنتاج المعرفي والابتكاري فينعكس إيجابا في تحسين الأداء المالي العام للمؤسسة.

3. **أنموذج Skandia Navigator S.N. 1993**. استحدثت Skandia أنموذجاً قياسياً أطلقت عليه اسم Skandia Navigator بهدف تحليل الأصول المعرفية في المؤسسة. الأنموذج يحاكي أثر رأس المال البشري على تطوير وتحسين إجراءات العمل وتحقيق رضا العملاء وزيادة الأرباح وبناء السمعة السوقية للمؤسسة. صمم الأنموذج القياسي على نحو يوفر التحول الآمن للمؤسسة من مرحلة [Human Resources , Customer & Process Orients] إلى Innovation وذلك بالتركيز على **أولا**: ماذا أنجز؟ عبر استخدام مجموعة من المؤشرات مثل Management index , Motivation index , Empowerment index **ثانيا**: التركيز على ما هي النتائج؟ عبر قياس رضا الموظفين معنويا وماديا وقراءة معدل دوران رأس المال لكل موظف. جاء هذا الأنموذج كترجمة لقناعة المدراء في Skandia بأن الإدارة والنظريات المحاسبية التقليدية لا تعكس بدقة القيم المادية للسلع والخدمات المعرفية مما يستلزم إجراء العديد من التعديلات الهيكلية واستحداث المهن التي تنسجم مع طبيعة الأصول المعرفية أبرزها «مدير إدارة رأس المال المعرفي» وذلك خلال 1991، بهدف تعريف قيمة رأس المال المعرفي ضمن ملحق الميزانية العمومية، ومن بعد ذلك باشرت المؤسسة بالإفصاح عن رأس المال المعرفي بالإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية سنويا.

وبشكل عام يركز الأنموذج القياسي على آلية توليد القيم والمنافع من خلال المحاور

التالية:

1. الجوانب المالية لأنشطة المؤسسة.
2. تحقيق رضا وولاء العملاء.
3. تطوير سير الأعمال الداخلية.
4. التطوير والتجديد المستمر للأنشطة على المدى الطويل.
5. تطوير الموارد البشرية.



الشكل [15] أنموذج Skandia لتعيين العلاقة بين رأس المال المعرفي والأداء المالي للمؤسسة.

مقترح **Edvinsson and Malone 1997**. يعرف كذلك بأسلوب التصنيف Classification Approach . يهدف المقترح تطوير حزمة من المقاييس التي تساعد على تحسين عملية تقييم الأصول المعرفية، كما تميز المقترح بالمرونة والدقة خاصة في مجال تصنيف الملكية الفكرية IP إلى مكوناتها وهي براءات اختراع ، علامات تجارية، نماذج صناعية. تقوم فكرة المقترح بتعيين المجاميع الخمسة المتصلة بمكونات الأصول المعرفية وهي رأس المال البشري، الهيكلي، والعلاقات الخارجية، ثم إدراج مجموعة من المقاييس داخل كل مجموعة كما هو مبين في الجدول [21]. اعتمد الباحثين في أنموذجهما المسمى 5x90 على أسلوب بطاقة الأداء المتوازن BSC التي تستخدم جزئيا لتتبع المقاييس غير المالية لقياس الأداء العام. تم تطبيق هذا الأنموذج على مشروع Navigtor التابع لمؤسسة Skandia.

Balanced Scorecard
أبرز أدوات الإدارة الإستراتيجية المساعدة على ترجمة رؤية وإستراتيجية المؤسسة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية عبر المؤشرات الأربعة: التعلم والنمو، المالي، العملاء، والعمليات الداخلية.

5x90 Edinsson and Malone أنموذج		
Group	Number of measurements	Examples of Measurement
Financial	20	Income per employee, market value per employee, revenue, profits resulting from new business operations, etc.
Customer	22	Number of customer visits, satisfied customer index, lost customers, etc.
Process	16	Administrative error rate, IT expense per employee, processing time, etc.
Renewal and development	19	Training per employee, R&D expense/ administrative expense, etc.
Human	13	Leadership index, employee turnover, IT literacy, etc.

الجدول [21] أنموذج Edinsson and Malone لتقييم الأصول المعرفية.
Source: University of Pretoria etd , Measuring intellectual capital.

مقترحين Baruch Lev[76] 2001 &Paul Strassmann 1999. يتشابه المقترحون من حيث الإطار العام المنبثق من الفكرة التقليدية التي تعتمد على فصل الأصول المعرفية عن المادية لتعيين قياس رأس المال المعرفي تمهيدا لرصد حجم العوائد المالية[77] الصادرة منه، معتبرين أن قيمة الأصول المعرفية تتجسد بالقيمة الزائدة على عوائد الأصول المادية، أي القيمة الاقتصادية المضافة[78] التي تمثل جوهر تكلفة رأس المال، ويمكن الاستدلال عبر المقترحين على العديد من الأساليب المساندة التي تساعد على ضبط أثر المعرفة على الأداء المالي العام للمؤسسة مثل تعيين المعرفة المتراكمة، تقييم رأس المال المعرفي للعاملين، أثر ICT على نمو المعرفة وغيرها من الأساليب، إلا أنهما اختلفا حول منهجية العمل.

فعلى سبيل المثال طور Baruch طريقة لقياس النتائج الاقتصادية للمؤسسات القائمة على الاستثمار في الأصول المعرفية أطلق على منهجه اسم Normalized Earning

76- أستاذ أكاديمي في مجال المحاسبة والتمويل، جامعة NewYork، له العديد من الأبحاث في مجال تقييم وقياس الأصول المعرفية.

77- في صناعة برامج الكمبيوتر على سبيل المثال، يتم التوصل لرأس المال المعرفي خلال تطبيق معدل الخصم على متوسط العائد بعد الضريبة.

78- يتم احتساب هذه القيمة من خلال استبعاد كافة التكاليف الاقتصادية المتعلقة بالأصول والسلع والضرائب وحتى تعويضات المساهمين وما يتبقى يمثل رأس المال المعرفي. حيث يساعد حساب القيمة الاقتصادية المضافة في تعين حجم المعرفة التي يمتكلها العاملين في المؤسسة.

وهي طريقة تعتمد على احتساب معدل ضرب دخل المؤسسات للثلاث السنوات الماضية والثلاث السنوات المستقبلية، بعدها يتم ضرب القيمة الدفترية للأصول المادية في المؤسسة بمعدل العائد المتوقع للمؤسسة، وبعد احتساب القيمة، يتم طرحها من Normalized Earning، وما يتبقى من القيمة يكون مصدرها الأصول المعرفية.

يتميز مقترح Baruch بإمكانية التوصل عبر الأصول المعرفية إلى ثلاثة مؤشرات هي [1] أفضل الأصول المعرفية من حيث إنتاج العوائد المالية، عبر تقسيم قيمة الأصول المعرفية على قيمتها الدفترية [2] الأداء العام للأصول المعرفية، من خلال تقسيم قيمة الأصول المعرفية على مبيعاتها [3] فحص القيمة السوقية للمؤسسة ثم يتم تقسيم القيمة السوقية للمؤسسة على Comprehensive Value، وهو مجموع القيمة الدفترية للمؤسسة وقيم أصولها المعرفية، وكلما اقتربت النسبة من قيمة الواحد، كلما كانت القيمة السوقية أكثر واقعية ومنطقية.

بينما Strassmann اعتمد في مقترحه بأن المؤسسات لا تتطور بأصولها المادية، بل في كيفية إدارة أصولها المعرفية بكفاءة وفاعلية عالية. يقوم مقترحه على احتساب العائد السنوي على رأس المال المعرفي عبر طرح التكلفة الإجمالية في رأس المال المالي المتمثلة في قيمة الديون وتوزيع الأرباح على المساهمين من الأرباح، وما يتبقى من قيمة ينقسم على Discount Factor للحصول على قيمة الأصول المعرفية الكامنة في المؤسسة.

مقترح الفرق بين القيمة السوقية والدفترية. على الرغم من الانتشار الواسع لهذا المقترح كونه الأكثر دقة وسهولة حيث تقوم فكرته من خلال طرح القيمة الدفترية[79] من القيمة السوقية، إلا أنه يفتقر تمييز العوائد المالية المتدفقة من كل أصل كونه يأخذ إجمالي الفارق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية. وغالبا ما تتراوح نسبة رأس المال المعرفي خاصة في المؤسسات التي تعمل في قطاع التكنولوجيا ونظم المعلومات والأدوية وتكنولوجيا الحيوية ما بين 75 – 80 % مقابل 20 – 25 % للأصول الملموسة. فعلى سبيل المثال القيمة الدفترية لـ Apple في نهاية 2011 بلغت $96.6B بينما بلغت القيمة السوقية $444B وعليه يكون صافي قيمة رأس المال المعرفي لـ Apple هو $347B ما يعادل 78.2% من قيمة الإجمالي لأصولها[80].

79- عبارة عن القيمة الدفترية = مجموع الأصول – مجموع الإلتزامات

80- Annual report 2011

المبحث الرابع

الإطار النظري لإدارة المعرفة

تعد دراسة الموضوعات عبر إطارها النظري والمفاهيمي من المستلزمات العلمية الرصينة التي تساعد على فهم موضوع البحث، فلا يمكن الإحاطة بموضوع ما دون السبر في جذوره النظرية والمفاهيمية ومعرفة نسيجه ومكوناته العضوية والوظيفية. فالإطار النظري يساعد الباحث على دراسة العلاقات العامة ضمن إطارها الواسع بين الموضوعات الرئيسة المكونة لمادة البحث تمهيدا لتحديد إطار المشكلة العامة أو الفكرة العامة لها، بينما الإطار المفاهيمي يعزز قدرات الباحثين على دراسة المفاهيم المتعلقة والمتصلة بموضوع مادة البحث بشكل مباشر تمهيدا لدراستها واكتشافها وفحصها وتحليلها وتنظيمها.

الإطار النظري لإدارة المعرفة Theoretical framework for KM. من الصعوبة بمكان الاتفاق على رسم إطار نظري لموضوع يتميز بالتغير والتجدد الدائمين كموضوع إدارة المعرفة، وهذا يفسر كثرة مقترحات الباحثين حول صياغة الأطر النظرية في محاولة منهم لفهم كينونة إدارة المعرفة كما هو مبين أدناه:

مقترح Rubenstein-Montano et al 2001. قام مجموعة من الباحثين بدراسة المؤسسات التي تطبق أنشطة إدارة المعرفة من خلال ربط التوقعات والمخرجات بهدف معرفة الخلل وكيفية معالجة الفجوة بين ما تم رسمه ومتوقع إنجازه. حيث أظهرت الدراسة أن معظم المؤسسات التي تمارس عمل إدارة المعرفة يشعرون بعدم الرضا لضعف النتائج مقارنة بحجم الإنفاق عليها، مستدركين ضعف التلاحم والروابط بين الموضوعات الرئيسة المكونة لعمل إدارة المعرفة. وفي ضوء هذا الخلل، أعد الباحثون مقترحاً لوضع إطار نظري يرتكز على مبدأ النظم الفكرية Systems Thinking Approach التي تمنح المؤسسات القدرة على فهم واستيعاب المواضيع الرئيسة المتصلة بإدارة المعرفة تمهيدا للحصول على أفضل النتائج. يقوم المقترح بتصنيف هيكل إدارة المعرفة إلى ثلاث مراتب، المرتبة **الأولى** سن التعليمات والتوجيهات Prescriptive، وهي مرتبة تختص بوضع الإطار العام لإجراءات عمل إدارة المعرفة دون التطرق لكيفية التطبيق، المرتبة **الثانية** الوصفية Descriptive، وهي مرتبة تحاكي الجوانب العملية للتطبيق والإجراءات التي من

شأنها أن تحدد سبل نجاح إدارة المعرفة، المرتبة **الثالثة** تتجسد في المزج Hybird بين المرتبتين السابقتين.

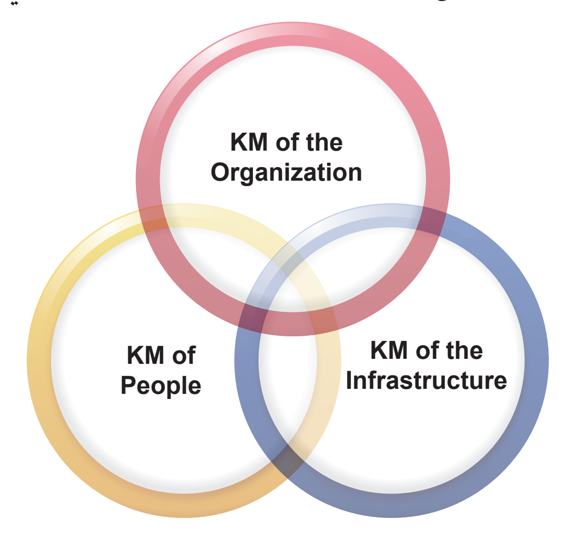
وفي معترض مقترحهم، أشاروا إلى أهمية الإحاطة بالنقاط التالية للحصول على أفضل النتائج:

1. التركيز على المرتبة الثالثة عبر المزاوجة بين Prescriptive and Descriptive.
2. المواءمة بين الإطار النظري ومسار النظم الفكرية.
3. وضع الخطط اللازمة وآلية تنفيذها لإدارة الأصول المعرفية قبل البدء في أنشطة إدارة المعرفة.
4. التناغم التام بين ثقافة المؤسسة ودعم الإدارة العليا مع فكر وعمل إدارة المعرفة.
5. تطبيق مسارات التعليم المستمر والتغذية الاسترجاعية feedback من الأنشطة والأعمال في كافة مراحل إدارة المعرفة.

وقد خضع هذا المقترح للدراسة النقدية من قبل بعض الباحثين فكانت ملاحظاتهم كما يلي:

1. أكد العديد من الباحثين والمفكرين في مجال إدارة المعرفة Van Der Spek et al 1994 , Wiig 1999 , Ann Macintosh 1999 على أهمية التناغم والمواءمة بين إستراتيجية إدارة المعرفة K.M. Strategy وإستراتيجية المؤسسة Business Strategy لجسرنة الفجوة بينهما ولضمان تحقيق المنافع الاقتصادية لها وهي مواءمة مفتقدة ضمن المقترح خاصة في مرتبة Prescriptive.
2. افتقد المقترح مسألة التكامل بين عنصري البشري والتكنولوجي في إدارة المعرفة، حيث يظهر المقترح تفضيل عنصر التكنولوجيا على العنصر البشري كمصدر محوري في كفاءة عمليات إدارة المعرفة. وهو ميل تعرض لانتقاد من قبل عدد من الباحثين أمثال Mentzas et al 1998 , Skyrme 1998 , Beijerse 1999.
3. اعتمد الباحثون في صياغة مقترحهم على مسار IT-Centric-Top-Down لإدارة المعرفة وهذا الاتجاه يتعارض مع قول أعلام إدارة المعرفة مثل Nonaka & Takeuchi 1998 , Sveiby 1999 , Wiig 1999، الذين أكدوا بأن المسار الأمثل لإدارة الأصول المعرفية في أي مؤسسة هو People-Centric-Down-Top.

مقترح 2002 **Nakkiran Sunassee & David Sewry** يرى أصحاب المقترح أن الإطار النظري الأمثل لإدارة المعرفة يفضل أن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: المنظمة Organization، العنصر البشري People، البنى التشغيلية Infrastructure، مؤكدين على درجة التناسق بينهم لضمان أعلى درجات الجودة والكفاءة لمخرجات إدارة المعرفة، كما هو مبين في الشكل المقابل.



الشكل [16] مقترح الباحثين للمكونات الأساسية لإدارة المعرفة

حيث أكدوا بأن مقترحهم يفضي إلى المزيد من المواءمة بين إستراتيجية إدارة المعرفة وإستراتيجية المؤسسة، الأمر الذي يدفع نحو توحيد المعايير المؤسسية لتحقيق المنافع والمزايا التنافسية، كما يكرس العديد من المفاهيم أبرزها الثقافة المؤسسية والتعليم المنتظم، وهي مفاهيم تعزز التوازن المؤسسي والتشغيلي والابتكاري في المؤسسة، وفيما يلي شرح موجز لمكونات المقترح:

إدارة معرفة المنظمة KM of the organization. تهتم إدارة المعرفة ضمن هذا النطاق بدراسة وتحليل كافة الأنشطة والعمليات التشغيلية في المؤسسة اللازم إتمامها من خلال تطبيق العديد من الأنشطة، أبرزها:

1. تطبيق SWOT لتحديد الفجوات المعرفية بنوعيها الضمني والصريح مما يمنح المؤسسة القدرة على وضع المعرفة في قالب إستراتيجي يتوافق مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة.
2. مشاركة جميع العاملين في إعداد رؤية المؤسسة بما يعزز جوانب الثقة والولاء والانتماء فيهم.
3. في هذا النطاق، يمارس الرئيس التنفيذي للعمليات المعرفية Chief Knolwedge

الشكل [17] ضبط النسق بين كلا من إستراتيجية إدارة المعرفة والإستراتيجية العامة للمؤسسة

CKO Officer كافة صلاحياته ومهامه على النحو الذي يعزز من المقاصد المعرفية داخل المؤسسة.

4. وضع خطة لمشروع إدارة المعرفة بإشراف CKO سواء على مستوى المؤسسة أو اختيار الإدارة الأكثر استعدادا للعمل وفق إدارة المعرفة من خلال إعداد دراسة استرشادية pilot study ، وفي ضوء نتائج الدراسة تحدد المؤسسة أبعاد وطبيعة وشكل خطة المشروع.

5. التأكيد على أهمية إدارة التغيير في الثقافة التنظيمية ضمن إطار متطلبات إدارة المعرفة. ولا يقصد بإدارة التغيير نسخ الثقافة السائدة بذاتها بل تغيير بعض السلوكيات القائمة، منها على سبيل المثال:

5.1. تعديل سلوك وتوجه العاملين في المؤسسة على نحو يتسق ومتطلبات إدارة المعرفة.

5.2. إشراك العاملين في صناعة بعض القرارات الإستراتيجية في المؤسسة.

5.3. التأكيد على وعي الإدارة العليا لأهمية دعم عمليات ومتطلبات إدارة المعرفة.

5.4. بناء الثقة بين الموظفين خاصة في عملية نقل ومشاركة المعرفة والخبرة والمهارات.

6. النظرة الشمولية لتطبيق وبناء إدارة المعرفة خارج محيط المؤسسة خاصة مع العناصر التالية:

6.1. العملاء.

6.2. الموردين.

6.3. الشركاء.

6.4. المنافسين.

7. التأكيد على وجود بيئة تعليم مستدامة توفر الاحتياجات العلمية والفكرية والمهاراتية للعاملين من خلال إدخالهم في سلسلة متصلة من البرامج التطويرية التي تهئ سبل إنتاج وتخزين ونقل ومشاركة وتوظيف المعرفة في المؤسسة.

إدارة معرفة الأشخاص KM of the People. ضمن هذا النطاق، يتم التركيز على إدارة رأس المال البشري على نحو يعزز من سلوك ومهارات الإنتاج المعرفي ومشاركة الآخرين بها واستعمالها وتخزينها واستثمارها وتحويلها لسلع وخدمات بما يكفل تحقيق تنمية الفكر القائم على إدارة المعرفة داخل المؤسسة، كذلك السعي نحو تأسيس هوية معرفية للمؤسسة تشكل دمغة راسخة في الأسـواق. وقد أظهرت معظم الدراسات النفسية والاجتماعية أن البيئة التشغيلية التي تدعم العامل ماديا ومعنويا وتظهر له الاهتمام بشخصه هي أكثر البيئات القادرة على الإنتاج والابتكار والتطور ومن ثم تحقيق العديد من المزايا المالية والتنافسية، ويتجلى ذلك من خلال القيام بالخطوات التالية:

1. تقدير دور العامل ضمن المجموعة، بحيث تظهر المؤسسة اهتمامها في تلبية احتياجات الأفراد بشكل مستقل حسب ما تقتضيه المصلحة، علاوة على دعم كل مبادرة تحقق مصلحة للمؤسسة وتثمينها معنويا وماديا، مما يستشعر كل فرد ينتمي للمؤسسة بأهميته فيزيد من درجة انتمائه وولائه لها.

2. يتولى CKO مهام إعداد البيئة التشغيلية التي توفر البيئة المحفزة لإنتاج المعرفة وبناء الثقة بين العاملين لنقل وتبادل المعرفة الفنية والخبرات والمهارات، ليكون نشاط تداول المعرفة جزءا أساسيا من العمل اليومي للعاملين، وإظهار أثر المشاركة

في التقييم السنوي وتحديد حجم المكافآت المالية والترقيات وغيرها من أشكال التحفيز.

3. تشجيع العاملين في المؤسسة على إبداء المبادرات والابتكارات مع بيان حفظ كافة الحقوق الملكية والمعنوية والمادية التي توفر لهم الاستقرار النفسي والاطمئنان. ومن أبرز الطرق التشجيعية تسجيل المنتج باسمه، وعمل العديد من اللقاءات والجولات الدولية، كذلك تطبيق نظام 15 Minutes of Fame.

إدارة معرفة البنى التشغيلية KM of the infrastructure. البنى التشغيلية هي المكون الثالث من المقترح وتعد صلب عمل أي مؤسسة سواء كانت تعمل في إطار إدارة المعرفة أو الإدارة التقليدية. وقد قسم الباحثون في مقترحهم إدارة المعرفة ضمن إطار البنى التشغيلية نحو قسمين الأول إدارة التكنولوجيا، والثاني إدارة العمليات.

إدارة التكنولوجيا Technology Management. إدارة التكنولوجيا عبارة عن «مجموعة الأعمال الإدارية التي توفر للمؤسسة خاصية ضبط وإدارة مواردها التكنولوجية بما يحقق لها المزايا التنافسية». وتعرف أيضا بأنها «مجموعة الأعمال المتكاملة التي تدفع المؤسسة نحو المزيد من التطوير والتحسين في الأداء العام من خلال التخطيط، التصميم، التشغيل، التحكم في السلع والخدمات وسير العمليات التكنولوجية في المؤسسة».

يتضح مما سبق، بأن وجودية إدارة التكنولوجيا تتكون من ثلاث حلقات متصلة هي وجودية التكنولوجيا بذاتها في المؤسسة ، ثم مجموعة الأعمال الضابطة لهذه الوجودية، وأخيرا مخرجات هذه الوجودية وأثرها في نماء المؤسسة وتطورها. ويتم توزيع المهام الرئيسة والمساعدة في إدارة المعرفة من خلال التنسيق التام بين CKO مع CIO[81] لضبط وإدارة واستغلال واستثمار كافة الأنشطة التكنولوجية - المعرفية، والتوسع في تطوير وتحسين أداء المفاهيم المتصلة بإدارة التكنولوجيا مثل إستراتيجية التكنولوجيا، التنبؤ بالتكنولوجيا المستقبلية، الاستثمارات التكنولوجية المستخدمة، كذلك إنشاء حافظات المشاريع التكنولوجية[82] وربطها مع المعرفة الفنية في المؤسسة لإنتاج المزيد من الصناعات المعرفية تمهيدا لطرحها في الأسواق.

81- CIO standard to Chief Information Officer.

82- يقصد بها المشاريع تحت التطوير.

إدارة العمليات Operation Management. تمثل «مجموعة العمليات المتعلقة بالإشراف والتصميم والتحكم في كفاءة وفاعلية سير عمليات الإنتاج لتحويل المواد الأولية لسلع وخدمات». تتفاعل إدارة العمليات[83] مع مختلف الإدارات في المؤسسة مثل التمويل والتسويق والتكنولوجيا والمعرفة والموارد البشرية وغيرها من الإدارات لتحقيق جملة من الأهداف، أبرزها [1] الجودة والسرعة في تلبية طلبات العملاء [2] خفض التكلفة والمرونة السعرية [3] تصميم السلع والخدمات بما يتفق مع احتياجات الأسواق الفعلية، وكذلك الأهداف المتعلقة باختيار التكنولوجيا المناسبة للعمليات التحويلية وإدارة المخازن وإدارة المشتريات وسلسلة الإمدادات Supply Chain . لذا تتشارك عمليات إدارة العمليات بمهام وأعمال إدارة المعرفة، بل ينظر لها بأنها حلقة محورية ضمن حلقات إدارة المعرفة كونها الإدارة المعنية بتسيير عمليات الإنتاج المعرفي. وفي إطار التعاون المشترك، يقوم CKO بالتنسيق مع COO[84] بوضع منهجية عمل تناسب وقدرات المؤسسة والعاملين فيها لتوفير كافة التسهيلات اللازمة في دعم وتطوير عمليات إدارة المعرفة من حيث الإنتاج، التخزين، النقل، التوزيع، والتوظيف الأمثل للمعرفة. كما يتطلب من CKO في هذه المرحلة التنسيق التام مع كافة الإدارات المتصلة بعمل إدارة العمليات لضمان توحيد الجهود والتوظيف الأكفأ للموارد المادية والمعرفية في المؤسسة، مثل وضع المؤشرات المالية بالتنسيق مع الإدارة المالية، كذلك المؤشرات المعنوية لقياس درجة النجاح وحجم العوائد وحسن التوظيف والإدارة في كافة عمليات إدارة المعرفة بالتنسيق مع إدارة الأبحاث والتسويق في المؤسسة.

أبرز ملاحظات حول المقترح:

1. لا يمكن الحكم على المقترح كونه لم يخضع لتجربة عملية رصينة يمكن من خلالها قياس مخرجاته.
2. وجود ضعف في إظهار عنصر التوافق بين إدارة المعرفة مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة.
3. تعظيم دور العنصر البشري مقابل تهميش دور التكنولوجيا في صناعة إدارة

83- أبرز الموضوعات الرئيسة المتصلة بإدارة العلميات : Business Process, Just In Time or Lean Manufacturing Capacity Pla - Cellular manufacturing, Total Quality Management, Inventory Management, Reengineering Product / Project Management ,Supply chain Management Total Productive Maintenance, Simulaion ning .Service Design

84- COO standard to Chief Operation Officer.

المعرفة.

4. على الرغم من اهتمام المقترح بأثر الثقافة التنظيمية في تعزيز نسيج إدارة المعرفة، إلا أن المقترح لم يراع إظهار التطابق بين الثقافة التنظيمية وهيكل إدارة المعرفة ضمن سياقه.

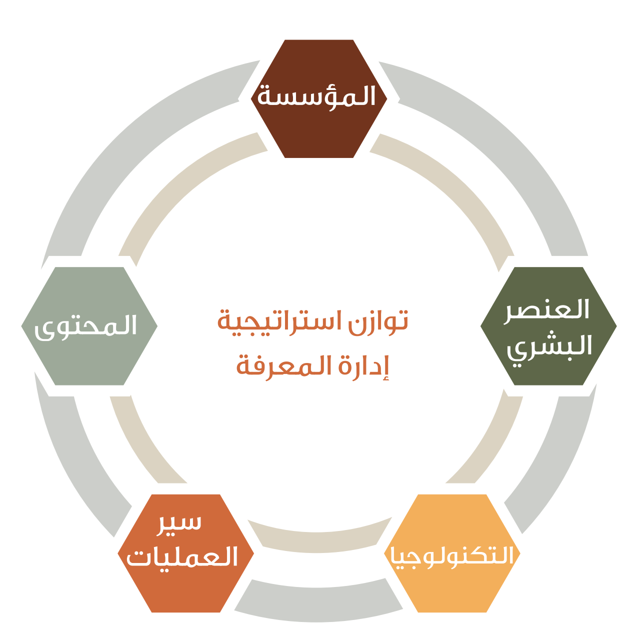
مقترح Adel Moslehi 2004. ركز الباحث في مقترحه على حاجة المؤسسات لإطار هيكلي يمنحها المزيد من المرونة والتكيف مع التغيرات المتسارعة في قواعد المنافسة[85] العالمية. لذلك اعتمد الباحث في مقترحه على مرتكزين أساسيين هما Systematic[86] و Capability Maturity Model[87] CMM، حيث استمد من المرتكز الأول صياغة مكونات الإطار النظري لإدارة المعرفة المكونة من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. **العوامل الممكنة لإدارة المعرفة KM enablers**. وتسمى أيضا العوامل المؤثرة وهي عوامل تشمل العنصر البشري، المؤسسة، التكنولوجيا. وتقوم هذه العوامل مجتمعة بسلسلة من الخطوات لدعم وتعزيز اتساق وتماسك بنى إدارة المعرفة في المؤسسة من حيث تشجيع وتحفيز الإنتاج والتخزين ونقل المعرفة.
2. **عمليات إدارة المعرفة KM process**. طبقا لـ Sarvary 1999 تمثل هذه العمليات صلب مفهوم عمل إدارة المعرفة، بينما العوامل الممكنة هي البنية الأساسية التي ترتكز عليها.
3. **التوافق الإستراتيجي لإدارة المعرفة KM strategic alignment**. التأكيد على تلاحم وتكامل بين مكونات المقترح كما في الشكل [18] من جهة، وبين إستراتيجية إدارة المعرفة والإستراتيجية العامة للمؤسسة من جهة أخرى.

85- منذ منتصف التسعينات، تغيرت طبيعة المنافسة جذريا نتيجة للعولمة وحرية التجارة وتغير فلسفة دائرة الإنتاج علاوة على بروز مفهوم إدارة المعرفة بشكل ملحوظ في المؤسسات Turban 2002.

86- النظام المنهجي القائم على العناصر الأساسية المكونة له وهي المدخلات، العمليات، المخرجات، التغذية الاسترجاعية. وفي إطار هذا المقترح، فإن النظام المنهجي الذي اتبعه Moslehi في إعداد الإطار النظري لإدارة المعرفة يقوم على العناصر التالية المدخلات KM enablers ، العمليات KM process، التغذية الاسترجاعية KM strategic alignment.

87- أول إشارة لهذا الأنموذج كانت في سنة 1989 للمفكر Watts Humphrey في كتابه Managing the software process حيث طرحه كأنموذج نظري عام يساعد المؤسسات التعرف على درجة النضج والإدراك في كافة العمليات التشغيلية فيها ثم سبل تحسين الأداء العام لها. وعلى الرغم أن الأنموذج في بداياته طبق في مجال البرمجة، إلا أنه لاحقا طبق على نطاق واسع وفي كافة المجالات بما فيها رأس المال البشري وإدارة المخاطر.



الشكل [18] توازن إستراتيجية إدارة المعرفة

ثم قام الباحث بعد ذلك بإخضاع العناصر الثلاثة المكونة للمرتكز الأول لعملية التقييم عبر مكونات المرتكز الثاني CMM الذي يتألف من خمس مراحل أساسية لإيجاد صورة توليفية ناضجة تحاكي قياس أثر العوامل الممكنة لتطوير عمل وفكر إدارة المعرفة، كما يلي:

المرحلة الأولى: البداية Initial. مرحلة يتم فيها تشخيص وضع المؤسسة من حيث توافر وجاهزية العناصر الثلاثة في المرتكز الأول قبل ممارسة أي نشاط يتصل بإدارة المعرفة، وكونها مرحلة أولية غالبا ما تتصف بالجمود وصعوبة التغيير نحو تبني ثقافة إدارة المعرفة وذلك للأسباب التالية [1] ضعف مكونات العوامل الممكنة لإدارة المعرفة [2] النمطية التقليدية لسير العمليات غير المنسجمة مع طبيعة إدارة المعرفة [3] غياب التنسيق الإستراتيجي بين العوامل والعمليات بسبب عدم قناعة أو إهمال الإدارة العليا بفكر إدارة المعرفة [3] عدم جاهزية المؤسسة ماليا وتنظيميا وثقافيا لممارسة أنشطة الإنتاج المعرفي. وعليه يمكن إيجاز تشخيص وضع المؤسسة خلال هذه المرحلة:

1. بيئة العمل غير مستقرة.
2. سير العمليات يتصف غالبا بالتخصص الذي يسعى لتحقيق لغايات محدودة.
3. استمرار نمطية إدارة المؤسسة.

4. وضع خطط وبرامج غالبا تحقق أهداف قصيرة الأجل.

المرحلة الثانية: التكرار Repeatable. نتيجة للحراك المتنامي خارج محيط المؤسسة ورغبة منها في مجاراة المنافسين لضمان البقاء ضمن دائرة المنافسين والقدرة على الاستمرار، تظهر المؤسسة الرغبة في محاكاة Simulation بعض أعمال المنافسين عبر رسم الخطوط العريضة و الملامح التي تشكل نواة عمل إدارة المعرفة سواء على مستوى العوامل الممكنة أو سير العمليات أو الإجراءات في المؤسسة، وعلى الرغم من هذا الحراك الإيجابي إلا أن سمة التنسيق الإستراتيجي والعمل المتناغم بين العوامل الممكنة والسير العمليات ما زالت غير فعالة وتحتاج المزيد من التطوير والتحديث والتجديد.

وبشكل عام تتميز هذه المرحلة بظهور بعض الأعمال مثل:

1. إعداد دراسة استرشادية pilot study حول سبل إمكانية تطبيق إدارة المعرفة.
2. الاعتماد على الممارسات الفردية في تطبيق بعض أوجه إدارة المعرفة.
3. الاعتماد على الخبرة السابقة الناتجة عن التكرار في إعداد الخطط والبرامج.
4. تطبيق مسار التعلم بالتكرار Learning by Repeating.

المرحلة الثالثة: التعريف Defined. نتيجة لممارسة أسلوب التعلم بالتكرار، تولد في المؤسسة محصلة تعليمية وقدرة على تمييز الأعمال التي تظهر **الرغبة** في الابتكار والمنافسة والأعمال التي تحاكي **القدرة** على عمل ذلك، مما يعزز عامل الثقة على المستوى المؤسسي والفردي لإمكانية الانتقال من الممارسة والمبادرة الفردية نحو العمل المؤسسي القائم على الأسس والبرامج الإستراتيجية التي تربط كافة العوامل الممكنة في المؤسسة مع سير العمليات التشغيلية في نسق منهجي، مما يجعل هذه المرحلة تتميز بما يلي:

1. التحول من مسار التعلم بالتكرار نحو التعلم بالممارسة Learning by Doing والتعلم بالتجربة Learning by Experience.
2. وضع معايير موثقة Documented في مجال إدارة المعرفة.
3. تنفيذ البرامج الداعمة لتطوير إدارة المعرفة مثل برامج التعليم والتدريب المهني.
4. تأسيس فرق عمل لإدارة عمليات إدارة المعرفة.
5. بحث واكتشاف الخبرات والمهارات والمعارف الكامنة في المؤسسة.

المرحلة الرابعة: التمكين Managed. في هذه المرحلة، يتوفر لدى المؤسسة قدر من النضج الذي يجعل من ثقافة إدارة المعرفة جزءا أساسيا من الثقافة العامة للمؤسسة، وسمة بارزة في معظم أعمالها، والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها في تحقيق العوائد المالية والمزايا التنافسية وتطوير الأعمال في عالم يتسم بالتغير المتنامي والقدرة على قياس المخرجات وتعديل أي انحراف في الممارسة، مما يكسبها المزيد من النضج في الفكر والممارسة من خلال:

1. تمكين المؤسسة من إدارة المعرفة بشكل يحصن رغبة المنافسة والاستمرار.
2. وضع المؤسسة مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لإدارة المعرفة.
3. تحديد الأهداف الإستراتيجية المأمولة من إدارة المعرفة.
4. وضع المؤشرات لقياس الأداء العام للمؤسسة.

المرحلة الخامسة: الأمثل Optimized. مرحلة تعبر عن درجة التلاحم والتكامل بين إستراتيجية إدارة المعرفة وإستراتيجية المؤسسة وتماسك نسيج الفكر الثقافي المعرفي. وهي مرحلة تعكس المواءمة بين مكونات المرتكزين في إطار يعكس انسيابية وسهولة قياس كفاءة وفاعلية إدارة المعرفة، وزيادة القدرة التنافسية والحصة السوقية، وارتفاع العوائد المالية.

أبرز ملاحظات على المقترح:

1. ما زال المقترح في إطاره النظري ولم يدخل حيز التنفيذ العملي للحكم عليه.
2. المقترح أقرب للمثالية من الواقعية من خلال مثالية الربط السلس بين مرتكزي المقترح، بينما في الواقع العملي توجد العديد من التحديات والعقبات التي لم يتطرق لها الباحث ضمن مقترحه.
3. اعتمد الباحث على مرتكز التناسق Systematic وهو إطار خاص وليس عام، كما أنه مرتكز أقرب للإطار المفاهيمي منه للإطار النظري.

وفيما يلي جدول [22] يوضح أبرز العناصر الفعالة Critical Success Factors CSF في مكونات المرتكز الأول وفق مرئيات بعض المفكرين والباحثين.

تنظيم الإستراتيجية	سير العمليات	العوامل الممكنة	الدراسة
الربط مع الأداء الاقتصادي للمؤسسة.	نقل المعرفة عبر وسائط متعددة.	البنى التشغيلية والتقنية. هيكل مرن لمعايير المعرفة. دعم الإدارة الوسطى. برامج التحفيز والتشجيع.	Davenportet. al 1998
الربط مع الأعمال الأساسية في المؤسسة.	التعليم المستمر . العملية المنهجية المنظمة للمعرفة.	القيادة الفعالة لإنتاج ونقل المعرفة وتغيير الثقافة السائدة في المؤسسة نحو دعم المعرفة والتأكيد على فاعلية ICT.	Skyrme 2000
الحاجة لفهم وإدراك العلاقة المتبادلة بين إنتاج ونقل المعرفة والتغيير المنتظم في المؤسسة.	إنتاج ومشاركة المعرفة.	الاعتماد على كافة العناصر البشرية في المؤسسة بدءا من الإدارة العليا حتى صغار الموظفين في معرفة مهامهم ضمن مفهوم إدارة المعرفة.	Storey and Barnett 2000
ربط مع إستراتيجية المؤسسة ورؤيتها.	العملية المنهجية المنظمة للمعرفة. إنتاج ونقل المعرفة.	صناع ومنتجو المعرفة. ثقافة إنتاج ونقل المعرفة. تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.	Ndlela and Toit 2001
قياس الأداء والحوافز.	إدارة العمليات.	المعرفة بذاتها. صناع المعرفة. تعزيز ثقافة الثقة بين الموظفين. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	Lee and Kim 2001

الجدول [22] يوضح أبرز العناصر الفعالة Critical Success Factors في إدارة المعرفة.

المبحث الخامس

الإطار المفاهيمي لإدارة المعرفة

كما أشرنا في المبحث السابق إلى أن الإطار المفاهيمي يختص مباشرة بدراسة المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث وفحصها وتحليلها من خلال معالجة المدخلات والمخرجات المتوقعة، لذا ينظر له بأنه إطار قائم على مفهوم التناسق المنظم Systematic. وبخلاف الإطار النظري، تكاد تكون آراء الباحثين ضمن الإطار المفاهيمي على قدر من الاتساق والتقارب مع اختلاف المسميات والألفاظ والدلالات، وجميعها تدور في مدار سير عمليات وأنشطة إدارة المعرفة كما هو مبين في الجدول [24] الذي يوضح مرئيات المفكرين من حيث عدد أنشطة إدارة المعرفة.

يشير الجدول إلى آراء بعض الباحثين حول سبل توزيع أنشطة إدارة المعرفة على المؤسسات، المجاميع ومجتمعات الممارسة .

	Firms	Team/Group	Community of Practice
Knowledge sharing	✓✓	✓✓	✓✓
Knowledge creation	✓✓	✓✓	✓✓
Knowledge retention			✓✓
Knowledge integration	✓✓	✓✓	
Knowledge application	✓✓		
Knowledge recombition	✓✓		
Knowledge individual learning		✓✓	✓✓

الجدول [23] يشير إلى توزيع أنشطة إدارة المعرفة على المؤسسات، المجموعات ومجتمعات الممارسة.
Source: Markus C. Becker 2002.

وجودية إدارة المعرفة Ontology of KM. يهتم علم الوجود Ontology بدراسة كينونة الأشياء ووجودها في محاولة لتحديد إطارها والتعرف على المفاهيم المكونة لها وطبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم. ونهدف من دراسة وجودية إدارة المعرفة صياغة وتشكيل الخريطة المعرفية Knolwedge Map للمفاهيم المكونة لوجودية المعرفة خاصة لتلك المفاهيم

عدد ومسميات أنشطة إدارة المعرفة

Scholars	1	2	3	4	5	6	7
Nonaka & Takeuchi 1995	Creation	Dissemination	Embodiment				
Karl Wiig 1997	Building	Renewal	Application				
Davenport & Prusak 1998	Generation	codification	coordination	transfer			
Lei et al 2000	Acquistion	Cordination & Inducation	Transmission & Diffusion	Creation			
Alavi & Leidner 2001	Creation	Storage and Retrieval	Transfer	Application			
Parikh 2001	Acquistion	Organize	Disseminate	Application			
Lai & Chu 2002	Initiation	Generate	Modeling	Repository	Distribution and Transfer	Use	Retrospect
Bouthillier & Shearer 2002	Discovery	Acquire	Creation	Storage and organization	Sharing	Use and Apply	
Miltiadits & Pouloudi 2003	Relate value	Acquire	Organize	Enable Reuse	Transfer		
Stollberg et al 2004	Identify	Acquire	Preparation	Allocation	Disseminate	Usage	Retention
Peachey & Hall 2005	Creation and Generation	Storage and Retrieval	Transfer	Application	Roles and Skills		
Deng & Yu 2006	Identify	Capture	Select	Stored	Service		
Supyueny-ong & Islam 2006	Organization and Retention	Creation and Acquisition	Dissemination	Utilization			
Alryalat & Al Hawari 2008	Process about Knowledge	Process for Knowledge	Process from Knowledge				

الجدول [24] مرئيات المفكرين من حيث عدد ومسميات أنشطة إدارة المعرفة .

Source :Ebrahim Mansour ,Amine Talet ,Mufleh Al-jarrah ,Development of conpcetual Framework for knowledge management process.

المتصلة بأنشطة النقل والمشاركة واستعمال المعرفة وإعادة استعمالها. ولا تتوقف حدود الوجودية التأصيلية لمفهوم إدارة المعرفة عند المعرفة، بل تمتد لفروع المعارف الأخرى مثل الفلسفة، الاجتماع، الاقتصاد، الإدارة، الإدراك والذكاء الصناعي وأخيرا هندسة المعرفة Kakabadse et al 2003. ونتيجة لهذا التنوع الوجودي لإدارة المعرفة تعددت النظريات والتعاريف والأدوات والنظم والبرامج المنظمة لها والوجودية أبرزها تصنيف Dieter Fensel[88] 2001 كما يلي:

1. الوجودية النطاقية Domain Ontology: تصف النطاق الوجودي بذاته مثل نطاق الطب، الهندسة، الاقتصاد.
2. الوجودية العامة Generic Ontology: تشمل المعارف العامة مثل الزمان، المكان، الأحداث.
3. الوجودية المنهجية Method Ontology: تختص بوصف وتشخيص أحداث وموضوعات محددة.
4. وجودية البيانات الوصفية Metadata: تصف المعلومات الإلكترونية بكافة أشكالها النصية والصوتية والسمعية.

ولأغراض المبحث، ستتم دراسة وجودية إدارة المعرفة من منظور الوجودية المنهجية ضمن إطار تشخيص الموضوعات المتصلة بأنشطة إدارة المعرفة وفق الآراء العلمية لتأصيل وجودية إدارة المعرفة.

الوجودية كما عند Nonaka[90] and Takeuchi[89]. تعتبر المقالة التي نشرها الباحث الياباني Nonaka بعنوان 1991 «Knowledge Creating Company»، العلامة البارزة في تأصيل وجودية مفهوم إدارة المعرفة على الرغم من أنه لم يشر صراحة لمفهوم إدارة

88- [1960 -] نمساوي، أستاذ أكاديمي في جامعة Innsbruc، متخصص في مجالات اللغات الرسمية والوجودية، له عدة إصدارات في إدارة المعرفة، أبرزها Onyology: A Silver Bullet for Knowledge Management and Electronic Commerce.

89- [1946 -] ياباني، أستاذ أكاديمي في Harvard، شارك مع المفكر البارز Nonaka العديد من أوراق العمل والمقالات العلمية في مجال إدارة المعرفة، والمعرفة الضمنية، وتطوير بيئات الأعمال وفق منظور المعرفة والعولمة.

90- [1935 -] ياباني، أستاذ أكاديمي بارز في مجال إدارة المعرفة والابتكار والمؤسسات، تم اختياره ضمن قائمة Wall Street Journal للشخصيات الأكثر تأثيرا في تطوير الأعمال. له العديد من الكتب والمقالات والأبحاث العلمية في مجال إدارة المعرفة وتعد هذه الأعمال مرجعا أساسيا في حقل إدارة المعرفة خاصة في مجال إنتاج المعرفة.

المعرفة، بل استخدم عبارة إنتاج المعرفة Knowledge Creating للتعبير مجازا عن هذا المفهوم، إلا أنه عاد ومواطنه Takeuchi بتطوير هذه المقالة مكونة فيما بعد كتابا قيما. حيث قاما بتجزئة عبارة إنتاج المعرفة إلى ثلاث مراحل أطلق عليها فيما بعد مفهوم إدارة المعرفة محددا بذلك إطارها الوجودي من خلال رسم الحدود بين المفاهيم المكونة لها وهي [1] الإنتاج [2] النشر [3] التجسيد.

يميل Nonaka بالقول أن وجودية إدارة المعرفة تنبثق من وجودية المرحلة الأولى وهي إنتاج المعرفة باعتبارها صلب عمل إدارة المعرفة ومحور عملها. وفي إطار وجودية إنتاج المعرفة، قام الباحثون بعرض أنموذجهما Knowledge Spiral كما في الجدول [25] لشرح سبل تحويل المعرفة الضمنية إلى المعرفة الصريحة.

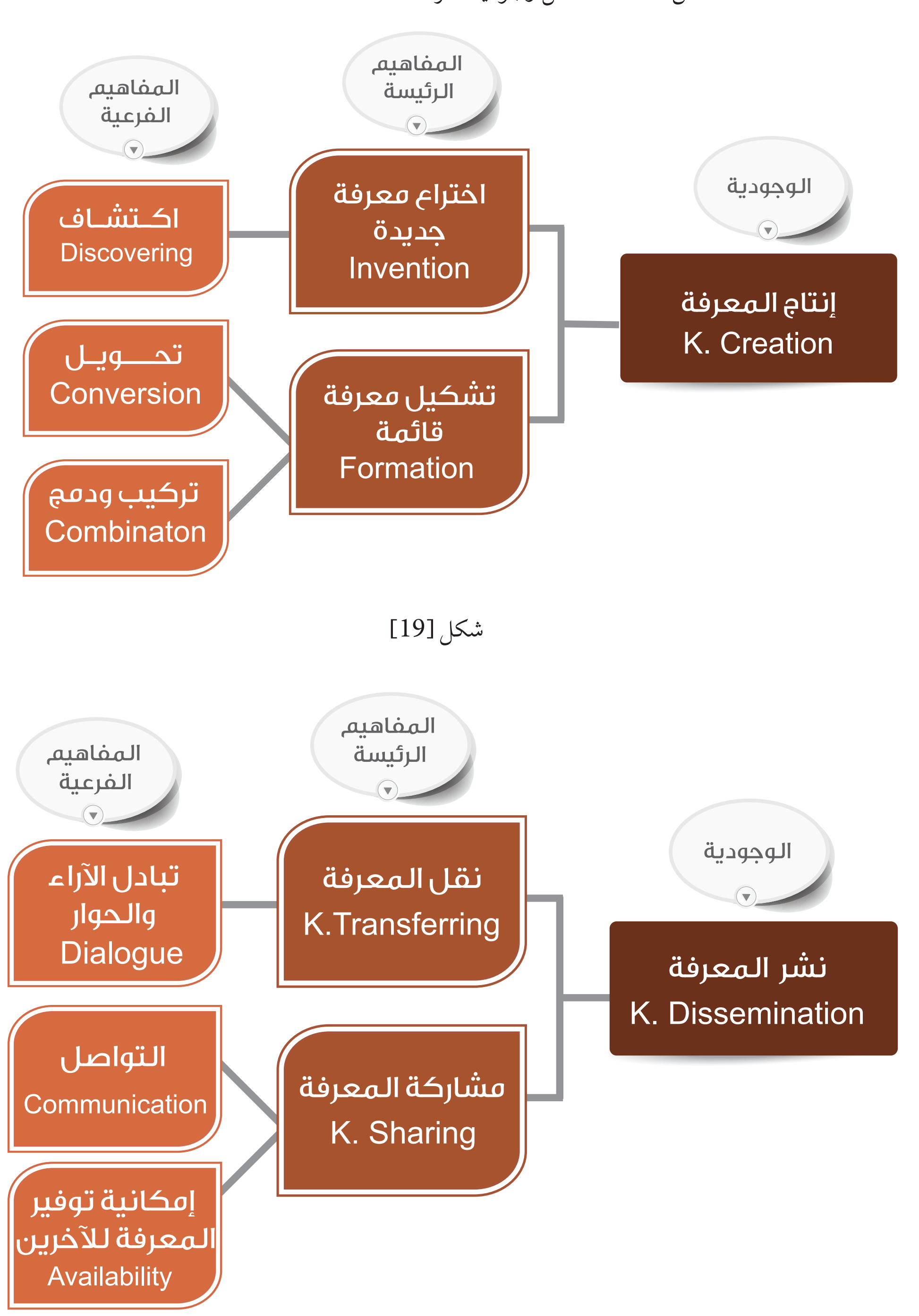
	إلى الضمنية	إلى الصريحة
من الضمنية	**المعرفة المشتركة Socialization:** التعريف: تعبر هذه المعرفة عن المعرفة المنتجة خلال تداول ومشاركة المعرفة الضمنية بين الأفراد والمجاميع وذلك عبر الملاحظة أو التقليد أو الممارسة أو الاتصال المباشر سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.	**المعرفة الخارجية Externalization:** التعريف: هي المعرفة المحولة من الضمنية إلى الصريحة سواء عبر سير العمل أو من خلال برامج التعليم والتدريب.
المرحلة	نشر المعرفة	إنتاج
من الصريحة	**المعرفة الداخلية Internalization:** التعريف: تختص بتحويل المعرفة الصريحة لمعرفة ضمنية. على سبيل المثال تحويل المعرفة التنظيمية للعمل اليومي إلى ثقافة ومبادرات إستراتيجية.	**المعرفة التركيبية Combination:** التعريف: تحويل المعرفة الصريحة لمعرفة صريحة جديدة. من خلال دمج وتركيب أجزاء غير مترابطة من المعرفة المعلنة على شكل دليل أو كتيب أو جعلها.
المرحلة	تجسيد المعرفة	نشر المعرفة

الجدول [25] يوضح أنموذج Nonaka لإنتاج المعرفة.

Source: Nonaka 1995.

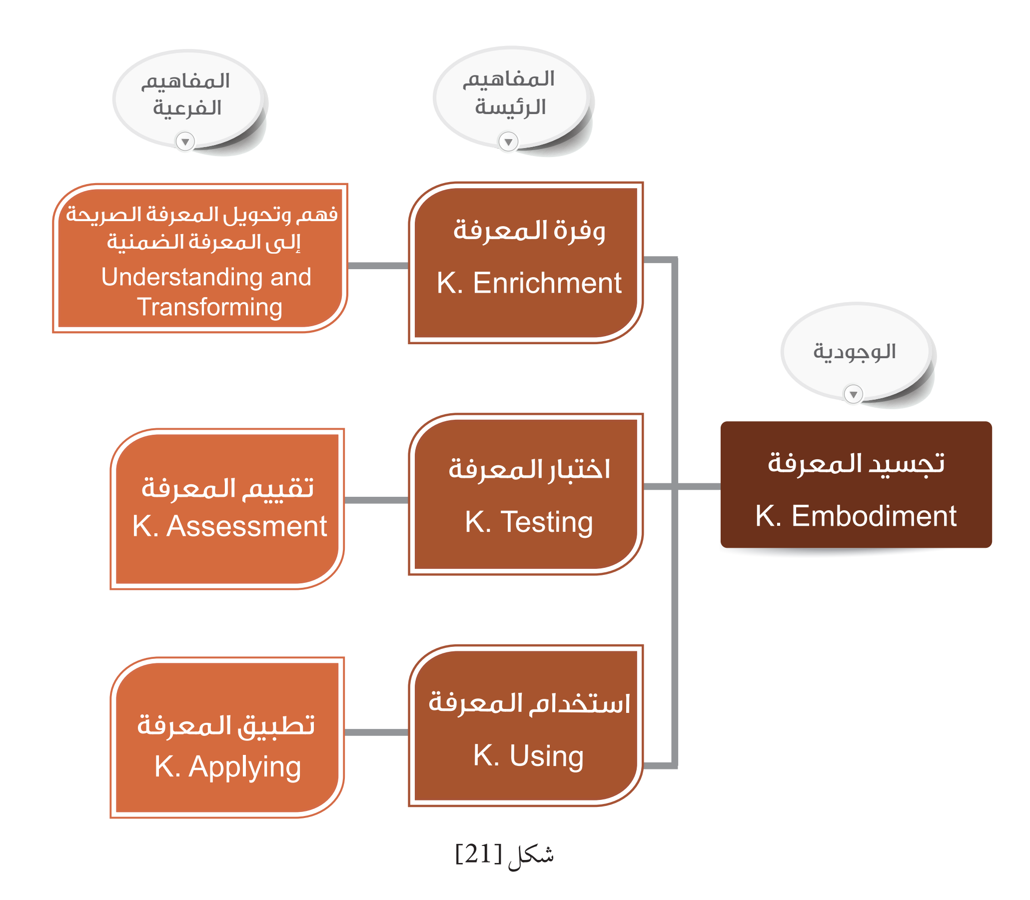
بينما الأشكال التالية تشير إلى وجودية إدارة المعرفة كما صورها Nonaka and Takeuchi وهي وجودية منبثقة من مرحلة إنتاج المعرفة، ومن ثم تم تعيين المفاهيم الرئيسة والفرعية لكافة مراحل إدارة المعرفة.

الأشكال من [19 : 21] تمثل وجودية المعرفة كما عند Nonaka and Takeuchi



شكل [19]

شكل [20]



شكل [21]

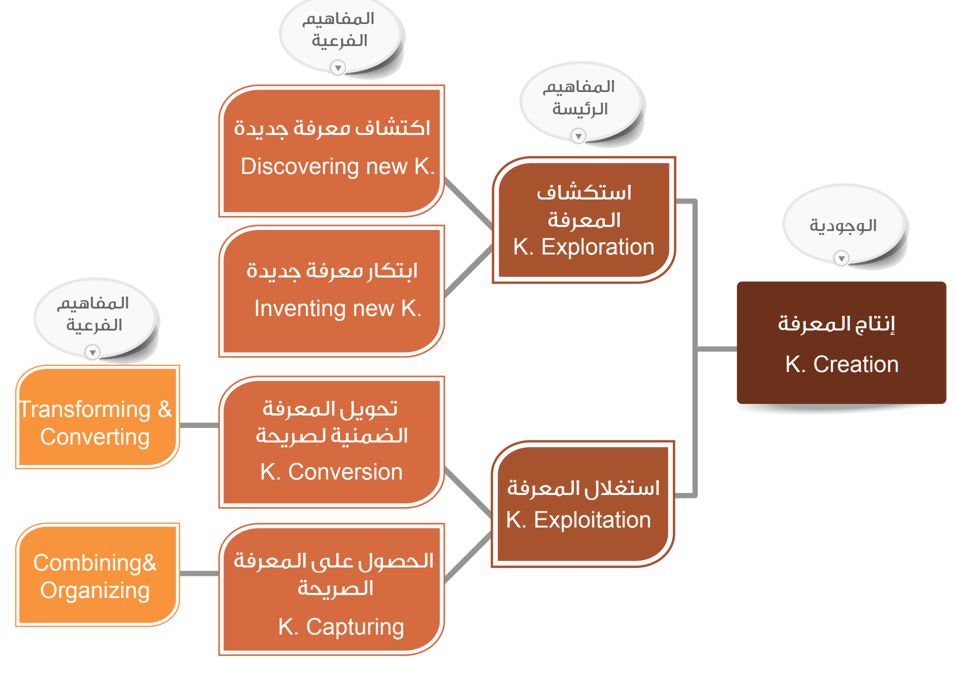
الوجودية كما عند Karl Wiig. خلافا لمسار Nonaka، انطلق Wiig عبر تعيين وجوديته لإدارة المعرفة من المعرفة الصريحة باعتبارها صلب عملياتها. ويتضح ذلك جليا في تعريفه لإدارة المعرفة بأنها «تلك الإدارة التي تسعى تحقيق فاعلية عالية لسير أعمالها من خلال بناء وتجديد وتطبيق المعرفة الصريحة». وفي سياق ذلك، حدد إطاره الوجودي لمكونات إدارة المعرفة والمفاهيم المتفرعة منها، إلا أنه استعان بمكونات وجودية Nonaka لتتواكب مع مرئياته وهي [1] البناء [2] التجديد [3] التطبيق، وهي مسميات تتطابق لحد كبير في مضمونها الوظيفي مع مسميات وجودية Nonaka.

وفي إطار المفاهيم الرئيسة والفرعية، يرجع الفضل لـ Wiig بتقسيم إنتاج المعرفة إلى فرعين أساسيين هما الاستشكاف والاستغلال فاتحا بذلك آفاقا جديدة في دراسة إدارة المعرفة وتحديد الأنشطة المولدة للقيم المضافة والمدرة للعوائد المالية، علاوة على تحديد المسارات والنظم والبرامج والسياسات والإستراتيجيات الملائمة لكل من الفرعين، كما

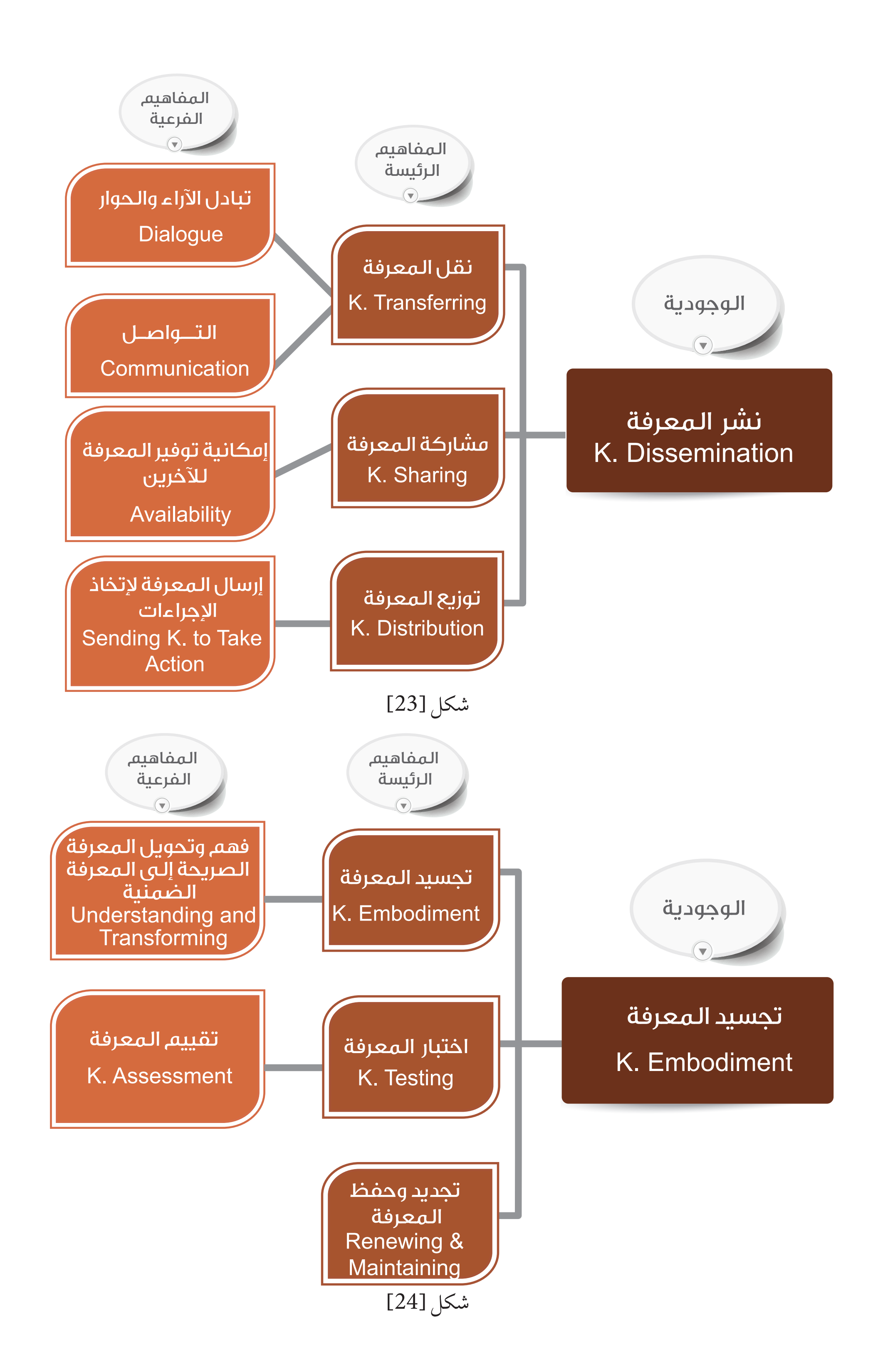
توسع في تفصيل مرحلة نشر المعرفة محددا لكل منهما إطارها الوظيفي ما بين [1] نقل المعرفة وتختص بعملية ربط المعرفة المتاحة في المؤسسة مع المعرفة المطلوبة لإتمام العمليات التشغيلية في المؤسسة عبر شبكات التواصل بين الموظفين أو عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [2] مشاركة المعرفة وتشير لإمكانية توفير المعرفة للآخرين [3] توزيع المعرفة، أي وضع المعرفة في حيز التطبيق والتشغيل. كما أشار إلى أن لكل من هذه المفاهيم أسس وبرامج وغايات وأهداف ونظم خاصة بها تختلف نسبيا بعضها عن بعض. أما في وجودية المرحلة الثالثة، اعتبر Wiig أن تجسيد المعرفة كما عند Nonaka ما هي إلا حلقة من حلقات توظيف المعرفة داخل المؤسسة بالإضافة للوظائف الأخرى مثل الإختبار والتجديد ومتابعة المعرفة كما هو مبين في الأشكال التالية:

ملاحظة: قام الكاتب بتوحيد مسميات الوجودية للباحثين طبقا لمسميات وجودية Nonaka منعا للتشتت، كون الوجوديات الواردة في هذا المبحث تتطابق من حيث الجوهر مع وجودية Nonaka لكنها تختلف فقط في المسميات.

الأشكال من [22 : 24] تمثل وجودية المعرفة كما عند Wiig



شكل [22]


المفاهيم الفرعية
المفاهيم الرئيسة
الوجودية
تبادل الآراء والحوار
Dialogue
نقل المعرفة
K. Transferring
التـــواصـل
Communication
نشر المعرفة
K. Dissemination
إمكانية توفير المعرفة للآخرين
Availability
مشاركة المعرفة
K. Sharing
إرسال المعرفة لإتخاذ الإجراءات
Sending K. to Take Action
توزيع المعرفة
K. Distribution

شكل [23]

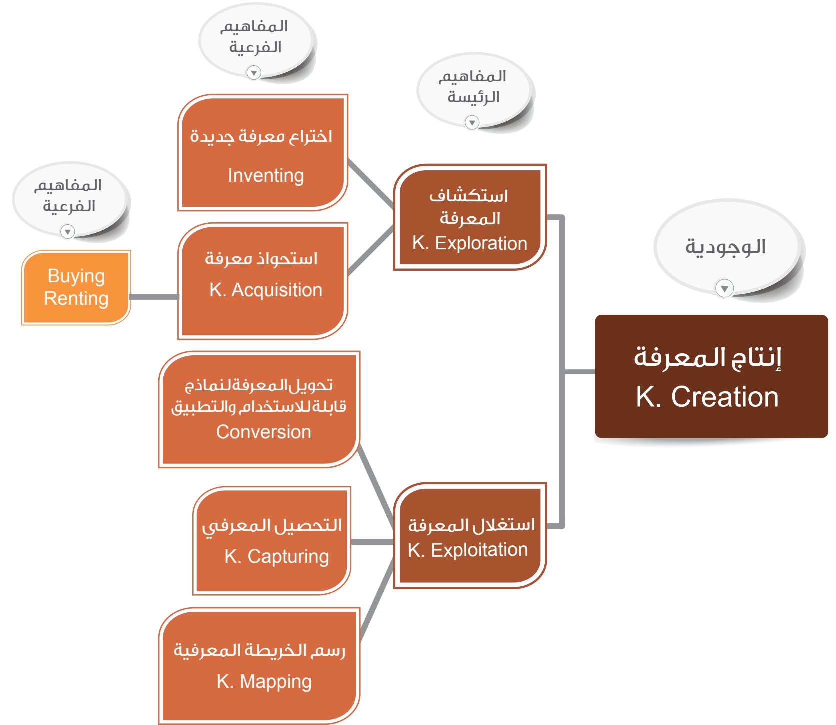
المفاهيم الفرعية
المفاهيم الرئيسة
الوجودية
فهم وتحويل المعرفة الصريحة إلى المعرفة الضمنية
Understanding and Transforming
تجسيد المعرفة
K. Embodiment
تجسيد المعرفة
K. Embodiment
تقييم المعرفة
K. Assessment
اختبار المعرفة
K. Testing
تجديد وحفظ المعرفة
Renewing & Maintaining

شكل [24]

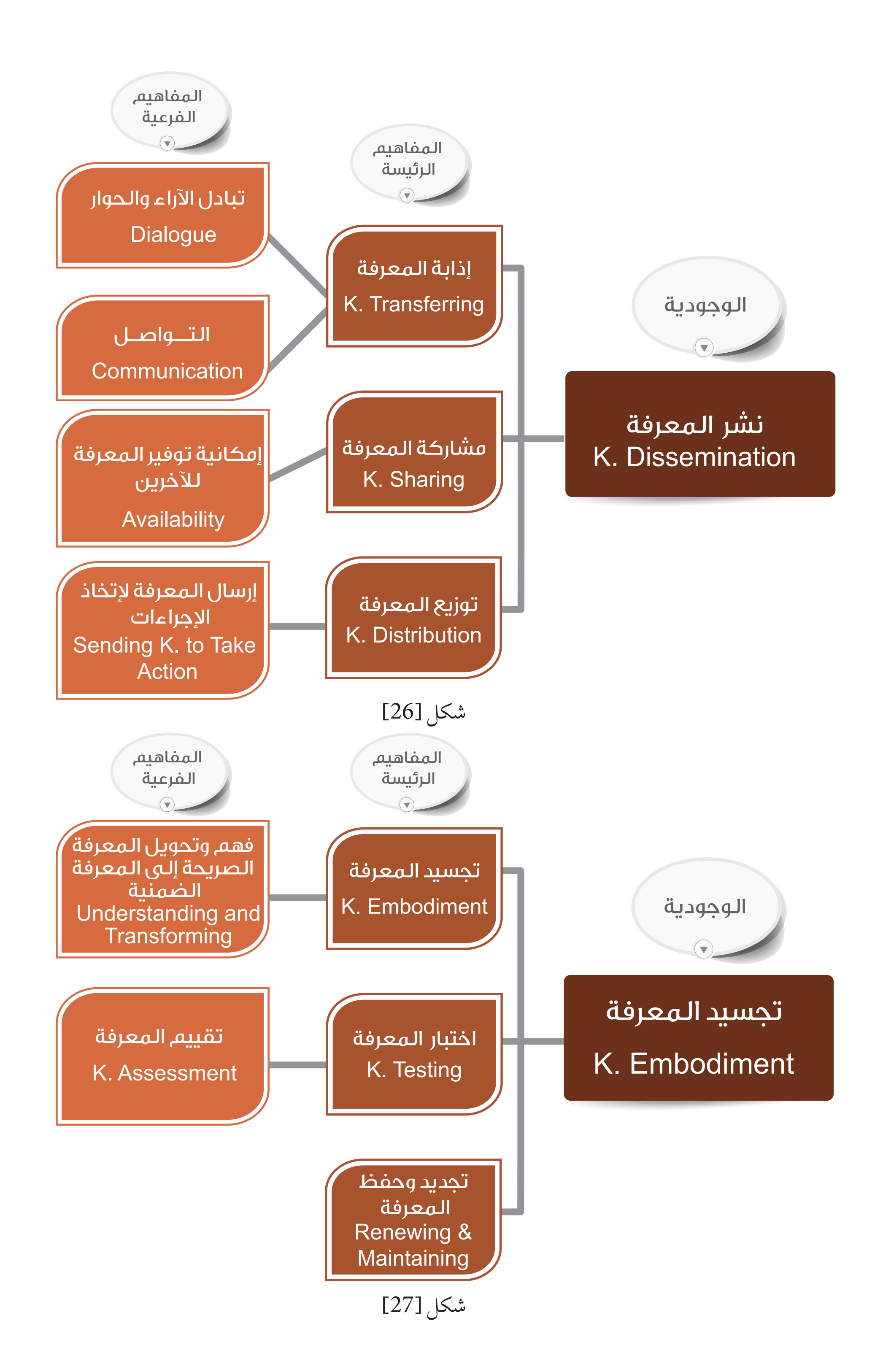
الوجودية عند **Laurence Prusak & Thomas Davenport**. تتميز وجوديتهما بأنها تنبثق من واقعها العملي Pragmatic Approach المتمثل في توليد، تصنيف، تنسيق، وتحويل المعرفة، بدلا من الواقع النظري كما عند كل من Nonaka & Wiig. وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها لم تخرج عن الإطار العام لوجودية Nanaka وهي الإنتاج والنشر والتجسيد. ويعد Davenport أول من أشار لإمكانية تأجير المعرفة كأحد أشكال الاستغلال «في حال كانت المؤسسة منتجة للمعرفة» أو أحد أشكال الاكتشاف «في حال كانت المؤسسة تبحث عن المعرفة»، كما يرجع له الفضل في تطوير وجودية إدارة المعرفة من خلال الإشارة لمفهوم الخريطة المعرفية ضمن المفاهيم الفرعية المتصلة بمفهوم استغلال المعرفة المنبثقة من مرحلة إنتاج المعرفة. أما على نطاق نشر المعرفة، فقد أضاف مفهوما جديدا وهو إذابة المعرفة، وهو مفهوم يتوافق مع مفهوم نقل المعرفة من حيث الطابع الوظيفي، إلا أن نطاقه أشمل من نطاق نقل المعرفة ، بينما توافقت وجوديتهما مع وجودية Wiig في المرحلة الأخيرة، وفيما يلي وجودية الباحثين لمفهوم إدارة المعرفة.

يعد عقد تأجير المعرفة من العقود المستحدثة في التعاملات التجارية ضمن نطاق الاقتصاد المعرفي . تلجأ المؤسسات التجارية لمثل هذه العقود للمسوغات التالية [1] سرعة تقادم المعرفة [2] استهداف أسواق معينة لزمن محدد [3] تحقيق ربحية عالية في وقت زمني قصير بهدف رفع رأسمال المؤسسة وجذب مستثمرين جدد [4] تقليل نفقات شراء المعرفة وما يتصل بها من ملاحقات قانونية ومطالبات [5] مواكبة الإنتاج المعرفي العالمي. ومن حيث حفظ الحقوق، يتم صياغة العقد على النحو الذي يبين فيه ضوابط الاستعمال والمدة والأشخاص الذين يطلعون على المعرفة، وغيرها من الضوابط التي تحفظ حق مالكها بعد إنتهاء عقد التأجير.

الأشكال من [25 : 27] تمثل وجودية المعرفة كما عند Davenport & Prusak



شكل [25]


المفاهيم الفرعية
المفاهيم الرئيسة
الوجودية
تبادل الآراء والحوار
Dialogue
إذابة المعرفة
K. Transferring
التــواصــل
Communication
نشر المعرفة
K. Dissemination
إمكانية توفير المعرفة للآخرين
Availability
مشاركة المعرفة
K. Sharing
إرسال المعرفة لإتخاذ الإجراءات
Sending K. to Take Action
توزيع المعرفة
K. Distribution

شكل [26]

المفاهيم الفرعية
المفاهيم الرئيسة
الوجودية
فهم وتحويل المعرفة الصريحة إلى المعرفة الضمنية
Understanding and Transforming
تجسيد المعرفة
K. Embodiment
تجسيد المعرفة
K. Embodiment
تقييم المعرفة
K. Assessment
اختبار المعرفة
K. Testing
تجديد وحفظ المعرفة
Renewing & Maintaining

شكل [27]

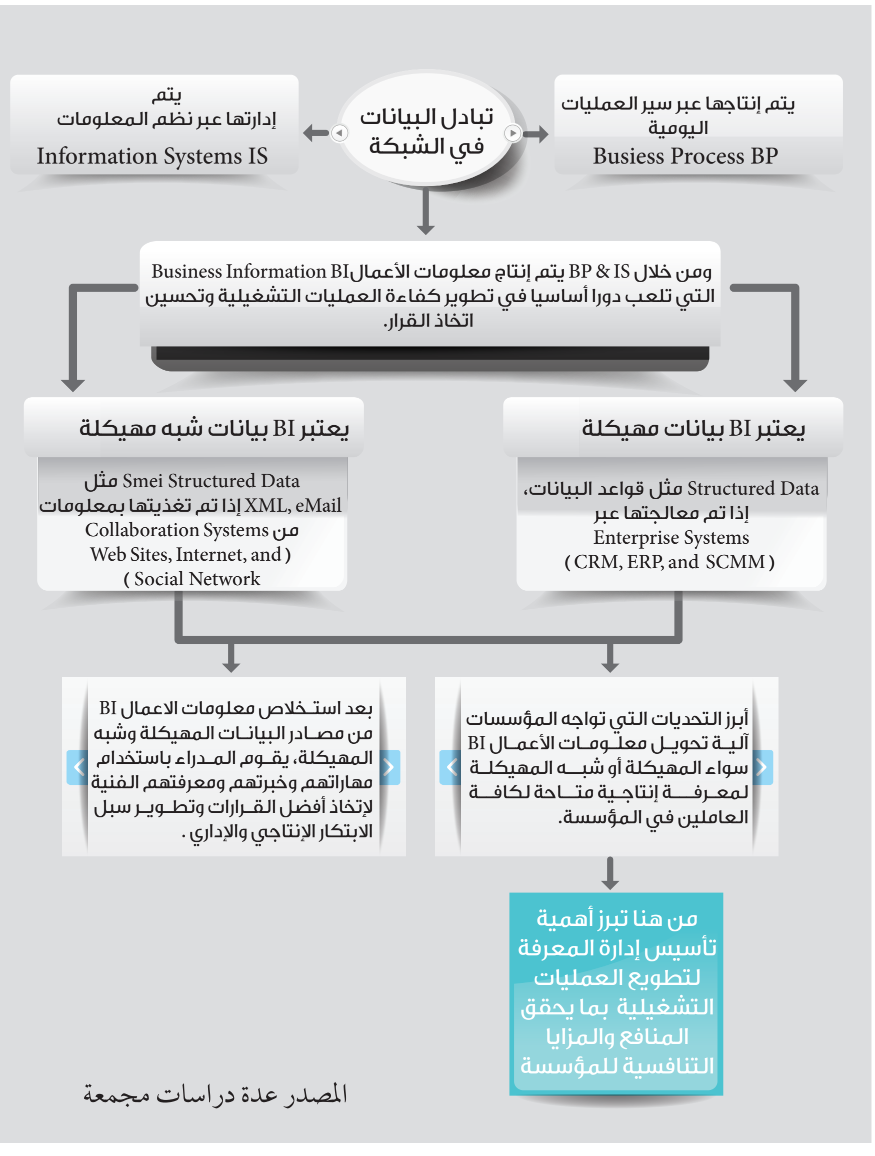
ويتضح مما سبق، بوجود أرضية مشتركة بين الباحثين حول رسم وجودية إدارة المعرفة من حيث إطارها العام المكون من ثلاث مراحل أساسية هي إنتاج المعرفة، نشر المعرفة، توظيف / تجسيد المعرفة، بينما اختلفوا في مسميات المفاهيم الرئيسة والفرعية المكونة لكل وجودية.

عمليات إدارة المعرفة KM operations. كما أشرنا سلفا وجود حالة من التباين ضمن آراء المفكرين والباحثين في حقل إدارة المعرفة من حيث عدد ومسميات أنشطتها وعملياتها وطرق معالجتها، ففريق ينظر للمعرفة بأنها جزء من الكون المادي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والفهم والتحليل، وفريق آخر يرى أنها نتاج حتمي للجهد الذهني البشري ومن ثم فالمعرفة تعد بنظرهم وسيلة لتحقيق المنافع والعوائد لكنها تحتاج مزيد من الضبط التشغيلي وإجراء العديد من التغيرات والتعديلات لكافة أوجه العمليات والأنشطة في المعمول بها في المؤسسة للمواءمة مع احتياجات إدارة المعرفة تمهيدا للانتقال من [1] المؤسسة التقليدية للمؤسسة ذات الأنشطة المعرفية [2] الفكر المؤسسي الطبقي Hierarchy-Centric Thinking نحو الفكر المؤسسي الشبكي Network-Centric Thinking الذي يتمتع بالخواص التالية:

1. التكيف بدلا من التحكم. ويتم ذلك من خلال تطبيق خطوات عدة أبرزها:
   - 1.1. التحول من أنموذج الهيكل التنظيمي نحو الهيكل الشبكي.
   - 1.2. إمكانية إنجاز الموظفين أعمالهم دون إلزامية التواجد المادي لهم داخل المؤسسة.
   - 1.3. التركيز على العمل النوعي وليس العمل الكمي.
2. تبني الفكر الإنتاجي الاستنتاجي ودعم المبادرات ونبذ الفكر القائم على التوقعات وردة الأفعال.
3. التأكيد على مبدأ التنوع Diversity في كافة الممارسات والأعمال والطرق في المؤسسة باعتباره العنصر الحاسم في مسألة الابتكار.

كما يساهم هذا الفكر [1] بتقريب كل من مرئيات واهتمامات الموظفين والمؤسسة بعيدا عن الحواجز التنظيمية التي تكرس مبادئ العزلة والانطواء وممارسة سلوكيات الانغلاق بين زملاء العمل [2] بتعزيز جودة وكفاءة انتقال البيانات وتحولها لمعلومات ثم لمعرفة كما هو مبين في الشكل [28] الذي يوضح خطوات معالجة البيانات وتحولها لمعلومات

الأعمال Business Information BI في المؤسسة، مع الإشارة للتحديات المحتملة أثناء خطوات التحول نحو معرفة إنتاجية قابلة أن تتحول على هيئة سلع وخدمات، ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لتطبيق مفهوم عمليات إدارة المعرفة للتغلب على أبرز التحديات مما يدفع المؤسسة نحو تحقيق النمو والتنافس والتميز والإبتكار.



الشكل [28] خطوات معالجة البيانات وتحولها لمعلومات الأعمال.

وفي ما يلي أبرز أنشطة إدارة المعرفة:

إنتاج المعرفة K. Creation. يتم إنتاج المعرفة إما من خلال استنباط معرفة جديدة من معرفة قائمة أو إنتاج معرفة جديدة كليا. وفي كلا الحالتين لا يمكن النظر لعملية إنتاج المعرفة بأنها عملية ذات نشاط خطي Linear، بل هي مجموعة من الأنشطة الشبكية التواصلية التي تتميز بتفاعل الجهود الذهنية البشرية في ظل جودة العوامل الثقافية والمؤسسية والتشغيلية الداعمة لإنتاج المعرفة كمراكز الأبحاث والتطوير R&D والدراسات المستقبلية Futuristic Centres علاوة على البنى التكنولوجية اللازمة Nonaka 1994, Alavi & Leidner 2001. فالقيمة الفعلية لأي مؤسسة تكمن بجودة العنصر البشري القادر على توليد تيار متدفق من المعارف وتحويلها لسلع وخدمات، بينما يتمثل الدور المؤسسي في توفير المزاج العام المحفز للإنتاج المعرفي ومن ثم تداول واستثمار وتخزين المعارف، مما يهيئ أفضل الفرص أمام المؤسسة لتحقيق الريادة والتميز والتفرد.

كما يمكن الحصول على المعرفة إما من خارج محيط المؤسسة عبر الوسائط المتاحة سواء بشراء أو تأجير المعرفة أو رصدها في اللقاءات والاجتماعات، وهي طريقة تتصف بعدة أمور أبرزها [1] سهولة الحصول على المعرفة مما يساعد في حفظ الوقت والجهد والمال [2] التبعية المستمرة للجهات المنتجة للمعرفة الأمر الذي فرض الاعتماد على البناء الذاتي لإنتاج المعرفة [3] التعرض للمخاطر المتصلة بالمعرفة المستوردة من حيث العرض والطلب والسعر والحقوق القانونية والملكية الفكرية [4] الطريقة تعد ناجعة على المدى القصير لكنها غير مفيدة ومكلفة على المدى الطويل [5] تأصيل ثقافة استهلاك المعرفة أكثر من إنتاجها مما يقلل من الملاءمة المعرفية للمؤسسة.

أما الطريقة الأخرى، فهي داخلية تعتمد على جودة رأس المال البشري القادر على إنتاج المعرفة عبر تحويل المعارف كما هو مبين في الجدول [26] ، وهذا يتطلب المزيد من التطوير والتحسين والتعزيز على كافة المستويات الثقافية المادية والتشغيلية. ويعد هذا النوع من قبيل الأنشطة المتوسطة والطويلة الآجال والمكلفة التي تحتاج إلى دعم والتزام من قبل الإدارة العليا وأصحاب القرار لضمان سير العمل، حيث تتميز هذه الطريقة بأنها [1] تعزز قدرة المؤسسة التنافسية والسوقية عبر الاستغلال الأمثل للموارد والقدرات التي تحقق القيم المضافة [2] تزيد من الفرص الاستثمارية [3] تحقيق أعلى العوائد المالية [4] زيادة المخزون المعرفي مما يساعدها في التوسع الإقليمي والعالمي.

	إلى المعرفة الضمنية	إلى المعرفة الصريحة
من المعرفة الضمنية	**التنشئة Socialization** 1. التواصل البشري 2. نقل ومشاركة الخبرات لإنتاج معرفة ضمنية	**التجسيد Externalization** 1. تحويل المعرفة الضمنية للمعرفة الصريحة 2. تيسير الأعمال من خلال الأفراد والمجاميع
من المعرفة الصريحة	**الذاتية Internalization** 1. التعلم بالمراس 2. نقل المعرفة الصريحة المبذولة في المؤسسة للموظفين	**التركيب Combination** 1. تنظيم وتبويب المفاهيم المنهجية في إدارة المعرفة 2. تبادل المعارف بين الأفراد

الجدول [26] يبين طرق تحويل ما بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة.
Source :Nonaka & Takeuchi 1995.

ومن أبرز المفاهيم المتصلة بنطاق إنتاج المعرفة داخل المؤسسة هي:

1. المعرفة الإدراكية Know-what.
2. المعرفة الفنية Know-how.
3. المعرفة السببية Know-why.

المعرفة الإدراكية. كذلك تعرف بالوجودية الساكنة Static Ontology. ينظر لها بأنها القاعدة الهيكلية لإنتاج المعرفة كونها ترتبط بمجموعة من الأسئلة المساعدة لتعيين المعارف الضمنية والكامنة والخاملة في المؤسسة دون الحاجة لإجراء أي تعديل أو تطوير في المؤسسة. ومن هنا جاءت تسمية هذه المعرفة بالوجودية الساكنة كونها تصف المعرفة كما هي دون إجراء أي تدخل. تتنوع طبيعة وأشكال الأسئلة المطروحة حسب حجم المؤسسة وطبيعة عملها، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بعض منها:

1. ما أنواع المعرفة المتجسدة في المؤسسة؟ وما طبيعة هيكلتها؟
2. هل يوجد أي ترابط أو علاقة بين المعارف المتاحة في المؤسسة؟
3. ما أكثر الفئات الوظيفية إنتاجا للمعرفة وفي أي الإدارات أكثر نشاطا؟
4. هل المعرفة المحصلة قابلة للتحول لسلع وخدمات أم للاستهلاك التشغيلي الداخلي؟

ومن ثم يتم ربط المعرفة الإدراكية بمجموعة من التصنيفات أبرزها:

1. الفئة Class.
2. تعيين وحصر المعرفة.
3. العلاقة بين المعرفة ومكوناتها.
4. التعلم بالاستخدام Learning by Using.

المعرفة الفنية. وتعرف كذلك الوجودية الدينامية Dynamic Ontology. تعد المعرفة الفنية بمثابة الروح الريادية التي تدب في جسد المؤسسة، وسنام قوتها وذروة تفردها وقطب رحى كافة عملياتها ولا يستقيم العمل بغيابها. ويقصد بالمعرفة الفنية بأنها «تلك المقدرة العملية المستمرة لإنجاز وإتمام الأشياء بفاعلية من حيث المخرجات والوقت والتكلفة». ويتضح من سياق التعريف سبب تسمية هذه المعرفة بالوجودية الدينامية كونها تعبر عن التطور المستمر وشمولها على معاني الخبرة المتراكمة عبر الزمن، والقدرة على التكيف مع المتغيرات. حيث تمنح هذه الوجودية المؤسسات خاصية المرونة والكفاءة في نطاق المعرفة التي تمتلكها من حيث الإمكانيات والجودة والفائدة والعمر الزمني لها وسير العمليات الخاصة به، والطرق الناجعة التي تستطيع من خلالها تحوير، رفع، تعزيز أو تحويل المعرفة.

وكونها معرفة تتصف بالسلوك الدينامي، فإنها تعبر عن المفاهيم التالية:

1. التعليم بالممارسة Learning by Doing.
2. التعلم بالتجربة Learning by Experiencing.
3. سير العمليات Process .
4. التحول Transformation.

المعرفة السببية. وتسمى أحيانا بالمعرفة المترابطة والمتماسكة Coherence of Knowledge. ويقصد بالمعرفة السببية هي «تلك التي تبحث عن العلل المسببة والمؤثرات والمتغيرات المتعلقة حول موضوع معين». لذا فهي تعتمد في عملها على المهارات التحليلية والإحصائية ودراسة الظواهر المتصلة بالموضوع Learning by Studying ، وغالبا ما تدفع نتائج تحليل المعرفة لزيادة تماسكها وترابطها مما يقوي من فرص إنتاج المعرفة سواء بتطويرها أو بإنتاج معرفة جديدة، ومن هنا جاءت تسميتها بالمعرفة المتماسكة.

وتعتبر المفاهيم التالية من أبرز المفاهيم في هذه المرحلة:

1. التعلم بالدراسة Learning by Studying.
2. القواعد المتكاملة Integrated Rules.
3. تماسك وتلاحم المعرفة Coherence of Knowledge.

نشر المعرفة. نشر لفظة عامة يندرج تحتها العديد من المعاني المتصلة بها كالإفشاء والإعلان والإظهار والمجاهرة وكلها معاني تدل على اطلاع الآخرين على ماهية الموضوع، إلا أن هناك مسميات أخص منها تقوم بوظائف محددة وهي مقسمة لثلاثة أقسام [1] **توزيع المعرفة**: يتم استخدام هذه الوظيفة للتعبير عن حالة نشر المعرفة على نطاق ضيق ومحدد لمجموعة من الموظفين ولأغراض محددة بهدف الإستفادة منها مباشرة في العمليات التشغيلية الداخلية [2] **نقل المعرفة**: يتم استخدام الوظيفة للتعبير عن حالة نشر المعرفة خارج المؤسسة سواء على هيئة المعرفة الخام، المعرفة التحويلية أو مشتقات المعرفة [3] **مشاركة المعرفة**: يتم استخدام هذه الوظيفة للتعبير عن حالة نشر المعرفة سواء داخليا أو خارجيا بهدف التطوير العام وتعزيز المهارات وتبادل الخبرات بشكل رسمي أو غير رسمي سواء بالمقايضة المعرفية أو من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهم.

	التطوير والتحديث لمؤسسات الدولة	القيمة المضافة للعنصر البشري	المنفعة المعنوية الخارجية
توزيع المعرفة Distribution	✓✓		
نقل المعرفة Transferring	✓✓	✓✓	✓✓
مشاركة المعرفة Sharing		✓✓	✓✓

الجدول [27] يبرز طبيعة الأنشطة المتصلة بنشاط نشر المعرفة.

بينما على صعيد الوسائط المستخدمة في نشر المعرفة، فإنها تنقسم من حيث السهولة والانسيابية إلى نوعين؛ الأول النشر المرن Soft Pattern وتشمل كافة المعارف الصريحة والمصنفة التي يتم تدويرها عبر المستندات والبرامج الرقمية والتدريبية Lave & Wenger

1991، والآخر النشر المضني Hard Pattern وتشمل المعرفة الضمنية الكامنة لدى الأشخاص، وهي غاية تمثل تحديا كبيرا لمعظم المؤسسات في وضع الآلية المناسبة لضمان انسياب المعرفة الضمنية من الأفراد للمؤسسات، وفي هذا الصدد يؤكد كل من Nonaka & Takeuchi 1995 أن أفضل الطرق لاستخلاص المعرفة الضمنية وتدويرها في المؤسسة تتجلى بتوظيف ما يسمى بالقاعدة الرباعية Quatrain Basis المكونة من [1] الشبكات الاجتماعية Social network [2] التعلم بالممارسة Learning by Doing [3] العصف الذهني Brainstorming [4] فترة التمهن أي فترة التدريب أثناء المهنة Apprenticeship. وقد وافقت آراء كل من Lam 1997, Storey & Barnett 2011 بتأييد هذه القاعدة الرباعية كونها تهيئ البيئة الخصبة والملائمة لتفعيل النشاط القائم على العلاقات الاجتماعية الغير رسمية، وهو نشاط تفاعلي مبني على العلاقات الاجتماعية ولا يمكن وضعه كليا في القنوات الرسمية وإخضاعه للإجراءات التقليدية، كما أضاف كل من Swan, Newell, Scarbrough, Hislop, Bhatt 2001, Alavi & Leidner 2001 على أهمية الدور الرئيس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز وتسريع وتأمين أفضل الممارسات لنقل وتداول المعرفة ضمن نطاق القاعدة الرباعية.

وفي سياق آخر متصل، تساعد دراسة سلوك نشر المعرفة عبر المنحنيات والمجالات والمسارات التالية المتصلة بها على تعيين وجوديتها ورسم خطوطها وتفكيك نسيجها وتحليله لمزيد من التطوير الوظيفي لنشاط نشر المعرفة على نحو يعزز من تماسك حلقات إدارة المعرفة.

1. **المنحنيات**. بشكل عام تطبق المؤسسة المنحنيات التالية مجتمعة أو منفردة خلال نشاط نشر المعرفة وذلك حسب مواردها وقدراتها وإدراكها لأهمية المعرفة:

1.1. **المنحنى الأول**: منحنى التزويد المركزي. عبارة عن وحدة مركزية داخل المؤسسة تضطلع غالبا دون غيرها بمهام تزويد مختلف الإدارات المؤسسية المعارف التي تمتلكها، أي توزيع المعرفة من هذه الوحدة إلى الإدارة المعنية بهدف التطوير والتعزيز الإداري. ويتصف هذا المنحنى بسمات أبرزها [1] ممارسة المركزية في نشر المعرفة، وهي صفة تتعارض ومفهوم اللامركزي ضمن سياق إدارة المعرفة الذي يشجع على تحفيز الجميع لإنتاج ونشر المعرفة [2] أن المعرفة التي يتم تزويدها لمختلف الإدارات تمثل المعرفة المتاحة لدى هذه الوحدة وليس المعرفة التي قد تحتاجها الإدارت في عملها، لذلك فهي

عادة ما تتميز بالجمود والضعف [3] أسلوب تزويد المعرفة ضمن هذا المنحنى هو الأسلوب العمودي Top-down.

1.2. **المنحنى الثاني**: المنحنى التبادلي. جاءت تسمية المنحنى لتعبر عن الدلالات الاقتصادية والنفعية جراء نقل المعارف سواء على هيئة سلع وخدمات أو على أي هيئة أخرى مقابل عوائد مالية فتبادل المعرفة ينظر لها بأنها عملية دينامية ثنائية متكررة تتألف من أنشطة تبادل المهارات والخبرات والمعرفة ويعد العنصر الحاسم في نجاح المؤسسات وضمان تحقيق جملة من المنافع المرتبطة بالعوائد المالية والمعنوية والمزايا التنافسية، وهذا المنحنى يتصل جزئيا بمنظومة الاقتصاد المعرفي Barrett et al 2004 , Cohen and Levinthal 1990،ومن ثم يتصل المنحنى بنشاط نقل المعرفة.

1.3. **المنحنى الثالث**: المنحنى الجماعي. تتقاطع خطوط هذا المنحنى مع نشاط مشاركة المعرفة من حيث التأكيد على تداول المعارف داخليا وخارجيا بهدف الإثـراء العام للخبرات والمهـارات لتحقيق أفضل الممارسات والتطبيقات والعوائد والمعنوية والقدرات التنافسية Estabrooks 1999، ويتميز المنحنى بالعمل الجماعي عبر إنشاء شبكة أو عدة شبكات يتم من خلالها مشاركة المعرفة في إطار جماعي.

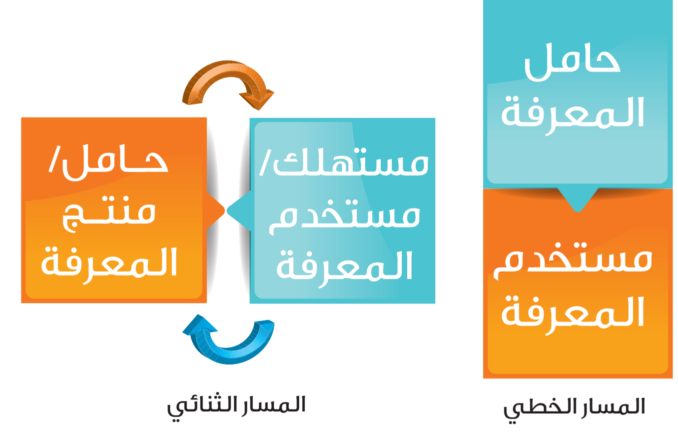
2. **المجالات**. تتمحور مجالات نشر المعرفة عبر هذه المنحنيات حول أربعة أمور: [1] توزيع نتائج الأبحاث Distribute of Research Findings لاستخدامها في مجالات التخطيط والتنظيم والممارسة واتخاذ القرار [2] نقل التكنولوجيا Technology Transafer، وتشمل كافة العمليات والأنشطة المتعلقة لنقل التكنولوجيا سواء بصورة Hardware أو Software بهدف التسويق لسلعة أو خدمة جديدة أو لتطبيق تكنولوجية جديدة في مجال العمل [3] نقل التعليم المهني Transfer of Learning الذي يشمل على كافة الأعمال المرتبطة بنقل الأنشطة والقدرات الذهنية وما يصاحبها من خبرات ومهارات بدءا من مصدر التعليم حتى مجال التطبيق [4] النقل المنتظم Organizational Transfer ويقصد به النقل المنظم للمعارف والمهارات المكتسبة بهدف تطوير الأداء العام، وينقسم هذا النوع إلى قسمين؛ النقل ضمن محيط المؤسسة Intra-Organizational والنقل المشترك بين المؤسسات Inter-Organizational عبر أشكال متعددة

مثل إبرام تحالفات أو تأسيس شبكات أو شراكة.

3. **المسارات**. يتخذ نشاط نشر المعرفة ثلاثة مسارات هي:

3.1. المسار الخطي Linear Approach كما هو مبين في الشكل [29] وهو مسار يتفق مع المنحى الأول من حيث تتدفق المعرفة من حامل المعرفة للمستخدم دون النظر للحاجة الفعلية ولا التوقيت الزمني أوالكمية أوالكثافة المطلوبة، أي دون توجيه أو تخطيط أو منفعة محددة. ويتجه المسار من الأعلى للأسفل وغالبا ما يفتقر هذا المسار إلى عملية التقييم. عمليا، يتجسد هذا المسار على هيئة التقارير الدورية والسنوية وقواعد البيانات والدليل الإسترشادي للعمل.

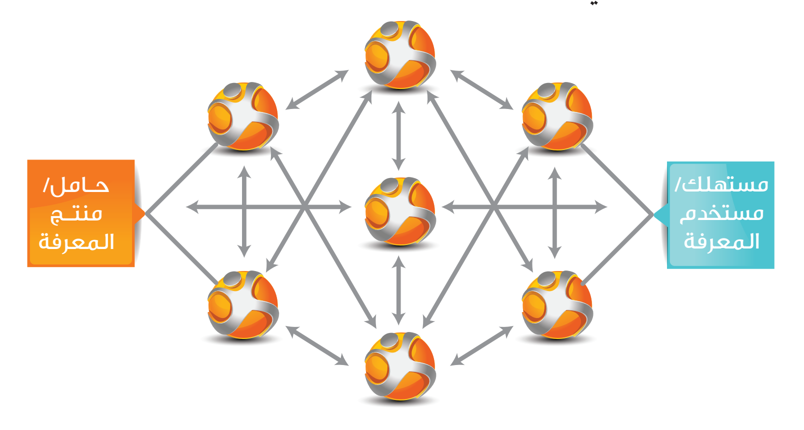
3.2. المسار الثنائي Bidrectional شكل [29] هو مسار متطور عن المسار الأول من حيث التفاعل والتقييم والرغبة في تحقيق المنفعة وغايات وأسباب وشكل المعرفة المتداولة. وهذا المسار يحاكي متطلبات المنحى الثاني أي نشاط نقل المعرفة.



الشكل [29] مقارنة بين المسار الخطي والمسار الثنائي لنشر المعرفة الإنتاجية

3.3.المسار التفاعلي Lnteractive Approach كما هو في الشكل [30] وهو مسار يتوافق مع المنحى الثالث القائم على مشاركة المعرفة، حيث تتسع فيه دائرة المشاركين ما بين المنتج / الحامل للمعرفة والمستخدم لها والوسطاء ومراكز الأبحاث والجامعات وصناع القرار والحكومات

وغيرهم من المشاركين. يتخذ المسار شكل الشبكة العنكبوتية المتفاعلة التي يتم من خلالها تداول ومشاركة واستنساخ المعارف بين الأطراف تمهيدا لتوظيفها في أغراض متنوعة ومتعددة.





الشكل [30] المسار التفاعلي لنشر المعرفة

تجسيد أو توظيف المعرفة K.Embodiment /Utilization. ترتبط هذه المرحلة بالمعرفة الإنتاجية أو العلمية أكثر من المعرفة الأولية أوالتجريبية، وهي ترجمة عملية لوضع النتائج البحثية والعلمية في سياق التطبيق العملي، حيث تشير معظم الأدبيات الإدارية إلى وجود حالة من الاقتران والمواءمة بين إدارة الإبحاث وهذه المرحلة ، ويعد Robert F. Rich أفضل من وصف حالة الاقتران حينما أطلق عليها بدائرة المعرفة العلمية[91] Scientific Knowledge Cycle ضمن سياق كتابه 1981 «The Knowledge Cycle».

91- تصف دائرة المعرفة العلمية العلاقة بين مراحل إدارة المعرفة الثلاث الأساسية: الإنتاج، النشر، التوظيف بالأبحاث العلمية. Patton 1990. فمثلا ترتبط مرحلة إنتاج المعرفة بخمسة أنواع من الأبحاث الرسمية هي [1] الأبحاث الأساسية Basic Research التي تختص ببناء المعرفة بين الباحثين [2] الأبحاث التطبيقية Applied Research تركز على بناء المعارف التخصصية القابلة للتطبيق عمليا [3] التقييم التراكمي Summative Evaluations تساعد على دراسة المخرجات والتأكد من سلامة النتائج [4] التقييم التكويني Formative Evaluations نوع من الأبحاث التقييمية للعمليات يجري من خلال تنفيذ عدة برامج لتقديم المعارف اللازمة لتحسين عمل المؤسسة والتعرف على العناصر الفعالة [5] الأبحاث الإجرائية Action Research نمط من البحوث يمكن العاملين من دراسة وفحص أدائهم ومواجهة المشكلات التي تعترض عملهم داخل المؤسسات. أما في إطار نشر المعرفة، يقوم الباحثون بدراسة أفضل وسائل الاتصال الناجعة لنشر للابتكار ، وأخيرا في مرحلة توظيف المعرفة فإن الإبحاث تتطلع لقياس جودة وكفاءة وفاعلية المعرفة من حيث طرق الحصول عليها، سير العمليات والتطبيق.

تبرز أهمية هذه المرحلة كونها المحطة الأخيرة التي يتم من خلالها قياس نجاح أنشطة إدارة المعرفة من عدمه، بدءا من إنتاج المعرفة مرورا بنشرها ثم تجسيدها تمهيدا لتحقيق العوائد المالية، علاوة على الخبرة التراكمية التي اكتسبها الموظفين خلال الدورة الإنتاجية لعمليات إدارة المعرفة. وطبقا لـ Grant 1996 يمكن تجسيد المعرفة داخل المؤسسة إما بإصدار التوجيهات العامة Directives من الإدارة العليا لكافة الموظفين بإتباع أفضل الممارسات الناتجة من تطوير النظم المعمول بها في المؤسسة والمتوفرة في قواعد البيانات، أو من خلال تطوير النظم الإجرائية الروتينية لبيئة عمل المؤسسة Organizational Routines لتكون أكثر مواءمة مع مفهوم إدارة المعرفة أو عبر إسناد عملية التوظيف لمجموعة من الخبراء Self-Contained Task Team القادرين على ضبط النسق العام لإدارة المعرفة ضمن سياق المؤسسة.

وبشكل عام تحدد المكونات التالية جودة وكفاءة هذه المرحلة ضمن مراحل إدارة المعرفة:

1. عنصر المعرفة الفنية Know-how.
2. دينامية البنى التشغيلية سواء التكنولوجية، العمليات، الطرق والبرامج والأنظمة والسياسات.
3. توافر برامج التعليم المهني والقياس والتطوير والتغذية الاسترجاعية والتحفيز والتشجيع.
4. التفاعل التام لكافة العاملين في المؤسسة. وذلك بخلاف المراحل السابقة الإنتاج والنشر حيث تقتصر على شريحة موظفي المعرفة وأصحاب الخبرات.

تصنيف مدارس إدارة المعرفة. جرت العادة في المدارس الفكرية تصنيف Taxonomy الموضوعات ضمن إطارها المفاهيمي لمزيد من التحليل والفهم والربط والضبط للمفاهيم على نحو يسمح بدراسة الموضوع وفق المنظور الشامل. وتعد إدارة المعرفة من الموضوعات المعاصرة التي لاقت اهتماماً واسعاً لدى الباحثين والمفكرين خاصة في مجال التصنيف لإيضاح إبعاده والتعرف على مكنونه تمهيدا لاستخلاص العوائد والمنافع المتنوعة[92].

92- ضمن إطار إدارة المعرفة، عادة ما يتم استخدام التصنيف لتحقيق المستويات التالية [1] مستوى النطاق: توضيح مسألة تعدد أنواع الأفكار والممارسات والبدائل في إدارة المعرفة كونها تتعدى محيط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل كافة الأعمال المرتبطة في المؤسسة [2] مستوى المسار: تساعد عملية التصنيف المؤسسات على تحديد المدارس

ويعد التصنيف الذي قام به Michael Earl 2001 الأبرز في مجاله. حيث قام بتصنيف إدارة المعرفة إلى نحو سبع مدارس ضمن ثلاثة مجاميع. وقد ساعد هذا التصنيف تحديد الطبيعة الفنية والتشغيلية والثقافية والإدارية والفكرية لكل مدرسة على حدة، الأمر الذي ساعد المؤسسات على رسم الهياكل والبرامج الإستراتيجية والتخطيطية التي تكفل لهم أفضل الممارسات وتعزز من المزايا التنافسية والعوائد المالية والمعنوية بكفاءة وفاعلية متواصلة.

المجموعة الأولى. وتسمى مجموعة الفنيين أو التقنيين Technocratic التي تتضمن ثلاث مدارس [1] المدرسة النظامية Systems School [2] المدرسة الخرائطية Cartographic School [3] المدرسة الهندسية Engineering School. تعكس هذه المجموعة سلوك المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة أعمالها وأنشطتها، وتميل لاكتشاف المعرفة Knowledge Exploration بما يساعد على تطوير النظم التشغيلية وبيئة العمل أكثر من استغلال المعرفةKnowledge Exploitation، وفي ما يلي شرح موجز لمدراس المجموعة:

المدرسة النظامية Systems School. يرتكز البناء القاعدي للمدرسة النظامية كليا على قدرة الموارد البشرية المؤهلة بمعالجة المعرفة تمهيدا لتصنيفها وإعادة استخدامها وتوزيعها داخل المؤسسات إما من خلال تأسيس القواعد المعرفية Knowledge Bases أو عبر المحركات البحثية الداخلية Internal Wiki. لذا تميل المؤسسات لإصدار حزمة من البرامج التكنولوجية والتقنية وزيادة الإنفاق على الأجهزة والمعدات التكنولوجية بهدف تعزيز القدرات البحثية والاستكشافية وتحسين مسارات نقل وتبادل المعارف بين الموظفين وبين القطاعات التشغيلية. ويتضح بأن فلسفة المؤسسات ضمن هذه المجموعة قائمة على اكتشاف المعرفة وإعادة استخدامها وتوزيعها أكثر من استثمارها واستغلالها. وغالبا تتمحور أنشطتها ضمن نطاق هذه المدرسة بالطابع الفني والهندسي.

المدرسة الخرائطية أو الاستكشافية Cartographic School. لا تختلف غاية هذه المدرسة عن المدرسة النظامية من حيث الميل لاكتشاف المعرفة في المؤسسة وتوزيعها

والإستراتيجيات التي تتناسب وقدراتها وإمكانياتها وطبيعة القطاع الذي تعمل به [3] مستوى العوائد: التأكيد على أن الأصول المعرفية من أبرز المنصات المعاصرة التي تحقق العوائد المالية والمعنوية، ومن هنا تبرز الحاجة لوجود إدارة تنظم هذه الأصول.

ونقلها وتصنيفها واستعمالها وإعادة استعمالها ضمن محيط المؤسسة. تعتمد المدرسة لتحقيق مقاصدها عبر تتبع ورصد الحراك المعرفي داخل المؤسسة عبر تطبيق النظم المتطورة المساعدة في ذلك مثل Mapping Organizational Knowledge أو بناء الأدلة المعرفية Knowledge Directories أو ما يعرف Yellow Pages، الأمر الذي يسهل الوصول والتواصل مع أصحاب الخبرات في المؤسسات. ويجب التنويه بأن المدرسة في منهجها لا تركز على إنشاء القواعد المعرفية أو المخزون المعرفي Knowledge Repository فحسب، بل تسعى لبناء جسور التعاون والترابط بين العاملين، لذلك تعتبر مصطلحات مثل الربط أو الوصل Connectivity وتدفق الشبكات Network Flow من المصطلحات الشائعة في هذه المدرسة. تعتمد المدرسة في تحقيق المأمول على توافر الدعم المادي والمعنوي والقدرة على تحوير الثقافة التنظيمية لتحفيز وتشجيع نقل وتداول المعارف بين الموظفين، كما تهتم المدرسة بالأثر التكنولوجي في دعم وبناء ودعم الشبكات التواصلية.

المدرسة الهندسية Engineering School. تعرف كذلك باسم المدرسة الإجرائية Process School باعتبارها امتداداً لعملية إعادة هندسة الأعمال في المؤسسة Business Process Reengineering. وكونها تندرج تحت هذه المجموعة، فإنها تهتم باكتشاف المعرفة داخل المؤسسة تمهيدا لتصنيفها وإعادة توزيعها بين الإدارات والموظفين في سياق الرغبة بتطوير الأعمال والإجراءات والتركيز على المعرفة وتشجيع التطوير الإداري واكتساب الخبرة عن طريق التعلم ورفع الكفاءة والفاعلية لبيئة العمل التشغيلية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية والتنموية.

سمات المؤسسات ضمن نطاق المجموعة الأولى:

1. التركيز على اكتشاف المعرفة أكثر من استثمارها.
2. التركيز على تصنيف المعرفة وإعادة استعمالها ونقلها ومشاركتها في محيط المؤسسة.
3. يعتبر العنصر البشري ذوي الخبرة والمعرفة الفنية المحور الرئيس لهذه المجموعة.
4. تعتبر عوامل التعلم عن طريق الخبرة والتجربة والممارسة، علاوة على تطوير الثقافة التنظيمية من العوامل الداعمة لممارسة نقل وتداول المعارف بين الموظفين.

المجموعة الثانية. ويطلق عليها كذلك المجموعة الاقتصادية كونها تقوم باستغلال واستثمار المعرفة أكثر من اكتشافها سعيا منها لتحقيق الثروات والعوائد الاقتصادية. وتعتبر هذه المجموعة الأقرب سلوكا وتنظيما لمفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على تحويل المعرفة لسلع وخدمات بهدف تحقيق العوائد المالية والمعنوية، وتضم هذه المجموعة مدرسة واحدة هي المدرسة التجارية.

المدرسة التجارية Commercialization School . تشير المدرسة للطابع التجاري والاستثماري للمؤسسات التي تتعامل مع المعرفة باعتبارها سلعة قائمة بذاتها سواء بصورتها الخام أو المطورة، حيث تسعى لتحويل المعرفة إلى سلع تجارية بهدف البيع، أو التأجير[93] كما يندرج ضمن هذه الشريحة كافة المؤسسات الوسيطة والمضاربة ومؤسسات التأمين التي تحقق هامشا من الربح ضمن حلقات الاستثمار في الصناعات المعرفية. ولكونها مدرسة استثمارية أكثر منها استكشافية؛ فإنها تعتمد كليا في عملها على أمرين، الأول تكوين فريق عمل محترف سواء من داخل أو خارج المؤسسة يمتلك الخبرة في إدارة الأصول المعرفية تجاريا، الثاني تطوير البيئة التشغيلية بما يتوافق والسلوك الربحي. كما تقوم المؤسسات بتوظيف التكنولوجيا على نحو يعزز الصفة التجارية أكثر من الصفة التطويرية والتنظيمية.

سمات المؤسسات ضمن نطاق المجموعة الثانية:

1. تعد شريحة المؤسسات العاملة ضمن نطاق المجموعة الأقرب فكريا وسلوكيا ووظيفيا لمفهوم الاقتصاد المعرفي.
2. تتبع المؤسسات السلوك الاستثماري أكثر من الاستكشافي.
3. تعتمد على كفاءة وجودة الفريق المتخصص في إدارة الأصول المعرفية في المؤسسة.
4. تتميز التكنولوجيا المطبقة بالنزعة التجارية.

المجموعة الثالثة. وتسمى كذلك بالمجموعة السلوكية Behavioral كونها تهتم بالجوانب النفسية والسلوكية للعاملين باعتبارها أهم المنصات المؤثرة في الإنتاج المعرفي وممارسة كافة أنشطته وخاصة التبادل المعرفي بين الموظفين. تضم المجموعة ثلاث مدارس

93- Davenport, Successful knowledge management projects, 1998, pp 43-57.

هي التنظيمية والحيزية والإستراتيجية.

المدرسة التنظيمية Organizational School . تؤمن المدرسة بأن أفضل طريقة لإدارة المعرفة داخليا يتم عبر تشكيل مجتمعات الممارسة Community of Practice CoP التي تضم خبراء متجانسين فكريا ومهاراتيا يتشاركون الأهداف والاهتمامات، ويمكن أن تضم هذه المجتمعات أفراد من داخل المؤسسة أو من خارجها بهدف تبادل الخبرات ونقل ومشاركة المعرفة الفنية والإنتاجية والخبرات وحل المشكلات في إطار اجتماعي بعيدا عن الأجواء العمل الرسمية. لذلك تسمى هذه المدرسة أحيانا بمجتمعات المعرفة Knowledge Communities. وتعتبر هذه التجمعات البشرية من أبرز الدوال الاستكشافية(94) التي تهيىء أفضل الفرص للبحث عن المعارف الجديدة التي إما أن تجلب المنافع أو تدرأ المفاسد، لذلك تولي المؤسسات هذه التجمعات البشرية اهتماما بالغا لرفع مستواها وتطوير قدراتها وصقل مواهبها وتبني النظم الداعمة لها مثل المنظمة المتعلمة Learning Organization. وفي هذا الصدد تعد المؤسسات النفطية والاستشارية من أبرز شرائح هذه المدرسة التي تعتمد على العمل الجماعي لأصحاب الخبرات.

المدرسة الحيزية Spatial School . يذهب رواد هذه المدرسة والتي تعرف كذلك بالمدرسة الاجتماعية Social School القول بأثر تصميم ومكونات حيز العمل(95) على تطوير الإنتاج المؤسسي وتنميته وتعزيزه، ويشمل حيز العمل التصميم الهندسي للمؤسسة وتوزيع الغرف والمكاتب واعتماد المساحات الواسعة وتوفر الجوانب الجمالية والإنسيابية والخدماتية والترفيهية والتربوية والصحية في إطار يضفي مزيدا من الاستقرار النفسي والاجتماعي للموظفين الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على قدراتهم الإبداعية والابتكارية والتميز وزيادة كثافة وجودة الإنتاج المعرفي. كما تدعو هذه المدرسة المؤسسات(96) التركيز على تطوير بيئات العمل من خلال تحويلها لبيئة اجتماعية توفر الاحتياجات الأساسية والترفيهية الأمر الذي يعزز من زيادة فرص تبادل الخبرات

94- غالبا مع يطلق على هذه التجمعات الاستكشافية بـ Yello Pages تعبيرا عن سهولة إمكانية الوصول للمختصين والخبراء.

95- أبرز المصطلحات المجازية المتصلة بهذه المدرسة وتتبناها بعض المؤسسات في عملها هي إنشاء [1] مقهى المعرفة knowledge café [2] open style coffee [3] البنيان المعرفي knowledge building [4] open plan office.

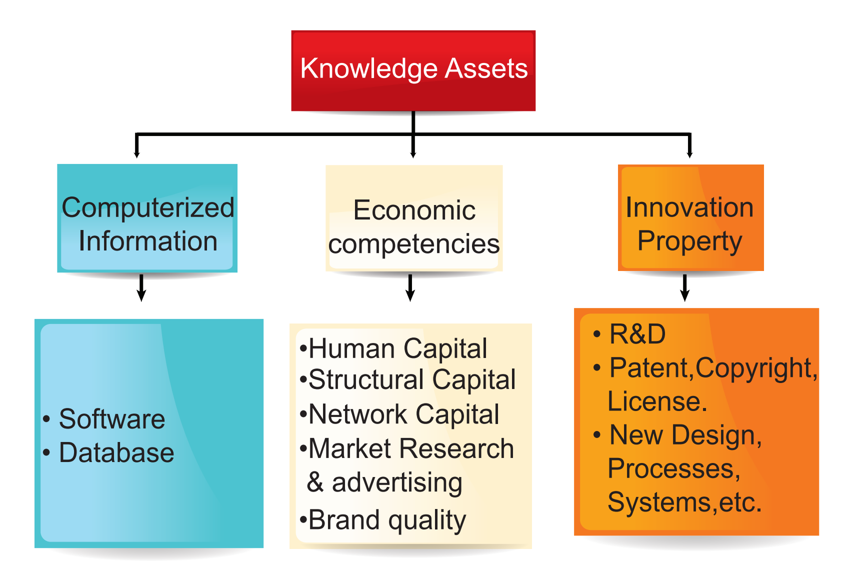
96- من أبرز المؤسسات التي تطبق فكر هذه المدرسة هي Google حيث توفر لموظفيها كافة الخدمات الأساسية والترفيهية والاسترخائية والصحية وغيرها من الخدمات التي توفر لهم ما يسمى بـ Homey Sensation.

والمهارات والمعرفة بين الموظفين. ونظرا كونها مدرسة اجتماعية – نفسية، فإن التشجيع المعنوي والمادي وإضفاء شعور الراحة في أوقات العمل تعد من أبرز العوامل الأساسية في البناء الفكري والثقافي للمؤسسة.

المدرسة الإستراتيجية Strategic School . يرتكز عمل المدرسة على تقديم كافة الخدمات المعرفية للمدارس السابقة من خلال توفير الدعم اللازم ضمن سياق منهج العمل المعمول به في تلك المدارس. بمعنى آخر تعمل هذه المدرسة ضمن إطار التشابك الوظيفي مع المدارس الآخرى، فهي تارة تسلك السلوك التجاري في دعمها للمجموعة الاقتصادية القائمة على النزعة الاستغلالية والإستثمارية للأصول المعرفية، كما تتصبغ بالنزعة الاستكشافية حينما تدعم سلوك المجموعتين الفنية والسلوكية.

وعلى الرغم من هذا التشابك مع المدارس الأخرى، إلا أنها تختلف عنهم من حيث النظر لطبيعة المعرفة، فعلى سبيل المثال، تنظر المدرسة التجارية المعرفة بأنها سلعة أو خدمة قابلة التحول لسلع وخدمات معرفية تحقق الثروات، بينما المدرسة الإستراتيجية تنظر للمعرفة بأنها مصدر إستراتيجي يحمل جملة من المنافع المادية والمعنوية.

عمليا طورت المؤسسات التي تتبنى هذا الإتجاه هيكلها الرأسمالي ليشمل مكونات الأصول المعرفية Knowledge Assets وهي [1] الرأسمال البشري Human Capital الذي يعبر عن مجموعة الأفراد ذات القيمة المضافة والجهد الذهني المميز الذي يحقق للمؤسسة العوائد المالية والمعنوية [2] الرأسمال الهيكلي Structural Capital ويقصد به مجموعة القوانين والطرق والإجراءات والثقافة السائدة والبنية التحتية التي توفر أفضل الظروف المناسبة للموظفين لتطوير أدائهم وإنتاجهم [3] رأسمال العلاقات Network Capital الذي يشير لجملة العلاقات المتميزة مع المهتمين بنشاط المؤسسة مثل العملاء، الموردين، المستثمرين، البنوك، الموزعين وغيرهم. كما تعرف الأصول المعرفية بمسميات عدة مثل رأس المال الفكري Intellectual Capital والأصول غير الملموسة Intangible Assets، وقد عرفها Lev 2001 بأنها «المنافع المستقبلية التي ليس لها تجسيدا ماديا أو ماليا». وفي هذا السياق، قام كلا من Corrado, Hulten and Sichel CHS 2006 بتوبيب الأصول المعرفية لمراتب أساسية كما هو في الشكل [31].



الشكل [31] تبويب الأصول المعرفية

Source: Corrado, Hulten and Sichel (CHS 2005, 2006) classification of intangible assets

1. **حوسبة المعلومات** Computerized Information: يصف حجم إنفاق المؤسسة على برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات وغيرها من التطبيقات التي من شأنها أن ترفع من مستوى التقني في التعامل مع المعرفة من حيث التخزين والتحليل والتوزيع.
2. **الملكية الابتكارية** Innovation Property: حجم إنفاق المؤسسة على الدراسات والتطوير والأبحاث وعدد براءات الاختراع والعلامات التجارية التي تمتلكها.
3. **الكفاءة الاقتصادية** Economic Competency: تعبر عن حجم إنفاق المؤسسة في تعزيز وتطوير رأس المال البشري والهيكلي والشبكي، كذلك جودة وقوة وفاعلية العلامة التجارية التي تمتلكها.

سمات المؤسسات ضمن نطاق المجموعة الثالثة:

1. تميل المؤسسات لاكتشاف المعرفة أكثر من استثمارها.
2. تعتمد المؤسسات كليا على بناء التجمعات والشبكات الاجتماعية للموظفين في تطوير وتحسين أدائها العام.

3. توفير العوامل النفسية والتي يغلب عليها الطابع الاجتماعي والترفيهي تعد أبرز المنصات المحورية في بناء الثقة وتبادل الخبرات والمعرفة والمهارة داخل المؤسسة.
4. تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الحاسب الآلي دورا أساسيا في دعم أنشطة ومهام أعمال المؤسسات.

الجداول التالية تظهر أوجه المقارنة بين المدارس السبع في إطار تصنيف إدارة المعرفة.

	المدرسة النظامية	المدرسة الخرائطية	المدرسة الهندسية
فلسفة المدرسة	تصنيف المعرفة	التواصل المعرفي	الكفاءة والقدرة المعرفية
التركيز	التكنولوجيا	الخرائط	الإجراءات وسير الأعمال
الوسيلة	القواعد المعرفية	الدوال المعرفية	التدفق المعرفي
نطاق التركيز	قطاعات محددة	كافة القطاعات	الأنشطة
العوامل النجاح الحاسمة	١. التحقق من محتوى القواعد المعرفية ٢. تحفيز الموظفين لتداول المعرفة	١. الثقافة الداعمة لتداول المعرفة ٢. تحفيز الموظفين لتداول المعرفة	١. جودة التعلم والخبرة والخبراء ٢. دعم وتوزيع المعرفة

الجدول [28] يوضح المجموعة الأولى التقنيين.
Source :knowledge management strategies: toward a taxonomy, 2001.

	المدرسة التجارية
فلسفة المدرسة	تحويل المعرفة الإنتاجية لسلع وخدمات بهدف تحقيق الثروات
التركيز	العوائد المالية
الوسيلة	الأصول المعرفية
نطاق التركيز	المؤسسة ككل
العوامل النجاح الحاسمة	1. توفر خبراء متخصصين في إنتاجية المعرفة 2. البيئة التشغيلية الداعمة والمحفزة

الجدول [29] يوضح المجموعة الثانية التجارية.
Source: knowledge management strategies: toward a taxonomy, 2001.

	المدرسة التنظيمية	المدرسة الحيزية	المدرسة الإستراتيجية
فلسفة المدرسة	التعاون المعرفي	التقارب المعرفي	الإدراك المعرفي
التركيز	الشبكة التواصلية	الحيز المؤسسي	منحى التفكير
الوسيلة	المستودع المعرفي	التبادل المعرفي	القدرة المعرفية
نطاق التركيز	الجماعات	المكان	الأعمال
العوامل النجاح الحاسمة	الثقافة الاجتماعية الوساطة المعرفية	تصميم المحفز والمشجع	الإنتاج البشري البلاغي

الجدول [30] يوضح المجموعة الثالثة السلوكية.
Source :knowledge management strategies: toward a taxonomy, 2001.

التكنولوجيا في إدارة المعرفة. تمثل التكنولوجيا[97] أحد الروافد الأساسية الداعمة لكافة الأنشطة والبرامج والطرق المتصلة بمراحل إدارة المعرفة، والوسيلة الناجعة لتكوين فكرة التجمعات والشبكات داخل وخارج المؤسسة وتسهيل إجراءات التبادل والتواصل. وعلى الرغم من ذلك تمثل التكنولوجيا أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات نتيجة للتغيرات المتنامية في صناعة التكنولوجيا وما يتصل بها من أدوات وبرامج ونظم، علاوة على قدرات الموظفين وإمكانياتهم في تطويع هذه التكنولوجيا وتوطينها داخل المؤسسة للاستفادة منها، الأمر الذي شكل هاجسا لدى الإدارة العليا بوضع التصور العملي للتغلب على هذه التحديات.

وقد أدركت المؤسسات الحاجة لمستوعات معرفية تحصن هذه الثروة في كافة صورها سواء الخام، التحويلية، والمشتقات، واسترجاعها في الوقت المناسب وتمكينها من الأشخاص المناسبين في الوقت والزمان المناسبين، ولا تقتصر المهمة فقط على تخزين المعرفة، بل على تطوير وامتلاك وتوظيف برامج مساعدة مثل Lotus Notes , Bulletin Board , Newsgroup System لأنشطة التحليل والتصنيف والاطلاع والمشاركة على نحو يعزز من جودة العمل ويحسن من استثمار الوقت والجهد، فينعكس إيجابا على فاعلية دائرة صنع القرار. كما تلعب التكنولوجيا دورا محوريا في إنشاء وتفعيل التواصل

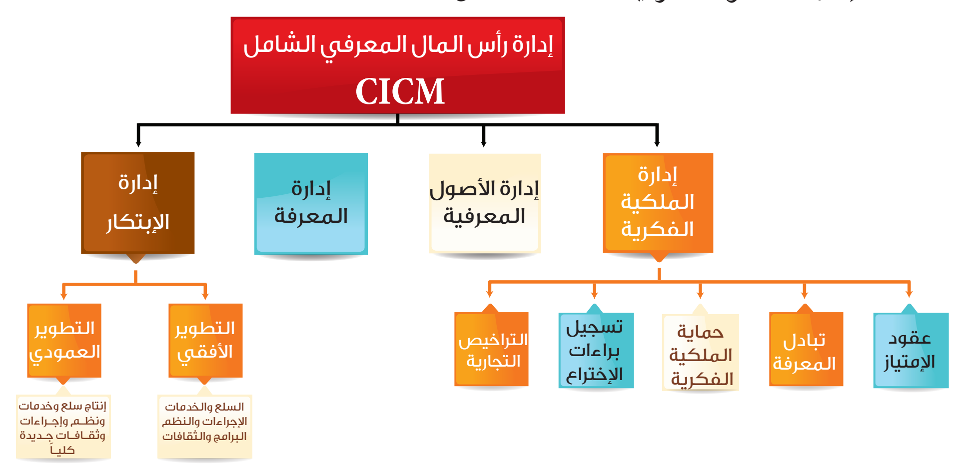
97- تعد التكنولوجيا من أهم العوامل المساعدة في إدارة المعرفة، إلا أنها ليست مبحثا أساسيا ضمن هذا الكتاب ،كونها مسألة تخصصية تهتم في مجال لا يتوافق وإتجاه هذا الكتاب، لذا رأى الكاتب بعدم التوسع في هذه الجزئية مع التأكيد الكلي على أهميتها.

بين الموظفين عبر الشبكات الإلكترونية الداخلية Intranet بما يعزز من الترابط المفاهيمي لكل من مفهوم السرعة Velocity في نقل المعرفة وتداولها ومفهوم غنى وتماسك المعرفة Viscosity. فالمؤسسات التي تسعى لاستخلاص أقصى العوائد والمنافع من ثروة المعارف لابد من القيام بترتيب النسق التكنولوجي – المعرفي على النحو التالي:

1. تأسيس شبكات التواصل والاتصال والمدونات الداخلية Blogs.
2. إنشاء المستودع المعرفي Knowledge Repository في كافة صوره منها على سبيل المثال قواعد البيانات والمكتبة الإلكترونية.
3. تصميم بوابة المعرفة Knowledge Portal.
4. تطوير البنى التكنولوجية والمعدات والبرامج والتطبيقات.
5. إنشاء المحركات البحثية الداخلية Wiki.

إدارة رأس المال المعرفي الشامل CICM Comprehensive Intellectual Capital Management. وتسمى أيضا «4+1» كونها تتألف من المكونات الأربعة التالية علاوة على الثقافة التنظيمية.

1. إدارة المعرفة Knowledge Management KM.
2. إدارة الابتكار Innovation Management IM.
3. إدارة الملكية الفكرية Intellectual Property Management IPM.
4. إدارة الأصول المعرفية Intellectual Assets Management IAM.

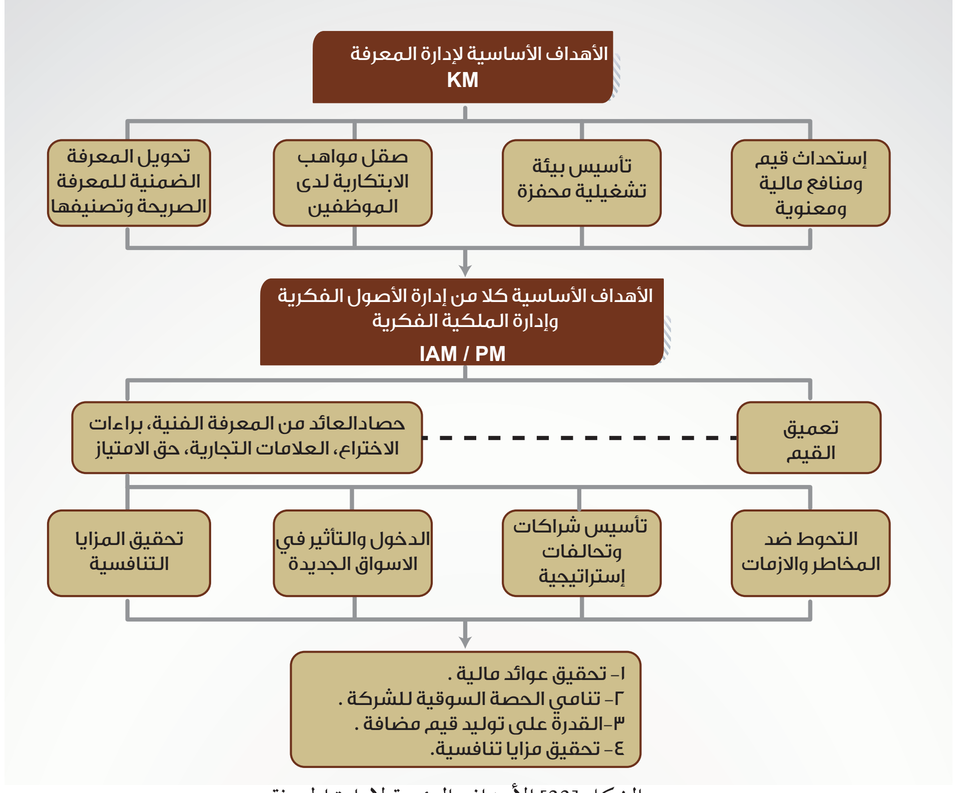


الشكل [32] رأس المال المعرفي الشامل

وتعد هذه البنية جوهر مكونات منظومة الاقتصاد المعرفي، وفي ما يلي شرح موجز للمكونات «1+4».

إدارة المعرفة KM. علاوة على ما سبق ذكره، تعد إدارة المعرفة حجر الزاوية ومدخلاً رئيساً لإدارة الرأسمال المعرفي الشامل CICM، وهي الإدارة المسئولة عن وضع التصورات الأولية في كيفية بناء الفكر المعرفي في المؤسسة وإدارة الأصول المعرفية فيها وصياغة النظم والبرامج وإجراءات سير الأعمال التي تتوافق مع فكر إدارة الأصول المعرفية، كذلك اكتشاف وتتبع مسارات الخبرات والمهارات وشبكات المجهودات الذهنية في المؤسسة. كما تعين المؤسسة على ترسيخ مفاهيم مثل التعلم المنتظم والمؤسسة المتعلمة. فأصل عمل هذه الإدارة هو تأسيس البيئة التشغيلية الداعمة للإبداع والابتكار والتميز عبر اكتشاف بواطن المعرفة في المؤسسة ثم صقلها وتهذيبها وتعزيزها على نحو يحقق للمؤسسة منافع متنوعة.

كما أن نجاح إدارة المعرفة من عدمه يتوقف على مدى المواءمة بين إستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية إدارة المعرفة، فكلما اتسعت الفجوة بينهما كلما زادت الانعكاسات السلبية التي تقدر حسب كلفة الوقت والجهد والمال وتفويت الفرص الاستثمارية والقدرة التنافسية في عالم أصبح أكثر انغماسا في مفاهيم السرعة والتميز والتفرد. فعلى سبيل المثال، تعرضت القيمة السوقية لـ BP البريطانية للسقوط الحر ما بين 1990 – 1995 لارتكاب جملة من الأخطاء الإستراتيجية والإدارية والتعثر في الممارسات التشغيلية، وفي ضوء ذلك اتخذت الإدارة عدة قرارات انكماشية صارمة لتخفيف حدة الخسائر تركزت حول تقليص أعداد الموظفين وخفض الإنفاق خاصة في برامج التعليم وإدارة المعرفة والابتكار، ولم تأت هذه القرارات بثمارها مما اضطرت الإدارة العليا لتغيير الرئيس التنفيذي بآخر وهو John Brown ذو الفكر الإداري المتطور الذي أحدث نقلات نوعية ساعدت على انتشالBP من قاع الخسائر لقمة النجاح والاستقرار عبر تطبيق برنامجه الإبداعي الذي أطلق عليه The Bigger Brain that is BP وهو برنامج يحاكي المزاوجة بين إستراتيجية المؤسسة وإستراتيجية إدارة المعرفة بما يحقق الاندماج الكلي ما بين العاملين والمؤسسة لإنتاج المعرفة تمهيدا لتحويلها لمستودع معرفي يغذي كافة العمليات والإدارات بما تحتاجه من علم ومعرفة وأدوات إنتاجية.



الشكل [33] الأهداف الرئيسة لإدارة ا لمعرفة

إدارة الإبتكارات IM. تعد إدارة المعرفة اللبنة الأولى والخطوة السابقة على إدارة الابتكار Innovation Management التي تمثل اللبنة الثانية في رأس المال الفكري الشامل. تنحصر مهام إدارة الابتكار على التوظيف الأمثل للمعرفة الفنية أو السلعة المعرفية النهائية إما من خلال إجراء تغيرات أفقية عبر التحديث أو التطوير، أو من خلال التغيرات العمومية بإنتاج معارف وسلع جديدة[98]. وفي كل الأحوال تعتمد جودة مخرجات هذه الإدارة قدرتها على الاستجابة السريعة للعالم المتغير، لذلك ينظر للمؤسسة الابتكارية بأنها «تلك المؤسسة القادرة على استشراف المستقبل عبر الاستجابة السريعة للمتغيرات المتنامية التي تنقل رضا العملاء إلى منزلة الولاء». وفي هذا الصدد، نشرت Thomson Reuters إحصائية لأكثر المؤسسات العالمية ابتكارا لعام 2011، التي اعتمدت في منهجها على عوامل تتصل بحجم الأعمال ودرجة النجاح المحقق والانتشار العالمي والتأثير.

98- إدارة الابتكارات تنقسم لعدة وحدات أبرزها وحدة الاختراع وهي المسئولة عن التغيرات العمودية.

الترتيب العالمي	المؤسسة	الدولة
1	3M Company	الولايات المتحدة الأميركية
2	ABB, Ltd	سويسرا
3	Advanced Micro Devices, Inc	الولايات المتحدة الأميركية
4	Airbus	فرنسا
5	Alcatel-Lucent	فرنسا
6	Alcon, Inc.	الولايات المتحدة الأميركية
7	Alfa Laval	السويد
8	Analog Devices, Inc	الولايات المتحدة الأميركية
9	Apple, Inc.	الولايات المتحدة الأميركية
10	Applied Materials, Inc.	الولايات المتحدة الأميركية

الجدول [31] يشير إلى قائمة أكثر المؤسسات العالمية إبتكارا خلال 2011.
Source: http: / /top100innovators.com.

إدارة الملكية الفكرية IPM. هي الإدارة المعنية في تحصين الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع والأسرار التجارية وعلاماتها من التعدي والقرصنة والتقليد والاستنساخ والانتهاك بكافة الأشكال مما قد يلحق بالمؤسسة الخسائر المالية والمعنوية ويقلل من حجم التوسع الاستثماري ويقلص من حصتها السوقية. لذلك تلجأ معظم المؤسسات لحماية كافة حقوقها الفكرية والابتكارية وصناعاتها المعرفية لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO أوالمكاتب الملحقة بها . كما تضطلع الإدارة بمهام وضع الإستراتيجيات الملكية الفكرية التي تحسن من مركز المؤسسة في الأسواق العالمية.

إدارة الأصول المعرفية IAM. اللبنة الرابعة في إدارة الرأسمال المعرفي الشامل وتسمى أيضا باللبنة التجارية كونها المسئولة عن تحقيق العوائد المالية من الأصول المعرفية. تضطلع هذه اللبنة بمهام [1] المساعدة في تحويل المعرفة من صورتها الخام لسلع وخدمات أو إعادة تشكيلها حسب الطلب في الأسواق المعرفية العالمية [2] التناغم بين إستراتيجية إدارة المعرفة وإستراتيجية المؤسسة [3] تقييم نظم وإجراءات والنماذج الإدارية في المؤسسة لتصحيح

أي انحرافات تشغيلية تبطئ من انسيابية الإنتاج المعرفي. لذا ينظر لهذه الإدارة بأنها القلب النابض لتحقيق الثروات وتعظيم الأصول المعرفية وتعزيز الحصة السوقية للمؤسسة.

وفي سياق تنامي الأصول المعرفية وحضورها العالمي، كونها تمثل الثروة المستدامة، يتوقع الكاتب خلال العقدين القادمين، ظهور تغيرات جوهرية تطال مفهوم الأسواق من حيث انتشار الأسواق المالية المعرفية المنظمة لهذه الأصول سواء بشكلها الخام، التحويلية، والمشتقات، كذلك الحاجة لإصدار السندات المالية بما فيها الصكوك الإسلامية مقابل هذه الأصول، وإنشاء الشبكات الدولية لتأمين ونقل المعارف والربط بين الدول لتبادل الفائض منها ضمن إطار ربحي.

الثقافة التنظيمية Organizational Culture. ينظر للثقافة التنظيمية بأنها عنصر الظل المحفز لكافة مكونات رأس المال الشامل، وبغياب أو جمود هذا العنصر تتأثر كفاءة وفاعلية كافة العمليات المرتبطة في أنشطة إدارة المعرفة. فحسب الدراسة[99] التي أعدتها Ernst & Young حول الآثار المترتبة لغياب أو جمود الثقافة التنظيمية على اللبنات الأربع، أكدت بالأثر السلبي الكبير الذي قد [1] يعرض المؤسسات إلى فقد القيمة المادية والمعنوية الكامنة في أصولها المعرفية [2] تعثر ابتكاراتها وفشل إبداعاتها كونها نسجت في بيئة ثقافية تتصف بالتفكك الفكري بين المؤسسة والعاملين. كما انتهت الدراسة بدعوة الإدارة العليا في المؤسسات بوضع الأسس الثقافية البناءة الموحدة التي تفضي لتحقيق أفضل الممارسات لإدارة رأس المال المعرفي الشامل.

لماذا تفشل المؤسسات في إدارة الأصول المعرفية. من نافل القول تقسيم مسوغات فشل المؤسسات خلال ممارسة أعمال إدارة المعرفة وتعثرها لتحقيق المنافع المالية والمعنوية والقدرة على الإنتاج المعرفي والإبداع والابتكار ومن ثم القدرة على تحويل المعرفة لسلع وخدمات، إلى ثلاث مراتب أساسية **الأولى** تتعلق بسوء تقدير وقناعة الإدارة العليا بأهمية إدارة المعرفة. وفي هذه المرتبة يمكننا إيجاز أبرز الملامح الدالة على سوء إدارة الإدارة العليا:

1. عدم الرغبة في تأسيس كيان داخل المؤسسة يتولى مهام تنظيم كافة الأعمال

99- Ernst & Young: Developing a Knowledge-Driven Organizational Culture, july 2010.

المتصلة بإدارة المعرفة.

2. تقليص دور إدارة المعرفة وتفتيتها بين الإدارات.
3. غياب الأنظمة التحفيزية والتشجيعية المادية والمعنوية التي لها الأثر البالغ في تحفيز العاملين للإنتاج المعرفي.
4. محاولة الإدارة العليا التفرد بالقرارات الابتكارية والتدخل في الصناعات المعرفية، فرض الإستراتيجيات دون مناقشتها مع القطاعات المعنية.
5. تقليص دور إدارة المعرفة وتفتيتها بين الإدارات.
6. عدم قياس المعرفة في المؤسسة للوقوف على حجم وطبيعة وشكل المعرفة ضمن محيط المؤسسة.

أما المسوغ **الثاني** ناتج عن حداثة التطبيق وقلة التجارب العملية لإدارة المعرفة الأمر الذي تسبب في اللبس والغموض وسوء التقدير في كيفية التعامل مع هذه المفهوم، مما غلب طابع العمل الإرتجالي الذي أفرز العديد من الاعتقادت والممارسات الخاطئة أبرزها:

1. اعتقاد بأن إدارة المعرفة هي الوجه الآخر للهندسة الإدارية. وهذا يخالف الواقع، فإدارة المعرفة تعبر عن التغير المستمر الموجه للمستقبل في حين أن الهندسة الإدارية هي سلسلة من العمليات الإدارية التي تهدف إلى التوصل لطرق عمل جديدة وممارسات سليمة.
2. المساواة بين المعرفة والمعلومة.
3. التركيز في تطوير إدارة المعرفة من خلال التطوير التكنولوجي دون التطوير البشري.
4. التعجل في جني العوائد والمنافع.
5. عدم وجود بيئة جاذبة للإبداع والتطوير.
6. عدم التمييز بين إدارة المعرفة الإيداعية وإدارة المعرفة الإبداعية.

بينما المسوغ **الثالث**، فإنه مرتبط بالعمل المؤسسي ككل الذي يفتقر لوجود مجموعة من العناصر التي تعتبر صلب عمل إدارة المعرفة ونسيجها الوظيفي:

1. ممارسة اللامركزية التي تعد مدماك إدارة المعرفة.

2. تعزيز ثقافة مشاركة المعرفة سواء بين الأفراد أو بين القطاعات.
3. بناء الثقة بين الأطراف المتداولة للمعرفة.
4. التشجيع والحرص على ديمومة التعليم.
5. توافر عنصر الخبرة.
6. التوظيف السليم لتكنولوجيا المعلومات.
7. إنشاء المستودع المعرفي.

فهرس الفصل الرابع

الفصل الرابع

الاقتصاد المعرفي

المبحث الأول

المدخل التاريخي للاقتصاد المعرفي

مما هو مستقر في أدبيات الثورة الصناعية أن لكل تقنية بعدين؛ أحدهما تأملي Speculative يشمل المعرفة التاريخية لمبادئ التقنية، والآخر عملي Pracital يعكس التطبيقات العملية لهذه المبادئ [1] Denis Diderot. حيث يتعذر إدراك وقياس أحدهما بمعزل عن الأخر، بمعنى لا يمكن فهم التطور المعرفي -جوهر الاقتصاد المعرفي- خارج السياق التاريخي الخاص بها. فضمن إطار البعدين التأملي والعملي، ناقش مفكرون وباحثون Acemoglu & Zilibotti 1997 , Hansen & Prescott 1998 , Lucas 2002 مسوغات توقيت ظهورالثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، وهنا نورد نصاً مقتبساً للمفكر Joel Mokyr[2] يشرح فيه المبررات الزمنية والجغرافية للثورة:

[...] The central conclusion from the analysis is that economic historians should re-examine the epistemic roots of the Industrial Revolutionzin addition to the more standard economic explanations that focus on institutionszmarketsz geographyzand so on. In particularzthe interconnections between the Industrial Revolution and those parts of the Enlightenment movement that sought to rationalize and spread knowledge may have played a more important role than recent writings have given them credit for. This would explain the timing of the Industrial Revolution following the Enlightenment and—equally important—why it did not fizzle out like similar bursts of macroinventions in earlier times. It might also help explain why the Industrial Revolution took place in Western Europe although not why it took place in Britain and not in France or the Netherlands. «Mokyry The gift of AthenayP 28».

1- [1713-1784] فرنسي، فيلسوف وكاتب، من قادة حركة التنوير الفرنسية، ورئيس تحرير أول موسوعة حديثة - Encyclop .dia

2- [1954-] أميركي، مؤرخ اقتصادي ورئيس جمعية الاقتصاد التاريخي، له العديد من الإصدرات العلمية حول الاقتصاد، الاقتصاد المعرفي، المعرفة، التكنولوجيا.

نتلمس مما سبق بوجود ثمة تجانس فكري بين الباحثين من حيث الإطار العام بأن الثورة الرأسمالية هي ثمرة نتاج التطور المعرفي عبر العصور[1] ، وأن تأريخ النمو الاقتصادي يمتد إلى ما قبل إعلان الثورة الصناعية، فالدول الأوربية كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا مارست أشكال النمو الاقتصادي في القرون الوسطى التي كانت تمثل حينها ذروة النمو الاقتصادي نتيجة للتطور المتراكم للمعرفة الفنية في الإنتاج السلعي والخدماتي إبان مرحلة الرأسمالية المركنتيلية، ومن ثم فإن الثورة الصناعية ما هي إلا مرحلة تعبر عن تجسيد مكثف لعنصر المعرفة الفنية في العمليات الصناعية، لذلك فالثورة الرأسمالية لا تعكس بذاتها ملامح التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بريطانيا فحسب، بل تشمل كل أوربا الغربية الشاهدة على النمو الاقتصادي القائم على الجهد الذهني والمختزل ضمن الجهد البدني آنذاك. ففي ذلك الوقت، كان ينظر لكفاءة العنصر البشري وفق قدرته على بذل الأعمال الجسدية، وهذا يعكس الحقيقة التاريخية بأن المعرفة الفنية مرتبطة بقدم البشرية ذاتها ويعبر عن مدلولاتها في كل حقبة زمنية بشكل من أشكال التطور السلعي والإنتاجي، وبما يتناسب والفكر المعرفي السائد في تلك الحقبة، ففي القرن التاسع عشر كانت المعرفة الفنية تتجسد في صورة السمعة الحسنة في قطاع الأعمال دون الإشارة صراحة للجهد الذهني أو لمفهوم رأس المال المعرفي، وذلك وفق رأي البرفسور Lawrence R. Dicksee[2] حول موضوع نمو الأصول غير الملموسة.

وللاستدلال على التكوين التأصيلي لمفهوم الاقتصاد المعرفي يستوجب إخضاع مظاهر ممارسة أنشطة الاقتصاد المعرفي لدراسة مستفيضة وذلك ضمن التحولات والممارسات التاريخية الاقتصادية والاجتماعية للتعرف إلى أوجه التطور المعرفي الإنتاجي آنذاك تمهيدا للتعامل مع المخرجات باعتبارها ديباجة ودعامة دستور الاقتصاد المعرفي المعاصر.

وفي ما يلي استعراض لأبرز المنصات التاريخية الدالة على أثر المعرفة الفنية والجهد الذهني ضمن نطاق العصور السابقة:

1. **المعرفة الزراعية Agricultural Knowledge**. تعبر عن المرحلة التاريخية الممتدة من بداية الحضارات حتى نهاية السلطة الإقطاعية في القرن الخامس عشر، وهي

1- Joel Mokyr , The gift of Athena: Historical origins of the knowledge economy p 28.

2- [1864-1932] بريطاني، أستاذ أكاديمي في جامعة Birmingham في مجال المحاسبة.

مرحلة تعد أولى المنازل في سياق تتبع وجودية العلاقة بين التوظيف المعرفي وتحقيق الثروة الاقتصادية، وإن كان توظيفا ينظر له بأنه جزءا أصيلا من الجهد البدني. تميزت هذه الفترة بالصراعات الاستبدادية بين المجتمعات وبروز أشكال الدولة الأولى وإصدار القوانين والأحكام والشرائع، وارتباط أشكال الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بالدائرة الزراعية باعتبارها المصدر المحوري للإنتاج والثروة والسلطة، ونتيجة للتطورات العلمية والمعرفية المتسقة مع التطور الفكري في تلك الفترة ، تركزت الاختراعات والاكتشافات والابتكارات في دائرة الزراعة وما يتصل بها من أنشطة مساندة، إلا أنه ونتيجة الانغلاق المجتمعي وجمود العلاقات المجتمعية، تأثرت هذه الابتكارات بالعامل الجغرافي المنغلق، علاوة على ممارسة صور الاحتكار للمعرفة الفنية بهدف تحصين حق التفرد في تعظيم الثروة، فكل معرفة تنتج يتم التحفظ عليها أو يتم تداولها ضمن نطاق ضيق. تشير بعض الدراسات التاريخية بممارسة بعض أعمال استثمار المعرفة الفنية بذاتها كونها سلعة تقوّم بسلع وخدمات مادية أو معرفية، أو عبر المشاركة بين الجهد الذهني «صاحب المعرفة الفنية» بالجهد البدني «العمال» في الغلة الإنتاجية لفترة معلومة نظير نقل المعرفة. وبشكل عام ونتيجة [1] لانقطاع سبل التواصل المجتمعي [2] الاحتكار المعرفي [3] وفاة حاملي المعرفة Knowledge Holders، أدى ذلك إلى تباطؤ تداول المعرفة الفنية وضياع الكثير من أسرارها وإنجازاتها.

2. **المعرفة الصناعية Industrial Knowledge.** تمثل التحول الثاني في الاقتصاد الذي امتد من نهاية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين، وهي مرحلة تصنف باللبنة الثانية ضمن سياق نضوج ممارسات الإنتاج المعرفي بما يتناسب والفكر العام السائد آنذاك. عكست هذه المرحلة درجة العمق المعرفي وما توصل إليه العقل البشري من خيال علمي وإبداع فكري في الاكتشافات الصناعية والمعدات والآلات في كافة الميادين العلمية والطبية والصناعية، الأمر الذي سرع من انتقال المجتمع الاقتصادي من مرحلة الفلسفة النظرية نحو التطبيق العملي القائم على الاختراع والابتكار، مما أحدث نماء غير مسبوق في تطوير المفاهيم المتصلة بالدولة ضمن إطار الممارسات السياسية والعلمية والثقافية والاجتماعية والتي لم تشهدها الحقب التاريخية من قبل. اتسمت

هذه المرحلة بتقسيم العالم من حيث قدرات الدول في الإنتاج الصناعي إلى بضعة عوالم [1] **العالم الأول**، يمثل الدول الصناعية الكبرى القادرة بذاتها على ممارسة الأنشطة الصناعية ابتكارا، تطويرا، وتحديثا [2] **العالم الثاني**، يستورد المعرفة الفنية والتجارب الناجحة بهدف تطوير امكانياته المحلية آملا بمواكبة العالم الصناعي المتطور [3] **العالم الثالث**، يشمل الدول الغير صناعية بذاتها التي تقوم باستهلاك ما ينتجه العالم الأول [4] **العالم الرابع**، يتسم غالبا بالجهل ويعاني الفقر المدقع ويخضع لقناعة راسخة باستحالة النهوض ومواكبة الآخرين. وعلى الرغم من أهمية البعد التاريخي للمعرفة في هذه المرحلة، إلا أن المزاوجة بين الجهدين الذهني والبدني كانت حاضرة بشكل بارز، كون المعرفة تعد عنصرا ثانويا ضمن عناصر الإنتاج الرئيسة كما أشرنا سابقا.

3. **الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy**. تمثل الموجة الثالثة من التحولات الاقتصادية الشاهدة على أعظم تغيير في تاريخ البشرية. بدأت هذه الموجة عمليا في الربع الأخير من القرن العشرين في صورة ثورات فائقة التطور في مجالات العلوم والفيزياء والطب والفضاء والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنانو والإنترنت، حتى باتت المعرفة ليس موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية فحسب، بل المورد الإستراتيجي الأبرز في صناعة الحدث الاقتصادي بعدما كانت الأرض المورد الرئيس للثروة في العصر الزراعي، والموارد الطبيعية في العصر الصناعي. وفي ظل الاقتصاد المعرفي، باتت المعرفة العنصر القيادي للعناصر الإنتاجية والمصدر المحوري لإنتاج الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بل أصبح كل من المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة صنوان متلازمين أحدثا تغييرات راديكالية في حياة معظم المجتمعات الدولية، بل وتعد مقياسا لحجم التطور العلمي والتكنولوجي في الدول. تتميز هذه المرحلة بالتوظيف الأمثل للوقت عبر التقريب الزمني بين النظرية والتطبيق ووضع الاكتشافات النظرية موضع التنفيذ، فعلى سبيل المثال تقدر الفترة الزمنية الفاصلة بين الاكتشاف النظري للطاقة البخارية واستخدامها العملي بضعة قرون، بينما الكهرباء والتصوير الفوتوغرافي استهلكا قرنا كاملا، وصناعات البلاستيك والهاتف نصف قرن، أما المذياع أكثر من ربع قرن، ثم المضادات الحيوية والاتصالات اللاسلكية والألياف الصناعية دخلت حيز التنفيذ خلال

عقد من الزمن، وبتطور العلم والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتت اليوم الاكتشافات والاختراعات لا يستغرق وضعها موضع التطبيق سوى بضعة أشهر نتيجة للجهود الكبيرة التي تبذلها مراكز الأبحاث والتطوير التي أصبحت فيما بعد صناعة قائمة بذاتها يخصص لها الرسمايل الضخمة باعتبارها منجما للثروة.

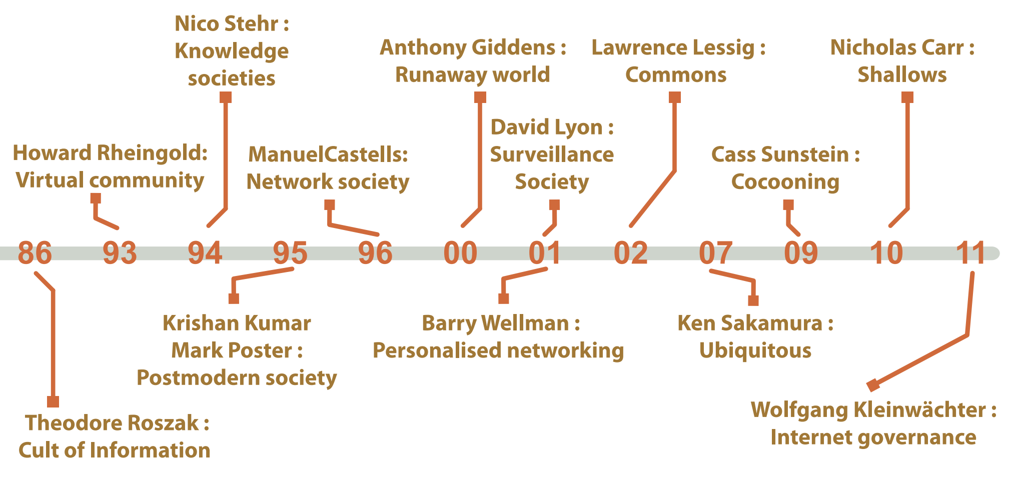
وكما أشرنا في الباب التمهيدي، لأبرز المنصات التاريخية التي أشارت بشكل وبآخر للإطار التاريخي العام لمفهوم الاقتصاد المعرفي، فمنذ الأزل والجهد الذهني حاضر المشهد الاقتصادي إلا أنه تعرض لتعسف وجور وحط من أثره عبر العصور، فهذا المفكر Xenophon أشار للدور المحوري لإنشاء المدن التخصصية لتأمين الإنتاج الداخلي، وهي مدن تدفع نحو ممارسة الاحتكاك الذهني ونقل المعارف والخبرات وتداولها وتطويرها، وتعد هذه الممارسات رافدا محوريا في مفهوم الاقتصاد المعرفي، كذلك تطرق العديد من المفكرين والفلاسفة Nicole Oresme , Tomas de Mercado , Juan de Lugo , Adam Smith , Ronald Coase بأهمية التخصص المهني وتقسيم العمل وأثره في زيادة حجم الإنتاج مما ينعكس إيجابا على حجم الثروة، وهنا إشارة صريحة تبرز أثر المعرفة الفنية التي تنبثق من هذه الدعوة مخلفا بذلك جيلا يتمتع بالقدرات الفنية القادرة على تطوير السلع والخدمات ومن ثم تحقيق أعلى معدلات الأرباح.

كما أكد كل من Jean Charles Sismondi and Alfred Marshall وآخرين على أهمية الاستثمار في العنصر البشري كونه يمثل الثروة الحقيقية التي تملكها الأمم وبه ترتقي وتتطور، وهي آراء تدلل على إبراز الجهد الذهني للعنصر البشري وأثره في صناعة الحدث الاقتصادي وتحقيق الثروات في حال توفير البيئة التشغيلية المحفزة.

علاوة على الجهود الإسلامية أمثال الصاعد الأندلسي، ابن باجة وابن خلدون وغيرهم من علماء وفلاسفة الإسلام الذين أثروا البشرية بالعديد من المصنفات والدراسات التي تؤكد على دور المعرفة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والنماء الاجتماعي. وفي ما يلي جدول [32] الذي يرصد أبرز الأحداث خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مجال المعرفة الإنتاجية وأثرها في التطورات التطبيقية والعلمية والتكنولوجية، وهي تطورات تدلل على أثر الجهد الذهني للعنصر البشري في بلورة ونضوج مفهوم الاقتصاد المعرفي

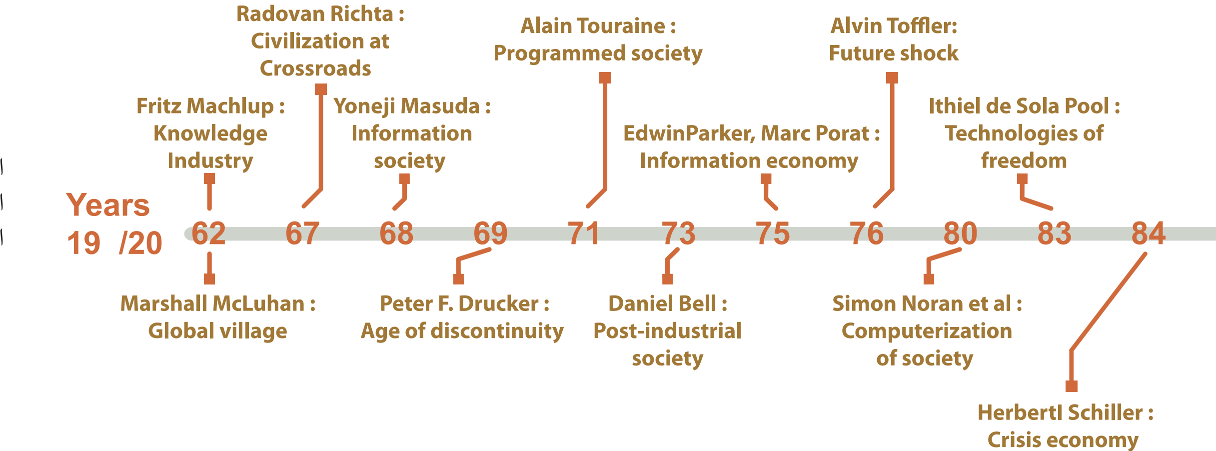
المراحل	الفترة الزمنية	الجهود المبذولة
الأولى	1960s	1. التركيز على زيادة الصناعات المبنية على العلوم، ثم قياس أثرها على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. 2. أول من أشار لمفهوم موظفي المعرفة هو Peter Drucker سنة 1959. 3. يعد المفكر Fritz Machlup أول من أشارة صراحة لمفهوم الاقتصاد المعرفي سنة 1962 في كتابه الشهير The production and distribution of knowledge in the United States، كما استخدم مصطلح الأصول المعرفية Assets Knowledge.
الثانية	1970s	1. التركيز على المعرفة باعتبارها مصدرا أساسيا للإبداع والتطوير. 2. بروز المصطلحات المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات، مجتمع المعلومات.
الثالثة	1980s	1. عقد مؤتمر للذكاء الصناعي، حيث أطلق Edward Freignebaum العبارة الشهيرة Knowledge is power[7]. ويجب التنويه بأن مؤتمر الذكاء الصناعي عقد أول مرة سنة 1956 في مؤتمر Dartmouth بالتنظيم مع John McCarthy , Marvin Minsky , Nathan Rochester from IBM.


الجدول [32] أبرز الأحداث خلال ا لنصف الثاني من القرن العشرين في مجال المعرفة.



7 تاريخيا يعد أول من استخدم هذه العبارة هو الفيلسوف الإنجليزي Francis Bacon

الرابعة	1990s	1. أطلق الباحث Eliasson وآخرون مصطلح Value of Labor in knowledge intensive sectors تعبيرا عن أهمية الجهد الذهني للعنصر البشري في القطاعات المبنية على المعرفة. 2. ظهور نظرية النمو الاقتصادي الجديد New growth theory لصاحبها Romer الذي اعتبر أن رأس المال البشري هو سنام الأصول التي تملكها المؤسسة والتي تكفل لها تحقيق النمو والتنمية والقدرة على المنافسة وتحقيق العوائد المالية. يتمحور الإطار النظري للنظرية حول فرضية ربط النمو الاقتصادي بتطور العوامل الداخلية المتجسدة في رأس المال البشري والابتكار والمعرفة الفنية، التي تساعد بشكل مباشر في تحقيق المنافع كخفض النفقات التشغيلية وتحسين كفاءة السلع والخدمات وزيادة الفرص الإستثمارية. 3. وظف Beck عبارة The share of knowledge workers للدلالة على أهمية مساهمات موظفي المعرفة في العمليات الإنتاجية وتطوير السلع والخدمات. 4. اعتمدت OCED مفهوم الاقتصاد المعرفي كمفهوم دولي سنة 1996 سواء في الخطابات والمستندات السياسية والمناقشات الدولية في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



الشكل [34] يوضح تطور الألفاظ المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي.

وعلى الرغم من قدم أثر المعرفة في تطوير المجتمعات عبر تكويناتها المادية والاجتماعية والأيديولوجية ضمن أنشطتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، إلا أن هذا لم يعجل مبدأ الفصل بين الجهد البدني عن الجهد الذهني إلا من خلال جهود المفكرين الإداريين والاقتصاديين في النصف الثاني من القرن الماضي الذين أبرزوا الدور الكامل للمعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معلنين عن ثمة اقتصاد يتبلور ضمن سياق المشهد الاقتصادي الدولي، الاقتصاد الذي فرض نفوذه تدريجيا على المشهد الدولي وتدخل في الحياة الإنسانية عبر جوانبها المتعددة.

وكونه اقتصاداً يتطور بوتيرة متنامية وعلى نطاق واسع، فقد أحدث فجوات فكرية وتشغيلية بين ما تملكه الدول من مخزون المعرفة وما يجب أن تملكه لتحقيق القدرات التنافسية وجذب الفرص الاستثمارية وتحقيق الرخاء والازدهار. ولأنه اقتصاد يتمتع بسمات تميزه عن الاقتصاد التقليدي من حيث ترتيب أهمية عناصر الإنتاج والمقاصد والمآل، فرض على الباحثين الاقتصاديين دراسة هذه الموجة الثالثة من التحولات الاقتصادية وإخضاعه للتحليل العميق للتعرف على مكوناته العضوية ونسقه المعرفي وطبيعة العلاقات التي تربط هذه المكونات في إطار موضوعي.

إن جوهر هذه الموجة هي المعرفة التي تحمل قيم ومنافع اقتصادية، ونطاقه مفتوح ومتسع، وأركانه الثقافية الداعمة لإنتاج ونشر المعرفة وجودة رأس المال البشري والبنى التشريعية والتشغيلية المعززة لأنشطة تحويل المعرفة لسلع وخدمات. والاقتصاد المعرفي ضمن إطاره العام يسعي لتوطين الأفكار والممارسات التالية:

1. النظر للمعرفة بأنها ثروة مستدامة تحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول.
2. بناء الحس الوطني لإنتاج ونشر المعرفة عبر الاعتماد على الذات.
3. جسرنة مظاهر التجانس والمواءمة الفكرية والمعرفية بين المزاج العامة للدولة وتطور المجتمع.
4. إعادة البناء المؤسسي للدولة انطلاقا من قانون التجاذب Law of Attraction[3] في طور تمكين المؤسسات العامة الاقتصادية من ممارسة أنشطتها بعيدا عن الفكر

3- تم توظيف مفهوم قانون التجاذب ضمن سياق المبحث للتعبير عن إعادة بناء المؤسسات وفق الأغراض أو الأنشطة المتشابهة أو تلك الأغراض المكملة بعضها لبعض.

الإداري التقليدي للدولة.

5. تطوير مؤسسات التعليم والعلم بما يمكّن الدولة من تملك أسباب إنتاج ونشر المعرفة.

فأي ممارسة لأنشطة الاقتصاد المعرفي خارج هذا الإطار هو عبث لا طائل منه، يكرس مبدأ التنمية الإستهلاكية الهشة مآلها التعثر والفشل، لذلك شدد Friedrich Hayek على ضرورة بناء البنية التحتية للمؤسسة على نحو تؤهلها في التعامل مع إنتاج وتوزيع المعرفة. كما عزز المفكر Schumpeter هذا الاتجاه باعتبار المعرفة هي الوعاء الذي يمد الاقتصاد بالإبداع والتطوير والتنمية وتحقيق المنافع المضاعفة مقارنة بالنموذج الاقتصادي التقليدي. وفي هذا الإطار، أشار علماء الاقتصاد بأن المعرفة الضمنية Tacit Knowledge باتت أهم الأصول التي يجب أن تسعى المؤسسات بتعيينها ورصدها وتحويلها لمعارف صريحة قابلة للتحول لسلع وخدمات يمكن امتلاكها والاستثمار من خلالها على نحو يحقق المزايا التنافسية والأرباح العالية، كما أشاروا بإمكانية امتلاك المعرفة الضمنية عبر توظيف الخبراء وذوي المهارات المهنية العالية، أو من خلال الاستعانة بالمؤسسات الأكاديمية والبحثية والعلمية المنتجة للمعرفة، ويبقى هذا التنسيق بين القطاع الخاص والمؤسسات المنتجة للمعرفة رهين رؤية الدولة وتوجهها في استحداث بيئة محفزة لإنتاج وتسويق واستثمار المعرفة.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للاقتصاد المعرفي

لم تتفق الدراسات العلمية والبحثية المتشعبة على تعريف محكم رصين لمفهوم الاقتصاد المعرفي نتيجة لتداخل العديد من المعطيات التي أثرت في صياغة إطار موحد للمفهوم، لذلك تمحورت نقاشاتهم حول طبيعة النظر للمعرفة ودرجة توظيفها في سياق النظرية الاقتصادية. فالمعرفة تعد عنصراً دائم العضوية في العملية الإنتاجية عبر التطور التاريخي للنظرية الاقتصادية وتحولات هياكلها بدءا من الزراعة مرورا بالتجارة ثم الصناعة بعدها الخدمات حتى عصرنا الحالي المسمى بالاقتصاد المعرفي. وهنا يتبادر للذهن سؤالا حول سبب تسمية الأخير بهذا الاسم طالما كانت المعرفة شاهدا على تطور الفكر الإنتاجي منذ الحضارة اليونانية حتى عصرنا الحاضر؟ وللرد على ذلك، يمكننا تقسيم الإجابة من حيث مصدر التأثير، إلى التأثير **الداخلي** التي تتفرع بدورها إلى منزلتين؛ الأول: ويشير إلى ما سبق ذكره حول اختزال الجهد الذهني بالجهد البدني، والثاني: الذي يتجسد حول مفهوم العنصر القيادي المؤثر في العملية الإنتاجية لكل مرحلة اقتصادية تاريخية، فمثلا في الاقتصاد الزراعي كانت الأرض هي العنصر القيادي المؤثر في العملية الإنتاجية بينما باقي العناصر داعمة تعمل في خدمة العنصر القيادي، وفي المرحلة المركنتيلية كانت المعادن الثمينة بمثابة العنصر القيادي، بينما في عصر الصناعة الموارد الطبيعية هي العنصر القيادي، وفي عصرنا الحالي المعرفة. أما من حيث التأثير **الخارجي** الذي أثر كليا في مسار مفهوم الاقتصاد وسرع من نضوج عملياته، فإنه يتمثل في ظهور العديد من المفاهيم المتداخلة والتي يراها العديد من المفكرين بأن لها الأثر البالغ في بلورة مفهوم الاقتصاد المعرفي أبرزها [1] العولمة كونه يتسق كليا مع جوهره حول فكرة العولمة القائمة على مبدأ تحويل كل شيء لسلع Commodification of everything بما في ذلك المعرفة بهدف تحقيق الثروة [2] مفاهيم تحرير التجارة والتطور التكنولوجي والتقني [3] مجتمع المعرفة.

وفي إثر هذه المؤثرات، تكونت مسوغات كافية للباحثين التوسع في مفهوم الاقتصاد المعرفي ضمن الطروحات المعاصرة وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

الأمر الذي أوجد انقسامات متشعبة للألفاظ المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي[4] أبرزها:

1. الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy.
2. الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge Based Economy.
3. الاقتصاد المدفوع بالمعرفة Knolwedge driven Economy.
4. الاقتصاد اللاوزني Weightless Economy.
5. مجتمع المعلومات Information Society.
6. اقتصاد التعليم Learning Economy.

علاوة على بعض المسميات ذات التوظيف المحدود مثل Glodilocks Economy كما عند Gordon 1998، كذلك Digital Economy حسب وصف وزارة التجارة والصناعة البريطانية 1998، وأيضا New Economy كما عند Samuelson and Varian 2001 Ittner , Coyle & Quah 2002 , Lambert & Larcker 2003 .

وبشكل عام يمثل الشكل [19] أبرز الإتجاهات النقاشية الواردة في الأدب الإداري والاقتصادي المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي.

وفي ما يلي شرح موجز لمفهوم الاقتصاد المعرفي والألفاظ المتصلة به.

الاقتصاد المعرفي. تمتد الإرهاصات المعاصرة للمصطلح إلى بداية العقد السادس من القرن الماضي وتحديدا مع أعمال المفكر Machlup الذي يعد أول من أشار لهذا المصطلح صراحة، كذلك Peter Drucker 62 الذي يعد أول من عنون مفهوم موظفي المعرفة بناء على أعمال Machlup، وأيضا أعمال كل من Bell 74 – Porat and Rubin 77 اللذين أكدا أن مستقبل الأسواق والصناعات ستتغير كليا بتغير قواعد مدخلات الإنتاج، وأن المعرفة تعد القوة الحقيقية و حجر الزاوية المنتجة للميزة التنافسية. وفي هذا الإطار، اجتهد الباحثون بتحديد شكل العلاقة بين المعرفة والاقتصاد باعتبار المعرفة عنصرا قياديا في العملية الإنتاجية تدور في فلكه باقي العناصر الإنتاجية التي تسخر إمكانياتها لتحقيق أقصى درجات الاستفادة من المعرفة، ومن ثم فإن مفهوم الاقتصاد المعرفي ضمن هذا

4- لأغراض هذا الكتاب، يميل المؤلف لاستخدام مصطلح الاقتصاد المعرفي كمفهوم جامع لكافة المعاني المتجسدة لمعنى الاقتصاد المعاصر .



الشكل [35] أبرز الإتجاهات النقاشية المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي

المصدر: مجمعة من عدة أوراق علمية ودراسات أكاديمية.

الاستهلال يمثل الحد **الأدنى لطبيعة** العلاقة بين المعرفة وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بخلاف الاقتصاد القائم على المعرفة كما سيأتي ذكره.

يمثل الاقتصاد المعرفي الحد الأدنى لطبيعة العلاقة بين المعرفة وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يمثل الاقتصاد القائم على المعرفة الحد الأعلى لهذه العلاقة.

فضمن هذا الإطار، فإنه ينظر للمعرفة على أنها حجر الزاوية والدالة الرئيسة لتحقيق المزايا التنافسية وتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة الحصة السوقية Houghton & Sheehan 2000 ، كما تعد المعرفة العنصر القيادي التي تدخل في كافة التفاصيل الإنتاجية والإدارية والتشغيلية والتكنولوجية في المؤسسة. وهذا يتسق مع تعريف Powell & Snellman 2004 للاقتصاد المعرفي كونه «الاقتصاد الذي يعتمد في عملياته الإنتاجية على المعرفة

التي تسهم في تسارع وتيرة التطور التقني والعلمي»، بينما يرى Rooney et al 2003 أن قدرات الاقتصاد المعاصر في تحقيق الثروات تعتمد كليا على الأنشطة الذهنية، وهذا ما أكد عليه Nokkala 2004 بأن مفهوم الاقتصاد المعرفي يعكس حقيقة تبادل أدوار العناصر الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية، حيث حل الجهد الذهني والمعرفة الفنية محل الموارد الطبيعية كمكون أساسي لنسيج الاقتصاد المعاصر، ومن ثم فإن التحول في الإنتاج الصناعي يتمثل في تدرج تشبع الأنشطة الصناعية بالمعرفة الإنتاجية التي تحقق القدرات التنافسية في الأسواق العالمية، الأمر الذي دعا OECD بتحفيز الدول الأعضاء بإعادة النظر للدور المحوري لعنصر المعرفة وأثره في تزايد المنافع الاقتصادية. وفي هذا الصدد عرف مجلس الاقتصاد والأبحاث الاجتماعية Economic & Social Research 2007 Council في المملكة المتحدة الاقتصاد المعرفي «بأنه الهيكل الاقتصادي الناشئ من رحم المجتمع المعلوماتي العالمي يعتمد النمو الاقتصادي فيه على كفاءة توظيف العناصر غير الملموسة مثل المعرفة والابتكا ر».

وفي ضوء ذلك، وضع الكاتب تعريفا للاقتصاد المعرفي باعتبارة «الحقل الاقتصادي الذي يعتمد كليا على عنصر المعرفة في تطوير [1] السلوك الإنتاجي [2] السياسة التنظيمية والثقافية والإستراتيجية [3] القدرة التنافسية بهدف تحقيق المكاسب الاستراتيجية».

الاقتصاد القائم على المعرفة. يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن مرحلة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يعتمد بشكل رئيس على توليد المنافع الاقتصادية عبر إنتاج واستثمار وتوزيع المعرفة، لذلك فهو مصطلح يعكس **الحدود العليا** لطبيعة العلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية، باعتبار المعرفة سلعة مقومة بذاتها تعتمد عليها الدول والمؤسسات في تحقيق الثروات. وفي هذا السياق كيّف الباحثون المؤيدون لهذا التأصيل جوهر اقتصادنا المعاصر بأنه يتصل بأنشطة إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة تمهيدا لتحويلها لسلع وخدمات بهدف تحقيق الثروات والمنافع، فدور المعرفة من وجهة نظرهم يتجاوز مشاركة المعرفة في العملية الإنتاجية، بل هي محل الإنتاج ذاته، ومن ثم فإن الشروط الواجب توافرها لاعتبار الاقتصاد قائم على المعرفة تتمثل فيما يلي:

1. العمل على إنتاج المعرفة وإدارتها وتدويرها واستثمارها.
2. تحويل المعرفة كليا أو جزئيا لسلع وخدمات.

3. تحقيق الثروة عبر إنتاج الصناعات المعرفية.

وفي هذا الإطار، عرفت OCED 1996 الاقتصاد القائم على المعرفة باعتباره «سلسلة من الأعمال المتصلة بإنتاج ونشر وتوظيف المعرفة بهدف تحقيق الثروات»، وهذا ينسجم مع المزاج العام لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ Asia-Pacific Economic Cooperation APEC 2000 التي ترى بأن وجودية المصطلح تستمد من إنتاج المعرفة المفضي لتحقيق الثروات والمنافع، ويتسق كذلك مع تعريف Danabalan 1999 بأنه «اقتصاد يعتمد على الأنشطة المعرفية الثلاثية الإنتاج، التوزيع، الاستغلال بهدف زيادة الثروات الاقتصادية وتحسين جودة الحياة».

وعلى الرغم من أهمية الفصل بينهما، إلا أنه ولدواعي هذا العمل، يستخدم الكاتب مفهوم الاقتصاد المعرفي للتعبير عن مفهوم إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة لتحقيق الثروة، مع بيان ذكر المسميات الأخرى صراحة ضمن العمل إذا دعت الحاجة.

وعلى أساس ذلك، عرف الكاتب الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه ذلك «الحقل الاقتصادي الذي يقوم بممارسة جملة من الأنشطة والأعمال كالإنتاج والنقل والتوزيع والاستثمار بتحويل المعرفة لسلع وخدمات بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية».

وعلى الرغم من الاختلاف بين المصطلحين، إلا أن كلاهما ضمن الإطار النظري والبحثي يستخدمان بشكل متبادل للتعبير عن وجودية الأثر المعرفي في الاقتصاد، ومفادة التمايز بينهم يعد متطلب محوري من الناحية التجارية لتحديد قيمة المعرفة المتجسدة في السلع والخدمات أو في السلوك التنظيمي والثقافي للمؤسسة.

أوجه الاختلاف	الاقتصاد المعرفي	الاقتصاد القائم على المعرفة
الصفة	توظيف المعرفة	إنتاج المعرفة
النظر للمعرفة	عنصر قيادي	سلعة مقومة
التكلفة	منخفضة	عالية
الاستخدام	المدى القصير	المدى المتوسط والطويل
المزايا التنافسية	محدودة	واسعة
التطوير	محدود	مستمر ومتجدد
العائد	متوسط	مرتفع

الجدول [33] يبين أبرز الاختلافات بين مفهوم الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على المعرفة.
المصدر: معلومات مجمعة من قبل الكاتب للعديد من الدراسات والأبحاث.

وفي إطار التمايز بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على المعرفة، تم تصنيف المفاهيم المتصلة لكل منهما ، فالاقتصاد المعرفي الذي ينظر للمعرفة على أنها عنصر قيادي في العملية الإنتاجية، وتدفع نحو تماسك لبنات مجتمع المعرفة، يندرج تحته جملة من المفاهيم التي تعبر في جوهرها عن التطور المنهجي للمجتمع مثل رأس المال البشري، مجتمع المعرفة، التجربة الدينامية القائمة على الاعتماد على الذات. فالهدف الأسمى من توظيف المعرفة هو الاستثمار في العنصر البشري وتطوير الفكر المعرفي في المجتمع وتعزيز مبادئ الابتكار والمبادرات فيه، وفي سياق تطوير المجتمع معرفيا يتم تحقيق هامش من العوائد المالية والأرباح. أما الاقتصاد القائم على المعرفة والذي ينظر للمعرفة بأنها سلعة بذاتها يستثمر بها ومن خلالها، وهي قابلة للتحول لسلع وخدمات أخرى، ينضوي تحتها مفاهيم مثل الرأسمالية المعرفية، الموجة الثالثة، السلع المعرفية. وهي مفاهيم تتفق في محتواها الجوهري على مسألة تعظيم الثروة عبر تحويل المعرفة لسلع وخدمات. ويساعد هذا التصنيف لمعالجة العديد من القضايا أبرزها [1] تفسير أسباب اتساع الهوة بين الدول المنتجة للمعرفة وتلك المستهلكة، فمثلا الرأسمالية المعرفية من المفاهيم المتصلة بالاقتصاد القائم على المعرفة، ومن ثم أي تطور ناشئ في هذا الاقتصاد هو في حقيقة الأمر تطور متصل بمفهوم الرأسمالية بذاته وليس المجتمع، كون فلسفة الرأسمالية وجدت كمقابل للمجتمع وليس جزءا منه، ومن ثم فإن تعظيم الثروة معلقة في سنام الرأسمالية، لذلك يرى Ohmae 1993 , Florida 1995 بأن أدق وصف لتشخيص حالة التحول للاقتصاد هي الرأسمالية القائمة على المعرفة Knowledge Based Capitalism، وليس مفهوم الاقتصاد المعرفي الذي يعبر في مضمونه على العلاقة الاجتماعية المؤسسية بين "الدولة، المؤسسات، المجتمع" والتبادل المنفعي بينهما [2] يساعد الدول في تحديد مسار مرئياتها ضمن برنامج التحول بتبني أحد المفهومين، فإن كانت الدولة تسعى للتحول نحو مجتمع المعرفة حينئذ فإنها تقصد الاقتصاد المعرفي وهذا يستوجب زيادة الإنفاق في تطوير رأس المال البشري وتحسين مقومات المجتمع المعرفية على نحو يعزز من فرص تحول المجتمع نحو مجتمع المعرفة، بينما إن كان الهدف هو تعظيم الثروة فإن الاقتصاد القائم على المعرفة سيكون مسارها لتحقيق ذلك.

وفي ضوء آراء Ohmae , Florida حول سبل تكييف التحول نحو الاقتصاد المعرفي باعتباره جزءا من الرأسمالية المعرفية، يرى الكاتب بوجود مبالغة لاختزال مفهوم التحول

الاقتصادي في صورة أحادية تتمثل في الرأسمالية القائمة على المعرفة. فالبناء القاعدي للاقتصاد المعرفي يرتكز على عنصرين أساسيين، الأول يتصل بالمزاج العام للسلطة من حيث [1] جديتها وقناعتها لتحقيق التنمية الاقتصادية عبر الاقتصاد المعرفي، علاوة على نظرتها لأفراد مجتمعها بأنهم الثروة التي تعتمد عليهم في تحقيق المأمول [2] دعم وتعزيز جودة المؤسسات البحثية والعلمية عبر زيادة الإنفاق عليها والاستثمار من خلالها، أما العنصر الثاني فيتمثل في المواءمة التاريخية للمجتمع في صياغة الحدث الإنمائي ومجاراة التطورات المعاصرة القائمة على مبادئ الابتكار والتطوير والمعرفة الإنتاجية والتنمية القائمة على التجربة الذاتية. وعبر العنصرين تتشكل لبنات مفهوم الاقتصاد المعرفي وتتحدد أوجه مساره ما بين الاقتصاد المعرفي الرأسمالي أو الاقتصاد المعرفي المجتمعي، فعندما ينظر للجهد الذهني كونه لا يعدو أكثر من مجرد آلة تحقق الثروات، حينئذ يفهم **الاقتصاد عبر تطور الرأسمالية المعرفية**، كون المعرفة باتت وسيلة وجزءاً من عملية البحث عن الربح ، ومن ثم فإن مقومات هذا الاقتصاد ترتكز على وجود البيئة التشغيلية التي تهيئ أفضل الممارسات المساعدة على تحقيق العوائد المالية دون الاعتبار في مسائل تطوير المجتمع أو الدولة ككل، وتشمل هذه البيئة على الأدوات التمويلية والاستثمارية والبحثية والتسويقية والتشغيلية، علاوة على التوظيف الأمثل لشبكات[5] الاتصال الاجتماعية بين المؤسسات، بمعنى آخر تسخير وتوجيه كافة الأنشطة والأعمال في خدمة الجهد الذهني الكامن في العنصر البشري لتحقيق الثروات. وعندما ينظر للجهد الذهني على أنه جوهر الثروة الحقيقية وسنام التنمية المجتمعية، يعبر عن هذا الاقتصاد عن تطور المجتمع وتحويله لمجتمع معرفي أي يعبر عن **الاقتصاد المعرفي المجتمعي**، فمسألة الربحية تأتي في سياق تطوره ونموه وضمن الأولويات وليس غاياتها ، وفي هذا الصدد تتحدد مقومات الاقتصاد المعرفي المجتمعي على النحو التالي:

1. إعادة البناء المؤسسي للدولة بما يتفق مع مبادئ الاقتصاد المعرفي المجتمعي.
2. تطوير البنى التشريعية والقانونية لبذل أسباب التحول نحو الاقتصاد المعرفي المجتمعي.
3. تطوير المناهج العلمية لكافة المراحل الدراسية على نحو يعزز القيم المعرفية

5- من أبرز المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات الاتصال الاجتماعي بين المؤسسات هي Yammer الأميركية التي استحوذت عليها مؤخرا Microsoft بمبلغ 1.2 بليون دولار.

والبناء التنموي القائم على التجربة الذاتية وتحفيز الاعتماد على الذات لدى شرائح المجتمع.

4. تطوير مراكز البحث العلمي وإنشاء مجلس لدعم ورعاية شاملة للمبتكرين والمبدعين والمخترعين.

وعلى الرغم من الاختلاف بينهما، إلا أن ثمة مقومات مشتركة بين الاقتصاد المعرفي الرأسمالي والاقتصاد المعرفي المجتمعي تتمثل بحتمية توافر العناصر التالية:

1. إعادة هيكلة الإنفاق العام للدولة / المؤسسة على نحو يعزز من إنتاج المعرفة ونشرها واستثمارها.
2. تطوير المؤسسات التعليمية والعلمية، علاوة على إنشاء الروابط المؤسسية التي تجمعهم مع مؤسسات القطاع الخاص.
3. استحداث المهن المرتبطة بأنشطة المعرفة المتنوعة.
4. توافر البنى المعرفية والشبكات العلمية والاجتماعية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5. دعم الثقافة العامة لنشر المعارف وتحفيز الأفراد على التبادل المعرفي وبناء الثقة ولغة الحوار في المجتمع.
6. تأسيس الحاضنات الداعمة للمبتكرين والمخترعين.
7. إنشاء ودعم وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات التشغيلية كونها تمثل صلب المؤسسات العاملة ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وفي سياق متصل حول مناقشات الاقتصاد المعرفي، يرى Alan Burton 2001 أن المؤسسة المعرفية Knowledge Enterprise هي المحرك المحوري في تحقيق الثروة للرأسمالية المعرفية، وتتمثل قوة المؤسسة المعرفية بجودة المعرفة الضمنية الكامنة في عقول مواردها البشرية، بينما يرى Charles Leadbeater1999 أن المؤسسة المعرفية تضطلع بأدوار عدة منها تعظيم الثروة، كذلك الاهتمام بتطوير المجتمع عبر إنتاج ونشر المعرفة، كما يؤكد Leadbeater بأن الممارسة المستمرة لأنشطة إنتاج ونشر المعرفة في المجتمع تعزز من مبادئ مشروع التحديث الراديكالي في المجتمع Radical Modernizing Project تمهيدا للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، كون هذه الأنشطة:

1. تمتلك خصائص النزعة الطوباوية في تحويل المجتمع دراماتيكيا نحو الاقتصاد المعرفي.
2. تنضوي على بعدين أحدهما اقتصادي يتمحور حول توفير الفرص الاقتصادية والاستثمار من خلالها، والآخر اجتماعي يتجسد في التنمية الفكرية المجتمعية.
3. تفضي نحو المواءمة بين الرأسمالية المالية «الأسواق» والرأسمالية الاجتماعية «المجتمع» عبر إعادة البناء الفكري والثقافي للمؤسسات العامة والخاصة والمدنية والأكاديمية، على نحو يعزز ويدعم مبدأ إنتاج ونشر المعرفة مما يكرس العديد من مفاهيم الثقة والتبادل بينهما، وكلما اتسعت دائرة الثقة كلما تعززت أواصر وتماسك المجتمع الأمر الذي يزيد من تماسك الأسواق ونموها. فالاقتصاد المعرفي يعكس ويؤكد في ذات الوقت على حقيقة التطورات الضمنية للاقتصاد الاجتماعي Socio-Economic، مما يمكننا من الاستدلال على الأثر المنفعي الاجتماعي المنبثق من أثر توظيف المعرفة الإنتاجية في توليد الثروة وتحقيق المزايا التنافسية وضمان الاستمرار في الأسواق.

الاقتصاد المدفوع بالمعرفة. يتسق هذا المصطلح مع مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة من حيث النظر للمعرفة بأنها سلعة مقومة تفضي بشكل مباشر لتوليد تدفقات مالية عالية، بينما يخالفه من حيث عدد الأنشطة، فهو يرتكز على نشاطين فقط هما الإنتاج والاستغلال بينما دائرة أنشطة الاقتصاد القائم على المعرفة تتسع لأنشطة أخرى مثل النشر والتخزين بالإضافة للانتاج والاستغلال. وفي هذا الصدد، عرفت وزارة التجارة والصناعة البريطانية DTI 1998 الاقتصاد المدفوع بالمعرفة بأنه «ذلك الاقتصاد الذي يعتمد كليا على إنتاج واستغلال المعرفة في تحقيق الثروة».

للإطلاع على التقرير الصادر عن وزارة التجارة والصناعة البريطانية يرجى مراجعة العنوان التالي:
Our Competitive Future: Buildin the Knowledge Driven Economy, the Governments 1998 Competitiveness White Paper, December

الاقتصاد اللاوزني. يستمد المصطلح صفته من طبيعة الأصول المعرفية التي لا تشغل حيزيا ماديا، بل هي نتاج فكري يتجسد في هيئة أثر ذهني يتجسد في السلع والخدمات. وفي هذا السياق عرف Harris 2001 الاقتصاد اللاوزني بأنه «القيمة الاقتصادية الناشئة عبر الأصول غير المادية». يعد الاقتصاد اللاوزني من المفاهيم المركبة، فهو خليط من الاقتصاد المعرفي والاقتصاد القائم على المعرفة، كونه يؤكد على الوظيفة المركبة للمعرفة ما بين الأداة والمنتج، والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد لخص Quah 2003 المسوغات الناشئة لهذا المصطلح للأسباب التالية [1] بروز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وشبكة الإنترنت [2] تعاظم الأصول المعرفية مثل براءات الإختراع، العلامات التجارية، الأسرار التجارية، التعليم، الخدمات الاستشارية والمالية، ... [3] انتشارالأوعية والقواعد المعرفية والمكتبات الإلكترونية.

مجتمع المعلومات. مصطلح يشير لتصنيف الدول المتقدمة التي اعتمدت على المعلومات في بناء اقتصادها وتطوير مجتمعاتها خاصة في الثلث الأخير من القرن الماضي. إلا أن إرهاصات هذا الفكر سبقت العمل به مع بداية الربع الثاني من نفس القرن وبالتحديد مع المفكر الاقتصادي Machlup الذي قام بدراسة استشرافية سنة 1933 حول شكل المجتمعات المتقدمة ضمن أثر براءات الاختراع على الأبحاث الاقتصادية. إلا أن أول من استخدم مصطلح مجتمع المعلومات صراحة هو المفكر الأميركي Bell 1973 في كتابه «The Coming of Post-Industrial Society» للاستدلال على حقيقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منتصف العقد السادس في القرن الماضي في ضوء تشكل لبنات مجتمع المعلومات Information Society في الدول المتقدمة وتأثيره في تغيير قواعد الإنتاج وسلوك الأسواق حيث الدور الفعال للمعلومات في تكوين المزاج العام لصناعة الحدث الاقتصادي والتحول من الإنتاج الصناعي نحو الإنتاج الخدمي، في ظل وجود بيئة خصبة للإنتاج الابتكاري، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات الصبغة المعلوماتية أكثر من السلع التقليدية المادية.

وقد أشار Bell بخواص مجتمع المعلومات على النحو التالي:

1. سيادة القطاع الخدماتي.
2. الزيادة المتنامية في الوظائف العلمية والبحثية والأكاديمية.
3. تنامي عدد المراكز البحثية والعلمية.
4. الإقبال على السلع الكمالية والرفاهية.
5. دخول عناصر مستحدثة ضمن العملية الإنتاجية مثل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

مؤكدا على أن الدول التي تسعى للتحول نحو مجتمع المعلومات عليها بذل المزيد من

الجهود في تطوير مؤسسات العلمية والتعليمية لتحسين مستويات الإنتاج، علاوة على إعادة تشكيل البنى التشغيلية للمجتمع على نحو يكرس المزيد من إنتاج وتشغيل وتبادل المعلومات على كافة المستويات باستخدام التقنيات التكنولوجية، ومن هنا برزت أهمية تكنولوجيا المعلومات Information Technology كمصدر لتحسين المستوى المعيشي وتقريب الفجوات الاجتماعية في المجتمع. ومن ثم فإن السمة الغالبة في هذا المجتمع هي شيوع استعمال وتوظيف التكنولوجيا في كافة مناحي الحياة وطرق الإنتاج.

وفي بحث آخر متصل، أشار المفكر Manuel Castells 1996,2005 بأن المجتمع الغربي خلال فترة السبعينات من القرن الماضي مر بتحولات فكرية وتنموية انتقل في إثرها من المجتمع الصناعي للمجتمع المعلوماتي، وهي تحولات أطلق عليها اسم عصر المعلومات[6] Information Age، معتبرا أن جوهر هذا العصر يتمحور حول الصناعة المعلوماتية، كما بين أن هذا التحول يعد تحولا أفقيا ضمن النظام الرأسمالي، أي الانتقال من الرأسمالية الصناعية للرأسمالية المعلوماتية، وهذا ما أكد عليه Radovan Richta[7] بأن مجتمع المعلومات هو «مصطلح دينامي يؤكد في جوهره على شواهد التحولات في المجتمع الرأسمالي الصناعي نحو المجتمع المعلوماتي».

وفي ضوء المجتمع المعلوماتي، برزت الأدوار الريادية للمؤسسات الشبكية Network Enterprises والمجتمع الشبكي Network Society المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وقد وصف Castells المجتمع الشبكي بأنه جوهر مفهوم مجتمع المعلومات والبناء القاعدي له والجسر الرابط بين ثقافة الدولة، المؤسسات، الأفراد. فالأصل في فكرة المجتمع الشبكي هو وضع الأشخاص في إطار تفاعلي بهدف المشاركة في الخبرات والثقافات والممارسات. وبشكل عام تتميز المجتمعات المعلوماتية بالقدرات التالية:

1. إنتاج وتحسين وتشغيل وتسريع تبادل المعلومات.
2. التكيف مع متغيرات هندسة الاقتصاد العالمي.
3. المرونة الكافية لتغيير وسائلها لتتسق مع أهدافها.

6- هي الفترة الممتدة من بداية استعمال الحاسب الآلي حتى ظهور الاقتصاد المعرفي، وتقدر بثلاثة عقود زمنية تقريبا.

7- [1924-1983] تشيكي، فيلسوف وأستاذ أكاديمي. صاغ نظرية التطور التكنولوجي Technological Evolution، وهي نظرية تصف سلوك المجتمعات بالاستغناء تدريجيا عن الموظفين ذي الجهد البدني بموظفين ذي الجهد الذهني. أبرز أعماله كتاب Man and Technology in the Revolution of our Day 1963.

4. الابتكار ودعم ثقافة نشر المعلومات.

وضمن إطار تصنيف المجتمعات كونها مجتمعات معلوماتية من عدمه، وضع Bell معيارا كميا يمكن الاستدلال من خلاله على حجم وجودة ممارسات الدول للتحول نحو الرأسمالية المعلوماتية عبر قياس عدد الموظفين العاملين في إنتاج المعلومات وتسويقها ونشرها[8].

وعلى الرغم من تشابه خواص المجتمع المعرفي مع المجتمع المعلوماتي من حيث نزعة التطور الدائم للمجتمعات ، والميل لتوظيف الأصول المعرفية والموارد غير الملموسة والإنتاج الخدمي، إلا أنهما يختلفان في الجوهر، فمجتمع المعرفة الذي يمثل مرحلة التحول من الرأسمالية المعلوماتية للرأسمالية المعرفية يتميز عن المجتمع المعلوماتي بما يلي:

1. التحول من التركيز ضمن الإطار التحليلي لأثر التكنولوجيا نحو أثر الأفراد والمجتمع ككل.
2. الميل للاستثمار في المعارف الضمنية أكثر من المعارف المصنفة.
3. المعرفة العنصر القيادي في العملية الإنتاجية في الدورة الاقتصادية.
4. المعرفة سلعة بذاتها تسعى المؤسسات بتحويلها لسلع أو خدمات بهدف تحقيق الموارد المالية.

اقتصاد التعليم. برزت العديد من المفاهيم المتصلة بالاقتصاد التعليم كأحد فروع النظرية الاقتصادية خلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي Maureen Woodhall 1987، وذلك لتفسير أسباب النمو الاقتصادي أكثر من معدل النمو في عوامل الإنتاج التقليدية. أبرز تلك المفاهيم، مفهوم العامل الباقي Residual Factor في النمو الاقتصادي الذي تجسد فيما بعد في التطور التكنولوجي 1962 Denison[9]، كما برز مفهوم رأس المال البشري من خلال أعمال 1962 Schultz[10] الذي أثبت بأنه أحد مسوغات زيادة النمو الاقتصادي من غير العوامل الإنتاجية التقليدية، ومن ثم التأكيد على أهمية زيادة الاستثمار

8- Daniel Bell 1976, The Coming of Post-Industrial Society. pp 127, 348.

9- [1915-1995] أميركي، مفكر اقتصادي بارز ورائد في مجال قياس الناتج المحلي الإجمالي، ومؤسس مفهوم Growth Accounting.

10- [1902-1998] أميركي، أستاذ أكاديمي في الاقتصاد، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد نظير أبحاثه في تطوير الاقتصاد خاصة في مجال الاقتصاد الزراعي، كتب في مجالات عدة خاصة في مجال الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد التعليمي، الإستثمار في برأس المال البشري.

في التعليم كوسيلة لزيادة جودة الموارد البشرية، الأمر الذي كان له الأثر الفعال في تغلغل التعليم في الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والخدماتية، كذلك توظيفه لاستخدام التحليل الاقتصادي للتعرف على ما إذا كان توزيع الثروة يؤثر في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم من عدمه. وفي إثر ذلك تنوعت أساليب التعليم في الأنشطة الاقتصادية أبرزها التعلم بالممارسة Learning by Doing، التعلم أثناء الممارسة Learning while Doing، التعلم بالإستعمال Learning by Using، التعلم بالتجربة Learning by Experiencing، وغيرها من الأشكال التي تفاعلت معها المؤسسات عبر تغيير هياكلها الإنتاجية والثقافية والتنظيمية والسلوكية.

وصف التحولات الفكرية	موضوع التحولات
مجتمع ما بعد الصناعة	الخدمات
مجتمع المعلومات	التكنولوجيا والمعلومات
اقتصاد التعليم	المؤسسات المتعلمة
اقتصاد المعرفي	العنصر البشري

الجدول [34] وصف التحولات الفكرية وموضوعاته بمفهوم الاقتصاد المعرفي.

من المنظور الاقتصادي، يعد التعليم المصدر المحوري الذي يهيئ أفضل السبل لإنتاج الأصول المعرفية وتطوير المعرفة الفنية وتعزيز من بيئة الابتكار وتيسير الأعمال الاقتصادية، مما ينظر له بأنه المدخل الرئيس للاقتصاد المعرفي. وفي سياق آخر، يختلف التحليل الاقتصادي للتعليم عن التحليل الاقتصادي التقليدي لأسباب عدة أبرزها [1] صعوبة لدرجة الاستحالة وضع معيار منضبط ومحكم لقياس المعرفة المكتسبة [2] يرتبط التحليل الاقتصادي للتعليم بالتمويل العام كون الدولة تتحمل معظم تكاليفه [3] يرتبط الاقتصاد التعليمي في جوهره بتنمية الموارد البشرية وصقل رأس المال البشري والاستثمار من خلاله ومن ثم فإن الاقتصاد التعليمي لا يسعى بشكل مباشر لتعظيم الأرباح(11).

مناقشات حول الاقتصاد المعرفي. تظهر الأدبيات الإدارية والاقتصادية جملة من الانتقادات حول مفهوم الاقتصاد المعرفي وأحجية التحول نحوه. فمثلا Christopher May 2002 انتقد آراء Leadbeater1999 حول انسيابية تحول الأفراد نحو الاقتصاد المعرفي والاستجابة للمتغيرات بسلاسة، كما انتقد النظرة الضيقة لبعض

11- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، 2012.

الباحثين الذين يرون نجاح التحول نحو الاقتصاد المعرفي يتأتى عبر ممارسة أنشطة تحويل المعرفة لسلع وخدمات، وهذا النقد يتوافق مع دعوة Jessop 2000 للامتناع عن المبالغة في النظر للمعرفة باعتبارها سلعة حقيقية ومقومة بذاتها، كما طالب العديد من الباحثين بلجم جماح المؤسسات في مسعاها لتعظيم الأرباح وتحقيق الثروات من خلال الصناعات المعرفية، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على زعزعة القيم المجتمعية وتفريغها من محتواها الأخلاقي والمعرفي، وفي مخاطر أخرى متصلة، اتسعت دائرة الاحتكار المعرفي عبر المؤسسات العالمية والكبرى مقابل ضيق أفق الخيارات المتاحة للمجتمعات في الحصول على هذه المعارف التجارية إلا من خلال تلك المؤسسات المحتكرة. ويرى الكاتب بأن ممارسة الاحتكار تعدت حدود امتلاك المعرفة لتضم منتجي المعرفة بذاتهم عبر إبرام العقود لآجال طويلة، مما قد يولد في المستقبل «وفق وجهة نظر الكاتب» الموجة الثانية من العبودية وهي «العبودية الفكرية» Intellectual Slavery، التي بمقتضاها تنتقل ملكية نتاج وقدرات عقول المبدعين والمبتكرين بشكل وبآخر للملاك الجدد «المؤسسات»، فمعظم ما يبدعه المبتكر من أفكار ومبادرات في حقيقتها هي ملك المؤسسة وليس ملكه الخاص.

كذلك وسع كل من Sokol & Tomaney 2001 دائـرة النقاش من خلال الطعن في وجودية الاقتصاد المعرفي، معتبرين ذلك مجرد حراك داخلي للرأسمالية مدفوع بالنزعة المؤسسية لتحقيق الثروات باعتبارها المأمول الحقيقي من هذا التحول، فليس غاية المؤسسات هو إنتاج المعرفة بذاتها بل استخلاص المنافع الاقتصادية الكامنة فيها، وفي ظل هذا الاتجاه حولت هذه المؤسسات «المعرفة» من كونها غاية سامية لوسيلة رخيصة لتحقيق الأرباح.

كما أفـرزت العلاقة الثلاثية بين السياسة والثروة والمعرفة جملة من التناقضات والإنحرافات عن المبادئ والقيم ، فالنظرة الطوباوية لـ Leadbeater 2000 حول إمكانية الدول في توظيف الاقتصاد المعرفي على نحو يصلح ما أفسده الفكر الرأسمالي في المغالاة لاكتناز الثروات وتفاوتها بين المجتمعات الأمر الذي زاد من حدة اتساع الفجوة بين الدول والشعوب ماديا واجتماعيا وعلميا، قابلها شك من Ferreira 2001 الذي يرى بأنه من الصعوبة بمكان أن تنفك حالة خنوع السلطة السياسية للابتزاز الهيكلي للقوى الاقتصادية الكبرى، مما يجعلها غالبا في خدمة تلك القوى لتحقيق غاياتهم التوسعية على حساب القيم الإنسانية والعلمية، ومن ثم قد يكون الاقتصاد المعرفي أحد الروافد الدالة

الابتزاز الهيكلي Structural Blackmain: أحد المفاهيم الاقتصادية التي تفسر أسباب خنوع الدول أمام الشركات الكبرى نتيجة لهيمنتها ونفوذها، حيث تتدخل الدول مجبرة لانقاذها تحت ذريعة إنقاذ الاقتصاد الوطني.

على تكريس هذه المآرب بيد السياسيين، ويتجلى ذلك عبر إخضاع دول العالم الثالث الدخول في اتفاقيات سواء دولية أو ثنائية ظاهرها تنظيم حقوق الملكية الفكرية وبطانها استعباد الشعوب معرفيا وحرمانها من حق الإنتاج المعرفي، فتتحول تلك الدول أشبه بالأسواق التي تستوعب إنتاج الصناعات المعرفية للقوى الاقتصادية الكبرى.

وفي سياق متصل، انتقد جملة من الباحثين أبرزهم Strange 1994, Sokol & Tomaney 2001 تصوير سلوك العلاقة بين المعرفة والثروة ضمن إطار الاقتصاد المعرفي، باعتبارها علاقة متوالية أحادية تبدأ بتوليد المعرفة ثم تحويلها لسلع وخدمات لتحقيق الثروات، أي النظر للاقتصاد بأنه الاقتصاد المدفوع بالمعرفة ، حيث يرون أهمية إعادة النظر في سلوك العلاقة وتحولها من المتوالية الأحادية إلى الدائرة التبادلية المتصلة التي تبدأ بأحدهما لتوليد الآخر، وهذا الرأي يتفق مع الدراسة التي أعدها Jacob Schmookler(12) 1966 حول العلاقة بين التطور الاقتصادي والابتكار التكنولوجي، مستنتجا بأن معدل الابتكار يتأثر بحجم الطلب في الأسواق وفي نمو الاقتصاد ذاته، فكلما زاد معدل الابتكار زاد تطور الاقتصاد، وكلما نما الاقتصاد زادت وتيرة الابتكار. فالعلاقة بينهما هي علاقة تبادلية دائرية Mutual Circular وليست علاقة إحادية Unidirectional، فالمعرفة تنتج الثروة فتزدهر اقتصاديات الدول والمؤسسات والتي بدورها تدعم المراكز البحثية والعلمية ومؤسسات العلم لتوسيع دائرة الاكتشافات والابتكارات والإنتاج المعرفي.

مظاهر الاقتصاد المعرفي. يمكننا بإيجاز تحديد وجودية الاقتصاد المعرفي من عدمه على مستوى الدولة أو المؤسسة عبر رصد مجموعة من المظاهر الأساسية في هذا الحقل:

1. وجود أنظمة الابتكار التي تتكون من المؤسسات العلمية والتعليمية والقطاع الخاص.
2. تطوير مناهج المؤسسات التعليمية بما يتواكب ومفهوم الاقتصاد المعرفي.
3. التحول المحوري في موضوع الاستثمار من الأصول المادية الملموسة نحو الأصول المعرفية.
4. النظر للمعرفة بأنه سلعة قائمة بذاتها.

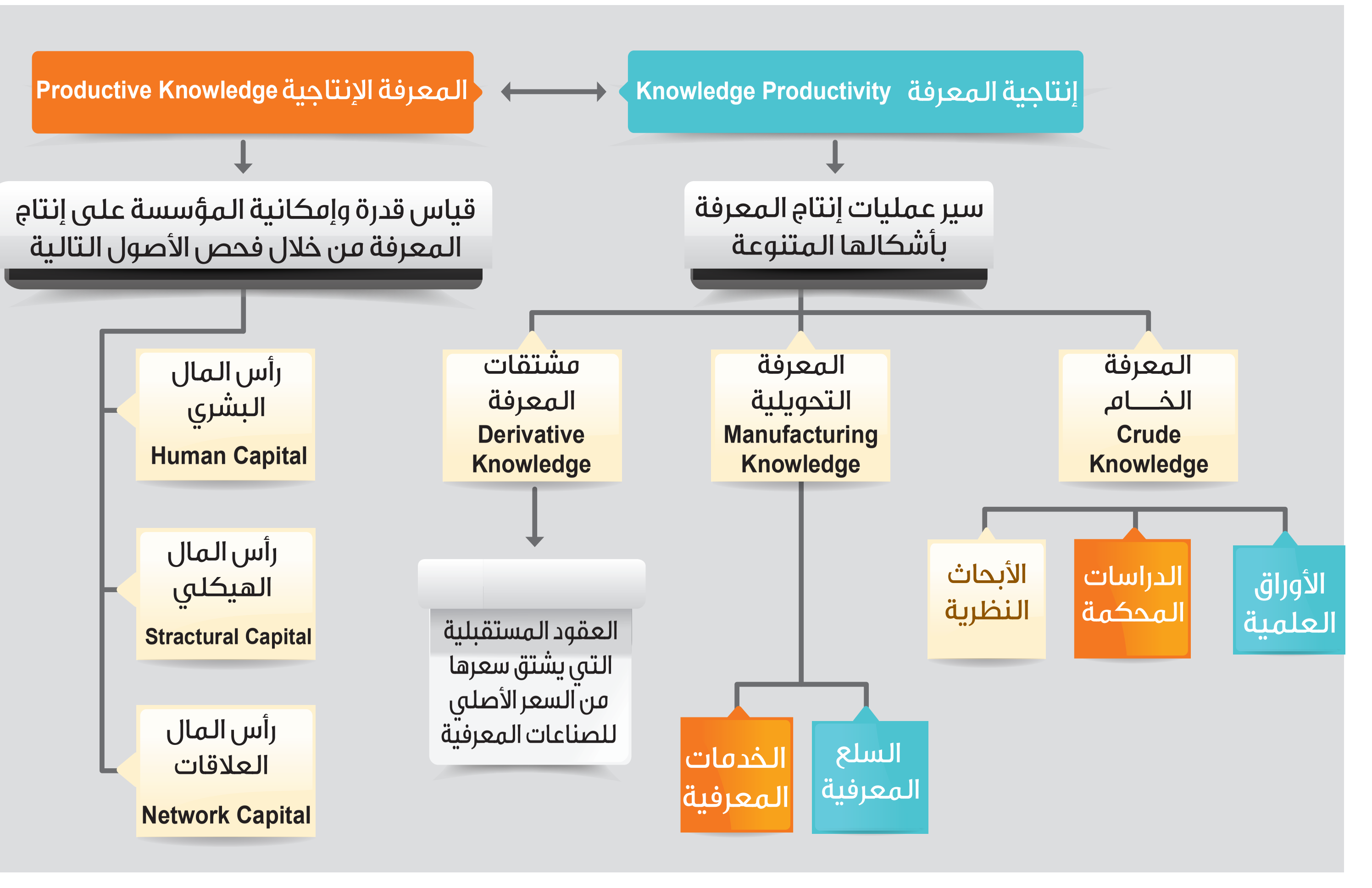
12-[1917-1967] أميركي، مفكر اقتصادي. يعد أول من برع إحصائيا في اكتشاف الأثر الاقتصادي للإبتكارات التكنولوجية في الصناعة. له عد كتب وأبحاث علمية بارزة في مجال الاقتصاد.

5. النزعة القيادية لعنصر المعرفة.
6. تعزيز مبدأ انتشار ثقافة نقل ومشاركة المعرفة وممارسة أنشطة التعليم المستمر والبحث والتطوير في المجتمع.
7. تحقيق عوائد اقتصادية أو مالية أو معنوية نتيجة لتوظيف وتجسيد المعرفة وتحويلها سلع وخدمات.
8. حضور فعال لعناصر الابتكار والتعليم المستدام والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الاتصال ضمن رسم الأطر السياسية والإستراتيجية والتشغيلية.
9. استحداث المهن المتعلقة بهذا الحقل أبرزها الرئيس التنفيذي للعمليات المعرفية مهندس المعرفة، خبير المعرفة، وموظفي المعرفة.
10. التأكيد على الدور المحوري للقطاع الخاص في بناء منظومة الاقتصاد المعرفي في الدولة.
11. تطبيق برامج إدارة المعرفة.

كفاءة وجودة مكونات الاقتصاد المعرفي. في الشكل [36] يشير إلى التكوين النسيجي للاقتصاد المعرفي والمكون من قطبين أساسيين هما المعرفة الانتاجية وانتاجية المعرفة اللذان يعدان المدخل الرئيس لفهم الجانب العملي والتطبيقي لأنشطة الإنتاج المعرفي ضمن إطار عمل المؤسسات سواء العامة أو الخاصة. والعلاقة بينهما علاقة متوالية وسببية لا يمكن البدء في دراسة أو تحليل إنتاجية المعرفة دون العمل على تعيين وقياس وتوطين المعرفة الإنتاجية التي تمتلكها تلك المؤسسات، لذا فمن المتعذر اتمام برامج الاقتصاد المعرفي في حال القفز على المرحلة الأولى وهي تعيين وقياس وتوطين المعرفة الانتاجية، والاكتفاء فقط بمحاكاة الرغبة في إنتاجية المعرفة سواء على هيئة المعرفة الخام، السلع المعرفية، أو المشتقات المعرفية.

معلومة: يقوم الكاتب حالياً بالتعاون مع فريق العمل بتنفيذ المشروع الوطني لتعيين وقياس وتوطين المعرفة الإنتاجية في المؤسسات العامة في دولة الكويت (دراسة حالة القطاع النفطي).
المشروع ينفذ بالتعاون بين مركز التميز في الإدارة التابع لكلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت و مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الجهة الممولة للمشروع.

لذا تعد مسألة قياس كفاءة وجودة الأصول المعرفية من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات في سياق رغبتها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي لصعوبة قياس الأصول المعرفية بذاتها، لذلك تلجأ بعض المؤسسات لقياس كفاءة وجودة الاقتصاد المعرفي من خلال العناصر التالية:



الشكل [36] يشير إلى التكوين النسيجي لمفهوم الاقتصاد المعرفي حسب تصور الكاتب.

1. **القدرة على** إنتاج ونشر وتخزين واستثمار المعرفة . [وهذا العنصر يجسد مفهوم المعرفة الإنتاجية Productive Knowldge، بخلاف مفهوم إنتاجية المعرفة Knowldge Productinity الذي يعكس مفهوم **سير عمليات** إنتاج المعرفة، ومن ثم قياس معدل الإنتاج بناء على عدة عوامل].
2. كثافة وجودة المعرفة المنتجة.
3. جودة وعدد موظفي المعرفة.
4. تنوع أشكال المعرفة المستخدمة في الدائرة الاقتصادية وحجم المخزون منها، ما بين المعرفة الخام Crude knowledge، المعرفة التحويلية Manufacturing knowledge، ومشتقات المعرفة Derivative knowledge.

الاقتصاد المعرفي والخدمات الإلكترونية. من الأهمية بمكان بيان اللبس والاعتقاد السائد لدى البعض والمتمثل بربط مفهوم اقتصاد المعرفة بالخدمات التكنولوجية والإلكترونية مثل التعليم الإلكتروني والبنوك الإلكترونية والحكومة الإلكترونية باعتبارها ممارسات تعكس فكر وجوهر أو حتى مظاهر الاقتصاد المعرفي، وهو استدلال غير دقيق واستنتاج غير منضبط، كون أن الأصل في الممارسات الإلكترونية هي تقديم الخدمات للجمهور بهدف تيسير الأعمال وحفظ الوقت واستثماره وتحقيق رضا الجمهور، ومواكبة التطور العالمي والبحث عن القيمة المضافة والجودة العالية، إلا أنها ممارسات لا تحقق بذاتها المفهوم الدقيق لإنتاج المعرفة ومن ثم تحقيق الثروة المادية ، بينما الاقتصاد المعرفي فهو قائم على مبدأ إنتاج المعرفة بهدف تحويلها لسلع وخدمات لتحقيق الثروة والمنافع الاقتصادية الأخرى. فعلى سبيل المثال تقدم الدول الخليجية العديد من الخدمات الإلكترونية سواء الحكومية أو الخاصة، فهل يمكننا القول بأنها دولا تمارس أنشطة الاقتصاد المعرفي؟ كما أن عنصر التكنولوجيا يعد ركيزة محورية ضمن مفهوم الخدمات الإلكترونية، بينما يعد عنصرا مساعدا ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

المبحث الثالث

الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي

الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي. من نافل القول وصف العلاقة بين مبادئ الاقتصاد المعرفي ومبادئ الاقتصاد الكلاسيكي بالناسخ والمنسوخ ضمن إطار العديد من الموضوعات، فالتغيرات التي أحدثها هذا الفكر غيرت ملامح البناء القاعدي للرأسمالية. فمن حيث ندرة الموارد، عرف Paul Samuelson(13) علم الاقتصاد بأنه «ذلك العلم الذي يدرس سلوك المجتمعات عبر استخدام مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين الناس». فالتعريف يشير إلى مبدأين أساسيين هما، أن جوهر الاقتصاد الكلاسيكي يقر بمبدأ [1] ندرة الموارد Scarcity [2] الاعتماد على كفاءة Efficiency إدارة تلك الموارد من أجل تحقيق غايتين هما توفير حاجات الناس ومتطلباتهم، وتحقيق الثروة. وعندما نتفحص الأطر المشتركة بين الاقتصاديين، نجد أنهما في مواءمة مع المبدأ الثاني والمتمثل بالكفاءة، بينما نجدهما في حالة من التضاد النسبي مع المبدأ الأول، كون جوهر الاقتصاد المعرفي يقر بمبدأ الوفرة، وأن المعرفة سلعة متطورة ومتجددة لا تنضب، بل تتوالد ذاتيا عبر تداولها في المجتمع، بينما الاقتصاد الكلاسيكي يقر كليا بحقيقة ندرة الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من هذا التضاد، إلا أن الاقتصاد المعرفي يمكن أن يتعرض للندرة المؤقتة في حال انخفاض [1] حجم الإنفاق المالي في تطوير المؤسسات العلمية والتعليمية والتطويرية [2] معدل الاستثمار في رأس المال البشري [3] إهمال الإنتاج المعرفي.

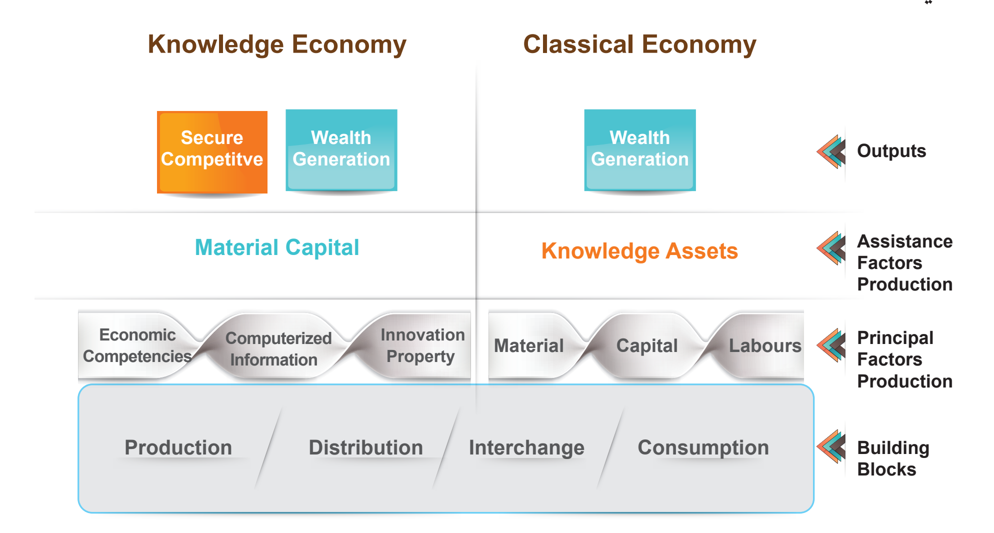
	الاقتصاد الكلاسيكي	الاقتصاد المعرفي
العنصر الإساسي للإنتاج	الموارد الطبيعية	المعرفة الإنتاجية
الجوهر	ندرة الموارد	وفرة المعرفة
الكفاءة البشرية	أساسية	أساسية

الجدول [35] أبرز الاختلافات بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي.

13- [1915 - 2009] أميركي، أستاذ أكاديمي اقتصادي اقتصادي في MIT أول رجل اقتصادي يحصل على جائزة نوبل في مجال Economic Sciences. أطلق عليه لقب Father of Modern Economics، له العديد من الإصدارات العلمية والكتب القيمة، أبرزها كتاب الاقتصاد مع زميلة William Nordhaus سنة 1948.

وفي ما يلي أبرز الاختلافات بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي.

العنصر القيادي في العملية الإنتاجية Leading Factor in Production. تنقسم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الكلاسيكي من حيث الأهمية إلى ثلاثة مراتب تنازلية، **المرتبة الأولى** ويعبر عنها بالعنصر القيادي المتمثلة بالموارد الطبيعية، ثم **المرتبة الثانية** التي تشير للعناصر الأساسية كرأس المال المالي والموارد البشرية، ثم **المرتبة الثالثة** وهي العوامل المساعدة والمتجسدة في صورة المعرفة الفنية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والثقافة المؤسسية والسلوك الإنتاجي. في المقابل، نجد أن العنصر القيادي في الاقتصاد المعرفي يتمثل في المعرفة التي تقود العملية الإنتاجية، بينما المرتبة الثانية تشمل على رأس المال المالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأخيرا العوامل المساعدة في صورة الجهد البدني للموارد البشرية.



الشكل [37] يوضح وجودية العنصر القيادي بين مفهومي الاقتصاد المعرفي التقليدي والاقتصاد الكلاسيكي.

وعندما نشير للاقتصاد المعرفي فإننا لا نعني بذلك زيادة جرعة المعرفة المستخدمة في الإنتاج، بل هو مفهوم يعبر عن تطور للثقافة الفكرية والعلمية التي منحت المعرفة الصفة السيادية المهيمنة على كافة أعمال المؤسسة كونها سلعة بذاتها تتمحور حولها العملية الإنتاجية بأكملها بهدف تحقيق الثروات.

ندرة الموارد Scarcity. تعد مسألة الإقرار بندرة الموارد الاقتصادية جوهر علم الاقتصاد

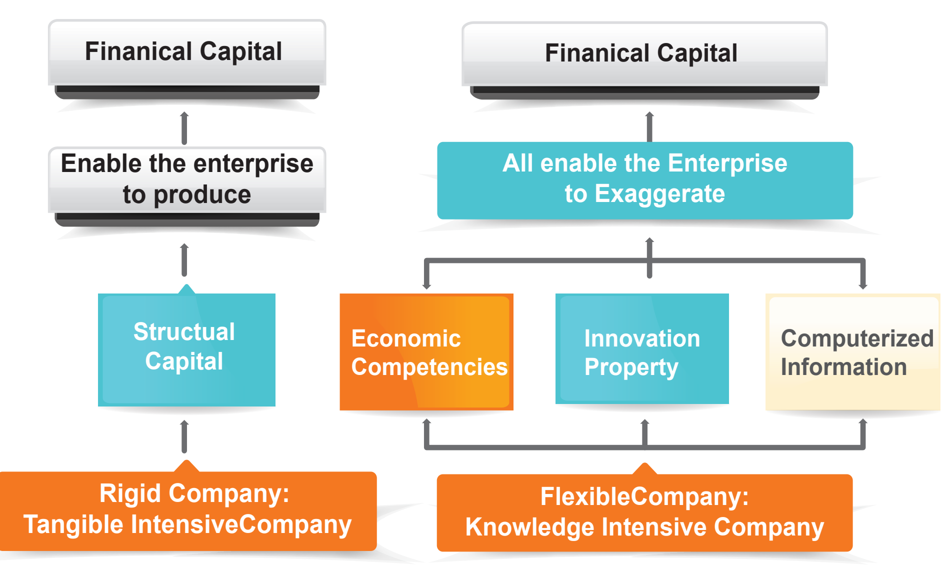
الكلاسيكي، الذي ينص على دراسة إمكانية المجتمعات من حيث قدرتها في استخدام مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة يتم توزيعها في الأسواق. فالفكرة الأساسية في علم الاقتصاد تكمن في أمرين، أولهما في حال تم إنتاج كميات غير محدودة من كل سلعة ثم بلوغ المستهلكين لمرحلة التشبع التام فلن يكون هناك سلع نادرة، بمعنى آخر لن تكون هناك سلع اقتصادية Economic Commodities، مما ستفقد السلع تباعا لقيمتها ولن يكون هناك صلة بين الأسواق والأسعار ومن ثم لن يكون هناك علم الاقتصاد. أما الأمر الآخر فيكمن في مسألة أهمية كفاءة إنتاج السلع على نحو يحقق منافع اقتصادية وتدفقا للأرباح. فعبر مسألة ندرة الموارد وكفاءة استخدام هذه الموارد يتشكل علم الاقتصاد. فالناظر للنسيج الكلاسيكي يجد أن مكوناته لا تتناغم جزئيا مع نسيج الاقتصاد المعرفي القائم على الموارد المعرفية وهي موارد تتسم بالوفرة والديمومة والتجدد والمضاعفة بالاستخدام والتوظيف والاستهلاك من خلال نشرها أو نقلها أو تحويلها لطرف آخر.

قانون الغلة المتناقصة Law of Diminishing Returns. انبثق هذا القانون من العلاقة العكسية بين حجم الموارد الطبيعية المتناقص مقابل التطور اللامحدود لحاجات الناس ورغباتهم، حيث ينص القانون بأننا «نحصل على ناتج إضافي يتناقص باستمرار مقابل كل وحدة إضافية من المدخلات»، وبعبارة أخرى ينحني مؤشر الإنتاج الحدي[14] Marginal Product للأسفل لكل وحدة مضافة من نفس المدخلات مع ثبات المدخلات الأخرى، ويرتبط بهذا القانون المفهوم الاقتصادي المنفعة الحدية Uutility Marginal الذي يفسر سلوك المستهلكين في اختيار الموارد والسلع، حيث تتراجع المنفعة الحدية كلما تكرر استهلاك الفرد لسلعة ما فتسجل معدل نمو أبطأ مع مرور الوقت. ونظرا لطبيعة الوفرة في الاقتصاد المعرفي فإن المنفعة في الاقتصاد المعرفي هي منفعة متزايدة Increasing Returns كون التكلفة الأولية لأي مشروع ثابتة ومعلومة، بينما التكلفة الثانية تمثل تكلفة استنساخه على قرص مدمج CD الذي لا يكلف سوى قيمة القرص، بمعنى آخر أن التكلفة الحدية لإعادة إنتاج النسخ تتلاشى تدريجيا حتى تكاد تلامس القيمة الصفرية، وهي خاصية همشت لحد كبير مفهوم الحجم الأمثل للإنتاج Production Optimization في الاقتصاد الكلاسيكي، فأصبح بالإمكان إنتاج أي حجم لاحق على النسخة الأولى من

14- يقصد به الإنتاج الإضافي أو الناتج الذي تضيفه أحد عناصر المدخلات مع ثبات المدخلات الأخرى، علما بأن لفظة حدي تشير من الناحية الاقتصادية لمعنى الإضافة.

السلعة المعرفية، إلا أن الجانب السلبي في هذه الخاصية تتمثل في تكريس ظاهرة الاحتكار نتيجة لتدني التكلفة الثابتة وهذا ما يفسر تفرد وتحكم القلة Oligopolists من المؤسسات في مضمار الصناعات المعرفية.

مفهوم الابتكار Innovation. يعتمد الاقتصاد الكلاسيكي على أسلوب Linear Model of Innovation لتفعيل الابتكار وتطويره، فالابتكار ينظر له بأنه عبارة عن سلسلة من الأنشطة المتعاقبة والثابتة مثل الأبحاث العلمية والتحديث في مراحل الإنتاج، ولكونه Linear فإن الابتكار في الأغلب يفتقر لخاصية تكوين التغذية الاسترجاعية Feedback. لذلك تتصف المؤسسات التجارية في إطار الفكر الكلاسيكي بأنها مؤسسات جامدة Rigid Enterprises، بينما في الاقتصاد المعرفي فإن الأنموذج المطبق هو Chain-Link Model of Innovation الذي يدفع المؤسسات لتكون أكثر مرونة Flexible وتكيف وتواصل مع البيئة الداخلية والخارجية بشكل تبادلي، فمسألة الابتكار أشبه بالوعاء الذي يصب فيه نتاج مخرجات الأشخاص والمؤسسات بأطيافها المتنوعة، مما يعطي هذا الأنموذج أفضلية للمؤسسات بالتحكم بمسألة توزيع المخاطر والتكاليف المتعلقة بعملية الابتكار، فينعكس مباشرة في تطور ونمو المؤسسة وتنويع مصادر دخلها.



الشكل [38] يقارن بين مدخلات ومخرجات المؤسسات الجامدة والمؤسسات المرنة.

مفهوم القيمة Value. تتطابق مكونات مفهوم القيمة للسلع في كل من الاقتصاد

الكلاسيكي والاقتصاد المعرفي من حيث القيم الاستعمالية والتبادلية، إلا أن الاقتصاد المعرفي يزيد على الكلاسيكي بالقيمة الرمزية كقيمة العلم والثقافة الداعمة للمعرفة وهي قيم من الصعب قياسها بدقة وتحديد العائد عليها. وفي المقابل، نجد بأن قيم الأصول المادية تتسم بخاصية الثبات النسبي وهي ميزة غير متوفرة ضمن الأصول المعرفية التي تفقد قيمتها بمرور الزمن لخضوعها لقانون الإزاحة السعرية الذي ينص على أن «السلعة تفقد قيمتها حالما تظهر سلعة متطورة كليا أو جزئيا»، فالسلعة المعرفية المطورة أو الجديدة غالبا ما تزيح السلعة القديمة. لذلك تعتبر الأصول المعرفية من الأصول الاستثمارية القصيرة ذات العائد المرتفع التي إما أن تفقد قيمتها كليا بالإزاحة أو جزئيا بالاستبدال والتطوير، وهذا يفسر سلوك منتجي السلع المعرفية في المبالغة في القيمة السعرية للسلع عند ظهورها للمرة الأولى على نحو لا يتناسب مع كلفة إنتاجها الحقيقية.

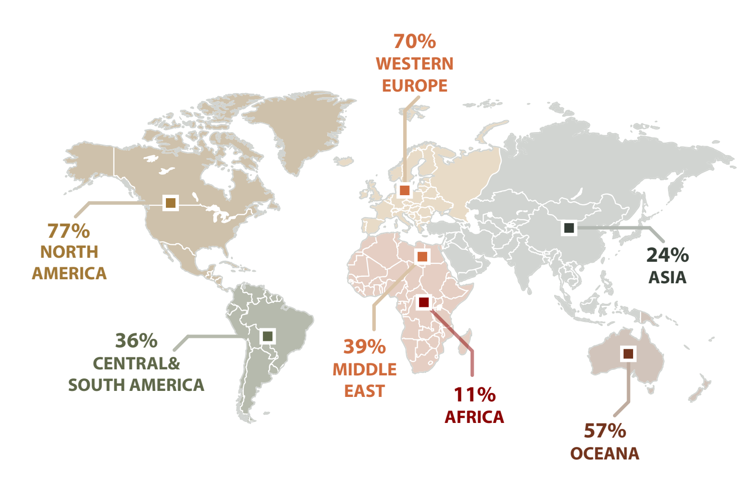
الأسواق Markets. السوق هو المكان الوجودي والآلية التفاعلية الذي يجتمع فيه الأفراد بشكل مادي بغية تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وفيه يتم تحديد الأسعار، كما تعد الأسواق حلقة مفصلية في مفهوم الاقتصاد كونها:

1. الموجه الرئيس والحقيقي للنشاط الاقتصادي.
2. يمثل مجموع طلب المستهلكين المحتملين لسلعة معينة أو خدمة.
3. آلية لتنسيق احتياجات وأنشطة الأفراد والمؤسسات خلال نظام الأسعار وعبر التفاعل بين العرض والطلب.
4. المكان المنطقي لتخصيص الموارد الطبيعية ودالة للمجتمعات لتحقيق الرفاهية.
5. آلية لحل مشاكل الإنتاج والتوزيع والتسعير والاستهلاك.
6. وعاء للتجمع المالي والاستثماري والتمويل.

والأسواق ضمن الاقتصاد الكلاسيكي، تعتمد غالبا على الوجود المادي بين المتعاملين لإبرام الصفقات واقتناء الحاجيات، فالأصل في الأسواق الكلاسيكية التقيد بعنصري الزمان والمكان، ويغلب عليه اتباع الطرق الاتصال التقليدية، إلا أن هذه الوجودية أمر ثانوي في الاقتصاد المعرفي الذي غالبا ما يعتمد على شبكات التواصل الافتراضية لممارسة الأنشطة الاقتصادية بما فيها الأسواق. وكون أن هذا العصر يتسم بتسارع وتيرة الإنتاج المعرفي، فهو اقتصاد حركي فائق السرعة يخترق حاجز الزمان والمكان بواسطة

التجارة الإلكترونية، وعبر الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الأجهزة الذكية.

فعلى سبيل المثال سجلت احصائيات التجارة الإلكترونية خلال 2013 في الأسواق الأمـيـركـيـة بين المؤسسات التجارية 559 بليون دولار B2B، بـيـنـما بلغت 252 بليون دولار[15] B2C.



الشكل [39] الخريطة التوزيعية لحجم الاستثمار عبر الإنترنت خلال 2012.

وفــي ضــوء مـفـهوم الأســواق الإلــكــترونــيــة، تــوســعــت دائــرة حــق الاســتــفــادة مــن الــســلــعــة في الطريقة التقليدية والتي غالبا ما تأخذ شكل نقل الملكية من المالك للبائع، نحو جملة من العلاقات التي شكلت إطارا مفاهيميا حولت مالك السلع من صفة البائع إلى صفة المزود للخدمات والسلع، حيث يعمد المزود لمنح المستهلكين ضمن علاقة شبكية يعقد من خلالها الصفقات القائمة على مبدأ التحالفات الإستراتيجية مجموعة من الخيارات أبرزها [1] المقايضة [2] حق الاستخدام والاستئجار [3] النفاذ والدخول للملكية مقابل تحصيل الرسوم أو الدخول في عقود العضوية مقابل مبالغ مالية محددة. وغالبا ما تتم هذه الاتفاقيات في الأسواق الإلكترونية. فالاقتصاد المعرفي يتمتع بخاصية الوجودية الثنائية للأسواق، فبجانب الأسواق التقليدية القائمة على التواصل المادي البشري وهي أسواق لا غنى عنها، إلا أن دورها يتضاءل أمام الأسواق الإلكترونية والتسويق، وهي خاصية طارئة على مفهوم الاقتصاد الكلاسيكي القائم على مفهوم الأسواق التقليدية.

15- Sources: Forrester, Goldman Sachs, IMRG, eMarketer.

الإدارة عن بعد. منذ أواخر القرن العشرين والمجتمع الاقتصادي يواجهة تحديات وفرص اقتصادية لا يمكن التنبؤ بها، فالتطورات المتلاحقة ضمن البيئة التشغيلية خاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والثورة المتنامية في تطبيقات برامج الحواسيب الإلكترونية ساعدت على تخزين وتسويق واستهلاك واستثمار المعرفة، وفي المقابل أدى انتشار ثقافة التجارة الإلكترونية B2B وماصاحبها من الأعمال التجارية الإلكترونية E-commerceخاصة في مجال الخدمات المصرفية إلى تطوير مفهوم الأعمال التجارية والخدمات اللوجستية وما ارتبط بها من أعمال مساندة، الأمر الذي أدخل العالم مرحلة تتسم بالسرعة والعمل عن بعد، فالإدارة عن بعد تعد من سمات الاقتصاد المعرفي أكثر من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يعمل غالبا ضمن الإطار التقليدي لمفهوم الإدارة

علاقة بين الطلب والعرض. من المسلم به في الاقتصاد الكلاسيكي أن الطلب غالبا ما يحدد حجم العرض كون حاجات المجتمع أكبر من أن تقوم المؤسسات في توفيرها. أما في الاقتصاد المعرفي، فإن العرض هو الذي يقود سلوك الطلب ويحدثه، وهذا يعني أن قدرات المجتمع الإنتاجية قد تتجاوز حاجاته الفعلية، ويتجسد ذلك بحجم الإنتاج الهائل في كافة القطاعات التكنولوجية والطبية والعلمية الذي يقابله طلب متنامي من المستهلكين، إلا أن العنصر الحاسم في ذلك تفرد وتميز السلع المعرفية بالجودة والفاعلية التي تتلمس حاجات المستهلكين بشكل مباشر.

النشاط الاحتكاري. تعد البيئة الاحتكارية من أبرز الشواهد الدالة على الاختلاف بين الاقتصاديين. ففي الاقتصاد الكلاسيكي تتسم البيئة الاحتكارية بطبيعة نسبية لخضوعها لقانون العوائد المتناقصة الذي يحد بشكل كبير قدرة المؤسسات على خلق التوازن الدائم بين زيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض الإيرادات، أما في الاقتصاد المعرفي الذي يتمتع بخاصية قانون العوائد المتنامية تزداد معه حدة الرغبة الاحتكارية وهيمنة شريحة المحتكرين القلة Oligopoly في القطاعات التشغيلية. فالمحددات الدالة على نمو هذه الشريحة تنبثق لحد كبير عبر كل أو بعض العناصر التالية [1] القدرة العالية في إنتاج الصناعات المعرفية [2] الاستغلال الأمثل لعنصر الوقت من حيث سرعة في الإنتاج والطرح في الأسواق [3] اللجوء لأساليب الاستحواذات والاندماجات بين المؤسسات مما ينشئ بونا شاسعا بين المؤسسات سواء على صعيد القدرات التنافسية أوالمالية أواللوجتسية أوالفنية.

وهذا يعطي تفسيرا واضحا سبب هيمنة قلة من مزودي خدمات الهواتف المتنقلة ذات الرسملة العالية والقدرة الابتكارية على قطاع الاتصالات، ففي الربع الأول لعام 2011 حققت Apple زيادة في المبيعات بنسبة 114 % مقابل منافسها التقليدي Samsung التي استطاعت أن تغير من قواعد المنافسة والاحتكار بعد إصدار نسختها المطورة Samsung galaxy S2 حسب ما هو مبين في الجدول [36] والشكل البياني [40].

ترتيب أكبر مزودي الخدمات الهواتف المتنقلة [2012] الوحدات بالمليون					
المزود	2012		2011		نسبة التغيير %
	حجم الشحن بالوحدة	الحصة السوقية النسبة	حجم الشحن بالوحدة	الحصة السوقية النسبة	
Samsung	215.8	39.9	94.2	19.0	129.1
Apple	136.8	25.1	93.1	18.8	46.9
Nokia	35.1	6.4	77.3	15.6	-54.6
HTC	32.5	6.0	43.6	8.8	-25.2
others	92.4	16.9	136.0	27.5	32.1

الجدول [36] يبين ترتيب أكبر مزودين خدمات الهواتف المتنقلة خلال 2012.

Source: IDC Worldwide Mobile Phone Tracker , Jan. 2013

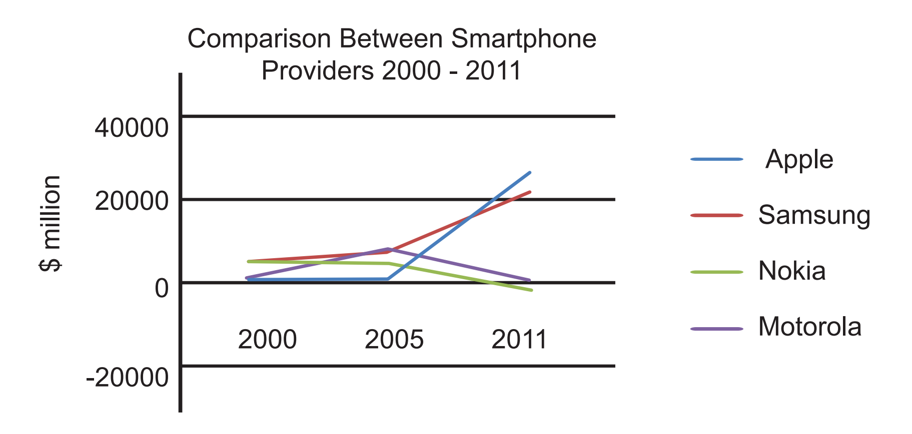
وفي قطاع المستحضرات الطبية والجمالية، بلغت إجمالي المبيعات خلال 2012 لأفضل خمسين مؤسسة عالمية 765.79 بليون دولار أميركي، حيث استحوذت أكبر خمس مؤسسات في هذا القطاع على 42% من إجمالي المبيعات، وهي نسبة تعكس في مضمومها النفوذ المعرفي والقوة المالية اللتين مهدا بسط الهيمنة.

اسم المؤسسة	الدولة	إجمالي المبيعات [بليون دولار]
Johnson & Johnson	USA	67.22
Pflzer	USA	58.99
Novartls	Switzerland	57.56
Sanofi	France	47.41
Merck & Co	USA	47.27
GlaxoSmithKline	UK	42.98

الجدول [37] يشير إلى حجم مبيعات أكبر المؤسسات الابتكارية.

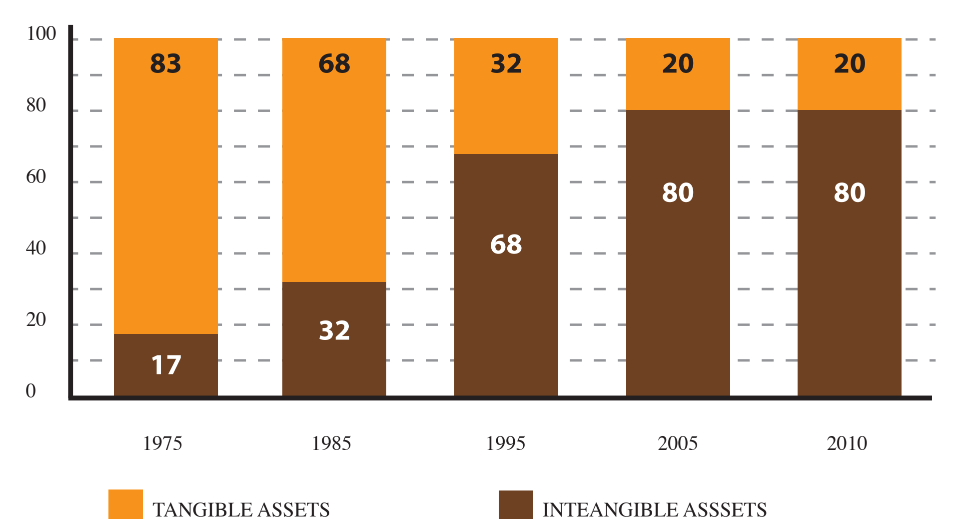
Source: Cuurent Partnering , Big Pharma , 2013.

ويقاس هذا الأمر على باقي القطاعات التجارية، مثل تكنولوجيا الحيوية وبرامج الكمبيوتر والمعدات الطبية والصحية والمحركات والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والبرامج التعليمية، وأي قطاع آخر يكون لعنصر المعرفة الدور البارز في تطوير القدرات التنافسية وتحقيق العوائد المالية.



الشكل [40] مقارنة بين إيرادات أكبر مزودي خدمات الهواتف المتنقلة خلال الفترة من 2000 – 2011.

طبيعة الأصول Nature of Assets. يتسم الاقتصاد الكلاسيكي بصفة السلوك التجميعي القائم على تجميع الأصول المادية الملموسة باختلاف أنواعها وتفرعاتها، وهي أصول قابلة للقياس والتقويم والقدرة على احتساب نسب الاستهلاك والعمر الافتراضي لها والمخاطر المتصلة بها، مما سهل تمييز الأصول السامة من الأصول المدرة. أما في الاقتصاد المعرفي فالأمر مختلف لحد ما، فالأصول المادية تأتي في المرتبة الثانية بعد الأصول المعرفية من حيث الأهمية والقيمة المادية خاصة في المؤسسات العامة في القطاعات التي تعتمد لحد كبير على الأبحاث والاختراع والتطوير والابتكار. فالمؤشرات العالمية مثل The Ocean Tomo 300 تعكس في مضمونها التحول الفكري للمؤسسات من حيث الميل للاحتفاظ بالأصول المادية أمام الأصول المعرفية خاصة في القطاعات القائمة على الإنتاج المعرفي، ويتضح ذلك من خلال الشكل [41] الذي يظهر تنامي معدلات القيمة السوقية للأصول المعرفية خلال الفترة من 1975 – 2010 بما يقارب 63% مقابل انحسار مماثل للقيمة السوقية للأصول المادية خلال الفترة نفسها.



الشكل [41] يظهر تطور معدلات القيمة السوقية للأصول المعرفية خلال الفترة 1975 - 2010.

بينما يوضح الجدول التالي حجم الأصول المعرفية لبعض المؤسسات التجارية العالمية في قطاعات تشغيلية متنوعة [القيمة: المليون دولار، المصدر: التقارير السنوية للمؤسسات لعام 2011].

المؤسسات	إجمالي الأصول [المليون دولار]
BP	902,35
General Motor	37,754
Roche	8,933
IBM	8,287
Apple	4,432
Samsung	2,909
Pflizer	872

الجدول [38] يبين حجم الأصول المعرفية لأبرز المؤسسات العالمية خلال 2011.

فلم تعد الثروة تتجسد فقط بما تملكه المؤسسات أو الدول من أصولا مادية ملموسة، بل توسعت دائرة الثروة لتشمل وبقوة الأصول المعرفية، الأمر الذي يسترعي إنشاء الأسواق المعرفية Knowledge Markets لتنظيم تدفق المعارف بصورها المختلفة من الدول/ المؤسسات المنتجة للمعرفة والتي لديها فائض في المعرفة نحو الدول/ المؤسسات التي

تبحث عن المعرفة لتطوير قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتأمين مخزونها المعرفي.

تطور ريادة الأعمال Development of Enterpreneurship. أبرز المؤشرات الدالة على نضوج ريادة الأعمال في الدول حسب تقدير برنامج القدرة التنافسية يتمثل في تطور عمليات الإنتاج ودرجة تكامل الصناعات وجودة الموردين وما يتصل بنطاق التسويق، وهذه المؤشرات تعتمد كليا على عاملين أساسيين يعدان من أبرز سمات المؤسسات المعرفية هي [1] مرونة الهيكل التنظيمي الذي يدعم مراكز تفويض السلطة وتعزيز الثقة باتخاذ القرارات بمرونة عالية [2] تطور البيئة التشغيلية المؤهلة القادرة على التكيف مع المتغيرات والتطورات العالمية، خاصة في ظل تنامي التكنولوجيا وبرامج الاختراعات والابتكارات التي باتت تولد ضغوطا كبيرة وتحديات كثيرة أمام المؤسسات والتي انقسمت من حيث حجم التحديات التي تواجهها إلى ثلاث مراتب **المرتبة الأولى**، تمثل غالبية المؤسسات التقليدية التي تتصف بالجمود والعجز في مواكبة المتغيرات والتطورات وذلك لأسباب مالية أو فنية أو سوقية، مما يكون مآلها إما الاكتفاء بتقديم الخدمات التقليدية أو شبه التقليدية ضمن نطاق جغرافي محدود أو الخروج من دائرة السوق بعد فترة من الزمن **المرتبة الثانية**، تمثل المؤسسات الابتكارية والتطويرية التي تعتمد على عملية الإنتاج المعرفي لقيادة الأسواق العالمية والأقليمية عبر تبني السياسات التي تعزز من المواءمة بين التطور التكنولوجي والتطور المؤسسي، مما يضمن لها قدرة تنافسية وزيادة في الحصة السوقية وتحقيق العوائد المالية والمعنوية. ونظرا للتكلفة العالية في تجهيز البيئة التشغيلية وما يتصل بعمليات الإنتاج المعرفي، فإن عدد المؤسسات الدارجة ضمن هذه المرتبة محدود **المرتبة الثالثة**، تشمل غالبية المؤسسات التي تجاوزت هذه التحديات إما بالدمج Merger أو الاستحواذ Acquisition أو عبر بناء تحالفات إستراتيجية Strategic Alliance مع الآخرين لضمان البقاء في دائرة المنافسة. وقد تنوعت أساليب ومسوغات الدمج والاستحواذ أو ما يسمى Merger Mania [16]، مدفوعة بجملة من المسوغات أبرزها:

1. صعوبة التفرد لفترات طويلة في الإنتاج والتسويق خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.
2. الرغبة في الدخول لأسواق جديدة أو التحكم في الأسواق الأقليمية وزيادة الحصة السوقية.

16- Merger and acquisition activity within a certain industry.

3. الرغبة في استحداث أسواق جديدة أو استهداف شرائح جديدة من المستهلكين والعملاء.
4. الميل لاحتكار قطاع تشغيلي بذاته عبر الاستحواذ على المنصات المعرفية الكامنة في المؤسسات التشغيلية.
5. الرغبة في زيادة العوائد المالية.
6. الرغبة في التغلب على المشاكل الفنية والإنتاجية والمالية والمعرفية.

ووفق إحصائيات [17] Thomson Reuters فإن حجم M&A في النصف الأول من 2010 تجاوز التريليون دولار بزيادة 9.4% لنفس الفترة من 2009 ، بينما بلغ إجمالي عدد الصفقات أكثر من 19000 صفقة ما بين استحواذ ودمج تركزت في قطاعات الطاقة وإنتاج البترول والمال والاتصالات، وتعد أكبر صفقة استحواذ تمت في قطاع الاتصالات من خلال شراء Mexico's American Movil لصالح Carso Global Telecom بقيمة إجمالية بلغت 27.5 b$ ، أما على مستوى التحالفات، فأشارت الإحصائيات Reuters لأبرز التحالفات الإستراتيجية المسجلة رسميا في قطاع صناعة المركبات بين Toyota Motors Inc. and Fuji Heavy Industries، كذلك بين Chrysler and Nissan وبين AT&T and Apple في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، وفي قطاع الخدمات الصحية والطبية Johnson & Johnson and Merck، وغالبا تكون المفاضلة في تحديد الشريك إما لأسباب مالية أو سياسية أوفنية أو قدرات معرفية وتكنولوجية يسعى الطرف المستحوذ الحصول عليها. وفيما يلي جدول يبين فيه أبرز عمليات M&A في 2012.

السلع Commodities. السلع هي الدالة التقليدية السائدة في المؤسسات لتحقيق الأرباح، وغالبا ما يرافق هذه السلع في المؤسسات التقليدية بعض العروض الترويجية مثل الكفالات والضمانات وهي غالبا ما تكون بصفة مجانية بوصفها حافزا لاستقطاب العملاء، إلا أن هذه النمطية تكاد تكون محدودة الاستعمال ضمن المؤسسات المعرفية أو الخدماتية والتي لا تعول على تحقيق الربحية بهذه الكيفية، بل تعتمد على إقامة علاقات تجارية طويلة الأمد ضمن ما يسمى بظاهرة تأثير الشبكة Network Effect[18] التي تقوم

17- Thomson Reuters Mergers and Acquisitions Review, 2009 and 2010.

18- تعرف كذلك بـ Network Externality وهي عبارة عن الزيادة المتوقعة في قيمة السلع أو الخدمات نتيجة لزيادة عدد العملاء المستهلكين. تمتلك الظاهرة قيماً اقتصادية أبرزها قيمة الاكتفاء الذاتي Autarky Value والقيمة الشبكية Network Value. ويبرز تأثير الشبكة الإيجابي بزيادة عدد المستخدمين فيزداد التفاعل بينهما. وأبرز مثال للتأثير الشبكي هو موقع

المؤسسات من خلالها بعرض سلعها غالبا في بشكل مجاني أو شبه مجاني بهدف جذب العملاء للدخول في علاقات الخدمة الطويلة مقابل رسوما مالية، وغالبا ما تتجسد هذه العلاقة الشبكية في قطاع المعلومات والاتصالات، حيث يقدم مزودو خدمة الاتصالات أجهزة الهاتف النقال مجانا للعملاء مقابل الدخول في عقد سنوي يتضمن مجموعة من الخدمات نظير رسوم مالية معلومة، فكلما كبر حجم الشبكة زادت فاعليتها وتأثيرها، الأمر الذي يزيد من فرص استقطاب أفضل الفرص الاستثمارية لزيادة رسملتها إما عبر الاندماج والاستحواذ أو الاستثمار المباشر.

	Target (% Sought / Acquired)	Target Nation	Rank value US $m	Acquiror Name	Target Maco	Industry
1	**Abbott Laboratories-Research (100%)**	USA	66 , 416.8	Shareholders	Healthcare	Pharmaceuticals
2	**Xstrata PLC (65.9%)**	Swiss	45 , 803.1	Glencore International PLC	Materials	Metals & Mining
3	**Kraft Foods Inc-N Amer Grocery (100%)**	USA	36 , 088.7	Shareholders	Consumer Staples	Food & Beverage
4	**TNK-BP Ltd (50%)**	Russian	28 , 000.0	NK Rosneft	Energy and Power	Oil & Gas
5	**TNK-BP Ltd (50%)**	Russian	26 , 469.2	NK Rosneft	Energy and Power	Oil & Gas

الجدول [39] يوضح أبرز صفقات الاستحواذ خلال 2012 .
Source: Thomson Reuters Mergers and Acquisitions Review 2012.

ومن حيث طول تداول السلع في الأسواق، تتصف السلع التقليدية بخاصية طول بقاؤها في الأسواق أكثر من السلع المعرفية، فمتوسط عمر السلعة التقليدية يتراوح عادة

ويكيبيديا Wikipedia والمواقع الاجتماعية الأخرى مثل Facebook , Twitter , Whatsapp .

ما بين 5 - 7 سنوات مقابل سنتين للسلع المعرفية. ففي النمط التقليدي، عندما تصل السلع مرحلة النضج والتشبع تتراجع مبيعات السلع تباعا حتى تخرج من السوق نتيجة لوجود سلع أفضل منها إما بسبب التطور التكنولوجي أو لعوامل تتعلق باختلاف الأذواق وسلوك المستهلكين والمنفعة، بينما السلع المعرفية التي تتصف بسرعة الخروج من الأسواق فرضت على المؤسسات الخيار الإستراتيجي المتمثل في الاستثمار في السلع والخدمات التي تحقق أعلى عائد في أقصر زمن دون الدخول في ملكية ذات أمد طويل نتيجة لسرعة التقادم الزمني للسلع المعرفية Aging Products الأمر الذي فرض تحديا كبيرا أمام تلك المؤسسات في قدرتها على الاستمرار والتنافس عبر التطوير المستمر للسلع والخدمات كما هو موضح في الشكل [42] .



الشكل [42] المخطط الزمني للإنتاج المعرفي

كما يعتبر عنصر الوقت بالنسبة للمؤسسات المعرفية من أهم العناصر الحاسمة خاصة في تسويق السلع والخدمات لضمان تحقيق أقصى درجات المنافع والتنافس، ونتيجة

للتطورات التكنولوجية والاتصالات، باتت العديد من هذه المؤسسات تعتمد في إنجاز أعمالها على الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى، وقد ساعدت هذه السرعة الفائقة كسر حاجزي الزمان والمكان، فأصبح من الممكن إنشاء مؤسسات وأسواق إلكترونية تقدم كافة الخدمات التجارية على مدار الساعة وفي كل أنحاء العالم، حتى بات من الألفاظ المتصلة بالاقتصاد المعرفي اقتصاد السرعة والذي حل محل اقتصاد الحجم كما في الاقتصاد الكلاسيكي. وهذه السرعة في النفاذ تعد من العوامل المسببة في قصر دورة حياة السلع أو الخدمات،ونتيجة لقصر دورة حياة السلع طرأت العديد من التغيرات طالت العديد من الجوانب أبرزها:

1. التناقص السريع لاهتمام المستهلكين بالسلع والخدمات في ظل تدفق عشرات السلع والخدمات يوميا للأسواق سواء الجديدة كليا أو المطورة.
2. ضيق فترة اقتناء وتجربة وتقييم السلع أو الخدمات.
3. تضاؤل رغبة المستهلكين والمستثمرين حول فكرة الملكية الصرفة بالمفهوم التقليدي لسرعة تداول السلع وتطورها وخروجها من الأسواق.

ومن حيث محتوى السلعة، نجد أن سلوك السلع والخدمات كما لدى المؤسسات التقليدية تحتوي على خدمات مباشرة أو سلع ملموسة تؤدي أغراضا محددة وتلبي احتياجات العملاء بشكل مباشر ، بينما في الاقتصاد المعرفي فإن الوضع مختلف، حيث تتيح المؤسسات العملاء فرصة الاستفادة من عدة خدمات في السلعة الواحدة، وهذا نجده جليا في قطاع المستحضرات الطبية والتكنولوجية والاتصالات. فغرس المعرفة في السلع والخدمات وسع الآفاق أمام المؤسسات للتحول من التجسيد المادي لمحتوى السلع والخدمات نحو التجسيد الذهني مما اكسب السلع والخدمات ميزة تنافسية عالية.

المبحث الرابع
منظومة الاقتصاد المعرفي

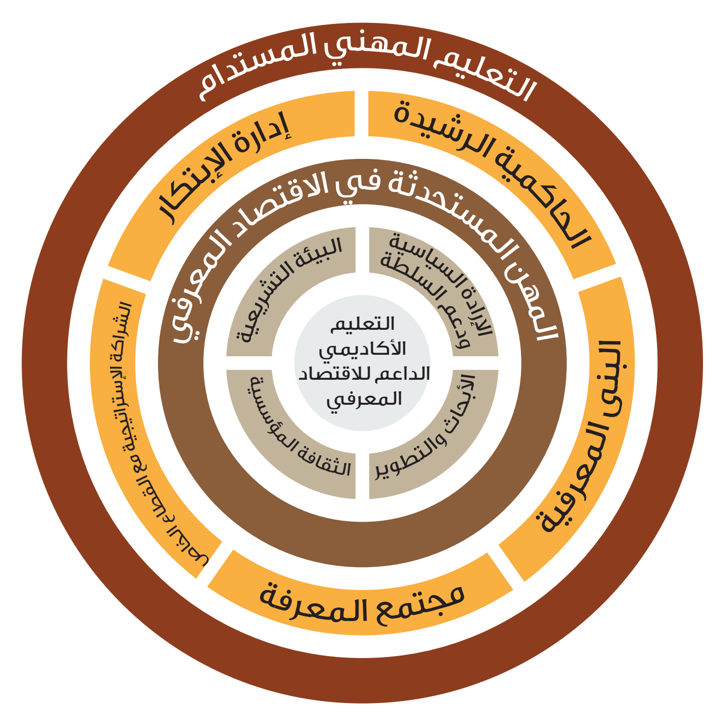
يتأثر تشكيل منظومة الاقتصاد المعرفي بالمزاج الفكري والثقافي للدولة، ونظرتها ومفهومها للتنمية ورغبتها وقدرتها في مواكبة التطورات العالمية واستكمال أسباب قيام النهضة الصحيحة ، وسبل معالجة المشاكل بصورة شمولية تساعدها التعرف على مواطن العلل وكوامن الخلل تمهيدا لوضع الحلول الناجعة. وتكمن المشكلة ضمن إطار هذا المبحث في حالة التباين بين السلوك الاقتصادي النمطي للدولة والنظرة المستقبلية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، الأمر الذي وسع من دائرة التحديات والعقبات التي حجبت حق التعايش مع المستقبل المتجسد على هيئة الاقتصاد المعرفي. فالعديد من الدول الإقليمية أعلنت عن رغبتها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي دون فحص قدراتها وإمكانياتها أو العمل بالأسباب اللازمة لإنجاح برنامج التحول بذاته، ولعل أبرز ما تفتقره هذه الدول هو غياب المنظومة ذات الأبعاد الثقافية والتشغيلية التي تساعد على تفتيت التحديات والعقبات وتبسيط المفاهيم ووضع الحلول العملية لها وتحصين أداء الدولة أمام المخاطر التشغيلية، ولكي تؤدي المنظومة أعمالها بفاعلية وكفاءة عالية لابد من فحص بنائها القاعدي المتمثل في [1] تحديد الهدف الإستراتيجي من برنامج التحول نحو الاقتصاد المعرفي [2] التناسق والتفاعل التام بين مكوناتها [3] وجود قياديين ذوي فكر أممي [4] المشاركة الفعالة للمؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في بناء فكر الاقتصاد المعرفي.

علاوة على ذلك، الأخذ بالمحددات المؤثرة في بناء منظومة الاقتصاد المعرفي، وهي محددات ساهمت وما زالت في إعادة تشكيل القواعد التجارية والتنافسية في العالم، أبرز تلك المحددات [1] مفهوم العولمة ومقصدها المحوري في تحويل كل شيء لسلع وخدمات [2] ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الإلكترونية وما يتصل بها من مفاهيم مثل الأسواق الإلكترونية، التسويق الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، اللقاءات الإفتراضية [3] حجم ونوعية موظفي المعرفة ومجتمع المعرفة [4] الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل GAAT,WIPO,TRIPS والتي ساهمت بشكل وبآخر في:

1. تحرير التجارة الدولية وإلغاء حدودها بين الدول.

2. تشجيع كافة أنواع الاستثمار الأجنبي.
3. التطور الدينامي في خفض التكاليف النقل والاتصالات وكافة الخدمات اللوجستية.

إن المنظومة في مفهومها الواسع تعبر عن «مجموعة من المكونات المتداخلة والمتفاعلة ديناميا تؤدي مهام معينة بهدف الوصول لأهداف محددة بذاتها»، وهي التفاعلات تبرز درجة النضج الفكري والمؤسسي في الدولة التي تتجسد على هيئة إصدار جملة من المعايير المؤسسية التي تسهل من تفعيل الخطط وتأمينها ضد مخاطر الانحرافات والتحولات، كما تساعد بشكل مباشر في بلوغ الأهداف بأقل المخاطر وبأعلى النتائج وبعيدا عن القرارات الارتجالية والعشوائية. لذلك من الأهمية بمكان تناغم بناء المنظومة مع قدرات وإمكانيات الدول بعيدا عن التأصيل التنظيري غير العقلاني المبني على الأمنيات والرغبات. وفي هذا الإطار، قام الكاتب بوضع دليل استرشادي كما هو مبين في الشكل [43] حول بناء منظومة الاقتصاد المعرفي الذي يبتدئ بالتعليم الأكاديمي وينتهي بالتعليم المهني المستدام.



الشكل [43] منظومة الاقتصاد المعرفي حسب تصور الكاتب

التعليم الأكاديمي الداعم للاقتصاد المعرفي. أشار التقرير الصادر عن البنك الدولي [19] والذي شارك في إعداده المفكر الاقتصادي البارز Kirk Hamilton[20] بأن ثروات العالم الاقتصادية المعاصرة تتشكل في صورتين، **الأولى** الثروات المادية سواء كانت طبيعية كالبترول والمعادن، أو إنشائية كالبني التحتية والطرق والمباني بتنوعاتها أو سلعية بأطيافها، **والثانية** الثروات التي تتجسد على هيئة الأصول المعرفية والثروات البشرية وما يتصل بهما من مفاهيم كالمهارات والخبرات والتأهيل العلمي والثقافي وجودة المناخ التعليمي ومخرجاته وتطور حقوق الملكية الفكرية للمؤلفات والإبداعات الثقافية والاختراعات. وقد أشار التقرير إلى أن ثروات **الدول المعرفية** الأكثر غنى تتجسد في الأصول المعرفية التي تتراوح ما بين 60 – 80% من إجمالي ثرواتها [21] Hamilton 2011 ، مؤكدا على حقيقة دامغة بأن العوز الحقيقي في **الدول غير المعرفية** يتمثل في ضعف منظومة الجهاز التعليمي وخواء الثقافة التعليمية المستدامة وهي سمات الدول التي تعاني من خمول ونكوص وانكفاء وبطء في مؤسساتها التعليمية وأن كانت تمتلك ثروات مادية عالية.

الدول المعرفية: هي تلك الدول التي تقوم بإنتاج المعرفة ذاتياً أو بالتعاون مع جهات خارجية سواء كلياً أو جزئياً بهدف تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية

الدول غير المعرفية: هي تلك الدول التي لا تقوم بإنتاج المعرفة ذاتياً أو بالتعاون مع جهات خارجية ، كونها لا تنظر للمعرفة على أنها سلعة مقومة تحقق المنافع الاقتصادية والاجتماعية

إذن، فالتعليم يعد اللبنة الأولى في منظومة الاقتصاد المعرفي، والرافد الثاني لإنتاج المعرفة بجانب البحث العلمي، وثالث آثافي مرتكزات الأصول المعرفية المحرك الرئيس للتقدم والتنمية، فبصلاح وتطور المؤسسة التعليمية يتقوى البناء القاعدي للمنظومة الأمر الذي يعجل من نضوج وتماسك تجربة الاقتصاد المعرفي.

والتعليم وفق منظور الاقتصاد المعرفي يحتاج إلى فكر وإستراتيجيات متطورة ونظم إدارة علمية متقدمة تعيد تشكيل بناء نظام ومنهج المؤسسة التعليمية بدءا من رياض الأطفال حتى ما بعد الدراسات العليا وذلك من خلال [1] تطوير المناهج الدراسية عبر مزجها وتدعيمها بمفاهيم الاختراع والابتكار وإدارة المعرفة والاعتماد على الذات والبحث العلمي وغيرها على شكل مواد تتناسب والمراحل الدراسية المتعاقبة [2] إنشاء وحدات للبحث والتطوير في المدارس بالشراكة مع القطاع الخاص [3] تطوير مهارات المعلمين ليكون منسجما مع إطارعلوم اقتصاد المعرفة [4] ربط المؤسسات التعليمية على نطاق الدولة لتشجيع أنشطة نقل ومشاركة وتبادل المعارف بين المعلمين والمتعلمين في كافة الميادين التعليمية [5] التحول من التعليم الناقل نحو التعليم العاقل، ومن الفكر الإيداعي

19- التقرير بعنوان The Changing Wealth of Nations ، البنك الدولي.

20- Kirk Hamilton is a Lead Economist in the Development Research Group of The World Bank.

21- صفحة 13 من التقرير.

إلى الفكر المعرفي الإبداعي، ومن ثقافة الانغلاق لثقافة الانفتاح كمدخل محوري لا يمكن الإغفال عنه أو تجاوزه في سياق مواكبة العالم الجديد.. عالم الاقتصاد المعرفي الذي أصبح حقيقة مجردة يستمد قوته من المكنون العلمي والثقافي في الأوعية البشرية القادرة على صناعة الحدث الإنمائي والارتقاء في المجتمعات.

فالتعليم والتنمية صنوان متلازمان بل التعليم يعد سابقا على التنمية، وهو وسيلة الدولة للتحول نحو مجتمع المعرفة، وهو استثمار أصيل يشكل القاعدة لكل استثمار آخر، والدعامة الأساسية للبنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والركيزة الأساسية للارتقاء في تكوين وتجانس المجتمع.

لذلك يعد خيار تطوير فكر وإدارة المؤسسات التعليمية أمراً لا مناص منه للدول الجادة التي تسعى للتحول نحو مفهوم الدول المعرفية ومن ثم ممارسة كافة أنشطة الاقتصاد المعرفي، إيمانا منها بأن مستقبلها مرهون بدرجة انغماسها فيه وبجودة أصولها المعرفية، بينما تلك الدول التي ترغب ببناء صورة الاقتصاد المعرفي للتكسب الإعلامي الظاهري فهو يعد ترفاً فكرياً لم ينضج بعد.

خطوات إصلاحية	المواد ا لدراسية المقترحة	تطوير الخدمات التعليمية
• تشكيل لجنة عليا للنظر في تطوير المناهج كل خمس • إطلاق برامج الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا في مجالات: إدارة المعرفة، الاقتصاد المعرفي هندسة المعرفة • إيفاد الطلبة للخارج للتخصص في مجال الاقتصاد المعرفي وتفرعاتها	• إدارة المعرفة • الاقتصاد المعرفي • ادارة الابتكار • البحث العلمي • الحلقات النقاشية • الاعتماد على الذات • الثقافة المؤسسية • تأسيس المشروعات	• إنشاء وحدات البحث والتطوير في المدارس • تأسيس شبكة الخدمات المعلوماتية بين المدارس • استحداث مراكز الاستكشافات والإبداع • بناء مراكز المبادرات والمواهب

شكل [44] يظهر خارطة طريق تطوير صناعة التعليم وفق احتياجات الاقتصاد المعرفي.

المقترح المقدم من الكاتب في الشكل [28] يعد مدخلا محوريا لبناء صناعة التعليم وليس غاية أو مرحلة نهائية بذاتها.

التعليم ووفق الوضع التقليدي	التعليم ووفق مفهوم الاقتصاد المعرفي
التعليم اللفظي الحرفي	التعليم بالممارسة والتطبيق
التعلم بالحفظ والتلقين	التعلم باكتساب الخبرات والقدرات والكفايات
الفكر الإيداعي	الفكر المعرفي الإبداعي
التركيز على الماضي والنظريات القديمة	التركيز على المستقبل والنظريات المعاصرة
التعليم الورقي	التعليم الإلكتروني والورقي
التعليم المبني على الثقافة المحلية	التعليم المبني على الثقافات المتنوعة
التعليم وفق الطرق المنهجية التقليدية	التعليم وفق الطرق المنهجية المعاصرة مثل حلقات النقاش، العصف الذهني، نقل ومشاركة المعارف
دور المعلم الملقن والمصدر الرئيس للتعليم	دور المعلم المناقش والملهم
قياس التحصيل الأكاديمي مدخلا للقياس النمطي	التقويم الشامل الملم للجوانب الشخصية للمتعلم وإبداعاته المدرسة جزء من الشبكة التعليمية في المجتمع
منهج دراسي متكرر للمواد الدراسية	منهج متجدد يضم العديد من المواد الدراسية التي تحاكي الاحتياجات الفعلية والعملية
المعرفة النمطية الجامدة المتكررة التي تركز على صيغة واحدة للمعرفة هي إظهار المعرفة	المعرفة الإجرائية التي تسعى لتحقيق المزايا التنافسية من خلال التركيز على المعرفة الفنية

الجدول [40] يظهر أبرز التحولات التعليمية ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

أوجه الاختلاف	المعالجة التقليدية	المعالجة الحديثة
تأصيل المنهج	الفكر اليوناني	الفكر الرأسمالي
نمط المنهج	المعرفة النظرية	المعرفة الفنية
غاية المنهج الدراسي	الإدراك بالشيء	النمو العقلي والعملي للطالب
طبيعة المعرفة	غاية مطلقة	وسيلة متجددة
المهمة الأساسية	غرس المعرفة	ربط المعارف بتنمية المهارات
وظيفة المدرسة	نقل التراث المعرفي عبر الإجيال	اكتشاف وصقل المواهب
طبيعة المعلومات	لفظية	مهاراتية فعلية
أسلوب التقويم	الاختبارات موحدة لجميع المتعلمين	تصميم الاختبارات حسب القدرات
المخرجات	المتعلم يكون سلبيا ومنعزلا عن الواقع	المتعلم يكون إيجابيا ومنسجما مع الواقع

الجدول [41] يظهر أبرز الاختلافات بين المعالجة التقليدية للعملية التعليمية والمعالجة الحديثة لها ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وفي تقرير متصل، أشارت OECD[22] للدور المحوري للتعليم في تعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية، داعية الدول لوضع البرامج الإستراتيجية في التنمية البشرية[23] بما يتوافق والأنشطة القائمة على المعرفة Knowledge Based Service and Activities KBSA.

22- Measuring What People Know, 1996.

23- خاصة التعليم والتدريب.

وفيما يلي جدول [42] يشير إلى أكثر الدول انفاقا على التعليم لسنة 2010.

الترتيب	الدولة	حجم الإنفاق [بليون دولار]
1	الولايات المتحدة الأميريكية	809.6
2	اليابان	160.5
3	ألمانيا	129.8
4	بريطانيا	122.6
5	فرنسا	121
6	البرازيل	114
7	روسيا	86.9
8	المكسيك	74.9
9	كندا	65.4
10	كوريا الجنوبية	61.6
11	أستراليا	41.8
12	فلندا	10

الجدول [42] يشير إلى أكثر الدول انفاقا على التعليم لسنة 2010.
Source: University of Southern California.

الإدارة السياسة ودعم السلطة. تلعب الإدارة والإرادة السياسة عبر أدواتها كافة الأدوار المحورية في صناعة وتبني القرار الجاد والمتزن للتحول نحو الاقتصاد المعرفي من عدمه، تمهيدا لوضع المرئيات والسياسات والإستراتيجيات اللازمة لتحصين القرار من الانحراف أو الجمود أو الفشل. وبقدر نضج ثقافة ووعي رجال الساسة تتبلور فكرة التحول وتتفاعل معها المؤسسات العامة، الأمر الذي يشكل المزاج العام للدولة الداعم والمعزز لرغبة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وهنا لابد من الإشارة لأهمية وضع المعايير الفنية لاختيار أعضاء الفريق الاستشاري القادر على ترجمة رغبة الساسة لواقع ملموس وعملي بعيدا عن التنظير.

ويمثل تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية الدعامة واللبنة الأساسية في سياق إصلاح البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية، والمعول الرئيس لتفعيل القرارات الإستراتيجية

المتوافقة مع المزاج العام للدولة، عبر سلسلة من الإجراءات تتمثل في إعادة البناء المؤسسي للدولة سعيا لتشكيل هيكل يتسم بالكفاءة والشفافية والفاعلية ويرفع مستوى الأداء ويحد من الازدواجية وتداخل المهام والأدوار. ومن صور إعادة البناء المؤسسي، على سبيل المثال لا الحصر دمج المؤسسات المعنية بالتعليم والعلم والتنمية والأبحاث والتخطيط والإحصاء تحت مجلس واحد يضم أعضاء يمثلون هذه الجهات، يقومون برسم السياسات العامة للأنشطة الخاضعة للمجلس، أبرزها [1] وضع السياسة العامة المرتبطة بأعداد الخريجين وتخصصاتهم ومؤهلاتهم وربطها باحتياجات سوق العمل [2] ربط برامج التنمية بمراكز البحث العلمي لرصد مسارات التنمية العالمية وطرق الوصول لها بما يحقق المصلحة العامة للدولة ووفق المعايير الدولية المتبعة [3] رسم السياسات التنموية للدولة للآجال المتوسطة والطويلة بما يتفق وقدراتها التعليمية والعلمية.

ففي ظل مفهوم الاقتصاد المعرفي، تبرز الحاجة الماسة لإعادة البناء المؤسسي وذلك:

1. في ضوء التحولات العالمية ونتائج العولمة والتحرر الاقتصادي يتطلب تشكيل مؤسسات متجانسة تحت سلطة واحدة تواكب الحدث الاقتصادي العالمي.
2. لتجاوز المسائل المتصلة بالعمل الروتيني والدورة المستندية، وتداخل في الاختصاصات وغياب التنسيق.
3. لتحقيق مقاصد التمول الذاتي، ومن ثم خفض الضغط على الخزانة العامة للدولة.
4. لتهيئة المؤسسات للمواءمة مع أنشطة وعمليات الاقتصاد المعرفي.
5. لزيادة كفاءة المخرجات وممارسة أفضل التطبيقات.
6. لتحسين الأداء الوظيفي.
7. لخفض هامش الفساد الإداري والمالي.

كما يتخذ برنامج إعادة البناء المؤسسي أشكالا عدة، أبرزها:

1. **دمج كلي للمؤسسات**: يتم دمج المؤسسات المتداخلة والمترابطة في الإجراءات تحت مجلس واحد.
2. **دمج جزئي للمؤسسات**: يتم دمج بعض الإدارات والقطاعات في المؤسسات سواء عبر نقل الإختصاصات أو دمج اللوائح وتوحيد المعايير لها.
3. **تأسيس كيانات**: سواء عبر استحداث إدارات المعرفة والابتكار في المؤسسات

القائمة، أو من خلال إنشاء كيان مستقل متخصص في الاقتصاد المعرفي.

فالمطالبة بالتكيف مع المتغيرات العالمية والسرعة في التعامل معها لم يعد يقتصر على القطاع الخاص فحسب، بل كذلك مؤسسات الدولة عبر تطوير النظم والخدمات وتحديث البنى التشريعية والقانونية الداعمة لأنشطة الاقتصاد المعرفي، علاوة على انتقال الدولة التدريجي من ممارسة دور الرعاية والتعزيز Foster بهدف رفع كفاءة الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية إلى دور الداعم Bolster لاكتشاف مستقبل هذه القطاعات عبر توفير البيئات التشغيلية الداعمة للأنشطة المعرفية وتوفير السبل الضامنة لاستدامة التميز والكفاءة وتحقيق أقصى درجات المزايا التنافسية، ويتأتى ذلك من خلال الربط المؤسسي بين المؤسسات العلمية والتعليمية والابتكارية والمؤسسات الحكومية العامة والخاصة مشكلين بذلك نواة ما يسمى بـ National Innovation Ecosystem.

البيئة التشريعية. تتصف غالبية التشريعات الاقتصادية في معظم الدول الإقليمية بحالة من الفتور والجمود في تبني وتوطين البيئة التشغيلية التي تحاكي متطلبات الاقتصاد المعرفي في مشهد يتعارض وإعلان العديد منهم في الرغبة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي لمسوغات عدة أبرزها غياب الرابط التشريعي الذي يترجم هذه الرغبات لقوانين مرنة وواقعية، الأمر الذي زاد من حجم الهوة بين طموح وواقع تلك الدول للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، مما جسد مآل التجربة إما بالهجر أو ولادة اقتصاد معرفي مشوه في أفضل حالاته.

وفي عالم الاقتصاد المعرفي، تبرز أسئلة تشريعية تتمحور حول استشراف مكانة اقتصاد الدول ضمن الخريطة الاقتصادية العالمية بعد عقدين أو ثلاثة من الآن؟ وما هي الحزمة التشريعية اللازمة لتمكين المؤسسات من إنتاج ونشر واستثمار المعرفة لإنتاج السلع والخدمات المعرفية وتحصين كافة العمليات المعرفية من ممارسة الاحتكار والممارسات السلبية ؟ كيف نمول ونستثمر في المعرفة؟ ما هي المسئوليات والواجبات وطبيعة العلاقة بين القطاعين العام والخاص؟ فهذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إعادة النظر في القوانين الاقتصادية الحالية تمهيدا لتطويرها ضمن منظومة تشريعية تتميز [1] بالمرونة التي تساعد وتسرع من برنامج التحول [2] بالقدرة على تحفيز الاستثمارات الأجنبية للدخول في الأسواق المحلية [3] بالإندماج مع الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي [4] بالتحصين والتحوط ضد كافة المخاطر.

وعليه فإنه من الأهمية بمكان وضع إستراتيجية عامة قبل البدء في تطوير البنى التشريعية أو إصدار منظومة تشريعية واضحة الأهداف مقرونة بجدول زمني مرن ومنطلقة من قاعدة اقتصادية تشخص الوضع الاقتصادي العام للدولة تمهيدا لتحقيق التغيير البنيوي المنشود في الاقتصاد والمجتمع وفق مسار تدريجي Gradulist يتميز بالإصلاحات الجزئية التي تؤطر البرنامج بأكمله عبر إصدار قوانين وتشريعات تتبعها تأسيس المؤسسات لتنفيذ تلك القوانين، مع التأكيد بملازمة إصدار القوانين المنظمة لأنشطة الاقتصاد المعرفي على جملة من الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعزز من توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة وتنوع المشروعات التنموية المعرفية وتنظم أسسها الاستثمارية والتمويلية، كذلك التأكيد على تعديل القوانين المنظمة للمؤسسات العامة الاقتصادية عبر منحها حرية واستقلالية تامة وممارسة الحق في التوظيف وفق الاحتياج بعيدا عن التوظيف العشوائي الملزم من قبل الدولة، كذلك حق التمول الذاتي عبر المشاريع التي تطلقها دون إلزام تحويل الأموال والإيرادات إلى الخزانة العامة للدولة مع التأكيد على الجوانب الرقابية، وتطوير قانون المناقصات المركزية لمواكبة انفتاح الدولة على الاقتصاد المعرفي.

ويرى الكاتب أهمية تضمين المحاور التالية ضمن مرحلة النقاشات السابقة على بناء منظومة البيئة التشريعية المحفزة لأنشطة الاقتصاد المعرفي تمهيدا لبناء فكر اقتصادي معرفي تنافسي ورصين:

1. إعادة النظر في كل من قيمة العنصر البشري والمعرفة باعتبارهما ثروة الدولة المستدامة مما يستوجب تشييد بيئة تشريعية حاضنة ترعاهما.
2. التعامل مع المعرفة بأنها سلعة مقومة، مما يتطلب مراجعة قانون الرخص التجارية والقوانين المتصلة بالاستثمار وحماية الملكية الفكرية.
3. وضع أسس لقياس جودة رأس المال البشري من حيث القدرة على إنتاج ونقل ومشاركة وتوظيف واستثمار المعرفة .
4. وضع معايير الإنفاق على الأبحاث والتطوير من قبل القطاعين العام والخاص.
5. تطوير قانون المستثمر الأجنبي على نحو يعزز من رصانة التجربة المحلية.
6. سبل استحداث المهن المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي.
7. مراجعة السياسة العامة للبعثات الدراسية في مجال الاقتصاد المعرفي وتفرعاته.

الثقافة المؤسسية. باتت دراسة الثقافة المؤسسية جزءا أصيلا من نسيج الدراسات الإدارية والعلمية منذ الربع الأخير للقرن الماضي خاصة مع الأدب الياباني في ظل نمو الصناعات اليابانية مقابل نكوص وتقهقر الصناعة الأميركية. حيث أكدت الدراسات أن مسوغات النجاح تجاوزت حدود القدرات التقنية والتكنولوجية إلى القيم والنظم العقائدية والأعراف الكامنة في روح المؤسسات الأمر الذي ساهم بشكل مباشر في زيادة الفعالية التنظيمية للمؤسسات اليابانية. فالثقافة المؤسسية والتي تعبر عن «البناء الشبكي المتقن من القيم والمعتقدات ومبادئ الأعمال والتقاليد والأساليب التشغيلية والبيئة الداخلية»، لها تأثير مباشر في تعزيز ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق المزايا التنافسية العالمية والأقليمية، وهذا ما أكد عليه جملة من الباحثين أمثال Deal and Kennedy1982 , Chatman , Caldwell 1991 , Denison and Mishra 1995 , Cameron and Quinn 2011 ، علاوة على أعمال Charles Handy[24] 1979 التي تعد من أبرز الدراسات التي أصلت مفهوم الثقافة المؤسسية بأسس علمية .

وينظر للثقافة المؤسسية التي تشير كذلك إلى «فلسفة الأعمال الداخلية والتفكير المشترك بين الموظفين»، على أنها إحدى القنوات المحورية لبناء البيئة التشغيلية المناسبة للعمل المتقن والشغف الملهم وتدعيم القيم وسلوكيات العمل والعاملين وتعزيز العلاقات بينهم مما يخلق حالة من الثقة التي تدفع نحو المزيد من نقل ومشاركة المعارف بينهم، فتنشأ الحاجة لتطوير الشبكات الاجتماعية التي تعد من أهم مخرجات الثقافة المؤسسية كونها تمثل الجانب الدينامي في تبادل المعارف والخبرات بين الأشخاص.

وكون نضوج وتمام الاقتصاد المعرفي قائم على مبدأ إنتاج وتداول المعارف ثم تحويلها لسلع وخدمات، فإن مسألة تغلغل الثقافة المؤسسية في كافة تفاصيل المؤسسة يعد عاملا محوريا في بناء بيئة خصبة وجاذبة للإنتاج المعرفي، لذا يقع على عاتق الدولة/ المؤسسة الدور الرئيس في نشر الثقافة المؤسسية الداعمة لإنتاج ونقل ومشاركة وتوظيف واستثمار المعرفة وتحويلها لسلع وخدمات لتحقيق الثروات والمنافع، وهذا الدور يحتاج لمنهجية ناضجة تشرف على التحولات الفكرية والثقافية تتبلور عبر التدرج والتعايش لغرس ثقافة المعرفة والاعتماد على الذات في روح المجتمع والمؤسسات.

24-[1932 -] إيرلندي، فيلسوف وأكاديمي متخصص في السلوك التنظيم والإدارة، له العديد من المساهمات العلمية، ويعد أبرز الأسماء في مجال الثقافة المؤسسية.

وفي استطلاع لبعض الدراسات البحثية حول رصد أبرز العناصر الداعمة لإنتاج المعرفة وتحويلها لسلع وخدمات من وجهة نظر الباحثين، نجد بأن هناك ثمة اتفاقاً على أهمية عنصر الثقافة المؤسسية في تحصين مفهوم الاقتصاد المعرفي كما هو مبين في الجدول التالي.

عوامل النجاح الحاسمة	Hasanali	Wong	Skyrme & Amidon	Davenport et	Nonaka
الثقافة المؤسسية	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓
القيادة	✓✓	✓✓	✓✓		✓✓
دعم الإدارة الوسطى		✓✓		✓✓	
القياس		✓✓		✓✓	✓✓
الحوافز والتشجيع		✓✓	✓✓	✓✓	✓✓
البنى التشغيلية	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓	✓✓
البنى التكنولوجية		✓✓	✓✓	✓✓	✓✓
وجود الإستراتيجية		✓✓	✓✓	✓✓	✓✓

الجدول [43] يشير إلى أبرز عوامل النجاح الحاسمة ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي وفق آراء أبرز الباحثين.

هذا وقد رصد الكاتب عبر عدة دراسات وأبحاث علمية أبرز التحولات الواجب نفاذها لبناء ثقافة مؤسسية تعزز من ممارسات فكر الاقتصاد المعرفي في الدولة كما هو موضح في الجدول [44] .

الأبحاث والتطوير. أدركت الدول المعرفية منذ بداية القرن الماضي أهمية البحث العلمي والتطوير R&D في تحسين وتعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية وتنويع مصادر الدخل، وهذا يفسر لنا سبب تقدم تلك الدول ورقيها الناشئ بفعل الإنفاق المستدام والمتنامي لتشجيع الأبحاث وتحفيز الابتكارات، وتأسيس العديد من المنصات العلمية والمعرفية، وتشجيع المبادرات البحثية كدالة محورية لتحقيق المرئيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الثقافة المؤسسية التقليدية	الثقافة المؤسسية الداعمة للاقتصاد المعرفي
المعرفة عنصر ذو قيمة مضافة للدولة	المعرفة تمثل الثروة المستدامة للدولة
المعرفة أحد مصادر التطور	المعرفة المصدر الرئيس لإحداث التنمية المستدامة
التحفظ على نقل ومشاركة المعرفة كونها مصدر قوة	أنشطة نقل ومشاركة وتوظيف المعرفة جوهر الاقتصاد المعرفي
بيئة تيسير الأعمال	بيئة الإنتاج
ثقافة العمل المؤسسي المنعزل	ثقافة العمل المؤسسي التكاملي
التفرد في اتخاذ القرار	القرار الجماعي
ثقافة اللوم والتشدد	ثقافة المسئولية
ممارسة الدولة لدور الراعي للمعرفة	ممارسة الدولة لدور الداعم لإنتاج المعرفة
التعامل مع القطاع الخاص وفق مبدأ سلطة القوة والقانون	بناء الشراكة الإستراتيجية الفعالة وفق المصلحة المشتركة
النظر للقطاع الخاص مزود ومطور ومنفذ المشروعات الحكومية	النظر للقطاع الخاص بأنه المبادر والشريك في تنفيذ المشروعات الحكومية
بيئة التدريب الوظيفي	بيئة التعليم المستدام

الجدول [44] يشير إلى أبرز التحولات المتصلة بالثقافة المؤسسية ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

وبشكل عام، ترتكز منهجية أغلب مراكز الأبحاث العلمية ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي على تعزيز الأنشطة الأساسية وهي إنتاج المعرفة، نشر المعرفة، ونقل المعرفة، ومن ثم إيجاد الأرضية المتزنة لضبط هذه الأنشطة بدءا من إنتاج المعرفة وتتمثل في Research & Development، وتوزيعها عبر Education and Training ونشرها ضمن Business and Social Network، وفي المقابل تقوم الدولة عبر أجهزتها المختصة بتوثيق العلاقة وتطويرها مع القطاعات البحثية والعلمية في القطاع الخاص لإيجاد بيئة استثمارية جاذبة. وفي هذا السياق، دعت OECD دول الأعضاء بتغيير فلسفتها حول دعم مراكز الأبحاث

والتطوير على نحو يعزز من ممارسة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، مشددة على ضرورة بذل الجهد لتعزيز نشر المعرفة والابتكار والتحول من Mission Oriented خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا نحو Diffusion Oriented الذي يعزز من بناء قواعد النظام الابتكاري في الدولة، كذلك طالبت بإعادة هيكلة الإنفاق العام بما يحقق التنمية البشرية ويعزز من جودتها وتهيئة بيئات العمل التشغيلية للقطاع الخاص على نحو يكفل تحقيق المناخ المناسب لإنتاج المعرفة المدفوع بالشراكة بين القطاعات الخاصة والأكاديمية والبحثية.

وعلى الرغم من إدراك الدول غير المعرفية بأن قواعد المنافسة في الأسواق العالمية انتقلت من مرحلة الاعتماد على خفض تكاليف رأس المال نحو الاعتماد على جملة من العناصر الابتكارية والتكنولوجية والإبداعية، إلا أن هذا الإدراك لم يعزز من حجم الإنفاق المخصص على برامج الأبحاث العلمية والتطوير التكنولوجي في الدول العربية والذي بلغ متوسط الإنفاق العام بنسبة لا تتجاوز 0.07% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.5% في الدول المعرفية.

ففي ظل الاقتصاد المعرفي، بات شح الإنفاق الحكومي على الأبحاث العلمية أمرا مرفوضا كليا كونه يعد ضرورة إستراتيجية ملحة أكثر منه كونه مجرد خيار إستراتيجي، كما يجب أن يصاحب زيادة الإنفاق جملة من المتغيرات في الهياكل التمويلية والاستثمارية والعلمية في الدولة كي تؤدي وظائفها على نحو يعزز من كفاءة مخرجات الأبحاث، علاوة على أهمية إنشاء الأسواق المحلية والإقليمية لاستيعاب مخرجات هذه الأبحاث في كافة صورها وأشكالها. وفي النظر لحجم الإنفاق العلمي، يمكننا الاستدلال على [1] قدرة الدول من حيث ممارسة أنشطة الاقتصاد المعرفي، وإمكانية تحولها من عدمه، والعمر الزمني للتحول نحوه [2] حجم توظيف الرساميل العالية في مجال إنتاجية المعرفة التي تعد من أهم المؤشرات الدالة على إمكانية تحول المجتمعات نحو الاقتصاد المعرفي، وهو تحول يجدر بالدول الصناعية والمتقدمة لأسبقيتها في دعم حقل الأبحاث والتطوير عبر تخصيص الرساميل الضخمة بمشاركة فعالة من قبل مؤسسات القطاع الخاص. وبعبارة أخرى، لم يعد هناك مناص أمام الدول العربية لمجاراة الدول المعرفية إلا بزيادة الإنفاق على البحث العلمي والنظر لمراكز الأبحاث بأنها أبرز المرتكزات الأساسية لإقامة مجتمع المعرفة كونه أحد مصادر الإنتاج المعرفي ومدخل التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

ويعتقد الكاتب بأن معيار تقسيم دول العالم خلال العقدين القادمين سيعتمد على درجة **المخزون المعرفي** الذي تملكه الدول بالإضافة لمخزون الثروات الطبيعية، ممايستوجب استحداث مقياس دولي يتعلق **بالناتج المعرفي الإجمالي** Gross Knowledge Products GKP وهو مقياس يستدل من خلاله على حجم إنتاج واستهلاك وتصدير واستيراد المعارف التي تحمل قيم اقتصادية في دولة ما.

الناتج المعرفي الإجمالي: هو مؤشر يعكس مستوى الدولة من حيث حجم المعرفة الإنتاجية. كما يشير المؤشر إلى القيمة السوقية للسلع المعرفية المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

وفي ما يلي مجموعة من الجداول التي توضح حجم الإنفاق على الأبحاث والتطوير.

أولا: الجدول [45] يوضح حجم الإنفاق العام على R&D من الإنفاق المحلي الإجمالي GERD [Gross Domestic Expenditure] بين عامي 2011 - 2012 لأكبر عشر دول [25]

التصنيف	الدولة	2011		2012	
		نسبة الإنفاق على R&D من GDP	حجم الإنفاق الإجمالي على R&D GERD	نسبة الإنفاق على R&D من GDP	الإنفاق الإجمالي الكلي على R&D
1	أميركا	2.81	427.2	2.85	436.0
2	الصين	1.55	174.9	1.60	198.9
3	اليابان	3.47	152.1	3.48	157.6
4	ألمانيا	2.85	87.9	2.87	90.6
5	كوريا الجنوبية	3.40	52.7	3.45	56.4
6	فرنسا	2.21	52.7	2.24	51.1
7	المملكة المتحدة	1.81	40.7	1.84	42.4
8	الهند	0.85	38.0	0.85	41.3
9	البرازيل	1.20	27.5	1.25	30.0
10	كندا	1.95	27.0	2.00	28.6

الجدول [45] يوضح حجم الإنفاق العام لأكبر عشر دول على الأبحاث التطويرية خلال 2011 - 2012 .

25- Sources: IMF , R&D Magazine , Battelle.

ثانيا: الجدول [46] يصنف أبرز القطاعات الصناعية الأوربية من حيث كثافة الأبحاث والتطوير 2011. ويقصد بكثافة الأبحاث والتطوير R&D intensity «نسبة مساهمة إنفاق المؤسسة / القطاع على الأبحاث والتطوير لتحسين حجم المبيعات». وقد تم تصنيف هذه القطاعات وفق المؤشر Industry Classification Benchmark ICB وهو مؤشر أطلق سنة 2005 بالتعاون بين Dow Jones and FTSE، وتقوم فكرة المؤشر بفصل الأسواق إلى قطاعات اقتصادية(26) .

التصنيف	القطاع	حجم استثمار القطاع في R&D	صافي المبيعات مليون يورو	نسبة كثافة الأبحاث والتطوير
1	Semiconductors	3458.1	23315.2	14.8
2	Pharmaceuticals & Biotechnology	20585.7	146209.0	14.1
3	Software	3795.3	27165.9	14.0
4	Tele. equipment	11057.1	84934.2	13.0
5	Leisure goods	1920.6	29822.5	6.4
6	Aerospace defence	8155.9	144198.4	5.7
7	Commerical vehicles trucks	2556.2	52515.4	4.9
8	Automobiles parts	29939.1	634092.9	4.7
9	Electrical components equipment	5697.9	121439.1	4.7
10	Health care equipment services	2036.9	50077.0	4.1

الجدول [46] يشير إلى أبرز القطاعات الصناعية الأوربية من حيث كثافة الأبحاث والتطوير 2011.

Source: the 2011 EU industrial R&D investment scoreboard European Commission.

26- انظر الملحق رقم 1.

ثالثا: الجدول [47] يشير إلى حجم انفاق لأكبر خمس مؤسسات تجارية ضمن قطاع R & D خلال الفترة من 2006 – 2011.

	2011	2010	2009	2008	2007	2006
الأول	Toyota	Roche	Roche	Toyota	Toyota	Toyota
حجم الإنفاق	9.9	9.6	9.1	9.0	8.4	7.6
العوائد	235.5	45.7	45.3	204.2	229.9	204.8
الثاني	Novartis	Pfizer	Microsoft	Nokia	G.M	Pfizer
حجم الإنفاق	9.6	9.4	9.0	8.7	8.1	7.6
العوائد	58.6	67.8	58.4	74.2	181.1	48.4
الثالث	Roche	Novartis	Nokia	Roche	Pfizer	Ford
حجم الإنفاق	9.4	9.1	8.2	8.2	8.1	7.2
العوائد	48.1	50.6	57.1	42.1	48.4	160.1
الرابع	Pfizer	Microsoft	Toyota	Microsoft	Nokia	J&J
حجم الإنفاق	9.1	8.7	7.8	8.2	7.7	7.1
العوائد	67.4	65.5	204.4	60.4	69.9	53.3
الخامس	Microsoft	Merck	Pfizer	G.M	J&J	Daimler
حجم الإنفاق	9.0	8.6	7.7	8.0	7.7	6.7
العوائد	69.9	46.0	50.0	149.0	61.1	190.3

الجدول [47] يشير إلى حجم انفاق لأكبر خمس مؤسسات تجارية ضمن قطاع R & D خلال الفترة من 2006 – 2011. العملة بالدولار الأميركي، القيمة بالبليون.

Source: Booz & Company 2012.

رابعا: الجدول [48] يقارن كثافة الأبحاث والتطوير للقطاعات الصناعية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية واليابان خلال 2012.

التصنيف	القطاع	كثافة العامة الأبحاث والتطوير	كثافة الاتحاد الأوربي للأبحاث والتطوير	كثافة أميركا للأبحاث والتطوير	كثافة اليابان للأبحاث والتطوير
1	**Pharmaceuticals & Biotechnology Semiconductors**	15.1	14.7	15.3	16.3
2	**Software & Computer**	9.5	10.6	10.6	5.0
3	**Technology hardware & equipment**	7.9	14.2	8.2	6.1
4	**Leisure goods**	6.7	7.1	7.7	6.6
5	**Health care equipment & services**	5.9	3.6	7.3	6.6
6	**Electrical components & equipment**	5.1	4.9	5.0	5.9
7	**Automobiles & parts**	4.2	4.9	3.8	4.6
8	**Aerospace & defence**	4.1	6.0	3.1	6.6
9	**Chemicals**	3.1	3.0	2.9	4.0
10	**Industrial engineering**	3.1	3.5	3.0	3.0

الجدول [48] يقارن كثافة الأبحاث والتطوير للقطاعات الصناعية عالميا خلال 2012.

Source: the 2012 EU industrial R&D investment scoreboard European Commission.

المهن المستحدثة. في ظل التحولات نحو الاقتصاد المعرفي، برزت الحاجة لاستحداث المهن التي تقوم **أولا** الإشراف على برنامج التحول وضبط إجراءاته وتحصينه على نحو يحقق مقاصد التحول، **ثانيا** القيام بكافة الأعمال اليومية المتصلة بأنشطة إنتاج ونشر وتوزيع واستثمار وتخزين المعرفة، وهي أنشطة يستعصى فهمها وإحاطتها بشكل تام من قبل الموظفين النمطيين. ففي ضوء هذه الأنشطة وما يتصل بها من عمليات الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجي الرقمي والشبكي، اتسعت الفجوة بين تطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مقابل خلو العديد من القطاعات للمهن القادرة على استيعاب هذه التطورات وتلبية الاحتياجات، مما أثر سلبا في تباطؤ النمو في القطاعات الاقتصادية ومواكبة التطورات العالمية. فنوعية المهن المستحدثة يجب أن تكون قادرة على محاكاة مفاهيم التطور والنمو والتميز والتفرد في ميدان الاقتصاد المعرفي عبر إتباع منهجية فكرية تتناغم ومبادئ ونظم الاقتصاد المعرفي . وبشكل عام، تتنوع المسميات الوظيفية حسب طبيعة القطاعات الابتكارية كتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الطبية والجمالية وبرامج الكمبيوتر وعلوم الفضاء والطب النووي وعلوم الفيزياء وغيرها، إلا أن هناك ثمة مهناً ثابتةً قائمة على المعرفة Knowledge Based Jobs، وهي مهن تتصف بقدرتها العالية على التطوير والابتكار والإبداع والتميز والمرونة مع المتغيرات والتكيف مع المستجدات، كما أنها تعتمد كليا على الجهد الذهني أكثر من الجهد البدني في إنتاج السلع والخدمات المعرفية. وفي ما يلي أبرز المسميات المهنية المستحدثة في الاقتصاد المعرفي.

موظف المعرفة Knowledge Worker. كما أشرنا سابقا، بأن أول من أشار لظهور لون جديد من المهن التي تمارس أعمالا تعتمد على الجهد الذهني أكثر من الجهد البدني هو Drucker 1959 . والمصطلح في بدايته كان يطلق على كل موظف منتج في المؤسسة لا يعتمد على جهده البدني، إلا أنه مؤخرا ونتيجة لنضوج فكر الاقتصاد المعرفي وتشعب أنشطته، تخصصت المهن المتصلة بالإنتاج المعرفي حسب طبيعة النشاط المتصل بإنتاج المعرفة، مما ساعد على تهذيب مهام موظف المعرفة في دائرة الإنتاج المعرفي على النحو التالي:

1. **التجميع المعرفي والتنظيم والإشراف**. تضطلع مهام موظف المعرفة الرئيسة على استقصاء روافد المعرفة بأشكالها المتنوعة بدءا من التواصل مع الخبراء

والمختصين، الاطلاع على الدراسات العلمية والبحثية والسوقية، وحضور المؤتمرات وورش العمل ومقاهي المعرفة والحلقات النقاشية وغيرها، تمهيدا لنقلها داخل المؤسسة لأغراض التنظيم والتخزين والنشر بما يتوافق واحتياجات وأهداف المؤسسة.

2. **العمل والمتابعة على تحديث وتطوير قواعد البيانات والمعلومات والدوال المعرفية.** ففي الآونة الأخيرة دأبت المؤسسات المعرفية على إنشاء محركات البحث الداخلية Wiki والمدونات Blogs وقوائم الخبراء Yellow Pages وبوابة المؤسسة Corporate Portal لتزويد كافة العاملين بالمعلومات اللازمة، وضمان نقل وتداول ومشاركة الخبرات والمعارف. حيث تتلخص أعمال موظف المعرفة بتقديم الخدمات المساندة للباحثين والخبراء والمحللين بما يحتاجونه من معلومات ودراسات، وإجراء الدراسات الإحصائية والاستقرائية حسب الجهة الطالبة.

محلل المعرفة Knowledge Analyst. تحليل المعرفة بشكل عام يعد أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في تحليل المشاكل والقضايا والأحداث من وجهة نظر المعرفة عبر توظيف الأدوات والبرامج والنماذج التحليلية المساعدة بهدف التعمق بأصل المشكلة وتشخيصها بشكل دقيق وإحاطتها من كافة جوانبها المتنوعة تمهيدا لإيجاد الحلول والبدائل واستشراف المستقبل وتقديم المبادرات لتحقيق أقصى المنافع، ومن هذا الإطار انبثقت مهام محلل المعرفة لتقديم المسئوليات والمهام التالية التي تختلف باختلاف طبيعة القطاع، فمثلا محلل المعرفة في قطاع المحاسبة والتمويل تختلف مهامه عن قطاع الموارد البشرية وعن التسويق، إلا أن الإطار العام للتوصيف الوظيفي لمحلل المعرفة تتمحور حول النقاط التالية:

1. بناء الخريطة المعرفية Knowledge Mapping للمؤسسة بهدف هيكلة المعرفة وتنظيمها وتصنيفها تمهيدا لاستخدامها والاستفادة منها.
2. تزويد الإدارة الوسطى والعليا بالتقارير التي تظهر التوزيع النسبي للمعرفة داخل المؤسسة/ القطاع/ العاملين، مع بيان مكامن القوى والضعف داخل المؤسسة.
3. تحليل وقياس وتقييم المعارف في المؤسسة.
4. تقديم مقترحات حول الخطط والسياسات والإجراءات لتنفيذ أنشطة إدارة المعرفة في المؤسسة.
5. تقديم التصورات الهيكلية والمفاهيمية لحل المشكلات ذات الصلة بإدارة المعرفة.

6. المشاركة والإشراف على تصميم بيئات التعليم المهني للعاملين بما يتوافق مع مفهوم إدارة المعرفة .
7. تقديم المبادرات والحلول والمقترحات لتطوير كافة الوظائف المؤسسية بما يعزز من دائرة الإنتاج المعرفي.
8. تقديم التقارير الدورية لمستقبل المعرفة ذات القيمة الاقتصادية في مجال عمل المؤسسة وسبل الحصول عليها.

مهندس المعرفة Knowledge Engineer. تاريخيا، تطورت مهام هذه المهنة أكثر من مرة خلال العقود الثلاثة الماضية. فأول ظهور لهذه المهنة كان 1983 على يد Edward Feigenbaum and Pamela McCorduck في ظل تنامي موجة تقنية الذكاء الصناعي Artificial Intelligence، حيث كان يقتصر دوره في تلك الفترة السعي لإيجاد بيئة ابتكارية للتعامل مع متطلبات العملاء التجارية، وفي ظل التطورات المتعاقبة في كافة الميادين الابتكارية والتكنولوجية والتقنية، تطورت هذه المهنة فأصبحت أكثر تخصصا بالتعامل مع المعرفة عبر مزجها في النظم الحاسوبية بغرض حل المشكلات المعقدة أو تطوير النظم والبرامج الضخمة، وفي عصر الاقتصاد المعرفي اتسعت مهام مهندس المعرفة ومسؤلياته لتشمل على وجه الخصوص الأعمال التالية:

1. اقتراح وتصميم وإشراف على كافة الدوال والمحركات البحثية والقواعد المعرفية والمدونات والشبكات المعرفية داخل المؤسسة لتسهل عمليات نقل وتبادل المعارف بين الموظفين.
2. تعيين مواقع المعرفة الضمنية تمهيدا لتحويلها لمعرفة صريحة بهدف توظيفها في الدائرة الإنتاجية الاستثمارية، أو للاستخدام الداخلي عبر الدوال والمحركات البحثية الداخلية.
3. تتبع المعارف الخاملة في المؤسسة تمهيدا لتطويرها وتفعيلها.
4. فرز المعارف من حيث أهميتها الاقتصادية، الاستثمارية أو العلمية أو التشغيلية.
5. فرز المعارف من حيث طبيعتها إلى المعرفة الخام، المعرفة التحويلية، ومشتقات المعرفة.

خبير المعرفة Knowledge Experts. ترتبط وجودية هذه المهنة مع المؤسسات الكبيرة التي تسعى لتحويل المعرفة لسلع وخدمات تمهيدا لتحقيق الأرباح. حيث يضطلع خبير المعرفة بمهام ومسئوليات المستشار في تقديم الاستشارات حول المحاور التالية:

1. تحديد طبيعة وشكل ومصدر المعرفة المراد استخدامها لإنتاج السلع والخدمات.
2. تحديد البرنامج الزمني وتقدير التكاليف المالية اللازمة لإتمام تحويل المعرفة لسلع وخدمات.
3. المشاركة في وضع الخطط والسياسات الاستثمارية في دائرة الإنتاج المعرفي.
4. تقديم المقترحات لتطوير بيئات العمل التشغيلية التي تتناسب والبناء القاعدي لإدارة المعرفة داخل المؤسسة.
5. تحديد الشركاء منتجي المعرفة لبناء التحالفات الإستراتيجية في الأسواق العالمية.

وتعد هذه المهنة من أهم المهن بعد الرئيس التنفيذي للعمليات المعرفية CKO.

الرئيس التنفيذي للعمليات المعرفية Chief Knowledge Officer CKO. هو المشرف العام لكافة أنشطة إدارة المعرفة داخل المؤسسة. تتصل بهذه المهنة عدة مسميات أبرزها بـ Director of Competitive Learning,Chief Learning Officer,VP of Learning، Director of Organisational Learning, Knowledge Management Directory, Knowledge Strategies Director, Director of Intangible Assets, Corporate Director of Intellectual Capital, and Head of Knowledge Management Development. إلا أن مسمى CKO يعد الأكثر تداولا بين المؤسسات العالمية، حيث يوجد أكثر من 125 وظيفة CKOs ضمن قائمة Fortune 500 وذلك طبقا لإحصائيات TFPL المتخصصة في برامج التعليم والتدريب في إدارة المعرفة والتي حددت بدورها ملامح شخصية CKO بمجموعة من العناصر أبرزها [1] رسام الخرائط المعرفية Cartographer [2] خبير في جغرافية المعرفة Geologist [3] الملهم المقدام Spark plug [4] المخطط والمنفذ لبيئة المعرفة Architecht، مؤكدة على دوره في تطوير الثقافة المؤسسية والبنى المعلوماتية والتشغيلية لتمكين المؤسسة من توطين إنتاج ونشر وتوزيع المعارف لتحقيق العوائد المالية.

وفي المقابل أشار كل من Davenport and Prusak1998 وجوب أن تتوافر في شخصية CKO جملة من الخبرات والقدرات اللازمة في سياق ضبط دائرة الإنتاج المعرفي في الدولة / المؤسسة ضمن حزمة KSA:

1. القدرة على دعم وتعزيز وتشجيع برامج المعرفة والتعليم على نطاق الدولة / المجتمع / المؤسسة.
2. أن يكون العنصر القيادي والمشرف الرئيس في تصميم وبناء كافة محتويات البنى المعرفية.
3. المنسق العام بين التطبيقات المادية والتطبيقات المعرفية في المؤسسة، والحلقة الرئيسة بين البيئة الداخلية والخارجية بما يتصل بالإنتاج المعرفي.
4. تحصين كافة العمليات والأنشطة والتطبيقات في الدائرة المعرفية من أي ممارسات تعرقل الأهداف الإستراتيجية.
5. الدراية التامة في أنشطة إدارة المعرفة وأبرزها إنتاج، نشر وتطبيق واستثمار المعرفة.

يقصد بـ KSA :
K: Knowledge
S: Skill
A: Ability

كما يضطلع الرئيس التنفيذي للعمليات المعرفية بمهام رسم السياسات العامة والإستراتيجيات اللازمة لبناء منظومة الإنتاج المعرفي داخل المؤسسة وسبل تحقيقها والموارد اللازمة لتأمين كافة الأعمال والأنشطة المتصلة بإنتاج ونشر واستثمار المعرفة، وبذل الأسباب لتحويل المؤسسة نحو المؤسسة المتعلمة القادرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، كذلك وضع الخطط التطويرية للموارد البشرية ورفع مستواها الإنتاجي، كما يقوم برفع كافة التقارير الدورية السنوية للرئيس التنفيذي CKO حول الأداء العام لأنشطة الإنتاج المعرفي، ويعد المسئول الأول أمام الإدارة العليا في حالة الإخفاق في العمل.

وفي إطار متصل، نشر كلا من 2005 Levy & Murnane كتابا بعنوان The New Division of Labor مستدركين التحولات المهنية في الأسواق الأميركية في ظل المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات ونمو السلع المعرفية، حيث انتهت دراستهما بترتيب الطبقات المهنية الأكثر أهمية من وجهة نظر المؤسسات الأميركية وذلك على النحو التالي:

1. **الخبراء**. ذوي المهارات العالية والخيال الإبداعي القادر على احتواء المشكلات المعقدة ورسم السياسات والإستراتيجيات التي تحقق النمو.

2. **المدراء الفاعلون**. الذين يتمتعون بالمهارات الاتصالية والعلاقات عامة المؤثرة والشبكات الاجتماعية الفعالة التي تخدم مصالح المؤسسة وأهدافها.
3. **منتجو المعرفة**. الذين يعتمدون على جهدهم الذهني في صياغة واكتشاف المعارف الجديدة للتحول لسلع وخدمات تحقق الثروات.
4. **منتجو العمل التقليدي**. الذين لديهم القدرة والإمكانية على تيسير الأعمال الروتينية عبر إتباع السياسات والنظم واللوائح.
5. **عامة الموظفين والعمال**.

إدارة الابتكار. من الأهمية بمكان فصل الخلط المفاهيمي الواقع بين مصطلحات الإبداع Creativity، الاختراع Invention والابتكار Innovation لرسم الحدود المفاهيمية بينهم تمهيدا لوضع السياسات والإستراتيجيات لإدارة كل مصطلح على حدة، وهو فصل يساعد في تحديد أوجه الاستثمار والتمويل والإدارة، كون لكل مصطلح مدى يعكس جانبا من قيمة رأس المال المعرفي. تاريخيا، عرف الفلاسفة القدماء الإبداع بأنه إيجاد الشيء من العدم، وهذا يتسق مع أدبيات الفلسفة التي تعرفه بأنه فن إظهار الشيء من العدم ويتميز بالجودة والإتقان والمهارة وهي صفات مرادفة لمصطلح الإبداع. ومما يتضح بأن الإبداع كمفهوم يشير إلى «مجهود ذهني وخيال فكري يتجسد على هيئة صور وأنماط ذهنية»، لذلك فهو لا يعدو كونه مجرد فكرا غامضا ومبهم لا يمكن إدراكه وتحسسه إلا بعد وضعه في هيئة سلع وخدمات جديدة غير مسبوقة.

ونستدل من كون الإبداع مجهوداً ذهنياً على حقيقة بأنه في تفاعل مستمر مع البيئة الخارجية التي تساعده على تحويله إلى مفهوم الاختراع الذي يعد نتاج الإبداع والجانب العملي منه، فكل مخترع مبدع وليس كل مبدع مخترع. فالاختراع «عملية تراكمية تشير لتحويل الفكر الإبداعي لسلع وخدمات جديدة كليا غير مسبوقة لم يعهدها الإنسان»، أما الابتكار فهو تعبير يدل على «مجموعة من الطرق والإجراءات التي تطور الاختراع عبر إضافة خدمات أو مزايا جديدة تبتكر فيه»، والابتكار نوعان، الابتكار القائم على التحسين، والابتكار الذي يفضي لاشتقاق سلعة جديدة من السلع المخترعة مثل ابتكار مفهوم الأجهزة اللوحية مثل iPad من مفهوم الحاسب الآلي، وغالبا النوع الثاني من الابتكار يحقق رضا العملاء ويزيد من الحصة السوقية ويحسن من القدرات التنافسية. ولتقريب طبيعة العلاقة الخطية بين هذه المصطلحات الثلاثة، يعد المحرك البخاري Steam

Engine أبرز الاختراعات البشرية، فهو قبل إنتاجه بشكل مادي ملموس كان مجرد فكرة «إبداعية» خيالية تجسدت في أنموذج مادي لم يسبق له المثيل «الاختراع»، وظل هذا الأنموذج في طور التطوير والتحسين «الابتكار» حتى تم إنتاج المحركات الذكية Smart engine.

ومن ثم فإن نشاط الابتكار **غير معني** بشكل مباشر في دائرة إنتاج السلع والخدمات الجديدة كليا أو الطرق والأساليب المؤسسية الجديدة ، بل يقتصر دوره بإدخال التحسينات على السلع والخدمات أو التغلب على المشاكل الطارئة التي تترك أثرا إيجابيا وتنقل العميل من مرحلة الرضا نحو الولاء للمؤسسة، أو اشتقاق سلع وخدمات وطرق مما هو قائم وموجود، ومن ثم فإن إدارة الابتكار تساعد المؤسسات على:

1. تحسين وتطوير الأنماط التجارية الجديدة بهدف تمييزها عن باقي الأنماط السائدة في الأسواق.
2. تعزيز الإنتاج الأفقي للسلع والخدمات والإجراءات «يقصد بالإنتاج الأفقي هو اشتقاق سلعة من سلعة أخرى قائمة».
3. فهم احتياجات العملاء بشكل مباشر وسريع.
4. تعزيز القيم المضافة للمؤسسة.
5. تجديد دورة حياة الأصول.
6. التغلب على المشاكل المعقدة.
7. تحقيق إستدامة الميزة التنافسية.

وفي سياق السعي لتوطين إدارة رصينة للسلع الابتكارية، لابد من اعتماد أنموذج أو عدة نماذج استقرائية[27] لتتبع مآل نماذج الأعمال Business Models ومستقبل القطاعات القائمة على الابتكار، تمهيدا للتعرف على أبرز المؤثرات الإيجابية أو السلبية على مستقبل الابتكار مثل المدد الزمنية اللازمة لاستخدام السلع والخدمات والعوامل النفسية كالانبهار وارتفاع وتيرة الميل النفسي لاستعمال أحدث الابتكارات الإنتاجية. كما تساعد هذه النماذج على استشراف الفرص الاستثمارية المحتملة واستقراء أفضل السياسات والإستراتيجيات والمقاييس والإجراءات الداعمة لتحقيق منافع اقتصادية قائمة على الابتكار، كذلك القدرة على معرفة حجم الاستثمار المطلوب في الابتكار.

27- مثل أداة Cycle Hype التي تصدره مجموعة Gartner.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإدارة الابتكارات، إلا أن العديد من القطاعات التجارية تتعثر في تحقيق المزايا نتيجة للممارسات الخاطئة:

1. عدم مواكبة التكنولوجيا الحديثة والاعتماد على النسخة الأولى المستخدمة.
2. إدارة المحفظة الابتكارية وفق الفكر الإداري التقليدي.
3. سوء استشراف مستقبل السلع الابتكارية والقطاعات المستهدفة.
4. سوء استقراء احتياجات وتطلعات واهتمامات العملاء.

الحاكمية الرشيدة. ارتبطت المصطلحات مثل الحوكمة Governance، والحاكمية الرشيدة Good Governance، كذلك حوكمة المؤسسات Corproate Governance بأدبيات التنمية على الرغم من إرهاصاتها التاريخية المتصلة بالحضارة الإنسانية. كون المعنى الدقيق للحوكمة يتفرع إلى شقين، **الأول** يميل نحو صياغة اتخاذ القرارات، بينما الشق **الثاني** يعبر عن عملية تنفيذ القرارات. وفي سياق تحليل الحوكمة لا يمكننا تجاهل دور اللاعبين الأساسيين والمساعدين في صنع دائرة اتخاذ القرارات وتنفيذه وتحصينه ضد أي ممارسات من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة للدولة أو المجتمع أوالمؤسسة. ومن أبرز اللاعبين في حقل الحوكمة هي الحكومة كونها المهيمنة على المصلحة العامة للدولة والمشرفة على كافة السياسات العامة والبرامج والخطط التنموية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، كما يشارك أيضا في صياغة الحوكمة مؤسسات متنوعة مثل المجتمع المدني، القطاع الخاص، المراكز العلمية والبحثية، الدينية، والأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام، إلا أن الواقع العملي والفعلي خاصة في الدول غير المعرفية انتزع من هذه المؤسسات حق المشاركة الفعالة والمؤثرة في برامج الحوكمة لتشكل علاقة احتكارية ثنائية بين الحكومة الإدارية المتثملة بالسلطة التنفيذية، والحكومة الاقتصادية المتمثلة غالبا بغرف التجارة والصناعة والتكتلات الاقتصادية المؤثرة، بينما يمنح لباقي المؤسسات مساحات ثانوية وهامشية غير مؤثرة في مسار بناء الحوكمة الرشيدة. والحوكمة الحقيقية في تكوينها النسيجي تتألف من المزاوجة بين مفهومي الشفافية والمساءلة اللذين يعززان [1] الحد من مظاهر الفساد بكل أنواعه ومجالاته عبر تطوير البيئة التشريعية والقانونية [2] التنوع المؤسسي الذي يمكن من توطين العدالة الاجتماعية ويعزز من إعادة توزيع الثروة وتداولها بشكل منطقي [3] حق المجتمع المدني في المشاركة في القضايا العامة التي تؤثر في بناء مستقبلهم العلمي والاقتصادي والاجتماعي [4] ممارسة أشكال الديمقراطية، اللامركزية، حق النفاذ

للمعلومات والبيانات العامة [5] التعاون المؤسسي بين القطاعين العام والخاص. وبمعنى آخر فإن الحاكمية الرشيدة تكون كذلك عندما يتم تحصين حق المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية والتجارية بالمشاركة الفعالة والمؤثرة في تقرير مستقبلهم وحماية حقوقهم.

وفي ضوء الاقتصاد المعرفي، تبرز الحاجة الملحة لتوطين حاكمية رشيدة تقوم على أسس اقتصادية تحاكي التحولات الاقتصادية المعاصرة نحو الإنتاج المعرفي وتعزز حق الدول من ممارسة الإنتاج المعرفي بعيدا عن قيود الإتفاقيات الدولية التي انتزعت حق بناء فكر اقتصادي معرفي من أغلب الدول غير المعرفية عبر إرغامهم الدخول في الإتفاقيات الدولية أو الثنائية تحت ذريعة حماية حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الشأن تعد أبرز إتفاقية في القرن العشرين لحماية الملكية الفكرية Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights TRIPS الصادرة سنة 1994 والتي تم المصادقة عليها أكثر من مائة دولة تعبر في مضمونها الفعلي عن تخلي الدول غير المعرفية عن سيادتها في حق امتلاك تكنولوجيا المعلومات والإنتاج المعرفي، كونها دولا تفتقر المراكز العلمية والبحثية التي تؤهلها لإنتاج المعرفة وتحويلها لسلع وخدمات. فإتفاقية TRIPS تعد أكثر من مجرد حفظ حقوق براءات الاختراع، بل في جوهرها تمثل جملة من الأمور أبرزها [1] حماية مصالح الدول الصناعية والمتقدمة في مضمار الإنتاج المعرفي خاصة السلع الأساسية وهي البرمجيات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستحضرات الطبية وتكنولوجيا الحيوية والمواد الكيميائية، واقتصار هذا الحق بقدر الإمكان على دولا مثل الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الاتحاد الأوربي وبعض دول آسيا مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية، بينما يقتصر دور باقي الدول على المصادقة والإقرار بأحقية هذه الدول للإنتاج المعرفي دون غيرها وبشكل ضمني [2] الحفاظ على المسار الأحادي في توزيع السلع المعرفية من هذه الدول لأسواق العالمية كافة [3] أفضل وسيلة لتفعيل التحكم بالمنافسين المحتملين.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تم اشتقاق من إتفاقية TRIPS إتفاقية أخرى فرضت العديد من القيود في الإنتاج المعرفي أكثر من تلك المفروضة بإتفاقية TRIPS، خاصة بما يتصل بمدد القانونية لحفظ حقوق الملكية الفكرية، وهي إتفاقية TRIPS plus التي حرصت عليها الدول المعرفية بفرضها على الدول غير المعرفية من خلال إبرام إتفاقيات ثنائية غالبا يتخللها برامج الدعم الإغاثي والفني والمالي والسياسي مقابل إظهار الالتزام في بنود الإتفاقية.

مما أدى لظهور اتجاهين على قدر من التعارض، فمن ناحية تتضافر الجهود الدولية بتشجيع الدول وتوعيتها بأهمية التحول نحو الاقتصاد المعرفي لما فيه من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الثروات، في السياق ذاته ضاعفت الالتزامات الناشئة من الإتفاقيات سواء الدولية مثل TRIPS , WIPO أو تلك متعددة الأطراف مثل إتفاقية التجارة الحرة FTAs أو حتى الثنائية مثل TRIPS-plus وهي مجتمعة فرضت المزيد من القيود المركبة التي سلبت حق الدول غير المعرفية بشكل وبآخر من الإنتاج المعرفي، مما ساد انطباع عام حول أثر هذه الإتفاقيات التي تم صياغتها بمباركة التكتلات الاقتصادية العالمية بتعطيل حق تلك الدول التحول نحو الاقتصاد المعرفي. ويرى الكاتب بأن حقيقة هذه الإتفاقيات تعكس في جوهرها إعلان عن تأسيس ناد عالمي لاحتكار المعرفة Global Knowledge Cartel Club فرضت فيه قواعد جديدة للأسواق المعرفية وطرق إنتاج المعرفة وتداولها وتوزيعها وخصخصتها، وهنا يتبادر للذهن من يملك الاقتصاد المعرفي؟.

فهذه التناقضات زادت من دعوة إعادة النظر لمفهوم الحاكمية الرشيدة وفق منظور الاقتصاد المعرفي وفي ظل هذه الإتفاقيات لتحقيق مزيد من العدالة المجتمعية أقلها حق الدول في الإنتاج المعرفي، وعدم الضغط على الدول لتقديم تنازلات دائمة في مجال الإنتاج المعرفي مقابل مكاسب سياسية، اقتصادية، واجتماعية قصيرة الأجل.

الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص. بشكل عام، ترتكز منظومة الاقتصاد المعرفي على الشراكة الإستراتيجية بين مؤسسات القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبقدر تهميش دور أي مؤسسة يخل ميزان المنظومة وينتقص من أدائها العام وكفاءتها. وعلى الرغم من الدور المحوري لهذه المؤسسات، إلا أن مؤسسات القطاع الخاص تعد اللاعب الرئيس في تصميم وتنفيذ وتطوير كافة أنشطة منظومة الاقتصاد المعرفي، كما تمارس دورا رياديا في نشر وتعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي، بل ينظر لها بأنها مستودع المعرفة وذلك حسب وصف المفكرين اليابانيين Nonaka & Takeuchi اللذين أكدا أن المؤسسة التجارية منبع المعرفة بها تبتدئ وتنتهي دائرة الإنتاج المعرفي. فمسألة الشراكة مع القطاع الخاص لبناء فكر الاقتصاد المعرفي أمر لا يحتمل النقاش ولا يمكن تجاهله، لما يتمتع هذا القطاع من مزايا تؤهله لهذه الشراكة أبرزها [1] التفوق النسبي في إدارة الأصول البشرية والهيكلية والمالية والعلاقات الخارجية [2] التغير المتنامي للتجارة العالمية مما يتطلب شريكاً مرناً قادراً على المواءمة مع هذه التغيرات [3] كفاءة أعلى في إنتاج السلع

والخدمات المعرفية وتحقيق العوائد المالية واستثمار الوقت [4] قدرات عالية في التعامل مع قواعد التجارة الدولية والتجارة الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإدارة المعارف والابتكارات.

وتتجسد صور الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ضمن إطار الاقتصاد المعرفي في أشكال عدة، أبرزها [1] منح القطاع الخاص العضوية الدائمة في كافة المفاوضات والمناقشات مع القطاع العام محليا وخارجيا حول صياغة دستور الاقتصاد المعرفي والقوانين المنظمة له [2] الشراكة في تأسيس ودعم وتمويل مؤسسات العلمية والتعليمية [3] المشاركة المباشرة في إنتاج وإدارة ونقل وتطوير واستثمار المعارف الإنتاجية وتحويلها لسلع وخدمات [4] ممارسة دور ريادي في صناعة الحدث الإنمائي وقيادة المبادرات الوطنية [5] تنفيذ المشاريع والصناعات المبنية على المعرفة. وهي صور فرضت على الدول استبدال نهجها التقليدي في التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص على النحو التالي:

1. تغيير النظرة التقليدية للقطاع الخاص من كونه مجرد منفذ أو مطور لأعمال الدولة إلى شريك إستراتيجي يقود المبادرات التنموية.
2. التركيز على تطوير بيئات الأعمال التشغيلية المحفزة للقطاع الخاص.
3. إشراكه ضمن قيادة الأنشطة المحورية التي تعزز من التنمية المبنية على المعرفة.
4. توفير المتطلبات الأساسية لدعم وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للإستثمار في المشاريع والصناعات المعرفية.
5. تسهيل الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص في أنشطة الاقتصاد المعرفي، وتحقيق الدعم المعنوي اللازم لتحقيق أعلى معدلات النمو والمنافسة في السوق المحلية والعالمية.

إن صياغة مبدأ الشراكة العامة والخاصة Public Private Partnership PPP في ظل الاقتصاد المعرفي يتطلب إجراء العديد من التغييرات في إدارة الدولة الاقتصادية خاصة في الدول النامية والمتحولة التي هيمن القطاع الحكومي فيها على معظم المشاريع الإستراتيجية، مما حول مؤسسات القطاع الخاص من قطاع رائد إلى قطاع خادم له، بل باتت مؤسسات القطاع الخاص تعتمد كليا في هذه الدول على سياسة الإنفاق العام للدولة ما بين التوسعية والانكماشية مما يعرضها للعديد من المخاطر التشغيلية والتمويلية والاستثمارية وتحويل معظم طاقاتها نحو المضاربة في الأسهم والعقارات. لذا من الأهمية

بمكان أن تتحول العلاقة بين القطاعين العام والخاص من علاقة الحذر والخوف إلى علاقة الثقة والأمان ومنح القطاع الخاص الدور الريادي في صناعة الحدث الاقتصادي للدولة في ظل مفهوم الحاكمية الرشيدة المتزنة، كما يجب أن تسبق هذه الشراكة عقد العديد من ورش العمل وحلقات النقاش التوعوية بين القطاعين العام و الخاص لرفع المستوى الإدراكي والثقافي لأهمية الاستثمار في أنشطة الاقتصاد المعرفي في الدولة وسبل تفعيله مع توضيح كافة الحقوق والواجبات لكل من الطرفين، كذلك مراجعة المعايير المحاسبية وسبل اعتبار الأصول المعرفية أصولا وليس نفقات لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص الاستثمار من خلالها، علاوة على إنشاء مجلس يضم ممثلين عن مؤسسات الكبيرة ومؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام للإشراف على تأسيس الموضوعات التالية [1] إنشاء المراكز R&D التجارية وسبل التعاون مع القطاع العام [2] تأسيس الأوعية التمويلية والاستثمارية اللازمة في دائرة الإنتاج المعرفي [3] سبل دعم القطاع العام لإنشاء الأسواق المحلية والإقليمية لتصريف السلع المعرفية [4] صيانة وحفظ الحقوق الملكية والفكرية وبراءات الإختراع.

مجتمع المعرفة. عاشت بعض المجتمعات المتقدمة منذ عقود ضمن بوتقة المجتمع المعلوماتي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي ظل التغيرات المتعاقبة التي طالت جوانب عديدة من أنشطة المجتمع التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والبحثية، وما صاحبها من تطور متنام في عصر الرقميات سرعت من تحول هذه المجتمعات نحو مجتمع المعرفة في مستهل القرن الحالي الذي شكل في مضمونة نواة الاقتصاد المعرفي الذي [1] يعتمد كليا على الإنتاج المعرفي وتحويلها لسلع وخدمات [2] تحقيق الثروات والعوائد من الصناعات المعرفية. وجاء هذا التحول نتيجة لتجاوز حاجزي الزمان والمكان في ظل تعاظم دور العلم والتكنولوجيا اللذين سرّعا من دخول المجتمعات لعصر المعرفة، العصر الذي ذابت فيه الأيديولوجيات التقليدية أمام زعامة المعرفة التي باتت معيارا يفصل المجتمعات المتخلفة عن تلك المتقدمة.

وبظهور ملامح مجتمع المعرفة، زادت جهود المجتمع الدولي في تشجيع إقامة المجتمعات المعرفية ومكافحة الموجة الثالثة من الأمية وهي محو الأمية المعرفية. وفي هذا الصدد صدرت العديد من التقارير السنوية التي تدعو الدول بذل الجهود الحثيثة التي تهيئ أفضل الأسباب للتحول التدريجي نحو مجتمعات المعرفة ولعل أبرزها ما صدر عن

[1] مؤتمر القمة الأوربية في لشبونة 2000 [2] تقرير البنك الدولي حول بناء مجتمعات المعرفة 2002 [3] الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والذي حمل شعار التقرير نحو إقامة مجتمع المعرفة 2003 [4] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO 2005 [5] التقرير الصادر عن المفوضية الأوربية 2007.

أن أهم الخطى نحو تشييد مجتمع المعرفة تنبثق من الإدراك العميق لكافة مؤسسات الدولة لأهمية المعرفة في رقي مستوى المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتجلى ذلك عبر تشجيع ثقافة نشر وإنتاج المعرفة وتداولها على كافة مستويات الدولة، وتطوير المؤسسات العلمية والتعليمية والتحول من مفهوم التعلم بالتلقين نحو التعلم المستدام الذي يضمن ديمومة اكتساب المعرفة بالخبرة والدعوة لتداول العلم على نحو يفضي مزيدا من الابتكار والاستنباط، علاوة على بذل الأسباب للانفتاح على ثقافات الدول المتصلة بحقول الابتكار والمعارف بهدف إيجاد مناخ يشجع الإنتاج المعرفي قائم على أنشطة الابتكار وضمان التعلم مدى الحياة.

وفي هذا الصدد يقدم الكاتب مقترحا استرشاديا لآلية تحول مجتمعات الدول النامية والناشئة نحو مجتمع معرفي:

1. ضرورة تولد القناعة الراسخة لدى متخذي القرار بأهمية التحول نحو مجتمع المعرفة لما له من آثار إيجابية في إرساء قواعد اقتصادية واجتماعية.
2. الشراكة التامة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة برنامج التحول ومناقشة سبل تطوير التشريعات اللازمة لتحقيق مقاصد التحول.
3. تطوير المناهج الدراسية في كافة المراحل الدراسية بما يخدم برنامج التحول.
4. نشر ثقافة إنتاج المعرفة ونقلها وتداولها أكثر من استهلاكها.
5. تأسيس شبكة المعارف والمعلومات بين مؤسسات العلم والتعليم والقطاع الخاص.
6. سهولة النفاذ لشبكة المعلومات في الدولة.
7. صون حرية التعبير والرأي والنشر العلمي.
8. إتاحة حق ممارسة أنشطة التعلم المستمر مدى الحياة.
9. تطوير البنى التكنولوجية والرقيمة والاتصالات .

التعليم المهني المستدام. يعتبر التعليم المهني من أهم المسائل الجوهرية المؤثرة في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية كونه الوعاء الذي يتم من خلاله تطوير مهارات

وخبرات الموظفين عبر تزويدهم بالمعارف والمعلومات وأساليب الفكر المعاصرة وطرق حل المشكلات وسبل اتخاذ القرارات والإحساس بالانتماء، الأمر الذي ينعكس إيجابا على قدرات المؤسسة التنافسية وتحقيق الثروات. وفي ظل الاقتصاد المعرفي، تغيرت فلسفة الارتقاء بأداء الموظفين من خلال تعزيز المهارات الابتكارية التي تمكنهم من الإنتاج المعرفي وتحويل المعارف لسلع وخدمات.

فالمؤسسات العاملة في إطار الاقتصاد المعرفي تتميز بأنها مؤسسات تعليمية تهيئ أفضل الأسباب الدافعة نحو تحقيق التعليم المهني بتفرعاته مثل التعلم بالممارسة، التعلم خلال الممارسة، التعلم بعد الممارسة. وفي هذا الصدد، أشار المفكر الاقتصادي Machlup بأن الاقتصاد المعرفي يقاس بجودة وكمية المهارات العالية الكامنة في العنصر البشري وقدرته العالية في التعامل مع المعرفة، وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية على نحو يحقق منافع اقتصادية واجتماعية ويعزز من القدرة التنافسية، الأمر الذي حفز المؤسسات بإعادة النظر في مفهوم تطوير العنصر البشري مهنيا ونفسيا وثقافيا عبر [1] تحسين بيئات العمل التشغيلية التي تؤهلهم للمواءمة بين مستقبل المؤسسة ومستقبلهم الوظيفي [2] إعادة التنظيم الهيكلي للمؤسسة على نحو يعزز من التواصل والتفاعل بينهم تمهيدا لنشر ومشاركة المعرفة والخبرات مما يزيد من كفاءة العمل [3] التحول من فلسفة التدريب التقليدي القائم على تدفق العمودي للمعرفة من المحاضر للمتدربين نحو التعليم المستدام القائم على شبكية تبادل المعرفة وتداولها ودراسة الحالات العملية والدخول في حلقات نقاشية بعيدا عن الأجواء التقليدية للبرامج التدريبية. ولتحقيق ذلك عمدت بعض المؤسسات العالمية بإنشاء كلية تعليمية داخلية لتطوير الجوانب التعليمية والمعرفية لموظفيها[28] وصقل مواهبهم على نحو يعزز من القدرة على إنتاج المعرفة السلعية، والتحول من الأهداف التقليدية لتدريب الموظفين مثل الاكتفاء تزويدهم بالمعلومات والمهارات الأساسية لأداء الأعمال، نحو تمكينهم من تحقيق الأهداف الإبداعية القائمة على المفهوم الإنتاجي باستخدام الأساليب الابتكارية ومواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية في مجال عمله. كما تحرص المؤسسات الصناعية على زيادة عن موظفي المعرفي بالنسبة لإجمالي الموظفين عبر إدخالهم في البرامج التخصصية السنوية ومنحهم الشهادات التخصصية في مجال إدارة المعرفة والإنتاج المعرفي.

28- مثل شركة Shell النفطية.

المبحث الخامس
المناهج الدولية لقياس الاقتصاد المعرفي

يعتقد جملة من الباحثون والمفكرون بأن أثر وجودية المعرفة تجاوز مسألة إحداث النمو الاقتصادي، ليشمل التأثير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ذاتها. وهذا ما أكده Neef 1998 بأن قيم السلع والخدمات الجديدة المنبثقة من النمو التكنولوجي والمعرفي أحدثت تغيرات دراماتيكية في أسلوب حياتنا العملية والاجتماعية، وأضاف بأن هذا التحول الاقتصادي يتميز ببيئة عمل متغيرة تبرز في المهارات العالية والخبرات الفنية والجهد الذهني أكثر من العمل التقليدي القائم على الجهد البدني. ففي التقرير الصادر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED 2001 ، أشار إلى أن ثمة شواهد تدل على حدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية في دول الأعضاء، وهي تغيرات متفاوتة في التأثير على النمو والتطور وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول لتباين جاهزيتها في البنى التشغيلية والتكنولوجية والمعرفية، كما أكدت المنظمة أن مسوغات هذه التغيرات تتصل بجملة من العوامل المتداخلة أبرزها، زيادة حجم الأعمال الريادية الابتكارية، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة الطلب على ذوي الخبرة والمبدعين والمبتكرين، ونمو الصناعات المعرفية، بل ذهب آخرون أمثال Lamberton and Neutze 1999 , Houghton and Sheehan 2000 , Gera , Hirshhorn , and Weir 2001 بأن وجودية المنفعة المعرفية ظاهرة في معظم التكوينات الاقتصادية وسمة غالبة في العمليات الإنتاجية العالمية، وتتجسد مظاهرها الوجودية من خلال [1] زيادة الطلب على الموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرات العالية [2] زيادة الطلب على تطوير الأفكار الابتكارية والتعلم مدى الحياة [3] الانتشار الواسع لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [4] ظهور أنماط الجديدة متصلة بنطاق إدارة الأعمال والإنتاج والتسويق [5] اتساع وتيرة إنتاج ونشر وترجمة وتدوين وتصنيف ونقل واستثمار وتخزين المعرفة [6] انخفاض تكاليف نشر المعرفة [7] زيادة الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة العالمية [8] تغير في أساليب الإنتاج وتركزها على السلع والخدمات المعرفية ذات القيمة المضافة [9] بناء الشبكات المعرفية والمعلوماتية العالمية التي ساعدت من انسيابية تبادل السلع والخدمات ونقل الأموال والمعارف [10] تزايد الاهتمام على المعرفة الخام Crude knowledge وهي

معرفة تشمل حقول الأبحاث العلمية والتطبيقية والدراسات والأوراق العلمية والتطبيقية المحكمة [11] إنشاء العديد من المراكز استشراف المستقبل. فكل هذه المظاهر مجتمعة تمثل جوهر مفهوم الاقتصاد المعرفي والمجتمع المعرفي معا، ومن هنا جاءت الدعوات بأهمية وضع معايير ومؤشرات لقياس الأثر المنفعي للمعرفة في الأداء العام للدول.

وفي ظل هذا الاتجاه ، ظهرت العديد من المؤشرات التي حاولت جاهدة تلخيص أداء الدول عبر قياس وتحليل قيمة موجوداتها المعرفية تمهيدا لإصدار معايير تحدد تخوم هذه الموجودات وتنظم أسس إدارتها وتجسد آلية توظيفها واستثمارها وسبل تمويلها، وتتبع التدفقات الكلية لروؤس الأموال وتبويب الأصول المعرفية من حيث القدرة العالية في تحقيق الثروة والعوائد والمنافع. وتجدر الإشارة إلى أن قياس كفاءة وفاعلية منظومة الاقتصاد المعرفي ليس بالأمر الممكن والمتاح كما الحال في الاقتصاد التقليدي القائم على المقاييس الكمية القابلة للقياس والتحليل، بل توجد العديد من العقبات والتحديات التي تعترض سبيل قياسها أبرزها صعوبة [1] وضع المؤشرات المحاسبية للأصول المعرفية [2] التنبؤ بتأثير المدخلات «المعرفة» على كمية ونوعية المخرجات في الاقتصاد المعرفي بشكل مسبق بخلاف الاقتصاد الكلاسيكي [3] تحديد قيمة المعارف والعلوم والجهد الذهني بشكل دقيق. كذلك من العقبات وجود العديد من المفاهيم المتصلة بالأصول المعرفية كتدفقات المعارف والمخزون المعرفي وموظفي المعرفة وغيرها التي تحتاج للتهذيب والصقل لفصل واستخلاص القيم والمنافع الكامنة فيهم.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة لتطوير مؤشرات الاقتصاد المعرفي، إلا أن مازالت تتصبغ بطابع وصفي تركز على المعرفة الظاهرة والمصنفة Explicit أكثر من المعرفة الضمنية Tacit التي تعد الجوهر الحقيقي لمفهوم الاقتصاد المعرفي، لذا فإن هذه المؤشرات لا تعكس كليا التصور الفعلي والواقعي لحجم الاقتصاد المعرفي، وبوصف أدق لا تظهر هذه المؤشرات إلا رأس الجليد للمفهوم، الأمر الذي يستوجب معه تطوير مفهوم المؤشرات لتعبر بشكل أفضل عن حجم وطبيعة الاقتصاد المعرفي.

وفي هذا المسعى، رصد الكاتب أبرز الطرق والمنهجيات المستخدمة كمدخل للقياس والاستدلال على وجودية الاقتصاد المعرفي:

1. The New Economy Index: Understanding America's Economi

Transformation, Progressive Policy Institute 1998.

2. Index of the Massachusetts Innovation Economy, Massachusetts Technology Collaborative 1999.
3. Measuring the Knowledge-Based Economy: How does Australia compare? Department of Industry, Science and Resources 1999.
4. Our Competitive Future: UK Competitiveness Indicators 1999 UK Department of Trade and Industry 1999.
5. The Knowledge-Based Economy: A Set of Facts and Figures, OECD 1999.
6. Porter's index of innovative capacity 1999.
7. European Innovation Scoreboard, European Commission 2000.
8. Towards a European Research Area: Science, Technology and Innovation: Key Figures 2000, Eurostat 2000.
9. Knowledge-Based Activities: Selected Indicators, Department of Industry, Science and Resources 2000.
10. Towards Knowledge-based Economies in APEC, APEC Economic Committee 2000.
11. The New Economy and APEC, APEC Economic Committee 2001.
12. UK Competitiveness Indicators: Second Edition, UK Department of Trade and Industry 2001.
13. Knowledge Assessment Scorecard, World Bank Institute 2002.
14. On the Road to the Finnish Information Society III, Statistics Finland 2001.
15. Science, Technology and Industry Scoreboard: Towards a Knowledge-based Economy, OECD 2001.
16. The 2002 State New Economy Index, Progressive Policy Institute 2002.
17. Australia as a Modern Economy: Some Statistical Indicators 2002, Department of Industry, Tourism and Resources 2002.
18. Northern Ireland Knowledge Economy Index.

ولدواعي هذا العمل، ركز الكاتب على أكثر المناهج المتداولة والمعتمدة عالميا وهي:

1. منهجية معهد البنك الدولي WBI.
2. منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED.
3. لائحة الاتحاد الأوربي EU.
4. منهجية منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا APEC.

منهجية معهد البنك الدولي. انبثقت منهجية المعهد في رصد وجودية الاقتصاد المعرفي من نظرية النمو الجديدة لـ Grossman and Elhanan 1991 & Romer 1986 الذين قاموا بدراسة أبرز العناصر الممكنة التي تقود النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث استدلت النظرية أن كلا من المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعدان مدخلا محوريا لتعاظم العوائد والمنافع، الأمر الذي حفز المؤسسات للبحث عن طرق إنتاجية جديدة قائمة على الابتكار تمهيدا لزيادة معدلات الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي. ومن هنا استدل معهد البنك الدولي WBI 1999 على وضع آلية المؤشرات لقياس جاهزية الدول للتحول نحو الاقتصاد المعرفي وذلك من خلال قياس حجم كلا من الاستثمار والإنفاق على الركائز الأربع الأساسية وهي [1] **الحوافز الاقتصادية المعرفية**: وهي حوافز تشير للأنظمة المؤسساتية والاقتصادية التي تعزز من كفاءة توظيف للمعرفة ضمن البيئة التشغيلية الداعمة لريادة الأعمال [2] **التعليم والموارد والبشرية**: حيث تتناول الركيزة العلاقة الطردية بين جودة وتطور مؤسسات التعليم والتدريب وتطور العنصر البشري [3] **نظام الابتكار**: وهو النظام الناشئ في ضو المؤسسات الاقتصادية والعلمية ومراكز البحث والتطوير [4] **تقنية المعلومات والاتصالات**: وهي البنى التكنولوجية والمعلوماتية الداعمة لأعمال وأنشطة الاقتصاد المعرفي.

وفي سياق تحقيق المقاصد، طور المعهد منهجية لتقييم المعرفة Knowledge Assessment Methodology KAM تتكون من 83 متغيراً نوعياً تعبر مجتمعة عن المرتكزات الأربعة للاقتصاد المعرفي، وهي منهجية استرشادية للدول تساعدهم للتعرف على [1] حجم وطبيعة ونطاق المعرفة المستخدمة [2] سبل تطوير وتحسين مواطن الضعف وكوامن الخلل [3] تعزيز القدرات التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

هذا المرتكز يعكس مؤشر الاقتصاد المعرفي KEI	هذه المرتكزات تعكس مؤشر جودة المعرفة Knowledge Indicators		
الحوافز الاقتصادية المعرفية	البيئة التعليمية والموارد والبشرية	البيئة الابتكارية	بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
سيادة القانون	تدفق الأموال في مجال حقوق الملكية الفكرية	الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين 15 سنة وأكثر	مجموع خطوط الهاتف لكل فرد 1000 فرد
النوعية التنظيمية	حجم براءات الاختراع	الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي	عدد الحواسب لكل 1000 فرد
قيود تعريفية متنوعة	عدد الأبحاث والمقالات والدوريات العلمية	الالتحاق الإجمالي ما بعد التعليم الثانوي	مستخدمي الإنترنت لكل 1000 فرد

الجدول [49] يشير إلى منهجية معهد البنك الدولي لقياس الاقتصاد المعرفي.
المصدر: معهد البنك الدولي.

بينما الجدول [50] يظهر ترتيب الدول العشر الأولى من مجموع الدول البالغ عددها 145 خلال 2012 وذلك حسب المقياس من 0 إلى 10.

	الدولة	KEI*	KI**	الحوافز الاقتصادية المعرفية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
1	السويد	94.3	9.38	9.58	9.74	8.92	9.49
2	فلندا	9.33	9.22	9.65	9.66	8.77	9.22
3	الدنمارك	9.16	9.00	9.63	9.49	8.63	8.88
4	هولندا	9.11	9.22	8.79	9.46	8.75	9.45
5	النرويج	9.11	8.99	9.47	9.01	9.43	8.53
6	نيوزلندا	8.97	8.93	9.09	8.66	9.81	8.30
7	كندا	8.92	8.72	9.52	9.32	8.61	8.23
8	ألمانيا	8.90	8.83	9.10	9.11	8.20	9.17
9	إستراليا	8.88	8.98	8.56	8.92	9.71	8.32
10	سويسرا	8.87	8.65	9.54	9.86	6.90	9.20

الجدول [50] يظهر التصنيف العالمي لأول عشر دول ضمن مؤشر الاقتصاد المعرفي خلال 2012.
المصدر: مؤشر معهد البنك الدولي، 2012.
* يعكس المؤشر مرتكز الحوافز الاقتصادية المعرفية.
** يعكس المؤشر مرتكز باقي العناصر الثلاثة.

أما الجدول [51] يشير لترتيب دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2012 ضمن تصنيف المعهد .

الترتيب العالمي	الترتيب الخليجي	الدولة	KEI	KI	الحوافز الاقتصادية المعرفية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
42	1	الإمارات	6.94	7.09	6.50	6.60	5.80	8.88
43	2	البحرين	6.90	6.98	6.69	4.61	6.78	9.54
47	3	عمان	6.14	5.87	6.96	5.88	5.23	6.49
50	4	السعودية	5.96	6.05	5.68	4.14	5.65	8.37
54	5	قطر	5.84	5.50	6.87	6.42	3.41	6.65
64	6	الكويت	5.33	5.15	5.86	5.22	3.70	6.53

الجدول [51] يظهر التصنيف الخليجي ضمن مؤشر الاقتصاد المعرفي خلال 2012.
المصدر: مؤشر معهد البنك الدولي، 2012.

أبرز الملاحظات على منهجية المعهد :

دليل استرشادي. يمثّل المؤشر متوسطا حسابيا بسيطا لأربعة مؤشرات فرعية، كما يعد دليلا استرشاديا أقرب من كونه مؤشراً معيارياً نوعياً يقيس طبيعة الأصول المعرفية ودرجة نضوجها وجودتها. فالمؤشر صمم لمساعدة الدول للتعرف على الفرص والعقبات المحتملة والسياسات والبرامج الإصلاحية المطلوب تنفيذها في سياق تحولهم نحو الاقتصاد المعرفي، وإتاحة الفرصة للمقارنة بين أداء وكفاءة الدول في المرتكزات الأربعة.

حجم السكان. من الملاحظ بأن المؤشر لم يأخذ بالحسبان مسألة التفاوت السكاني بين الدول في سياق بناء المؤشر الدولي، مما نتج عنه تفاوت نسبي في المخرجات بين الدول، الأمر الذي ساعد الدول الصغيرة من حصد مراكز متقدمة على حساب بعض الدول الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند خاصة في مكونات مؤشر المعرفة KI سواء في التعليم أو تكنولوجيا الاتصالات، فمثلا مملكة البحرين حصدت المركز الأول عالميا في مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بينما دولاً تعد مهد ومعقل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حصدت مراكز متأخرة، مثل اليابان المركز 22، كوريا الجنوبية المركز 29، والصين المركز 87كما مبين في الجدول [52] الذي يظهر أثر خلل التفاوت السكاني على مراكز الدول وفق المرتكزات الأربعة حسب مؤشر البنك الدولي 2012.

التصنيف	الحوافز الاقتصادية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
1	سنغافورا	سويسرا	نيوزلاند	البحرين
2	فلندا	السويد	أستراليا	السويد
3	الدنمارك	فلندا	النوريج	لوكسمبروج
4	السويد	سنغافورا	كوريا ج	بريطانيا
5	هونج كونج	الدنمارك	اليونان	هولندا

الجدول [52] يوضح التباين في المراكز بين الدول وفق مرتكزات مؤشر الاقتصاد المعرفي خلال 2012.
المصدر: معهد البنك الدولي.

مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تعد OCED 1999 أول من أشار لمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة KBE باعتباره ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة. وفي 2001 أصدرت المنظمة تقرير :The New Economy Beyond the Hype حددت فيه مكونات البيئة المحفزة لممارسة أعمال الاقتصاد المعرفي من خلال إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة والانفتاح على الأسواق العالمية وتداول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير مهارات وقدرات رأس المال الفكري وتشجيع الابتكار.

حيث قامت لجنتي الصناعة والسياسات العلمية والتكنولوجية في المنظمة بتحديد القوائم الاسترشادية للقياس والاستدلال على أهم العناصر المحورية الفعالة ضمن المرتكزات الأساسية، وهي [1] **الاقتصاد المعرفي** من خلال قياس العائد على الاستثمار في الأصول المعرفية، والتعرف على أهم العناصر المحورية المؤثرة في صياغة الاقتصاد المعرفي، ومقارنة الأداء على المستوى الدولة ، دول الأعضاء، ومع بقية دول العالم [2] **العولمة** ويسلط الضوء فيه على أبرز الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا، ودور المؤسسات متعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول [3] **مؤشرات اقتصادية وتنافسية متعددة** يتم من خلالهما مقارنة الدول من حيث تكاليف الإنتاج العلمي والتكنولوجي والتجارة الدولية. كما قامت اللجنتين بتهذيب وتبويب المصطلحات المعاصرة وفق هذه المرتكزات الثلاثة، والإشارة لأبرز التحديات والمعوقات

التي قد تواجه الدول في مجالات العلوم والتكنولوجيا والصناعات.

ويعتمد المؤشر في بناء منهجيته بشكل أساسي على مصداقية القواعد البيانية والمؤشرات الإحصائية للدول الأعضاء، والتي تتم معالجتها وتطويرها من قبل المنظمة، كما تعد المنهجية بمثابة نقطة انطلاق تحفيزية لبناء القدرة التنافسية الوطنية ورسم السياسات الإصلاحية وتطبيق البرامج التطويرية اللازمة لتنفيذ برنامج التحول نحو الاقتصاد المعرفي. وفيما يتصل بمؤشرات الاقتصاد المعرفي، اعتمدت OECD على العناصر والمدخلات التالية للاستدلال على جاهزية الدول الأعضاء للتحول نحو الاقتصاد المعرفي وقدرتها في إنتاج الصناعات المعرفية وتحقيق الثروات:

1. حجم الاستثمار في المعرفة ضمن مجالات التعليم والأبحاث والتطوير والبرمجيات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
2. حجم الاستثمار على المكونات الثلاثة وهي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتمثل أجهزة ومعدات تكنولوجيا المعلومات، برمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وأخيرا الاتصالات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
3. حجم الاستثمار في الخدمات والصناعات المعرفية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
4. نسبة المتعلمين ضمن الفئة العمرية 25 – 64 سنة.
5. حجم الإنفاق على برامج الأبحاث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
6. حجم الإنفاق على البحوث الأساسية Basic Research كنسبة مئوية من الناتج المحلي.
7. حجم إنفاق قطاع الأعمال على R & D في كل من الصناعات التحويلية وسلع الصناعة المحلية.
8. حصة الخدمات من الإنفاق على الأبحاث والتطوير.
9. حجم الإنفاق على الابتكار كحصة من إجمالي المبيعات.

وتتمحور فلسفة المؤشر التركيز على إنشاء بيئة تفاعلية بين العناصر والمدخلات لبناء أنموذج اقتصادي معرفي فعال قائم على إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة، الأمر

الذي يعزز من نطاق استعمال الخدمات القائمة على المعرفة. وفي موضوع متصل، بينت دراسة للمفكر الاقتصادي الفرنسي Olivier Marbot بعنوان «الدول المتطورة: تراجع مبرمج» نشرت في مجلة La Revue الفرنسية[29] بوجود ميل متنام للزعامة الاقتصادية لدول الشرق الصين و الهند مستندا في ذلك إلى مؤشرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خاصة في مجال الصناعات المعرفية والتكنولوجيا والعلوم، الأمر الذي قد يسرع من خطى هيمنة التنين الصيني على الاقتصاد العالمي بحلول 2016 وليس كما هو متوقع له في 2020، حيث تجاوز إجمالي الناتج المحلي للصين ولأول مرة إجمالي دخول منطقة اليورو «17 دولة» مجتمعة، بل أشارت الدراسة إلى توقع المراقبون بحلول 2025 بأن يتخطى الوزن الاقتصادي كلا من الصين والهند دول أعضاء منظمة الكبار السبع G7، وفي ظل الزعامة الصينية – الهندية، ستنتعش اقتصاديات الدول المجاورة كإندونيسيا وماليزيا والفلبين نتيجة لتنامي الإنفاق على حقول الأبحاث والتطوير والعلوم التطبيقية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير برامج التعليم مقابل ركود نسبي في دول العالم المتطور.

لائحة الابتكار الأوربي[30]. خلال المؤتمر الذي عقد في لاشبونة Lisbon 2000، حدد الاتحاد الأوربي أهدافه الإستراتيجية بحلول 2010 ليصبح أفضل بيئة تنافسية وديناميةلبناء منظومة الاقتصاد المعرفي تتميز بالنمو الاقتصادي المستدام وخلق الفرص الوظيفية. ولتحقيق ذلك، اعتمد المؤتمر عنصري الابتكار وحجم الإنفاق على الأبحاث والتطوير كمدخل محوري لتحقيق المأمول، الأمر الذي استدعى لتطوير لائحة سنوية لقياس الابتكار الأوربي European Innovation Scoreboard EIS بهدف تتبع الأداء العام لدول الاتحاد وتحليله تمهيدا لرسم السياسات الإصلاحية وتطبيق البرامج النوعية التي تعزز من مفهوم الاقتصاد المعرفي ومن ثم مقارنته مع أبرز المنافسين لهم كالولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية.

29- Volume 30, March 2013.

30- لائحة الابتكار الأوربي 2009 واحدة من أبرز المؤشرات العالمية لقياس الإنتاج الابتكاري بالإضافة إلى لائحة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعلوم والتكنولوجيا والصناعة 2007، وتقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصاد العالمي 2008.

أبرز التعديلات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المؤشرات	16	18	18	22	22	26	25	25	29
عدد المجموعات	4	4	4	4	4	5	5	5	4
المؤشرات المبنية على CIS	4	4	4	5	6	7	7	7	8
عدد الدول	17	17	33	33	33	33	34	37	32

الجدول [53] يشير إلى التطور التاريخي لأبرز التعديلات ضمن لائحة الابتكار الأوربي.
Source : UNU-MERIT , Maastricht University.

حيث ركز الإصدار الأول للائحة 2001 على تطبيق نظام المسح الابتكاري لرصد أبرز المؤشرات الابتكارية والتي تم إحصاؤها بـ 16 مؤشر تمهيدا لتطبيقه على 17 دولة أوربية، وفي 2007 شمل المؤشر تحليل الأداء العام لمستوى الإبتكار في 37 دولة أوربية بعدد 29 مؤشر ابتكاري تم تجميعها وتصنيفها في ثلاث مجموعات هي:

1. **العوامل المساعدة Enablers**: وهي العوامل التي تحدد المحركات الرئيسة لأداء الابتكارات الخارجية بالنسبة للمؤسسة. وتشمل ثلاثة أبعاد ابتكارية [1] الموارد البشرية [2] نظم الأبحاث الفعالة [3] الدعم والتمويل.
2. **أنشطة المؤسسة Firm activities**: وهي الأنشطة المبذولة على كافة مستويات المؤسسة لتعزيز الإنتاج الابتكاري. وتشمل ثلاثة أبعاد ابتكارية [1] استثمارات المؤسسة [2] ريادة الأعمال [3] الأصول المعرفية.
3. **المخرجات Output**: المؤشر يحاكي آثار مخرجات الأنشطة الابتكارية للمؤسسة. ويشمل على نوعين من الإبعاد الابتكارية [1] المبتكرين [2] الآثار الاقتصادية.

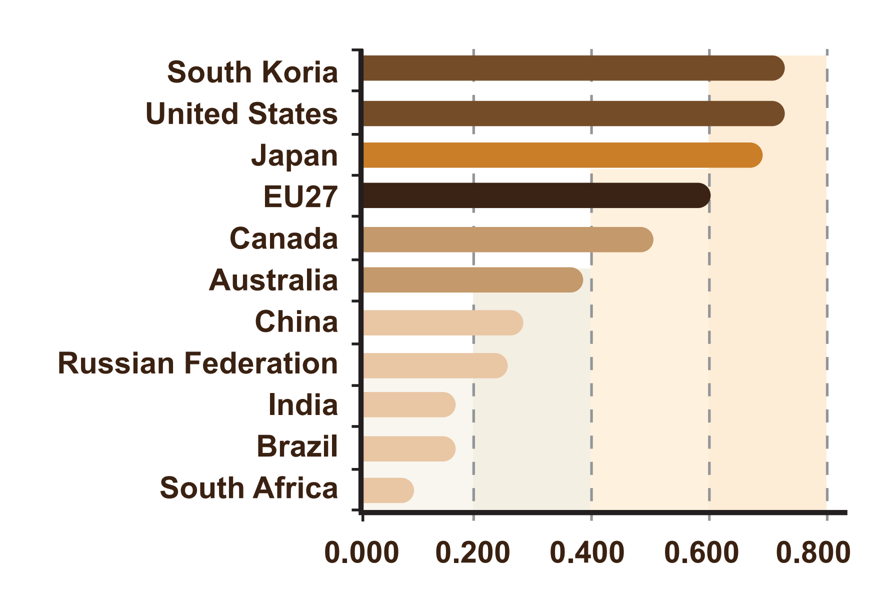
وبناء على هذه المؤشرات، تم تقسيم أداء الدول الأوربية EU 27 ضمن أربع مجموعات:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
Innovation Leaders	**Innovation Followers**	**Moderate innovators**	**Modest innovators**
السويد الدنمارك ألمانيا فلندا	هولندا لوكسمبروغ بلجيكا بريطانيا النمسا إيرلندا فرنسا سلوفينيا قبرص إستونيا	إيطاليا أسبانيا البرتغال التشيك اليونان سلوفاكيا هنغاريا مالطا ليتوانيا	بولندا لاتفيا رومانيا بلغاريا

الجدول [54] يشير إلى التصنيف الأوربي حسب الأداء العام للإبتكار.

Source: Innovation Union Scoreboard report, 2013.

بينما يظهر شكل [45] مؤشر الابتكار لأبرز دول العالم 2012:



منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا APEC. قامت المنظمة بتطوير OCED لمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة من حيث التأكيد على مقاصد إنتاج المعرفة، حيث عرفته بأنه «ذلك الاقتصاد القائم على إنتاج ونشر وتوزيع المعرفة لتحقيق الثروات والنمو والفرص الوظيفية» APEC 2002 , 2004 . لم تخرج APEC عن منهجية OCED في قياس الاقتصاد المعرفي وشكل البيئة الواجب تشييدها لضمان أفضل الممارسات من حيث الإطار العام، إلا أنها أضافت بعض المؤشرات التي ترصد مقاصد إنتاج المعرفة وتحقيق الثروة، وفي هذا الصدد أصدرت اللجنة الاقتصادية في APEC تقرير Towards Knowledge-based Economies in APEC 1999، وضعت من خلاله الأسس المنهجية لتوظيف المعرفة اقتصاديا بهدف تحقيق الثروات والقدرات التنافسية. وقد اعتمدت هذه الأسس التمعن في الأدلة التجريبية العالمية لأكثر البيئات المعززة لاستدامة النمو الاقتصادي عبر مفهوم الاقتصاد المعرفي، حيث انتهت بأربع بيئات هي:

1. بيئة الأعمال.
2. البيئة الابتكارية.
3. بيئة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
4. بيئة الموارد البشرية.

بيئة الأعمال. تشمل المؤشرات التالية:	بيئة تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات. تشمل المؤشرات التالية:
1. نسبة الصناعات المعرفية من GDP	1. عدد أجهزة الهاتف الأرضي لكل 1000
2. نسبة صادرات الخدمات من GDP	2. عدد أجهزة الهاتف النقال لكل 1000
3. نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من GDP	3. عدد أجهزة الحاسوب كل 1000
4. نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من GDP	4. نسبة مستخدمي الإنترنت من إجمالي السكان
5. درجة شفافية المؤسسات الحكومية	5. عدد مشغلي الإنترنت لكل 10000
6. درجة شفافية المؤسسات المالية	6. إيرادات التجارة الإلكترونية المتوقعة US$
7. درجة السياسات المحفزة للمنافسة	
8. درجة الانفتاح	

بيئة الموارد البشرية. تشمل المؤشرات التالية:	البيئة الابتكارية. تشمل المؤشرات التالية:
1. نسبة الالتحاق بالتعلم الثانوني 2. عدد خريجي العلوم الطبيعية سنويا 3. نسبة العاملين في إدارة المعرفة من إجمالي قوة العمل 4. عدد الصحف لكل 1000 من السكان 5. مؤشر التنمية البشرية	1. عدد العلماء والمهندسين في مجال الأبحاث والتطوير لكل مليون من السكان 2. الباحثين العاملين بدوام كامل لكل مليون 3. نسبة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير من GDP 4. نسبة إنفاق قطاع الأعمال على البحث والتطوير من GDP 5. عدد براءات الاختراع المسجلة سنويا 6. عدد اتفاقيات التعاون التكنولوجي بين المؤسسات التجارية 7. عدد اتفاقيات التعاون التكنولوجي بين المؤسسات التجارية والمؤسسات التعليمية والعلمية

الجدول [55] يوضح مؤشرات الاقتصاد المعرفي وفق منهجية منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا.

Source: Report by APEC Economic Committee November 2000.

المبحث السادس

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الاقتصاد المعرفي

المطلب الأول

مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد الأزمة المالية العالمية 1929، أدرك المجتمع الاقتصادي الدور المحوري لقطاع Small & Medium Enterprises SMEs في مواجهة الكساد الاقتصادي عبر قدرته في تفعيل الأنشطة التنموية وزيادة النمو الاقتصادي وتعزيز الناتج المحلي للدول. ومن هنا جاء اهتمام حكومات دول العالم بقطاع SMEs كونها الأداة الفعالة في صناعة الأحداث التنموية الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على توليد الفرص الوظيفية وشريكا أساسيا يساعد الحكومات لتحويل مجهوداتها من التنفيذ للتحفيز والتعزيز، وقدرتها في معالجة الاختلالات الاقتصادية كالاختلال الناشئ بين الادخار والاستثمار خاصة في الدول النامية والتي تعاني انخفاضاً في معدلات الادخار والاستثمار نتيجة لضعف حجم الرساميل اللازمة لتأسيس المشاريع الضخمة ، كذلك معالجة اختلال ميزان المدفوعات عبر رفع حجم الصناعات المحلية مقابل الاستيراد، كما تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التوازن الجغرافي الصناعي والتنموي، بالإضافة كونها مدخلا محوريا لتحقيق مبدأ [1] الربحية Profitability وذلك عبر تقليل التكاليف أو تعزيز القيم المضافة [2] نمو الأرباح Profit Growth من خلال زيادة المبيعات فى الأسواق الجارية أو الدخول لأسواق جديدة.

علاوة على ذلك، تمارس هذه المؤسسات الدور الريادي في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية، بل تنافس أحيانا المؤسسات الكبرى في بعض الدول من حيث حجم الصادرات كما هو مبين في الجدول التالي:

الدول	المؤسسات الصغيرة %	المؤسسات المتوسطة %	النسبة الكلية لـ SMEs	المؤسسات الكبيرة %
الولايات الأميركية	22.7	14.6	37.3	62.7
الاتحاد الأوربي	23.4	31.5	54.9	45.1
بريطانيا	---	---	---	32.2
ألمانيا	21.6	15.0	39.6	63.3
فرنسا	23.9	9.8	33.7	66.3
سويسرا	16.6	6.1	22.7	77.3
مجموعة البريك				
البرازيل	33.5	18.9	52.4	47.6
روسيا الاتحادية	47.3	27	54.3	25.7
الهند	65.1	15.2	80.3	19.7
الصين	36.8	12.3	49.1	50.9
مجموعة* 11				
المكسيك	17.7	20.9	38.6	61.4
كوريا الجنوبية	52.8	10.4	63.2	36.8
مصر	63.3	13.8	77.1	22.9
أندونيسيا	44.1	45.7	89.8	10.2
تركيا	60.6	15.4	76.1	24.0
آسيا				
هونغ كونغ	43.5	13.0	56.5	43.5
السعودية	40.5	25.0	65.5	34.5
تايوان	45.4	12.1	57.5	42.5
الإمارات	47.6	25.4	73.0	27.0
سنغافورا	19.7	14.2	33.9	66.1
اليابان	49.5	15.4	64.9	35.1
إستراليا	24.0	23.5	47.5	52.5
فنزويلا	20.3	39.1	59.4	40.7
متوسط باقي الدول	38.1	33.5	71.6	28.4

الجدول [56] يوضح حجم قيمة الصادرات لبعض الدول العالمية خلال 2009.

Source: Statostocs Canada, Exporter Regoster, 2008 & 2009.

* لم يتم إدراج جميع دول هذه المجموعة لعدم توافر البيانات.

وفي الاقتصاديات الكبرى التي تمثل SMEs فيها مرتكزا جوهريا في صناعة الحدث الاقتصادي، تتخذ العلاقة بين المؤسسات الكبرى وقطاع SMEs شكلين أساسيين، الأول يجسد المسئولية الاجتماعية والوطنية من قبل المؤسسات الكبرى إتجاه هذا القطاع عبر دعمه بطرق متنوعة، أما الشكل الثاني فيتمثل في التعاون التجاري الحقيقي بينهما عبر إسناد مهام توفير احتياجات المؤسسات الكبرى من مكونات والأجزاء والخدمات لهذا القطاع. فعلى سبيل المثال أسست General Motors حولها شبكة مزودين أكثر من 30000 من SMEs، بينما Mitsubishi تتعامل مع أكثر من 20000 من الصناعات الصغيرة المغذية لها. وفي سياق آخر، ساهم تقسيم الأسواق العالمية الناشئة في معرفة حجم ونمو صناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر مساهمتها في نمو GDP، ويتجلى ذلك في مجموعة البريك BRICs: Brazil , Russia , India and China, ومجموعة Next 11 وتشمل Iran , Bangladesh , Egypt , Indonesia , Mexico , Nigeria , Pakistan Philippines , Turkey , South Korea , and Vietnam.

ومن هنا جاء الاتفاق العام في المجتمع الاقتصادي العالمي على أهمية تطوير وتنمية أعمال SMEs، وتوفير البيئات التشغيلية والتشريعية والتمويلية التي تمكنها من توطين الصناعات المعرفية وتطوير العملية التنموية ، ففي الولايات المتحدة الأميركية وضعت المعايير[31] الرئيسة على نحو يحقق حالة من الاستقرار والضمان لهذا القطاع SMEs، وتتمثل المعايير في [1] تحديد حجم المؤسسات من حيث عدد العاملين وإجمالي المبيعات [2] تحديد طبيعة المؤسسة من حيث الصفة القانونية والشريحة الربحية [3] توظيف القروض في شراء المواد الأولية أو الأصول الأساسية لتطوير المنتجات. أما في اليابان التي أقرت بفضل دور القطاع في إعادة نهضتها وبناء اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، فقامت بتذليل

مسوغات تبرر اهتمام الدول في قطاع SMEs لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
المسوغات	المتوسط العالمي %
عدد المؤسسات	98.4
توفير الفرص الوظيفية	89.8
متوسط مساهمة في توليد الثروة GDP	63.6

جدول [57]

31- تحت إشراف إدارة المؤسسات الصغيرة Small Business Administration SBA والتي أنشأت سنة 1953.

كافة العقبات والتحديات التي تعترض سير أعمالها نحو النمو والتطور، من خلال إصدار قانون المسمى Small and Medium Enterprise Basic Law الذي ينظم كافة القواعد العامة لهذا القطاع، وما يتصل بالبرامج التحفيزية والتشجيعية كقوانين للإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم، والدعم التمويلي واللوجستي، ومساعدتها في تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على دعمها والتعامل معها.

وفي إطار الأدبيات، تشير الأبحاث والدراسات العلمية الحديثة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أهمية مساهمة SMEs في تعزيز تماسك البنية الاقتصادية للدول والاستخدام الأمثل في توظيف الموارد والطاقات الكامنة وتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية Hallberg 1999، لما تتسم به من مزايا ومرونة وقدرة أعلى للتكيف مع المتغيرات أكثر من المؤسسات الكبيرة، الأمر الذي استوجب إعادة النظر لها بأنها خيار إستراتيجي تنموي سواء للدول الفقيرة لدعم النمو والخروج من الفاقة وحد الكفاف، أو للاقتصاديات المتحولة[32] من خلال بناء القدرة التنافسية والكفاءة التشغيلية، بل يجب اعتبارها بأنها أبرز المحركات المحورية لتحقيق التنمية الاقتصادية سواء المحلية أو الإقليمية لما تتمتع به من خاصية الانتشار الجغرافي التي تزيد من تنويع الفرص الاستثمارية وإيجاد الفرص الوظيفية Kayanula and , Quartey 2000.

وعلى الرغم من تجاوز SMEs نسبة 95% من إجمالي المؤسسات العالمية، إلا أنه لا يوجد لها تعريف دولي موحد ومتفق عليه نظرا لاختلاف البيئات المتصلة بمفهوم SMEs بين دول العالم، أبرز تلك البيئات:

1. البيئة التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشمل رأس المال وعدد الموظفين وحجم المبيعات السنوية.
2. البيئة الاقتصادية وتشمل تنوع الموارد والأنشطة الاقتصادية ونضوج القطاعات الاقتصادية وعوامل الإنتاج، والمستوى العام للأجور والدخل والناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستيراد والتصدير، ونضوج الثقافة الصناعية.
3. البيئة الاجتماعية وتشمل الثقافة العامة السادة في المجتمع مثل الثقافة الإنتاجية أو الاستهلاكية، سلوك المستهلكين وحجم السكان ومدى توفر الموارد البشرية

32- اقتصاديات المتحولة أو الانتقالية مصطلح يشير لمرحلة الانتقال من الاقتصاد المركزي نحو اقتصاد السوق.

ودرجة كفاءتها ومؤهلاتها العلمية ومدى الانفتاح على العالم.

4. البيئة التشريعية وتشمل القوانين ومدى ملاءمتها مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفهمها للدور المحوري لها، وقدرتها باستنهاض القطاع على نحو يحقق مقاصد النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة.

ورغم ذلك، فإنه من حيث الإطار العام تم وضع تعريف كمي يفصل هذه المؤسسات عن المؤسسات الكبيرة، باعتبارها «مؤسسات مستقلة في الملكية والإدارة غير تابعة أو زميلة للمؤسسات الكبيرة تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية»، وتتشكل على الأقل من معيارين ضمن المعايير التالية:

1. عدد الموظفين في المؤسسة.
2. حجم رأس المال المستثمر.
3. حجم الأرباح والمبيعات السنوية.
4. نسبة الحصة السوقية.

فالسمة الغالبة على هذه المؤسسات بأنها تتميز برسملة منخفضة، وعدد محدود من الموظفين، وصغر حجم المبيعات والدخل السنوي، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة الناشئة فيها واعتمادها على الخدمات المتوفرة محليا، وعلى تصريف وتسويق منتجاتها في النطاق الجغرافي المحيط بها.

ويرى الكاتب بأنه على الدول الراغبة في استصدار قانون ينظم هذا القطاع، التأكد أولا من سلامة التكوين العضوي الموضح أدناه لهذا القطاع في حدوده الدنيا، وهي خطوة محورية تعكس نضج مرئيات الدولة لهذا القطاع وجدية وتطور فكرها الاقتصادي باعتبار SMEs المحرك المحوري الأساسي للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدولة، وذلك لمعالجة أي قصور محتمل يحول دون بلوغ الأهداف الإستراتيجية المرتبطة في هذا القطاع، واستدراك أي خلل محتمل يسبب بطء النمو.

وفي ما يلي مكونات التكوين العضوي الذي يستوجب فحصه والتأكد من وجوده قبل إصدار أي قانون ينظم أعمال هذا القطاع:

1. سعة البيئة التشريعية وفهمها العميق للدور المحوري لقطاع SMEs في توليد

الحدث الاقتصادي في الدولة.

2. حجم وعمق ثقافة المجتمع للإنتاج المعرفي.
3. توفير الأوعية التمويلية والاستثمارية المرنة بما فيها التمويلات الميسرة لرأس المال المخاطر.
4. نضوج وتطور البيئة التكنولوجية والمعرفية.
5. بناء شبكات الخدمات المعلوماتية وإتاحة الوصول لها بسهولة ويسر.
6. إنشاء الجهاز الحكومي الموحد والمشرف على تنظيم كافة الأعمال المتصلة بهذا القطاع.

وفي ظل الضعف والجهل المركب لتنظيم هذا القطاع المتمثل في وهن تحصين التكوين العضوي وغياب أنموذج اقتصادي حقيقي قائم على مشروعات صغيرة ومتوسطة محكم قادر على توليد أنشطة تصاعدية وتراكمية، نتج عنه قطاع SMEs مشوه وعاجز تحقيق مبدأ الربحية والنمو الربحي، بل قابلية تعثره وخروجه من الأسواق خلال الخمس سنوات الأولى من عمره مرتفعة جدا وفق تقدير بعض الدراسات البحثية Kayanula and Quartey 2000 , Mensah 2004 Abor and Quartey 2010، وذلك نتيجة لكثرة التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة، مثل [1] ضعف جودة الموارد البشرية والمادية [2] ندرة الأبحاث والتطوير الداعمة لهذا القطاع [3] قلة الخبرة والدراية في الأسواق الأقليمية والدولية [4] صغر حجم الأصول وتنوعها [5] غياب سياسة وآلية التسعير الفعال [6] ضعف الاتصالات التسويقية وشبكة العملاء والموردين [7] منافسة واحتكار الأسواق من قبل المؤسسات الكبيرة [8] قصور في البيئة التشريعية التي تنظر لهذا القطاع بأنه ملجأ الحكومة للتخلص من عبء إلزام توظيف مواطنيها في القطاعات الحكومية [9] غياب الأنظمة المؤسسية الداعمة لهذا القطاع [10] طول الدورة المستندية [11] صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية [12] تعددية الأجهزة المشرفة على قطاع SMEs [13] ندرة شبكة الخدمات المعلوماتية.

وعلى الرغم من أن البيئة التشريعية تعد سنام هذا التكوين، نجد بأن صياغة القوانين في الدول النامية والناشئة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي في مجملها لا ترتقي لصناعة مفهوم الحدث الصناعي الإنمائي كونها كرست ثقافة الدولة الريعية والاستهلاكية، بل هي

أحد الأسباب المحورية في تشتت المليارات الطائلة التي لم يحسن استغلالها وتوظيفها بأسس رصينة، مما جعل من البنى الصناعية والاقتصادية في دولنا هشة في مجملها، فبات لزاما التحول نحو ثقافة الدولة الراعية للحدث الصناعي والإنمائي عبر إصدار حزمة قوانين تشريعية تنسج موادها بفكر الاقتصاد المعرفي وتعزز فيه الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والأمر لا يقتصر فقط على الجانب التشريعي في إصلاح الخلل الاقتصادي، بل هو حدث جماعي يحتاج لبناء منظومة ذات أبعاد تعليمية واقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد على توليد الحدث الاقتصادي التنافسي عبر تضافر الجهود المؤسسية وتوحيد المعايير الإنتاجية، وإعادة البناء المؤسسي للمؤسسات العامة الاقتصادية وفصلها عن المؤسسات العامة الإدارية لمزيد من الإنتاجية وتحسين الخدمات وتطوير الأعمال وضمان نضوجها.

شبكة الخدمات المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لأغراض هذا المطلب، يقصد بالخدمة المعلوماتية Information Services بأنها «مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تهدف لتوفير المعلومات لملاك أو مدراء SMEs ما يتصل بعملهم لتحقيق العوائد المادية والمعنوية». ويتخذ شكل الخدمات المعلوماتية غالبا إطارا قانونيا على هيئة وكالة أو جهاز أو نظام سواء كان حكوميا، أو بالشراكة مع القطاع الخاص. كما يجب أن تتشكل هذه الشبكات على نحو يجعلها قادرة على تقديم كافة الخدمات المعلوماتية اللازمة لتشغيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل ينظر بأنهم شركاء إستراتيجيون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضفون حالة من الثقة والسرية في كافة المراحل ما قبل وأثناء وبعد المشروع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تقديم خدمات دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية، والمشورة والنصح حول أفضل القطاعات التنموية الرابحة والتوقيت المناسب لها، إيضاح المخاطر المتصلة بكل قطاع، علاوة على توعية بالجوانب القانونية كحقوق الملكية وبراءات الاختراع والدراسات التسويقية والسوقية وكافة المعلومات حول السلع المراد إنتاجها وطرق تحسينها وقواعد الاستثمار في الأسواق العالمية.

وبشكل عام، تعتبر الخدمات المعلوماتية جزءاً من منظومة نظم المعلومات كما هو موضح أدناه، وهي المسئولة عن تقديم الدعم اللوجستي لكافة الأنشطة الإدارية والفنية والتشغيلية واتخاذ القرارات في المؤسسات لتحقيق أقصى درجات الفاعلية والكفاءة.

- Transaction Process Systems [TPS]
- Office and Office Automation [OOA]
- Enterprise Collaboration Systems [ECS]
- Enterprise Resource Planning [ERP]
- Global Information Systems [GIS]
- Management Information Systems [MIS]
- Decision Support Systems [DSS]

كما يجدر الإشـارة إلـى أن الخدمات المعلوماتية تنقسم إلـى مرتبتين من حيث المساهمة، **فالمرتبة الأولى** هي تقديم الخدمات المعلوماتية الأساسية لمطوري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مجاني لتعزيز التوعية ولتفادي المخاطر التشغيلية والتمويلية والاقتصادية، أما **المرتبة الثانية** تتمحور حول تقديم الدراسات الاستشارية ودراسات الجدوى وطرق إدارة المشروعات ودراسة المخاطر وغيرها من المعلومات ذات الصبغة الاستشارية مقابل رسوم مالية مناسبة.

وفي كل الأحوال تتخذ الخدمات المعلوماتية أحد أو جميع الأشكال التالية:

1. الأوعية والكشافات المعرفية التجارية للسوق المحلي.
2. قواعد للدوريات والأبحاث العلمية والمجلات التخصصية في مجال SMEs.
3. الموسوعات التخصصية.
4. الشبكات التواصل التجارية.
5. الترجمة العلمية والتخصصية.

لذلك تعد مسألة إنشاء شبكات الخدمة المعلوماتية مدخلاً جوهرياً لتعزيز وتحسين الكفاءة والفاعلية لقطاع SMEs، وضمان تطورها ونموها بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للدولة أبرزها [1] السعي لرفع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي المحلي [2] تنويع مصادر الدخل [3] خلق فرص استثمارية ووظيفية [4] تخفيف عبء الموازنة العامة على الدولة مما يساعد على تعزيز الثقافة المالية للدولة عبر الاستغلال والتوجيه الأمثل لمواردها المالية والبشرية.

ومن ثم فإن الـدول التي تسعى لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن تطوير الشبكة المعلوماتية والمعرفية يعد عبثاً لا طائل منه، وسعياً فرّغ من محتواه كونه

عملا عشوائيا غير منظم يبطئ من تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة، مما يستوجب على الحكومات وضع الأسس العلمية والعملية لتأسيس هذه الشبكات على نحو يحقق المأمول منها، وذلك على النحو التالي:

1. إنشاء شكل قانوني يفضل أن يكون بنظام الشراكة العامة الخاصة P.P.P. ليتولى مهام رسم السياسات العامة والبرامج الإستراتيجية والأهداف الرئيسة، التي تهيئ أفضل السبل لمطوري المشروعات لإقامة الأنشطة التجارية عبر نافذة واحدة.
2. إجراء العديد من الدراسات الميدانية لاستقراء الميول الاستهلاكية للجمهور وفق احتياجاتهم وتطلعاتهم تمهيدا لتصنيف المشاريع من حيث الأهمية والعوائد المتوقعة والجدوى الاقتصادية.
3. تنوع ورش العمل والحلقات النقاشية حول سبل إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة التوعية لمطوري المشروعات ورفع مستواهم الثقافي التجاري، وبناء قدراتهم وصقل مواهبهم، وتأهيلهم بكفاءة عالية.

العمليات الابتكارية. ينظر للعمليات الابتكارية ضمن SMEs بأنها خشب الزانة التي تساعدهم إما على تجاوز المعوقات والتحديات المحتملة كالخروج من المنافسة ومن الأسواق، أو على جلب المصالح مثل التحول لمؤسسات كبيرة، فخيار الابتكار حتمي لكل مؤسسة تسعى أن تكون في دائرة البقاء والمنافسة خاصة في ظل الانفتاح العالمي للأسواق والاندماجات بين الكيانات Piccioni & Cannarella 2003.

والابتكار لا يمكن تدريسه أو لمسه، بل يدرك في روح المؤسسة، لذلك فهو في مضمونه يعبر عن عملية فكرية وثقافية شمولية تدفع نحو تحقيق العديد من المزايا التنافسية والعوائد المالية والمعنوية للمؤسسات الداعمة للفكر الابتكاري على نحو تعزز من قيمتها وترسخ ثقافة توليد المعرفة.

ومجال الابتكار Innovation أوسع من مجال الاختراع Invention، كونه يشمل العديد من المجالات المؤسسية، بدءا من ثقافة المؤسسة مرورا بتطوير السلع والخدمات والتقنيات والأفكار وسير العمليات حتى فن التعامل مع الحكومات والأسواق والمجتمعات تمهيدا لتوطينها في المؤسسة وتمكين الموارد البشرية، بينما الاختراع عبارة

عن سلسلة أنشطة متصلة تسعى لاستحداث فكرة أو طريقة بذاتها تستخدم لتحقيق قيم مضافة Dávila , Epstein and Shelton 2006. ومجالات الابتكار عبر SMEs واسعة فهي تدخل في السلع والخدمات، والمفاهيم Hoffman et al 1998 , Julien et al 2004 التنموية والربحية Den Hertog et al 2010، والتكنولوجيا والتنظيم Van der Aa and Elfring 2002، كذلك التطوير الإداري Dolfsma 2004. وعلى الرغم من التنوع، إلا أن مساهمات هذا القطاع في مجال الابتكار محدودة Cohen and Klepper1992 لأسباب تتمحور حول ضعف قنوات التمويل و الإستثمار، وحجم رؤوس الأموال المخاطرة في العمليات الابتكارية.

فالمناقشات الجادة الداعية للاستنهاض بقطاع SMEs وتمكينه من توطين أنشطة الاقتصاد المعرفي لم يعد ترفاً فكرياً، بل ضرورة تتجلى في إشراك هذا القطاع في بناء مرئيات الدول الراغبة للتحول نحو الاقتصاد المعرفي كونه المحرك المحوري للأنشطة الاقتصادية. إلا أن النظرة السلبية التقليدية من قبل معظم حكومات دول العالم الثالث شاركت بشكل وبآخر تقويض ومنع استخلاص العوائد الاقتصادية من هذا القطاع سواء من خلال مشاركته في رفع GDP، أو تنويع الفرص الاقتصادية، أو حتى توسيع قاعدة الملكية. وعلى الرغم من هذا الجمود، إلا أن الفرصة ما زالت مواتية في بناء منظومة وثقافة فكرية تعزز المستوى التنموي الاقتصادي في الدولة بإشراك SMEs، عبر:

1. **نشر وتعزيز ثقافة الابتكار Diffusion Innovation**. وذلك عبر طرح عدة استفسارات تتصل حول كيف، لماذا، وما معدل الأفكار الجديدة وانتشار التكنولوجيا على مستوى الثقافة الفردية والمؤسسية. فهذا الرافد يعزز عبر الوقت ثقافة نشر الابتكار بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو يفضي لتعزيز كفاءة وجودة المخرجات Rogers 1995.
2. **جودة وتماسك الأطر التكنولوجية، المؤسسية، والبيئية Technology Organization , and Environment Framework**. وهو إطار تم تطويره سنة 1990 على يد Tornatzky and Fleischer بهدف تحديد العوامل المؤثرة في تطوير سير العمليات الابتكارية تمهيدا للربط بينهما.
3. **بناء البيئة التشغيلية المبنية على الابتكار المنظم Organizational Innovation**. وهو مصطلح يشير لاستحداث أفكار أو نظم سلوكية جديدة للمؤسسة

. Damanpour 1996

وفي ظل السباق المحموم بين الدول لتحسين مراتبها ضمن مؤشر التنافسية العالمية، وهو مؤشر يتضمن مجموعة من المكونات تتصل بالإبداع والابتكار ونضوج الأعمال وكفاءة الموارد البشرية والأسواق المالية والجاهزية التكنولوجية، تبرز الحاجة الماسة الاستعانة بالمعرفة كخيار إستراتيجي يتم من خلاله تعبئة كافة المؤسسات ومن ضمنها SMEs للإستعداد الابتكاري الذي يعزز من [1] جودة الأصول المعرفية [2] القدرة على إنتاج المعرفة [3] تحسين الموارد المالية والتمويلية والفرص الاستثمارية [4] جودة الموارد البشرية [5] حجم المبيعات السنوية [6] حجم العملاء والشركاء.

ومن حيث مقاصد المعرفة، تختلف مرئيات وأهداف المؤسسات الكبيرة عن تلك الخاصة بـ SMEs، فالمؤسسات الكبيرة تستثمر المعرفة لتحقيق المزايا التنافسية والتوسعية ولقيادة الأسواق العالمية، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظفها لتأمين الاستمرارية والبقاء في الأسواق، ثم لتحقيق قدر من التنافس المحلي أو الأقليمي، وفي هذا السياق أجمع عدد من الباحثين على أهمية التفريق بين المؤسسات الكبيرة و SMEs من حيث طبيعة وأهداف ومقاصد إدارة المعرفة وربط ذلك بالتكوين الهيكلي والمالي والإستراتيجي لكل منهما، وكذلك التمييز بين مهام ووظائف وطبيعة نظم إدارة المعرفة داخل SMEs حسب طبيعة القطاع الاقتصادي.

ففي العقدين الماضيين برز اهتمام واضح حول دراسة أثر توطين إدارة المعرفة والابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومآلها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة Chan and Chao 2008 , Supyuenyong et al. 2009 , Cantu ́ et al. 2009 , Evangelista et al. 2010، حيث أشار جملة من الباحثين ضمن دراساتهم بأن SMEs تمتلك خواصاً غير متاحة للمؤسسات الكبيرة، أبرزها سهولة التكيف مع المتغيرات في الأسواق العالمية وانخفاض المخاطر التشغيلية والمرونة في إدارة الأعمال وانسيابية نسبية في انتقال المعرفة الفردية نحو المعرفة التنظيمية مما يمنحها قدرة أعلى من المؤسسات الكبيرة في إنتاج ونشر ومشاركة وتوظيف وإستثمار المعرفة، على نحو يسهل من تحويلها لسلع وخدمات Supyuenyong et al. 2009 علاوة على سهولة بناء الشراكة والتعاون بين SMEs أكثر من المؤسسات الكبيرة.

وعلى الرغم من قوة الحجج الداعية لمزج الفكر المعرفي بأنشطة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة لضمان الاستمرار والقدرة على التنافس، إلا أن الواقع العملي يؤكد ضعف استجابة هذه المؤسسات، وقد فسر كل من Kerste and Muizer 2002 ذلك بأن منهجية SMEs تهتم بالمعرفة وتطبقها فقط في حال توافرها بسهولة ويسر شريطة أن تكون قابلة للتطبيق بشكل مباشر، دون بذل المزيد من الجهد الذهني لإنتاجها أو تكييفها أو تحسينها وتطويرها أو حتى السعي لامتلاكها من الخارج. وفي سياق متصل، وضع Alvesson1995 المؤشرات المؤسسية الدالة على جدية وجاهزية SMEs في الاعتماد على الجهد الذهني أكثر من الجهد البدني لتطوير المعارف وذلك من خلال ممارسة كل أو معظم ما يلي:

1. الاعتماد في تطوير الأعمال وتحسين الإنتاج على:
   1.1 جودة العنصر البشري.
   1.2 توظيف أسلوب حل المشكلات problem-solving.
   1.3 الابتكار والإبداع ونقل ومشاركة المعارف.
   1.4 الثقافة التنظيمية المبنية على تحفيز إنتاج المعرفة.
2. دينامية العملية الإنتاجية.
3. المرونة في التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي هذا الاتجاه، أكدت المفوضية الأوروبية عبر التقرير «لائحة الابتكار الأوربي» 2013، بأن أبرز المؤشرات الابتكارية المتصلة بعمل وأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في نسبة [1] السلع أو العمليات الابتكارية [2] الابتكارات التنظيمية [3] الابتكارات التسويقية. وتحسب كقيمة عددية ونسبية لإجمالي ما تم تقديمه من SMEs في الدولة.

وفي هذا الصدد، حددت دراسة نشرت في مجلة[33] Development and Learning In Organizations لفريق أكاديمي في إحدى الجامعات الهنغارية[34] أسباب ضعف الأداء الابتكاري الهنغاري ضمن SMEs تتمثل في [1] ضعف تماسك وحدة الثقافة التعليمية وغياب رغبة توليد المعرفة [2] ممارسة مظاهر الابتكار بشكل عشوائي ولأغراض محددة [3] غياب نظم التحفيز والتشجيع للابتكار [4] فتور التعاون البيني أو مع المؤسسات البحثية والأكاديمية في إنتاج ونقل وتوظيف وتطوير واستثمار المعارف.

33- VOL. 26 NO. 5 2012.

34- Kodola´nyi Ja´nos University.

وقد رصدت الدراسة ذاتها أفضل ممارسات Best Practices لخمس مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فوجدتها في المجالات الهندسية، الإلكترونية، التصميم، إدارة النفايات، نظم إدارة المعلومات والتدريب، على صور متنوعة أبرزها [1] ديمومة العمل الابتكاري وتناسقه [2] الاستثمار في التعلم وإنتاج المعرفة [3] إرساء ثقافة حق التعليم لكافة العاملين [4] نظم تحفيز وتشجيع نقل ومشاركة المعارف [5] توظيف الموارد البشرية المؤهلة.

وفي دراسة(35) أخرى متصلة بمجال الأداء الابتكاري، قامت دراسة بحثية أجرها فريق بريطاني من Bangor University بالتعاون مع إحدى المؤسسات البريطانية المتخصصة في الابتكار، حول طبيعة الممارسات الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع الأغذية، ومدى إلمام ملاك أو مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول المحاور التالية [1] التمييز بين المعرفة الراديكالية والمعرفة التراكمية(36) [2] معرفة الأنواع المختلفة للابتكار سواء المتصلة بالهيكل التنظيمي أو عمليات الإنتاج أو السلع والخدمات أو الموارد البشرية [3] سبل تطوير خصائص وسمات المؤسسة المبتكرة. تميزت هذه الدراسة عن نظرائها بالنظرة الشمولية التي رصدت كافة أنواع وأبعاد الابتكارات الممكنة في قطاع الأغذية مستندين على تعريف Francis and Bessant 2005 حول الممارسات الابتكارية 4Ps وهي:

1. **الوضع Position**. تغيير في طريقة تقديم محتوى السلع والخدمات.
2. **سير العمليات Processes**. تغيير في طرق إنشاء وتسليم الخدمات.
3. **السلعة Product**. وتشمل تغيير في النواحي الفنية التي تقدمها المؤسسة.
4. **أنموذج الابتكار Paradigm Innovation**. تغيرات في نماذج العقليات الكامنة في إطار ما تقوم به المؤسسة.

حيث أظهرت النتائج بشكل عام كفاءة SMEs في ممارسة الأعمال الابتكارية في قطاع الأغذية، وقابليته في التكيف مع احتياجات الأسواق وبناء منظومة عمل رصينة لإدارة الابتكارات والتخطيط الإستراتيجي وتطبيق المعايير لتطوير سير عمليات الإنتاج وتجميع

35- Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 19 No. 2, 2012.

36- يقصد بالمعرفة الراديكالية Radical Innovation بأنها عملية عمودية يتم من خلالها الانتقال الكلي من مرحلة لأخرى سواء على مستوى المنتجات أو الخدمات أو سير العمليات، بينما المعرفة التراكمية Incremental Innovation هي عملية أفقية يتم تطوير أو تحديث ابتكار قائم مثل تطوير أو تحسين خصائص منتج موجود في السوق.

المعلومات حول العملاء والمنافسين. جاءت الدراسة متسقة مع العديد من الدراسات التي تقول بقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز وتطوير السلع الابتكارية متى ما توفرت البيئة التشغيلة والتشريعية الداعمة والمعززة لهم.

هذا وقد قام الكاتب برصد التوزيع الابتكاري ضمن SMEs وفق آراء أبرز الباحثين في هذا المضمار كما هو مبين في الجدول [58] الذي يظهر ترتيب القدرات الابتكارية في هذا القطاع، حيث جاءت القدرات الابتكارية في قطاع العمليات في المرتبة الأولى ثم في إنتاج السلع، بينما لم تظهر دراسات الباحثين أي أنشطة ابتكارية في قطاع الخدمات، كونه قطاعاً يميل للابتكار التراكمي أكثر من الابتكار الراديكالي.

	القدرات الابتكارية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم رصدها من قبل الباحثين						
	الابتكار الراديكالي	الابتكار التراكمي	ابتكار العمليات	ابتكار السلع	ابتكار الخدمات	ابتكار السوق	الابتكار تكنولوجية
Grunert et al. 1997			✓✓	✓✓		✓✓	
Avermaete 2002		✓✓	✓✓				
Menrad 2004			✓✓	✓✓			
Laforet and Tann's 2006			✓✓				
Lin and Chen's 2007						✓✓	✓✓
Oke et al.'s 2007		✓✓		✓✓			
Massa and Testa 2008	✓✓						

الجدول [58] يشير إلى القدرات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب آراء الباحثين.
المصدر: بيانات مجمعة من قبل الكاتب.

تعريف SMEs. على الرغم من الكم الهائل من الدراسات والأبحاث في مجال SMEs، إلا أنها لم توفق في وضع تعريف موحد لـ SMEs لاعتبارات قياسية متباينة تتصل بالرسملة، حجم المبيعات، الربحية وحجم التوظيف Lopez and Aybar 2000. وفي هذا الشأن أشار Raju 2005 إلى أن البنك الدولي استدل لأكثر من 60 تعريفا للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة في 75 دولة. ففي الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال تعرف هذه المشروعات من قبل إدارة الأعمال الصغيرة (37) SBA استنادا لمعايير أبرزها [1] حجم المؤسسة المرتبط في طبيعة أنشطة القطاعات [2] استغلالية الملكية والإدارة وعدم التبعية لأي مؤسسة أخرى. بينما اعتمد الاتحاد الأوربي على معايير أخرى للاستدلال على تعريف المشروعات هي [1] حجم المؤسسة بغض النظر للقطاع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات [2] حجم الإيرادات والمبيعات السنوية [3] حجم الأصول المملوكة.

وقد لاقت هذه المعايير المتغيرة وغيرها انتقادات الباحثين أمثال Kayanula and Quartey 2000، كونها لا تعكس المعنى العميق لمفهوم SMEs وتركز فقط على المعايير الكمية دون النوعية. ونتيجة لذلك، طالب العديد من الباحثين بالأخذ بالمعايير النوعية بالإضافة إلى الكمية لوضع تعريف شمولي لهذه المشروعات مثل جودة الأبحاث والابتكارات، جودة العنصر البشري، قياس القدرة التنافسية في إدارة وتشغيل هذه المؤسسات. فالمعرفة المختزلة على هيئة المعرفة الفنية، المهارات والخبرات والحدس تمثل الدالة المحورية لنجاح المؤسسات سواء الكبيرة أو تلك الصغيرة والمتوسطة، ويعتمد في ذلك على الكفاءة العالية لإدارة هذه المعارف Dollinger 1984.

كذلك تعرضت التعريفات للنقد كونها لم تأخذ بعين الاعتبار تباين الدول في هياكلها الاقتصادية وحجم سكانها وجودة مواردها البشرية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يبقى تعريف Osei et al 1993 الأبرز في هذا الاتجاه ويعد الدليل الاسترشادي لمعظم التعريفات الدولية، واضعا بذلك الإطار العام للتعريف معتمدا على المعيار الكمي لحجم موظفي SMEs حسب الآتي:

1. المؤسسات الفردية Micro Enterprises من 1 – 5 موظفين.
2. المؤسسات الصغيرة Small Enterprises من 6 – 29 موظفاً.
3. المؤسسات المتوسطة Medium Enterprises من 30 – 99 موظفاً.

وفي ما يلي جملة من التعاريف لأبرز المنظمات والمؤسسات الدولية.

المفوضية الأوربية EC European Commission. اعتمدت المفوضية في رسم حدود تعريف SMEs على ثلاثة مؤشرات هي حجم الموظفين، المبيعات السنوية، والأصول

37- A government department called the Small Business Administration.

المملوكة، كما هو مبين في الجدول [59] .

تقسيم المؤسسات	عدد الموظفين	المبيعات السنوية	حجم الأصول
الفردية	أقل من 10	≤$2M	≤$2M
الصغيرة	أقل من 50	≤$ 10M	≤$ 10M
المتوسطة	أقل من 250	≤$50M	≤$43M

جدول [59] تعريف المفوضية الأوروبية لمفهوم SMEs.

Source: ec.europa.eu.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار Multilateral Investment Guarantee Agency MIGA و **المؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation IFC**. اشتق كل من IFC & MIGA تعريف SMEs من تعريف المفوضية الأوربية ضمن إطارها العام مع إضفاء بعض المرونة والخصوصية لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك على النحو التالي:

أولا المشروعات الصغيرة:

تصنف المؤسسات ضمن هذه الشريحة في حال توافر معيارين من المعايير الثلاثة التالية:

1. أقل من خمسين موظفاً.
2. أقل من ثلاثة ملايين دولار لحجم المبيعات السنوية.
3. أقل من ثلاثة ملايين دولار لحجم الأصول المملوكة.

ثانيا المشروعات المتوسطة

تصنف المؤسسات ضمن هذه الشريحة في حال توافر معيارين من المعايير الثلاثة التالية:

1. أقل من ثلاثمائة موظف.
2. أقل من خمسة عشر مليون دولار لحجم المبيعات السنوية.
3. أقل من خمسة عشر مليون دولار لحجم الأصول المملوكة.

منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي Asia Pacific Economic Cooperation APEC. اختصر المنتدى المعايير الواجب توفرها لتصنيف قطاع SMEs على معيار واحد المتمثل في عدد الموظفين بهدف الفصل بينها وبين المؤسسات الكبرى، دون التطرق للمعايير الكمية الأخرى وذلك على النحو التالي:

1. المؤسسات الفردية: أقل من خمس موظفين بما فيهم مالك المؤسسة.
2. المؤسسات الصغيرة: من 5 – 19 موظفاً.
3. المؤسسات المتوسطة: من 20 – 99 موظفاً.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية United Nations Industrial Development Organisation UNIDO. تعتبر المنظمة من أشد المؤدين للاحتكام للمعايير النوعية للفصل بين قطاع SMEs عن قطاع المؤسسات الكبيرة، كونها الأكثر تأثيرا في تشكيل الفكر الصناعي والتنموي في هذا القطاع وفقا للجدول [60] الذي يوضح أبرز المؤشرات النوعية التي ركزت عليها UNIDO لتعريف SMEs.

المؤشرات النوعية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
الإدارة	عبر المالك أو المطور للمشروع، بمعنى أن الوظائف مرتبطة بالأشخاص	المدير يعين من قبل ملاك المؤسسة، بمعنى أن الوظائف مرتبطة بالموظفين حسب التخصص
المؤهلات	غالبا ذو مستوى أكاديمي متوسط	غالبا ذو مستوى أكاديمي عال
التنظيم	يعتمد على المستوى الشخصي	يعتمد على المستوى الرسمي
التنافس	غير محدد وغير واضح	واضح ومحدد
علاقات المشترين	غير ثابتة	ثابتة على المدى المتوسط والطويل
الإنتاج	يعتمد على العمالة	يعتمد على رأس المال و اقتصاديات السعة
الأبحاث والتطوير	الاعتماد على المصادر الخارجية مثل تقارير الأسواق	الاعتماد على المصادر الداخلية والخارجية
التمويل	التمويل الذاتي أو العائلي	هياكل الملكية المتنوعة وأسواق رأس المال

الجدول [60] يشير إلى المؤشرات النوعية لـ UNIDO لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المصدر: UNIDO.

بينما الجزء التالي يشير إلى نظرة بعض الدول لقطاع SMEs في بعض دول العالم:

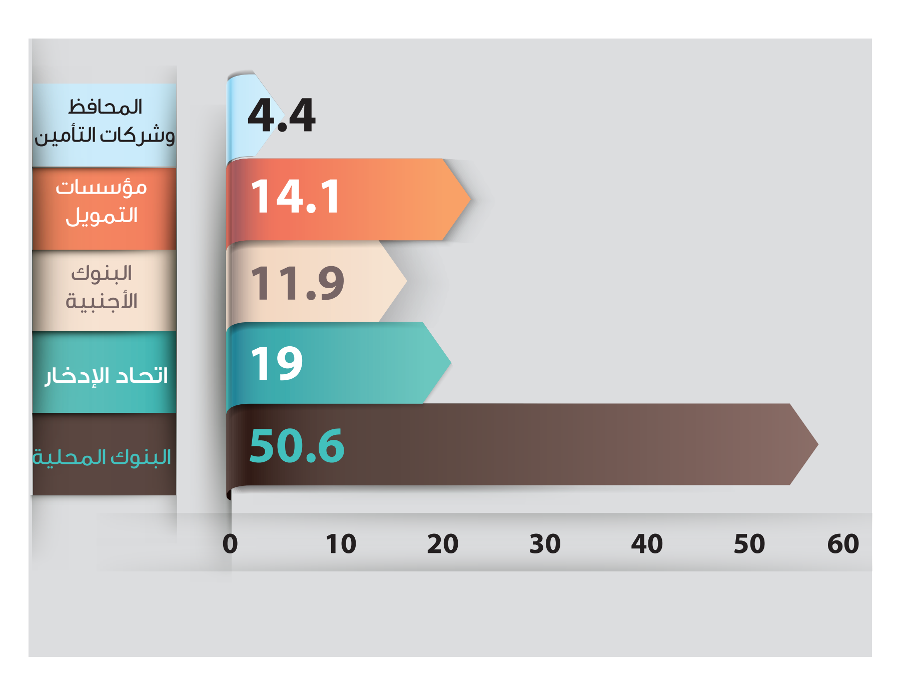
كندا. تعد ضمن خمس الدول الأكثر تطورا ونموا في صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العقدين الماضيين، حيث بلغت نسبة المشروعات سنة 2011 98.1% من إجمالي المشروعات، وبنسبة إجمالية بلغت 48.3% لحجم الموظفين العاملين فيها، موزعة على 76.3% في القطاع الخدمي و23.7% في القطاع الصناعي[38]. وتصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كندا من منطلقين؛ الأول إحصائي كمي من خلال حساب عدد الموظفين ما بين 1 – 99 موظفا ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة، بينما 100 – 499 موظفا ضمن شريحة المؤسسات المتوسطة، الثاني مالي كمي وفق حجم الديون، فكل مشروع مجموع قروضه لا يتجاوز مليون دولار كندي يدخل ضمن شريحة المشروعات الصغيرة، وما بين مليون حتى خمسة ملايين دولار كندي ضمن شريحة المشروعات المتوسطة. وفي ما يلي أبرز البيانات والمعلومات لمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كندا.

شرائح عدد الموظفين	عدد المؤسسات	المؤسسات في الشريحة%
4-1	615,599	54.9
9-5	225,829	20.1
19-10	139,946	12.5
49-20	90,604	8.1
99-50	28,801	2.6
199-100	13,025	1.2
499-200	5,974	0.5
500+	2,528	0.2
المجموع	**1,122,306**	**100**

الجدول [61] يشير إلى توزيع شرائح الموظفين ضمن المؤسسات الكندية لسنة 2011.

Source: Statistics Canada , Business Register , 2011.

38- OECD , centre for entrepreneurship , SMES and local development , 2013 , p 64.



الشكل [46] يوضح أبرز مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كندا خلال 2011 .

بينما تجاوز حجم رأس المال المخاطر المستثمر في SMEs خلال 2011 قيمة 1.3 بليون دولار كندي موزعا حسب الجدول [62] خلال الفترة من 2007 – 2011 بالمليون الكندي.

	2007	2008	2009	2010	2011
مرحلة التأسيس	62.3	50.9	18.0	18.9	25.7
مرحلة البداية	201.6	151.4	211.9	119.6	116.1
المراحل التشغيلية	500.2	383.6	225.6	323.9	287.9
مرحلة التوسع	1067.7	755.5	510.0	631.0	915.9
الإجمالي	**1,831.9**	**1,341.5**	**965.4**	**1,093.5**	**1,345.7**

الجدول [62] يشير إلى حجم رأس المال المخاطر المستثمر في SMEs الكندية خلال 2011 – 2007.

Source: Thomson Reuters , Vc Reporter 2012.

بريطانيا. بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا خلال 2011 حوالي 4.5 ملايين مؤسسة، وبإجمالي عدد الموظفين 23.9 مليون موظف بحجم مبيعات تجاوز £3 بلايين ، كما بلغت نسبة المشروعات سنة 2011 99.5% من إجمالي المشروعات المسجلة في بريطانيا، وتعد المشروعات الصغيرة الأعلى نموا حيث بلغت 47% من إجمالي عدد SMEs.

	عدد	النسبة
المشروعات الفردية 1- 9	968,545	82.2
المشروعات الصغيرة 10-49	173,406	14.7
المشروعات المتوسطة 50-249	30,475	2.6
المشروعات الكبيرة 250 +	6,320	0.5
إجمالي عدد SMEs	1,172,426	99.5
إجمالي الشركات المسجلة	1,178,746	100

الجدول [63] يبين تقسيم المشروعات البريطانية حسب حجم الموظفين.

Source: Department for Business Innovation & Skills.

بينما سجلت الدراسة التي أعدتها الجمعية البريطانية لرأس المال المخاطر نموا في إجمالي رأس المال المخاطر على الرغم من آثار الأزمة المالية العالمية بشكل عام وأزمة منطقة اليورو بشكل خاصة كما هو مبين في الجدول التالي.

	بالمليون الجنيه الأسترليني			
	2008	2009	2010	2011
مرحلة التأسيس	12	14	10	23
مرحلة البداية	160	125	46	47
المراحل التشغيلية	187	415	257	278
مرحلة التوسع	2,050	1,055	1,651	1,651
الإجمالي	2,409	1,509	1,964	1,999

الجدول [64] يشير إلى حجم رأس المال المخاطر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة البريطانية.

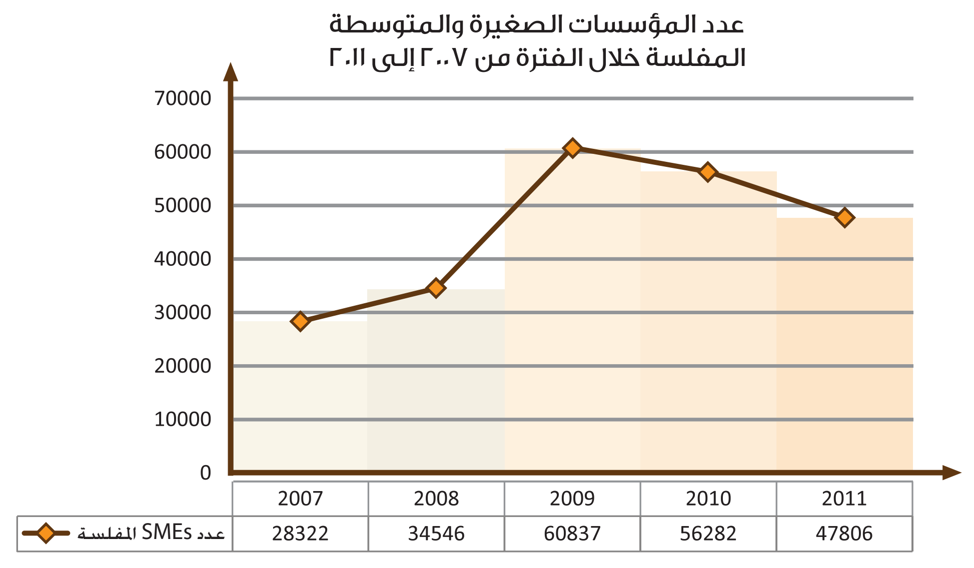
الولايات المتحدة الأميركية. تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أميركا حوالي 99.9% بواقع 26 مليون مؤسسة موزعة على قطاعات متنوعة ساهمت في توفير 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة كما هو موضح في الجدول [65] الذي يشير إلى توزيع أعداد الموظفين على قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

	عدد	النسبة
المشروعات الفردية 1- 9	3,803,985	75.8
المشروعات الصغيرة 10- 99	1,108,945	22.1
المشروعات المتوسطة 100-499	85,313	1.7

المشروعات الكبيرة 500 +	18,490	0.4
إجمالي عدد SMEs	4,998,243	99.6
إجمالي الشركات المسجلة	**5,016,733**	**0.4**

الجدول [65] يشير إلى توزيع الموظفين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أميركا.
Source: Department for Business Innovation & Skills.

وفي المقابل أشارت الإحصائيات الصادرة عن Administrative Office of US Courts لإجمالي حالات الإفلاس المسجلة رسميا في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين 2007 – 2011، حيث بلغ أعلى معدل سنة 2009 بواقع 837 , 60 نتيجة تداعيات الأزمة العالمية الثانية، إلا أن معدل الإفلاس انخفض بواقع 21.4% في سنة 2011 كما هو مبين في الشكل [47].



الشكل [47]

ماليزيا. يعد قطاع SMEs المدخل الإستراتيجي والمحرك المحوري للنمو الاقتصادي وتوطين ثقافة المعرفية في ماليزيا Saleh and Ndubisi 2006، وقد ساهم قطاع SMEs بإيجاد أكثر من 56% من الوظائف في ماليزيا وبـ 31% من GDP وهو معدل أقل من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للدول الآسيوية المجاورة 50% Ndubisi 2008. وتتولى SMIDEC[39] مهام تنظيم صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا عبر رسم

39- Standard for Small and Medium Industries Development Corporation. It was appointed

السياسات والبرامج التنموية الإستراتيجية الرامية لرفع المستوى الإنتاجي لهذه الصناعة وفق المعايير الدولية، وبما يحقق برنامج التحول نحو الاقتصاد المعرفي. ففي 2010 قامت SMIDEC بتطوير المعايير الضابطة لتعريف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر التركيز على خصوصية القطاعين الصناعي والخدمي سواء من حيث [1] حجم المبيعات السنوية [2] عدد الموظفين العاملين بدوام كامل، كما هو مبين في الجدول [66] .

	القطاع الصناعي		القطاع الخدمي	
المؤسسات	عدد الموظفين	حجم المبيعات	عدد الموظفين	عدد المبيعات
الفردية	1 – 5	أقل من 250,000	1 – 5	أقل من 200,000
الصغيرة	6 – 50	250,001 – عشرة ملايين	6 – 19	200,000 – مليون
المتوسطة	51 – 150	عشرة ملايين – خمسة وعشرون مليوناً	20 – 50	مليون – خمسة ملايين

الجدول [66] يوضح توزيع أعداد الموظفين الماليزيين بين القطاعين الصناعي والخدمي ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2010، كذلك حجم المبيعات لكل قطاع خلال السنة ذاتها. ملاحظة: المبالغ بالعملة الماليزية.
Source: SME Corporation Malaysia 2011.

كما أظهر التقرير السنوي 2009 / 2010 الصادر عن SMIDEC حجم صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق القطاعات الاقتصادية، حيث بلغ إجمالي المؤسسات التجارية في ماليزيا 552,849 مؤسسة منها 548,267 لـ SMEs بما يعادل 99.2% من إجمالي المؤسسات موزعة على القطاعات التالية:

1. **القطاع الخدمي**: بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 477,525 مؤسسة بنسبة 86.6%.
2. **القطاع الصناعي**: بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 40,793 مؤسسة بنسبة 7.2%.
3. **القطاع الزرعي**: بلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 34,531 مؤسسة بنسبة 6.2%.

أما الجدول [67] يقوم بالمقارنة بين SMEs في بعض الدول العالم خلال 2011.

2009 by the National SME Development Council NSDC

	عدد SMEs المسجلة	% SMEs من الإجمالي	شرائح المؤسسات		
			الفردية	الصغيرة	المتوسطة
التشيك	1,065,815	99.9	9 – 0	49 –10	50–249
دنمارك	211,406	99.7	9 –1	10–49	50–249
فلندا	113,368	99.5	9 –1	10–49	50–249
فرنسا	2,686,256	99.8	9 –1	249 – 10	
هنغاريا	546,894	99.9	9 –1	10–49	50–249
إيرلندا	95,940	99.6	9 –1	10–49	50–249
إيطاليا	4,457,205	99.9	9 –1	10–49	50–249
كوريا	3,123,284	99.9	9 –1	10–49	50–299
هولندا	860,735	99.6	10 – 0	49 – 11	50–250
النرويج	142,442	99.6	9 –1	10–49	50–249
البرتغال	349,756	99.7	9 – 2	49 –10	50–249
روسيا	5,948,449	---	15 – 1	16–100	101–250
أسبانيا	1,228,638	99.8	9 –1	10–49	50–249
تركيا	2,480,478	99.9	1–19	20–49	50–249
السويد	260,048	98.8	تتوزع شرائح عدد الموظفين إلى أربع شرائح وهي 1 – 19، 20 – 49، 50 – 99، 100 – 249		

الجدول [67] يشير إلى مقارنة عالمية لـ SMEs خلال 2011.

Source: Centre for Entrepreneurship, SMEs and local development.

ويمكننا استخلاص ضمن التعريفات الواردة لـSMEs على المستوى المحلي، الأقليمي، والعالمي، أبرز العناصر المشتركة أو تلك الغائبة في تكوين التعريف، فمن حيث العناصر المشتركة لرسم الحدود بين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، اعتمدت الدول على المعايير التالية عدد الموظفين، حجم المبيعات السنوية، وحجم الأصول المملوكة، بينما تمثلت العناصر الغائبة في رسم الحدود معايير تتعلق بطبيعة القطاعات، الغرض من المشروع ذاته، والمعايير النوعية التي أشارت لها UNIDO.

كما اختلف القياس الوزني لأهمية العناصر المشتركة بين الدول والمنظمات، مما يكرس

غياب التنسيق حتى في الحدود الدنيا للعناصر المشتركة، وهذا يؤكد وبقوة بأن تعريف SMEs مرتبط بشكل مباشر بخصوصية الدول وبيئاتها، وعليه فمن الصعوبة بمكان وضع تعريف عالمي موحد لهذا المفهوم، إلا أن يمكننا الاستعاضة عن ذلك بتعريف إقليمي يعبر عن خصوصية مجموعة من الدول التي تتقاسم مظاهر اقتصادية مشتركة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، OECD، Next 11، BRICs.

المطلب الثاني

الاقتصاد المعرفي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال العقدين السابقين، عايش المجتمع الاقتصادي رغبة الدول للتحول نحو الاقتصاد المعرفي كونه يحقق معدلات إضافية للثروة، وعلى الرغم من هيمنة قطاع SMEs على مسرح الأنشطة الاقتصادية في جميع دول العالم، إلا أن القليل من الدراسات العلمية التي كشفت الدور المحوري لهذا القطاع في تحقيق الثروة القائمة على المعرفة، Nunes et al 2006 Hutchinson and Quintas 2008 Ricceria 2010. حيث قام مجموعة من الباحثين أبرزهم Guthrie et al 2012 تحليل أكثر من 300 مقالة علمية حول رأس المال المعرفي، رصد من خلالها فقط 11 مقالة تناولت ممارسة إدارة المعرفة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويعزو ذلك لصعوبة رصد هذه الممارسات ضمن SMEs التي تفتقر سمات لا تتوافر في المؤسسات الكبيرة مثل:

1. غياب جملة من المؤشرات التي يستدل من خلالها على كثافة وجودة وتماسك وتدفق المعرفة مثل النظم والقواعد والإجراءات، والثقافة المؤسسية، وتكنولوجيا المعلومات وتشكيل الهرم الهيكلي.
2. ضعف الموارد الاستثمارية والتمويلية ،الأمر الذي قلل من نزعة هذه المؤسسات لإقامة المشاريع الابتكارية وتحفيز المبدعين وتشجيعهم.

وعلى الرغم أن كل من Okunoye and Karsten 2002 أكدوا على أن إدارة المعرفة هي الدعامة المحورية لضمان تحقيق ديمومة مبدأ المنافسة والتميز بغض النظر عن حجم المؤسسات أو مواقعها الجغرافية، إلا أن لأنشطة إدارة المعرفة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خصوصية تميزها عن المؤسسات الكبيرة، فالسمة العامة لهذا القطاع تبرز في صعوبة إنتاج المعرفة داخليا لذلك فهي تعتمد في الغالب على ممارسة سلوك المزاوجة الاجتماعية والتكنولوجية Socio-Technical Approach كمحاولة لبناء الثقة بين الخبراء والمبدعين والمبتكرين بين المؤسسات تمهيدا لنقل المعارف وتداولها وتوطينها وتعزيز الترابط المعرفي بما يحقق المصلحة المتبادلة. وتلعب الثقة ضمن هذه الممارسة دورا محوريا كونها تمثل سنام العوامل التي تكرس وترسخ ثقافة نشر المعرفة في قطاع SMEs وتساعد بشكل مباشر في تحقيق المنافع الاقتصادية وبناء أفضل بيئة عمل تشغيلية لهذا القطاع وفق

متطلبات الاقتصاد المعرفي، وهذا ما أكدت عليه دراسة[40] أعدها فريق أكاديمي مكون من عدة جامعات ماليزية[41] سعت لترتيب العوامل الأكثر تأثيرا في توطيد وتعزيز ثقافة إنتاج ونشر المعرفة من خلال فحص البيئات التشغيلية ومواطن القوى والضعف المتصلة بنشر المعرفة لأكثر من 680 مؤسسة صناعية عاملة ضمن قطاع SMEs في ماليزيا. حيث أكدت الدراسة وجود وعي ثقافي في المؤسسات الماليزية لأهمية المعرفة وأثرها في بقائها وتنافسها في الأسواق، كما انتهت الدراسة في ترتيب العوامل المؤثرة في تعزيز ثقافة نشر المعرفة حسب أهميتها [1] بناء الثقة في تبادل ونشر المعرفة [2] تطور تكنولوجيا المعرفة [3] أنظمة التحفيز والتشجيع لنشر المعارف [4] كفاءة وفاعلية الجوانب القيادية .

وفي دراسة أخرى متصلة، قام فريق أكاديمي إسترالي ضم كلا من Rodney Coyte , Federica Ricceria and James Guthrie 2012، برصد النظم المتبعة في إدارة الأصول المعرفية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإسترالية، حيث أكدت الدراسة ضرورة بناء الإطار التنظيمي العام لتطوير وتحسين إدارة الأصول المعرفية في قطاع SMEs من خلال التأكيد على بناء الشبكة الاتصالية التفاعلية القائمة على العلاقات الاجتماعية والشخصية، وبما يتواءم مع خصوصية قطاع SMEs التي غالبا ما تدير أعمالها ونظمها وسير عملياتها بالقواعد الغير رسمية، وبما يضمن تدفق المعارف بين المؤسسات في هذا القطاع بسهولة ويسر بخلاف المؤسسات الكبيرة المتقيدة بالقواعد الرسمية في إدارة أعمالها، حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية [1] عدم وجود إستراتيجية رصينة لإدارة المعرفة في SMEs [2] تعتمد إدارة المعرفة بالمقام الأول على الثقة المتبادلة في العلاقات الشخصية والاجتماعية غير الرسمية [3] يتمتع القطاع بالمرونة والانسيابية في بناء شبكة معرفية تبادلية مع كافة صناع الأسواق المحلية والإقليمية. كما أظهرت دراسات أخرى تطابق مع ما جاءت به هذه الدراسة مثل دراسة McAdam and Reid 2001 .

وفي هذا الصدد، أشار الباحث Nunes et al 2006 بأن كلا من النظامين الرسمي وغير الرسمين قادرين على إدارة الأصول المعرفية في المؤسسات، ونظرا لخصوصية SMEs فإن النظام غير الرسمي لإدارة الأصول المعرفية يعد الأنسب لها في نطاق إدارة المبيعات والتسويق، وتطوير المنتجات الجديدة، وإدارة الأفراد والتمويل وغيرها من الأنشطة.

40- The Journal of information and knowledge management systems Vol. 43 No. 2 ,2013 .

41- School of Business , Monash University and Faculty of Business , Multimedia University.

فالنظم غير رسمية تتمتع بسمات تمنح القياديين والرؤساء التنفيذيين مساحة أكبر لاتخاذ القرارات التوسعية والتطويرية دون أي عوائق محتملة أو التصادم مع القوانين والإجراءات المتبعة مما يكسبه مزايا غير متوفرة لنظرائهم في المؤسسات الكبيرة.

ومن جانب آخر، كشفت جامعة الملك فيصل عن دراسة سعودية أقامها الدكتور محمود المقدادي ونشرت في مجلة علمية(42) تهدف التعرف على أبرز عناصر النجاح الحاسمة(43) Critical Success Factors CSF المتوفرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية تمهيدا لبناء أنموذج مفاهيمي قبل إطلاق المبادرة الشاملة لبناء إدارة المعرفة في SMEs في المملكة العربية السعودية. حيث أكد المقدادي خلال دراسته على وجود وعي مؤسسي لأهمية [1] الاعتماد على المعرفة لتحقيق القدرة التنافسية أكثر من الموارد الإنتاجية التقليدية [2] بذل المؤسسات المزيد من الجهد للتعرف على العناصر النجاح الحاسمة التي تمتلكها كمدخل محوري لبناء نظم إدارة المعرفة تمهيدا لتعميمها على أنشطتها لتطوير أعمالها وبرامجها التنافسية. كما اعتمد الدكتور في بحثه على الدراسة التي أجراها 2002 Hasanali في بيان ورصد أبرز عناصر النجاح الحاسمة لبناء منظومة إدارة المعرفة، وهذه العناصر حسب Wong's 2005 تعد الأكثر توافقا وانسجاما لخصوصية SMEs في بناء منظومة الفكر الاقتصادي المعرفي، العناصر هي:

1. الدعم والقيادة الإدارية الماهرة.
2. الثقافة الداعمة للإنتاج المعرفي.
3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
4. تناسق الأغراض والأهداف والإستراتيجية.
5. كفاءة وفاعلية القياس.
6. البنية التنظيمية.
7. الأنشطة والعمليات.
8. الأدوات التشجيعية.

42- Industrial Management & Data System: Vol. 109 No. 6, 2009.

43- أشار كل من Skyrme and Amidon 1997 إلى عناصر النجاح الحاسمة للمؤسسات بشكل عام وهي [1] أسلوب وثقافة بناء الرؤية [2] قيادة المعرفية [3] ثقافة إنتاج ونشر المعرفة [4] التعلم المستدام [5] البنية التكنولوجية المتطور [6] منهجية عمليات المعرفة التنظيمية.

9. المصادر والموارد.
10. التعليم والتدريب.
11. إدارة الموارد البشرية.

حيث انتهت الدراسة بالتأكيد على وجود تفاوت إيجابي في العلاقة الفعالة والمؤثرة بين عناصر النجاح الحاسمة لإدارة المعرفة مع المخرجات والمتمثلة في:

1. منهجية الأنشطة المعرفية مثل الإنتاج، التجميع، النشر، التوظيف، التخزين.
2. تطوير وتعزيز قدرات وخبرات الموظفين.
3. رضا العملاء.
4. حسن العلاقات الخارجية خاصة مع الشركاء والعملاء والموردين.
5. النجاح التنظيمي في إدارة المبادرات إدارة المعرفة.

تعد دراسة المقدادي مدخلا محوريا للتعرف على سبل تطوير هيكل نظم إدارة المعرفة من جانب، كما تساعد على انسيابية ربط العلاقة بين نطاقات المعرفة وهي [1] التسويق [2] التنظيم [3] التكنولوجيا، مع سلوك المؤسسة ذات النزعة الابتكارية. وفي هذا السياق، كشفت دراسة لإحدى الجامعات الإيطالية التي نشرت في مجلة[44] Information and Knowledge Management System عن سبل توظيف هذه العلاقة في قطاع الأغذية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية لتطوير هيكل نظم إدارة المعرفة والمتمثل في الإنتاج، التخزين، النقل، والتطبيق وذلك حسب تصنيف Holzner and Marx 1979 ، Raisinghani and Meade فتوصلت لما يلي:

1. على الرغم من إدراك أصحاب ومدراء SMEs أهمية عنصر المعرفة كدالة لتعزيز القدرة التنافسية، إلا أنه لا توجد أي سياسات أو إستراتيجات واضحة لإدارة المعرفة في قطاع الأغذية.
2. التأكيد على طبيعة العلاقة الدينامية بين نطاق المعرفة وسلوك المؤسسة المبتكرة وأثرهما المركب في توليد فوارق جوهرية تعزز نظم إدارة المعرفة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

44- VoL. 41 No. 4, 2011.

3. تركز المؤسسات في سلوكها الابتكاري عبر:

3.1 نطاق المعرفة التسويقية من خلال توفير أدوات تكنولوجية مثل قواعد البيانات الإلكترونية للأسواق لتيسير الأعمال المعرفية. وتمثل هذ العلاقة المرحلة الأولى من نظم إدارة المعرفة «إنتاج أو امتلاك المعرفة».

3.2 نطاق المعرفة التنظيمية من خلال توفير أدوات تنظيمية وتقنية مثل نظم المعرفة المتكاملة لتمكنها من تطوير أعمالها الداخلية. وتمثل هذه العلاقة المرحلة الثالثة من نظم إدارة المعرفة «نقل المعرفة».

3.3 نطاق المعرفة التكنولوجية من خلال توفير أدوات إدارية تمكنها من تعزيز الأنشطة المعرفية داخل المؤسسة مثل إجراء اختبار السلع الجديدة مع الموزعين والموردين والعملاء المميزين. وهو نطاق يجسد المرحلة الرابعة من نظم إدارة المعرفة «تطبيق المعرفة».

4. المؤسسات ذات السلوك الابتكاري المحدود تركز غالبا على استغلال واستثمار المعرفة أكثر من اكتشافها والبحث عنها، وعلى المعرفة الصريحة أكثر من المعرفة الضمنية. بمعنى أنها تركز على المرحلة الثانية من نظم إدارة المعرفة وهي مرحلة «تخزين المعرفة»، وهي مرحلة تركز على الاستثمار عبر إنشاء الأوعية والدوال المعرفية بهدف تخزين المعارف.

5. المؤسسات ذات السلوك الابتكاري العالي تركز غالبا على اكتشاف المعرفة الضمنية، أي تقوم بالتركيز على المرحلة الأولى من نظم إدارة المعرفة المتمثلة في مرحلة «إنتاج وامتلاك المعرفة».

وفي موضوع آخر متصل، قام كل من Probst , Raub & Romhardt 2002 بوضع أنموذج أطلقوا عليه «القواعد البنائية للعمليات المعرفية»، وهي قواعد تقسم أنشطة إدارة المعرفة من حيث الوجودية إلى قسمين هما **الوجودية الداخلية** وتتكون من:

1. تعريف المعرفة Knowledge Identification.
2. امتلاك المعرفة Knowledge Acquisition .
3. تطوير المعرفة Knowledge Development.
4. توزيع المعرفة Knowledge Distribution.
5. توظيف المعرفة Knowledge Utilization .

6. حفظ المعرفة Knowledge Preservation .

والوجودية الخارجية وتتكون من:

1. قياس المعرفة Knowledge Measurement
2. أهداف المعرفة Knowledge goals

وهذا التقسيم له من الأهمية بمكان في مساعدة أصحاب القرار في تحديد أفضل النظم المتوازنة لإدارة العمليات المعرفية بما يتناسب وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها، مع التأكيد لاعتبارات الفوارق في القدرات والإمكانيات بين هذه المؤسسات عبر الدول. ففي دراسة صدرت عن University of Innsbruck النمساوية[45] المنشورة في مجلة[46] Enterprise Information Management بحثت سبل التعرف على أفضل الوسائل والأدوات المعرفية التي تمكن المؤسسات من توطين أنشطة إدارة المعرفة على أنموذج القواعد البنائية للعمليات المعرفية وهو أنموذج شائع التطبيق في المؤسسات النمساوية والسويسرية.

بدأت الدراسة بالتعرف على أكثر أنشطة العمليات المعرفية الملائمة لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمسا وسويسرا والتي تقتصر على أربع هي [1] تعريف المعرفة [2] امتلاك المعرفة [3] توزيع المعرفة [4] حفظ المعرفة. ثم انتقلت الدراسة لتحديد أفضل الوسائل التي تثبت هذه الأنشطة تمهيدا لبناء النظام المتوازن لإدارة المعرفة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما هو مبين في الجدول [68] مستعينين بأنموذج Technical Social TSST Social Technical Model، وهو أنموذج يحاكي توافق النزعة التقنية بالطرق الذهنية والاجتماعية للعمليات المعرفية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة جملة من الفوائد المترتبة على إمكانية صياغة منهجية لهيكل إدارة المعرفة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الربط بين أنشطة العلميات المعرفية والوسائل والأدوات المعرفية الدالة عليها كما في مخطط [48] TSST .

45- Kerstin Fink and Christian Ploder.

46- Vol. 22 No. 1 /2, 2009.

تعريف المعرفة **Technical**	امتلاك المعرفة **Social**	توزيع المعرفة **Social**	حفظ المعرفة **Technical**
الوسائل المعرفية التي تم رصدها في أنشطة عمليات المعرفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة			
Balanced Scorecard	Knowledge Network	Knowledge Maps	Document Management
Tobin's q	Synektik	Story Telling	Conceptualization
Morphological	Mind Mapping	Lessons Learned	Checklist
Market Asset Value	System Simulation	Communities of Practice	Mind Mapping
Knowledge Balance	Email System	Questionnaire	Content Management
Skandia Navigator	Scenario Games	Email System	Neural Network
Box	Brainstorming	Checklist	Databases
Synektik	Search Engines	Best Practice	Project Review
	Yellow Pages	Handbook	Export System
	Micro Article	Micro Article	
		Group Ware	
		Chat Room	
		FAQs	

الجدول [68] يشير لأبرز الوسائل المعرفية والتي وضعها كل من Ploder & Fink 2007 المحفزة لأنشطة عمليات المعرفة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن المشاهد في معالجات الدول العربية ضمن تنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإغفال عن تطوير المسائل الثقافية والسلوكية والتشجيعية لتوظيف المعرفة الإنتاجية في كافة المشروعات، وسبل احتضان هذا القطاع من قبل الدولة ودعمه لتوطين ثقافة الإنتاج المعرفي، الأمر الذي انعكس سلبا في تماسك دائرة الحدث الإنمائي، وقد

أدى هذا التجاهل الحكومي زيادة الفجوة بين الإدراك العام من قبل مدراء وملاك SMEs لأهمية أنشطة إدارة المعرفة في تحقيق المزايا التنافسية وحجم الاستثمار المأمول لتطوير هذه الأنشطة المعرفية، علاوة على ارتفاع وتيرة جملة من التحديات والعقبات المتصلة عن الإغفال الحكومي، وهذا ما أكد عليه الفريق البريطاني[47] من جامعة Sheffield الذي نشر دراسة علمية[48] عبر Journal of Documentation[49] ، حول اتساع الهوة بين إستراتيجية هذه المؤسسات والنمو العام للدولة المبني على الإنتاج المعرفي، حيث شخصت ملامح الهوة على النحو التالي:

1. تصبغ أنشطة إدارة المعرفة في SMEs إما بالعمل العشوائي غير الرسمي أو العمل التخصصي لأغراض محددة *Ad hoc fashion* وغالبا بمعزل عن دعم نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
2. ندرة المساهمات التمويلية والأعمال الاستثمارية لأنشطة إدارة المعرفة ذات الآجال الطويلة كون هذا القطاع محدود هيكليا وماديا وبشريا وفق القانون.
3. صعوبة قياس العائد على الاستثمار في السلع المعرفية.

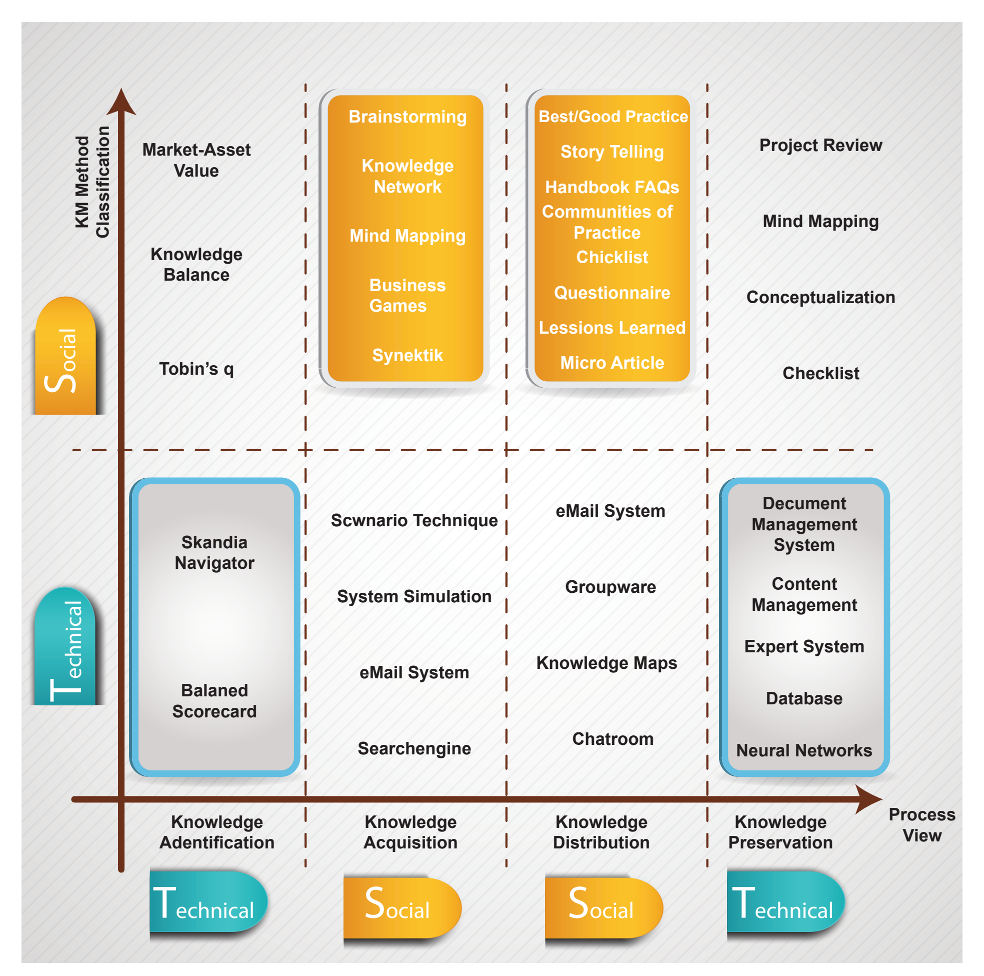
ونتيجة لذلك، ووفق هذه المعطيات والمزاج العام في صياغة القوانين التي أفرزت بيئة تشغيلية ذات بعد ثقافي صناعي واقتصادي ضحل، انعكس ذلك على فتور المدراء وأصحاب القرار بالسعي لتوطين أنشطة إدارة المعرفة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونه غير مجد وعبث لا طائل منه، علاوة على ما يواجهونه من التحديات المتصلة بأنشطة إدارة المعرفة التي تعيق بناء الفكر المعرفي الإنتاجي وذلك حسب وصف الدراسة العلمية البريطانية لـ Glasgow Caledonian University[50]، التي قامت بعمل مسح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة البريطانية لمعرفة أسباب نشوء التحديات التي تواجهها، وانتهت بالتأكيد على سوء تقدير مسار التعامل مع مصدر المعرفة المتمثلة بالمعرفة الضمنية Tacit Knowledge الكامنة في عقول وأذهان المبدعين والخبراء والمختصين، فهذه الشريحة تحتاج لبيئة عمل تحاكي طموحاتهم وتحفز خيالهم الفكري وهي بيئة

47- Miguel Baptista Nunes , Fenio Annansingh and Barry Eaglestone.

48- الدراسة مبنية على المؤشرات النوعية لمزيد من فهم إدارة المعرفة وطرق استخدامها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طبقت الدراسة في جنوب يوركشير South Yorkshire وهي مقاطعة إنجليزية مقسمة إلى أربع مناطق مدارة ذاتيا أحدها مدينة شفيلد، وقد اشتهرت قديما بمناجم الفحم وصناعة الحديد.

49- Vol. 62 No. 1 , 2006.

50- Charles O. Egbu , Subashini Hari and Suresh H. Renukappa.



الشكل [48] يوضح الربط بين الأنشطة المعرفية والوسائل المعرفية الدالة عليها.

قائمة على العلاقات الاجتماعية غير الرسمية تتسم بالثقة وتنمي وسائل نقل ومشاركة المعارف والخبرات من الأفراد للمؤسسات، وهذا ما أكد عليه سابقا كل من Nonaka and Takeuchi 1995، كما كشفت الدراسة ذاتها بأن التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات لا يخدم مشروع تأسيس إدارة المعرفة بشكل شمولي ومباشر بل لأغراض محددة.

وفي ذات السياق، نشرت دراسة لجامعة Bahcesehir التركية عبر Journal of[51] Enterprise Information Management حول سبل قياس حجم إدراك القياديين

51- Vol. 20 No. 2, 2007.

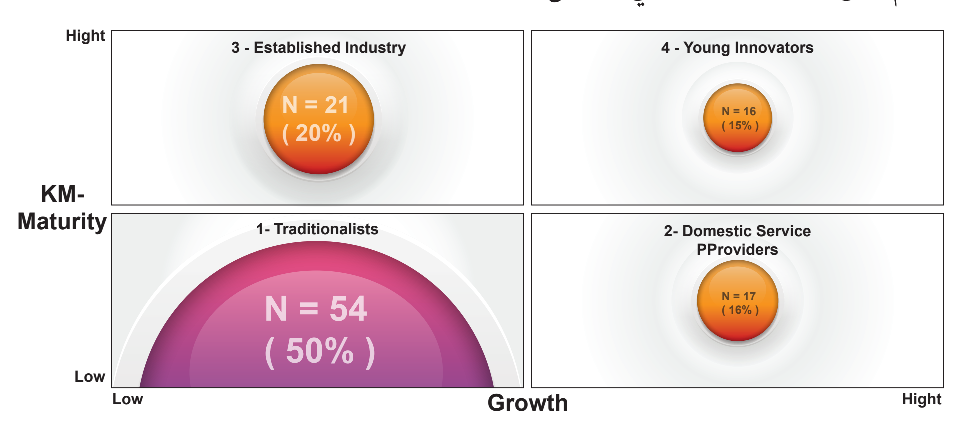
في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهمية مكونات المعرفة في تحقيق القدرات التنافسية والمنافع الاقتصادية. اعتمد الباحث F. Tunc Bozbura في استقراء مكونات المعرفة في SMEs على مقياس Likert–Type، فحدد المكونات وفقا لما يلي:

1. تدريب وتوجيه الموظفين لممارسة أنشطة إدارة المعرفة:
   1.1 عدد وطبيعة البرامج التدريبية المقدمة في مجال إدارة المعرفة.
   1.2 توظيف أساليب التوجيه رسميا لتعزيز ممارسات إدارة المعرفة.
   1.3 تشجيع الموظفين على التحصيل العلمي والتعليم المستدام «المشاركة الكلية أو الجزئية في دفع الرسوم الدراسية».
2. سياسات وإستراتيجيات إدارة المعرفة:
   2.1 تطوير الأفكار الجديدة.
   2.2 دعم تنفيذ الأفكار الإبداعية.
   2.3 سهولة النفاذ للمعلومات والحصول عليها.
   2.4 تطبيق نظم إدارة المعلومات في كافة أنشطة المؤسسة.
   2.5 حجم الإستثمار في الأبحاث والتطوير.
   2.6 عدد براءات الاختراع.
3. امتلاك المعرفة من خارج SMEs:
   3.1 تشجيع الموظفين على المشاركات الدولية .
   3.2 استخدام المعارف المحصلة خارجيا في العمليات الداخلية للمؤسسة.
   3.3 استخدام التكنولوجيا بكافة أنواعها للحصول على المعارف.
4. تأثير الثقافة التنظيمية:
   4.1 تداول المعرفة بين الموظفين.
   4.2 وجود النظم التحفيزية والتشجيعية لنقل المعارف.
   4.3 العمل الجماعي المبني على إنتاج المعرفة.

وقد انتهت الدراسة بتأكيد ما سبق ذكره بوجود التناقض في الإدراك الفكري بين الملاك والمدراء حول أهمية أنشطة إدارة المعرفة، علاوة على التطبيق المحدود الغير فعال للأنشطة، بالإضافة للملاحظات التالية:

1. هيمنة المؤسسات العائلية على قطاع SMEs التركية مما قلل الاعتماد على أصحاب الخبرات الخارجية بالوظائف القيادية.
2. أدى غياب العلاقات الاجتماعية- الاقتصادية بين المدراء إلى تقليص مساحة الثقة المتبادلة بينهم مما قلص من أنشطة التبادل المعرفي وتدويرها فانعكس سلبا على محدودية تأثير المعرفة الداخلية التي تمتلكها المؤسسات في صناعة الحدث الإنمائي المبني على المعرفة.
3. عدم نضوج الثقافة التنظيمية الداعمة لبرامج إدارة المعرفة في SMEs.
4. هيمنة الفكر التقليدي لإدارة أنشطة وأعمال وتطبيقات SMEs.

فعلى الرغم من أن تداول الخبرات والانفتاح المؤسسي مع العالم الخارجي ونقل وتبادل المعارف تعد أموراً جوهرية في أنشطة إدارة المعرفة، إلا أنها غير منضبطة بأسس علمية أو منهجية في قطاع SMEs ، وهذا ما أكدت عليها الدراسة التي أجراها Beijerse 2000 على 12 مؤسسة صغيرة مبتكرة في هولندا. حيث سجلت الدراسة أكثر من 80 ممارسة لأنشطة وعمليات إدارة المعرفة لكنها بشكل عشوائي غير منظم، بل تفتقد الضابط المنهجي لأدائها. وفي مجال آخر متصل بقياس درجة نضوج إدارة المعرفة وأثرها في إحداث نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة حجم المبيعات والحصة السوقية لها، قامت دراسة فلندية[52] نشرت في Journal of Knowledge Management [53] بتقسيم المؤسسات الخاضعة للدراسة وعددهم 108 لأربع شرائح وفق لدرجة نضوج المعرفة وحجم النمو القائم على هذه المعرفة كما في الشكل [49] .



الشكل [49] أنموذج Sveiby لتقسيم المؤسسات الفلندية نحو أربع شرائح وفق درجة نضوج المعرفة.

52- Sari Saloja¨ rvi, Patrick Furu and Karl-Erik Sveiby.
53- VOL. 9 NO. 2 2005

ثم قامت بعد ذلك بتحليل مظاهر نضوج المعرفة للمؤسسات كل حسب الشريحة التي ينتمي لها كما هو موضح في الجدول [69] .

	Traditionalists	Domestic Services Providers	Established Industry	Young Innovators
التأسيس والحجم	قديمة وصغيرة	حديثة نسبيا وصغيرة	قديمة ومتوسطة	حديثة صغيرة ومتوسطة
كفاءة التطوير	منخفضة	منخفضة	عالية نسبيا	عالية
القطاع التشغيلي	صناعي محلي	خدمي محلي	صناعي محلي ودولي	تكنولوجيا المعلومات محلي ودولي
جوهر الكفاءة	المعرفة المهنية. الخبرات الخارجية. إنتاج المنتجات الخاصة.	المعرفة المهنية. المنتجات المبتكرة.	المعرفة الشاملة لطبيعة القطاع. المعرفة المهنية. المنتجات المبتكرة.	المعرفة الشاملة لطبيعة القطاع. المعرفة المهنية. المنتجات المبتكرة. الاستعانة بالخبرات الخارجية.
أهم الأصول المعرفية	الأفراد. التكنولوجيا. المرونة في الأعمال.	الأفراد. التكنولوجيا. مفهوم الخدمات.	الأفراد. العملاء. العلاقات الخارجية.	الأفراد. العملاء. العلاقات الخارجية.
أهم عناصر النجاح	المعرفة في احتياجات القطاع. توجه العملاء. كفاءة والتزام الموظفين.	المعرفة في احتياجات القطاع. توجه العملاء. كفاءة والتزام الموظفين. الجودة. العلامة التجارية.	المعرفة في احتياجات القطاع. توجه العملاء. كفاءة والتزام الموظفين. منهجية التخطيط والإدارة.	المعرفة الشمولية لاحتياجات الأسواق. ولاء العملاء. كفاءة والتزام الموظفين.

الجدول [69] يشير إلى تحليل مظاهر نضوج المعرفة الإنتاجية للمؤسسات الفلندية.
Source: Patrick Furu and Karl-Erik Sveiby.

هذا وقد انتهت الدراسة بالنتائج التالية:

1. التأكيد على دينامية العلاقة بين نضوج إدارة المعرفة وحجم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، وأن SMEs قادرة على تحقيق أعلى معدلات النمو بتطبيق منظومة إدارة المعرفة الشاملة الخاصة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من ذلك، إلا أن معظم المؤسسات الخاضعة للدراسة لم تستفيد من هذه العلاقة الدينامية في تعزيز نموها وتحسين حصتها السوقية في قطاعها التشغيلي.

2. إن طبيعة العلاقة بين النمو المستدام وإدارة المعرفة ترتبط بالوعي أكثر من كونها علاقة سببية.
3. إن المؤسسات التي تطبق منهج إستراتيجي لإدارة المعرفة والأصول المعرفية تكون الأقرب لتحقيق أعلى معدلات النمو وزيادة الحصة السوقية لها.
4. مؤشرات كجودة التعلم والقيادة الرصينة المبدعة والتطور التنظيمي للمؤسسة تقيس تماسك هذه العلاقة.

فنضوج إدارة المعرفة بذاته سمة يستدل من خلالها على سلامة وتماسك مدخلات عدة، أبرزها رصانة التعلم التنظيمي Organizational Learning، وتماسك المنظمة المتعلمة Learning Organization وإنشاء مجتمع الممارسة Community of Practice CoP داخل المؤسسة وهو «مجتمع يتكون مجموعة من الأفراد يتشاركون بسمات فكرية ومهنية أو يبحثون عن حلول للمشاكل المشتركة»، ويعد هذا المجتمع نواة التحصيل المعرفي الإنتاجي للمؤسساتSmith & Farquhar 2000 . فهذه المدخلات مجتمعة تدفع قطاع SMEs نحو [1] التطوير وتحسين الخدمات وتعزيز القدرات ورفع المستوى الأدائي والإنتاجي المبني على رصانة التعلم التنظيمي وتماسك المنظمة التعليمية Gustavsson [2] and Harung 1994 Armstrong and Choueke1998 , Matlay 2000 تعزيز نضوج أنشطة إدارة المعرفة التحصيل المعرفي Knowledge Capturing الذي ينظر له بأنه أبرز الأعمال السابقة على أنشطة إدارة المعرفة. حيث تسعى المؤسسات بتجميع وتحصيل المعارف في مجال محدد بهدف تطوير هذه المعارف واستغلالها تجاريا، وفي هذا الصدد، أكدت دراسة لجامعة Glasgow Caledonian البريطانية على أهمية ممارسة التحصيل المعرفي قبل البدء في أي أنشطة تتصل في إدارة المعرفة، وفي المقابل ركزت خلال دراستها على درجة الوعي المبني على التكنولوجيا في التحصيل المعرفي[54] وفق أنموذج التعلم التجريبي Experiential Learning لصاحبه[55] David Kolb ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع التصميم و البناء والتعمير، كون المؤسسات العاملة في هذا القطاع تنتمي غالبا لشريحة المؤسسات ذات المعرفة المكثفة Knowledge-Intensive

54- عرف الفريق مفهوم المعرفة وفق أغراض البحث بأنها مجموعة من المعلومات والخبرات المكتسبة بالتجربة والمراس، والثقة المتبادلة والإعتقادات والمنهجيات المستخدمة في تقديم الحلول الابتكارية.

55- [1939-] أميركي، عالم اجتماع بارز له العديد من المصنفات والأبحاث القيمة في مجال التعلم والتعليم.

Enterprises لاعتمادها بشكل أساسي على تقديم الحلول الابتكارية والإبداعية واحتواء المشكلات بالخبرات المعرفية Hertog and Bilderbeek 1998، وقد استخلصت الدراسة النتائج التالية:

1. بشكل عام تعد عملية التحصيل المعرفي من قبيل الأنشطة طويلة الأمد وغالبا لا تتناسب مع طبيعة أنشطة SMEs ذات الآجال القصيرة والمتوسطة.
2. ضعف الوعي لعمليات امتلاك وتحصيل المعرفة في SMEs في قطاع البناء والتعمير.
3. تعاني المؤسسات من ضعف التماسك الهيكلي المستخدم في ممارسة إدارة المعرفة الصريحة والضمنية.
4. سجلت الدراسة ممارسات للتحصيل المعرفي في SMEs لكنها بشكل عشوائي غير منظم ولأغراض محددة فقط.
5. حاجة العاملين في هذه المؤسسات لتطوير قدراتهم في التحصيل المعرفي عبر التدريب والتعليم المستدام.

وما هو جدير بالذكر، الإشارة لأهمية أن تمارس المؤسسات بشكل عام مسألة تحصين التحصيل المعرفي Knowledge Capturing Immunization KCI لتفادي مخاطر تبخر المعارف Knowledge Evaporation خلال دورة حياة المؤسسة سواء عبر النمو، الانكماش، التوسع، الانتقال، التحول، الدمج والاستحواذ، إعادة الهيكلة، التقاعد وإنهاء خدمات الموظفين. وفي هذا السياق نشر المركز الأميركي للإنتاجية والجودة APQC كتابا بعنوان «Capturing Critical Knowledge from a Shifting Work Force» يوصي من خلاله عقد جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز تحصين التحصيل المعرفي في المؤسسات:

1. تعزيز الثقافة العامة والإدراك التوعوي لأثر تحصيل المعرفة بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
2. توثيق الحالات العملية لأثر إعادة إستراتيجيات احتفاظ المعرفة داخل المؤسسة على تماسك درجة الأهداف التنظيمية وتحقيقها وذلك ضمن سياق التعلم بالتجربة.

3. البدء في عمل مشروع استرشادي لتثبيت الأثر الإيجابي والمحوري لإدارة المعرفة في تعزيز جودة الأداء التنظيمي للمؤسسة.
4. تصميم البيئة التشغيلية والهيكلية والاستثمارية اللازمة لتوسيع واستدامة الجهود الأولية لإدارة المعرفة.
5. رصد المعلومات المحورية الحاسمة وتصنيفها حسب درجة أهميتها وارتباطها ضمن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.
6. تحديد الخبراء والمبدعين والمبتكرين بعدة طرق أبرزها إجراء المقابلات، كذلك الحرص على رسم مسارات تدفق المعارف الإنتاجية في المؤسسة عبر الخبراء والمبتكرين.
7. توثيق المعارف بطرق عدة إما من خلال إنشاء القواعد والدوال وإصدار الأدلة والكتيبات الاسترشادية، أو تداولها في مجتمعات المعرفة والنقاشات لحل المشكلات وفي محاضر دوائر اتخاذ القرارات.
8. السعي الدؤوب لاستخلاص المعرفة الضمنية من الخبراء تمهيدا لنقلها للمؤسسة بكافة الوسائط المتاحة منها برامج التدريب والتوجيه، اللقاءات الحوارية والاجتماعية غير الرسمية.
9. مزج إدارة المعرفة في الأنشطة اليومية بهدف بناء المعرفة وتعزيزها.

فالتطبيق الفعال لعملية التحصيل المعرفي يساعد المؤسسات على [1] خفض النفقات المالية [2] حفظ الوقت وحسن استثماره [3] تطوير الخدمات للعملاء [4] رفع المستوى الإنتاجي والنمو وتحسين القدرات التنافسية وزيادة الحصة السوقية لها [5] تحقيق القيم المضافة والمزايا التنافسية . وعلى الرغم من وجودية آثار ممارسة أنشطة إدارة المعرفة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي عدة قطاعات سواء الصناعية والعمرانية والخدماتية .Levy et al 2003 , Martin and Matlay 2003 , Frey 2001 , 2002 , Wickert and Herschel 2001، إلا أن الظروف الواقعية والعملية أجبرت هذه المؤسسات تجاهل مسائل عدة ومنها تحصين التحصيل المعرفي أو حتى نشاط التحصيل ذاته وذلك لذات الأسباب المذكورة سلفا، علاوة على ضعف الرابط بين التعليم المهني المستدام والتطوير الإداري وهو رابط يشمل كافة أساليب التعليم الفردية التي تساعد الفرد على التعلم بشكل أفضل، ونتيجة لاختلاف الأفراد في أسلوب التعلم والتفاعل مع المعلومات، تشعبت المدارس التي تهتم في دراسة وتحليل أثر العلاقة بينهما. وفي هذا الإطار حدد Egbu 1994 أبرز المدارس في هذا المضمار وهي:

1. Conditioning school.
2. Trait modification school.
3. Information transfer school.
4. Cognitive school.
5. Experiential school.
6. Social influence school.
7. Pragmatic school.

وفي المقابل وضع العديد من الباحثين نماذج لتطوير العلاقة بين التعليم التجريبي والتطوير الإداري أمثال Dewey 1938 , Lewin 1951 , Kolb 1976 , Dennison and Kirk 1990، إلا أن Kolb يعد الرائد في هذا المجال، حيث ركز على تطوير آليات التبادل والتعاون بين المعرفة الشخصية والمعرفة الاجتماعية بناء على التفاعل بين الخصائص الداخلية والظروف الخارجية للمؤسسة أو المجتمع. يتألف أنموذج Kolb التعليمي من أربع خطوات تستخدم لتحديد أسلوب التعلم المفضل لدى الأفراد:

1. **التجميع**. تجميع كافة المفاهيم المجردة والأفكار باستخدام المنطق الاستنتاجي لحل المشكلات.
2. **الاختلاف**. تميل هذه الخطوة نحو التجربة المحسوسة والمشاهدة التأملية، مع بعد تخيلي لمآل الأمور.
3. **الاستيعاب**. تسعى لتوليد نماذج نظرية عن طريق الاستدلال الاستقرائي.
4. **التكيف**. تداخل الخبرات وامتزاجها مع التجارب والأنشطة.

ويعد هذا الأنموذج القائم على التعلم التجريبي أبرز النظم الملائمة لأنشطة إدارة المعارف خاصة في قطاع SMEs، فسلوك تطبيقات التعلم التجريبي تميل للتركيز على الجانب الإيجابي والإبداعي عند الأفراد وتحفيز رغباتهم في حل المشاكل، بل وتزيد من تواصلهم الاجتماعي الأمر الذي يسهل من نقل وتداول المعارف الضمنية الكامنة في أذهان المبدعين، وهذا ما أكد إليه Boyd et al 2004 بأن معظم الممارسات الابتكارية التي تتم في مؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل كبير على الخبراء من خارج المؤسسة.

المطلب الثالث

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج العربي

أدركت حكومات منطقة الخليج العربي أهمية SMEs كمحرك رئيس للنمو والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وبمقارنة SMEs في الكيان الخليجي الاقتصادي بالكيانات الأخرى، نجد بأن الجهود المبذولة لتطوير SMEs في دول مجلس التعاون الخليجي لا ترتقي لجهود نظرائها في الدول الأقليمية، خاصة من حيث الفهم العميق لفلسفة صناعة SMEs ودورها التنموي في صناعة الحدث الاقتصادي، الأمر الذي نتج عنه العديد من التحديات والاختلالات أبرزها ارتفاع معدلات التوظيف في هذا القطاع مقابل انخفاض مساهمته لإجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون بشكل عام. حيث سجل أعلى متوسط لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي بـ 33% يقابله متوسطا عالميا 64 % وذلك خلال 2010، فولد قطاعا مشوها هامشيا محدود التأثير والإمكانيات في صناعة الحدث الصناعي الخليجي نظرا لتراكم التحديات والمعوقات طيلة العقود السابقة علاوة على ضعف الجوانب النوعية الأخرى المتمثلة في [1] اضمحلال ثقافة الصناعة المعرفية [2] انخفاض مستوى التعليم وجودته [3] تراجع جودة الموارد البشرية [4] ضعف التفاعل الدينامي بين القطاع العام والخاص [5] قصور التشريعات والقواعد القانونية التي جمدت رغبة التطوير وروح الابتكار [6] ضعف العلاقة بين المؤسسات العلمية المعنية بالبحث والتطوير مع قطاع SMEs مما جعل من الدراسات التسويقية والبحثية والمعلوماتية في منطقة الخليج من السلع النادرة التي يصعب توافرها. فالعلاقة السلبية بين مجتمع الأعمال والمؤسسات البحثية ساهمت لحد كبير في بطء نمو القطاع، الأمر الذي كرس من ممارسة الانتقال القسري من العمل المؤسسي نحو العمل الفردي العشوائي الأمر بدوره أعطى مبررا كافيا ومقنعا البنوك بتجاهل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لمزيد من المعلومات يرجى الإطلاع على التقرير الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي http: //goo.gl /gcQJbM

وعلى الرغم من الخلل الفكري، إلا أن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC تؤكد بأن المزاج العام الخليجي يدرك أهمية القطاع باعتباره خيارا اقتصاديا إستراتيجيا له والملاذ الآمن للحد من معدلات البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب وتوفير المشاريع والخدمات والأنشطة التي لا تقدمها المؤسسات الكبيرة، وتنويع القاعدة الإنتاجية،

ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات التنمية المستدامة. لذلك ارتأت دول الخليج العربي الحاجة الماسة لرسم الخرائط الصناعية والخدماتية محاولة منها لـ [1] توحيد الجهود لاكتشاف القطاعات الصناعية غير النفطية التي تقدم القيمة المضافة العالية خاصة الصناعات التحويلية [2] رفع مساهمة صناعات SMEs مما ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي [3] تماسك العلاقات الاقتصادية البينية [4] بناء بيئة اقتصادية مستقرة تحفز انتقال الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا الصدد، أشارت الدكتورة ليلى ذياب مستشارة التخطيط الاستراتيجي في GOIC : بأن قطاع SMEs يتطلب توجيه المزيد من الاستثمارات والدعم لصالح هذا القطاع في دول المجلس من خلال بناء الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص، خاصة في ظل انخفاض حجم الاستثمارات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من 12,740 مليار دولار عام 2002، إلى 8,638 مليارات دولار عام 2011[56].

لمزيد من المعلومات حول صناعات SMEs في دول الخليج العربية، يرجى زيارة الموقع التالي http://goo.gl/rTvAu1

	مجالات البحث العلمي التطبيقي	النسبة %
الأكثر نموا في مجال الأبحاث التطبيقية	البيئة	19
السعودية، الإمارات، قطر	الطاقة	16
الأقل نموا في مجال الأبحاث التطبيقية	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	13
الكويت، عمان، البحرين	الطب والصيدلة	11
المصدر: 2012، GOIC	الهندسة	9

الجدول [70] يظهر نشاط الدول الخليجية في مجال الأبحاث التطبيقية.

تعريف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج العربي

الكويت. لم تخرج الكويت عن النمطية السائدة في الاعتماد على المؤشرات الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أشار القانون الذي صدر مؤخرا «الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، في مادته الأولى إلى التعريفات التالية:

1. **المشروعات الصغيرة**: كل مشروع يكون عدد الكويتيين فيه لا يتعدى أربعة

56- www.goic.org.qa

أشخاص ولا يزيد رأس ماله عن ربع مليون دينار كويتي.

2. **المشروعات المتوسطة:** كل مشروع يتراوح عدد الكويتيين فيه ما بين خمسة إلى خمسين شخصاً ولا يزيد رأس ماله عن نصف مليون دينار كويتي.

وفي ما يلي ملاحظات الكاتب على التعريف:

جاء التعريف منسجما مع المزاج العام الذي يعكس نظرة المشرع ورغبة السلطة التنفيذية بنقل جزء من مسؤليات الدولة في توفير الفرص الوظيفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يعاني من تخمة التحديات والعقبات، ويتجلى ذلك بمحورين، **الأول** تأصيل مبدأ غير مسبوق من حيث جعل عدد الموظفين الكويتيين الأصل في تصنيف حجم المشروع، وهذا اجتهاد خاطئ عمّق من حجم التحديات، فالأصل في تحديد الجوانب الكمية لتصنيف المشروعات هو العدد وليس الانتماء، كما لم يراع في هذا الشأن المسائل المتصلة باعتبار عدد الكويتيين هو المعيار في التصنيف مثل ارتفاع سلم الرواتب وتضخم الأسعار، وهي قيود جعلت من نمو هذا القطاع أمرا بالغ الصعوبة، الأمر الذي إما أن يعجّل من انهيار المشاريع الصغيرة ومن ثم خروجها من الأسواق، أو أن يحد من نموها وانتشارها وتأثيرها. أما المحور **الثاني** فيتعلق بحجم رأس المال، فهو لا يحاكي التطور التكنولوجي والتقني والقدرات التسويقية والابتكارية والإبداعية، بل يتعارض مع رغبة الدولة في احتضان المشاريع المعرفية وتنويع الفرص الاقتصادية المبنية على الأنشطة المعرفية، مما يستلزم زيادة رأس المال في المؤسسات كي تستطيع أن تمارس الأنشطة الابتكارية وإنتاج المعرفة وهي أنشطة تحتاج لرساميل مرتفعة، ويمكن معالجة هذه النقطة بتحديد الأنشطة الاقتصادية المعرفية لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تقدير رأس المال المناسب لتلك الأنشطة.

كذلك من الملاحظات المتصلة بالقانون ضبابية الشريحة المستهدفة من المشروع، فهل الأصل في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نابع من الرغبة بدعم هذا القطاع دون الاعتبار للشريحة العمرية التي تنتمي له؟ أم الأصل في التمويل هو دعم فئة الشباب عبر المشاريع الصغيرة؟ فعلى سبيل المثال حددت المادة الخامسة الحد الأدني للعمر في إدارة المشروع وهو إحدى وعشرون سنة دون تحديد الحد الأعلى مما يفسر بأحقية المتقاعدين ومن تجاوز سن الخمسين الاستفادة من مزايا التمويل والدعم تحت مظلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي سياق متصل، نجد اجتهادا آخر غير موفق من قبل الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة[57] التي وسعت من نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشمل عقود الامتياز Franchise. وهنا لابد من وفقة تأملية تأصيلية، فالأصل في فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يكون المشروع مستقلاً غير تابع أو مملوك من قبل المؤسسات المحلية أو الأجنبية، كما يستوجب الاعتبار للبعد المحلي للمشروع، فالهدف من دعم هذا القطاع تشجيع الصناعة المحلية والحرف المهنية المحلية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتنويع القاعدة الاقتصادية وهي مقاصد لا تتوافق مع تأصيل عقود الامتياز التجارية التي تمنح صاحب المشروع «المانح» للممنوح له حق استغلال تسويق وبيع السلع والخدمات بمدد زمنية وبالكيفية والشروط التي يفرضها المانح بما يحقق انتفاعه المباشر ومصالحه التوسعية والتجارية وزيادة GDP للدولة التي ينتمي لها صاحب الامتياز وليس الدولة الحاضنة.

البحرين. لم استدل خلال بحثي على قانون ينظم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين، عدا التعريف الوارد من قبل وزارة التجارة والصناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمد فيه على المعيار الكمي التقليدي حسب الجدول [60].

	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
عدد العاملين	1 – 10	11 – 50	51 – 150
حجم المبيعات السنوية الدينار البحريني	لغاية 20 , 000	20 , 001 – 50 , 000	لغاية مليونين

الجدول [71] يوضح عدد العاملين وحجم المبيعات السنوية في مملكة البحرين.

السعودية. تعاني السعودية من تعدد التعريفات لـ SMEs وهي جميعها معتبرة ومعمول بها، الأمر الذي يستلزم توحيد هذه التعريفات على نحو يحسن من بيئة العمل التشغيلية. فعلى سبيل المثال تعرف الهيئة العامة للاستثمار بأن المشروعات الصغيرة هي «تلك التي يقل عدد موظفيها عن 60 موظفا، بينما يقل عن 100 موظف للمؤسسات المتوسطة»، بينما عرّف برنامج كفالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها «أي نشاط ربحي صغير أو متوسط لا يتجاوز مبيعاته السنوية ثلاثين مليون ريال سعودي»، أما غرفة التجارة والصناعة في جدة عرفت المشروعات الصغيرة على أنه «العمل الذي يوظف أقل من 30

57– إحدى الشركات التابعة للهيئة العامة للإستثمار، وهي شركة معنية بتقديم الدعم المالي لقطاع SMEs.

عاملا وبرأسمال أقل من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف ريال، والعمل المتوسط بأنه الذي يوظف أكثر من 30 عاملاً ولا يزيد على 60 عاملاً برأسمال لا يقل عن ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف ريال ولا يزيد على عشرين مليون وستمائة ألف ريال».

قطر. لا يوجد تعريف رسمي معتمد لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ثمة جهودا تبذل من قبل شركة قطر للمشاريع وهي شركة شبه حكومية حول تحديد أطر التعريف وذلك بالتعاون مع جهات محلية ودولية معنية في هذا القطاع بما يتناسب وتطلعات قطر الاقتصادية والتنموية. وبشكل أولي تعرف شركة قطر للمشاريع قطاع SMEs بأنه «كل مؤسسة عملت لأكثر من خمس سنوات ومازالت، وتضم أقل من 250 موظفاً».

الإمارات العربية المتحدة. تعد دولة الإمارات الأكثر تطورا في صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة تطور البنى التشريعية والتشغيلية والأوعية التمويلية والاستثمارية، وكون دبي تحظى بالحضور العالمي، أكثر من الإمارات الأخرى، ركز الكاتب على تعريف إمارة دبي لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فحتى 2009 لم يكن هناك أي تطور نوعي في تعريف المشروعات كونها تعتمد على عدد الموظفين ضمن شرائح المشروعات، إلا أن حكومة دبي مؤخرا اعتمدت تعريفا جديدا يعتمد على الوزن النسبي لأهمية القطاعات وأثرها في صناعة الحدث الاقتصادي، وهو اتجاه متطور جدا بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون، كما هو مبين في الجدول [72].

	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
قطاع الخدمات			
عدد الموظفين	1– 20	21 – 100	101 – 250
الدخل السنوي، مليون درهم	3	25	150
قطاع التجارة			
عدد الموظفين	1– 9	10 – 35	36 – 75

الدخل السنوي ، مليون درهم	9	50	250
قطاع الصناعة			
عدد الموظفين	1- 20	21 - 100	101 - 250
الدخل السنوي ، مليون درهم	10	100	250

الجدول [72] يشير إلى المعايير الكمية لتعريف إمارة دبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2009.

عمان. تسعى الجهات العاملة تطوير تعريف SMEs الحالي الذي يعتمد فقط على مؤشر عدد الموظفين، حيث تعتبر المؤسسات التي توظف لغاية تسعة عاملين هي مؤسسات صغيرة بينما المتوسطة يبلغ عدد موظفيهم لغاية 99 موظفاً. إلا أن الجهود الأخيرة البارزة في صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمانية طورت من هذا القطاع على نحو يحقق المزيد من النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الاتجاه، قام «برنامج شراكة» أحد البرامج الحكومية المنظمة لقطاع SMEs بتقديم مقترح لتطوير التعريف وفق طبيعة القطاع التشغيلي، وهو تصور مستوحى لحد كبير من التعريف المعتمد في الإمارات مع تغيير مؤشر الدخل السنوي بحجم الاستثمار وذلك على النحو المبين في الجدول [73].

	متناهية الصغر	الصغيرة	المتوسطة
قطاع الخدمات			
عدد الموظفين	1- 5	6 - 25	26 - 100
حجم الاستثمار، ريال	10000	10001- 100000	100000- 500000
قطاع التجارة			
عدد الموظفين	1- 5	6 - 25	26 - 100
حجم الاستثمار، ريال	20000	20001- 250000	250000- مليون
قطاع الصناعة			
عدد الموظفين	1- 10	11 - 50	51 - 150
حجم الاستثمار، ريال	20000	20001- 250000	250000- مليون

الجدول [73] يشير إلى المعايير الكمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمان.

وعلى الرغم من إضفاء طبيعة القطاع التشغيلي على تطوير التعريف، إلا أن ثمة خللا يعتري التعريف خاصة في التكوين الكمي له، فعلى سبيل المثال نجد بأن حجم الاستثمار لقطاع الخدمات لا يتناسب وتطلعات عمان بالتحول نحو مفهوم الاقتصاد المعرفي، والذي يحتاج لأوعية استثمارية أعلى مما ذكر في التعريف، وفي المقابل نجد بأن التعريف قد ساوى من حيث حجم الاستثمار لكل من القطاعين التجاري والصناعي على الرغم من اختلاف طبيعة أنشطهم وأعمالهم واحتياجاتهم المالية والاستثمارية.

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. اعتمدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مؤشر العمل ورأس المال، وذلك بتصنيف المشاريع التي لا يزيد فيها عدد العمال على 30 موظفا أو التي يقل رأسمالها عن مليوني دولار على أنها مشاريع صغيرة، أما التي لا يزيد عدد العمال فيها على 60 موظفا ويتراوح رأس مالها بين مليوني دولار وستة ملايين دولار صنفت على أنها مشاريع متوسطة.

وحين نتعمق بأداء ومهام SMEs نجد بأن تركيبة هذا القطاع الذي يشكل ما يقارب 90 % من متوسط عدد المؤسسات الصناعية في الخليج العربي، يتكون من خمس خرائط متصلة من شأنها أن تمكن صناع القرار من تحديد وقياس مواطن القوى وبواطن الخلل وكوامن التقصير والتحديات. تنقسم الخرائط إلى بيئتين ، البيئة الداخلية التي من خلالها نستطيع تقييم النتائج العملية للكفاءة التشغيلية للقطاع، وهي بيئة تتألف من [1] **الخريطة الكمية** وهي عبارة عن مجموعة من المؤشرات الكمية القابلة للقياس التي تساعدنا على فهم وإدراك الوضع الكمي الداخلي، مثل عدد المؤسسات في الدولة، عدد العاملين فيها، مساهمتها الفعالة في تعزيز الناتج الإجمالي المحلي GDP ، حجم الرساميل، وإجمالي المبيعات السنوية [2] **الخريطة النوعية** والتي تتألف من المعايير التي تعكس جودة الإدارة وتطبيقات التكنولوجية والتقنية والأنشطة المعرفية ودرجة تأثيره في تعزيز القدرة التنافسية وحجم الانتشار ورفع مستوى الابتكار والإبداع والمشاركة الفعالة في صناعة الحدث الإنمائي وتنويع القاعدة الاقتصادية. أما البيئة الخارجية تتمثل في المحيط الخارجي للقطاع الذي يؤثر في أنشطته وعملياته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تشمل على [3] **الخريطة التشريعية** وهي مجموعة القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح التي تنظم عمل هذه المؤسسات على نحو يعزز من الأهداف الإستراتيجية والتي سبق ذكرها [4] **الخريطة التشغيلية** وهي خريطة تعكس نضوج البناء المؤسسي والتشغيلي الداعم للقطاع عبر نافذة

واحدة، كذلك التعاون الفعال بين القطاع العام والمؤسسات البحثية والعلمية والقطاع الخاص، توفير الأراضي وتأسيس الأوعية التمويلية والاستثمارية والتأمينية المتخصصة لدعم القطاع، دعم وتحفيز الدولة في تسويق السلع المحلية في الأسواق العالمية والإقليمية، كذلك ما يتصل بالمخاطر التشغيلية والتمويلية والتسويقية وحجم المنافسة والاحتكار من قبل المؤسسات الكبيرة وغياب النماذج التي يحتذى بها [5] **الخريطة الثقافية** التي تشير حالة الثقافة العامة للدولة ونظرتها لهذا القطاع، كما يعكس المزاج العام للدولة والمجتمع ونظرتهم واعتقادهم لأهمية القطاع في بناء الفكر الاقتصادي الإنمائي.

وعند إخضاع قطاع SMEs للتحليل من منظور الخرائط الخمس، نستنتج ما يلي:

1. نضوج القطاع في بناء الحدث الإنمائي نظريا ومهمل عمليا.
2. تركيز التشريعات على الجوانب الكمية دون تطوير أو تنظيم المعايير النوعية، كذلك رسم القوانين التنموية والاقتصادية بما يخدم مصالح المؤسسات الكبيرة دون أي اعتبارات للنهوض بهذا القطاع.
3. مسوغات الدعم الحكومي لهذا القطاع تتمحور حول تخفيف الأعباء المالية على موازنتها العامة عبر إقحام هذا القطاع بمسئوليات الدولة في البحث عن فرص وظيفية للمواطنين.
4. ضعف مساهمة SMEs في اقتصاديات دول الخليج العربي مرتبط بهيمنة القطاعين النفطي والعام على مجريات الاقتصاد ودورهما الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. الفرص الاستثمارية والتنموية المتاحة أمام هذا القطاع محدودة وهامشية، مما انعكس سلبا على مخرجاته في استنهاض القطاع الصناعي. فالاستثمار الصناعي في غالبه يتركز في الصناعات الكبيرة، خاصة في قطاع صناعات البتروكيماويات وصناعات التعدين، وهي صناعات تحتاج لإمكانيات بشرية ومالية لا تتناسب وطبيعة وإمكانيات SMEs.
6. البنية الأساسية في أغلب البنوك الخليجية غير مهيئة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مما يستوجب تطوير قطاع المصارف الخليجية عبر السماح بإنشاء البنوك التخصصية ولاسيما البنوك المتخصصة لتمويل واستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7. ندرة المؤسسات الفعالة اللازمة لتقديم الدعم الفني واللوجستي للقطاع.
8. ضعف البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير وتوفير المواد الأولية.
9. ضعف الخطاب الإعلامي الحكومي لإبراز الدور المحوري لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية.
10. يغلب على إدارة غالبية SMEs الأسلوب الإداري التقليدي الذي كرس العمل الفردي العشوائي وغياب التخطيط والإبداع.
11. غياب تام لشبكة الخدمات المعلوماتية المتكاملة لتقديم كافة المعلومات والدراسات والتصورات للمبادرين لهذا القطاع.

ومما لا شك فيه أن مسار الاقتصاد الصناعي يتطلب مفهوم التكامل بين دول الخليج بعيدا عن التكرار والتعددية الهامشية، الأمر الذي يستوجب إعادة البناء الفكري والمؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور الاقتصاد المعرفي الذي يمكن دول الخليج من توطين الأسس الصناعية المعرفية ضمن خارطة الاقتصاد الصناعي الخليجي.

ويمكن البدء بما تملكه الدول الخليجية من قدرات صناعية لاستثمار الوقت والجهد والمال، ومن أهم هذه الصناعات هي تلك المتوافرة على صورة خامات الحديد والألمنيوم التي تنتج من المصانع المعدة خصيصا لهذا الغرض، وما يعرف بالمحفزات الكيماوية التي تدخل ضمن الصناعات المعرفية، كذلك الصناعات الفلزية غير الحديدية التي تتوافر في منتجات النحاس، والتي تدخل في صناعة السفن والسيارات وغيرهما. كما يجب التركيز على تشجيع المواطن الخليجي بمزاولة الأعمال المهنية والفنية وتشجيعه ماديا ومعنويا وإعلاميا.

إن ما تحتاجه دول الخليج العربي ضمن برنامج دعم وتطوير قطاع SMEs في ظل مفهوم الاقتصاد المعرفي يتطلب تغيير ديناميي للمزاج الثقافي العام في معالجة هذا القطاع على نحو يتناسب وخصوصية التمويل والاستثمار للأنشطة ذات المعرفة الكثيفة، ويتأتى ذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم المنشأة على نحو يتسق مع نظام معرفي ضمن شبكة مؤسسية تدعم مفهوم الابتكار. ففي ظل التدافع المعرفي في كافة المجالات والتخصصات، لم يعد تطوير المؤسسات معرفيا يقتصر على المؤسسات الكبيرة أو المتخصصة في التكنولوجيا بل

شملت حتى المنشآت متناهية الصغر، والتركيز على إصدار قوانين لتصنيف وتقييم وتأهيل المعرفة تمهيدا لجعلها معيار في تصنيف المؤسسات بدلا من التأهيل والتقييم التقليدي المتبع حاليا، وهذا الاتجاه سيدفع كليا لزيادة أثر أهمية المعرفة في تطوير المؤسسات.

لذا ليس هناك خيار أمام الدول الخليجية إذا ما أرادت بلوغ دائرة المنافسة الاقليمية والاحتفاظ بالقدرات العالمية إلا أن تقوم بإعادة البناء الفكري الصناعي وفق منظور الاقتصاد المعرفي، على أن يكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة الفعالة المحورية في بناء منظومة الاقتصاد المعرفي ونسيج صناعاتها وخدماتها المعرفية وهذا يتطلب ضرورة [1] المعالجة الفورية كافة الخرائط الخمس المذكورة سلفا [2] وضع المعايير الصناعية والخدماتية المعرفية للقضاء على القرارات العشوائية والإرتجالية ومنع الفوضى الصناعية.

وفيما يلي توصيات ومقترحات الكاتب في ضوء تطوير مفهوم SMEs وفق مرئيات الاقتصاد المعرفي.

يتضح مما سبق بأن هناك حالة من القصور المفاهيمي والتطبيقي اللذان بطأ من نهضة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص وبالدول العربية بشكل عام، مما يستوجب النظر في مكونات الخرائط الخمس وسبل تطوير تعريف القطاع بما يتناسب والتحولات العالمية نحو الاقتصاد المعرفي. وفي هذا الصدد نقترح مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تدفع صناعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج العربي بما يتناسب ومرئياتها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

إعادة تعريف المفهوم. في ظل الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد كليا على جودة الجهد الذهني للانتقال من المعرفة الإنتاجية نحو إنتاجية المعرفة بهدف تحقيق الثروات، تختلف المؤشرات التي تعرف هذا القطاع عن التعريف التقليدي القائم حاليا. وعلى الرغم من أن الاعتماد على المؤشرات النوعية للفصل بين المشروعات ما زال في طور الدراسة والبحث، إلا أننا وبشكل أولي نقترح تعريفا يعتبر البناء القاعدي الذي يحقق لحد كبير المواءمة بين مقاصد الاقتصاد المعرفي وأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما هو موضح بالجدول [74].

المؤشرات	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
ممارسة أحد أنشطة إدارة المعرفة	20- 40 % من إجمالي الأنشطة	40- 60% من إجمالي الأنشطة
عدد موظفي المعرفة	1 – 5 من إجمالي عدد الموظفين	6 – 40 من إجمالي عدد الموظفين
إجمالي الاستثمار المعرفي	لا يزيد عن 30%	30 - 55%
الدخل السنوي من الأنشطة المعرفية فقط	لا يزيد على 300 ألف دولار	300 , 000 – 2 , 000 , 000 دولار

الجدول [74] يشير إلى المؤشرات المقترحة من قبل الكاتب لإعادة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور الاقتصاد المعرفي.

النظم المؤسساتية. من الأهمية بمكان الفصل بين النظام المؤسسي التقليدي والنظام الجديد الذي يحاكي احتياجات وتطلعات المؤسسات ضمن بيئة الاقتصاد المعرفي المبنية على الصناعات المعرفية SMEs based knowledge economy، تمهيدا لوضع الأسس العلمية والعملية للتعريف الكمي والنوعي وتوزيع الأدوار والمسئوليات، تحديد الأهداف الإستراتيجية، سبل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، طرق تنويع القاعدة الاقتصادية، قنوات التمويل والاستثمار، تعريف المخاطر المتصلة بأعمال الصناعات المعرفية، وإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لعمل هذا النظام وذلك كله بما يكفل التناسق والتكامل مع الأنشطة ذات المعرفة الكثيفة.

الخرائط القطاعية. يقصد بالخرائط القطاعية Sectoral Mapping التوزيع النسبي للأنشطة المعرفية الكثيفة التي تقدمها SMEs ضمن القطاعات الاقتصادية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية للدولة. ويعتمد في آلية التوزيع على إمكانيات الدولة وحجم مواردها وقدراتها البشرية وثقافتها الصناعية المعرفية ونضجها الفكري الداعم لاستكمال بناء منظومة الاقتصاد المعرفي عبر قطاع SMEs، على أن يسبق رسم الخرائط القطاعية مسألة تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعات المعرفية إلى ثلاث شرائح بهدف ضبط آلية التوزيع النسبي والعددي للأنشطة المعرفية الكثيفة، وفقا لما يلي:

1. **الشريحة الأولى «A» Class**: وهي الشريحة الأساسية التي يعول عليها ممارسة الأنشطة المعرفية الكثيفة وقيادة القطاع في بناء لبنات الاقتصاد المعرفي في

الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويشترط في المؤسسات الراغبة في الانتماء لهذه الشريحة استيفاء متطلبين رئيسيين هما [1] أن لا يقل إجمالي عدد موظفي المعرفة عن 40% من إجمالي الموظفي [2] استحداث وحدة الأبحاث والتطوير وقياس أدائها بعدد الأبحاث التطبيقية وبراءات الاختراع والمبادرات الابتكارية.

2. **الشريحة الثانية «B» Class**: وهي الشريحة المساعدة للشريحة الأولى والداعمة لها في بعض أنشطتها وأعمالها، تقوم بممارسة بعض الأنشطة في الخدمات المعرفية بما يتناسب وقدراتها، على أن يتوفر في المؤسسة المتطلبات التالية [1] أن لا يقل إجمالي عدد موظفي المعرفة عن 20% من إجمالي الموظفي [2] أن لا يقل إجمالي مساهمة الخدمات المعرفية التي تقدمها عن 30% من إجمالي المبيعات السنوية.
3. **الشريحة الثالثة «C» Class**: وهي الشريحة التي تقدم الخدمات المعلوماتية والبحثية والدراسات للشريحتين السابقتين بشكل مباشر، ولكافة العاملين في الأسواق بهدف نقل وتداول المعارف والمعلومات والإحصائيات مما يعزز من كفاءة اتخاذ القرار ووضوح تحديد الأهداف، ويشترط بهذه المؤسسات أن لا يقل عدد موظفي المعرفة عن 10% من إجمالي الموظفين.

حيث تمنح هذه المؤسسات وفق كل شريحة بمزايا عدة كالتسيهلات الائتمانية والإدارية ودعم الدولة لها في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وغيرها من المزايا الأخرى التي تفاضلها عن النظام التقليدي المعمول به حاليا في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بعد ذلك، يتم رسم الخرائط القطاعية بدقة ووفق معايير تخلو من القرارات العشوائية وبعيدة عن الفكر الارتجالي بما يتناسب والقدرات والإمكانيات. وفيما يلي أنموذجين افتراضيين لرسم الخرائط القطاعية في قطاع الصناعات، وقطاع الخدمات مع اختلاف معايير التصنيف المعرفي وذلك وفق مرئيات الكاتب.

وبشكل عام، تمارس هذه المؤسسات إما أنشطة رئيسة أو مساعدة أو مساندة للمؤسسات الكبرى من خلال إعادة توزيع الأدوار بينهم.

التصنيف المعرفي	القطاع	عدد إجمالي SMEs في السوق	العدد المطلوب من SMEs ذات الأنشطة المعرفية	المساهمة المطلوبة لـGDP	نسبة الإستثمار الابتكاري	عدد حقوق الملكية	عدد موظفي المعرفة
High-tech	الأدوية	10	4	%30	100	6	60
	الكمبيوتر	250	50	%15	50	4	50
	الكترونيات	150	40	%15	30	2	20
Medium-high-tech	الكيماويات	10	5	%7.5	15	1	15
	المعدات	25	6	%7.5	10	2	20
Medium-low-tech	البلاستيك	300	60	% 6	8	1	10
	السلع المعدنية	100	30	% 10	30	3	10
Low-tech	الغذاء	500	5	% 8	6	1	6
	الأقمشة	500	7	% 6	3	1	6
المجموع			207	100*	252	21	197

الجدول [75] يشير إلى أنموذج استرشادي للخرائط القطاعية ضمن نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* تمثل هذه النسبة توزيع لمصادر النسبة المتوقعة من مساهمات أنشطة الاقتصاد المعرفي من هذا القطاع، فعلى سبيل المثال، لو قدر أن مساهمة هذا القطاع المبني على الاقتصاد المعرفي تكون 5% فإن النسبة المذكورة في الجدول هي توزيع لمصادر 5 %.

القيمة الواردة في الجدولين: **مليون دولار**

		مؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الاقتصاد المعرفي					
التصنيف المعرفي	القطاع	عدد إجمالي SMEs في السوق	العدد المطلوب من SMEs ذات الأنشطة المعرفية	المساهمة المطلوبة لـ GDP	نسبة الإستثمار الابتكاري	عدد حقوق الملكية	عدد موظفي المعرفية
KIMS[1]	المحاسبة والقانون	200	20	25	5	5	4
HKIS[2]	مراكز الأبحاث العلمية، صناعة السينما	10	3	60	100	20	20
OKIS[3]	النشر والطباعة والإدارة العامة	100	15	5	4	5	40
LKIS[4]	بيع التجزئة والمستودعات	500	100	10	4	2	20
المجموع			138	100	113	32	88

الجدول [76] يظهر الخريطة الافتراضية الاسترشادية لتوزيع قطاع الخدمات المعرفية لـ SMEs.

1 Knowledge Intensive Market Services
2 High-tech Knowledge Intensive Services
3 Other Knowledge Intensive Services
4 Low Knowledge Intensive Services

القوانين والتشريعات . تمثل القوانين والتشريعات الركيزة الأساسية لتطوير روح المبادرة وتكوين المزاج العام للاختراع والابتكار في الدولة، لذلك من الأهمية بمكان أن تخضع صياغة القوانين للعديد من النقاشات مع أهل الاختصاص ذوي البصيرة قبل إصداره والعمل بموجبه. وفيما يلي، جملة القوانين المتصلة بين مفهوم الاقتصاد المعرفي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أغلب دول المجلس تفتقر لقانون ينظم هذا القطاع، الأمر الذي انعكس سلبا في تحقيق مرئياتها في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، علاوة على جمود القوانين المنظمة لهذا القطاع والتي غابت موادها عن تنظيمه في ظل التحولات المستقبلية للدولة، وتحديد الأدوار والمسئوليات المنوط بها للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتنويع القاعدة الاقتصادية وفق الصناعات والخدمات المعرفية. لذلك من الأهمية بمكان إعادة صياغة هذه القوانين لمعالجة هذه الفجوة ومنح مساحة أكبر لهذا القطاع للمشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

قانون الاستثمار المعرفي. في ظل التحولات الاقتصادية تبرز مجموعة من التحديات والعقبات التي تفضي إلى مزيد من الغموض مما يسبب عزوف القطاع الخاص من المشاركة الفعالة، وفي ضوء التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تبقى هناك العديد من المسائل العالقة التي تحتاج لتنظيم على نحو يحفز القطاع الخاص للمساهمة فيه سواء بالاستثمار أو بالتمويل. ومن هنا جاءت أهمية إصدار قانون الاستثمار في الأصول المعرفية الذي ينظم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وبين مكونات القطاع الخاص ذاته بما فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تحديد الأدوار والمهام وتنظيم قواعد وطرق الاستثمار فيه وكيفية حفظ الحقوق الملكية وتنظيمها وفق الأطر الدولية، وآليات التمويل والتنافس والشفافية وإنشاء الأسواق لتسويق الصناعات والخدمات المعرفية داخل الدولة وأحقية إنشاء مراكز البحث العلمي من قبل القطاع الخاص ودور الدولة في دعم هذه المراكز وشراء سلعها.

قانون المناقصات المركزية. يختص قانون المناقصات بتنظيم قواعد العطاءات التي تقدم بالمناقصات العامة وسبل البت فيها وإرساء المناقصات على الأقل عطاء، وهذا الفكر يمثل المزاج العام لدول الخليج في تنظيم قانون المناقصات المركزية، وعلى الرغم من وجود

الكثير من المحاذير والملاحظات على هذا الاتجاه، إلا أن ما يعنينا هنا مخاطر تجاهل مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب المواد التي تمثلها وتحمي حقوقها أمام حدة التنافس من قبل المؤسسات الكبرى. ومن ثم تأتي مبادرة تطوير قانون المناقصات جزءا من برنامج إصلاح البيئة التشريعية في الدولة عبر الفصل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تخصيص وتحديد نطاق وحجم المناقصات والعطاءات لكل منهما مع تخفيف الاشتراطات والمتطلبات حسب حجم المؤسسة.

قانون الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نظرا لحداثة الخبرة والدراية في سبل تنظيم صناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج وتعدد الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع وطول الدورة المستندية لها، تبرز الحاجة لإصدار قانون إنشاء هيئة توحد الجهود والمعايير وتنظم أطرها الفنية والإدارية وتحديد أعداد المؤسسات وتوزيعها عبر القطاعات، كذلك تحديد سبل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدفع بهذا القطاع نحو تحقيق أعلى مساهمة في الناتج المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تذليل كافة الصعوبات والتحديات التي تعيق نمو وتطور هذه الصناعة. وفيما يلي أبرز مسوغات تأسيس الهيئة:

1. توعية المجتمع بأهمية القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تهيئة المناخ التشريعي الملائم لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها.
3. تنمية وتطوير SMEs لتحقق الدور المناط بها في الاقتصاد الوطني.
4. تنظيم قنوات التمويل والكفالة والاستثمار.
5. تحقيق التكامل مع المؤسسات الكبيرة.
6. زيادة حجم الصادرات غير التقليدية.
7. تقديم الخدمات الاستشارية والتوعوية للمبادرين خاصة في المرحلة التأسيس.
8. المساعدة في تسويق السلع المحلية في الأسواق الخارجية.
9. تطوير مهارات العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة لما سبق يرى الكاتب أهمية تنفيذ التوصيات التالية لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي:

1. إصدار مؤشر لأفضل الصناعات والخدمات المعرفية الواعدة في دول الخليج العربي الأمر الذي يساعد على إثراء الخارطة الاقتصادية والمجالات الصناعية الجاذبة للاستثمار.
2. إقامة المعارض السنوية لأفضل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات والخدمات المعرفية.
3. تأسيس سوق للأوراق المالية[58] للمؤسسسات الصغيرة والمتوسطة ويتم توزيع القطاعات فيها بين الأنشطة التقليدية والأنشطة المعرفية. وتعد هذه الخطوة محورية ووسيلة فعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلتها، وتوفير البيئة المحفزة للاستثمار واتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى بين رأس المال المخاطر أو المستثمر وملاك هذه المؤسسات ، على أن يتم تأسيس على هامش تلك الأسواق الأوعية الاستثمارية بأشكالها المختلفة مثل صندوق استثماري متخصص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. ربط بين تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحسين المستوى التعليم عبر تطوير المناهج التعليمية وتضمنها المقررات الدراسية التي تشجع الابتكار، ومعرفة طرق تأسيس المشروعات والإدارة وسبل ريادة الأعمال وغيرها من المقررات التي تخلق حالة من المعرفة الإنتاجية والثقة في أذهان المتعلمين.
5. دعم الدولة المعنوي والمادي خلال المراحل الانتقالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستيراد المواد الأولية للسلع والخدمات أو نقل المعرفة الفنية ليتم تصنيعها ومن ثم إعادة تصديرها للخارج في الأسواق الإقليمية المستهدفة.

58- هناك تجارب عالمية وإقليمية في هذا الإتجاه. عربيا، أسست مصر بورصة النيل سنة 2007 لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كذلك من المتوقع أن تطلق دبي سوقا لإدراج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلال الفترة القادمة، كما نظمت قطر أسس إدراج هذه المؤسسات في سوق الأوراق المالية المزمع تشغيله.

المبحث السابع
الاقتصاد المعرفي في الدول العربية

في ظل سياق التحول نحو الأفكار الاقتصادية الراديكالية التي تتسم بانحسار أثر الوجود الإيديولوجي أمام المعارف والتكنولوجيا، برزت العديد من الممارسات تمثلت في **أولا:** الانتقال من الإنتاج السلعي المبني على المادة ووحدتها الذرة Atom إلى الإنتاج السلعي المبني على المعرفة ووحدتها البت Bit ، الأمر الذي عزز من وجودية المعرفة في كافة القطاعات الاقتصادية مما انعكس إيجابا في تحسين الناتج المحلي الإجمالي **ثانيا:** المناقشات المحاسبية الجادة في ضبط مفهوم الأصول المعرفية تمهيدا لتحويلها من بند النفقات Expenditure إلى بند الأصول Assets ضمن قائمة الميزانية العامة، مما أحدث تغيرات شبكية هائلة في كافة الاتجاهات أبرزها مراجعة [1] الاتفاقيات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية مثل TRIPS-plus ، TRIPS ، WIPO كذلك الاتفاقيات التجارية سواء الدولية أو الثنائية [2] قواعد التمويل والاستثمار والتأمين [3] سبل تشييد البيئة التشغيلية والإدارية والتسويقية والإنتاجية **ثالثا:** التوسع اللامحدود لاستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كافة مجالات الحياة وتطور الهائل في طرق إعداد المناهج الدراسية بما يتفق واحتياجات الاقتصاد المعرفي. وعلى الرغم من ذلك، مازالت الجهود العربية المبذولة في نطاق التفاعل والاستجابة مع هذه التحولات دون المستوى المأمول وغالبا ما تتسم بالتعثر والفشل كونها تنحصر في محاولة توطين التكنولوجيا والمعارف المستوردة في نطاق لم يتعرف عليهما نتيجة غياب الأنظمة الوطنية المسئولة عن تطوير أنشطة الاختراع والابتكار والإنتاج المعرفي، علاوة على مسوغات أخرى أبرزها [1] دوام الصراعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نخرت المجتمع العربي منذ عقود [2] وجود الأنظمة المناهضة للأفكار التنموية والابتكارية والإبداعية [3] شبه انعدام الثقة بالمفكر العربي [4] الارتفاع المتنامي لمعدلات البطالة والتضخم السنوي [5] اتساع هوة التفاوت التنموي [6] التطبيق المحدود لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعد من أبرز العوامل المساعدة والداعمة لمفهوم الاقتصاد المعرفي والتحفيز على الإبداع وإيجاد بيئة تنافسية على المدى البعيد. فحسب المؤشر العام لجاهزية الدول للاستفادة من أحدث التطورات التكنولوجية Networked Readiness Index NRI يمكن الاستدلال على حجم الهوة التكنولوجية بين

الدول العربية ضمن نطاق المستوى العالمي كما في الجدول [77] .

2013			2012	
الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الدول	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
23	1	قطر	2	28
25	2	الإمارات	3	30
29	3	البحرين	1	27
31	4	السعودية	4	34
40	5	عمان	5	40
47	6	الأردن	6	47
62	7	الكويت	7	62
80	8	مصر	8	79
89	9	المغرب	9	91
94	10	لبنان	10	95
131	11	الجزائر	11	118
135	12	موريتانيا	12	139
139	13	اليمن	13	171
---	---	السودان	---	---
---	---	سوريا	---	---
---	---	جيبوتي	---	---

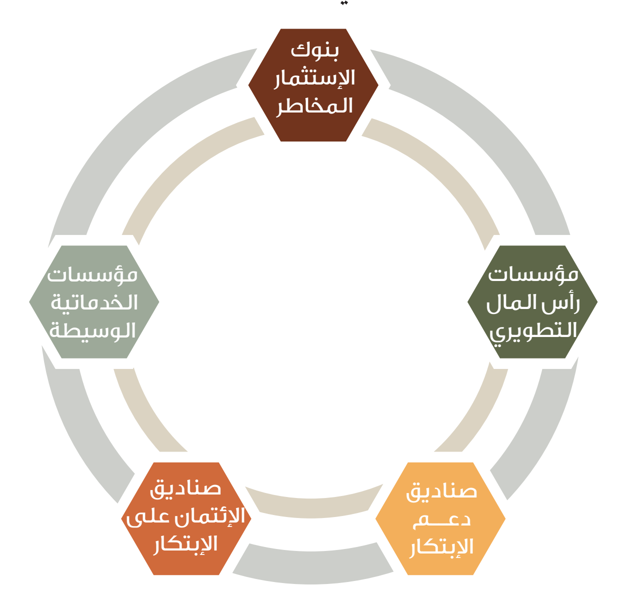
الجدول [77] يشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث جاهزيتها للاستفادة من التطورات التكنولوجية من أصل 144 دولة.

Source: The Global Information Technology Report Report 2013.

ونتيجة لتشكل المزاج العام للدول العربية خارج إطار الإنتاج المعرفي والتكنولوجي، أدى ذلك إلى افتقارها لمنظومة علمية وتكنولوجية تساعدها في بناء الأنظمة الوطنية للابتكار مما نتج الآتي:

1. غياب الوعي العربي لأهمية الأصول المعرفية وأثرها في تحديد مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي.

2. الاعتماد على برامج الأوفست لنقل المعارف والتكنولوجيا أكثر من إبداء الرغبة في إنتاجها عربيا.
3. ضعف نسبة الاستثمار والإنفاق العام على التطوير التكنولوجي والعلمي والأبحاث التطويرية من حيث الناتج المحلي الإجمالي.
4. غياب للأطر التشريعية المنظمة للإنتاج المعرفي وتنظيم طرق تمويله والاستثمار به ومن خلاله.
5. افتقار السياسات التشجيعية والبرامج التحفيزية لدعم الصناعات المعرفية ونقل التكنولوجيا.
6. افتقار المراكز الأبحاث العلمية المساندة لتحويل المعارف لسلع وخدمات بهدف تحقيق الثروات.
7. عزوف القطاع الخاص الدخول في الصناعات المعرفية لارتفاع المخاطر التشغيلية والتمويلية والتسويقية.
8. هجرة العقول العربية المبدعة لتستقر في بيئات توفر لها المناخ العلمي الملائم.
9. ضعف البنى التحتية لمؤسسات العلم والتعليم والتكنولوجيا.
10. غياب رأس المال المخاطر في مجال الصناعات المعرفية والتي تشمل على مجموعة من المؤسسات كما في الشكل [50] التالي.
11. محدودية القدرات التفاوضية في إدارة أنشطة التكنولوجيا والمعرفة.



الشكل [50] منظومة المؤسسات العاملة في مجال الصناعات المعرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن السلعة المعرفية ثروة لا يمكن البحث عنها في باطن الأرض، بل في العقول البشرية القادرة على صناعة الحدث الإنمائي والاقتصادي، مما يتطلب التعرف على تلك العقول تمهيدا لتحصينها ضد الجهل والجمود والتعسف من خلال إجراء تغير راديكالي تدريجي في منظومة مؤسسات العلم والتعليم العربية، علاوة على نشر ثقافة الاعتماد على الذات والنظر للمعرفة بأنها ثروة قومية تحتاج لتضافر الجهود لحمايتها وتعزيزها، كذلك إظهار الثقة بالفرد العربي ودعمه وإشراكه في تحقيق زيادة الدخل القومي.

وقد تنبهت بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها إلى اتساع بون الإنتاج المعرفي مع بعض دول العالم المتقدم، وإن المزايا التفاضلية التقليدية مثل المواد الأولية، الجهد البدني، والأرض انحسرت أهميتها تدريجيا في ظل تنامي القدرات التنافسية القائمة على الجهد الذهني والإنتاج المعرفي، مما استوجب اتخاذ إجراءات جادة لصياغة السياسات والإستراتيجيات العلمية والتكنولوجية والمعرفية، ووضع آليات لتنفيذها وفق جدول زمني مرن، إلا أن ما يعيب هذه الإجراءات هو غياب التكامل[59] والتعاون العربي، وهي معضلة تواجة معظم الأعمال العربية المشتركة مما أدي إلى صعوبة انتقال وتبادل المعارف barriers to knowledge sharing، وهذا يتنافى مع مفهوم الاقتصاد المعرفي القائم على مفهوم العمل الجماعي وتوزيع الأدوار والمهام حسب ما تتمتع به الدول من خصائص مادية وتشغيلية وبشرية Factor end owents ، وفي هذا الإطار يقدم الكاتب دليلا استرشاديا لسبل ترسيخ التكامل المعرفي والتكنولوجي بين الدول العربية عبر تعيين خريطة توزيع الأنشطة والمهام في سياق الإنتاج المعرفي:

أولا تأسيس منظومة الاقتصاد المعرفي كما جاء بيانه في المبحث الرابع.

ثانيا إنشاء المخزون التكنولوجي والمعرفي في كل دولة عبر النقل والتوطين ثم الإنتاج محليا لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثالثا إنشاء مشروع الربط التكنولوجي والمعرفي البيني لتحقيق الأهداف التالية [1] توفير الدعم البيني وتبادل المنفعة المعرفية [2] المشاركة في الاحتياطات المعرفية والتكنولوجية عبر تبادل ونقل وتداول الجهود الذهنية بأشكالها المختلفة [3] مواجهة الأزمات الإنمائية

59- يعبر مصطلح التكامل عن أحد صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية التي تدفع نحو إبراز الأنشطة التنسيقية والمتصلة بين دولتين أو أكثر بهدف تجاوز القيود التجارية والإنتاجية.

والاقتصادية والاجتماعية. وتتجسد مجالات الربط بعدة بطرق أبرزها ما يسمى بالحدائق العلمية Science Parks التي تحقق العديد من المزايا أبرزها إيجاد فرص الشراكة بين المؤسسات العلمية، إنشاء قنوات دعم وتمويل الابتكارات، بناء الشراكة العلمية- التجارية SPP[60] ، فتح آفاق التعاون العربي الدولي، كذلك الحاضنات التكنولوجية Incubators Technology التي تعد أحد الأدوات المحورية لدعم ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الابتكارات والإنتاج المعرفي ، وتوفير الفرص الوظيفية وتنويع مجالات الأنشطة الاقتصادية العربية.

رابعا توزيع مهام إدارة التكنولوجيا عبر أنشطتها المتنوعة وذلك حسب الجدول التالي.

نشاط البحث عن التكنولوجيا من خلال	نشاط توطين التكنولوجيا من خلال
1. انتقاء التكنولوجيا 2. امتلاك التكنولوجيا 3. توظيف التكنولوجيا 4. تأجير التكنولوجيا	1. الهندسة العكسية. أحد مجالات هندسة البرمجيات تهدف لإحاطة التكوين المفاهيمي للبرنامج وآلية عمله تمهيدا لتطويره وبناء معارف جديدة منه 2. التسهيل أو التطويع التكنولوجي 3. الاستعانة بالخبراء لعقود زمنية محددة
نشاط إنتاج التكنولوجيا عبر	**نشاط نقل التكنولوجيا عبر**
1. البحث والتطوير 2. النظام الوطني للابتكار	1. التحالفات الإستراتيجية 2. التعليم المهني 3. الحلقات النقاشية وبرامج التدريب 4. برامج الأوفست

الجدول [78] يشير إلى توزيع المهام بين الدول العربية لإدارة التكنولوجيا من خلال أنشطتها المتنوعة.

خامسا تطوير البنى التشريعية. في ظل القوانين المعمول بها حاليا لا يمكن إحراز أي تقدم نحو التحول لمفهوم الاقتصاد المعرفي كونها تشريعات لا تنظم عمل الاقتصاد المعرفي من حيث إنتاج، نشر، تأجير، استثمار، بيع وتخزين المعارف وما يتصل بها من تنظيم عقود حقوق

60- Science-Private Partnetship

الملكية، وامتلاك التكنولوجيا وشرائها ووسائل إنتاجها على نحو يبعث على الاستقرار ويثبت الحقوق والواجبات، ويحفز المؤسسات العربية والدولية على الدخول في برامج التمويل والاستثمار في مشاريع المؤسسات العلمية. كذلك تطوير الهياكل الضريبية على نحو يعزز ويشجع المؤسسات التجارية للاستثمار في المشاريع العلمية والأبحاث التطويرية.

سادسا الاستثمار في رأس المال البشري. يقاس تقدم الدول ورقيها من خلال حجم الاستثمار في مواردها البشرية، فالعديد من الدول تخطت حاجز التخلف والجمود نتيجة للتوسع الاستثماري في العنصر البشري الذي ينظر له بأنه ثروة وطنية يحقق إسهامات فاعلة ومتنوعة. فرأس المال البشري المؤهل يعد القلب النابض لمفهوم الاقتصاد المعرفي والمحرك الأساسي للنمو والتنمية والمدخل المحوري لبناء القدرة التنافسية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في الدول العربية للرقي بالعنصر البشري، إلا أن هذا الاستثمار يشوبه العديد من التناقضات أبرزها توزيع القوى العاملة بشكل عشوائي، والاعتماد على البرامج التقليدية في تطويره وتنميته.

وفيما يلي جدولا [79] يشير لترتيب الدول العربية من حيث التنمية البشرية خلال 2013 حسب التقرير الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

	2012	2012	2011
ترتيب الدول	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	
قطر	1	36	36
الإمارات	2	41	40
البحرين	3	48	48
الكويت	4	54	53
السعودية	5	57	57
ليبيا	6	64	87
لبنان	7	72	72
عمان	8	84	83
الجزائر	9	93	92
الأردن	10	100	100
فلسطين	11	110	110
مصر	12	112	112

المغرب	13	130	130
العراق	14	131	132
موريتانيا	15	155	155
اليمن	16	160	185
جيبوتي	17	164	164
جزر القمر	18	169	168
السودان	19	171	170

الجدول [79] يشير إلى ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنمية البشرية عربيا وعالميا خلال 2012-2011.
المصدر: تقرير التنمية البشرية 2013، الصادر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي سياق متصل، كشف التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية الذي جاء بعنوان «الاقتصاد العربي القائم على المعرفة» عن الوضع المتردي للحالة التعليمية والثقافية والمعرفية في الوطن العربي، فمن حيث مستوى التعليم في الدول العربية، فإنه لا يتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم في المؤسسات التعليمية العربية عن 21.8% مقارنة مع كوريا الجنوبية 91%، أستراليا 72%، ومن حيث الإنتاج العلمي والثقافي والفني العربي مقارنة بدول العالم، فكل كتاب عربي يصدر يقابله 12 ألف كتاب أجنبي. كما أشار التقرير إلى جمود الطرق التعليمية والمهارات البحثية للطلاب على الرغم من التطور التكنولوجي المتنامي عالميا. وفي هذا الصدد شدد George Siemens صاحب النظرية الاتصالية Connectivism وهي نظرية تقوم على فرضية بأن موطن المعرفة هو العالم وليس الأفراد، على أهمية تعليم الطلاب مهارات جديدة تساعدهم في البحث عن المعلومات تمهيدا لتحليلها وتركيبها بهدف إنتاج المعرفة، مؤكدا بأن الطرق الحالية للتعليم «وهي تعكس الحالة العامة للتعليم العربي» لا تتواكب واحتياجات العصر الحالي القائم على المعرفة، ولابد من بناء مجموعة متعددة من الشبكات التعليمية المترابطة لتمكن المجتمع من اقتناء المعارف واستكشافها والاستفادة منها بكافة الطرق وتداولها ونقلها بين أفراد المجتمع.

ولقياس جاهزية الدول العربية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي، لابد أولا من تعيين أدائها العام بمجموعة من المؤشرات المتصلة بمفهوم الاقتصاد المعرفي وهي مؤشرات: **الاقتصاد المعرفي، الابتكار العالمي، التنافسية العالمية**، تمهيدا لرصد الجهود العربية المبذولة في مجال توطين ثقافة الاقتصاد المعرفي وتطوير الصناعات لتكون أكثر اعتمادا على المعرفة وأكثر قيمة مضافة من قبل، بعد ذلك يتم تصنيف الدول العربية حسب مخرجات

هذه المؤشرات إلى ثلاث شرائح [1] **الشريحة الأولى** تمثل أكثر الدول نشاطا للتحول نحو الاقتصاد المعرفي [2] **الشريحة الثانية** تمثل أكثر الدول اهتماما للتحول نحو الاقتصاد المعرفي [3] **الشريحة الثالثة** تمثل أقل الدول نشاطا للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

حيث يساعد هذا التصنيف على:

1. إبراز مجهودات الدول العربية في حقل الاقتصاد المعرفي.
2. التعرف على أكثر العناصر في منظومة الاقتصاد المعرفي اهتماما من قبل الدول العربية.
3. فتح آفاق التعاون المعرفي والربط الإنتاجي وتوزيع المهام بين الدول العربية.
4. جذب اهتمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في الصناعات المعرفية في الدول العربية.

مؤشر الاقتصاد المعرفي. تعتبر السعودية أكثر الدول العربية تقدما في التصنيف العالمي للاقتصاد المعرفي، حيث تقدمت 26 مركزا منذ 2000 لتحتل المركز 50 من أصل 146 دولة في 2012، وهو مركز يعكس الجهود المتنامية المبذولة من قبل الإدارة السعودية على مستوى الركائز الأربع والتي حققت فيها جميعا تقدما في الوقت الذي شهد تراجع العديد من الدول العربية ضمن تلك المرتكزات. بينما تعد الكويت أكثر الدول تراجعا وافق المؤشر العالي بثمانية عشر مركزا، حيث كانت تحتل المرتبة 46 سنة 2000 لتحتل المركز 64 في 2012، أما الإمارات فقد تصدرت قائمة الدول العربية ضمن المؤشر بمرتبة 42 عالميا خلال 2012 كما هو مبين في الجدول [80].

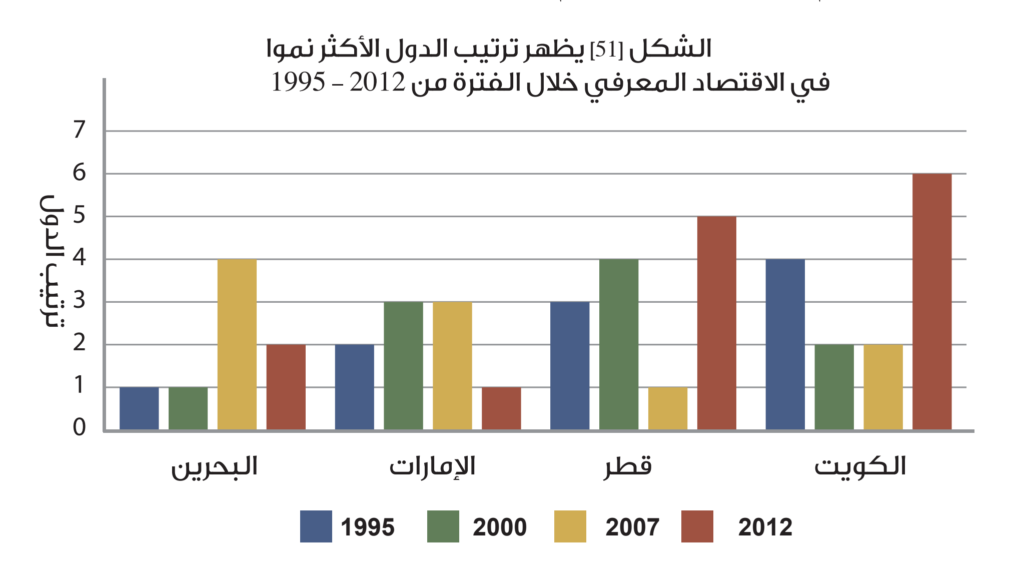
	2012		2007		2000		1995	
	الترتيب من أصل 146		الترتيب من أصل 140		الترتيب من أصل 140		الترتيب من أصل 137	
	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا
الإمارات	1	42	3	49	3	48	2	46
البحرين	2	43	4	52	1	41	1	36
عمان	3	47	6	63	6	65	7	65
السعودية	4	50	8	69	8	76	8	78
قطر	5	54	1	42	4	49	3	54

الكويت	6	64	2	46	2	46	4	57
الأردن	7	75	5	62	5	57	5	61
تونس	8	80	9	71	10	89	10	89
لبنان	9	81	7	66	7	68	6	63
الجزائر	10	96	12	99	12	110	12	108
مصر	11	97	10	83	9	88	9	87
المغرب	12	102	11	90	11	92	11	96
سوريا	13	112	13	104	13	111	13	109
اليمن	14	122	14	119	14	128	15	132
جيبوتي	16	139	16	135	15	136	14	125
السودان	15	138	15	124	16	139	16	138

الجدول [80] يشير إلى المؤشرات التاريخية للدول العربي ضمن مؤشر الاقتصاد المعرفي خلال الفترة من 2012 - 1995.

المصدر: مؤشرات معهد البنك الدولي 1995, 2000, 2007, 2012.

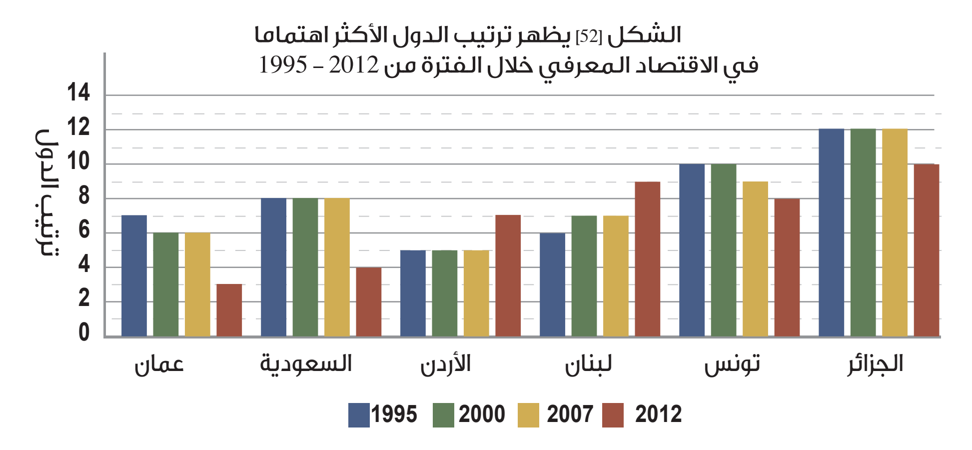
ووفقا لمؤشر الاقتصاد المعرفي، قسم الكاتب الدول العربية لعدة شرائح وذلك على النحو التالي: الأكثر نموا، الأكثر اهتماما، والأقل نموا خلال الفترة ما بين 1995 حتى 2012. يظهر الشكل [51] ترتيب الدول العربية ضمن شريحة الأكثر تطورا في مجال الاقتصاد المعرفي بناء على أكثر الدول حفاظاً على المراكز الأولى، حيث تعد البحرين أكثر الدول تقدما ثم الإمارات بعدها قطر ثم الكويت.



الشكل [51] يظهر ترتيب الدول الأكثر نموا في الاقتصاد المعرفي خلال الفترة من 2012 - 1995

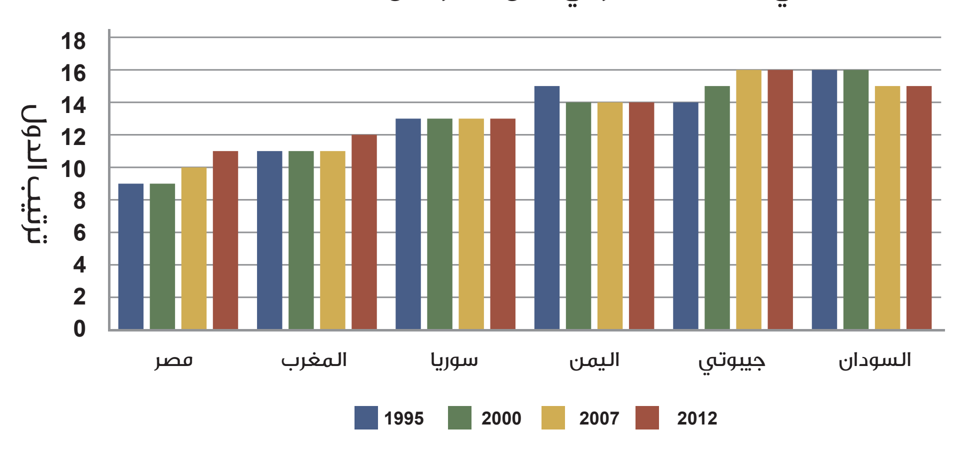
بينما الشكل [52] يتضمن قائمة أكثر الدول اهتماما في الاقتصاد المعرفي والتي تسعى لتطوير قدراتها المؤسسية والابتكارية والتعليمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل [52] يظهر ترتيب الدول الأكثر اهتماما
في الاقتصاد المعرفي خلال الفترة من 2012 - 1995



وأخيرا الشريحة الثالثة تظهر الدول العربية الأقل نموا وتطورا في مجال الاقتصاد المعرفي، وتعد مصر أبرز الدول في هذه الشريحة على الرغم من قدراتها وامكانياتها الاقتصادية والبشرية والعلمية، وبشكل عام تتميز هذه الشريحة بسوء السياسات الاقتصادية والفساد الإداري والاضطرابات السياسية خلال الخمس سنوات الماضية الأمر الذي زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي الكلي فانعكس سلبا على معظم المؤشرات الاقتصادية والتنموية، علاوة على ارتفاع مؤشر مدركات الفساد كما هو مبين في الجدول [81] يظهر ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، وفق مقياس 0 – 100 حيث يشير معدل 0 لأكثر الدول فسادا ، ومعدل 100 لأقل الدول فسادا.

الشكل [53] يظهر ترتيب الدول الأقل نموا
في الاقتصاد المعرفي خلال الفترة من 2012 - 1995



الدول	المعدل	الترتيب العالمي (تنازلي)	الترتيب العربي (تصاعدي)
السودان	13	173	1
العراق	18	169	2
ليبيا	21	160	3
اليمن	23	156	4
سوريا	26	144	5
لبنان	30	128	6
مصر	32	118	7
الجزائر	34	105	8
جيبوتي	36	94	9
المغرب	37	88	10
تونس	41	75	11
السعودية	44	66	12
الكويت	44	66	12
الأردن	48	58	13
البحرين	51	53	14
الإمارات	68	27	15
قطر	68	27	15

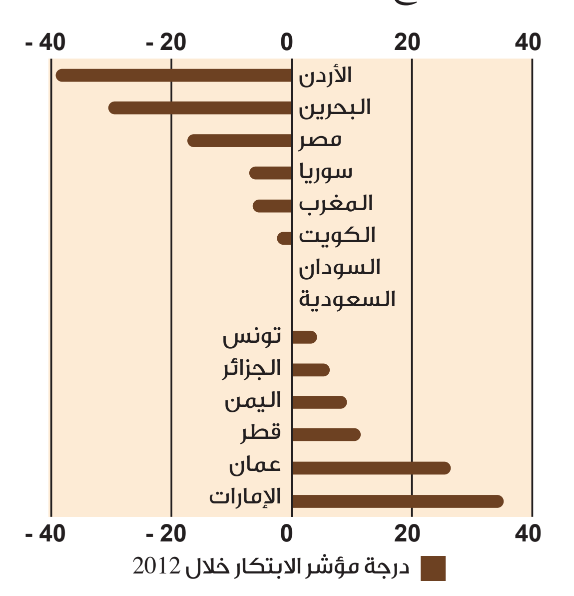
الجدول [81] يظهر الترتيب التنازلي للدول العربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2012.

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد في دول العالم لعام 2012، منظمة الشفافية العالمية.

مؤشر الابتكار العالمي. يعد المؤشر من المؤشرات المساعدة الدالة على تطور ونضوج الاقتصاد المعرفي، كونه يظهر جودة وفاعلية الشراكة بين المؤسسات التجارية والمؤسسات العلمية والتعليمية وغيرها من المؤسسات الداعمة. فعلى الصعيد العربي، حققت الإمارات تقدما كبيرا في مؤشر الابتكار حيث قفزت خمسة وثلاثون مركزا متصدرة قائمة الدول العربية منذ 2000، ثم جاءت قطر بـ أحد عشر مركزا، بينما أكثر الدول تراجعا هي الأردن التي تراجعت من المركز التاسع والأربعين في 2000 للمركز الثامن والثمانين في 2012 وفق متغيرات المؤشر.

ويعزو تراجع مؤشر الابتكار في معظم الدول العربية إلى ضعف حجم الإنفاق

الحكومي والاستثمار التجاري في مضمار الإنتاج العلمي، مما نتج عنه إضاعة العديد من الفرص الاقتصادية التي قد تعزز من النمو والتنمية الاقتصادية العربية، علاوة على تراكم الأخطاء في السياسات المالية وسرعة الانفتاح على الأسواق العالمية والصناعات المعرفية في ظل غياب الهوية العربية الابتكارية وندرة السلع الإبداعية واضمحلال السوق العربية المشتركة، مما وسع من الهوة الابتكارية مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يستوجب إجراء العديد من التغيرات بدءا من إعادة هيكلة الفكر العربي الإنمائي واستبدال ثقافته الإيداعية بالثقافة الإبداعية، والتحول من التعليم الناقل نحو التعليم العاقل، وتغيير منهجية التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص استبدال منهجية Power Based بمنهجية Interest Based ، كذلك إعادة البناء المؤسسي عبر التركيز على أولا **السياسات الكلية** أبرزها تطوير [1] المؤسسة التعليمية والعلمية [2] بنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط بين المدن الأساسية والصناعية بالمدن الريفية [3] مفهوم الشراكة العامة والخاصة، خاصة في مجال الإنتاج العلمي والابتكاري، ثانيا **السياسات الفرعية** أبرزها دمج القطاعات الصناعية وتحوير أنشطتها وتطوير الأسواق المالية عبر إدراج قطاع الصناعات المعرفية والأنشطة الابتكارية بما يتوافق والتطلعات المستقبلية للدول العربية.



الشكل [54] يعبر عن نشاط الابتكار العربي خلال 2012.

ومن حيث جودة وتكامل وتناسق الأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة لأنشطة الاقتصاد المعرفي والداعمة للاستقرار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، تتصدر عمان قائمة الدول العربية رغم تراجع تصنيفها العالمي تسع درجات منذ سنة 2000، ثم جاءت قطر متقدمة بثلاث درجات لتستقر بالترتيب الخامس والأربعين العالمي خلال 2012 .

بينما تعد لبنان أكثر الدول تقدما ضمن هذا المؤشر، حيث قفزت خمسة وعشرون درجة منذ 2000 لتحتل المركز التاسع والسبعين عالميا. وفي ما يلي جدولا [82] يشير لأكثر الدول العربية تطورا وتراجعا في مؤشر الأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة.

	الأكثر تطورا				الأكثر تراجعا		
	2000	2012	درجة التغير		2000	2012	
لبنان	104	79	+25	الإمارات	34	50	-16
مصر	98	74	+24	تونس	83	96	-13
الجزائر	138	115	+23	البحرين	36	48	-12
السعودية	77	60	+17	الكويت	43	54	-11
اليمن	124	107	+17	عمان	35	44	-9

الجدول [82] يشير إلى أكثر الدول العربية تطورا وتراجعا ضمن مؤشر الأنظمة المؤسساتية والاقتصادية المحفزة.
المصدر: مؤشر الاقتصاد المعرفي 2012.

ويمكن الإشارة ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2013 إلى جملة من المتغيرات التي تحاكي مباشرة أنشطة الاقتصاد المعرفي مثل الإنتاج المعرفي، النشر المعرفي، التأثير المعرفي، الربط الابتكاري، استيعاب المعرفة، الأصول المعرفية وموظفي المعرفة، كذلك السلع والخدمات المعرفية، وجودة رأس المال البشري وأخيرا البحث والتطوير. يتميز هذا المؤشر عن المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس الاقتصاد المعرفي بأنه يركز بشكل مباشر على مجهودات الدول في تحسين الجوانب الابداعية والابتكارية التي تعزز توليد المعرفة تمهيدا تحويلها لسلع وخدمات، لذا يعد المؤشر أكثر المؤشرات القياسية التصاقا وتعبيرا عن مفهوم الاقتصاد المعرفي من حيث الابتكار المعرفي. ووفق المؤشر الابتكار العالمي[61]، احتلت معظم الدول الخليجية المراكز المتقدمة في الأداء الابتكاري حسب ما هو مبين في الجدول [83] من أصل 142 دولة.

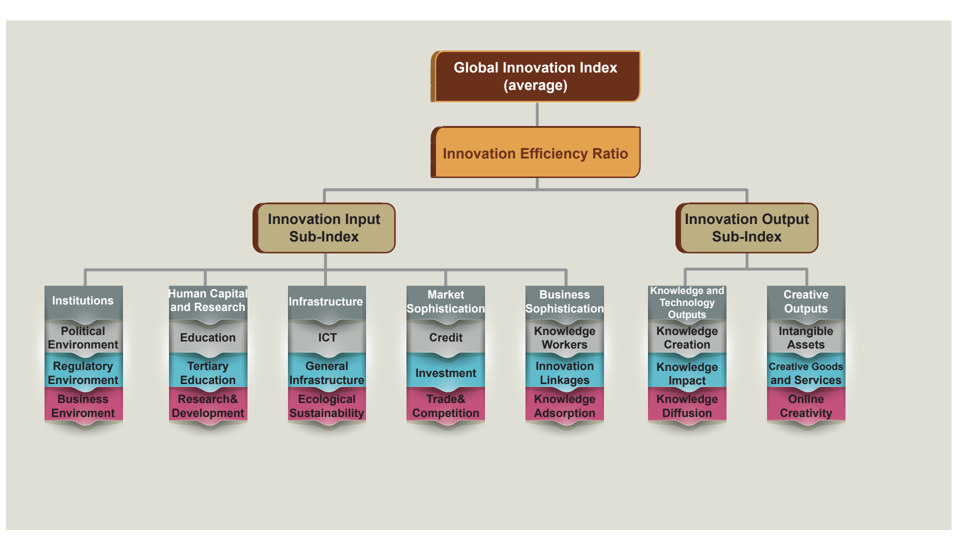
61- صدر التقرير بالتعاون بين جامعة كورنيل، إنسياد، كلية الأعمال الرائدة الدولية، ومنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الدولة	المؤشر من 0 – 100	التصنيف	معدل الفاعلية الابتكار	التصنيف
الإمارات	41.87	38	0.55	133
السعودية	41.21	42	0.80	61
قطر	41.00	43	0.71	97
الكويت	40.02	50	1.03	8
الأردن	37.30	61	0.77	73
البحرين	36.13	67	0.62	123
تونس	35.82	70	0.88	36
لبنان	35.47	75	0.66	114
عمان	33.25	80	0.54	134
المغرب	30.89	92	0.75	83
مصر	28.48	108	0.68	108
سوريا	23.73	134	0.45	142
الجزائر	23.11	138	0.46	141
السودان	19.81	141	0.49	138
اليمن	19.32	142	0.62	124
ليبيا	---	---	---	---
فلسطين	---	---	---	---
موريتانيا	---	---	---	---
العراق	---	---	---	---
جيبوتي	---	---	---	---
جزر القمر	---	---	---	---

الجدول [83] يوضح تصنيف الدول العربية ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2013.

Source: Global Innovation Index ranking 2013.

تقوم فكرة المؤشر على احتساب مجموع متوسط المؤشرين الفرعيين كما هو مبين في الشكل [39] ، يشير المؤشر الأول للعناصر الاقتصادية المحلية ويعبر عنها بمدخلات الأنشطة الابتكارية، أما الثاني فيقيس مخرجات الأنشطة الابتكارية وأثرها في الاقتصاد.

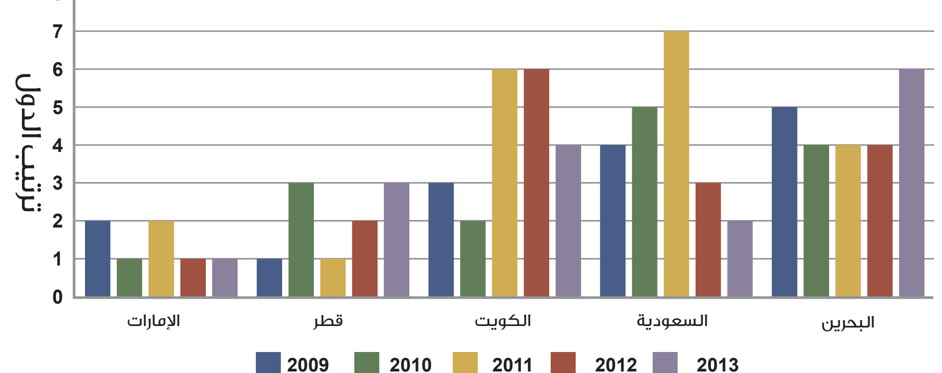


الشكل [55] المؤشرات الاقتصادية والموشرات الابتكارية وفق مؤشر الابتكار العالمي.

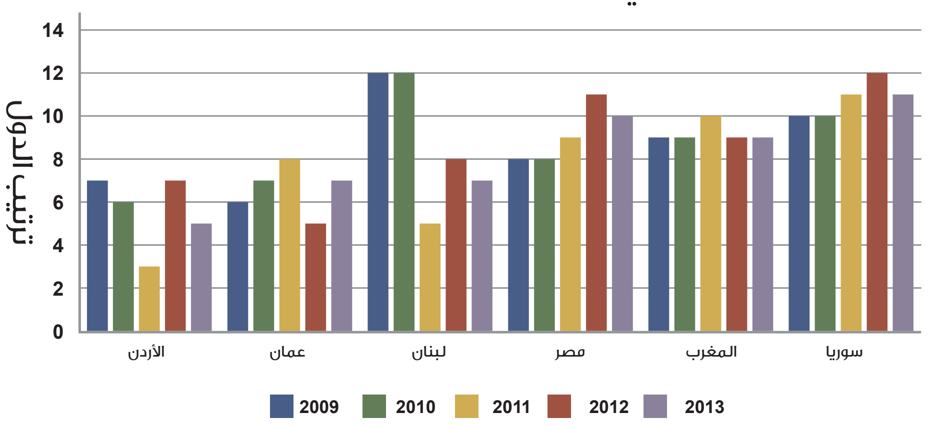
وبمقارنة الأداء الابتكاري للدول العربية خلال الفترة من 2009 –2013، نجد تراجعا عاما لكفاءة الإنتاج الابتكاري خلال 2012–2013 نتيجة للاضطرابات السياسية المسمى بالثورات العربية التي أثرت بشكل مباشر وكبير في خفض حجم الإنفاق العام وتراجع الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

حيث تظهر الأشكال التالية الأداء العام للدول وفق ثلاث شرائح وهي الأولى الأكثر نموا، الثانية الأكثر اهتماما، الثالثة الأقل نموا.



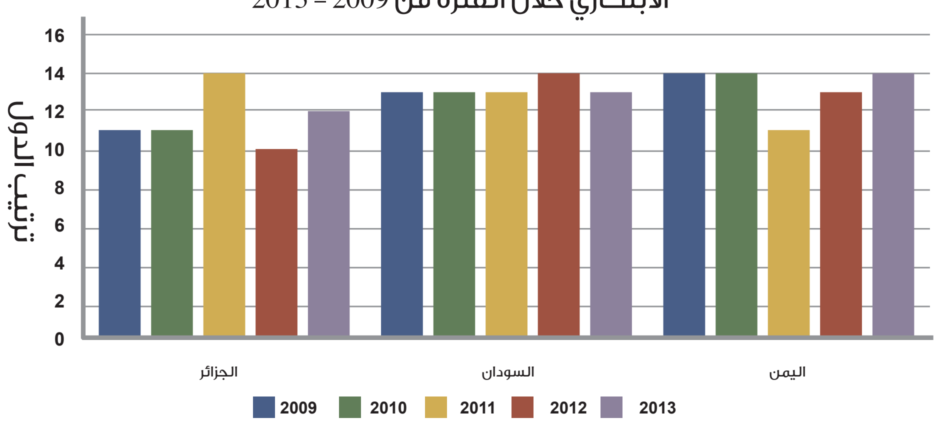


الشكل [57] يظهر ترتيب الدول الأكثر اهتماما في الأداء الابتكاري خلال الفترة من 2009 – 2013





الشكل [58] يظهر ترتيب الدول الأقل نموا في الأداء الابتكاري خلال الفترة من 2009 – 2013



أما على صعيد التطور المؤسسي للدول العربية من حيث البيئات الثلاث وهي السياسية والتنظيمية والتجارية، تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة أفضل الدول العربية تطورا في سياق دعم الأعمال الريادية والابتكارية وتوفير أفضل بيئات الأعمال، وهي ريادة تتسق مع رؤية الإمارات في 2021 بأن تكون أحد أفضل بيئات الأعمال في العالم، ثم قطر بعدها عمان، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة السودان على الصعيدين العربي والعالمي كما هو مبين في الجدول [84]. وتجدر الإشارة بالأثر البالغ والمحوري لجودة البناء المؤسسي في تحقيق القدرات التنافسية والنمو الاقتصادي، فدائرة اتخاذ القرار

في مجال الإنتاج والتسويق والاستثمار والتمويل لها أثر بالغ وبشكل مباشر في استقرار البيئة المؤسسية في الدولة، والذي يتجاوز حدود الأطر القانونية للمؤسسات ليشمل المزاج العام للدولة مما يعزز من حرية التجارة والأسواق وتكريس الشفافية، والحد من أشكال الفساد والبيروقراطية المفرطة وتطوير امكانيات السلطة القضائية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية المعاصرة.

الدول العربية	الترتيب العربي	المؤشر الوزني	الترتيب العالمي
الشريحة الأولى: الأكثر نشاطا في دعم التطور المؤسسي لأنشطة الابتكار والصناعات المعرفية			
الإمارات	1	75.6	33
قطر	2	73.7	36
عمان	3	71.6	41
البحرين	4	69.9	46
الأردن	5	65	59
الشريحة الثانية: الأقل نشاطا في دعم التطور المؤسسي لأنشطة الابتكار والصناعات المعرفية			
تونس	6	63.4	61
الكويت	7	61.4	68
السعودية	8	58.4	77
لبنان	9	57.9	79
المغرب	10	57.7	81
الشريحة الثالثة: ذات النشاط المحدود في التطور المؤسسي الداعم لأنشطة الابتكار والصناعات المعرفية			
سوريا	11	48.3	114
الجزائر	12	47.1	118
مصر	13	43.9	130
اليمن	14	37.3	137
السودان	15	36.2	139

الجدول [84] يشير إلى تصنيف الدول العربية طبقا للشرائح الثلاث وفق الأداء العام الداعم للتطور المؤسسي لأنشطة الابتكار والصناعات المعرفية .

أبرز الملاحظات على الجدول [84]:

1. تصدرت معظم دول الخليج بالإضافة للأردن الشريحة أكثر الدول العربية نشاطا في دعم البنى المؤسسية، نتيجة للجهود المبذولة لتطوير كافة القطاعات الحكومية بما يتفق والتحولات الاقتصادية نحو الإنتاج المعرفي والتطور التكنولوجي والانفتاح العالمي، ويتسق مع فكر المؤسسات التجارية على نحو عزز بشكل نسبي من مبدأ التنافسية في القطاع الحكومي. حيث حددت معظم هذه الدول الأسس المرجعية في تطبيق كافة الأولويات والمبادئ والإستراتيجيات وفق جدول زمني منضبط تمكنها من تحقيق الأولويات الإستراتيجية. فمن حيث البيئة التجارية الأكثر انسيابية، احتلت البحرين المركز الأول عربيا والمركز الثاني والعشرين عالميا، بينما حلت قطر بالمركز الثاني عربيا والرابع والعشرين عالميا، تلتها الإمارات بالمركز الثالث عربيا والخامس والثلاثين عالميا، كذلك تصدرت البحرين المركز الأول عربيا والتاسع والعشرين عالميا من حيث تماسك جودة البيئة التنظيمية بينما حلت عمان المركز الثاني عربيا والثاني والثلاثين عالميا، أما أكثر الدول العربية استقرارا من حيث البيئة السياسية، جاءت قطر في المركز الأول بمرتبة عالمية بلغت الثاني والثلاثين، ثم الإمارات وبعدها عمان.
2. تظهر الشريحة الثانية تصدر تونس بفارق بسيط عن الأردن نتيجة جملة من التغيرات أبرزها التخلص من النظام الحكم السابق، وانتخاب حكومة واعية تسعى تطوير قدراتها المؤسسية لدعم كافة البرامج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية. ومن حيث الاستقرار السياسي الداعم للبرامج الابتكارية تتصدر الكويت هذه الشريحة ثم تأتي تونس وبعدها المغرب، وعلى الرغم من تصدر لبنان أفضل الدول ضمن شريحتها من حيث تطوير الإجراءات التنظيمية إلا أن تلك الجهود كانت بمعزل عن تنظيم قدراتها التجارية مما جعلها بالمركز الأخير. بشكل عام تحتاج هذه الشريحة بذل المزيد من توحيد الجهود خاصة في دعم البرامج الابتكارية والبنى التشريعية والثقافة المؤسسية.
3. أبرز المفاجآت في الشريحة الثالثة وجود مصر رغم تاريخها الريادي في العديد من المجالات، حيث احتلت المركز الثالث عشر عربيا والمركز الثلاثين بعد المائة عالميا في قائمة التطور المؤسسي، فالتركة المؤسسية والاقتصادية

والسياسية المثقلة والمعقدة التي خلفها النظام السابق لمصر عمقت حالة التردي على كافة الأصعدة خلال المرحلة الانتقالية الغير مستقرة. وبشكل عام تميزت هذه الشريحة بضم الدول التي عايشت ما يسمى بالربيع العربي[62] وكذلك انقسام السودان لدولتين. لذا تعاني هذه الشريحة ببيئة مضطربة غير منسجمة مع مفهوم الابتكار الذي يحتاج لبيئة مستقرة على كافة الأصعدة. ومن المتوقع بعد أن تتجاوز هذه الدول أزماتها بذل الجهود المضاعفة لبناء حاكمية رشيدة تقوم على أسس سياسية واقتصادية وتشريعية متينة وواقعية من شأنها أن تحقق حالة من الاستقرار المؤسسي في كافة القطاعات تمهيدا لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو.

وفي مقارنة حجم الإنفاق على البحث العلمي وتطوير رأس المال البشري في الدول العربية مقارنة مع دول العالم، نجد مساعي الدول العربية منذ عقود طويلة تسعى لتطوير أسسها البحثية والعلمية كونه المدخل المحوري للنهضة والإصلاح والتطوير، إلا أن المتأمل لواقع البحث العلمي العربي ونمو المؤسسات البحثية يستشعر افتقار الهوية العلمية في العربية ، وتشتت الملامح والأهداف والوسائل فضلا عن كثرة المعوقات الطبيعية والمفتعلة وضعف السياسات التي خلفت تأثير سلبي على حجم الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي حالة دون الارتقاء بالمستوى الإنتاج البحثي، فزاد من الهوة المتسعة مع الدول المتقدمة التي بلغ إجمالي إنفاق[63] العشر الدول الأولى منها 338 , 50 بليون دولار خلال 2012 وبمتوسط بلغ 2.24% من إجمالي الناتج المحلي، بينما معدل حجم الإنفاق العربي لم يتجاوز البليون دولار خلال 2012 وبمتوسط تقريبي 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

وفي جانب متصل، خرجت السعودية من قائمة التصنيف العالمي لمؤشر أفضل 40 دولة لعام 2013 للإنفاق على البحث والتطوير، وهو مؤشر يغطي نسبة 97.3% من إجمالي الاستثمارات في مجال البحث والتطوير، بعد دخولها عام 2012 لتحل محلها قطر وذلك لأول مرة في تاريخها محققة مركزا متقدما في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي بواقع 2.8% من إجمالي الدخل العام.

62- عدا الجزائر.

63- Battelle , R&D Magazine 2012.

هذا وقد توقع التقرير الصادر من مجلة Battelle بالتعاون مع R&D magazine بنمو حجم الإنفاق العالمي في مجال البحث والتطوير ليصل 3.7% من الناتج المحلي بحجم تقديري يصل 1.5 تريليون دولار في نهاية 2013.

كما سجل مؤشر الابتكار بطئا في معدلات نمو موظفي المعرفة في الدول العربية، وما يتصل به من متغيرات مثل حجم البرامج التدريبية والتعليمية المقدمة من قبل القطاعين العام والخاص، كذلك مخرجات الإنتاج العلمي للمؤسسات الخاصة ونسبة مساهمتها في دعم الأبحاث التطبيقية، وهذا النمو البطيء ينسجم مع الضعف العام للإنفاق على برامج البحث والتطوير كما هو مبين في الجدول [85].

للإطلاع على التقرير الصادر عن Battelle يرجى زيارة الرابط التالي
http://goo.gl/aZVk4r

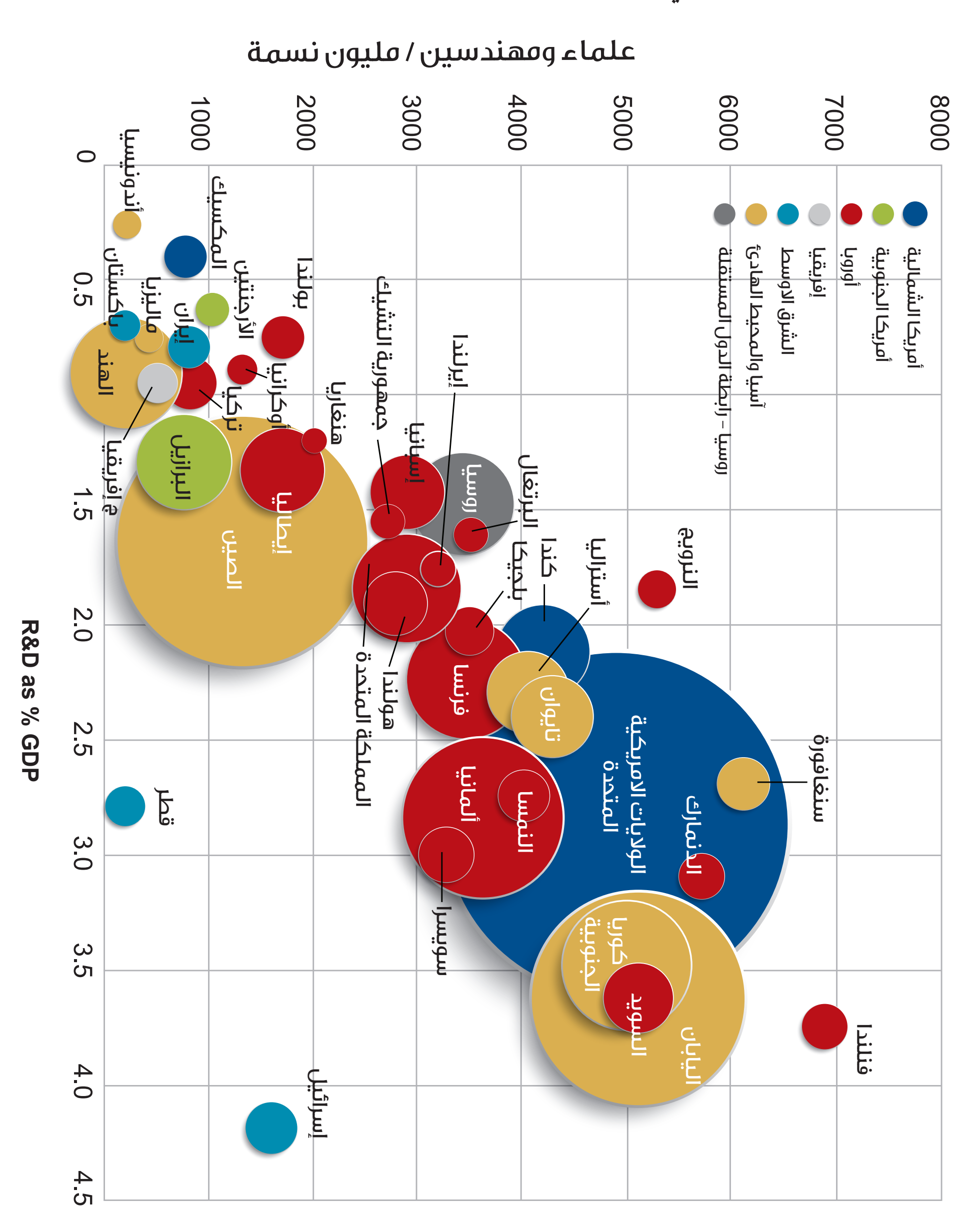
الدول العربية	الترتيب العربي	المؤشر الوزني	الترتيب العالمي
الشريحة الأولى: الدول العربية الأكثر نموا من حيث موظفي المعرفة			
لبنان	1	65.7	16
الإمارات	2	63.8	23
البحرين	3	47	57
مصر	4	43.5	67
الأردن	5	40.7	79
الشريحة الثانية: الدول الأقل تطورا وجودة من حيث موظفي المعرفة			
السعودية	6	40.4	83
سوريا	7	37.6	92
تونس	8	35.6	104
الكويت	9	35.6	105
عمان	10	32	111
الشريحة الثالثة: الدول ذات التأثير المحدود من حيث التطور والنمو لموظفي المعرفة			
قطر	11	29.3	116
الجزائر	12	27	121
المغرب	13	26.7	123
اليمن	14	23.1	129
السودان	15	20.7	134

الجدول [85] يشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث تطور ونمو موظفي المعرفة.

نستخلص من الجدول [85] ما يلي:

1. حصول لبنان على مركز متقدم عالمي من حيث نسبة الموظفين ذوي الخبرات والمعرفة، وهي نسب تتركز مجملها في مجالات جراحة التجميل، الفنون بأنواعها، الهندسة والعمارة، مما يؤهلها بأن تكون مصدرا للدول العربية لتزويدهم بالخبرات والكوادر البشرية المتخصصة في مجالات عدة، تلتها الإمارات بالمركز الثاني ثم البحرين. وينتظر من هذه الدول أن تتأخد العديد من الإجراءات التي من شأنها تنظيم تدفق الرسملة البشرية بينها بدءا من حصر الأعداد وتصنيفهم حسب الخبرات والمجالات، ثم إصدار الدليل الوطني لموظفي المعرفة لكل دولة على حدة، يتبعه إطلاق المؤشر العربي لأفضل 100 مبدع ومبتكر في كافة المجالات لسهولة الوصول لهم والاستعانة بهم من قبل الدول العربية أو الأجنبية، علاوة العمل على بذل الأسباب لتوطين أصحاب الخبرات والمعارف ومنحهم المزايا التشجيعية والتحفيزية.
2. على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها دول الشريحة الثانية في ضوء برامج الاستثمار البشري، إلا أنها دون المستوى وتحتاج لإعادة هيكلة برنامج التطوير البشري عبر الانفتاح الثقافي وتعزيز برامج نقل ومشاركة وتداول المعارف بين موظفي القطاعي العام والخاص، وبناء الشراكة العامة والخاصة في مجالات الاستثمار والتمويل والتطوير في حقل البحث العلمي، كذلك تطوير طرق التدريس والانتقال من التعليم الإيداعي للتعليم الإبداعي.
3. لم يشفع دخول قطر لأول مرة في قائمة التصنيف العالمي لأكثر الدول انفاقا على البحث والتطوير، في تعزيز جهودها حول تطوير الثروة البشرية الذي يشوبه الكثير من القصور الثقافي خاصة في غرس مبدأ الاعتماد على الذات في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الإفراط في الاعتماد على الخبرات الأجنبية في معظم التخصصات ولمدد زمنية طويلة دون نقل وتوطين هذه الخبرات وتمكين المواطن القطري الاستفادة منها.
4. لم يعكس الإنفاق الحكومي في مجال تنمية الثروة البشرية ضمن العملية التعليمية وبرامج التدريب الفاعلية والكفاءة المأمولة والتي تمهد السبيل لبناء منظومة الاقتصاد المعرفي، مما يستوجب على الدول العربية أن تتخذ قرار التحول من

دولا رعوية أو مهملة إلى دولا إنمائية فعالة تضع السياسات الإنتاجية للقطاعين العام والخاصة برؤية مشتركة ومنهج متزن وواقعي يحاكي قدرات وإمكانيات كل دولة بما يعزز من بناء مفهوم الاعتماد على الذات ويحقق مستويات عالية في التنمية البشرية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على رفع مستوى الإدراك المعرفي لدى الفرد العربي.



الشكل [59] يشير لتقديرات حجم الإنفاق العالمي على البحث والتطوير لعام 2013 .

كما أظهر المؤشر تحسن أداء بعض الدول العربية في مجال تطور البنى التحتية الداعمة لبرامج الابتكار وخلق البيئة المناسبة للابتكار عبر الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحديث البنى التحتية العامة، والاهتمام بالقضايا البيئية وربطها بمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لتلك الجهود، استطاعت كل من الإمارات وقطر حجز مقعدين متقدمين ضمن التصنيف العالمي لأفضل الدول في مجال البنى التكنولوجية والتي تضم 30 دولة، كما هو مبين في الجدول التالي.

الدول العربية	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الشريحة الأولى: الأكثر تطورا في دعم البنى التكنولوجية		
الإمارات	1	22
قطر	2	28
السعودية	3	41
البحرين	4	45
عمان	5	56
الشريحة الثانية: المتطورة في دعم البنى التكنولوجية		
الكويت	6	59
مصر	7	66
تونس	8	68
لبنان	9	69
المغرب	10	87
الشريحة الثالثة: الأقل تطورا في دعم البنى التكنولوجية		
الأردن	11	90
الجزائر	12	93
سوريا	13	108
السودان	14	127
اليمن	15	138

الجدول [86] يشير إلى ترتيب الدول العربية في مجال دعم البنى التكنولوجية.

Source:Global Innovation Index 2013.

ومن المسلم به هيمنة التطور التكنولوجي على كافة روافد حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بدءا من الاتصال عبر الأقمار الصناعية والهواتف النقالة مرورا بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعززت مع ظهور شبكة الإنترنت والمواقع الإلكترونية ثم تفرعات شبكة الإنترنت مثل الشبكات الاجتماعية Facebook, Twitter, Linkedin، مما خلق جيلا إلكترونيا لا يمكن تجاهله، بل يجب التعامل معه وفهم أبعاده واحتوائه دون إفراط كالانفتاح المتهور ولا تفريط كالانغلاق غير المبرر، وكما أسلفنا بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نواة المجتمع المعلوماتي الذي يعبر عن مدى تطور المجتمع معلوماتيا وقدرته في تسخير المعلومات ضمن سياق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، إلا أن الأرقام تعكس حقيقة بأن ثلة من المجتمعات العربية يمكن أن يطلق عليها مجازا بالمجتمعات المعلوماتية وهي في الغالب مجتمعات دول الخليج العربي، بينما البقية تعيش خارج أسوار هذا المجتمع نتيجة للسياسات الانغلاقية والانكماشية ضد التطور التكنولوجي لمسوغات سياسية وأمنية واقتصادية لا تتناسب والانفتاح العالمي. وبينما تعيش الأمة العربية حالة من الانغلاق النسبي، تشهد العديد من الدول المتقدمة مرحلة التحول من المجتمع المعلوماتي نحو المجتمع المعرفي مثل دول الإسكندنافية، الولايات المتحدة الأميركية، وكوريا الجنوبية.

وفي سياق آخر، أظهر التقرير حالة الانقسام الفعلي للدول العربية من حيث تطور بيئات الأعمال المحفزة للمستثمر الأجنبي وبناء الشراكة العامة والخاصة في مجال الإنتاج المعرفي والابتكاري ودعم مؤسسات التجارية مراكز الأبحاث والتطوير، حيث احتلت بعض الدول العربية وعددها ست دول ضمن قائمة أول خمسين دولة في تطوير بيئات هذه الأعمال ، في المقابل تراجعت معدلات نمو باقي الدول العربية ضمن الأقل الدول نموا كما هو مبين في الجدول [87] .

أظهرت الأرقام تربع الدول الخليجية المراكز الأولى عربيا من حيث تعزيز بيئات الأعمال الداعمة لخلق الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة وجذب الاستثمار الاجنبي، ويبرر تراجع مركز الكويت ضمن الشريحة الثانية نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية من قبل مؤسسات القطاع الخاص أبرزها حجم البرامج التعليمية والتدريبية وعدد الأبحاث العلمية المنشورة، علاوة على عدم توفر البيانات الخاصة بحجم استيعاب المعرفة في دولة الكويت.

الدول العربية	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الشريحة الأولى: الأكثر نموا في تطور بيئات الأعمال		
الإمارات	1	22
قطر	2	39
لبنان	3	41
البحرين	4	43
السعودية	5	46
الشريحة الثانية: متوسطة النمو في تطور بيئات الأعمال		
الأردن	6	47
عمان	7	74
مصر	8	99
تونس	9	110
الكويت	10	114
الشريحة الأقل نموا في تطور بيئات الأعمال		
سوريا	11	130
المغرب	12	135
الجزائر	13	139
السودان	14	140
اليمن	15	142

الجدول [87] يشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث تطور بيئات الأعمال.
Source:Golbal Innovation Index 2013.

وينضوي تحت مؤشر تعزيز بيئات الأعمال ثلاثة متغيرات رئيسة هي: موظفو المعرفة، الربط الابتكاري، واستيعاب المعرفة، وهي مؤشرات مجتمعة تعبر عن نمو تطور بيئة الأعمال. حيث تصدرت لبنان قائمة مؤشر موظفي المعرفة، بينما تصدرت قطر قائمة

الربط الابتكاري، أما السعودية فقد احتلت المركز الأول ضمن قائمة أكثر الدول العربية استيعابا للمعرفة، وفي ما يلي جدول [88] يبين ترتيب الدول العربية ضمن المؤشرات الثلاثة الرئيسة:

	موظفو المعرفة		الربط الابتكاري		الاستيعاب المعرفي	
	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا
الكويت	9	105	8	68	14	139
البحرين	3	57	4	17	5	113
السعودية	6	83	6	21	1	71
قطر	11	116	1	1	13	138
الإمارات	2	23	2	4	4	99
عمان	10	111	3	14	11	135
اليمن	15	134	14	137	15	142
السودان	14	129	15	140	9	130
مصر	4	67	9	74	10	132
تونس	8	104	10	86	6	117
الجزائر	12	121	13	135	7	124
المغرب	13	123	11	117	8	129
سوريا	7	92	12	127	12	136
لبنان	1	16	7	58	3	96
الأردن	5	79	5	18	2	91

الجدول [88] يقارن بين الدول العربية من حيث تطور الأداء ضمن عناصر موظفي المعرفة، الربط الابتكاري والاستيعاب المعرفي خلال 2013.
Source: Global Innovation Index 2013.

وفي المقابل تصدرت الكويت قائمة أفضل الدول العربية في المخرجات التكنولوجية والمعرفية خاصة في مجالات إنتاج ونشر وتأثير المعرفة، والمركز الخامس عشر عالميا، بينما تراجعت كل من الإمارات وقطر لعدم استكمال المعلومات الكافية حول المؤشرات الثلاثة الأساسية. بينما احتلت قطر المركز الأول عربيا والثاني والعشرين عالميا في مجال المخرجات الإبداعية والتي تشمل على مؤشرات الأصول المعرفية، والسلع المعرفية والإبداع عبر الإنترنت. وتعد هذه المؤشرات من الأهمية بمكان للاستدلال على قدرة الدول وجاهزيتها للإنتاج المعرفي تمهيدا لتطوير الصناعات المعرفية.

وفي ما يلي جدول [89] يشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث مخرجاتها المعرفية والتكنولوجية والابداعية.

	مخرجات التكنولوجية والمعرفية وتشمل على مؤشرات إنتاج، نشر، وتأثير المعرفة		مخرجات الإبداعية وتشمل على مؤشرات الأصول المعرفية، السلع المعرفية، والابداع عبر الإنترنت	
	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الكويت	1	15	7	73
البحرين	2	72	9	111
الأردن	3	75	5	59
السعودية	4	78	2	24
المغرب	5	86	8	107
السودان	6	89	15	142
عمان	7	102	11	119
تونس	8	103	4	33
قطر	9	104	1	22
لبنان	10	109	6	71
مصر	11	113	10	114
الجزائر	12	115	14	140
اليمن	13	130	13	138
الإمارات	13	131	3	28
سوريا	14	141	12	128

الجدول [89] يشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث مخرجاتها المعرفية والتكنولوجية والابداعية .
Source: Global Innovation Index 2013.

وعلى الرغم من العلاقة السببية المتداخلة بين مؤشر مخرجات التكنولوجيا والمعرفة ومؤشر الابداع، إلا أن ثمة عدم اتساق وتذبذب غير منطقي في ترتيب الدول بين هذين المؤشرين، مما يزيد من التكهنات حول دقة البيانات والمعلومات الواردة من قبل الدول العربية، فعلى سبيل المثال حصدت الكويت المركز الأول من حيث المخرجات التكنولوجية والمعرفية بينما تأخرت للمركز الثامن في المخرجات الابداعية على المستوى العربي، كذلك قطر التي حصلت على المركز الأول في المخرجات الابداعية إلا أنها تراجعت للمركز التاسع في المخرجات التكنولوجية. ويمكن وضع جملة من المسوغات المفسرة لهذا الخلل، على النحو التالي:

1. تزويد الجهة المشرفة على المؤشر ببيانات غير دقيقة أو نهائية من قبل المؤسسات.
2. غياب النظم المطورة للابتكار الوطني الذي أضعف إمكانية الربط بين الإنتاج العملي والصناعات المعرفية.
3. ضعف الموارد الاستثمارية الداعمة للصناعات المعرفية وقلة الأسواق المنظمة لها.
4. انعدام البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمر الأجنبي لتطوير الصناعات المعرفية.
5. ضعف البنى التشريعية المنظمة للإنتاج المعرفي والصناعات المعرفية.

مؤشر التنافسية العالمية. أظهر المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum منذ عام 1979 الاهتمام بدراسة القدرات التنافسية والعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية العالمية من خلال إصدار تقريرا سنويا حول الأداء العام للدول في مجال القدرات التنافسية المتصلة بنطاق الطاقة الإنتاجية الكلية. وبشكل عام، يساعد المؤشر التعرف على [1] درجة التنافسية لاقتصاديات دول العالم [2] أبرز العوائق التي تحول دون تحسين الدرجة التنافسية [3] سبل تطوير الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية اللازمة لتجاوز العقبات.

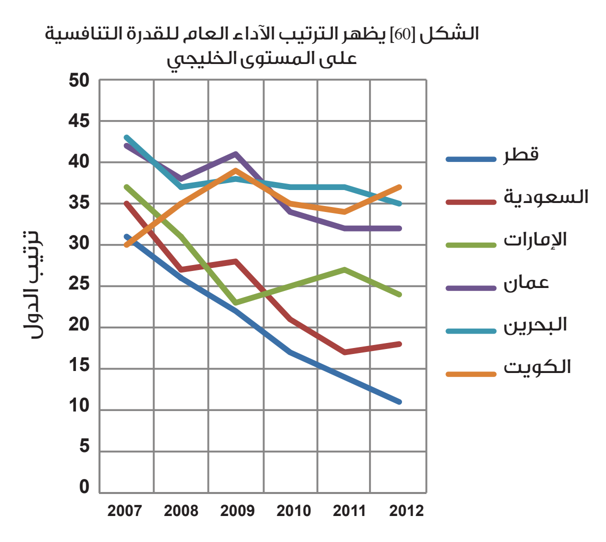
ينطلق التقرير من فرضية بأن ثمة دوافع تمكن الدول من تحقيق التنافسية تتغير بتغير مراحل النمو الاقتصادية، والدوافع وفق مرئيات التقرير هي [1] مرحلة الاقتصاد المدفوع بالمتطلبات الأساسية [2] مرحلة الاقتصاد المدفوع بالكفاءة [3] مرحلة الاقتصاد المدفوع بالابتكار، ومن خلال هذه الدوافع انبثقت منهجية التقرير في تصنيف الدول وفق القدرة التنافسية قرينة للدوافع الثلاثة، وفي ضوء ذلك تشكلت المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية كما هو مبين في الجدول [90].

وفي ضوء السعي لضبط المؤشر فنيا، قسم التقرير دول العالم إلى خمس شرائح من حيث قدراتها لتحقيق المقاصد الاقتصادية عبر ثلاث مراحل أساسية ومرحلتين انتقاليتين لتحديد ورصد جهود الدول في تطوير قدراتها التنافسية كما هو مبين في الشكل [61].

حيث يتضح من خلال الجدول [91] الذي يعكس مقارنة الأداء العام للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي ضمن نطاق الدول العربية خلال 2012 مع تحديد مرحلة التطور بأن الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي حصدت مركزا متقدما ضمن المرحلة الخامسة وهي مرحلة الابتكار، بينما هناك ثلاث دول تتواجد في المرحلة الانتقالية الثانية وهي مرحلة متقدمة.

من جانب آخر أظهر التقرير حالة من التذبذب في الأداء العام بين الدول العربية، نتيجة لاختلاف في حجم الإنفاق والاستثمار في المؤشرات الأساسية والفرعية. وبشكل عام تتصدر القدرة التنافسية الخليجية الريادة العربية، حيث استحوذت قطر على قائمة الدول العربية الأكثر على القدرة التنافسية منذ 2007 – 2012 ما عدا عام 2007 حيث جاءت الكويت بالمركز الأول، وبحضور بارز لكل من تونس التي غابت عن مؤشر المشهد التنافسي نتيجة لما يسمى بالربيع العربي، والأردن التي تحتاج لبذل المزيد من الجهود في تطوير المؤشرات الفرعية لتحسين أدائها التنافسي عربيا وإقليميا كما هو مبين في الشكل [60] .

الشكل [60] يظهر الترتيب الآداء العام للقدرة التنافسية على المستوى الخليجي





الشكل [61] يعبر عن مراحل التطور في القدرات التنافسية ضمن ثلاث مراحل أساسية وانتقالية.

المؤشرات الرئيسة	المؤشرات الفرعية	الاستدلالات
المتطلبات الأساسية	المؤسسات	المؤشرات الفرعية لها أهمية محورية في تعزيز تماسك عوامل الدفع الاقتصادي للدولة
	البنى التحتية	
	البنية الاقتصادية	
	الصحة والتعليم الأساسي	
تعزيز الفاعلية والكفاءة	التعليم العالي والتدريب	نستدل عبر المؤشرات الفرعية على كفاءة وفاعلية اقتصاديات دول العالم، والجهود المبذولة ضمن إطار تحقيق القدرة التنافسية العالمية
	كفاءة أسواق السلع	
	كفاءة سوق العمل	
	تطور الأسواق المالية	
	الجاهزية التكنولوجية	
	حجم السوق	
الابتكار	نضوج الأعمال	يعكس كل من مؤشر نضوج الأعمال والابتكار جودة الأعمال الابتكارية وأثرها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية
	الابتكار	

الجدول [90] يظهر المكونات الرئيسة والفرعية والاستدلالات لمؤشر التنافسية العالمية.

	المتطلبات الأساسية			تعزيز الفاعلية			الابتكار			مرحلة التطور
	المؤشر 1 – 7	عالميا من أصل 144	عربيا	المؤشر 1 – 7	عالميا من أصل 144	عربيا	المؤشر 1 – 7	عالميا من أصل 144	عربيا	
الإمارات	6.03	5	1	4.94	21	1	4.64	25	2	5
عمان	5.69	15	4	4.40	45	5	3.91	44	4	4
البحرين	5.47	25	5	4.58	35	4	3.74	53	6	4
لبنان	3.79	116	12	4.06	66	6	3.41	81	7	4
الأردن	4.61	66	7	4.03	70	7	3.74	52	5	3
المغرب	4.60	68	8	3.94	79	9	3.38	84	8	3
قطر	5.96	7	2	4.92	22	2	5.02	15	1	2
السعودية	5.74	13	3	4.84	26	3	4.47	29	3	2
الكويت	5.21	32	6	3.98	75	8	3.36	86	9	2
الجزائر	4.22	89	9	3.08	136	12	2.31	144	13	2
ليبيا	4.06	102	10	3.19	131	11	2.92	127	11	2
مصر	3.9	110	11	3.67	101	10	3.31	96	10	2
اليمن	3.01	141	13	2.95	139	13	2.50	141	12	1
سوريا		0			0			0		---
السودان		0			0			0		---
تونس		0			0			0		---

الجدول [91] يقارن ترتيب الأداء العام للمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي ضمن نطاق الدول العربية خلال 2012 مع تحديد مرحلة التطور.

Source: Global Competitiveness Report 2012-2013.

وفيما يلي مجموعة من الأشكال التي تشير إلى ترتيب الدول العربية من حيث القدرة التنافسية خلال 2012 – 2007:

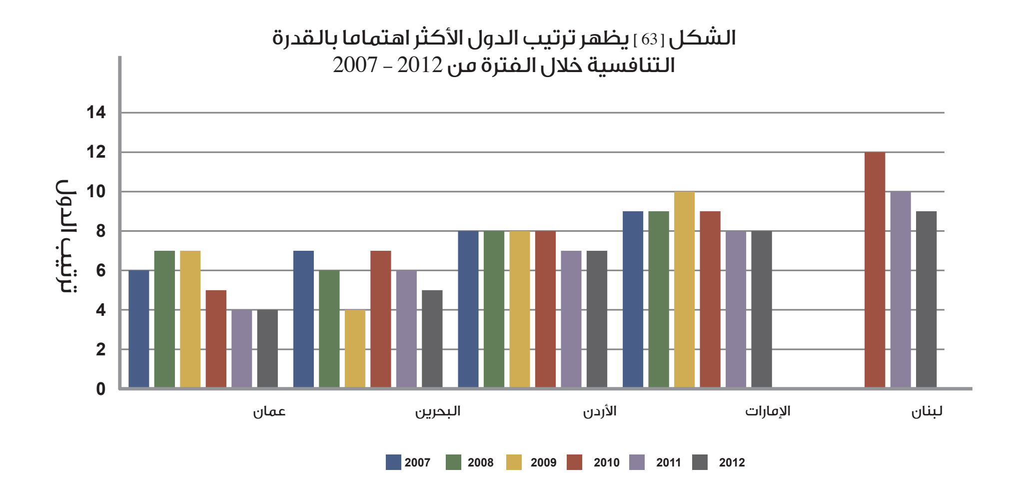
الشكل [62] يظهر ترتيب الدول الأكثر نموا في القدرة التنافسية خلال الفترة من 2012 - 2007

الترتيب

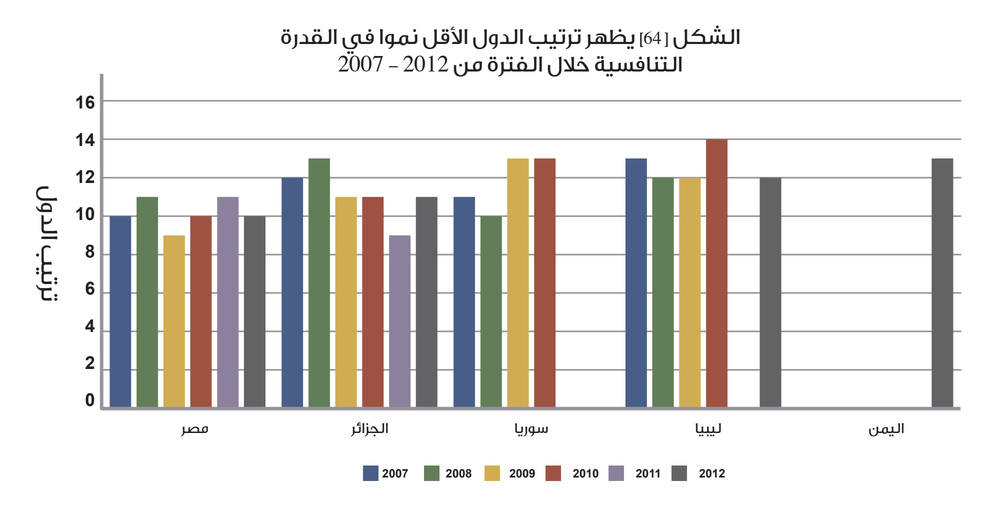
0 1 2 3 4 5 6 7

قطر السعودية الإمارات الكويت تونس

2007 2008 2009 2010 2011 2012



الشكل [63] يظهر ترتيب الدول الأكثر اهتماما بالقدرة التنافسية خلال الفترة من 2012 - 2007



الشكل [64] يظهر ترتيب الدول الأقل نموا في القدرة التنافسية خلال الفترة من 2012 - 2007

الترتيب العربي 2012	الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012
		الترتيب العربي ضمن الترتيب العالمي					
1	قطر	31	26	22	17	14	11
2	السعودية	35	27	28	21	17	18
3	الإمارات	37	31	23	25	27	24
4	عمان	42	38	41	34	32	32
5	البحرين	43	37	38	37	37	35
6	الكويت	30	35	39	35	34	37
7	الأردن	49	48	50	65	71	64
8	المغرب	64	73	73	75	73	70
9	لبنان	0	0	0	92	89	91
10	مصر	77	81	70	81	94	107
11	الجزائر	81	99	83	86	87	110
12	ليبيا	88	91	88	100	0	113
13	اليمن	0	0	0	0	0	140
–	تونس	32	36	40	32	0	0
–	سوريا	80	77	94	97	0	0
–	السودان	0	0	0	0	0	0

الجدول [92] يظهر ترتيب الدول العربية ضمن التصنيف العالمي للقدرة التنافسية خلال الفترة من 2012 –2007 .

Source: Global Competitiveness Reports.

وفي ما يلي ترتيب الدول العربية وفق تحليل الكاتب من حيث جاهزيتها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ضمن المؤشرات الثلاثة لسنة 2013.

تعيين الجاهزية. يمكننا تعيين مراكز الدول العربية من خلال معطيات النتائج المجتمعة للمؤشرات خلال فتراتها الزمنية، والتي عكست قدراتها وإمكانياتها من حيث جاهزيتها للتحول نحو الاقتصاد المعرفي وممارسة أنشطتها الكلية أو الجزئية. فوفق المؤشرات، تنقسم جاهزية الدول العربية[64] إلى ثلاث شرائح:

الشريحة الأولى: تعبر عن أكثر الدول العربية نموا في تعزيز منظومة الاقتصاد المعرفي وتشمل بالترتيب التنازلي ما يلي:

1. قطر
2. الإمارات
3. البحرين
4. الكويت
5. السعودية

الشريحة الثانية: تعبر عن أكثر الدول اهتماما في تعزيز منظومة الاقتصاد المعرفي وتشمل بالترتيب التنازلي الدول التالية:

1. عمان
2. الأردن
3. تونس
4. لبنان

الشريحة الثالثة: تعبر عن أقل الدول نموا واهتماما في تعزيز منظومة الاقتصاد المعرفي وتشمل بالترتيب التصاعدي الدول التالية:

1. مصر
2. المغرب

64- غاب عن التقسيم بعض الدول العربية لعدم توافر المعلومات الكافية والدقيقة.

3. الجزائر
4. سوريا
5. اليمن
6. ليبيا
7. السودان
8. جيبوتي

ونستخلص من هذا التقسيم مايلي:

1. تصنيف الدول ضمن كل شريحة يعكس نتائج ممارسات الدول وليس بالضرورة رغبتها في التحول، حيث يشير الجدول التالي لأبرز الدول تطورا وتراجعا ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي .

	الأكثر تطورا			الأكثر تراجعا	
	الترتيب	درجة التغير		الترتيب	درجة التغير
السعودية	1	+19	الكويت	1	−18
عمان	2	+16	لبنان	2	−15
البحرين	3	+9	مصر	3	−14
الإمارات	4	+7	السودان	4	−14
الجزائر	5	+3	الأردن	5	−13

الجدول[93] يشير إلى أكثر الدول العربية تطورا وتراجعا ضمن مفهوم الاقتصاد المعرفي.

2. اعتمدت منهجية تقسيم الدول العربية حسب ترتيبها ضمن المراكز الأعلى في المؤشرات الثلاثة خلال الفترات الزمنية المذكورة، بعد ذلك تم احتساب المتوسط الحسابي لتلك المراكز لكل دولة تمهيدا لتعيين تصنيفها. فعلى سبيل المثال شهدت السعودية قفزات عالية في مؤشر الاقتصاد المعرفي مقابل تراجع للكويت، إلا أن المتوسط الحسابي للكويت أقل من المتوسط الحسابي للسعودية لمجموع المراكز

خلال الفترة من 1995 – 2012 ، مما يعطي الأفضلية النسبية للكويت على السعودية، وهذا يفسر تقدم الكويت على السعودية على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السعودية مؤخرا كما هو موضح في الجدول [82] الذي يقارن بين الأكثر الدول العربية ضمن مؤشر الاقتصاد المعرفي تطورا وتراجعا خلال 2012 مقارنة بـ 2000 .

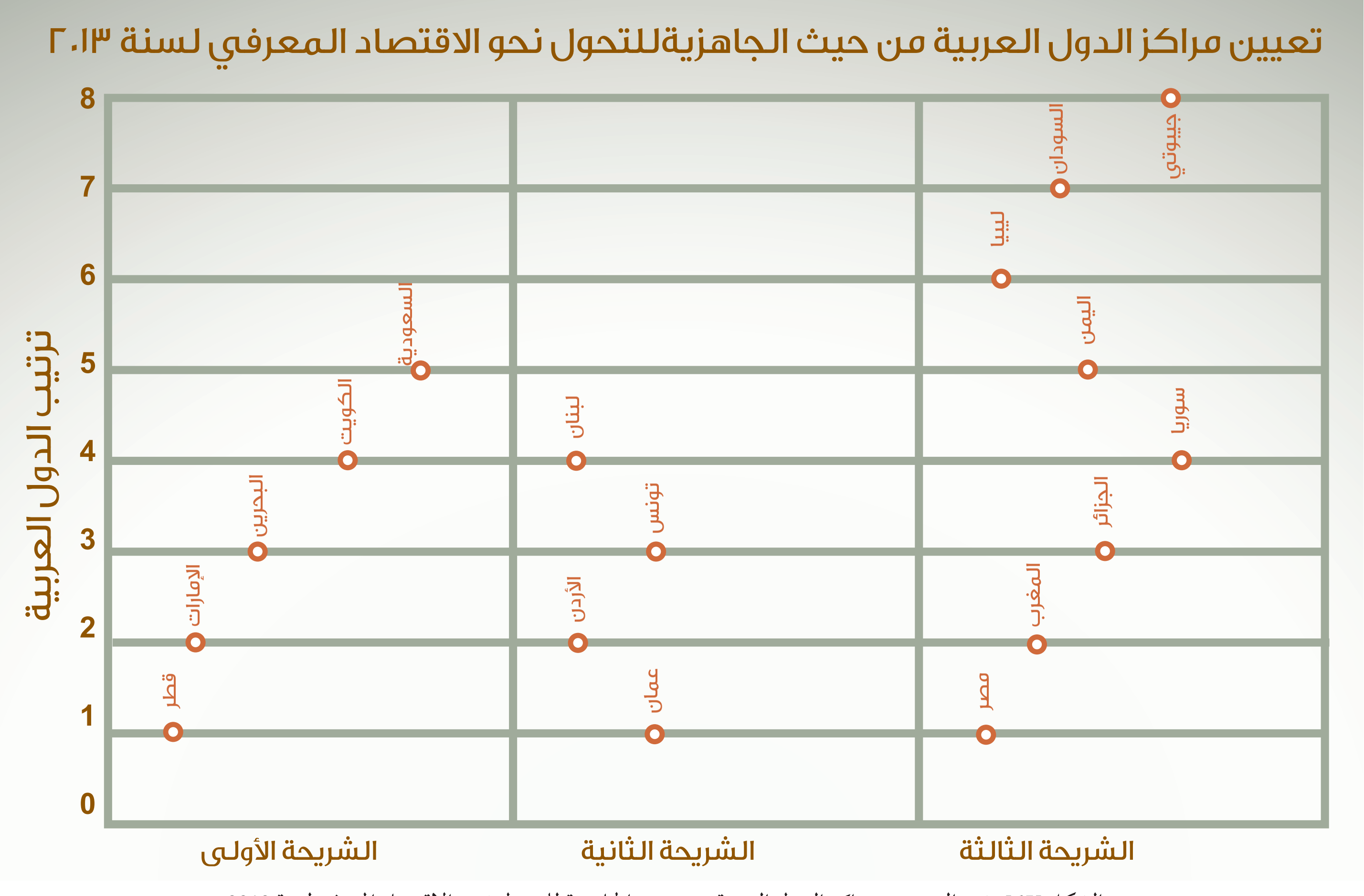
3. بالنسبة للشريحة الأولى، لا يعكس لفظ الدول الأكثر نموا المعنى الدقيق لها، كون أن هذه الدول مازالت في فجوة متسعة مع دول العالم المتقدم على الرغم من توافر معظم الأسباب لتأسيس منظومة الاقتصاد المعرفي من حيث الاستقرار السياسي والأمني والوفرات المالية العالية والانفتاح العالمي والكوادر البشرية المؤهلة، فالنمو المقصود هنا يقاس على المستوى العربي وليس الدولي.
4. تتمتع دول الشريحة الثانية بالكوادر البشرية المؤهلة القادرة على توفير المؤهلات اللازمة لدول الشريحة الأولى للاستفادة من خبرات ومهارات هذه الدول،مما يتعين على دول الشريحة الأولى إما باستقطاب تلك الخبرات أو ببناء المراكز البحثية في تلك الدول لتعزيز أواصر الربط المعرفي العربي وتوزيع الثروة المعرفية بينهم.
5. يجب على كافة الدول العربية إظهار الثقة في المفكر العربي وتشييد البيئة التشغيلية المحفزة للإنتاج والابداع ودعمه ماليا ومعنويا، وغرس ثقافة التنمية القائمة الاعتماد على الذات، كذلك السعي لإحداث ثورة مفاهمية في نطاق المؤسسات التعليمية منهجا وطرقا وأسلوبا، والتحول من كونها مجرد أحد المصادر الايداعية للمعرفة إلى بناء منصات علمية وتربوية تعزز وتنمي المعرفة في المجتمع بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص.
6. قبل التحول نحو الاقتصاد المعرفي، لابد من وضع منهج علمي وواقعي يهدف إلى تحويل المجتمع تدريجيا لاستيعاب مفاهيم الاقتصاد المعرفي والتفاعل معها، فالاقتصاد المعرفي عبارة عن فكر ثقافي واجتماعي أكثر من كونه نشاط اقتصادي، فكلما ترسخت هذه الثقافة في المجتمع كلما نضج فكر الاقتصاد المعرفي في الدولة.
7. يعيش الخطاب الإعلامي والإعلاني العربي حالة من العزلة عن مفهوم الاقتصاد المعرفي ويتجسد ذلك في ندرة البرامج الحوارية والتخصصية حول مفهوم

الاقتصاد المعرفي، وإبراز الأثر المعرفي في تطوير المجتمعات ونموها وازدهارها. فالمجتمع العربي في مجمله يمتلك معلومات محدودة عن مفهوم الاقتصاد المعرفي، لذا فهو في أغلب الأحيان يقوم بربط مفهوم الاقتصاد المعرفي بالخدمات الإلكترونية والتكنولوجية بكافة أشكالها نتيجة لغياب الوعي الإعلامي.

8. إن التحول نحو الاقتصاد المعرفي يعد من القرارات الإستراتيجية الكبرى التي تحتاج لمرئيات واضحة المعالم مبنية على الرؤية المؤسسية لا الفردية، لضمان تبلورها واستمرارها ونضوجها في المستقبل.

9. إن تحول دولنا العربية نحو الاقتصاد المعرفي ليس بالأمر المتعذر، إلا أنها تحتاج إلى فكر قيادي أممي قادر على استشراف المستقبل، مؤمن بالعمل الجماعي، واثق بقدرات مجتمعه في بناء الدولة المؤسسية التي ترى في المعرفة الإنتاجية سنام ثروتها.

10. نحو استكمال أسباب النهضة التنموية الداعمة لبناء مدماك الاقتصاد المعرفي، فإنه يتطلب توافر العناصر الأساسية التالية [1] الانتقال التدريجي من ثقافة تيسير الأعمال نحو ثقافة تحقيق الإنتاجية [2] إسناد سدة النهضة لذوي الفكر التنموي القادرعلى استشراف المستقبل [3] تطبيق المنهج العملي الواقعي الذي يحاكي ثقافة تحقيق الإنتاجية وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات.



الشكل [65] يشير إلى تعيين مراكز الدول العربية من حيث الجاهزية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي لسنة 2013.

الخاتمة

استعرض الكاتب في هذا العمل بحمد من الله وتوفيقه التطور التاريخي لنظريتي الاقتصاد والمعرفي وأثرهما في نشوء فكر الاقتصاد المعرفي بهدف تهذيب الآراء العلمية حول إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي وما اتصل بهما من مفاهيم مثل رأس المال البشري، التخصص في العمل، الابداع، الابتكار، المعرفة وغيرها من الألفاظ التي تدخل ضمن نطاق مفهوم الاقتصاد المعرفي وذلك كله ضمن الأطر التاريخية والمفاهيمية للاقتصاد المعرفي والتمييز بينه وبين الاقتصاد القائم على المعرفة.

كما تناول العمل أبرز التباينات بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الكلاسيكي خاصة من حيث القيمة والإنتاج والعوائد ومفهوم الندرة والوفرة وغيرها من المفاهيم التي تؤكد على أن الاقتصاد المعرفي لا يمكن أن يحكم ويدار من خلال مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي.

كذلك سلط العمل الضوء على الاقتصاد المعرفي في الدول العربية مبينا الضعف العام في الأداء والنزعة الفكرية التقليدية المهيمنة على معظم الدول العربية مما جعلها في جمود مستمر وتفاعل محدود للتحول نحو الاقتصاد المعرفي.

ويرى الباحث أهمية بناء المخزون المعرفي العربي في نطاق مواكبة التطورات العالمية المتلاحقة وفي ضوء تشييد القدرات التنافسية، علاوة على تعديل المبادئ الدستورية باعتبار المعرفة ثروة قومية يجب أن تنظم، مما يتطلب إجراء جملة من الإصلاحات تبدأ بتغيير المزاج العام التقليدي السلبي المسيطر على فكر أمتنا العربية بأننا شعوب غير منتجة، ويتم ذلك بتوفير البيئة التشغيلية المحفزة على الإنتاج والتي تساعد على إرساء ثقافة الاعتماد على الذات لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

كذلك لابد من إحداث ثورة مؤسساتية تطال كافة الأنشطة العامة الاقتصادية بدءا بفصلها عن المرافق العامة الإدراية وإصدار التشريعات المحفزة للاستثمار في الإنتاج المعرفي وإلغاء كافة القوانين التي تتعارض ومفهوم الاقتصاد المعرفي، كونها قوانين لم تعد قادرة على الاستمرار في إدارة وضبط قواعد الاقتصاد المعاصر، والتحول من التعليم الإيداعي نحو التعليم الإبداعي وتعزيز ثقافة التعلم بالمران والخبرة بدلا من التعلم بالتلقين والحفظ، والنظر للقطاع الخاص بأنه الشريك الاستراتيجي للدولة الذي يعينها على إرساء قواعد الاقتصاد المعرفي، لذا كان حريا أن تبنى العلاقة بينهما على المصلحة المتبادلة لا

على فرض القوة والإذعان.

إن مبدأ التحول نحو الاقتصاد المعرفي لم يعد بالإمكان النظر له بأنه مجرد ترف فكري نطاقه المؤتمرات والندوات، بل أصبح ضرورة فكرية تحدد مستقبل الدول والشعوب اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا. فالتطورات الراهنة للاقتصاد العالمي تضع الدول العربية في مفترق طرق: هل يمكن أن تعزز من إمكانياتها وقدراتها الكامنة لمجاراة الدول العالمية والأقليمية؟ أم ستبقى دوما دولا تشغل المراكز المتأخرة لكافة المقاييس العالمية ومنها الاقتصاد المعرفي؟

إن المستقبل وحدة سوف يحدد مسار الطريق، وإن كانت المقدمات لا تبعث على تفاؤل كبير.

الإصدار القادم

بمشيئة الله تعالى، سيصدر للمؤلف الكتاب الثاني حول دراسة الاقتصاد المعرفي من منظور الاقتصاد الإسلامي من حيث إدارة الأصول وتصنيفها وطرق تمويلها واستثمارها وإصدار الصكوك وغيرها من الموضوعات المتصلة.

الملحق رقم ١

الجدول التالية توضح تقسيم الصناعات لقطاعات رئيسية وتفرعاتها حسب تصنيف Industry Classification Benchmark

Industry	Supersector	Sector	Subsector
0001 Oil & Gas	0500 Oil & Gas	0530 Oil & Gas Producers	0533 Exploration & Production 0537 Integrated Oil & Gas
		0570 Oil Equipment, Serices & Distribution	0573 Oil Equipment & Serices 0577 Pipelines
		0580 Altemative Energy	0583 Renewable Energy Equipment 0587 Altemative Fuels
1000 Basic Naterials	1300 Chemicals	1350 Chemicals	1353 Commodity Chemicals 1357 Specialty Chemicals
	1700 Basic Resources	1730 Fonestry & Paper	1733 Forestry 1737 Paper
		1750 Industrial Metals & Mining	1753 Aluminum 1755 Nonferrous Metals 1757 Iron & Steel
		1770 Mining	1771 Coal 1773 Diamonds & Gemstones 1775 General Mining 1777 Gold Mining 1779 Platimum & Precious Metals
2000 Industrials	2300 Construction & Materials	2350 Construction & Matenals	2353 Building Materials & Fixtures 2357 Heavy Construction
	2700 Industrinal Good & Services	2710 Aerospace & Defense	2713 Aerospace 2717 Defense
		2720 General Industrirals	2723 Containers & Packaging 2727 Diersified Industrials
		2730 Electronic & Electrical Equipment	2733 Electrical Components & Equipment 2737 Electronic Equipment
		2750 Industrial Engineering	2753 Commercial Vehicles & Trucks 2757 Industrial Machinery
		2770 Industrial Transportation	2771 Delivery Services 2773 Manine Transportation 2775 Railroads 2777 Transporation Services 2779 Trucking
		2790 Support Services	2791 Business Support Serices 2793 Business Training & Employment Agencies 2795 Financial Administration 2797 Industrial Suppliers 2799 Waste & Disposal Services

Industry	Supersector	Sector	Subsector
300 Consumer Goods	330 Automobles & Parts	3350 Automobles & Parts	3353 Automboles 3355 Auto Parts 3357 Times
	3500 Food & Beverages	3530 Beverages	3533 Brewers 3535 Distilers & Vrmers 3537 Sof Drinks
		3570 Food Producers	3573 Famming & Frshing 3577 Food Products
	3700 Personal & Household Goods	3720 Household Goods & Home Construction	3722 Durable Household Products 3724 Nondurable Household Products 3728 Furnishin 3728 Home Construction
		3740 Leisure Goods	3743 Consumer Electronios 3745 Recreationl Products 3747 Toys
		3780 Personal Goods	3783 Clothing & Accessories 3785 Footwear 3787 Personal Products
		3780 Tobacco	3785 Tobacco
400 Health Care	4500 Health Care	4530 Health Care Equipment & Services	4533 Health Care Providers 4535 Medical Equipment 4537 Medical Supplies
		4570 Phamaceuticals & Blotechnology	4573 Biotechnology 4577 Phamaceuticals
5000 Consumer Services	5300 Retail	6330 Fiid & Drug Retailers	5333 Drug Retailers 5337 Food Retailers & Wholesalers
		5370 General Retailers	5371 Aparal Retailers 5373 Broadline Retailers 5375 Home improvement Retailers 5377 Specialized Consumer Services 5379 Speciality Retailers
	5500 Media	5550 Media	5563 Broadcasting & Entertainment 5555 Media Agercies 5557 Publishing
	5700 Travel & Leisure	5750 Travel & Leisure	5751 Airlines 5752 Gambling 5753 Hotels 5755 Recreational Services 5757 Restaurants & Bars 5759 Travel & Tournsm
6000 Telcommunications	6500 Telcommunications	8530 Fixed Line Telcommunications	6535 Fixed Line Telcommunications
		8570 Mobil Telcommunications	8575 Mobile Telcommunications
7000 Utilities	7500 Utilities	7530 Electricity	7535 Conventional Electricity 7537 Altermative Elecricity
		7570 Gas. Water & Muiltiutilies	7573 Gas Distribution 75775 Muiltiutilies 7577 Water

Industry	Supersector	Sector	Subsector
8000 Financials	8300 Banks	8350 Banks	8355 Banks
	8500 Insurance	8530 Nonlife Insurance	8532 Full Line Insurance 8534 Insurance Brokers 8538 Property & Casualty insurance 8538 Reinsurance
		8570 Life Insurance	8575 Life Insurance
	8800 Real Estate	8830 Real Estate Investment & Services	8833 Real Estate Holding & Development 8837 Real Estate Services
		8870 Real Estate Investment Trusts	8871 Industrial & Oiffice REITs 8872 Retail REITs 8873 Residential REITs 8874 Diversified REITs 8875 Socialty REITs 8878 Mortgage REITs 8877 Hotel & Lodging REITs
	8700 Fubabcual	8770 Financial Services	8771 Asset Managers 8773 Consomer Finance 8775 Specialty Finance 8777 Investment Services 8779 Montgage Finance
		8880 Equity Investment instruments	8885 Equity Investment Instruments
		8880 Nonequity Investment Instruments	8995 Nonequity Investment Instruments
9000 Technology	9500 Tecgbikigy	9530 Software & Computer Services	9533 Computer Services 9535 Internent 9537 Software
		9570 Technology Hardware & Equipment	9572 Computer Hardware 9574 Electroric Office Equipment 9578 Semiconductors 9578 Telecommunications Equipment

الملحق رقم ٢

يوضح أبرز الجهات المنظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج العربي.

الدولة	أبرز الجهات الداعمة	الجهة المالكة	التأسيس
الكويت	الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة	الهيئة العامة للإستثمار	1996
	محفظة تمويل الأنشطة الحرفية والمشاريع الصغيرة	البنك الكويت الصناعي	1998
	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	وزارة التجارة	2013
السعودية	برنامج كفالة[81]	وزارة المالية بالتعاون مع البنوك السعودية	2004
	صندوق المئوية	مؤسسة مستقلة	2004
	برنامج دعم المشاريع الصغيرة. ملاحظة: التمويل يقدم بصورة قرض حسن	برامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع	2004
	برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	البنك السعودي للتسليف والادخار	2011
البحرين	برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	بنك البحرين للتنمية	1992
	برنامج التمويل المالي نبراس	صندوق العمل	2006

الإمارات	منتدى رواد الاعمال	مقرها إمارة دبي، لكن عملها على مستوى الإمارات	2004
	مؤسسة الشارقة رواد لدعم المشاريع الريادية	إمارة الشارقة	2005
	برنامج مبدعة	مجلس سيدات أعمال أبو ظبي أبوظبي	2005
	صندوق خليفة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	أبوظبي	2007
	مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	دائرة التنمية الاقتصادية في دبي	2009
قطر	صلتلك	مبادرة من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، نطاق المبادرة خليجي عربي	2008
	برنامج الضمين	تعاون بين بنك الدوحة وبنك قطر للتنمية	2011
	شركة قطر للمشاريع	شركة شبه حكومية بمبادرة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني	2011
سلطنة عمان	برنامج شراكة	صندوق تنمية مشروعات الشباب	1998
	برنامج سند	وزارة القوى العاملة	2001
	برنامج تسهيلات	بنك التنمية العماني	2013

فهرس الأعلام

أولا الأعلام العربية

ثانياً الأعلام الأجنبية

قائمة المراجع والمصادر والأبحاث والتقارير

أولا المراجع العربية

١. أحمد، عبد السميع سيد. دراسات في علم الاجتماع التربوي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

٢. إسلام، عزمي. جون لوك. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤.

٣. الببلاوي، حازم. دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.

٤. الجاحظ، عمرو. الحيوان. الطبعة الثانية. تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: مصطفي البابي الحلبي، ١٩٦٥.

٥. الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. بيروت: مكتبة الناشر، ١٩٨٦.

٦. الزنيدي،عبدالرحمن. مصادر المعرفة وموقف الإسلام منها. رسالة دكتوراه، ١٤٠٨.

٧. السكري،عادل. نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى أرض المدرسة. الطبعة الأولى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٩.

٨. القصير، أحمد.منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية. الطبعة الأولى. القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

٩. بدوي، عبدالرحمن. دور العرب في تكوين الفكر الأوربي. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.

١٠. بدوي، عبدالرحمن. موسوعة الفلسفة. الطبعة الأولى. بيروت: المؤسسة العربية الدراسات والنشر، ١٩٨٤.

١١. جون كينيث جالبرت. تاريخ الفكر الاقتصادي. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة؛ ٢٦١)

١٢. خضر، ناظم جودت. الأصول المعرفية لنظرية التلقي. القاهرة: دار الشروق ،١٩٩٧.

١٣. دويدار، محمد. مبادئ الاقتصاد السياسي. الإسكندرية: جامعة الحقوق، ١٩٩٣.روبريتسكي و

أولا المراجع العربية

متروبولسكي. موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية. ترجمة محمد الجندي

١٤. صدر، محمد باقر. اقتصادنا. الطبعة الأولى. قم: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للسيد الصدر، ١٩٦١.

١٥. عبادة،عبداللطيف. إجتماعية المعرفة الفلسفية. الطبعة الأولى. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤.

١٦. غورفيتش،جورج. الأطر الاجتماعية للمعرفة. الطبعة الثالثة. ترجمة خليل أحمد خ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.

١٧. فهيم، حسين. قصة الأنثروبولوجيا. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (عالم المعرفة؛٩٨)

١٨. قرني، عزت. الفلسفة اليونانية حتى أفلاطون.الطبعة الأولى. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣.

١٩. كبة،إبراهيم . دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي. الطبعة الأولى. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٠.

٢٠. كرم، يوسف. تاريخ الفلسفة اليونانية. الطبعة الأولى. بيروت: دار القلم، ١٩٩٠.

٢١. مؤنس، حسين مؤنس، الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها. الكويت: المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، ١٩٧٨. (عالم المعرفة؛ ١)

٢٢. نامق، صلاح الدين. كتاب قادة الفكر الاقتصادي. القاهرة: دائرة المعارف.

٢٣. وهبة، مراد. معجم أعلام الفكر الإنساني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٣.

ثانيا المراجع الأجنبية

1. Adams, J. (1995) “Risk”UCL Press Limited, London.
2. Acemoglu, D., Zilibotti, F., (1997) “Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth”JPE, Vol. 105, No. 4: 709-751.
3. Alan Burton, (2001) “Knowledge Capitalism: business, work, and learning in the new economy” Oxford University Press.
4. Alavi, M., Leidner, D. (2001) “Knowledge Management and Knowledge Management Systems: Conceptual Foundations and Research Issues”,Management Information Systems Research Center, University of Minnesota, Vol. 25, No. 1, pp. 107-136.
5. Albertas Skurvydas, Virginijus Kundrotas, Irena Valantiniene, Dovile Valanciene, (2013),“Complex dynamic systems - new management paradigm: fashion or necessity?”, Baltic Journal of Management, Vol. 8 Iss: 1 pp. 66 – 78.
6. Alryalat, H., & Alhawari, S. (2008), “Towards customer knowledge relationship management: Integrating knowledge management and customer relationship management process”, Journal of Information Management (JIKM), 7(3), 145-157.
7. Alvesson, M. (1995), “Management of knowledge-intensive Companies”, Walter de Gruyter, Berlin.
8. APEC (2000), “Towards Knowledge-Based Economies in APEC”, Singapore, APEC.
9. Apgar, D. (2006), “Risk Intelligence: Learning to Manage: What We Don’t Know”, Harvard University Press, Boston, MA.
10. Armen Chobanyan, Jan Emblemsvåg, (2005),”Drucker on government, politics, economics and society”, foresight, Vol. 7 Iss: 5 pp. 42 – 55.
11. Arshad Ali Javed, Patrick T.I. Lam, Patrick X.W. Zou, (2013),“Output-based specifications for PPP projects: lessons

for facilities management from Australia", Journal of Facilities Management, Vol. 11 Iss: 1 pp. 5 – 30.

12. Asian Development Bank, (2007), " Moving Toward Knowledge-Based Economies: Asian Experiences", Manila: ADB.
13. Asian Productivity Organization (2004), "Training Knowledge Workers", "Report of the APO Survey on In-Company Training Strategies for Knowledge Workers".
14. Bailey, C., Clarke, M., (2000) "How do managers use knowledge about knowledge management?", Journal of Knowledge Management, Vol. 4 Iss: 3, pp.235 – 243.
15. Barney, J. (2001), "Is the resource-based 'view' a useful perspective for strategic management research? Yes", Academy of Management Review, Vol. 26 No. 1, pp. 41-57.
16. Beck, N. (1992), "Shifting Gears: Thriving in the New Economy", Toronto: Harper Ed.
17. Becker, G. (1975), "Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education", 3rd ed., University of Chicago Press, Chicago, IL.
18. Beijerse, R (1999) "Questions in knowledge management: defining and conceptualising a phenomenon", Journal of Knowledge Management, Vol. 3 Iss: 2, pp.94 – 110.
19. Beijerse R., (2000), "Knowledge management in small and medium-sized companies: knowledge management for entrepreneurs", Journal of Knowledge Management, Vol. 4 Iss: 2, pp.162 - 179
20. Bell, D. (1973), "The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting", New York: Basic Books.
21. Bell, D. (1996), "The Cultural Contradictions of Capitalism, 20th anniversary ed", HarperCollins Publishers, New York, NY.
22. Bierly, P. and A. Chakrabarti, (1996), "Generic Knowledge Strategies in the U.S. Pharmaceutical Industryy", Strategic Manage.

J., 17: 123-135.

23. Bilderbeek, Rob & Pim den Hertog (1997), "The interactiveness and innovative role of technologybased knowledge-intensive business services (T-KIBS)", TSER-SI4S-project, TNO-SI4S report no. 3, Apeldoorn.
24. Bohn, R.E. (1994), "Measuring and managing technological knowledge", Sloan Management Review,Vol. 36 No. 1, pp. 61-73.
25. Bond, B., Dulaney, K., & Lenz, C. (2000), "New Economy: Special Report". Lake Buena Vista, Florida, USA: Gartner.
26. Bontis, N. and Mary Crossan. (1999), "Managing an organizational learning system", 3rd International Conference on Organizational Learning, Lancaster, U.K., republished in Journal of Management Studies.
27. Bontis, N. (2002), "Managing organisational knowledge by diagnosing intellectual capital: framing and advancing the state of the field", in Choo, C.W. and Bontis, N. (Eds), The Strategic Management of Intellectual Capital and Organizational Knowledge, Oxford University Press, Oxford, pp. 621-42.
28. Bouthillier, F., & Shearer, K. (2002), "Understanding knowledge management and information management: The need for an empirical perspective", Information Research Journal, 8(1), 1-39.
29. Boyd, D., Egbu, C., Chinyio, E., Xiao, H., and Lee, CCT. (2004), "Audio Diary and Debriefing for Knowledge Management in SMEs, ARCOM 20th Annual Conference, 1-3 Sept 2004", Heriot Watt University, 741 – 747.
30. C. Muhammad Siddique, (2012),"Knowledge management initiatives in the United Arab Emirates:a baseline study", Journal of Knowledge Management, Vol. 16 Iss: 5.
31. Cannarella, C and Piccioni, V (2003), "Innovation transfer and rural SMEs" Journal of Central European Agriculture, Vol. 4 No.4

pp 372-388.

32. Carvalho, R.B. and Ferreira, M.A.T. (2001), “Using information technology to support knowledge conversion processes”, Information Research.
33. Castells, Manuel, (1996) , “The Rise of the Network Society, The Information Age: Economy, Society and Culture”, Vol. I. Cambridge, MA; Oxford, UK: Blackwell.
34. Castells, M., Cardoso, G., (2005) , “The Network Society from knowledge to policy”, Washington, DC: Johns Hopkins Center for Transatlantic Relations.
35. Cevahir Uzkurt, Rachna Kumar, Halil Semih Kimzan, Gözde Eminoglu, (2013),»Role of innovation in the relationship between organizational culture and firm performance: A study of the banking sector in Turkey», European Journal of Innovation Management, Vol. 16 Iss: 1 pp. 92 – 117.
36. Charles Leadbeater, (1999), “Living on Thin Air: The New Economy”, Penguin books LTD; New edition.
37. Chih-Kai Chen, (2008), “Causal modeling of knowledge-based economy”, Management Decision Vol. 46 No. 3, 2008 pp. 501-514.
38. Choi, B. and Lee, H. (2002), “Knowledge Management Strategy and its Link to Knowledge Creation Process” ,Expert Systems with Applications 23, 173-187.
39. Choo,C.W.(1998),“The Knowing Organization: How Organizations Use Information to Construct Meaning, Create Knowledge, and Make Decisions”, Oxford University Press, New York, NY.
40. Christina Boedker, (2009), “Workplaces of the Future”, Society for knowledge economy.
41. Choueke R., Armstrong R., (1998), “The learning organisation in

small and medium-sized enterprises: A destination or a journey?", International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research, Vol. 4 Iss: 2, pp.129 – 140

42. Coase, R.H. (1988), "The Nature of the Firm: The Firm, the Market and the Law", University of Chicago Press, Chicago, IL and London, pp. 35-40.
43. Cohen, W.M. and Levinthal, D.A. (1990), "Absorptive capacity: a new perspective on learning and innovation", Administrative Science Quarterly, Vol. 35 No. 1, pp. 128-52.
44. Cohen, W., and S., Klepper (1992), "The Anatomy of Industry R&D Intensity Distributions", American Economic Review 82(4), 773–799.
45. Cook and J.S. Brown (1999), "Bridging epistemologies: the generative dance between organizational knowledge and organizational knowing", Organization Science, 10 (4): 381–400.
46. Cooke, P. (2002), "Knowledge Economies: Clusters, Learning and Cooperative Advantage", London: Routledge.
47. Corrado, C., Hulten, C. and Sichel, D. (2006), "Intangible capital and economic growth", Board of Governors of the Federal Reserve System (U.S.).
48. Coyle, D., Quah, D., (2002), "Getting the measuring of the new economy", Peter Runge House, London.
49. Cropley, J. (1998). "Knowledge management a dilemma." Business Information Review 15(01): 27-34.
50. Cornell University, Insead, and WIPO (2013), "The global innovation index 2013: the local dynamics of innovation", Geneva, Ithaca, And Fontainebleau.
51. Crossan, M.M., Lane, H.W. & White, R.E. (1999), "An organizational learning framework: From intuition to institution", Academy of Management Review, 24(3), 522-537.

52. Cynthia M. Gayton, (2006), "Legal issues for the knowledge economy in the twenty-first century", The journal of information and knowledge management systems Vol. 36 No. 1, 2006 pp. 17-26.
53. Dale Neef, (1999) "Making the case for knowledge management: the bigger picture", Management Decision, Vol. 37 Iss: 1, pp.72 – 78
54. Dale Neef, (2005), "Managing corporate risk through better knowledge management", The Learning Organization, Vol. 12 No. 2, pp. 112-24.
55. Danabalan, V.)1999("Knowledge economy and knowledge society: challenge and opportunities for human resources management".
56. Daniele Archibugi & Alberto Coco, (2005), «Is Europe Becoming the Most Dynamic Knowledge Economy in the World?», JCMS 2005 Volume 43. Number 3. pp. 433–59.
57. David Smallbone, Roger Leigh and David North, (1995), "The characteristics and strategies of high growth smes", international journal of entrepreneurial behaviour & research, vol. 1 no. 3.
58. Davenport, Thomas H.; Prusak, Laurence (1997), "Information Ecology", Oxford University Press.
59. Davenport, T., De Long, D. and Beers, M. (1998), "Successful knowledge management projects", Sloan Management Review, Vol. 39 No. 2, pp. 43-57.
60. Davila, T., Epstein, M.J. & Shelton, R. (2006), "Making Innovation Work: How to manage it, Measure it, and Profit from it", Pennsylvania, (p. 262-263) Wharton school publishing.
61. Deal, T.E. and Kennedy, A.A., (1982), "Corporate cultures: the rites and riyuals of corporate life", Reading, Mass.: Addison- Wesley Publishing Co.

62. den Hertog, P., van der Aa, W. & de Jong, M.W. (2010), "Capapilities for managing service innovation: towards a conceptual framework", Journal of Service Management 21(4), 490-514.

63. Deng, Q., & Yu, D. (2006), "An approach to integrating knowledge management into the product development process" Journal of Knowledge Management Practice, 7(2).

64. Denison, E. (1962), "United States Economic Growth" ,Journal of Business, 35, 357-394.

65. Dennison B & Kirk R (1990), "Do Review Learn Apply: a simple guide to experiential learning", Oxford: Blackwel.

66. Dennis, A. R. and I. Vessey (2005), "Three Knowledge Management Strategies: Knowledge Hierarchies, Knowledge Markets and Knowledge Communities," MIS Quarterly Executive, Vol. 4, No. 4.

67. De Zoysa, S. and Russell, A.D. (2003), "Knowledge-based risk identification in infrastructure projects", Canadian Journal of Civil Engineering, Vol. 30 No. 3, pp. 511-22.

68. Dodgson, M. (1993), "Organizational learning: a review of some literatures", Organization Studies, 14/3: 375-394.

69. Dollinger, M. J. (1984), "Environmental Boundary Spanning and Information Processing Effects on Organizational Performance", Academy of Management Journal, 27(2), 351-368.

70. Dominique Foray, (2000), « Economics of knowledge», the mit press Cambridge, massachusetts, london, england.

71. Douglas, D. (2006), "Intransitivities of managerial decisions: a grounded theory case", Management Decision, Vol. 44 No. 2, pp. 259-75.

72. Drucker, P. F. (1999) "Knowledge-worker productivity: The biggest challenge", California Management Review, 41(2), 79-94.

73. Earl, M., (2001), "Knowledge Management Strategies: toward a

taxonomy", Journal of Management Information Systems, vol.18, no.1, pp. 215-233.

74. Edvinsson, L. (1996), "Knowledge Management at Skandia", The Knowledge Challenge Conference, MCE, Brussels, 30-31.
75. Edvinsson, L., and M.S. Malone, (1997), "Intellectual Capital", Piatkus, London.
76. Egbu, C.O. (1994), "Management education and training for refurbishment work within the construction industry", PhD thesis, University of Salford, Salford.
77. Eisenhardt, K.M. (1989), "Building theories from case study research", Academy of Management Review, Vol. 14 No. 4, pp. 532-50.
78. Ekinge, R, Lennartsson, B, Taxén, L 9200020, "Organizational Knowledge as a Basis for the Management of Development Projects", Presented at Discovering Connections: A Renaissance through Systems Learning Conference Dearborn, Michigan, September 24-27.
79. Elaine Monkhouse,(1995), "The role of competitive benchmarking in smallto medium-sized enterprises", benchmarking for quality management & technology, vol. 2 no. 4, 1995, pp. 41-50.
80. Eliasson, G, S. Folster, T. Lindberg, T. Pousette and E. Taymaz, (1990), "The Knowledge Based Information Economy", Stockholm: The Industrial Institute for Economic and Social Research.
81. Estabrooks C.A. (1999), "The conceptual structure of research utilization", Research in Nursing & Health 22, 203–216.
82. European Round Table of Industrialists, (2001), Actions For Competitiveness Through The Knowledge Economy In Europe, preparation for the ERT message to the Stockholm European Council.
83. Fensel, D. (2001), "Ontologies: A Silver Bullet for Knowledge

Management andElectronic Commerce", Springer-Verlag.

84. Fink, K., Ploder, C., (2007), "Knowledge Process Modeling in SME and Cost-efficient Software Support - Theoretical Framework and Empirical Studies In Khosrow-Pour, M.: Managing Worldwide Operations and Communications with Information Technology", Idea Group Publishing, New Jersey, 152-155.
85. Florida, R., (2005), "The Flight of the Creative Class: The New Global Competition for Talent", HarperCollins, New York.
86. Frey R., (2001), «Knowledge management, proposal development, and small businesses», Journal of Management Development, Vol. 20 Iss: 1, pp.38 - 54
87. Hanas A. Cader, (2008), « The Evolution of the Knowledge Economy», the journal of Regional Analysis and Policy, 38(2): 117-129.
88. Hansen, G., and Prescott, E., (1998), "Malthus to Solow", Unpublished ms, presented to the Minneapolis Federal Reserve Bank Conference on Economic growth and Productivity.
89. Hansen, M.T., N. Nohria & T. Tierney (1999), "What's Your Strategy for Managing Knowledge?" , Harvard Business Review, 77(2), 106.116.
90. Harbison, F.H. (1973), "Human Resources as the Wealth of Nations", Oxford University Press, New York, NY.
91. Hasanali F. (2004), "Critical success factors of knowledge management", in Koening,E and Srikantaiah, T.K. (Eds), knowledge management lessons learned… ASIST Monograph serices, Information Today, Medford, NU, pp. 55-69.
92. Hatch (2010), "Measuring and Managing knowledge by Housel and Bell".
93. Hedberg, B (1981), "How Organizations Learn and Unlearn", in P Nystrom & WH Starbuck (eds.), Handbook of Organizational

Design (Vol. 1), Cambridge University Press, London.

94. Henrik Halkier, (2005), "Strategic Evaluation on Innovation and the Knowledge Based Economy in relation to the Structural and Cohesion Funds, for the programming period 2007-2013", A report to: The European Commission Directorate-General Regional Policy Evaluation and additionality.
95. Hoffman, K., M. Parejo, J. Bessant, and L. Perren (1998)," Small firms, R&D, technology and innovation in the UK: a literature review", Technovation, Vol. 18, No. 1, pp.39-55.
96. Holzner, B. and Marx, J., (1979), "The knowledge application: The knowledge system in society", Allyn-Bacon, Boston.
97. Horvath, J.A. (2000), "Working with tacit knowledge" ,In Cortada, J.W. & Woods, J.A. (Eds.), The Knowledge Management Yearbook 2000-2001, Woburn, MA: Butterworth-Heinemann, pp. 34-52.
98. Houghton, J., and Sheehan, P., (2000), "Aprime on the knowledge economy", Centre for strategic economic studies, Victoria University, Australia.
99. Hutchinson, V., & Quintas, P. (2008), "Do SMEs do knowledge management? Or simply manage what they know?", International Small Business Journal, 26(2), 131-154.
100. Gamble, P.R. and Blackwell, J. (2001), "Knowledge Management: A state of the art guide", Kogen Page, London, UK.
101. Gera, S., Hirshhorn, R. and Weir, T. (2001), "Policies for a knowledge-based economy: Some relevant studies", ISR New Economy Issues Paper, No. 4.
102. Gourlay, S. (2000), "One some cracks in the engine of knowledge creation: a conceptual critique of Nonaka & Takeeuchi's (1995) model", British Academy of Management Conference, Septemper, Edinburgh.
103. Giddens, A. (2000), "The third way and its critics", Oxford, Polity.

104. Gordon, R.J., (1998), "Foundations of the Goldilocks economy: Supply shocks and time-varying NAIRU", Brookings Papers on Economic Activity, 279-346.

105. Grant, R. (1996), "Toward a knowledge-based theory of the firm", Strategic Management Journal, 17,Winter Special Issue, 109–122.

106. Grossman, G., and Elhanan H., (1999), "Endogenous innovation in the theory of growth", The Journal of Economic Perspectives, Vol. 8, No. 1., pp. 23-44.

107. Gustavsson B., Harung H., (1994), "Organizational Learning Based on Transforming Collective Consciousness", Learning Organization, The, Vol. 1 Iss: 1, pp.33 – 40.

108. Guthrie, J. Ricceri, F. and Dumay, J. (2012), "Reflections and Projections: A Decade of Intellectual Capital Accounting Research", British Accounting Review, Vol. 44, No. 2, pp. 68-92.

109. Ian Brinkley March, (2008), "The Knowledge Economy: How Knowledge is Reshaping the Economic Life of Nations", the work foundation.

110. Ian Brinkley, Will Hutton, Philippe Schneider and Kristian Coates Ulrichsen,(2012), " Kuwait and the Knowledge Economy", The London school of Economics and Political Science, UK.

111. IlkerMuratAr,CoskunHamzaçebi,BirdoganBaki,(2013),"Business School ranking with grey relational analysis: the case of Turkey", Grey Systems: Theory and Application, Vol. 3 Iss: 1 pp. 76 – 94.

112. Inkpen, A.C. & Dinur, A. (1998), "Knowledge management processes and international joint ventures", Organization Science, 9 (3), 356-367.

113. Ittner, C., Lambert, R., and Larcker, D., (2003). "The Structure and Performance Consequences of Equity Grants to Employees of New Economy Firms", Journal of Accounting and Economics 34, 89.

114. Jader Zelaya-Zamora, Dai Senoo, (2013),»Synthesizing seeming incompatibilities to foster knowledge creation and innovation», Journal of Knowledge Management, Vol. 17 Iss: 1.

115. Joel Mokyr, (2002), "The gifts of Athena: historical origins of the knowledge economy", Princeton University Press, New Jersey.

116. Jordan J., Jones P. (1997), "Assessing Your Company>s Knowledge Management Style", Long Range Planning, Vol 30, pp392-398.

117. Joseph A. Schumpeter, (1954), "History of economic analysis", Mark Perlman.

118. Jessop, B. (2000), "The state and the contradictions of the knowledge-based economy", in J.R. Bryon, P. W. Daniels, N.D. Henry and J. Pollard (eds) Knowledge, Space, Economy, London: Routledge.

119. Kakabadse, N. and Kouzmin, A. (2003), "Reviewing the knowledge management literature: towards a taxonomy", Journal of Knowledge Management, vol.7, no.4, pp. 75-91.

120. Kerste, R. and Muizer, A. (2002), "Effective knowledge transfer to SMEs: lessons from marketing and knowledge management", EIM Business and Research Policy.

121. Kuan Yew Wong, (2005) "Critical success factors for implementing knowledge management in small and medium enterprises", Industrial Management & Data Systems, Vol. 105 Iss: 3, pp.261 – 279.

122. Kunal Dasgupta,(2010), "Learning and growth in a knowledge economy", UMI Number: 3401571.

123. Lash, S. and Urry, J. (1994), "Economics of Signs and Space" ,London: Sage Publications Limited.

124. Lai, H., and Chu, T. H. (2002), "Knowledge Management: A Review of Theoretical Frameworks and Industrial Cases", Proceedings of

the 33rd Hawaii International Conference on System Sciences, IEEE.

125. Lam, A. (1997), "Embedded firms, embedded knowledge: problems of collaboration and knowledge transfer in global cooperative ventures", Organization Studies, 18(6), 973–996.
126. Lamberton, D. and Neutze, M. (1999), "Measuring the Knowledge-based Information Economy", unpublished report to ABS.
127. Lau, T., Wong, Y. Chan, K., and Law, M. (2001), "Information Technology and The Work Environment – Does IT Change the Way People Interact at Work?", Human Systems Management, (20:3), , pp. 267-280
128. Lave, Jean and Wenger, Etienne (1991), "Situated Learning", Cambrige University press.
129. Lee, H. & Choi, B. (2003), "Knowledge Management Enablers, Process, and Organizational Performance: An Integrative View and Empirical Examination", Journal of Management Information System.
130. Lee, J.-H., & Kim, Y.-G. (2001), "A stage model of organizational knowledge management: A latent content analysis", Expert Systems with Applications, 20(3), 299–311.
131. Liebowitz, J. and Y. Chen (2003), "Knowledge sharing proficiencies@ the key to knowledge management", in Holsapple, C.W. (Ed), Handbook on Knowledge Management 1: knowledge matters, Berlin, pp.409.24.
132. Louis Beaubien, (2013),"Technology, change, and management control: a temporal perspective", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 26 Iss: 1 pp. 48 – 74.
133. Lucas, R., (2002), "The Industrial Revolution: Past and Future", The Region, 18(1).
134. Lundvall, B.-A. (1998),"Why study national systems and national

styles of innovation", Technovation, Vol. 11 No. 8, pp. 457-73.

135. Machlup,F.,(1962),"The production and Distribution of Knowledge in the United States", Princetion University Press.
136. Macintosh, A., (1999). "Position Paper on Knowledge Asset Management". Artificial Intelligence Applications Institute, University of Edinburgh, Volume 2003.
137. Mac Gillivray, A. (2007), "Learning at the edge – Part 2: Scholar-practitioner reflections on boundaries", Emergence: Complexity and Organization;, Vol. 9 No. 4, pp. 44-55.
138. Mahesh S. Raisinghani, Laura L. Meade, (2005), "Strategic decisions in supply-chain intelligence using knowledge management: an analytic-network-process framework", Supply Chain Management: An International Journal, Vol. 10 Iss: 2, pp.114 – 121.
139. Mansell, R. and Wehn, U. (1998), "Knowledge Societies: Information Technology for Sustainable Development", Oxford University Press.
140. March, J and Shapira, Z. (1987), ''Managerial perspectives on risk and risk taking'', Management Science, Vol. 22 No. 11, pp. 1404-18.
141. March, J. (1991), "Exploration and Exploitation in Organizational Learning», Organization Science, Vol. 2, No. 1.
142. Martin L., Matlay H., (2003), "Innovative use of the Internet in established small firms: the impact of knowledge management and organisational learning in accessing new opportunities", Qualitative Market Research: An International Journal, Vol. 6 Iss: 1, pp.18 – 26.
143. Matlay H., (2000), "Organisational learning in small learning organisations: an empirical overview", Education and Training, Vol. 42 Iss: 4/5, pp.202 – 211.
144. Margaret kinnell, john feather and graham matthews, (1994),

" business information provision for small and medium-sized enterprises in china the application of marketing models", library management, vol. 15 no. 8, 1994, pp. 16-23.

145. Marshall, A. (1890), "Principles of Economics", Macmillan, London.
146. Marshall, C., Prusak, L. and Shpilberg, D. (1996), "Financial risk and the need for superior knowledge management", California Management Review, Vol. 38 No. 3, pp. 77-102.
147. Martin Sokol, (2003), "A dissertation", "Regional Dimensions of the Knowledge Economy: Implications for the 'New Europe", University of Newcastle upon Tyne, England.
148. Maureen W., (1987), "Financing student flows: the effects of recent policy trends", Economics of Education Review 6 (2), 195-204.
149. McElroy, M.W. (2003), "The New Knowledge Management: Complexity, Learning and Sustainable Innovation", KCMI Press, Amsterdam.
150. Mercer, D., Leschine, T., Drew, C.H., Griffith, W. and Nyerges, T. (2005), "Public agencies and environmental risk: organizing knowledge in a democratic context", Journal of Knowledge Management, Vol. 9 No. 2, pp. 129-48.
151. Midgley, G. (2008), "Systems thinking, complexity and the philosophy of science", Emergence: Complexity and Organization, Vol. 10 No. 4, pp. 55-74.
152. Miltiadis, D. L., & Pouloudi, A. (2003), "Project management as a knowledge management prime: The learning infrastructure in knowledge intensive organizations, projects as knowledge transformations and beyond", The Learning Organization Journal, 10(4), 237-250.
153. Migdadi, M., (2009), "Knowledge management enablers and

outcomes in the small-and-medium sized enterprises", Industrial Management & Data Systems, Vol. 109 No. 6.

154. Mokry.J. (1991), "British industrial revolution: An economic perspective", Westview, Boulder.
155. Mokry.J. (1999), " Knowledge, Technology, and Economic Growth During the Industrial Revolution", The Hague: Kluwert.
156. Mokry.J. (2002), "The Gifts of Athena: Historical Origins of the Knowledge Ecnomy", Printceto University Press.
157. Moslehi, Adell, (2004), "Theoretical Framework for Strategic Knowledge Management Maturity Model; From Systematic Approach", Tehran University, Management Faculty.
158. Ndlela, L.T. and Du Toit, A.S.A. (2001), "Establishing a knowledge management program for competitive advantage in an enterprise", International Journal of Information Management 21 (2):151-165.
159. Nelson, R.R. (Ed.) (1993), "National Innovation System: A Comparative Analysis", Oxford University Press, New York, NY.
160. Nonaka, W. (1994), "A dynamic theory of organizational knowledge creation", Organization Science, Vol. 5, pp. 14-37.
161. Nonaka, I. and Takeuchi, H. (1995), "The Knowledge-creating Company: How Japanese Companies Foster Creativity And Innovation For Competitive Advantage ", Oxford University Press,
162. Northern Ireland Science Park, (2011), "Northern Ireland Knowledge Economy Index", available at: http://.nisp.co.uk.
163. OECD (1996), "The Knowledge-based Economy", OECD, Paris.
164. OECD (2001), "OECD Science, Technology, and Industry Scoreboard 2001": Benchmarking Knowledge-Based Economies, OECD, Paris.
165. OECD, (2013), "Financing smes and entrepreneurs 2013", an

OECD scoreboard.

166. Ohmae, K. (1993), "The Rise of the Region State", Foreign Affairs, 72, Spring: 78-87.
167. Okunoye, A, Karsten, H. (2002), "ITI as enabler of knowledge management: empirical perspective from research organisations in sub-Saharan Africa", In Proceedings of the 35th Hawaii International Conference on System Sciences HICSS, January 2002, Hawaii.
168. Osei B, Baah-Nuakoh A, Tutu K.A, & Sowa N.K (1993), "Impact of Structural Adjustment on Small-Scale Enterprises in Ghana", in Helmsing A.H.J and Kolstee T. H(eds), Structural Adjustment, Financial Policy and Assistance Programmes in Africa, IT Publications.
169. Parikh, M. (2001), "Knowledge management framework for high tech research and development", Engineering Management Journal, 13(3), 27-34.
170. Peachey, T., & Hall, D. (2005), "Knowledge management and the leading IS journals: An analysis of trends and gaps in published research", Proceedings from HICSS'05: The System Sciences.
171. Penrose ET. (1959), "The Theory of the Growth of the Firm", Oxford University Press, New York.
172. Peter Massingham (2009), "Knowledge risk management: a framework", journal of knowledge management, vol. 14 no. 3 2010, pp. 464-485.
173. Porat, M., and Rubin, M., (1977)," The Information Economy: Development and Measurement" ,Office of Telecommunications/ US Government Printing Office, Washington, DC.
174. Powell, W.W. and Snellman, K. (2004), "The knowledge economy", Annual Review of Sociology ,Vol. 30, pp. 199-220.
175. Probst, G.; Raub, S.; Romhardt, K. (2002), "Gestão do Conhecimento

– Os elementos construtivos do sucesso", Porto Alegre: Bookman.

176. Raju, D. (2005), "The effects of conditional cash transfer programs on child work: A critical review and analysis of the evidence", World Bank, Washington, DC.
177. Rodney Coyte, Federica Ricceri, James Guthrie, (2012), «The management of knowledge resources in SMEs: an Australian case study», Journal of Knowledge Management, Vol. 16 Iss: 5, pp.789 – 807.
178. Rodney McAdam, Renee Reid, (2001), «SME and large organisation perceptions of knowledge management: comparisons and contrasts», Journal of Knowledge Management, Vol. 5 Iss: 3, pp.231 – 241.
179. Rooney, David, Hearn, Greg, Mandeville, Thomas and Richard Joseph (2003), "Public Policy in Knowledge:Based Economies: Foundations and Frameworks", Edward Elgar, Cheltenham.
180. Rubenstein-Montano, B. et al. (2001), "A systems thinking framework for knowledge".
181. Saleh, A. S. and Ndubisi, N. O. (2006), "An Evaluation of SME Development in Malaysia", International Review of Business Research Papers. 2 (1), 1-14.
182. Rufus Pollock, (2008), «The economics of knowledge: a review of the theoretical literature», Cambridge university.
183. Sahlman, W. A. (1999) "The new economy is stronger than you think" ,Harvard Business review, 77(6), 99-106.
184. Samuelson, P., and Varian, H., (2001), "The new economy and information technology policy", University of California, Berkeley.
185. Schlz, M. and Jobe, L. (2001), "Codification and tacitness as knowledge management strategies: An empricial exploration", Jouranl of High Technology Management Research, 12, 1, 139-

165.

186. Schmook;er, J., (1966), "Invention and economic growth", Harvard University Press.

187. Schumpeter, J.A. (1934), "The Theory of Economic Development", Harvard University Press, Cambridge, MA Oxford University Press, New York, NY, 1961.

188. Seidl, D. (2007), "The dark side of knowledge", Emergence: Complexity and Organization, Vol. 9 No. 3, pp. 16-29.

189. Simon Huston, Clive Warren, (2013),"Knowledge city and urban economic resilience", Journal of Property Investment & Finance, Vol. 31 Iss: 1 pp. 78 – 88.

190. Skyrme,David,(1998),"Measuring the Value of Knowledge: Metrics for the Knowledge-Based Business", Business Intelligence.

191. Sokol, M. and Tomaney, J. (2001), "Regionalising the Knowledge Economy: What's the Point?" Conference Proceedings of the Annual Conference.

192. Spender, J.-C. (1994), "Organizational knowledge, collective practice, and Penrose rents" ,International Business Review, 3: 353-367.

193. Spender, J. (1996), "Competitive advantage from tacit knowledge? Unpacking the concept and its strategic implications", In B. Moingeon and A. Edmondson (Eds), Organizational Learning and Competitive Advantage, London: Sage, 56-73.

194. Steve Paton, (2013),»Introducing Taylor to the knowledge economy», Employee Relations, Vol. 35 Iss: 1 pp. 20 – 38.

195. Stollberg, M., Anna, V. Z., & Dieter, F. (2004), "H-Techsight—A next generation knowledge management platform", Journal of Information and Knowledge Management, 3(1), 47-66.

196. Storey, J. Barnett, E (2000) «Knowledge management initiatives:

learning from failure», Journal of Knowledge Management, Vol. 4 Iss: 2.

197. Strange, Susan (1994), “States and Markets”, 2nd edn, London: Pinter.
198. Sunassee, Nakkiran and Sewry, David (2002), “A theoretical framework for knowledge management implementation”, Proceeding of SAICSIT, The Boardwalk, Port Elizabeth, South Africa, September 16-18, pp. 235-245
199. Supyuenyong, V., & Islam, N. (2006), “Knowledge management architecture: Building blocks and their relationships”, Proceedings from: The Technology Management for the Global Future (PICMET).
200. Swan, J., Newell, S. & Robertson, M., (2000), “Knowledge management – when will people management enter the debate”, International Conference on System Sciences, Hawaii.
201. Swan,J.,Newell,S.,Scarbrough,H., Hislop,D.,(1999) «Knowledge management and innovation: networks and networking», Journal of Knowledge Management, Vol. 3 Iss: 4, pp.262 – 275.
202. Thibault Le Texier, (2013),»The First Systematized Uses of the Term «Management» in the 18th and 19th Centuries», Journal of Management History, Vol. 19 Iss: 2.
203. The Corner House, (2004), «Who Owns the Knowledge Economy? Political Organising Behind TRIPS», available at: http:// www.thecornerhouse.org.uk.
204. UNDP, (2013), “The human development index 2013”, new york, UNDP.
205. Van der Aa, W. and Elfring, T. (2002), “Realizing innovation in services”, Scandinavian Journal of Management 18(2), 155-71.
206. Victor Wilfredo Bohorquez Lopez, Jose Esteves, (2013),»Acquiring

external knowledge to avoid wheel re-invention», Journal of Knowledge Management, Vol. 17 Iss: 1.

207. Widad Guechtouli, Juliette Rouchier, Magali Orillard, (2013),»Structuring knowledge transfer from experts to newcomers», Journal of Knowledge Management, Vol. 17 Iss: 1.
208. Waldersee, R (1999) "The art of service v. the science of management" , Australian Journal of Public Administration 58(3) pp38-42.
209. WalterW. Powell and Kaisa Snellman, (2004), «The knowledge economy», Annual Review of Sociology, Volume 30, 2004.
210. Wickert, A., Herschel, R., (2001), «Knowledge-management issues for smaller businesses», Journal of Knowledge Management, Vol. 5 Iss: 4, pp.329 – 337.
211. Wiig, K.M. (1994), "Knowledge management: the central management focus for intelligent-acting organization", Arlington: Schema-Press.
212. Wiig, K.M. (1995a), "Knowledge management methods: practical approaches to managing knowledge", Arlington: Schema-Press.
213. Wiig, K.M. (1995b), "Knowledge management: emerging discipline rooted in a long history", Arlington: Schema-Press.
214. Wiig, K.M. (1998), "Knowledge management: the central management focus for intelligent-acting organization", Arlington: Schema-Press.
215. World Bank (2005), "Knowledge Assessment Methodology", available at: http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page1.asp
216. World Bank (2012),"Knowledge economy index", available at: http://info.worldbank.org/ etools/kam2/KAM_page5.asp.
217. World Bank, (2011), "The changing wealth of nations measuring sustainable development in the new millennium", available at:

www.worldbank.org

218. World Economic Forum (2010), “The Global Competitiveness Report 2010-2011”, World Economic Forum.Work Economic Forum, (2013), “ Global competitiveness 2012-2013”, Switzerland, Work Economic Forum.
219. Xiu-Hao Ding, Heng Liu, Yongtao Song, (2013),”Are internal knowledge transfer strategies double-edged swords?”, Journal of Knowledge Management, Vol. 17 Iss: 1.
220. Zack, M. (1999), “Developing a knowledge strategy”, California Management Review, vol. 41, no. 3, Spring.

تم بحمد اللّه وفضله